الجغرافيا السياسية للمتوسط

إيف لاكوست

ترجمة: د. زهيدة درويش

نبذة عن المؤلف:

إيف لاكوست هو جغرافي ومؤرّخ. وقد أرسى دعائم البحث الجيوسياسي في فرنسا منذ خمس وعشرين سنة. وُلد في المغرب حيث أمضى طفولته. قبل أن يصبح مدرّساً في الجزائر العاصمة (1952-1955) ويساهم في نضال الجزائريين من أجل نيلهم الاستقلال. يتولّى منذ 1976 إدارة مجلّة «هيرودوت» للأبحاث الجغرافية والجيوسياسية التي أسّسها على اسم المؤرخ والجغرافي اليوناني القديم. والذي كانت أبحاثه منذ خمسة وعشرين قرناً تصب في إطار الجغرافيا السياسية. لاكوست هو أيضاً أستاذ في الجامعات الفرنسية. وله عدة مؤلفات من بينها: «ابن خلدون» (1965/ 1998). «قاموس الجغرافيا السياسية» (1995). «أسطورة الأرض» (1996). «المياه في العالم. معارك الحياة» (2003). «المغرب. شعباً وحضارة» (2004).

إيف لاكوست

الجغرافيا السياسية للمتوسط

ترجمة:

د. زهيدة درويش جبور

الطبعة الأولى 1431هـ 2010م

الجغرافيا السياسية للمتوسط

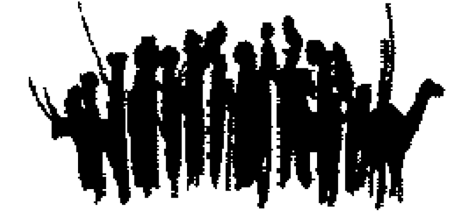
إيف لاكوست

DE85.3 .L3312 2010
.Lacoste, Yves
الجغرافيا السياسية للمتوسط / تأليف إيف لاكوست : ترجمة زهيدة
درويش جبور- أبو ظبي : هيئة أبو ظبي للثقافة و التراث، كلمة، 2010.
ص.626 ؛ 170x240سم.
ترجمة كتاب : Geopolitique de la Mediterranee.
تدمك: 0-539-01-9948-978
١-البحر المتوسط - تاريخ.
٢- منطقة البحر المتوسط-الأحوال السياسية.
أ-جبور، زهيدة درويش.

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الفرنسي:
Yves Lacoste
Géopolitique de la Méditerranée



www.kalima.ae
ص.ب. 2380 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف 468 6314 2 971+ فاكس 462 6314 2 971+



www.cultural.org.ae
أبوظبي للثقافة والتراث
ABU DHABI CULTURE & HERITAGE

ص.ب. 2380 أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 300 6215 2 971+ فاكس 059 6336 2 971+

الجغرافيا السياسية للمتوسط

المحتويات

الجزء الأول : المتوسط الغربي

القسم الأول : دول الواجهة الشمالية-الغربية

الجزء الثاني : المتوسط الشرقي

القسم الثالث : دول الواجهة الشمالية–الشرقية

القسم الرابع : دول الواجهة الجنوبية–الشرقية

الجزء الثالث : الشرق الأوسط وما أبعد منه

القسم الخامس : دول الشرق الأوسط

«آفاق جيوسياسية»

إن هذه السلسلة التي أُطلقت سنة 2005، والتي تضمّ إلى اليوم ستة كتب لتتسع في المستقبل القريب لاثني عشر كتاباً تمتاز بفرادة مزدوجة تصدر بشكل أساسي عن مفهوم جديد للجغرافيا السياسية. بدايةً، نعتبر أن كل تنافس على بسط السلطة والنفوذ على منطقة جغرافية ما، ليس بين الدول فحسب بل بين مختلف أنواع السلطة، خاصة إذا كانت خفية، أمر يتصل بالجغرافيا السياسية. لذلك تعالج كتب هذه السلسلة أموراً تتعلق بدولة ما أو بمسألة بعينها، كالنفط مثلاً، كما تتناول ظواهر شديدة التنوع، دينية كانت أم اقتصادية.

من جهة أخرى، نعتبر أن علم الجغرافيا السياسية غير منفصل عن علم التاريخ مما يتيح لنا أن نفهم كيف آلت الأمور اليوم إلى هذا الصراع أو ذاك، إلى هذا الوضع الجيوسياسي. ذلك أن كل جماعة، أو حزب، أو شعب حين يدخل في صراع أو في تنافس مع سواه إنما يستند إلى تاريخه الخاص، أو بالأحرى ،الى قراءة ذاتية لهذا التاريخ تختلف جذرياً عن قراءة الخصم حيث يتمسك كل طرف من المتنازعين بحقوقه على الرقعة الجغرافية متسلحاً بالتاريخ الذي يبدو في نظر مؤرخين أقل انحيازاً، مبتوراً وغير دقيق في أغلب الأحيان.

تفيد لفظة «perspective» إضافة إلى المعنى الذي اتخذته عند الرسّامين منذ عصر النهضة الأوروبية، طريقة نظر للأمور، كما تشير إلى سلسلة أحداث يمكن حدوثها (انظر قاموس Le Robert). لهذا السبب سُمّيت هذه السلسلة «آفاق جيوسياسية»، فالتحليلات الجيوسياسية والطروحات التاريخية التي يتضمنها كل كتاب منها تسمح بتكوين تصورات عن مستقبل محتمل لوضع ما.

أخيراً، لا يجب أن نكتفي بمقاربة أشكال التنافس القائم بين القوى السياسية المتجاورة والمتواجدة على مساحات جغرافية تفصل بينها حدود مشتركة، أو بين القوى المتنازعة ضمن دولة واحدة. ذلك أن لكلٍ من هذه القوى حلفاءها البعيدين نوعاً ما، مما يحتم أن نأخذ بعين الاعتبار قدرة بعض هؤلاء على التدخل من مسافات بعيدة. في يومنا الحاضر، يمكن أن تتسبب أحداث جيوسياسية بردّات فعل سريعة أو أن يكون لها ارتداداتها في منطقة

أخرى من العالم – كأحداث 11 أيلول/سبتمبر2001. لكي نفهم تطور وضع جيوسياسي ما، علينا كذلك أن نغير من وجهة النظر، أي أن نراقب الأمور من نقاط مختلفة، أن ننظر اليها من مسافة أبعد ومن زاوية مغايرة، ومن منظور مختلف.

إيف لاكوست

تمهيد

تفيد لفظة جغرافيا سياسية التي تستعمل لأغراض متنوعة في يومنا الحاضر كل ما يتعلق بعلاقات التنافس على بسط السلطة أو النفوذ على مناطق جغرافية ما وعلى من يعيش فيها من السكان؛ وتتراوح هذه العلاقات بين تنافس سلمي وصراع عنيف بين القوى السياسية بأشكالها المختلفة، أي ليس فقط بين الدول، بل أيضاً داخل الدولة الواحدة، بين حركات سياسية أو مجموعات مسلحة تعمل في الخفاء إلى حدٍ ما؛ غاية هذا التنافس وضع اليد أو السيطرة على مساحاتٍ من الأراضي قد يكبر حجمها أو قد يضيق حتى لا يتجاوز رقعة صغيرة. فالصراع المستمر بين إسرائيل وفلسطين منذ ما يزيد عن نصف قرن يبرهن على أن صراعاً على أجزاء صغيرة من الأراضي يمكنه أن يكون محتدماً وخطيراً جداً نظراً لتداعياته على الصعيد العالمي.

يشير الاهتمام المتزايد بالمسائل الجيوسياسية، كما توردها الصحافة في مواكبتها لتطور «الأحداث الراهنة»، إلى أن ثمة وعياً تولّد لدى كثر من المواطنين بأن الصراعات الدائرة بين بلدان بعيدة عنهم نسبياً، يقع معظمها حول البحر الأبيض المتوسط، يمكن أن يكون لها انعكاسات في أوروبا الغربية، وبصورة خاصة، في فرنسا لما لهذا البلد من علاقات جيوسياسية عديدة وبالغة الأهمية مع البلدان المتوسطية. وليس التفكير العقلاني بالمشكلات الجيوسياسية وبالمخاطر التي تنطوي عليها حكراً على المختصين والمسؤولين السياسيين الذين تقع عليهم مهمة اتخاذ الاحتياطات لتلافيها. بل هو أمر يعني مجموع المواطنين، ومن المهم أن يدرك هؤلاء مدى تعقيد وخطورة بعض المشكلات القائمة في بلدان بعيدة عنهم نسبياً كما في داخل بلدانهم، لكي يبرهنوا عن رباطة جأش في مواجهة التهديدات أو إزاء بعض الحلول المزعومة التي قد تكون أكثر خطراً من المشكلات نفسها.

إذا ما رجعنا إلى جميع المسائل الجيوسياسية الكبرى التي تتناولها الصحف في كلامها عن منطقة المتوسط بمجملها، أو إذا قمنا بجرد عمليات الصراع والتنافس على السلطة، القديمة منها نسبياً أو الأحدث، والتي تجد كل دولة من الدول الخمس والعشرين الواقعة

على شواطىء هذا البحر الواسعة التي تمتد على مسافة 1000 كم من الغرب إلى الشرق، سواء كانت دولة صغيرة أم كبيرة، أنها معنية بها، يمكننا التأكيد بأن المشكلات الجيوسياسية في هذه المنطقة من العالم هي أكثر عدداً منها في أي مكان آخر، وأشد خطراً وأكثر تعقيداً لأنها تداخلت فيما بينها نتيجةً لأفعال وردّات أفعال طبعت تاريخها خلال فترة طويلة. وقد حاولت جاهداً أن أعرض هذه المشكلات ببساطة وأن أبيِّن في الوقت نفسه وجوه التداخل والتناقض بينها.

لماذا كان عنوان الكتاب: «الجغرافيا السياسية للبحر الأبيض المتوسط»؟ للوهلة الأولى توحي صيغة المفرد بأن المجموعة المؤلفة من البحر والبلدان المحيطة به هي إطار أو رهان لمواجهة كبرى : بكل حال هذا هو الاعتقاد السائد منذ عقود عدة حيث يوضع شمال المتوسط في مواجهة جنوبه، وفقاً لنظرة تبسيطية: من جهة، البلدان الأوروبية الواقعة على الضفة الشمالية لهذا البحر، ومن جهة أخرى، البلدان الممتدة على ضفته الجنوبية والتي توصف أيضاً بالدول «المتخلفة»، نتيجة للسيطرة الاستعمارية التي مارستها عليها بلدان الشمال منذ القرن التاسع عشر. وبما أن آثار الاستعمار لم تختفِ بعد أن نالت الشعوب استقلالها بالقوة منذ فترة قريبة، فإن توترات كثيرة يمكنها أن تستمر بين الشمال والجنوب. هذه النظرة الثنائية يعود اليوم لتبنيها الذين يؤكدون أن العالم قد أضحى مسرحاً لـ «صدام بين الحضارات» أو بين الديانات الكبرى، شأنهم في ذلك شأن الإسلاميين، في المحصِّلة. وفي رأيهم أن هذا الصدام سيكون الأشدّ خطراً في منطقة المتوسط حيث تمتد البلدان الإسلامية في الجنوب بينما بلدان الشمال مسيحية بشكل أساسي. لكن هناك إسرائيل وهي حالة خاصة جداً.

سوف نرى أنه لا يمكن اختزال الصراعات على السلطة في منطقة المتوسط، إذا ما تأملناها بدقة، في الصراع بين الشمال والجنوب، أو في التنافس بين العالم المسيحي والإسلام. حتى في العصر الوسيط، زمن الحملات الصليبية التي يجري الحديث عنها كثيراً هذه الأيام والتي كانت بكل تأكيد حدثاً جيوسياسياً كبيراً، كانت الصراعات بين المتنازعين الكثر أشد تعقيداً مما نظن اليوم. إن النظرة الثنائية إلى المتوسط – الشمال مقابل

الجنوب، الغرب في مواجهة الشرق- تغذي خطاباتٍ متفلسفة تجهل أو تتجاهل تعقيد الأوضاع الجيوسياسية المختلفة في منطقة المتوسط.

فقط في البلدان الواقعة حول غرب المتوسط، يمكن أن نعزو بوضوح التمايز الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان الواقعة على الضفتين، أي بلدان الشمال وبلدان الجنوب، إلى سيطرة الدول الأوروبية الاستعمارية؛ ينطبق ذلك خاصة على بلاد المغرب بسبب الاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر. في المقابل، يبدو التمايز الاقتصادي بين الشمال والجنوب في منطقة شرق المتوسط أقل وضوحاً. منذ بداية توسع الإمبريالية الحديثة في العالم العربي منذ أقل من قرنين، لم تكن البلدان الواقعة شمال المتوسط، اليونان مثلاً أو ألبانيا، هي التي استعمرت مصر في الجنوب، ولا تركيا كذلك، بل إنكلترا وهي ليست متوسطية بالطبع. فقد استطاعت انكلترا بفضل أسطولها أن تلعب دوراً جيوسياسياً مهماً في حوض المتوسط حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد حلّ محلها منذ خمسين سنة الأسطول السادس لسلاح البحرية الأميركية الذي يجوب مياه شرق المتوسط والذي يمتلك من الإمكانات، الجويَّة منها على الأخصّ، ما لا يمكن مقارنته بتلك التي توفرت في الماضي لسلاح البحرية الملكية.

في بداية 2003، عشية اجتياح الفرق العسكرية الأميركية للعراق، كان يجب أن يتم إنزال بعض هذه الفرق بمساعدة الأسطول السادس على شواطىء تركيا - كونها حليفة للولايات المتحدة - كي تتوجه شمالاً لتصل إلى بغداد عبر إقليم كردستان العراقي المعادي بشدة لصدام حسين. لكن في اللحظة الأخيرة، رفضت الحكومة التركية هذه العملية التي من شأنها أن تتسبب بإثارة أكراد تركيا. هكذا تمّ اجتياح العراق من جهة الجنوب، عبر الخليج العربي بواسطة القوات العسكرية الأميركية المتمركزة في الكويت أو التي استُقدمت من أوروبا، ومن الولايات المتحدة، عن طريق البحر، ومن ثم عن طريق الجو. منذ سقوط بغداد يجري تموين وتبديل الفرق الأميركية والبريطانية عبر جسر جوي. وسوف يُعتبر رحيلها الذي بات قريباً من دون شك، بسبب عدم رغبة الأميركيين في التورط في الحرب الأهلية التي تدور بين الفصائل العراقية، انتصاراً كبيراً للإسلاميين وسيكون لذلك ارتداداته

في الشرق الأوسط برمّته بل سوف تصل هذه الارتدادات إلى بلاد المغرب.

لكي نفهم المشكلات الجيوسياسية في منطقة المتوسط لا يمكن إذن أن نكتفي بالنظر إلى الإطار المتوسطي وحده. بل يجب أن نأخذ بعين الاعتبار القوة العظمى التي يمكن أن ترسل قواتها إلى ما وراء الأطلسي؛ ليس هذا فحسب، بل يجب أن نأخذ بالحسبان ما ينتج عن التغيرات الجيوسياسية البعيدة الحاصلة على تخوم آسيا الوسطى، أو في أفغانستان، من انعكاسات قد يصل تأثيرها إلى منطقة المتوسط. فالملياردير السعودي أسامة بن لادن كان يقود من ضواحي كابول شبكات منظمة القاعدة، التي نفّذت بواسطة خلاياها المتواجدة في الجزيرة العربية، وفي الشرق الأوسط، وفي أوروبا الغربية، اعتداءات 11أيلول/سبتمبر 2001، على الشاطىء الشرقي للولايات المتحدة.

حول هذه المساحة البحرية الخاصة جداً التي يشكلها البحر الأبيض المتوسط تدور نزاعات حدودية عدة بين دول متجاورة: بين سوريا وتركيا، بين سوريا وإسرائيل، أو بين دول البلقان، خاصة تلك التي نشأت بعد تفكك يوغوسلافيا السابقة. أكثر من ذلك، في كل من الدول الواقعة حول المتوسط، هناك مشكلات جيوسياسية داخلية محصورة إلى حد ما تعود أسبابها إلى تنافس بين الديانات واللغات، مثلما تعود إلى الفوارق الاقتصادية والمناطقية التي تؤدي إلى مطالبة بالحكم الذاتي أو بالاستقلال. يظهر ذلك بقوة في إسبانيا، وكذلك أيضاً في إيطاليا. في لبنان حيث تعيش مجموعات دينية متعددة لكل منها شرعيتها المؤسسية ومنطقتها الجغرافية، قامت حرب أهلية استمرت خمسة عشر عاماً (1975–1990)، تواجهت خلالها هذه المجموعات؛ وقد لجأت كل واحدة منها إلى التحالف مع هذه الدولة أو تلك من الدول المجاورة. في يوليو/ تموز 2006، شنَّ الإسلاميون الشيعة في حزب الله، وعلى الأخصّ، «مليشيا» الحزب المسلَّحة تسليحاً جيداً ، هجوماً على إسرائيل انطلاقاً من جنوب لبنان فقامت إسرائيل بقصف مركّز ليس فقط على مواقع الخصم بل على شبكة الطرق اللبنانية. فجاءت فرق عسكرية فرنسية وإيطالية وإسبانية لتعزيز قوات الفصل التابعة للأمم المتحدة في لبنان. لهذا الصراع أسبابه المحلية والإقليمية، لكن له أيضاً أسباب أبعد من ذلك بكثير (إيران والولايات المتحدة)، ولا تقتصر نتائجه على الشرق

الأوسط بل تتجاوزه لتشمل منطقة المتوسط بأكملها.

كان من الممكن، إذن، أن نضع عنوان الكتاب بصيغة الجمع: «الجغرافيات السياسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط»، لأنه كي نفهم جيداً ارتدادات الصراعات في هذه المنطقة علينا أن نأخذ بعين الاعتبار المشكلات الخاصة بكل دولة تقع حول هذا البحر. لكن منذ قرون عدة بل منذ آلاف السنين، يرتبط كل قطاع من هذه الشواطىء المتوسطية التي تمتد على مسافات طويلة جداً (يبلغ طولها الإجمالي 12000 كلم، دون احتساب محيط مئات الجزر)، بعلاقات مع القطاعات الأخرى نتيجة لمرور السفن التي تعبر هذا البحر الذي تقوم على جوانبه قارات ثلاث. هذا ما يفسر الدور المهم الذي لعبته مدن–مرافىء أصبحت بمثابة دول حقيقية، وأشهرها جنوى والبندقية. في منطقة المتوسط، لا ينحصر صراع النفوذ على بقعة جغرافية في صراع بين دول متجاورة، بل يدور أيضاً بين الدول التي تقع في جهات متقابلة على جوانب هذا البحر، كما حصل بين فرنسا ودول المغرب. كل ذلك يشكِّل ما يمكن تسميته «ظاهرة المتوسط الجيوسياسية» أو «نموذج المتوسط» الذي يمكن تعريفه بأنه علاقات تفاعل عديدة بين بلدان مختلفة تقع حول مساحة بحرية واحدة؛ كما أن وجود المضائق والممرات التي تصل هذا البحر باثنين من المحيطات، يسهِّل فوق ذلك كله، عمليات السفن الحربية القادمة من مناطق أخرى من العالم.

حتى أنه يجري الكلام اليوم في إشارة إلى هذا النموذج، عن متوسط أميركي، بل عن متوسط أسيوي، للدلالة على كتل بحرية متساوية الحجم (تمتد على طول 4000 كلم)، يحيط بكل واحدة منها عدد من البلدان. فمن جهة، هناك الكتلة المؤلفة من خليج المكسيك وبحر الأنتيل (وهي تقع بين أميركا الوسطى، وأرخبيل الأنتيل، وأميركا الشمالية، وأميركا الجنوبية)، ومن جهة أخرى، البحر المسمّى تجاوزاً «بحر الصين الجنوبي» الواقع بين الصين، والهند الصينية، والأرخبيلات الكبرى في جنوب شرق آسيا. لكن كل من هذين «المتوسطين» اللذين لا يقعان بين قارات مختلفة بل بمحاذاة المحيط، تحيط به دول عددها أقل بكثير من تلك التي تحيط بالبحر المتوسط الواقع بين أوروبا وأفريقيا وآسيا. فالحقيقة أن هذا المتوسط الذي يمكن تسميته بالمتوسط الأوروبي–العربي أو على الأصح

الأوروبي–الإسلامي (آخذين تركيا بعين الاعتبار) أشدّ تعقيداً وأكثر قابلية للصراعات من الاثنين الآخرين، لأن المنطقة المتوسطية الأميركية التي تتألف من دول ورثت جميعها الاستعمارات الأوروبية خلال القرن السادس عشر، ليست متاخمة للعالم الإسلامي، ولأن المنطقة المتوسطية الآسيوية تجد نفسها، اليوم، من جديد، تحت الهيمنة الصينية، كما كان الحال دائماً خلال قرون عدة.

إن التاريخ الطويل لعلاقات التفاعل المهمة بين القطاعات المختلفة لواجهتي المتوسط الأوروبي–العربي، كما النزاع القديم بين هاتين الواجهتين، والإعلان عن تجدّد صراع كبير بين الحضارات (وهذا لا يلغي الجهود من أجل التوصل إلى إقامة علاقات تكامل بين الشمال والجنوب)، كل ذلك يدعونا إلى التفكير بشمولية ونحن نتفحص التنوع الكبير في الأوضاع الجيوسياسية لكلتي الواجهتين، وخصوصيات كل منهما.

إن منطقة المتوسط هي بطريقة ما مجال ممتاز لكي يتمرَّن كل مواطن على التفكير الجيوسياسي بشكل عام، لأن دراستها تفرض عليه أن يأخذ بعين الاعتبار تموضع موروثات تاريخية شديدة التنوع، وأن يؤالف بين صراعات القوى التي تختلف أحجامها إلى حد كبير، بدءاً من النزاعات المحلية حتى الصراعات القومية؛ وليس أقل هذه الصراعات اليوم الصراع على النفط. وسوف يتبيَّن لنا كذلك أنه ينبغي أن نكوّن تصوراً لمجموعة جيوسياسية متوسطية أوسع تتضمن بلدان الشرق الأوسط والصراعات التي تدور فيها حالياً. هذا التوسع شرقاً لما يمكن تسميته بالمعنى الجيوسياسي العالم المتوسطي (أو المنطقة المتوسطية، لكن مدلول هذه العبارة مناخيّ إلى حد كبير) يذكّر بتوسع الإمبراطوريات الكبرى منذ العصور القديمة، إمبراطورية فارس، وإمبراطورية الإسكندر (الذي استرشد بتاريخ هيرودوت)، وخلافة الأمويين والعباسيين، وإمبراطورية العثمانيين إلى أن تفكّكت هذه الإمبراطورية سنة 1920، فقُسِّم إثر ذلك الشرق الأوسط إلى أجزاء تفصل بينها الحدود الحالية.

مع ذلك إذا كان التفكير الجيوسياسي (الذي أرست أسسه في العقود الأخيرة المدرسة الجيوسياسية الفرنسية الجديدة، مستلهمة نهج هيرودوت) يتيح لنا عبر تحليل استرجاعي

لعلاقات التنافس على السلطة فهماً أفضل لهذه العلاقات، فإن الصعوبة تبدو أكبر بكثير عندما يتناول مشكلات راهنة لا تزال في حالة تطور، وحيث يمكن أن تحدث انقلابات مفاجئة في الأوضاع. هكذا هي الأوضاع الجيوسياسية في المتوسط وهي التي تهمّنا وتثير قلقنا في اليوم الحاضر. فنحن لا نعرف بعد ما الذي سيحدث في هذه الدولة أو تلك، لكننا يمكن أن نطرح فرضيات مختلفة وأن نتصوَّر سيناريوهات خطيرة بعض الشيء (إذ ربما يكون من المفيد توقع الأسوأ) من خلال المقارنة مع البلدان التي وإن لم تكن مجاورة لها، فأوضاعها الجيوسياسية مشابهة، لكنها تطورت بشكل مختلف. هنا أيضاً تبدو العودة إلى علم التاريخ ضرورية لفهم مقومات الأوضاع الراهنة؛ يجب الانطلاق من المشاكل التي نلحظها في الحاضر، على أن يكون لدينا معرفة تقريبية لما حدث في هذا البلد أو ذاك في الماضي البعيد وفي الأمس القريب.

إن الفكر التأريخي والمنهج التحليلي الجيوسياسي لا ينفصلان، في الحقيقة. بكلمة أخرى لايمكن تطبيق هذا المنهج بدون العودة إلى التاريخ. فكل ما يمكن تصويره على خرائط مختلفة المقاييس، أو بمعنى أدقّ، على كل مستوى من مستويات تحليل الحيز المكاني (سواء كان هذا الحيز يقاس بالكيلومترات أو بعشرات أو بمئات الكيلومترات)، سواء تعلق الأمر بترسيم الحدود، أم بتواجد شعوب مختلفة تتكلم لغات مختلفة في مناطق متداخلة، أم بالتوزيع غير المتساوي للسكان إلخ...، كل هذا ينتج عن صراعات نفوذ قديمة إلى حدٍ ما، جرت خلال أزمنة طويلة وفترات قصيرة.

المهم هو أن نعمل على تكوين فهم للصراعات الراهنة يقوم على أساس الربط بين الأماكن التي تحتلها هذه الصراعات على الخرائط، وبين تحليل للنتائج التي خلَّفتها في الحاضر أحداث حصلت في الماضي، أي منذ أشهر، أو منذ سنوات، وحتى منذ عدة قرون. ليس بالإمكان أن نفهم حتى الخطوط العريضة لوضع جيوسياسي من دون أن نعرف «كيف وصلت الأمور إلى هذا الحد»، أي بدون أن تتوفر لدينا معرفة إجمالية بالصراعات على النفوذ التي تلاحقت عبر التاريخ في الأماكن الجغرافية المعنية؛ خاصة وأن عدداً من القوى السياسية تستعمل وسائل الإعلام الحديثة لإحياء ذاكرات منحازة،

ولتأجيج صراعات قديمة خلنا أنها أصبحت من التاريخ. توفِّر وسائل الإعلام للرأي العام معرفة متزايدة بالمشكلات الجيوسياسية القديمة نسبياً (وهذا من واجبات الحفاظ على الذاكرة)، لكن هذه المشكلات تُعرض بلغة منحازة، كما هي الحال دائماً في كل نقاش جيوسياسي. ليست الدولة وحدها هي التي تنتهج سياسة الترويج في أيامنا ، على الأقل في البلدان الديموقراطية، بل تشاركها في ذلك حركات سياسية مختلفة، لكل منها رأيها في ما يحدث في بلدان أجنبية، بل في هذه المحطة أو تلك من تاريخ تلك البلدان. تنشر وسائل الإعلام على المستوى العالمي هذه التصورات الجيوسياسية المتناقضة التي تؤكد على الحقوق التاريخية لشعب ما على هذه الأراضي الوطنية أو تلك، وتُنكر في المقابل حقوق الشعب الآخر أو القوة المنافسة.

هذه التصورات الجيوسياسية التي تقوم على ثنائيات متناقضة (ونادراً على ثلاثية) تستند كلها إلى التاريخ؛ لكن كل واحدة منها تعطي الأولوية لمرحلة تاريخية تؤكِّد الحقوق التي تدافع عنها، وتتجاهل الوقائع والأحداث التي يدعم تذكُّرها وجهة نظر الخصم. هذه التصورات «ينتجها» في بعض الظروف التاريخية أشخاص يتعاطون الأفكار وينشرونها: أساتذة جامعيون، لغويون، صحفيون، رجال سياسة، مناضلون...

في وسائل الإعلام، يمكن أن يكون النقاش في يومنا الحاضر استرجاعياً، فيدور حول صراعات على الأراضي لم تعد قائمة، لكنه نقاش يتناول الماضي ورهاناته السياسية والإيديولوجية. ففي فرنسا، على الأقل في أوساط المثقفين، لم يسبق أن طُرحت مسألة الاستعمار للنقاش كما هي مطروحة اليوم أو على الأقلّ من زاوية علاقتها بالأخلاق وحقوق الإنسان، بينما انتهى عصر الاستعمار منذ نصف قرن، بالنسبة للمغرب وتونس (كما بالنسبة لمستعمرات إفريقيا السوداء)، ومنذ أكثر من أربعين عاماً بالنسبة للجزائر. لكن حرب الجزائر التي دامت سبع سنوات تعود لتطرح نفسها من جديد على بساط البحث.

ما بدأ يعرف اليوم بمسألة ما بعد الاستعمار[1] يتكوَّن من مشكلات راهنة لم تكن

---

(1) أنظر مجلة هيرودوت العدد 120، 2006.

متوقعة تطرح نفسها اليوم في فرنسا كما في إنكلترا، وهي قوة عظمى استعمارية أخرى، نتيجة لارتفاع عدد أفواج المهاجرين القادمين من المستعمرات السابقة، على الأخصّ. ذلك أن ظروفهم المعيشية وظروف أولادهم تبدو غير مستقرة نسبياً بالمقارنة مع غالبية السكان؛ تُسارع المنظمات الإنسانية والمنظمات المناهضة للعنصرية مأخوذة بحماسة النضال وجاذبية الخطب الرنّانة إلى اتهام المجتمع الفرنسي بأنه مجتمع لا يزال استعمارياً بل و«مدافعاً عن الاستعمار»، لكنها تغفل المسائل المتعلقة بالقومية أو بالأراضي الوطنية.

لذلك إذا أردنا الرجوع إلى الاستعمار كظاهرة جيوسياسية تكاد تكون كونية، لا يمكننا فعلياً أن نتغاضى عن الأطماع الجغرافية ولا عن علاقات التنافس على بسط السيطرة؛ ينبغي كذلك الأخذ بعين الاعتبار ظهور الحركات الوطنية التي استطاعت خلال فترة من الزمن أن تنهي سيطرة القوة الأجنبية. إن المثقفين بالمعنى الواسع للكلمة أساس لكل حركة وطنية إذا عرفوا كيف يجرّون الجماهير وراءهم؛ فهم السبَّاقون إلى إعلان ولادة أمة جديدة على أراضٍ ما، أو إلى الإعلان عن إرادة البقاء لدى أمة موجودة منذ القدم ، وذلك لكي يطالبوا باستقلالها عن سلطة أجنبية.

ما يزيد من تعقيد وفرادة المشكلات الجيوسياسية على جوانب المتوسط أن ظواهر السيطرة لم تتجلَ فيها عبر مراحل التاريخ المختلفة من خلال ظاهرة الاستعمار وحدها، وقد كانت ظاهرة كونية : في أميركا، وفي آسيا وفي أفريقيا، كان الاستعمار في معظم الحالات يتم بواسطة مجموعات صغيرة نسبياً من الرجال المحاربين الذين كانت دول أوروبا الغربية (البرتغال، إسبانيا، إنكلترا، فرنسا، وهولندا) ترسلهم إلى منطقة ما لأسبابٍ تتعلق بتحقيق مكاسب مادية، فيحتكون بالسكان المحليين الذين كانوا يعيشون في مجتمعات تتمتع في بعض الأحيان ببنية سياسية متينة وبتقدم على المستوى التقني. لكن هذه المجتمعات لم تستطع المقاومة أو لم تعرف كيف تقاوم بطريقة فعالة، فأدرك زعماؤها –بعضٌ منهم على الأقل– أن من مصلحتهم من وجهة نظر اقتصادية وثقافية تقاسم السلطة مع الأوروبيين[1] . إنها في الحقيقة مسألة ثقافية وجيوسياسية كبيرة جداً وسوف نتناولها بمزيد من الدقة عند

(1) أنظر لاكوست إيف: «جغرافيا التخلّف»، Lacoste Yves, *Géographie du sous-développement*, PUF, 1982

دراسة الأشكال التي اتخذتها خلال الغزو الاستعماري لبلاد المغرب.

لكن قسماً كبيراً من الشعوب المتوسطية، شعوب شرق المتوسط، سواء كانوا مسيحيين أم مسلمين، قد خضعوا منذ قرون عديدة لسيطرة سلطة كانوا يعتبرونها أجنبية، هي الإمبراطورية العثمانية الكبرى، غير أن ذلك لم يكن بمثابة استعمار. لأن السلطة العثمانية لم تكن من الطراز الأوروبي، ولأنها نشأت في آسيا الوسطى، ولأنها بذلت جهوداً كبيرةً منذ القرن الثامن عشر لتقليد التطور التقني والثقافي الذي حققته الدول الأوروبية، لكي تتمكن من الصمود في وجهها عسكرياً، لكن بدون جدوى. لم تتمكن الإمبراطورية العثمانية من الاستفادة أو من إفادة الشعوب الخاضعة لسيطرتها من نتائج «الثورة الصناعية» والرأسمالية. وقد أدّى التراجع التدريجي لقوتها في القرن التاسع عشر، وما حاكته ضدها القوى الأوروبية العظمى، إلى ثورة الشعوب غير التركية ضدها، شعوب البلقان في البداية، ثم شعوب الشرق الأوسط، فتذكّر كل شعب بفعل تأثير المثقفين الذين كانوا يصغون باهتمام لما يقال في أوروبا، أنه يشكل أمةً، أو أنه أراد أن يكوِّن أمةً، وخاض النضال من أجل تحقيق الاستقلال.

في بعض الحالات، شكّل ما تختزنه الذاكرة عن دول وُجدت قبل السيطرة العثمانية، واكتسبت بفعل ما يضفيه عليها الخيال طابعاً مثالياً، القاعدة التي انطلقت منها الحركات الاستقلالية التي ظهرت في اليونان، وفي بلاد البلقان، منذ مطلع القرن التاسع عشر، وفي العالم العربي، غداة الحرب العالمية الأولى، قبل أن يُكتب لها النجاح بعد الحرب العالمية الثانية. تعود المطالبة الجيوسياسية بقومية جديدة لأسباب تتعلق بالاختلافات الدينية، أو بردِّ الاعتبار إلى لغة محكية يقتصر استعمالها على الأوساط الشعبية بحيث تصبح لغة أدبية، أو بحدود رسمتها سلطة أجنبية لمجموعة قطرية ضمن مجموعة لغوية أوسع، كما هي الحال في العالم العربي.

ما إن استقلت شعوب بلاد البلقان حتى انجرَّت وراء قادتها في صراعات جيوسياسية مريرة أدَّت بسبب لعبة التحالفات الخارجية إلى الحرب العالمية الأولى، ثم استؤنفت هذه الصراعات خلال الحرب العالمية الثانية. وقد دلَّ النموذج اليوغوسلافي منذ اثنتي عشرة

سنة على أنه حتى هؤلاء الذين يتكلمون اللغة ذاتها (لكنهم لا يدينون بالأديان نفسها) والذين أسسوا اتحاداً بعد خوضهم معركة بطوليةً ضد المحتل النازي، قد حوَّلوا عملية إصلاح داخلي (بريسترويكا) كان يمكن أن تحصل سلمياً إلى صراعات شرسة للسيطرة على الأرض، مارسوا خلالها أساليب «التطهير الإثني» التي تذكِّر بأساليب الإبادة الجماعية.

الأكثر إثارة للدهشة في المجموعة المتوسطية هو أن هذه اليقظة – أي تكوين أمم جديدة، تطالب كل منها بالاستقلال تحت تأثير مجموعات قومية، كما تطالب بأجزاء من الأراضي وتدافع عن لغتها الخاصة– تظهر اليوم في إسبانيا، لدى شعوب لم تخضع بأي شكل من الأشكال للسيطرة الاستعمارية (ما حصل هو العكس) بل شاركت في عمليات احتلال تاريخية أو في حروب استرداد، كما هي الحال بالنسبة للباسكيين وللكتلانيين. هؤلاء يفتقدون حتى للحجة التقليدية لشعوب المناطق الأوروبية «المتخلِّفة» التي تتذرَّع بأنها «أطراف» لحقها الحرمان لصالح المركز–العاصمة؛ ذلك أن كل من منطقة كتالونيا وبلاد الباسك قد توفرت لها الفرصة والقدرة لكي تحقِّق منذ القرن التاسع عشر نمواً اقتصادياً كان الأهم في شبه الجزيرة الإيبيرية.

لا تزال عملية قيام أمم جديدة مستمرة، كما يدلّ على ذلك ازدهار شتى الحركات القومية في بلدان متوسطية مختلفة، ولا يقتصر الأمر على حركة الباسكيين أو الكتلانيين، هناك حركة الكورسيكيين وحركة الصقليين وحركة الساردين وحتى حركة القبيليين. أما نموذج الشعب الفلسطيني فهو فريد ومأساوي نظراً لظروف جيوسياسية معقَّدة. بالنسبة للرأي العام العربي ولكثير من الأوروبيين المعادين للاستعمار تشكِّل إسرائيل،على الرغم من نشأتها الحديثة، نموذجاً للغزو الاستعماري، مع فارق بسيط هو أن احتلال فلسطين يختلف عن كل الاحتلالات الاستعمارية بأن «المستعمِرين» اليهود الأوائل جاؤوا إليها في أواخر القرن التاسع عشر ليس كفاتحين أُرسلوا من دولة أوروبية، إنما تحت إشراف السلطة العثمانية، ليزرعوا بأنفسهم الأراضي المهجورة التي اشتروها من بعض وجهاء العرب؛ منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى غداة الحرب العالمية الثانية، كان هؤلاء اليهود موضوعين تحت إشراف السلطات البريطانية التي انتدبتها عصبة الأمم لحكم فلسطين، والتي كانت

تنظر إليهم بريبة كونهم يتكلمون الألمانية ويؤمنون بالماركسية إلى حد ما. بعد 1948، أثبتت الدول العربية، مراتٍ عدة على الرغم مما يتوفر لها من إمكاناتٍ كبيرة، وما تتلقاه هي أيضاً من مساعدات خارجية، عدم فاعليتها العسكرية؛ لكن في 2006، ذاق الجيش الإسرائيلي طعم الهزيمة المرّ، في لبنان.

يهدف هذا التمهيد المفصَّل إلى إعطاء فكرة راهنة عن التعقيد الكبير في المشكلات الجيوسياسية حول المتوسط، قبل أن نعرِّف بهذه المساحة البحرية وبمجموعة البلدان التي تحيط بها. سنحاول بعد ذلك القيام بجولة سريعة على شواطئها لتحليل الخصائص الجيوسياسية لكل دولة نرى أنه من المفيد اعتبارها جزءاً من المجموعة الجيوسياسية المتوسطية. كل من هذه الدول تواجه مسألة القومية، ليس من زاوية قانونية أو فلسفية، بل من خلال علاقاتها التاريخية التنازعية إلى حدٍ ما مع دول أخرى، سواء كانت هذه الدول على الجهة الأخرى من الحدود، أو على الضفة الأخرى للمتوسط.

إن فكرة القومية وهي أساسية في علم الجغرافيا السياسية، هي في حد ذاتها فكرة جيوسياسية لأنها تتعلق بالأرض وبمبدأ الاستقلال، أي بصراعات قوى. يستند التصوُّر الخاص والواضح إلى حدٍ ما الذي يكوِّنه المواطنون عن أمتهم، بكل تأكيد، إلى تاريخ هذه الأمة وإلى مشاريع مستقبلية تُناط بها، كما يستند إلى المخاطر التي يستشعرها المواطنون وإلى المخاوف التي تساورهم. مع ذلك فإن هذا المفهوم الخاص للأمة يتطور تحت تأثير صدمات جيوسياسية كبرى يمكنها أن تؤدي أحياناً إلى تأجيج الشعور الوطني، أو على العكس، إلى إخماده.

إن معظم التوترات الجيوسياسية التي تظهر حول المتوسط هي تلك التي تنمُّ عن علاقات تنافس بين قوى تبسط سيطرتها على أراضٍ متجاورة، سواء تمثَّل ذلك في الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أو بين الصرب والبوسنيين، أو بين الأتراك والأكراد، أو بين الكتلانيين والقشتاليين. إلا أن الصورة الجيوسياسية المكوَّنة في أغلب الأحيان عن المتوسط والبلدان التي تحيط به لا تتطابق إطلاقاً مع هذا الواقع. ذلك أن هذا البحر يبدو كإطار أو كمسرح لمواجهة كبرى بين الشمال والجنوب، بين البلدان الأوروبية الواقعة

على ضفته الشمالية والبلدان الأخرى التي تمتد على ضفته الجنوبية والتي غالباً ما توصف بالـ«متخلِّفة»، بسبب السيطرة الاستعمارية التي مارستها عليها بلدان الشمال منذ القرن التاسع عشر. وبما أن الآثار السلبية لهذا الاستعمار لم تختفِ بعد أن نالت هذه الدول استقلالها، منذ فترة قصيرة نسبياً، فسوف يستمر عدد من هذه التوترات بين الشمال والجنوب. بكل حال، لا تزال هذه الرؤية هي السائدة لدى الذين يصِّرون على أن المتوسط هو هذا الجزء من العالم الذي سيكون فيه «صراع الحضارات» الأشد خطورةً، سواء كان هؤلاء من الإسلاميين أم من المحافظين الجدد الأميركيين.

الدولتان المتوسطيتان الوحيدتان اللتان يمكن أن ينشأ بينهما صراع من هذا النوع هما فرنسا والجزائر، بسبب موقعهما الجغرافي شمال وجنوب البحر، وبسبب الفروقات الثقافية والعلاقات التاريخية بينهما؛ فاحتلال الجيش الفرنسي للجزائر كان من أطول وأصعب الاحتلالات الاستعمارية التي حصلت في العالم. أما الاستقلال فقد انتزعته الجزائر انتزاعاً، خلافاً لسائر البلدان المستعمَرة، بعد حربٍ كانت من أطول الصراعات ضد الاستعمار أغرقت فرنسا نفسها خلالها في أزمة سياسية داخلية خطيرة. إنه لتناقض جيوسياسي مدهش: أن تكون العلاقات بين فرنسا والجزائر في فترة ما بعد الاستعمار هي الأكثر أهميةً والأكثر تعقيداً إذا ما قورنت بالعلاقات القائمة بين عواصم الدول المستعمِرة ومستعمراتها السابقة. بالرغم من الذكريات الأليمة لحرب الجزائر التي أثارت صدمة لدى الرأي العام في بلدين آخرين من بلدان المغرب، يعيش في فرنسا اليوم ستة ملايين شخص ثقافتهم اسلامية وأصولهم مغاربية، (نصفهم من أصل جزائري)، أي ما يعادل أربعة أضعاف المسلمين الذين يعيشون في إنكلترا والذين هم من أصول شرق أوسطية أو من الباكستان أو بنغلادش.

يمكننا أن نشعر بالغبطة، وهذا ما أشعر به على المستوى الشخصي، للعلاقات المهمة بين فرنسا والجزائر في مرحلة ما بعد الاستعمار، لكنها لا تخلو من المخاطر. فقد استنتج البعض من قبل أن هذه العلاقات كانت إلى حد كبير من أسباب الحرب الأهلية التي غرق فيها الشعب الجزائري خلال ثمانية أعوام، في نهاية القرن العشرين، بعد مرور ثلاثين سنة

على استقلاله. فلن نستغرب إذن أن نتوسع في الحديث في الفصلين المخصَّصين في هذا الكتاب لهذين البلدين ولعلاقاتهما الجيوسياسية.

نظرة عامة

البحر الأبيض المتوسط
والمجموعة الجيوسياسية المتوسطية الكبرى

قديماً وعلى مدى قرون طويلة كان ثمة بحر واحد يعرفه البحّارة وينطبع في ذاكرتهم البصرية، إنه تالاسا، ذلك البحر الذي سوف نتكلم عنه بعد بحار كثيرة أخرى، والذي يمتد من البوسفور إلى أعمدة هِرقل التي تُعرف اليوم بمضيق جبل طارق. عندما وُضعت أولى الخرائط الجغرافية، كانت لفظة بحر وحدها كافية للإشارة إلى المساحة البحرية الممتدة بين أوروبا وآسيا وما كان يُعرف في حينه، ليس بـ إفريقيا، بل بـ ليبيا. أما «البحر الأبيض المتوسط» أي البحر الذي يتوسط عدة أراضٍ فهو اسم لم يُعرف إلا بداية القرن السادس عشر.

قبل هذا التاريخ كانت كلمة «البحر» وحدها كافية بالنسبة للجغرافيين الأوروبيين وللأمراء والملوك الذين كانوا يجهلون وجود بحار أخرى. فقد كانوا يظنون أن البحار الكائنة غرب أوروبا ليست سوى نهرٍ كبير، «النهر المحيط» الذي يجتاز العالم. في القرن الخامس عشر، أطلق البرتغاليون وتبعهم الإسبانيون سلسلة من الرحلات الاستكشافية على طول شواطيء إفريقيا في محاولة لإيجاد طرق جديدة توصلهم إلى «ذهب السودان». فقد ظلّت قوافلهم طيلة قرون عديدة تعبر منطقة غرب الصحراء لتصل إلى المرافيء الواقعة على ما نسميه اليوم منطقة غرب المتوسط، وعلى الأخصّ، مرفأ سبتة على مضيق جبل طارق، قبل أن تتابع سيرها نحو حواضر الشرق الكبرى. لكن في نهاية القرن الرابع عشر، لم يعد ذهب السودان يصل إلى منطقة غرب المتوسط. هل نضب المنجم؟ كلا، لأن المعدن الثمين كان يصل بكميات وفيرة إلى مصر عن طريق وادي النيل ليستفيد منه تجّار البندقية على حساب التجّار الإسبانيين والبرتغاليين. في ذلك الوقت، لمعت في ذهن اثنين من علماء الجغرافيا في جزر البَلِيار (وكانا يهوديين من عائلة كريسك) فكرة مفادها أن هناك طرقاً

تصل بين السودان والبحر المتوسط جرى تحويلها من دون شك لجهة الشرق، عند جنوب الصحراء، لكي تسلك القوافل وادي النيل ثم تجتاز الصحراء الكبرى (وسوف نكتشف لاحقاً أن هذه الطريق ظلّت مقطوعةً لمدة طويلة بسبب الحروب بين المسلمين والمسيحيين في بلاد النوبة). هكذا قرّر حاكم البرتغال، الأمير هنري الذي سوف يلقب بالبحّار (وكان قد احتل مرفأ سبتة سنة 1417 ليستنتج بعد ذلك أن الذهب لم يعد يصل إليه) أن يقوم بسلسلة حملات استكشافية بحرية على طول شواطىء إفريقيا في محاولة لاكتشاف الطريق التي يمر عبرها ذهب السودان ولكي يرجع قوافله إلى مضيق جبل طارق.

خفّت وتيرة هذه الحملات الاستكشافية البحرية التي نُفذّت ببطء خلال نصف قرن بسبب خوف طواقم البحّارة من عدم التمكّن من العودة إلى أوروبا. بالفعل لم تكن السفن الشراعية في ذلك الوقت تستطيع أن تتقدم بعكس اتجاه رياح واتن الشمال التي تهبّ من الشمال الشرقي وتتجه نحو الجنوب الغربي فتكون مؤاتية في طريق الذهاب. كان لابدّ لهم من أن يكتشفوا أن العودة إلى أوروبا تحتّم عليهم التقدم باتجاه الغرب مروراً بالأطلسي حتى شواطىء ما سوف يُعرف لاحقاً بالبرازيل، لملاقاة الرياح الغربية التي تعيدهم إلى أوروبا: كان عليهم، إذن، القيام بدورة كبيرة حول المحيط. وكان من حسن حظ السفن البرتغالية أنها لم تصادف الأسطول الخصم على سواحل المغرب، وهو الأسطول الذي بناه الملوك الموحِّدون في القرن الثاني عشر والذي لم يتمّ تحديثه. بعد تقدمهم بحذر على طول الشواطىء الغربية لإفريقيا سار البرتغاليون بمحاذاة رأس الرجاء الصالح، اجتازوا المحيط الهندي ووصلوا إلى بلاد الهند، بينما كان شخص مجهول يعرف بـ كريستوف كولومبوس يحاول أن يكسب رهان الوصول اليها مباشرة عبر المحيط الذي سُمي «المحيط الأطلسي» نسبة إلى جبال الأطلس في المغرب التي يمكن رؤية أعلى قممها من البحر.

هكذا إذن، من منطقة غرب المتوسط، ولأسباب نعتبرها اليوم جيوسياسية، انطلقت الحملات الاستكشافية البحرية التي كان من نتيجتها ظهور تدريجي على الخرائط لمحيطات كبرى تفصل بين قارات صارت تُعرف أحجامها ، واكتشاف عالم جديد هو قارة أميركا. على الأثر، بدا البحر الواقع بين أوروبا وإفريقيا وآسيا فريداً جداً بحكم موقعه بين قارات

ثلاث. لذلك سُمي بالبحر المتوسط. ونظراً لموقع هذا البحر في الوسط، بين عدة أجزاء من اليابسة، وللأهمية الكبيرة التي كان يتخذها في أوساط الحكام، ما لبثت الصفة أن صارت اسماً، منذ القرن السادس عشر، وتحديداً في 1534. منذ ذلك الوقت صار هذا الإسم الذي انتشر بدايةً في أوساط البحّارة وكبار التجار والدبيلوماسيين والقادة، مألوفاً بالنسبة لعدد متزايد من الأوروبيين، نتيجة للسياحة، ولتعليم الجغرافيا في المدارس، وفي يومنا الحاضر، بسبب ما تقوله عنه وسائل الإعلام.

المتوسط، مجموعة جيوسياسية فريدة

عندما يجري الكلام على المتوسط في إطار المسائل الجيوسياسية لا يكون المقصود البحر وشواطئه فقط بل أيضاً الدول العديدة التي تحيط بهذه المساحة البحرية. الواقع أن هناك من يعتبر بصورة ضمنية ومن غير أن تنقصه الحجة أن هذه الدول تشكّل مجموعة نظراً لخصائصها المشتركة وكذلك لعلاقات التفاعل والصراع فيما بينها. إنها باختصار مجموعة جغرافية كما هي مجموعة جيوسياسية واسمها صار معروفاً جداً اليوم حتى في الأماكن التي تبعد كثيراً عن شواطئها، وذلك لأسباب هي في الوقت نفسه سياحية وتاريخية (الإمبراطورية الرومانية، بداية انتشار المسيحية)، وكذلك لأسباب جغرافية، ليس أقلّها الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها المضائق الشهيرة كمضيق جبل طارق، ومضيق البوسفور، أو قناة السويس. منذ القرن الثامن عشر، كانت «طريق الهند» الشهيرة التي تصل بين لندن وبومباي، تمرُّ عبر المتوسط، وقد شكّلت هذه الطريق محور اهتمام الإمبراطورية البريطانية قبل أن تصبح اليوم أحد أكبر الطرق إلى نفط الشرق الأوسط.

لهذه الأسباب تُعرف منطقة المتوسط على صعيد عالمي تقريباً بأنها مجموعة جيوسياسية، وهي بكل حال المجموعة الجيوسياسية الكبيرة الوحيدة التي تحمل اسم مساحة بحرية. ذلك أن المتوسط يشكّل كما أشرت في التمهيد الإطار الطبيعي لظاهرة عمرها قرون عدة أسميتها «ظاهرة المتوسط»، وهي تتمثل في علاقات التفاعل المباشر بين بلدان عديدة تقع حول مساحة بحرية واحدة تصل بينها، وتتصل فوق ذلك بالمحيطات بواسطة

ممرّات ومضائق مما يفتح المجال لعمليات السفن الحربية التي تأتي إليها من أجزاء العالم الأخرى. وإذ تستلهم عبارة «المتوسط الأميركي» هذا النموذج إلا أنها تبقى غير معروفة كثيراً، ويستعاض عنها دائماً بالقول جزر الأنتيل أو أميركا الوسطى. أما عبارة «المتوسط الأسيوي» فهي تغضب الحكومة الصينية التي تطالب بشدة باستخدام عبارة بحر الصين الجنوبي. البلطيق هو أيضاً بحر مغلق تماماً، إلا أن مساحته أصغر بسبعة أضعاف من مساحة المتوسط، وهو يمتد فقط بين دول أوروبية تتشابه ثقافاتها في نواح كثيرة، بينما يقع المتوسط بمساحته التي تبلغ 4000 كلم من الشرق إلى الغرب بين قاراتٍ ثلاث. إنه المتوسط الأورو-عربي أو الأورو-إسلامي.

يُعتبر المتوسط اليوم مع دوله المحيطة المتفاوتة الحجم مجموعة جيوسياسية كبيرة. غير أنها مجموعة جيوسياسية خاصة جداً، ليس فقط بسبب المساحة البحرية الممتدة في وسطها، بل على الأخصّ، بسبب الفروقات الكبيرة بين ما يُعرف بضفتيه الشمالية والجنوبية اللتين تختلفان بشدة لأن أوروبا التي تشكِّل اليوم الاتحاد الأوروبي تقع عل الضفة الشمالية، بينما تقع إفريقيا ومعها العالم العربي والعالم الإسلامي الأوسع، على الضفة الجنوبية. كل شاطىء من هذه الشواطىء هو جزء من مجموعة قارِّية أو جيوسياسية يشكِّل حافتها البحرية، لكنه في الوقت نفسه يشكل حافة المساحة البحرية.

في بقية مناطق العالم تتكوّن المجموعات الجيوسياسية من بلدان تتجاور على اليابسة وليس من بلدان تحيط بمساحة بحرية واسعة، ولا تشتمل هذه المجموعات، خاصةً في يومنا الحاضر، وخلافاً لما كانت عليه الإمبراطوريات القديمة، على مناطق طرفية لمجموعات شديدة الاختلاف، لا بل متناقضة.

نجد عكس ذلك في منطقة المتوسط التي تتألف حسب ما تظهره الوقائع من مجموعة تشكّلت حول البحر من أجزاء من اليابسة شديدة الاختلاف (إلا في مناخاتها المتشابهة) ويمكن اعتبارها اليوم، من زاوية جيوسياسية، في حالة مواجهة تقريباً- وهذا أمر مثير جداً للاهتمام- بسبب الخطاب الذي يروِّج له الإسلاميون والمؤمنون بـ «صراع الحضارات». من المؤكد أن هذه التصورات ذاتية إلى حد كبير، لكن هذا الكلام الخطير الذي يستلهم

التاريخ والدين والحضارة يكتسب في علم الجغرافيا السياسية أهمية كبيرة. من الممكن اعتبار المتوسط مجموعة متصارعة تشكلت بفعل علاقات نزاع مستمرة بين مجموعتين صغيرتين تنتميان لمجموعة أكبر، تماماً كما تُعتبر مجموعةً الجبهة التي تفصل بين جيشين أو منطقة التصادم بين كتلتين هوائيتين.

لكي تتضح الرؤية يمكننا الاستناد إلى القاعدة الفكرية التي ينطلق منها علماء الرياضيات، إلى المبادىء الأساسية لنظرية المجموعات، فنطبقها بشكل خاص على مجموعات تشغل حيزاً مكانياً أو يمكن تحديدها مكانياً. وإذا قيل لماذا؟ فذلك لأنه من المشروع، من الناحية الفكرية، أن نكوِّن من البلدان الواقعة حول البحر المتوسط مجموعة أوسع من هذا البحر، وأن نسميها المجموعة المتوسطية، أو باختصار المتوسط؛ فيصبح البحر مجموعة صغيرة داخل هذه المجموعة الأكبر.

ولكي يكون التفكير مستنداً إلى رسم بياني ننظر إلى الخريطة ليتبين لنا أن هذه المجموعة تتقاطع مع مجموعتين واسعتين أخريين هما، أوروبا أو الاتحاد الأوروبي (وهاتان العبارتان لا تعنيان الشيء نفسه)، في الشمال، والعالم العربي أو العالم الإسلامي (وأحدهما جزء من المجموعة الأكبر التي يمثلها الآخر)، في الجنوب. جراء هذه التقاطعات يمكن اعتبار أن المجموعة المتوسطية الكبرى تضمّ، بصورة لا تخلو من التناقض، مجموعتين أصغر منها، الأولى تقع إلى الجانب الشمالي من البحر والثانية إلى جنوبه، وتختلفان بشدة الواحدة عن الأخرى لأن الأولى جزء من مجموعة أوروبا، والثانية جزء من مجموعة العالم العربي. يبدو لي أن هذه النظرة إلى المتوسط باعتباره مجموعة جيوسياسية تتكون من أجزاء متناقضة يفصل بينها البحر، يمكن أن تبررها العلاقات التنازعية إلى حدٍ ما بين دول تقع على مسافة متفاوتة من المساحة البحرية.

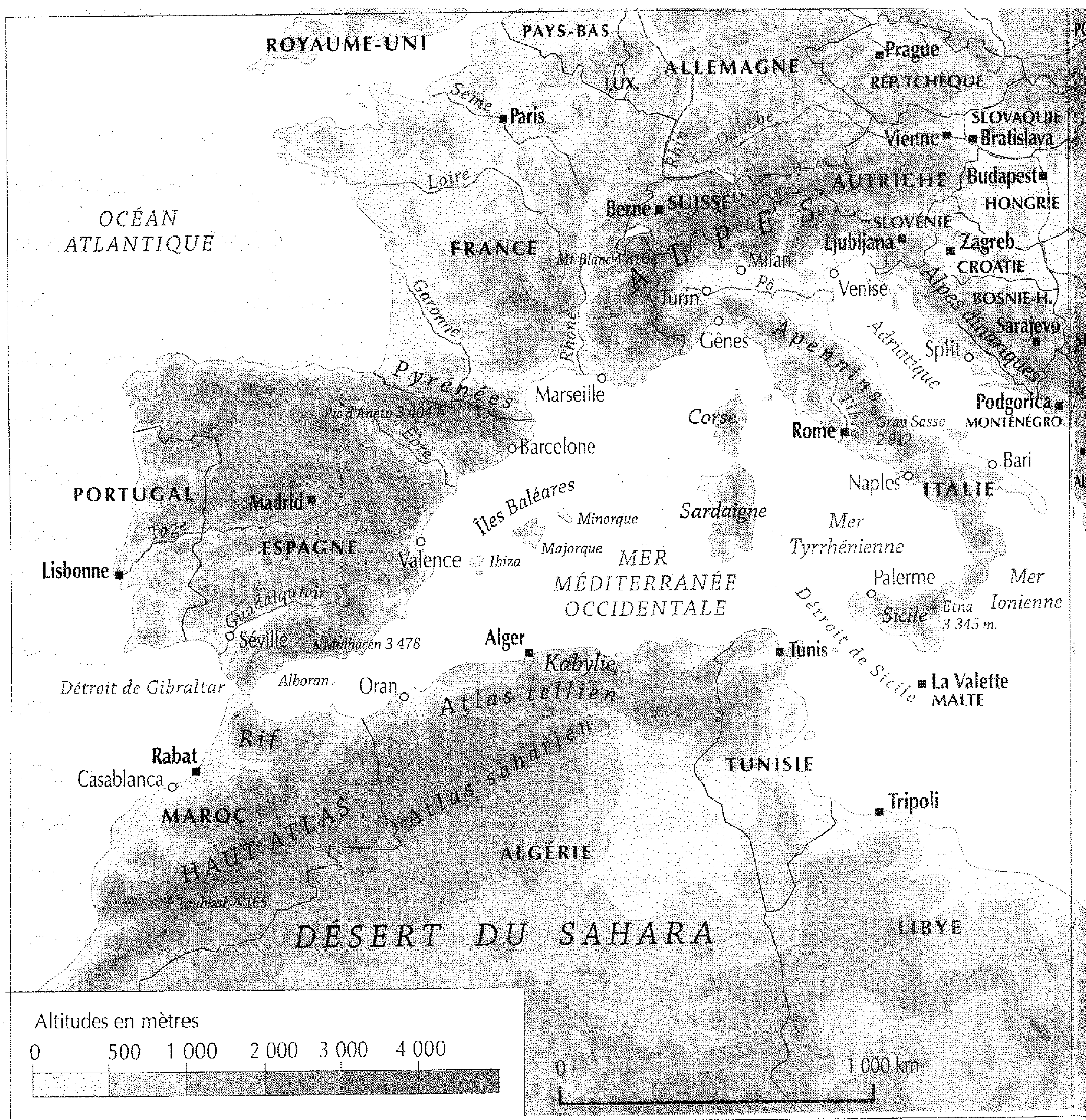
إلا أن هناك مجموعة جيوسياسية تشكّلت رسمياً على جانبي مساحة بحرية أخرى أكثر اتساعاً. إنها مجموعة حلف شمال الأطلسي، وهي مجموعة جيوسياسية وعسكرية، على الأخصّ، تضمّ دولاً تقع على جانبي الأطلسي الشمالي (وهي تمتد اليوم لتشمل دول أوروبا الوسطى). لكن هذه الدول متحالفة فيما بينها وتجمعها قيم مشتركة، أو على

الأقل، مواجهة أساسية مع عدو مشترك (على الأقل حتى تفكّك الاتحاد السوفياتي سنة 1991). من البديهي أن الحال ليس كذلك في منطقة البحر المتوسط الذي تنتمي جميع دول واجهته الشمالية، بما فيها تركيا، إلى حلف الأطلسي، وليست ألبانيا إلا استثناء، لأن دول يوغوسلافيا السابقة تخضع لسيطرة أو لحماية جيوش حلف الأطلسي. إن حلف الأطلسي الذي تشكّل منذ بداية «الحرب الباردة» يتطلع اليوم إلى الجنوب وإلى الشرق الأوسط، إلى العالم العربي والإسلامي. فقواته تخوض بصورة رسمية الحرب ضد «الطالبان» في أفغانستان.

هناك مقولة شائعة تؤكد على أن المجموعة الجيوسياسية المؤلفة من منطقة المتوسط والتي تتقاطع مع مجموعة أوروبا ومجموعة العالم الإسلامي لطالما شكّلت منذ قرون طويلة منطقة احتكاكات وصراعات بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي. من المهم أن نصوِّب هذا الادعاء الذي من الواضح أن أطرافاً مختلفة توظِّفه لأهداف إيديولوجية.



خريطة رقم 1- أشكال التضاريس، الجـــــــ.



ـــــــزر، والحدود حول المتوسط

بتعبير أدّق أقول أن منطقة المتوسط هي منطقة احتكاك تتسم بالنزاع بين بعض الدوائر المتواجدة في منطقتين حضاريتين كبيرتين لأن هاتين المنطقتين لا تتجاوران إلا في أجزائهما الطرفية. فالعالم الإسلامي الذي يقع القسم الأكبر منه في الجزء الشمالي لإفريقيا وفي جنوب آسيا، ويمتد على مساحة 12000 كلم من الأطلسي إلى المحيط الهادي، هو على احتكاك أكبر (لا يقل حدّة) مع العالم الهندي والعالم الصيني ومع إفريقيا السوداء على امتداد مساحة تبلغ 5000 كلم. من المعروف أن عالم الحضارات الأوروبية (الذي يسميه البعض العالم المسيحي) يتألف من مجموعتين صغيرتين تنتمي كل منهما لمجموعة أكبر هما، من جهة، أميركا الشمالية والجنوبية، وهي بعيدة جداً عن العالم الإسلامي كونها تقع بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي، ومن جهة أخرى، أوروبا التي تجاوره في إحدى جهاتها. وإذا رسمنا على سبيل التبسيط أوروبا (من الأطلسي حتى جبال الأورال؟) على شكل مستطيل تبيّن لنا أن الضلع الجنوبي لهذا المستطيل يتشكل من البحر المتوسط والبحر الأسود. مع الإشارة إلى أن الضلع الشرقي، الذي يمتد من جبال الأورال إلى جبال القوقاز يتقدم إلى حد كبير باتجاه شمال العالم الإسلامي، مما يمكن أن يقسم روسيا المترامية الأطراف إلى قسمين، وهذا أمر نادراً ما يُذكر.

من المؤكد، خاصة في يومنا الحاضر حيث تستطيع القوى العظمى أن تتدخل في مناطق تبعد عنها آلاف الكيلومترات، أن المسافات الكبيرة التي تفصل بين مجموعات جيوسياسية مختلفة – أميركا أو بتعبير أدّق الولايات المتحدة والعالم العربي، على سبيل المثال– لا تعني عدم وجود صراع بين القوى السياسية الرسمية أو تلك التي تعمل في الخفاء، والتي تنحاز عن خطأ أو صواب إلى هذه المجموعة الجيوسياسية أو تلك. والدليل على ذلك حرب الخليج (1991)، واعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001، وعلى الأخصّ، حرب العراق منذ 2003 وارتداداتها على مسافات بعيدة نسبياً. فقد تأثرت بها بلدان عديدة في الاتحاد الأوروبي، كذلك إسبانيا، على الضفة الأخرى للمتوسط، وإنكلترا على مسافة أبعد، مثلما تأثرت فرنسا بارتدادات الصراع الذي كان يجري في الجزائر بين الإسلاميين والدولة الجزائرية.

نظرية «صدام الحضارات» الشهيرة

إن استنزال اللعنات على اليهود والمسيحيين (الذين ما زالت توجّه اليهم تهمة النزعة إلى شنّ حملات صليبية) من قبل بعض الحركات الإسلامية التي تتذرع بالصراع العربي–الإسرائيلي على فلسطين، وهو صراع على أراضٍ ذات أهمية استراتيجية بالتأكيد لكن مساحتها صغيرة مقارنة باتساع العالم العربي (الذي يمتد على مساحة 6000 كلم من الغرب إلى الشرق)، أحيت ذكريات الصراعات الدينية في القرون الوسطى. فقد عادت هذه الصراعات لتبرز راهناً، وأُضفي عليها طابع علماني لتنطلق من جديد على شكل «صراع حضارات». هذه هي على الأقلّ العبارة الحيادية التي استعملها في كتابه[1] عالم السياسة الأميركي صموئيل هنتنغتون لكي يعالج على صعيد العالم كله من حيث المبدأ، مسألة الأديان وصراعاتها. أحدث هذا الكتاب هزةً في بلدان كثيرة. وقد اعتُبرت الاعتداءات على مركز التجارة العالمي بمثابة الدليل المأساوي على صحة النظرية التي بشّر بها هنتغتون قبل ذلك بأربع سنوات.

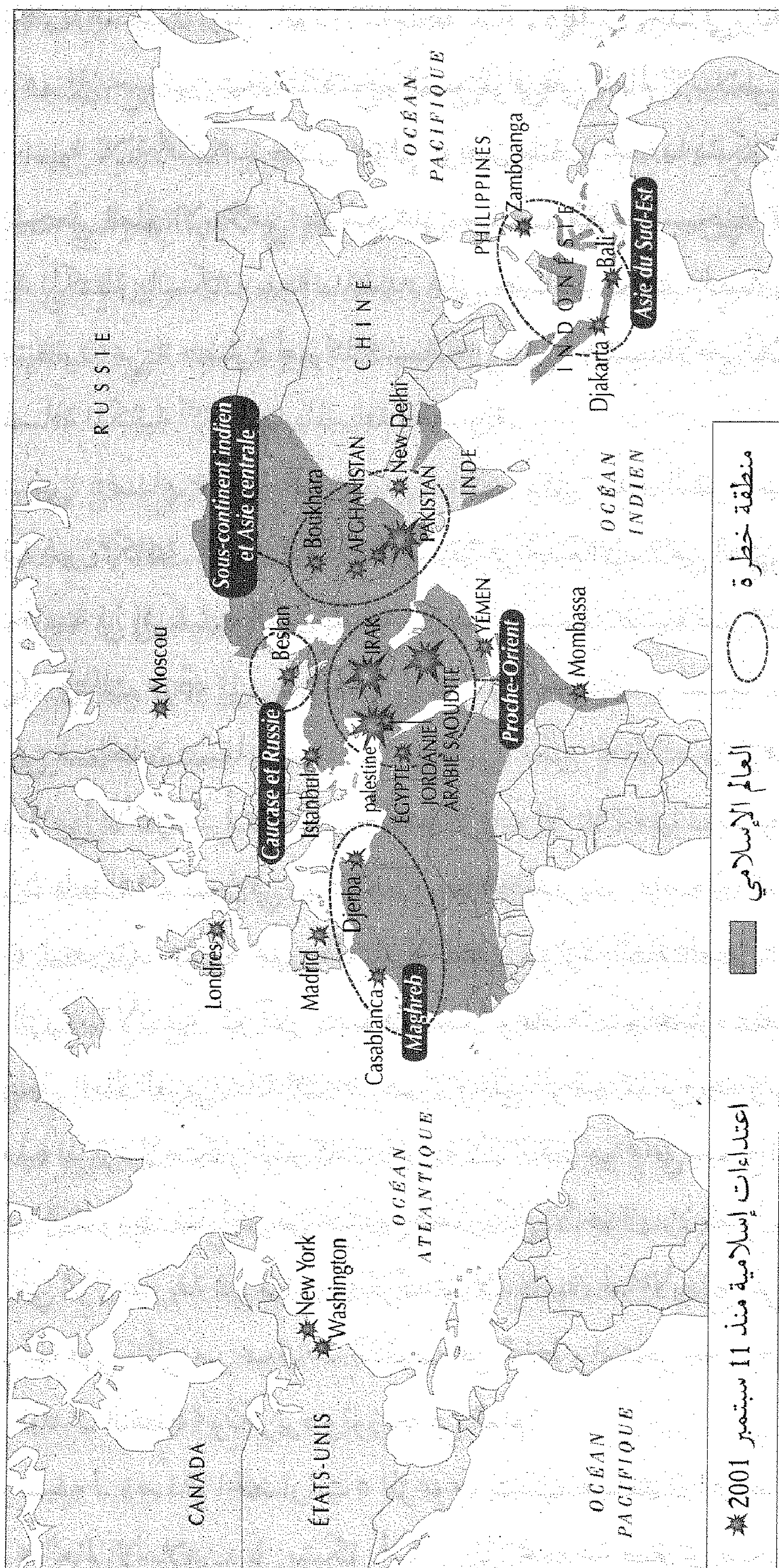
في البداية، عبرت أوساط المثقفين في أوروبا وأميركا التي كانت تحبّذ الدعوة إلى الوحدة بين الأديان السماوية، عن رفضها لهذه الأطروحة، كما رفضتها الديبلوماسية الأميركية التي رأت أنه أمر مؤسف أن تتكلم وسائل الإعلام عن صدام بين العالمين الإسلامي والمسيحي، بعد مرور خمس سنوات على حرب الخليج (1991) حيث ضمّ التحالف الذي تشكّل برعاية الأمم المتحدة من أجل تحرير الكويت، والذي قادته أميركا، فرقاً عسكرية أرسلتها دول عربية عدة (مصر، سوريا، العربية السعودية) لتحارب في العراق. إثر اعتداءات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، اعتُبرت طروحات هنتنغتون استشرافية، وقد تلقّفها الإسلاميون بحماسة عندما صدرت في الكتاب. فقد جاءت هذه الأطروحات، في رأيهم، لتؤكد على لسان أميركي أن العالم اليهو–مسيحي يخوض حرباً طويلة الأمد ضد العالم الإسلامي الذي لديه، إذن، كل الحق بالدفاع عن نفسه.

---

(1) أنظر صموئيل هنتنغتون: «صدام الحضارات». *Samuel Huntington, The Clash of civilisations and the Remaking of world Order*, 1996, Traduit en français, en 2000, *Le choc des civilisations*.

إن مقولة «صدام الحضارات» الشهيرة تحمل على الاعتقاد أن كلاً من هذه الحضارات إنما تشكل كتلة متجانسة في مواجهة كتلة متجانسة أخرى. أثار هذا الكتاب تعليقات كثيرة، بعضها شبّه الأطروحة التي تضمنها بنظرية تشكّل بنية الأرض: كأن الحضارات شبيهة بالصفائح الجيولوجية التي تؤلف القشرة الأرضية والتي تتحرك قطعة واحدة تحت تأثير القوى الموجودة في الأعماق. بعض هذه الصفائح تتراكب مع صفائح أخرى فتدفع بها إلى الأعماق حيث تختفي تدريجياً، وبعضها، في المقابل، يبتعد بهدوء عن الصفائح الأخرى فينتج عن ذلك، على سبيل المثال، اتساع في مساحة الأطلسي. ليس هنتنغتون صاحب هذه الملاحظات الجيولوجية التي تجعل من صراع الحضارات ظاهرة طبيعية هائلة لا يمكن الحؤول عنها، إلا أنه لم يكذّبها، على الرغم من أنها كثيراً ما تظهر في المقاربات النقدية لكتابه.

من البديهي أن تقوم في مناطق الاحتكاك بين الأديان والحضارات صراعات دينية، وهنتنغتون يحصيها بعناية؛ غير أنه تجدر الملاحظة بأنه من المستغرب جداً أن يمرّ مرور الكرام على الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي وأن لا يتكلم عن الصدامات الكثيرة بين الهندوس والمسلمين بالرغم من الحروب المتتابعة بين الاتحاد الهندي والباكستان. يعالج هنتنغتون مسألة الصراع بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي، خاصةً، وهو يفسّر هذا الصراع بشكل أساسي كنتيجة للزيادة المضطردة في أعداد المسلمين الشباب بسبب النمو السكاني الكبير في المجتمعات الإسلامية بينما يقلّ هذا النمو في المجتمعات الأوروبية.



خريطة رقم 2– اعتداءات

مفاد نظرية هنتنغتون، إذن، أن «صدام الحضارات» الذي يحتّم في رأيه قيام «نظام عالمي جديد»، هو إلى حد كبير نتيجة للتضخم الديموغرافي في العالم الإسلامي حيث ازداد عدد السكان بنسبة ثلاثة أضعاف خلال حوالي أربعين سنة. وهذا ما يشكّل في زعمه السبب الذي سيجعل العالم الإسلامي يتوسع على حساب العالم المسيحي. فالكتلة الحضارية الإسلامية المكتظة بالسكان سوف تتمدد على حساب الكتلة الحضارية الأوروبية التي يميزها هنتنغتون عن «حضارة أميركا الشمالية»، على الجانب الآخر للأطلسي، لأسباب تتعلق بالمسافة المكانية أكثر منها بالمسافة الحضارية.

ما يُسمّى «صدام الحضارات» يبدو، إذن، وفق هذه النظرة نتيجة لضغوطات ديموغرافية غير متكافئة. غير أن الكثافة السكانية في العالم الإسلامي الذي يمتد على مساحة واسعة، خاصة في إفريقيا، والذي يقطنه 1،5 مليار نسمة، ضئيلة نسبياً (إلا في جاوا وفي بنغلادش)، وذلك مردّه إلى مساحة شاسعة من السهوب والصحارى حيث يتجمع السكان في مساحات ضيقة نسبياً، كوادي النيل. لكن العالم العربي وهو ذلك الجزء من العالم الإسلامي الأكثر تأثراً بمفاعيل الجفاف لا يعدّ إلا 250 مليون نسمة. هذا عدد قليل إذا ما قورن بأعداد المسلمين في بلاد العالم الرطبة والمدارية، خاصةً (باكستان، إندونيسيا، بنغلادش، نيجيريا). علاوة على ذلك، لا تقتصر موارد العالم العربي– الإسلامي على الثروات الزراعية لأن فيه أكبر آبار النفط في العالم. وهذا ما يتمّ اعتباره «نعمة من الله». فهو يؤمّن لمجمل العالم العربي عائدات ضخمة: وعلى الرغم مما تروّجه وسائل الإعلام، لا تخضع هذه الموارد لاحتكار الشركات الغربية لأن النفط مؤمّم في جميع الدول العربية، بما فيها العربية السعودية، منذ أكثر من عشرين عاماً. بكل الأحوال، إن الدول الإسلامية الأكثر ثراءً هي التي تموّل بطريقة غير مباشرة الحركات الإسلامية. أما الأرباح التي تحققها شركات النفط الغربية فهي تتأتى من عمليات التنقيب عن النفط واستخراجه (وهي عمليات تدفع فاتورتها البلدان النفطية) وتكريره وتوزيعه في العالم.

في توصيفه لـ «صدام الحضارات» المزعوم، ينسب هنتنغتون أعراض هذا الصدام لا إلى مجموع العالم الإسلامي، بل بشكل أساسي إلى مجموعة صغرى ضمن هذه المجموعة

الأكبر تتألف من الدول العربية وإيران (التي تمتلك كذلك موارد نفطية ضخمة)، أي ما يعادل ربع عدد المسلمين الإجمالي. هذا قليل جداً في المحصّلة ولا يكفي لأن تفسّر ظاهرة كونية مزعومة كظاهرة «صدام الحضارات» باختلالات التوازنات الديموغرافية.

غير أن ذلك لا يقلّل من حقيقة وجود مؤشرات الصراع لكنها تتموضع منطقياً على أطراف العالم الإسلامي حيث يوجد الاحتكاك «بالحضارات» الأخرى، وعلى الأطراف الشمالية للعالم العربي، خاصة، أي في المجموعة الجيوسياسية التي تشكّلها منطقة المتوسط.

لذلك عوض الحديث عن الأسباب العامة لتوسع العالم الإسلامي، من الضروري أن نحلّل بدقة المشاكل الجيوسياسية المختلفة المطروحة في منطقة المتوسط، لأن عدداً منها له ارتداداته في العالم الإسلامي تتداخل فيما بينها. كما تجدر الإشارة إلى أن كثيراً من هذه النزاعات يدور داخل البلدان العربية، كما حصل في الجزائر بين 1992 و 2002.

غير أنه لا يجب أن نتجاهل الصدى الذي لقيته نظرية «صدام الحضارات» على المستوى العالمي. ونعود لنؤكد مرةً أخرى أن هذه النظرية، و خلافاً للرأي السائد في فرنسا، لم تكن تعبر حين ظهرت سنة 1996 عن استراتيجية الأوساط الحاكمة الأميركية، بل على العكس. إذ أنه بعد مرور خمس سنوات على حرب الخليج، حيث ضمّ التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد العراق عدة دول عربية، لم يكن من المناسب بالنسبة للبيت الأبيض الكلام على صدام بين العالم المسيحي والعالم الإسلامي. لذلك وعلى الرغم من صلاته بوزارة الخارجية الأميركية، كان صموئيل هنتنغتون الباحث المعروف في علم السياسة في جامعة هارفرد، هدفاً لسهام الصحافة التي أصابته في العمق. لذلك فضّل بعد اعتداءات 11 أيلول/سبتمبر الامتناع عن الإدلاء بوجهة نظره.

سلسلة صراعات جيوسياسية داخل العالم الإسلامي

بين عدد من الدول والإسلاميين

في المقابل، وجد كتاب هنتنغتون ترحيباً كبيراً في أوساط الإسلاميين. فهو في الواقع يدعم خطابهم فيما يتعلق بالتناقض الجوهري بين «حضارتين»، وبين «عالمين»، العالم «اليهو-مسيحي» الذي يسعى حسب زعمهم إلى الإساءة بطريقة منهجية إلى العالم الإسلامي بجميع الوسائل، كتأجيج الانقسامات فيه، وخوض الحرب ضده كما في العراق، وعلى الأخصّ، إفساده. يهدف هذا الخطاب الإسلامي في الوقت نفسه إلى إقناع المسلمين وإلى إجبارهم على اتباع الشريعة (أي القرآن بشكل أساسي)، والتخلي عن كل أشكال «الحداثة» الغربية (ما عدا الوسائل التقنية) التي يروِّج لها بطريقة ذكية وخبيثة، على حد قولهم، العالم اليهو-مسيحي. هناك حركات إسلامية عدّة وهي تختلف باختلاف البلدان، أقدمها، بلا شك، حركة الإخوان المسلمين في مصر التي صارت دولة مستقلة من حيث المبدأ، سنة 1920، وقد ظهرت هذه الحركة للتصدي لانتشار تأثير الأفكار الغربية في الأوساط الفكرية والسياسية المصرية.

غير أن ظهورها كان أيضاً نتيجة للتغييرات الجيوسياسية التي حدثت في تركيا بعد هزيمتها سنة 1918، فقد ندّد الإخوان المسلمون بإلغاء نظام الخلافة على يد مصطفى كمال الذي قرر علمنة المجتمع التركي وأعلن القطيعة مع البلدان العربية الشرق أوسطية كونها طعنت السلطنة العثمانية في الظهر خلال الحرب وشاركت في «الثورة العربية» (1919) التي حرّض عليها البريطانيون. بعد الحرب العالمية الثانية، في أوائل الخمسينيات، دخلت حركة الإخوان المسلمين في مصر في صراع مع نظام عبد الناصر الذي كان يريد أن يلائم بين الأفكار الاشتراكية، التي كانت تعرف رواجاً كبيراً، وبين القومية العربية.

ونتيجة للقمع الشديد الذي تعرض له الإسلاميون، بدا هؤلاء بالنسبة لعامة الناس في صورة الديموقراطيين الذين تقمعهم أنظمة قوية لكنها فاسدة. أما في أوساط المثقفين، فقد لقيت الشعارات المنادية بفرض الشريعة كمبدأ وحيد لتنظيم المجتمع الإسلامي صدى طيباً خاصةً مع تراجع شعبية الشعارات الماركسية نتيجة لفقدان الاتحاد السوفياتي

تدريجياً لصورته المضيئة. علاوة على ذلك، داخل الإسلام الشيعي، تمكّنت الثورة الراديكالية التي قامت، سنة 1979، بتحريض من رجال الدين الإيرانيين، من الانتصار على الشاه الذي فرض بالقوة عملية تحديث وإصلاح تستلهم النموذج الغربي؛ مما دفع الإسلاميين السُّنة العرب إلى أن لا يدعوا أحداً يُزايد عليهم في إعلاء شأن الإسلام وفي النضال السياسي.

لكن الغالبية العظمى من المسلمين، خاصة سكان المدن (الذين يشكّلون ما يزيد على ثلثي السكان) والمثقفين لا يرون أنه عليهم من أجل اتباع الشريعة أن يتخلوا عن مجموعة من الأفكار والممارسات الاجتماعية التي لم تكن موجودة في أزمنة الإسلام الأولى ولم يحرّمها القرآن، بالتالي، والتي راجت تدريجياً مع انتشار الثقافة الغربية في زمن الاستعمار وفي مرحلة النضالات من أجل الاستقلال؛ أقلّه فيما يتعلق بالملابس الغربية للرجال، والموسيقى الغربية، والسينما والتلفاز وحتى فكرة الديموقراطية نفسها. نتج عن ذلك تنافس على السيطرة على أجهزة الحكم يتخذ يوماً بعد آخر أشكالاً عنيفة، بين المثقفين «المتغربين» الحداثويين الشاجبين مع ذلك للإمبريالية الغربية، والمثقفين الإسلاميين الذين جعلوا من قراءاتهم الخاصة للقرآن عقيدة سياسية لكي يفرضوا سلطتهم على الناس. يرتكز خطاب الإسلاميين بصورة أساسية على التنديد «بالإمبريالية الغربية»، الأميركية، على الأخصّ، التي تتجلى من خلال مساندة إسرائيل وغزو العراق، من جهة، وعلى اتهام وسائل الإعلام الغربية بالعمل على إفساد الفتيات والنساء المسلمات بحثهن على عدم الإلتزام بالشريعة وعلى عدم إطاعة آبائهن وأزواجهن، وذلك من خلال الأفكار التي تبثها، من جهة أخرى.

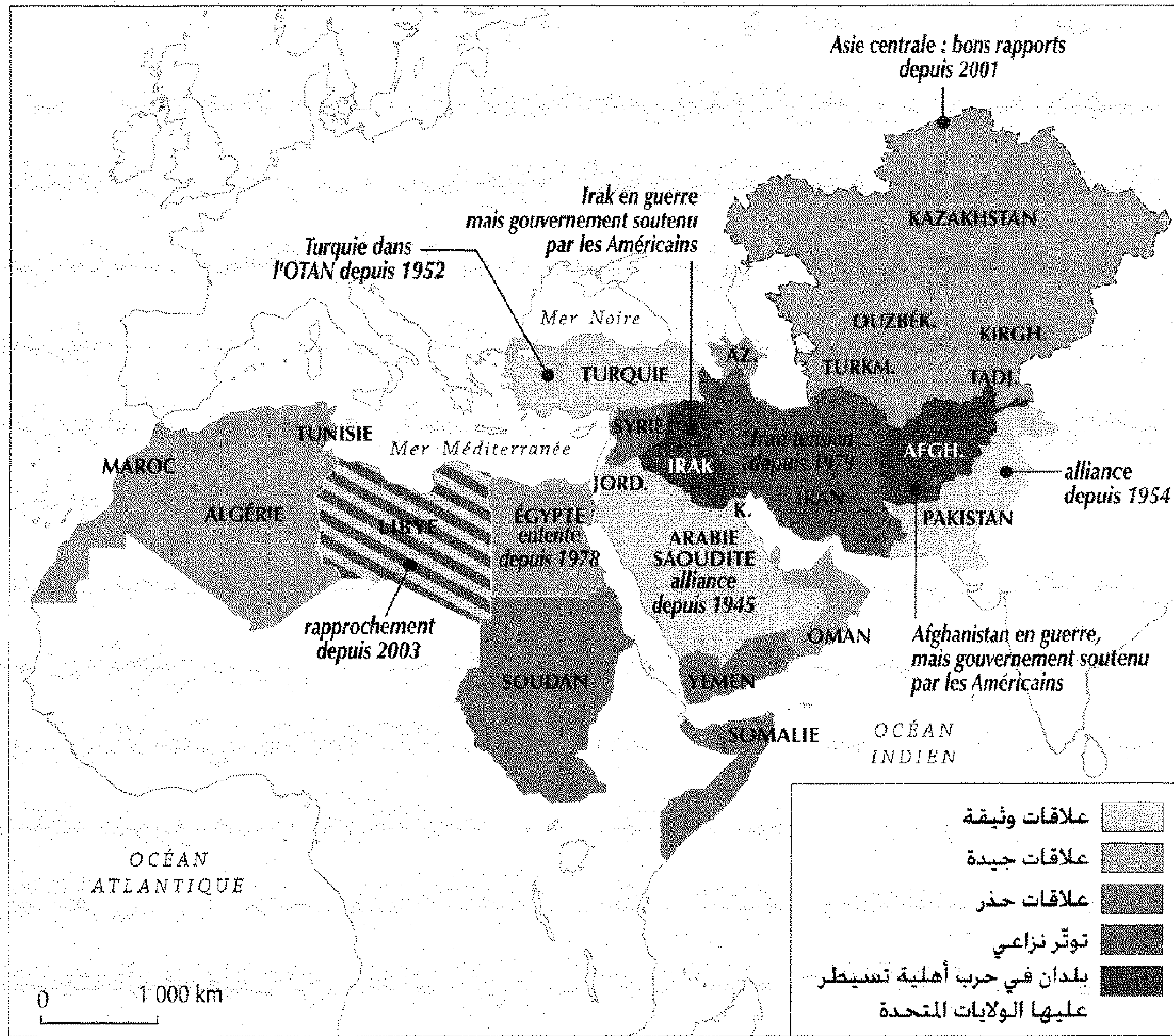
هناك حجة أخرى يستند إليها الإسلاميون: العودة إلى نظام الخلافة الذي ألغاه مصطفى كمال، سنة 1923؛ وبالأخصّ، إعادة بناء الوحدة الجيوسياسية للأمة أي لجماعة المسلمين، هذه الوحدة التي تعرضت للتدمير، بصورة منهجية، على يد المستعمرين الأوروبيين بهدف إضعاف العالم الإسلامي. بالتأكيد تجد هذه الأطروحة ما تتأسس عليه في تقاسم البريطانيين والفرنسيين للبلدان العربية الشرق أوسطية إثر تفكك السلطنة العثمانية،

متذرعين «بالانتدابات» التي كلفتهم بها عصبة الأمم. في المقابل، إن الحدود بين دول المغرب (باستثناء المناطق الصحراوية) قديمة جداً: وقد أبقت السلطنة العثمانية عليها، كما أقرّها كذلك المستعمرون الفرنسيون. لكن خطاب الإسلاميين عن استعادة وحدة الأمة الجيوسياسية يصطدم بوجود دول مختلفة قامت منذ فترة طويلة نسبياً وصارت دولاً قومية تُحرّك شعب كل منها مشاعر الولاء الوطني والحذرمن الدولة المجاورة.

تختلف قوة الإسلاميين باختلاف الدول وخصائصها الجيوسياسية، كما تختلف باختلاف قوة أجهزة الدولة التي تقف في وجههم قبل أن يتوصلوا إلى الاستيلاء على السلطة تحت شعار الإسلام أو تحت شعار ديموقراطية إسلامية يدّعونها، كما حصل في إيران وفي أفغانستان. إلا أن قيادات الجيش لا تستسلم لهم بسهولة مما يؤدّي إلى عمليات استعراض للقوى قد تدوم لفترة طويلة أو قصيرة وتتخّذ شكل مواجهات مع الشرطة كما حصل في مصر وتونس، أو تظهر على شكل صراع دموي، كما في الجزائر، أو تبقى مقنّعة، كما في المغرب وتركيا. هذه الصراعات الجيوسياسية من أجل السيطرة على الحكم وبسط السلطة على أراضي الدوّل وعلى الشعوب التي تعيش فيها تختلف كثيراً، إذن، عن التصور الكوني والميتافيزيقي الذي قدمه هنتنغتون، وهو تصوّر نجده كذلك عند الإسلاميين الذين من المهم بالنسبة إليهم الإعلان عن أن العالم الإسلامي بأسره يخوض بتحريض وتوجيه منهم صراعاً ضد العالم «اليهو–مسيحي».

بالطريقة نفسها، من المهم أن نطرح مسألة الحدود الجيوسياسية بين هذين «العالمين» من خلال النظر إلى الخريطة. الواقع أن المشكلات على مستوى الجغرافيا ليست بسيطةً، خاصةً وأن كلاً من هذين العالمين غني بالقيم، ويشكّل مادةً تتناقض حولها المشاعر والأحاديث؛ بينما من الشائع اللجوء إلى لغة المجموعات المكانية للحديث عن الاختلاف بين عالم إسلامي وعالم مسيحي أو عالم أوروبي، وذلك بالاكتفاء برسم تبسيطي للحدود التي تفصل بينهما، يظهر أن رسم حدود واضحة لكل منهما على خريطة المتوسط مسألة أكثر دقةّ لكنها تصبح أكثر إلحاحاً يوماً بعد آخر.

الواقع أن البحر ليس بمساحة مشاعة، وهو لم يكن يوماً كذلك، وفي العقود الأخيرة



خريطة رقم 3– علاقات الولايات المتحدة مع البلدان التي يسمّيها الرئيس جورج دبليو بوش «الشرق الأوسط الكبير»

من القرن العشرين ازدهرت بشكل كبير حركات الهجرة من الجنوب إلى الشمال. في الجنوب، قسم كبير من السكان، خاصة في المدن، يمارسون في حياتهم اليومية ما ورثوه عن الأنظمة الاستعمارية من إيجابيات وسلبيات – يظهر ذلك على الأقل في استعمالهم للغة الفرنسية وللغة الإنكليزية – ويطّلعون عبر الراديو والتلفاز على ما يجري في البلد الأوروبي الذي يعيش فيه بعض أفراد عائلاتهم. في يومنا الحاضر، يعيش ملايين الرجال والنساء المنتمين للثقافة الإسلامية شمال المتوسط. بعضهم من «أرومة» أوروبية كما يمكن القول، لأنهم ولدوا كأجدادهم في بلاد البلقان (البوسنة وألبانيا)، أو في أحياء

إسطنبول القديمة، وفي القسم الأوروبي من تركيا التي يثير انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي مشكلة. كذلك هناك حوالي ستة ملايين شخص وُلدوا في أوروبا الغربية لكنهم ينتمون إلى الثقافة الإسلامية إذ أن آباءهم جاؤوا إليها من المغرب، وتركيا، والشرق الأوسط، بل من باكستان وبنغلادش أيضاً. يضاف اليهم حوالي ستة ملايين مسلم هم المهاجرون الجدد إلى حدٍ ما. علاوةً على ذلك، في أوروبا الغربية، يتجمع قسم كبير من هؤلاء الرجال والنساء المسلمين في التجمعات المدينية الكبرى، وبالتحديد، في بعض أحياء الوسط أو في الضواحي.

ذلك أيضاً يطرح مشاكل جيوسياسية لا تقلّ أهميةً بالرغم من أنها تبقى على المستوى المحلي، وليس بالنسبة للأوروبيين أو بالنسبة للفرنسيين الأقحاح وحدهم، بل وعلى الأخصّ، بالنسبة للإسلاميين. فالإسلاميون يخشون أن لا يلتزم المسلمون في المدن الأوروبية الكبرى بممارسة طقوسهم الدينية وأن ينجرّوا إلى تقليد أساليب الحياة الغربية، وهم يخشون، خاصةً، أن تقلّد الفتيات والنساء سلوك الأوروبيات. هناك احتمال ضعيف في البلدان التي يشكّل فيها المسلمون الغالبية العظمى من السكان لأن تلتقي الفتاة المسلمة بشاب غير مسلم وأن ترغب بالزواج منه. في المقابل، يبدو هذا الاحتمال أكبر بكثير وكذلك الفضيحة التي تصاحبه، في البلدان التي يشكّل المسلمون فيها أقلية، والتي لا تتلاءم قوانينها مع الأحكام القرآنية. لذلك لا يشجّع الإسلاميون على مزيد من هجرة المسلمين إلى البلدان غير الإسلامية. لكن وبما أن أعداد المسلمين المهاجرين تزداد يوماً بعد آخر، فالحل الإسلامي يقضي بتجميعهم في أحياء لكي يصبحوا مع الوقت غالبية فيصير تطبيق الشريعة ممكناً في هذه الأحياء، بحكم الأمر الواقع، إن لم يكن بصورة قانونية. منذ الآن يطرح ذلك مشاكل جيوسياسية تعني أعداداً كبيرةً من السكان على الرغم من أنها تحصل في بقعة ضيقة نسبياً (أي في مساحات تقاس أضلاعها ببضع مئات من الأمتار).

قضايا منهجية

بدايةً يجب التمييز بين البحر المتوسط، وهو المساحة البحرية بشواطئها التي ترتسم وفق خط معقد نسبياً، وبين مجموعة البلدان –ومن الأفضل القول الدول– التي تقع حول البحر الأبيض المتوسط والتي من الشائع في وسائل الإعلام وفي بعض التحليلات الجيوسياسية الإشارة اليها بكلمة المتوسط. هذه المجموعة المتوسطية هي أكبر بكثير من المساحة البحرية ومن المناطق الأكثر قرباً من شواطئها. أولاً لأن هذه الدول مفتوحة على الأطلسي، كما هي الحال بالنسبة للمغرب وإسبانيا، وفرنسا، وتمتد أراضيها على مسافة تبعد حتى الألف كيلومتر عن الشواطىء المتوسطية. وإذا كان من المألوف الحديث عن منطقة متوسطية في فرنسا، مثلاً، نظراً لسمات هذه المنطقة ولمناخها ولميزاتها السياحية، فإنه ينبغي، من وجهة نظر جيوسياسية الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن تسميته الوزن الإجمالي لفرنسا. وهو ما جعل منها، بعد انقضاء زمن تفوقت فيه إسبانيا ثم الإمبراطورية العثمانية، قوة متوسطية عظمى، خاصة مع احتلال إفريقيا الشمالية وشقّ قناةالسويس. كذلك يجب أن نوسّع مجموعة المتوسط لكي تشمل ضمناً المساحة الممتدة على حوالي 2000 كلم داخل الصحراء، فتؤخذ بالحسبان منابع النفط التي تشكّل سمات جيوسياسية خاصة بالجزائر وليبيا.

إن البحر المتوسط الذي ترتسم شواطئه وفق خط شديد التعقيد (خاصة في الشمال) نتيجة لحركة تشكّل القشرة الأرضية هو معطى جيولوجي. إنه مجموعة طبيعية ذات حدود واضحة لا يمكن على الخريطة تغيير تعرجاتها.

تكوين مجموعات متوسطية كبيرة نسبياً

يمكننا على الخريطة أن نجمع المناطق والبلدان الواقعة حول المتوسط لكي نؤلف منها ذهنياً مجموعات عدة يكبر حجمها أو يصغر تبعاً لوجهات النظر والتحليلات المختلفة (تبعاً لسمة مناخية مشتركة مثلاً، كالجفاف في فصل الصيف، أو تبعاً لسماتٍ أنتروبولوجية قديمة يُزعم أنها مشتركة)، فنحصل بذلك على الخريطة على مجموعات متداخلة تختلف تضاعيفها بشكل واضح، نطلق عليها لعدة اعتبارات اسم المجموعات المتوسطية.

لكن يمكننا كذلك تشكيل مجموعة تضمّ إضافة إلى الدول الواقعة حول البحر الأبيض المتوسط، دولاً وقوى، لا تقع على شواطئه بل هي بعيدة عنه، ومع ذلك لها أهمية كبيرة في أوضاع جيوسياسية قائمة على جوانب هذه المساحة البحرية. فلكي نفهم دور الدول الشرق أوسطية الصغيرة الواقعة على المتوسط، أو لكي نفهم بشكل أفضل ما يجري في لبنان، بل في سوريا كذلك وفي الأردن، يلزمنا أن نأخذ بالحسبان الدول التي تقع على مسافة أبعد لجهة الشرق: العراق والنتائج الممكنة للحرب التي تدور فيه، وإيران أيضاً، هذه الدولة الإسلامية التي أعلن رئيسها الجديد في خطاب تحدّث فيه عن السلاح النووي أنه «يجب شطب إسرائيل من الخريطة». ينبغي كذلك أن نأخذ بالاعتبار العربية السعودية التي لا تبعد حدودها في أقصى الغرب (في خليج العقبة) أكثر من 200 كلم عن شواطىء المتوسط وأكثر من 250 كلم عن قناة السويس. بالطبع تبعد كابول 4000 كلم عن البحر المتوسط، لكننا نعرف أن ما يحدث في أفغانستان له أهمية كبيرة في منطقة المتوسط وفي أوروبا، بسبب عودة الطالبان للظهور من جديد، وبدون شك، بسبب إعادة بناء شبكة القاعدة، وعلى الأخصّ، بسبب أن 90٪ من الهيرويين المنتج في العالم مصدره أفغانستان وأنه يهرّب إلى الغرب بواسطة شبكات المافيا التي تمتّد من سلسلة جبال آسيا الوسطى إلى القوقاز، إلى تركيا، فبلاد البلقان.

من المهم أيضاً في بناء مجموعة متوسطية جيوسياسية كبرى، أن ندرك أن هذه الدول الشرق أوسطية التي لا تقع على البحر المتوسط لكنها تشكل جزءاً من العالم العربي والإسلامي، تمتلك معطى جيولوجياً وجيوسياسياً أساسياً يتمثل في ثرواتها النفطية الضخمة. أكبر هذه الثروات وأكثر عمليات الحفر إنتاجاً (مما من شأنه أن يخفض سعر الكلفة) تقع في منطقة التحام بلاد الرافدين بالخليج العربي حيث تغور صفيحة شبه الجزيرة العربية تحت الصفيحة الإيرانية.

تتميّز البلدان التي يمكن أن نضعها ضمن مجموعة متوسطية كبرى بخصائص مناخية متشابهة: فترة طويلة من الجفاف ودرجات حرارة مرتفعة خلال أشهر الصيف. هذه الخصائص النموذجية التي يعرِّف بها الجغرافيون ما يسمّونه «المناخ المتوسطي» تشمل

المناطق الممتدة من جنوب إسبانيا والبرتغال حتى أفغانستان، أي منطقة مناخية تمتد على مساحة 8000 كلم من الغرب إلى الشرق. ما وراء جلال أباد القريبة من باكستان تبدأ بلاد الرياح الموسمية حيث تهطل الأمطار في فصل الصيف. بالمناسبة، ينبغي تفحُّص النتائج المترتبة عن «الانحباس الحراري» على الصعيد البشري والجيوسياسي، على جانبي المتوسط. مما لا شك فيه أن هذه الظاهرة الكونية سوف تزيد من حدة الجفاف ومن اتساع رقعته، وهي كبيرة جداً اليوم، في هذه المنطقة من العالم. في المناطق الجنوبية التي تعاني من فصول صيف طويلة تخلو من المطر علاوةً على أنها حارّة جداً، سوف تصبح مشكلة الجفاف أشدّ خطورة بينما يرتفع عدد السكان. وسوف تظهر علاقات تنافس جديدة على المياه ستزداد حدتها بين الدول، بل بين المناطق داخل الدولة الواحدة ، نتيجة للنقص في الموارد المائية.

هذا التوسيع المنطقي للمجموعة المتوسطية يبرِّر اعتبار البرتغال جزءاً منها، على الرغم من أن البرتغاليين يتباهون بأن أنظارهم متجهة نحو الأطلسي حصراً. لكن القسم الجنوبي من البلاد يتأثر بشدة بالجفاف الصيفي المتوسطي. إلى ذلك، لعب البرتغاليون من خلال حملاتهم البحرية الاستكشافية دوراً مهماً في تاريخ المتوسط، عندما جرّوا وراءهم القشتاليين والإيطاليين إلى غزو أميركا. في المحصلة، إنه لمن المفيد من أجل تكوين رؤيا أوضح على جانبي البحر المتوسط الذي تبلغ مساحته 4000 كلم من الغرب إلى الشرق، توسيع المجموعة الجيوسياسية المتوسطية الكبرى لكي تمتد على ما يفوق 7000 كلم. يجب إذن أن نأخذ بالحسبان حوالي الثلاثين دولة.

رهانات متفاوتة الأهمية على السيادة على الأراضي

إن الاهتمام الذي يجب أن نوليه لهذه المجموعة ولعلاقات التنافس أو التحالف بين القوى المتواجدة فيها هو الوسيلة لكي نفهم بصورة أفضل مشاكل مختلف الدول؛ لكن من البديهي أن تحليل أوضاع كل دولة من هذه الدول ضروري، ذلك أن خصائصها المميّزة تختلط في هذه المشكلات بما ينتج عن علاقات التفاعل أو التصادم بينها. يجب تركيز

الإهتمام بشكل أساسي على الدول المحاذية للبحر الأبيض المتوسط، أما الدول الواقعة على أطراف هذه المجموعة أو التي تبعد كثيراً عنها، فسيتم تناولها وفقاً للدور الذي تلعبه فيها وتبعاً للمصالح التي تدافع عنها. وسواء تعلّق الأمر بهذه الدول أو تلك فالتحليل المعتمد هو التحليل الجيوسياسي الحديث كما تمارسه، منذ ما يقارب ربع قرن، المدرسة الفرنسية في علم الجغرافيا السياسية. هذه المدرسة تُدخل إلى علم الجغرافيا وإلى علم التاريخ، دراسة علاقات التنافس على بسط السيادة على الأراضي، آخذةً بعين الاعتبار الظواهر الثقافية والأفكار التي يدافع عنها، عن حق أو عن غير حق، مختلف الفرقاء المتنازعين.

تختلف دول المجموعة المتوسطية اختلافاً كبيراً في حجمها سواء من حيث مساحة الأراضي أو من حيث إجمالي عدد السكان. لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار الأحجام المتفاوتة للأراضي المختلف عليها. فبعضها يقاس بعشرات الكيلومترات، كما هي الحال في الأراضي المتنازع عليها بين لبنان وإسرائيل، بينما تقاس المناطق المختلف عليها بمئات الكيلومترات في دول أخرى مثل تركيا، وبآلاف الكيلومترات في حدها الأقصى، في شبه الجزيرة العربية. لذلك فإن وصف هذا التنازع عليها، وهو وصف نظري إلى درجة كبيرة، لا بدّ أن يكون أقلّ دقةً بكثير من وصف لحقيقة ملموسة في دول صغيرة الحجم. لكن المشكلات التي تطرحها هذه الدول مهمة بالنسبة لمنطقة المتوسط بأكملها، بل أن أهميتها تتجاوز حدود هذه المنطقة.

تبلغ مساحة إسرائيل رسمياً 21000 كلم2، وتبلغ مساحة سلوفينيا التي تقع في أقصى شمال البحر الأدرياتيكي، على سبيل المقارنة، 20000 كلم2، لكن من الواضح أنه مهما كانت أهمية المشكلات الجيوسياسية التي تواجهها الحكومة السلوفينية (الخلاف على واجهتها البحرية مع كرواتيا)، فإنه لا يمكن مقارنتها بأهمية المسألة الإسرائيلية–الفلسطينية التي تثير توترات ومخاوف ليس فقط داخل المجموعة المتوسطية، بل أبعد منها في جزء كبير من العالم، في أوروبا، وأميركا، وفي مجمل العالم الإسلامي. إنها أراضٍ ذات مساحات صغيرة جداً تلك التي يجب أخذها بعين الاعتبار لكي نفهم الخلافات والمفاوضات الشاقة التي تجري في الضفة الغربية (التي تبلغ مساحتها 5600 كلم2، بعرض 50 كلم وطول

150 كلم من الشمال إلى الجنوب)، وذلك نتيجة لإقامة «المستوطنات» اليهودية، خارج الحدود الإسرائيلية، ووسط منطقة فلسطينية ذات كثافة سكانية مرتفعة نسبياً. إن الخط الفاصل الذي يشكله «الحائط» الشهير الذي بني من أجل منع تسلّل «الإرهابيين» إلى إسرائيل، وتعرجات هذا الخط داخل الأراضي الواقعة وراء «الخط الأخضر» (أي الحدود الإسرائيلية الرسمية) ليشمل عدداً من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، يجعل من الضروري دراسة الخرائط التفصيلية (خاصة فيما يتعلق بأشكال النتوءات وبحالة الموارد المائية المحلية) لكي نتمكن من إفهام الرأي العام الدولي موضوعات الخلاف وإمكانيات التفاوض عليها.

عموماً لا يتعلق التنافس على بسط السلطة والنفوذ فقط بالمصلحة الاقتصادية أو الاستراتيجية التي توفرها كل رقعة من الأراضي المتنازع عليها، بل بالقيمة المعنوية التي تمثلها بالنسبة لهذه الأمة أو تلك بسبب تاريخها. هذه المنازعات على السيطرة على الأراضي يُعبر عنها على الصعيد الوطني والدولي من خلال الخطابات والحملات الدعائية والخرائط والرؤى المتناقضة للتاريخ وللجغرافيا السياسية، ذلك أن كل قوة من القوى السياسية تكشف عن تصوراتها التي تتلاءم مع طموحاتها ومصالحها أو مخاوفها.

أهمية قوى بعيدة جداً داخل منطقة المتوسط

لا يمكن فهم مشكلة معقدة كالصراع الإسرائيلي–الفلسطيني إذا نظرنا فقط إلى مجموعة المتوسط حتى ولو وسّعناها لتشمل منطقة الشرق الأوسط. إذ أن الولايات المتحدة الأميركية بالرغم من أنها تقع على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي تلعب دوراً أساسياً في منطقة المتوسط. فالأسطول السادس لسلاح البحرية الأميركية – كما أشرنا سابقاً– يجوب باستمرار هذا البحر باسم الحلف الأطلسي، ويُقال أن قوته الحربية وحدها تفوق مجموع القوى التي تمتلكها الدول الواقعة على هذا البحر. إن دور الولايات المتحدة أساسي في تحديد سياسة إسرائيل كما هو مهم في مشاكل منطقة الخليج العربي، ونعرف أن الحرب التي تخوضها في العراق سيكون لها بعد رحيل قواتها نتائج خطيرة في منطقة

الشرق الأوسط.

تجدر الإشارة إلى أن الدعم الأميركي لإسرائيل ليس سببه كما يقال في معظم الأحيان الأطماع الأميركية بالثروات النفطية في منطقة الشرق الأوسط (ذلك ينطبق بشكل لافت على العلاقات مع العربية السعودية) بل يعود إلى الضغط الإيديولوجي الذي تمارسه لصالح إسرائيل شريحة كبيرة من الرأي العام الأميركي،خاصةً، البروتستانت والحركات الإنجيلية المنتمية إلى «الصهيونية المسيحية» التي تؤمن بأن سيطرة الإسرائيليين على كامل «الأرض الموعودة» في التوراة تهيء لعودة المسيح–الملك بل لاعتناق اليهود المسيحية، كما يعتقد البعض.

إن ذلك يُظهر بوضوح ما للخيال وللتصورات (حتى ولو كانت غير مقنعة) من أهمية في الجغرافيا السياسية، ويتعلق بمسائل منهجية. أكثر من ذلك، إن كل ما من شأنه إبراز الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في منطقة المتوسط يشكّل مادة لنقاشات حادة بين وجهات نظر تعبّر عن مواقف أخلاقية متناقضة وعن تصورات منحازة. إن الفرضية التي يجري الحديث عنها في كثير من الأحيان لتبرير الحرب على العراق باعتبارها نتيجة لاحتياجات الولايات المتحدة من البترول، ليست مقنعة بتاتاً، لأن الولايات المتحدة هي التي فرضت منذ سنة 1991 الحظر على صادرات النفط العراقية. كما أنه مما لا شك فيه أن رفع هذا الحظر واستئناف العلاقات الأميركية مع العراق كان من شأنه لو حصل أن يتيح للولايات المتحدة فرصة التخلّص من صدام حسين.

هناك تفسير أكثر إقناعاً للتدخل الأميركي في العراق (على الرغم من المحاذير التي عبرت عنها الحكومة الفرنسية في الأمم المتحدة) وهو أن أميركا تريد حماية إسرائيل من «أسلحة الدمار الشامل» التي يمتلكها بالتأكيد (أو ربما يمتلكها) صدام حسين. بعد ذلك تمّ الكشف عن أن هذه الأسلحة لم تكن موجودة. لكن نظرية وجود تحالف سري بين بن لادن وحاكم بغداد الحانق بعد الهزيمة التي لحقت به سنة 1991 لم تكن غير قابلة للتصديق. يجب خاصةً أن نأخذ بالاعتبار أن صورة البرجين المُحترقين لمركز التجارة العالمي نتيجة لاعتداءات 11 أيلول/سبتمبر 2001، التي اعتبرت شبيهة بالهجوم الياباني على بيرل هاربر،

كانت لا تزال عالقة في أذهان الأميركيين، سنة 2003. كما أنهم كانوا يظنون أن الحرب على العراق ستكون أسهل من حرب فيتنام. لكن الخطأ الذي وقع فيه الرئيس الأميركي هو أنه اعتقد أن «الثورة الحديثة في المجال العسكري» (الثورة الإلكترونية والفضائية) يمكنها أن تحسم الحرب. وقد وقع كذلك في خطأ أكبر بدون شك من الناحية الجيوسياسية، وهو أنه اعتقد عن حسن نية بأن إحلال الديموقراطية باستعمال القوة في بلد ما يمكنه أن يحقّق الوفاق بين سكانه على الرغم من التناقضات الدينية والسياسية التي جعلتهم منقسمين منذ زمن طويل.

يتضح إذن يوماً بعد آخر أن الجغرافيا السياسية، خاصةً، في المجموعة المتوسطية لا تأخذ فقط بعين الاعتبار النزاعات بين الدول المتجاورة وداخل الدولة الواحدة، بل بين قوى تفصل بينها آلاف الكيلومترات. ذلك أن دور التحالفات الخارجية مهمٌ جداً في معظم المشكلات الجيوسياسية. بينما لم يكن لمعظم النزاعات المحلية في الماضي أية انعكاسات خارجية، فإن معظم الأوضاع المحلية في يومنا الحاضر تتصل بشكل مباشر تقريباً، نتيجة للعولمة المالية والإعلامية، بمراكز قوى تتواجد في حيِّز مكاني مختلف جداً، يواجه كل منها مشكلات خاصة ونزاعات أخرى يجب إدارتها.

لذلك لا بدّ لنا من أن نأخذ بالاعتبار وأن نضع رسماً بيانياً للترتيب الهرمي لهذه القوى المختلفة وفق خرائط الأراضي التي تسيطر عليها أو التي تتنازع عليها، وكذلك وفق خرائط علاقاتها الخارجية. وبما أن مساحات هذه الدول تتفاوت فيما بينها تماماً كما تتفاوت مساحات المجموعات المختلفة التي نأخذها بعين الاعتبار - ذلك أن بعضها يقاس بعشرات الكيلومترات بينما البعض الآخر يقاس بالمئات أو بالآلاف - وبما أن المساحات التي تفصل بين بعض هذه الدول شديدة الاختلاف من حيث حجمها، يجب لوضع هذه الخرائط اعتماد مقاييس مختلفة وذلك لكي نتمكن من تمييز تراتب الأحجام. من المتوافق عليه، أن نشير بعبارة المجموعات الأكبر، إلى المجموعات التي تقاس مساحتها بعشرات الآلاف من الكيلومترات (وهي مجموعات قليلة جداً)؛ تأتي بعدها في الدرجة الثانية، تلك التي تقاس بآلاف الكيلومترات، ثم تلك التي تُعتبر من الدرجة الثالثة (وهي

أكثر بكثير من المجموعتين السابقتين) وهي المجموعات التي تقاس بمئات الكيلومترات؛ وفي الدرجة الرابعة تأتي المجموعات التي تُقاس بعشرات الكيلومترات (وعددها يفوق بكثير عدد المجموعات الأخرى) الخ...

إن هذا التمييز البياني بين مجموعات جغرافية وفق أهمية أحجامها لا يتيح فقط الخروج من نسبية مفاهيم المقاييس الصغيرة والكبيرة (التي تختلط بشكل دائم)، بل يفرض علينا أن نعي أن درجة التجريد في مقاربة هذه المجموعات والمشاكل الجيوسياسية تزداد كلما ازداد حجم هذه المجموعات. فالتصور الذي يتكون في الذهن عن بلد شديد الاتساع (كالجزائر مثلاً) هو أكثر تجريداً وعمومية من التصور الذي يتكوّن عن منطقة من مناطق هذا البلد (كمنطقة القبائل مثلاً) أو عن دولة صغيرة مثل لبنان. وحدها مقاربة الأوضاع الجيوسياسية على الصعيد المحلي كما نقول اليوم (أي ضمن مساحة بضعة كيلومترات) تمكّننا من إدراك تعقيدها، وخاصةً، تعقيد الصراعات الحاصلة (كما في قطاع غزة). إن تراكب المستويات المختلفة، من الكوني إلى المحلي، والعكس بالعكس، يسمح بتكوين تصور أفضل لكيفية التداخل الجغرافي بين القوى المتنافسة وللرهانات المختلفة والانعكاسات المحتملة التي يمكن أن يحدثها تغيير في مسار صراع ما في أماكن تقع على مسافة بعيدة نسبياً.

علم الجغرافيا السياسية وأزمنة التاريخ المختلفة

إن التحليل التاريخي ومنهج التحليل الجيوسياسي لا ينفصلان في الحقيقة. بعبارة أخرى لا نستطيع تطبيق هذا المنهج من دون الاستناد إلى علم التاريخ. فكل ما يمكن تصوّره على الخرائط على كل مستويات التحليل - ترسيم حدود، تموضع شعب في منطقة معينة، أو توزع السكان على الخريطة بحسب اللغة التي ينطقون بها، الخ - كل ذلك ينتج في الواقع عن صراعات قديمة على النفوذ حصلت على مدى أزمنة طويلة (مئات أو عشرات السنين)، أوعن صراعات مستجدة بين القوى تحصل خلال فترة قصيرة (يمكن أن لا تتعدى الأشهر بل الأيام كما حصل في الحرب على لبنان سنة 2006).

لقد عمل فرناند بروديل على بلورة حقيقة أساسية في التفكير التاريخي لكي يعالج بدايةً موضوع منطقة المتوسط في كتابه الأساسي[1]. إنه تفكير جيوسياسي في نواحٍ عديدة، لكن هذا المؤرخ الكبير والجغرافي المهم، عندما حلّل علاقات التنافس بين القوى في القرن السابع عشر، فإنه كان يعرف كل ما حدث بعد ذلك، في حين أننا نجهل ما سوف يحدث في منطقة المتوسط وما هي التغييرات الجيوسياسية التي سوف تحصل. يمكننا فقط تصوّر ما يمكن أن يحدث من سيناريوهات كوارثية أو تطورات إيجابية. لكن لكي نطرح الفرضيات من الضروري أن نأخذ بالاعتبار ما حدث من قبل، وأن نميّز لذلك بين فئات مختلفة من الظواهر، بعضها يتطور خلال فترات قصيرة، وبعضها الآخر يستغرق تغييره أزمنة أطول بكثير.

إن التغييرات الجيوسياسية المفاجئة والمدهشة تحدث، إذن، كما سوف نرى في صفحات لاحقة، خاصةً عندما سنتحدث عن كارثة 1940 مثلاً، بما يتعلق بفرنسا، بسبب أحداث عسكرية مباشرة حصلت في بضعة أيام أو بضع ساعات (كتوغّل فرق المدرعات الألمانية المفاجىء في غابة الأردين في أيار/مايو 1940)، لكنّ لها أسباباً سياسية أقل وضوحاً إلا أنها لا تقلّ خطورةً: أما الأسباب العسكرية فقد هُيئت خلال بضعة أشهر (إنها تلك الفترة من الحرب التي سُميّت «الحرب الغريبة» إذ أن أي شيء لم يحدث بين أيلول/سبتمبر 1939 وأيار/مايو 1940) فيما الأسباب السياسية تراكمت على مدى سنوات، خلال عشرات السنين – إنها الفترة المعروفة بفترة «ما بين الحربين» – وكان لها تأثيراتها العميقة في الأوساط الفكرية والسياسية الفرنسية. سوف تترتب عن كارثة 1940 نتائج عديدة شديدة الأهمية، وإذا ما أمعنّا النظر فيها اليوم لاتضح لنا أنها غيّرت بشكل عميق، وعلى غفلة من المعنيين، الأوضاع الجيوسياسية في إفريقيا الشمالية، وعلى الأخصّ، في الجزائر.

في تحليل جيوسياسي معمّق ينبغي دراسة العلاقات بين السياسات الخارجية لدولة ما وسياساتها الداخلية، أو بين ما يمكن تسميته الجيوسياسية الخارجية والجيوسياسية الداخلية،

---

(1) أنظر كتاب: «المتوسط والعالم المتوسطي في عصر فيليب الثاني»

La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II. Armand Colin, 1949, 1966.

لكن وحدها المسافة الزمنية تمكّننا من إدراك هذه العلاقات التفاعلية.

يسعى علم الجغرافيا السياسية إلى تمكين العدد الأكبر من المواطنين من فهم تعقيدات الصراعات الراهنة وذلك عن طريق مقاربة تجمع بين توزع هذه الصراعات على الخريطة الجغرافية وبين تحليل النتائج المترتبة في الزمن الراهن عن أحداث وتطورات جرت منذ فترة بعيدة نسبياً، سواء كان ذلك، في بعض الحالات، منذ بضعة أشهر، أو منذ بضع سنوات أو منذ بضعة عقود. من غير الممكن أن نفهم وضعاً جيوسياسياً ما من غير أن نعرف «كيف وصل بنا الأمر إلى هذا المآل»، أي من غير أن نعير قدراً من الاهتمام لعلاقات التنافس على السلطة بين القوى التي تعاقبت تاريخياً على المناطق الجغرافية المعنية.

في اليوم الحاضر تعمل بعض القوى السياسية على إحياء ذاكرة صراعات كنا نظن أنها انتهت إن لم نقل أنها سقطت في النسيان. ينتج عن ذلك جدالات خطيرة في وسائل الإعلام ليس فقط بين الأمم بل داخل الأمة الواحدة. إن التلاعب بذكريات التاريخ أمر معروف، خاصة إذا كانت هذه الذكريات تُستخدم كحجج جيوسياسية من قِبل هذا الفريق أو ذاك. لذلك ينبغي أن نسعى جاهدين إلى المقارنة بين الروايات المتناقضة للتاريخ التي يروّج لها المدافعون عن هذه القضية التاريخية أو تلك، وبالتالي، أطراف معظم الصراعات الراهنة— أي اللاعبون الأساسيون. إن الدعاية السياسية لكل طرف تسخِّر لصالحها فترة ما من التاريخ وتتجاهل الفترات الأخرى.

بالنسبة للمتوسط وللبلدان التي تشكل واجهته الجنوبية، يقال أن المسألة الأساسية تتعلق بالتخلّف. لكن هذا المفهوم، وهذا التصور على الرغم من أنه كان ولا يزال أساسياً إلا أن له أسباباً تاريخية. بتعبير أدّق من المهم أن نفهم تاريخه. إن فكرة «التخلف» لم تظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية، بعيداً عن المتوسط في البداية، ولأسباب جيوسياسية. لكنها صارت فيما بعد فكرةً يكثر الحديث عنها في منطقة المتوسط خاصةً.

واجهات المتوسّط المختلفة

ربما من المألوف أكثر أن نكتب الواجهات المختلفة حول المتوسط، أي واجهة أوروبا وواجهة إفريقيا وواجهة آسيا، ذلك لأن لفظة الواجهة تشير في لغة العمارة إلى جهة من المبنى هي الأكثر عرضة للنظر. فالواجهة وُجدت لكي يطلّ بها المبنى على الخارج. كذلك من المألوف أكثر الحديث عن ضفاف أو عن شواطىء المتوسط، لكن ذلك من شأنه أن يركّز الأنظار على المساحة البحرية وأن يقلّل من الانتباه إلى البلدان التي تحيط بها. غير أن هذه البلدان هي المقصودة في علم الجغرافيا السياسية للمتوسط، أما البحر فأهميته الأساسية تكمن في أنه يشكل منذ قرون عديدة مساحة لقاء أو صراع بين هذه البلدان. إن تكلمنا عن الواجهة المتوسطية لأوروبا فإننا نكون بذلك قد أعطينا الأهمية الأكبر لمشاكل القارّة الأوروبية وبخسنا أهمية المساحة البحرية. بكل حال، عندما يصف الجغرافيون ما يسمونه واجهة بلد ما على المحيط أو عندما يصفون الواجهة المتوسطية لفرنسا، فإن المدن والمناظر الساحلية التي يتحدثون عنها ليست تلك التي يمكن رؤيتها من داخل الأراضي الفرنسية، بل تلك التي يمكن أن نتأمل روعتها من البحر. بالنسبة لكثير من الرسّامين والكتّاب، سواء كانوا مؤرخين أو جغرافيين، ومنهم فرناند بروديل، المتوسط مبنى، وبديهي أن يكون للمبنى عدة واجهات.

لذلك ولكي أعطي للبحر كل أهميته كما للمشكلات التي تعاني منها البلدان القريبة منه والتي هي بالنتيجة على صلات وثيقة أو على تنازع فيما بينها، سأستخدم عبارة فريدة نوعاً ما لكنها تناسبني أكثر من غيرها وهي واجهات المتوسط. من المفهوم أن المقصود هي واجهات القارّات المختلفة المحيطة بالمتوسط، فما أسمّيه الواجهة الشمالية هو الضفة الجنوبية لأوروبا، أما الواجهة الجنوبية فهي الجزء الشمالي من إفريقيا، الواقع شمال الصحراء.

وقد قصدت أن لا أتحدث مؤقتاً عن واجهة آسيا، وذلك لأنها تمتد على مسافة أقل من غيرها وكذلك بسبب وجود إسرائيل التي تشكّل حالة جيوسياسية خاصة جداً.

في خطاب «صدام الحضارات» يبدو المتوسط، أو واجهتاه الشمالية والجنوبية كأنهما

مجرد إطار لمأساة إيديولوجية كبيرة. الحقيقة أن الأمر لا يتعلق إطلاقاً بمسألة إطار بل بمنطقة مواجهات جيوسياسية معقدة تجري في أراضٍ ذات معالم جغرافية شديدة الخصوصية. إن علاقات التنافس الجيوسياسية بين القوى حول المتوسط تخضع لتفسيرات عقائدية تُعولمها لكي تصنع منها على الصعيد العالمي ما يسمى بـ «صدام الحضارات». سنتناول ذلك بعد تفحص المعالم الجغرافية للمجموعة المتوسطية، كما سنتناول التصوّرات الجيوسياسية الكبرى التي ظهرت منذ حوالي خمسين سنة والتي غيّرت في نظرتنا إلى العالم، وإلى المتوسط بنوع خاص.

يمكن بصورة تبسيطية أن نصوِّر المتوسط على الخريطة على شكل مستطيل يبلغ طوله 4000 كلم، أو بالأحرى على شكل مَعين منحرف، لأن ضلعه الشرقي يتشكل من شبه الجزيرة الإيبيرية التي تنحدر نحو الجنوب الغربي حتى تكاد تلاقي بلاد المغرب في مضيق جبل طارق. لكن ماذا بشأن الضلعين الآخرين لهذا المستطيل؟ هناك لجهة الشرق، واجهة شرقية لكنها قصيرة جداً ولا يتجاوز طولها 600 كلم. لذلك يمكن أن نقدم رسماً بيانياً للمجموعية الجيوسياسية المتوسطية يضم مساحة أوسع بكثير من مساحة البحرالأبيض المتوسط، تتألف بشكل أساسي من واجهتين بحريتين طويلتين في الشمال والجنوب، حتى ولو قررنا أن نضيف اليهما البلدان الواقعة حول الخليج العربي. قد يبدو هذا الرسم البياني مخالفاً للمألوف، لكن ألا يتطابق في الحقيقة مع التصوّر السائد عن المتوسط في الوقت الراهن؟

ماذا عن البحر الأسود؟

يقع البحر الأسود، في الواقع، على مسافة تقلّ عن 500 كلم من المتوسط وهو يتصل به عبر المضائق الشهيرة، بل إنه يقع في وسط اليابسة. فهل يشكّل هذا البحر الذي يمتد على طول 1200 كلم والذي تصبّ فيه أنهار تأتيه من ألمانيا ومن المناطق الحدودية لبلاد البلطيق، نسخة مصغّرة عن المتوسط؟ أم هو مساحة ملحقة بالمتوسط الكبير؟ ذلك أن عبارة البحر المتوسط كانت تشير عند الأباطرة الرومان إلى البحر الأسود ضمناً.

امتدّت هذه الإمبراطورية لتشمل إضافة إلى أوروبا الغربية وبلاد شمال إفريقيا والشرق الأوسط، شواطىء ما يعرف اليوم بـ كريميا وجورجيا، بل امتدت حتى أرمينيا. ومثلها الإمبراطورية البيزنطية حتى القرن الحادي عشر مما أعطى أهمية تجارية واستراتيجية كبيرة للقسطنطينية التي تقع على المضائق التي تصل بين البحرين، والتي سيصير اسمها اسطنبول في القرن الخامس عشر. شمل الاحتلال التركي البحر الأسود كما شمل «البحر الأبيض» وهو الإسم الذي أطلقه الجغرافيون العرب على المتوسط، لأن الإمبراطورية العثمانية امتدت من بلاد القوقاس إلى بلدان البلقان وبسطت هيمنتها على العالم العربي بمجمله باستثناء المغرب، ووصلت إلى حدود إسبانيا.

بدأ الفصل بين المتوسط والبحر الأسود في كتب جغرافيي أوروبا الغربية التي تشكّلت من خلالها تصورات للمتوسط، في منتصف القرن التاسع عشر، عندما أثار ضعف الإمبراطورية العثمانية الخاضعة لضغوط جيش القيصر في بلاد البلقان، خشية الحكّام الإنكليز والفرنسيين من أن يتمكن هذا الجيش من احتلال اسطنبول ومن الوصول عبر المضائق إلى منطقة المتوسط. بين 1854 و 1855، سيخوض الإنكليز والفرنسيون الذين تحالفوا مع الأتراك – وهذا مثير للاستغراب– حرباً في كريميا ليجبروا القيصر على التخلي عن طموحاته التوسعية، حتى ولو اضطرهم ذلك إلى القبول بأن يكون البحر الأسود بمثابة بحيرة روسية كبيرة. لكن ذلك لم يثنِ روسيا عن مشروعها الهادف إلى الوصول إلى المتوسط، فساندت البلغار في نضالهم للحصول على الاستقلال مما ساعدها على الوصول بسرعة إلى مقربة من اسطنبول ومن المضائق. علاوة على ذلك، إن لم نأخذ بلغاريا بالحسبان فإنه لا يمكننا أن نفهم الجغرافيا السياسية المعقّدة لشبه جزيرة البلقان وهي في جزء كبير منها متوسطية.

برّر جغرافيو القرن العشرين بصورة مضمرة تمييز منطقة البحر الأسود عن منطقة المتوسط استناداً إلى المعيار المناخي، فمنطقة المتوسط (وحدها دون سائر المناطق في العالم) تتميز بصيف حار لا تتخلله الأمطار. أما البلاد الواقعة على البحر الأسود فيبلغ منسوب الأمطار فيها معدله الأقصى خلال فصل الصيف. لكن هذا المنطق الجغرافي يبدو ضيقاً

جداً كونه يرتكز على معيار وحيد ويطمح إلى تعريف المتوسط من خلال الخصائص المناخية وحدها. وهذا ما تجنّب فرناند بروديل الوقوع فيه عندما قدّم شرحاً متقناً عن المتوسط في كتابه[1] حيث لا يتحدث إلا باختصار عن المناخ وتأثيراته بعد أن تناول «شبه الجزر، والجبال، والسهوب، والسهول»، «البحار والسواحل»، و«التخوم أو المتوسط الأكبر».

إن الطريقة التي نظرت من خلالها الجغرافيا التقليدية إلى المتوسط كبحر تحدّه بلاد البلقان وتركيا، تعبّر عن تصور جيوسياسي مُضمر لكنه شديد الفعالية كونه يجعل من البديهي عزل البحر الأسود عن المتوسط. ومما لا شك فيه أن ذلك ناتج أيضاً عن الأهمية التي تولى في منطقة المتوسط للتمايز بين الشمال والجنوب، بين الواجهة الشمالية والواجهة الجنوبية «المتخلفة». وبما أنه لا يمكن أبداً لهذا «النموذج» من الخطاب الاقتصادي والاجتماعي أن ينطبق على منطقة البحر الأسود، يتمّ تجاهل هذه المنطقة في أكثر الأحيان. فالاختلاف الذي يظهر فيها هو قبل كل شيء وبصورة خاصة في التضاريس، بين السهول الواسعة في الشمال، وجبال القوقاز، في الشرق، وسلسلة جبال الأناضول في الجنوب. كذلك هناك تباينات دينية بين مسيحيين ومسلمين، كانت تشكّل في القرن التاسع عشر حقيقة جيوسياسية مهمة، إلا أنها اعتبرت بغير ذي أهمية في القرن العشرين. غير أن صعود الحركات الإسلامية يعيد لهذه التباينات قدرتها الكبيرة على التأثير.

على أثر تفكك الاتحاد السوفياتي وبسبب اعلان أوكرانيا دولة مستقلة، خسرت روسيا الجزء الأكبر من واجهتها البحرية المطلّة على البحر الأسود، وعلى الأخصّ، كريميا التي يقطنها الروس، ومدينة سباستوبول وهي إحدى أكبر قواعد البحرية الروسية. بخسارتها لأوكرنيا وجورجيا، لم يبق لروسيا سوى نافذة واحدة تطلّ بها على البحر الأسود هي مرفأ نوفوروسيسك، ولكي يزيد الطين بلة يقع هذا المرفأ على شاطىء صخري يصعب الوصول إليه ويقع في الطرف الغربي لجبال القوقاس حيث يمتد مسافة 300 كلم. يشكل نوفوروسيسك النقطة التي تصل اليها أنابيب النفط من باكو ومن شمال بحر قزوين.

(1) أنظر «المتوسط والعالم المتوسطي»

على الرغم من أساليب المناورة التي تعتمدها الحكومة الروسية في منطقة القوقاز لكي تمنع شركات «غربية» من مدّ أنبوب كبير للنفط يصل إلى المتوسط عبر المناطق الكردية في شرق تركيا، فإن «أنبوب» باكو–تبليسي–سيهان (بالقرب من اسكندرون) يصل إلى المتوسط منذ نهاية 2005. هذا بدون شك مظهر للترابط الجديد بين مشكلات القوقاز الشديدة التعقيد ومشكلة منطقة الشرق الأوسط الموجودة داخل المجموعة المتوسطية.

تمايزات كبيرة بين سواحل الواجهة الشمالية والواجهة الجنوبية

إن المتوسط وفق الصورة الجغرافية الكلاسيكية والتصور الجيوسياسي المعتاد هو، إذن، مساحة بحرية مستطيلة إجمالاً تختلف ضفّتاها الأكثر طولاً إلى حد كبير.

تتألف الواجهة الأوروبية، في الواقع، من ثلاث شبه جزر ذات طبيعة جبلية إلى حد ما، هي: شبه الجزيرة الإيبيرية (تضمّ إسبانيا والبرتغال)، وإيطاليا، وشبه الجزيرة البلقانية أو الهيلينية، أي اليونان. لكن يجب أن ننظر إلى وجود شبه جزيرة رابعة على المتوسط، على الرغم من أن وجهة النظر هذه تخرج عن المألوف، هي بلاد الأناضول (كانت تمثل بالنسبة لليونانيين القدماء البلاد التي تشرق فيها الشمس، وهي تشكل اليوم القسم الأكبر من تركيا). هذه الشبه جزيرة الأناضولية تمتد بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وهي بكل الأحوال أكبر بقليل من شبه الجزيرة الإيبيرية التي تجمعها بها أوجه شبه عدة. إذ أنه يمكن مقارنة التمايزات في تضاريسها الجغرافية وفي مناخها بتلك الموجودة في إسبانيا: ففي الحالتين نجد أن الشواطىء الشمالية ترويها الأمطار الوفيرة ولا تعرف جفافاً في الصيف، بينما الصيف حار وجاف في الشواطىء الجنوبية حيث النجود الواسعة القاحلة التي ترتفع فوقها سلاسل الجبال. إن اعتبار منطقة الأناضول جزء من الواجهة الشمالية للمتوسط يدحض كما سنرى لاحقاً التصورات السائدة عن التناقض بين الشمال والجنوب.

على مسافة قريبة إلى حد ما من شبه الجزر هذه توجد الجزر، وهي كثيرة بشكل خاص في بحر إيجه، بين اليونان وتركيا. في طرف شبه الجزيرة الإيطالية توجد أكبر

الجزر المتوسطية، صقلية، وهي قريبة نسبياً من الطرف الشرقي لبلاد المغرب. هكذا تبرز مجموعتان صغيرتان تنتمي كل منهما لمجموعة أكبر: المجموعة المتوسطية الغربية (وهي تمتد على مسافة 1800 كم من الغرب إلى الشرق)، من جهة، ومن جهة أخرى، المجموعة المتوسطية الشرقية، وهي أوسع بقليل.

إن خريطة البحر الأبيض المتوسط يمكن أن ترسم، إذن، كما رأينا على شكل مستطيل يبلغ طوله من الغرب إلى الشرق 4000 كلم، وعرضه حوالي 1000 كلم. نتيجة لتقدّم شبه الجزر التي تتألف منها الواجهة الشمالية باتجاه الجنوب بحكم وجود جزر كبرى تشكل امتداداً لها (صقلية، وكريت، وقبرص)، فإن الخطّ الذي يمكن أن نرسمه على الخريطة لكي نقسم المستطيل المتوسطي إلى نصفين باتجاه الطول، لا يمرّ منطقياً بمنتصف عرضه النظري بل يبعد فقط مسافة 100– 150 كلم عن الشواطىء الجنوبية للبحر المتوسط: هناك 250 كلم فقط بين جزر البليار والجزائر، و150 كلم بين جزيرة صقلية وتونس (عند رأس بون)، وأكثر من 300 كلم بين جزيرة كريت وليبيا. سوف يقول البعض، إذن، أن أهمية البحر الأبيض المتوسط تعود بشكل أساسي لوجود الدول الأوروبية على شواطئه، وهذا ما لن يُسرّ به الذين يعيشون في الواجهة الجنوبية لهذا البحر. وهم يتذرعون بتراجع الممالك العربية منذ العصر الوسيط (نتيجة لاستعادة الممالك المسيحية لإسبانيا ولجزيرة صقلية) وتراجع الإمبراطورية العثمانية، منذ القرن التاسع عشر. في المقابل، زالت السيطرة الاستعمارية الأوروبية سواء أكانت فرنسية أو إسبانية أو بريطانية عن الواجهة الجنوبية للمتوسط بُعيد الحرب العالمية الثانية (عن مصر ولبنان وسوريا، وفلسطين والأردن، وليبيا)، وفي سنة 1956 (عن تونس والمغرب)، وفي سنة 1962 عن الجزائر، بعد حرب طويلة.

خلافاً للواجهة الأوروبية ولجزرها وشبه جزرها، تشكّل الواجهة الإفريقية كتلة جغرافية ضخمة. فإذا كانت تفصلها عن الصحراء لجهة الغرب سلسلة جبال المغرب التي تلامس قممها الغيم – والتي يسميها الجغرافيون العرب «جزيرة المغرب»– فإن هذه الجزيرة تنتصب بين الصحراء والبحر. أما لجهة الشرق، فنجد عكس ذلك، إذ أنه على امتداد ثلاثة أخماس الواجهة الجنوبية، تلامس الصحراء البحر حيث تنتهي المساحات المسطحة

الشاسعة التي تشكّلها الصفيحة الإفريقية. هناك استثناء لافت على هذه الشواطىء التي تكاد تكون خالية من السكان، يتمثل بالكثافة السكانية الضخمة في دلتا النيل، وهو النهر الكبير الوحيد الذي يصبّ في المتوسط.

الفوارق الإنسانية بين الواجهة الشمالية والواجهة الجنوبية

نعرف بالطبع أن الاختلاف كبير فيما يتعلّق بالظواهر الإنسانية بين الدول الواقعة شمال المتوسط وتلك التي تقع جنوبه: في بلدان الواجهة الجنوبية، من المغرب إلى مصر، الدين الإسلامي هو الدين الوحيد تقريباً (إذا ما استثنينا 10 ملايين قبطي في مصر)، واللغة العربية هي اللغة المسيطرة بصورة مطلقة (باستثناء بعض مناطق بلاد المغرب حيث يتكلم الناس اللغة الأمازيغية). على عكس ذلك هناك تنوع لغويّ هائل بين دول الواجهة الشمالية، بل أن هذا التنوع قد أخذ يظهر داخل بعض هذه الدول مما يطرح مشاكل جيوسياسية صعبة. يمكن إحصاء حوالي إثنتي عشرة لغة تختلف نسبياً فيما بينها ويُعترف بها رسمياً. أما الظواهر الدينية في الواجهة الشمالية، فتظهر بصورة خجولة إلى حدٍ ما نظراً لكون هذه المجتمعات قد أصبحت علمانية نسبياً: إنها مجتمعات ذات ثقافة كاثوليكية، في غرب هذه الواجهة، من البرتغال وإسبانيا إلى كرواتيا. لكن في أقصى الشرق هناك علاقات جيوسياسية بين الكاثوليك والأرثوذكس والمسلمين تتّسم بالصراع، كما هي الحال في يوغوسلافيا السابقة، ليس بسبب انتماءاتهم الدينية المختلفة بل بسبب التنافس عل السيطرة على الأراضي بين حركات قومية متطرفة.

إن الاختلافات الديموغرافية بين واجهتي المتوسط هائلة. في الشمال، من البرتغال إلى تركيا، يعيش 280 مليون رجل وامرأة (70 مليون في تركيا). وتجدر الملاحظة أن هذا المجموع يتضمن كل سكان فرنسا الذين يعيش ربعهم ربما في منطقة الجنوب المتوسطية. لكن دور فرنسا في منطقة المتوسط يعود من وجهة نظر جيوسياسية، إلى قوة الدولة وليس فقط إلى حجم السكان في منطقتها المتوسطية، وهذا ما يجب التأكيد عليه.

في جنوب المتوسط يعيش 150 مليون رجل وامرأة منهم 70 مليون في مصر وحدها،

و 70 مليون في دول المغرب الثلاث. وقد كان عدد السكان في هذه الدول منذ أربعين عاماً أقلّ بثلاث مرات عما هو عليه اليوم. في تلك الفترة كان يمكن تفسير هذا الحجم الضعيف نسبياً لعدد السكان في الدول الواقعة في الواجهة الجنوبية للمتوسط، باستثناء منطقة وادي النيل، بفعل تأثير الجفاف على الزراعة في كل هذه البلدان، حتى في بلاد المغرب التي كانت تعاني بسبب قلة الري من فترات طويلة من الجفاف الصيفي. منذ خمسين سنة، عرفت دول جنوب المتوسط، تركيا مثلاً «انفجاراً ديموغرافياً» لطالما كان سمةً «للبلدان المتخلفة» (إلا أن هذا النمو السكاني قد تباطأ اليوم)، بينما في بلدان الواجهة الشمالية الأوروبية هناك جمود بل تراجع في النمو السكاني.

ليس الضغط الديموغرافي وحده ما يفسّرهجرة السكان بأعداد كبيرة من الواجهة الجنوبية للمتوسط، ومن تركيا، إلى بلدان أوروبا الغربية، بل الاختلافات الكبيرة في مستوى المعيشة وأنماط الحياة بين هذه المجتمعات. بيد أنه لا يجب أن نتبنى بصورة أوتوماتيكية «نموذج الشمال/ الجنوب». إذ أن الإيطاليين هم أول من هاجر إلى الأميركيتين، إضافة إلى أنهم أول من استقر في فرنسا ثم تبعهم الإسبانيون والبرتغاليون. ففرنسا تُعتبر منذ القرن التاسع عشر، نتيجة لتطور ديموغرافي شديد الخصوصية، البلد الكبير الوحيد المستقبل للهجرة. جميع البلدان الأخرى بقيت حتى منتصف القرن العشرين تصدّر الهجرة. بعد الحرب العالمية الثانية، هاجر إلى فرنسا العديد من المغاربة وخاصةً من الجزائريين المنتمين لمنطقة القبائل، ليضافوا إلى الإيطاليين الذين كانوا قد سبقوهم اليها. ويفد إلى ألمانيا الغربية (بالرغم من ملايين اللاجئين اليها من أوروبا الشرقية)، عدد كبير من الأتراك (لأنهم ما زالوا يذكرون علاقات التحالف القديمة بين الرايخ والإمبراطورية العثمانية، قبل الحرب العالمية الأولى). منذ 1980، تعرف كل من إسبانيا، والبرتغال، وإيطاليا كذلك حركة هجرة كبيرة اليها من البلدان العربية، تماماً مثل البلدان الاسكندنافية، وهولندا، وبلجيكا، والمملكة المتحدة.

إن الطبيعة المعقّدة لظواهر الهجرة إلى أوروبا منذ مطلع القرن العشرين، وكون الهجرة إلى فرنسا أتت أولاً من البلدان الأوروبية المتوسطية (باستثناء بولندا)، ثم من بلاد المغرب

لاحقًا، يدلّ على أن العلاقات بين واجهتي المجموعة المتوسطية، في النصف الأول من القرن العشرين، هي أكثر تعقيداً من أن تُختزل بنموذج الشمال/الجنوب أي بالتناقض بين البلدان المتطورة في الشمال والبلدان النامية في الجنوب. من المؤكد أن التمايز الاقتصادي-الديموغرافي يبدو واضحاً، في النصف الثاني من القرن العشرين، بين بلدان الواجهة الشمالية وبلدان الواجهة الجنوبية للمتوسط (على الأقل في القسم الغربي من هذا البحر). إضافةً إلى أن هذه البلدان التي تعرف منذ نصف قرن حركة نمو سكاني كبير قد صارت مستقلة منذ بضعة عقود فقط.

إن الفروقات تبدو كبيرة بين هذه البلدان خاصةً وأن المساحة البحرية الفاصلة بين واجهتي المتوسط لا يتجاوز عرضها بضعة مئات من الكيلومترات (800 كلم في حد أقصى) وهي مسافة لم تحُل خلال قرون طويلة دون نشوء علاقات تبادل أو حصول نزاعات بين هذه البلدان، بل على العكس ساعدت عليها. ولنا أن نتساءل لو لا وجدت مسافة أكبر بين الواجهتين بحيث تكون علاقات الاحتكاك بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب أقل بكثير مما هي عليه، هل كانت الاختلافات بينهما لتلفت اليها الانتباه اليوم؟ هل تثير الاهتمام الفروقات الموجودة بين البلدان الواقعة على هذه الجهة أو تلك من المحيط الأطلسي، بين أميركا اللاتينية، من جهة، وشبه الجزيرة الإيبيرية التي انطلق منها المستعمرون، من جهة أخرى؟

كان هناك زمن، وهو ليس ببعيد جداً، زمن «إفريقيا الشمالية الفرنسية»، لم يكن أحد يتكلم فيه عن الفوارق بين شمال المتوسط وجنوبه. وكان الاهتمام يتركّز بشكل أساسي على الجزء الغربي من هذا البحر. في ذلك الوقت، كان كثير من المفكرين الإسبانيين ينظرون إلى منطقة «البربرية»، بغض النظر عن وجود الإسلام فيها، على أنها امتداد لشبه الجزيرة الإيبيرية. صحيح أن المسافة البحرية بين المغرب وإسبانيا بعد اجتياز مضيق جبل طرق (الذي يبلغ عرضه 15 كلم) لا تتجاوز 200 كلم هي عرض المتوسط في تلك المنطقة التي يسميها فرناند بروديل، العالم الخبير بهذه المنطقة من العالم، بحر المانش المتوسطي.

في المقابل، يتم التركيز بصورة منتظمة في أيامنا، سواء في كتب الجغرافيا أو في التقارير

عن العلاقات الدولية أو في الخطابات النضالية، على الاختلاف الاقتصادي والاجتماعي بين الواجهة الشمالية والواجهة الجنوبية للمتوسط. أما الاختلاف الديني فلا يجري الحديث عنه إلا بطريقة خجولة. علينا أن نتساءل عن أسباب تركيز الاهتمام منذ عدة عقود على ما يعتبره البعض إشارة إلى تناقض متوسطي جوهري. إن هذه الرؤيا الثنائية التي تقسم هذا الجزء من العالم إلى قسمين متناقضين تصدر إلى حد كبير عن تصور جيوسياسي يضع شمال الكوكب وجنوبه في علاقة مواجهة. إنه التناقض بين ما يسمى «التخلّف» و «التقدم».

التكوّن التدريجي لما سُمي في النهاية نموذج الشمال/الجنوب

إن عبارة «بلدان متقدمة / بلدان متخلفة» التي ظهرت فجأة في وسائل الإعلام بعد الحرب العالمية الثانية، هي نتيجة وعي مفاجئ لظواهر قديمة ومعروفة إجمالاً لكنها لم تشكّل مادة للأحاديث على الرغم من أنها ليست خفية. وبما أن هذا الكتاب يتناول المتوسط والجغرافيا السياسية، ويبحث في الصراعات وكذلك في التصورات الجيوسياسية، فربما من المفيد أن نعمد إلى مساءلة التاريخ لكي نفهم أن أسباب هذا الوعي المفاجىء لما يُعرف في وسائل الإعلام بالمقوّمات الواقعية للتخلف هي أسباب جيوسياسية بامتياز.

الحقيقة أن نشر الصور المأساوية التي تظهر الاختلاف بين «بلدان متقدمة» و«بلدان متخلفة» بدأ بعيداً جداً عن المتوسط، في الولايات المتحدة. وخلافاً للفكرة السائدة، فإن هذا الوعي لم ينشأ كنتيجة لمطالب البلدان الفقيرة عندما بدأت مرحلة إزالة الاستعمار، لكنه أحد نتائج التنافس الجيوسياسي والعقائدي الذي حصل إبّان الحرب العالمية الثانية بين القوتين العظميين اللتين انتصرتا معاً على النازية. وقد تمخّض الخلاف بينهما كما هو معروف عن إقامة «الستار الحديدي» (وهي عبارة أطلقها تشرشل سنة 1947) بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية حيث استلمت الأحزاب الشيوعية الحكم في ظل هيمنة الجيش الأحمر.

في الولايات المتحدة، أُطلقت في وسائل الإعلام فكرة مفادها أنه يجب محاربة الجوع

والفقر في العالم أي بكلمة مختصرة «التخلّف»، وهي فكرة جيوسياسية في باطنها، وذلك بعد فترة وجيزة من بداية «الحرب الباردة»، وبعد خطاب الرئيس ترومان الشهير، سنة 1947، الذي أعلن فيه أن الولايات المتحدة ستقدّم المساعدة من الآن فصاعداً إلى البلدان الفقيرة لأنها مهددة من الشيوعية. وكانت الحجة أن الجوع والبؤس يزيدان من عدد الساخطين، ويساعدان بالنتيجة على توسّع الشيوعية الذي ظهر بوضوح في عدد كبير من بلدان آسيا، في الصين، حتى قبل أن ينتصر الشيوعيون، وفي الهند الصينية، وحتى في الهند، وفي أميركا اللاتينية. يُضاف ذلك إلى انتشار الأفكار الشيوعية في البلدان الأوروبية الواقعة غرب «الستار الحديدي» (وعلى الأخصّ في فرنسا وإيطاليا). كانت هذه البلدان منذ سنة 1948 تستفيد من خطة «مارشال» (خطة إعادة بناء أوروبا) التي بقيت نتائجها على الصعيد الإيديولوجي محدودة جداً مقارنة بالصدمة الفكرية التي أحدثتها الحملة الإعلامية على التخلّف (ولو أن المبالغ المرصودة لهذه الحملة كانت أقل بكثير من تلك المخصصة لأوروبا الغربية).

كان على الحكومة الأميركية لكي تبرّر سياسة المساعدة التي اعتمدتها تجاه البلدان النامية وتجاه حكّامها (خاصةً إذا كان هؤلاء معادين للشيوعية)، ولكي تجعل الناخبين يقبلون النفقات والنتائج المترتبة عن هذه السياسة، أن تقنع المواطنين الأميركيين بخطورة الجوع في العالم، أي في العدد الأكبر من بلدان آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، وحتى في أوروبا التي هدّمتها الحرب.

من هنا أُطلق سنة 1951، في الولايات المتحدة، أولاً، كتاب شهير: «الجغرافيا السياسية للجوع» للكاتب البرازيلي الشهير خوسيه دو كاسترو الذي ألّفه بناءً على طلب من وزارة الخارجية الأميركية. ولم يلبث كتاب هذا الجغرافي والطبيب المتخصص في مشكلات التغذية (وقد سبق له أن نشر كتاب «الجغرافيا السياسية للجوع في البرازيل») أن تُرجم إلى لغات عدة. تجدر الإشارة إلى أن لفظة «الجيوسياسية» كانت محظورة في ذلك الوقت بسبب ما ارتكبه النازيون باسمها وستبقى كذلك حتى الثمانينيات مع أفول الشيوعية[1].

(1) لاكوست: «الجغرافيا السياسية: التاريخ المديد لليوم الراهن»

Lacoste Yves, *Géopolitique, la longue histoire d'aujourd'hui*, Larousse, 2006

وللتأكيد على أن الجوع يشكّل خطراً سياسياً كبيراً جداً، ظهرت هذه اللفظة المؤبلسة في عنوان الكتاب. إلا أن الكاتب الذي شرح في المقدمة سبب اعتماده هذه اللفظة في العنوان، سوف يهمل استعمالها بعد ذلك في سائر صفحات الكتاب حيث يستعرض أشكال الفقر وأسبابه المختلفة في شتى أنحاء العالم : في الصفحات القليلة التي تأتي تحت عنوان «المجاعات في إفريقيا البيضاء»، يتحدث عن مصر بشكل خاص، ولا يذكر أن بلاد المغرب عرفت بين 1944 و 1945 مجاعة حقيقية سقط ضحيتها أكثر من مليون شخص. عرف كتاب خوسيه دو كاسترو نجاحاً كبيراً، ولعبت الحملة الإعلامية التي أطلقتها وزارة الخارجية في الولايات المتحدة دوراً حاسماً في إثارة الوعي بمشكلات «التخلّف»، بأشكال الجوع المختلفة، بوفيات الأطفال، بالأمراض الناتجة عن نقص التغذية... محمّلة المسؤولية في ذلك لسيطرة أنظمة الاستعمار الأوروبي، انسجاماً مع موقف الولايات المتحدة المناهض تقليدياً للاستعمار. في نهاية الأربعينيات، لم ينتبه أحد إلى «الانفجار الديموغرافي» الذي بدأ في العديد من البلدان المتخلّفة، والذي سوف يفاقم المشكلات في داخلها إلى حدٍ كبير.

من «التخلّف» إلى التنديد بالاستعمار

بالنسبة للأميركيين كان لهذه الحملة الإعلامية ضد الفقر في العالم، وهي حملة جيوسياسية ضمنياً، انعكاسات متناقضة إلى حد كبير. ففي فرنسا، وفي أوساط اليسار، على الأخصّ، أحدثت هذه الحملة تطوراً جديداً وحاسماً في بلورة وعي التخلّف وقد ألقيت تبعاته على الإمبريالية التي تمارسها القوى الاستعمارية العظمى، وكذلك على الولايات المتحدة. هكذا أدّت الحملة الإعلامية من أجل مساعدة البلدان النامية، إلى تكوين تصوّر للعالم يقوم على التناقض بين بلدان متقدمة وبلدان متخلفة. كانت باريس المكان الذي احتدم فيه النقاش حول الإمبريالية والتخلّف، وساهم فيه المثقفون المهاجرون، من شمال إفريقيا ومن أميركا اللاتينية. وفي باريس كذلك ظهرت سنة 1952، عبارة «العالم الثالث»، وكان ذلك في مقالة كتبها أحد مؤسسي مجلة «لو نوفيل أوبسرفاتور»، ألفرد سوفي. بعد ذلك

بسنتين، بدأت حرب الجزائر التي جعلت من إفريقيا الشمالية محور الأفكار والمناقشات المتعلقة بالتخلّف وبالعالم الثالث.

ساهمت هذه النقاشات في بلورة تصوّر للعالم يقوم وفق النموذج الماركسي على الصراعات الطبقية، واستُلهمت هذه الصورة في الحديث عن الصراعات بين البلدان المتقدمة الرأسمالية وبلدان العالم الثالث، وهي عبارة لقيت نجاحاً أدى إلى استعمالها للإشارة إلى البلدان النامية بمجملها. بل سوف نرى عبارة «الأمم البروليتارية» تظهر من جديد مع تجاهل حقيقة أن موسوليني هو الذي أطلقها. إن النمو السكاني الذي تعود أسبابه للتراجع الكبير في نسبة الوفيات في البلدان المتخلفة – التي ازداد حجم سكانها بنسبة ثلاثة أضعاف في غضون خمس وعشرين سنة – لم يجرِ تناوله إلا في بداية الستينيات، وذلك بسبب معارضة الماركسيين الذين كانوا لا يزالون يتوجسون من نظرية مالتوس التي شجبها ماركس. في أوساط الماركسيين كان النقاش يدور حول «التبادل غير المتكافىء» الذي يشكّل في رأيهم أساس النظام الرأسمالي، بينما كانت الاشتراكية في ذلك الحين الوسيلة الوحيدة لحل هذا التناقض. فرأى البعض في ذلك الوقت أن نموذج التقدم/ التخلف لا ينطبق على البلدان «الاشتراكية».

بعضهم، وبالتحديد سمير أمين، يقدم تصوّراً هندسياً لهذا التبادل غير المتكافىء، إذ أنه يميّز على خريطة الكرة الأرضة بين «المركز» المسيطر و«الأطراف» الخاضعة للسيطرة؛ أما المركز فيتكوّن من البلدان المتقدمة، بينما الأطراف تشير إلى البلدان النامية التي استُعمرت في الماضي أو التي لا تزال تخضع للاستعمار. وقد رأت أوساط اليسار أن هذا التصوّر يتمتع بدقة علمية كبيرة. لكن وبما أنه من الجلي أن هناك تفاوتاً اقتصادياً داخل كل بلدٍ من بلدان المركز، فإن في هذه البلدان أيضاً مناطق أطراف– كورسيكا، جنوب إيطاليا، أو الأندلس – يُقال أنها نامية، على الرغم من تمييزها عن بلدان نامية «بالمعنى الحقيقي»، كالمغرب ومصر المصنّفتين من بلدان الأطراف. لكن أليست إسبانيا ومثلها إيطاليا، ولكل منهما مناطقه الطرفية، أطرافاً بالنسبة للمركز المتمثل بأوروبا الصناعية؟

بالطبع شغل المتوسط حيّزاً هاماً من هذه المناقشات الباريسية حول التخلّف، ولا تحمل لفظة «باريسية» معنى تحقيرياً، ففي باريس كان يعيش عدد من المثقفين الماركسيين

المهاجرين من إفريقيا وأميركا اللاتينية. وقد لعبت هذه المدينة (سواء من خلال المثقفين أو الجامعيين أو الصحفيين أو الطلاب) دوراً مهماً في هذا النقاش العالمي، نظراً لأهمية المشكلة الاستعمارية في فرنسا وللصعوبات التي رافقت إزالة الاستعمار.

على عكس ذلك، خارج الأوساط الثقافية وفي بلدان كثيرة، لم تلبث لفظة «التخلّف» أن أثارت مواقف رافضة أخذت تنتشر شيئاً فشيئاً. فإذا كان الحديث عن بلدان متخلّفة أمراً جيداً، إلا أنه من المحرج بالنسبة لرئيس دولة أن يقول عن بلده أنه متخلّف، إلا إذا كان بامكانه في فترة ما بعد الاستقلال مباشرة أن يلقي مسؤولية ذلك على القوة العظمى التي استعمرت بلاده. ومن الخطر بالنسبة للصحفيين والمثقفين أن يكتبوا أن بلدهم متخلّف، لأنهم يحمّلون بذلك المسؤولية بشكل مضمر لهؤلاء الذين يحكمون البلد منذ فترة. ولو توجّه أحد الدبلوماسيين الأوروبيين أو الأميركيين إلى محدّثه بالقول: «إن بلدك الذي هو بلد متخلّف» لاعتبر كلامه غير لائق، لذلك تمّ البحث عن عبارات أخرى: «البلدان النامية» (بعضهم قال أيضاً، ولا تنقصه الحجة، بلدان تسير نحو التخلف لأن التناقضات تزداد فيها حدّة) و«البلدان الصاعدة» الخ... أما فكرة «العالم الثالث» التي كانت تقترن في ذهن كثير من المفكرين المدافعين عن «العالم الثالث» بالتعاون بين البلدان الفقيرة للوقوف في وجه البلدان الغنية، فقد فقدت من رمزيتها البطولية بفعل النزاعات التي قامت سنة 1979 بين دولتين شيوعيتين، الفيتنام وكمبوديا (المدعومة من الصين)، هاتان الدولتان اللتان استطاعتا أن تبرزا في دور البطولة عندما حققتا الانتصار في حربهما ضد القوة العظمى الأميركية. هذه الحرب بين الإخوة أصابت بالذهول الرأي العام الذي كفّ بعدها عن الحديث عن العالم الثالث. في نهاية المطاف انتصرت فكرة تمايز الشمال/الجنوب.

تطبيق النموذج الكوني الشمال/الجنوب على المتوسط

مما لا شك فيه أن ما أوحى بهذه الصيغة هو المشهد الذي يظهر في عدد لا حصر له من خرائط الكرة الأرضية التي وُزِّعت على كثير من الجمعيات العاملة على مكافحة الجوع

والتي تأسّست في عدة بلدان أوروبية. ذلك أن مسألة التخلّف لم تُطرح للنقاش في أوساط المثقفين والباحثين الجامعيين وحدهم؛ بل اهتمت بها الأوساط التعاضدية مسيحية كانت أم ماركسية (وغالباً ما اختلطت الصفتان). على أثر طرد خوسيه دو كاسترو من البرازيل، سنة 1964، مثل كثُر غيره من المثقفين، على يد النظام الديكتاتوري العسكري الحاكم، اشتهرت الجمعيات التي تعمل على مكافحة الجوع. وقد بدأت منظمة الأمم المتحدة، منذ الخمسينيات، بنشر الإحصاءات التي تحدّد حجم الناتج الوطني قياساً على عدد السكان في عدد متزايد من البلدان. تمثلت هذه الإحصاءات على الخرائط في شطور ملوّنة بألوان مختلفة تبعاً لأهمية الأرقام؛ فظهر على جميع هذه الخرائط الفرق الواضح بين مجموعة البلدان «الغنية» ومجموعة البلدان الفقيرة.

لكن لأسباب يصعب شرحها تتعلق بالجغرافيا التاريخية، صادف أن البلدان «الغنية» بما فيها اليابان (ربما من الأفضل القول البلدان التي كانت سبّاقة إلى التصنيع والتي تطورت مجتمعاتها بشكل سمح تدريجياً بتكوّن طبقة اجتماعية لعبت دوراً تاريخياً أساسياً، هي البورجوازية) تقع في نصف الكرة الشمالي، وعلى خطوط عرض «متوسطة». في المقابل، تقع في النصف نفسه، جنوب خطوط العرض تلك، البلدان التي تصنّف اليوم فقيرةً أو في طور النموّ، والتي كانت في الماضي بلداناً غنية وقوية، لكن لم تنشأ فيها طبقات بورجوازية مهمة، وهذه هي الحال في العالم العربي وفي الهند والصين[1]. على خطوط العرض هذه التي تفصل بين الشمال والجنوب، تقع المكسيك ومنطقة المتوسط. أما نصف الكرة الجنوبي، باستثناء أستراليا ونيوزيلندا اللتين ليس فيهما أية كثافة سكانية، فنجد فيه إما بلداناً نامية، كالبرازيل وقسم كبير من إفريقيا، وإما بلداناً كالأرجنتين وشيلي، تعتبر نامية على سبيل الخطأ.

لكن مما لاشك فيه، أن هذا التوزيع وفق خطوط العرض، سيبدو سخيفاً في المستقبل القريب بفعل الصعود السريع الذي تشهده حالياً الهند والصين، على الأخصّ (تجدر

(1) إيف لاكوست: «الجغرافيا السياسية للتخلّف»

Y. Lacoste, *Géographie du sous-développement*

الإشارة إلى أن الصين تقع على نفس الخط المتوازي الذي تقع عليه نيويورك) وربما البرازيل، أيضاً. مع ذلك يبقى مصطلح الشمال/الجنوب هو المستعمل للإشارة إلى الفرق بين ما كان يسمى حتى العشرين سنة الأخيرة «بلداناً نامية» و «بلداناً متقدمة»، مما يشي بعدم وضوح في المفهوم. لكن الإشارة إلى هاتين الجهتين من الجهات الأربع، لا تقلّل من حجم الاهتمام بهموم العالم الثالث. وإذا بدا اليوم أن الخطاب الساذج المدافع عن العالم الثالث قد تعدّاه الزمن، لأنه يقوم على مسلّمة مفادها أن التفاهم يجب أن يتحقق بين الشعوب الفقيرة بسبب الفقر وبفضل الاشتراكية، فإن مثل هذه القيم تجد استمراراً لها في حركة مناهضة العولمة.

هذا التذكير بالأصول الجيوسياسية للأفكار المتعلّقة بموضوع التخلّف وبالأسباب التي تكمن وراء الاستعمال المجازي لعبارة الشمال/الجنوب، يمكّن من فهم أعمق للأهمية المعطاة للاختلاف بين واجهتي المتوسط. بل يمكننا القول أنه قبل أن تصبح عبارة الشمال/ الجنوب عبارة جاهزة تتداولها وسائل الإعلام على نطاق واسع، قدّمت منطقة المتوسط نموذجاً يجسدها، على الأقل، منذ أن تمّت دراسة هذه المنطقة في الظروف الفكرية والجيوسياسية التي طبعت النصف الثاني من القرن العشرين.

الواقع أنه بحكم مصادفة أقل ما يقال فيها أنها مدهشة (ويتوجب تفسيرها)، تشكّل هذه المساحة البحرية الممتدة من الغرب إلى الشرق الخط الفاصل بين مجموعة البلدان الأوروبية المتقدمة، أي ما يُعرف اليوم بالاتحاد الأوروبي،من جهة، وإفريقيا الشمالية، وهي جزء مما كان يُسمّى العالم الثالث، من جهة أخرى. ولولم يكن للمعنى المجازي لعبارة الشمال/ الجنوب على مستوى الكرة الأرضية وقع لغوي ومثالي لأمكننا القو ل أنها تشير إلى واقع فعلي في المتوسط، أي في تلك المنطقة التي تبقى في النهاية جزءاً صغيراً من العالم. لكن الأمر يتعلق بتعبير مجازي فعلاً إذ أنه على الصعيد العالمي، ليست البلدان «غنية» أو فقيرة، كما يُتفق على القول، تبعاً لموقعها في شمال الكرة الأرضية أو جنوبها، بل ذلك يرتبط بأسباب أكثر تعقيداً تتعلق بالجغرافيا التاريخية والجغرافيا السياسية.

مع ذلك، فالمتوسط موجود فعلياً، وتختلف طريقة عيش الأشخاص في نواحٍ كثيرة –

الرجال منهم ولكن النساء بشكل أكبر– بحسب ولادتهم شماله أو جنوبه. ويمكننا أن نتساءل إذا ما كانت الحالة المتوسطية هي التي أوحت للمدافعين عن العالم الثالث بعبارة الشمال/الجنوب المجازية. لكن كثيراً منهم، في أميركا وفي آسيا، لا يعرفون المتوسط، ويستندون لتكوين رؤيتهم إلى الخريطة العالمية للناتج الوطني الإجمالي قياساً إلى عدد السكان.

مهما يكن، البحر المتوسط موجود، وبين واجهتيه الشمالية والجنوبية هناك اختلافات يُنظر اليها بصورة عامة كتعبير عن الاختلاف الكبير بين الشمال والجنوب على مستوى الكرة الأرضية كلها، أو بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية؛ وقد كانت هذه الأخيرة تحت سلطة الاستعمار (وبقيت كذلك حتى فترة متأخرة) واستقلالاتها حديثة نسبياً. في المقابل، تسود في بعض الأوساط، وعلى الأخصّ، الأوساط الشعبية في يومنا الحاضر، نظرة يظهر المتوسط من خلالها كخط مواجهة بين البلدان الأوروبية والبلدان الإسلامية حيث يحاول الإسلاميون الاستيلاء على السلطة.

على خرائط الكرة الأرضية التي تظهرعليها بألوان مختلفة شطور الناتج الوطني الصافي قياساً لعدد السكان، والتي ترتكز على معيار ذات دلالة بحيث يمكن تحديد الخط الفاصل بين الشمال والجنوب، نجد أن هذا الخط لا يتخذ معنى فعلياً إلا في منطقتين من العالم. فلا معنى له في الواقع حين يُرسم بين المساحات الأوقيانية إلا الدلالة على أن نموذج الشمال/ الجنوب موجود كذلك في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، سواء تعلق الأمر بالعالم القديم أو بالعالم الجديد. في أميركا، يمرّ الخط الذي يفصل الشمال المتطور عن الجنوب النامي (أي من حيث المبدأ كل أميركا اللاتينية) بين الولايات المتحدة والمكسيك، وعبر خليج المكسيك، بين فلوريدا وكوبا، اي أن هناك حدوداً نظرية تمتد على مسافة 2500 كلم.

ونفترض أنه في العالم القديم، كانت هذه الحدود النظرية بين الشمال والجنوب تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، ومن مضيق جبل طارق إلى اليابان. والواقع أن رسم هذه الحدود بين المساحات الخالية تقريباً من السكان، في سيبيريا وآسيا الوسطى ومنغوليا

أمر ليس له معنى على الإطلاق، وإذا نظرنا أبعد باتجاه الشرق، فإن المنطقة الفقيرة الواقعة شمال منشوريا القديمة بدأت تظهر فيها اليوم الآثار الإيجابية للنمو الاقتصادي المذهل الذي تعرفه الصين.

في منطقة المتوسط وحدها، إذن، أي على مساحة تمتد حوالي 5000 كلم، يأخذ الخط الفاصل بين الشمال والجنوب معناه. ويمكننا أن نمدّه بحيث يمر عبر منطقة البحر الأحمر، وشمال القوقاس، لكن معناه يصبح أقل وضوحاً لجهة الشرق، بين جنوب روسيا وآسيا الوسطى. فبين آسيا الوسطى، وهي مسلمة وتعرف نمواً سكانياً كبيراً وحركة تصنيع ضعيفة جداً، من جهة، وبين الجزء الأوروبي من القوة العظمى التي كان يمثلها الإتحاد السوفياتي، من جهة أخرى، كان لابدّ قبل عشرين عاماً أن يظهر بوضوح التمايز بين بلد نامٍ وبلد متقدِّم. لكن بعد أن أصبح ركود روسيا الاقتصادي حقيقة جليةً على أثر سقوط النِّظام الاشتراكي، صار هذا الفارق أقل وضوحاً. غير أنه يبقى ظاهراً جداً من الناحية الديموغرافية بين روسيا حيث يتناقص عدد السكان وبين المجتمعات المسلمة التي تعرف نمواً سريعاً سواء في عدد السكان أو في الثروة النفطية.

خطر المبالغة في تطبيق نموذج الشمال/الجنوب في المتوسط

الواقع أن الأمور تبدو في منطقة المتوسط أكثر تعقيداً مما يمكن تصوّره انطلاقاً من نموذج الشمال/الجنوب الكلاسيكي. باديء ذي بدء، علينا أن نسأل أنفسنا ما إذا كان الحديث عن التناقض المستمر بين واجهتي المتوسط لا يؤدي إلى إنتاج صورة كاريكاتورية لأوضاع هي أشدّ تعقيداً.

قبل كل شيء، لو أعرنا الانتباه -وهذا نادراً ما يحصل- إلى تضاريس شواطىء الواجهة الشمالية للمتوسط، لاتضح لنا أن شبه جزيرة الأناضول تشكِّل جزءاً من هذه الشواطىء، وهذا غالباً ما يتمّ تجاهله. في الواقع، تمتد الشواطىء الجنوبية للمتوسط لتصل إلى شمال المتوازي الذي يمرّ بأقصى جنوب اليونان وصقلية وجنوب إسبانيا. هذا الاستنتاج الذي غالباً ما نتغاضى عن القيام به تقيداً بالنظام واحتراماً لنموذج الشمال/الجنوب، له مع

ذلك أهمية كبيرة لأنه يبلبل الخطاب الكلاسيكي الذي يؤكد بصورة منهجية التناقض بين واجهتي المتوسط: الواجهة الشمالية التي يُفترض أنها أوروبية وتتألف من البلدان المتقدمة، والواجهة الجنوبية، حيث يسيطر الإسلام بشكل كامل ويزداد النمو السكاني بسرعة، وحيث توجد البلدان التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية والتي تجتمع فيها خصائص البلدان النامية. بكلام موجز، تتناقض هذه الواجهة من كل النواحي، وفق هذا التصور، مع الواجهة الشمالية التي تتّسم بشكل أساسي بأنها تتكوّن من مجتمعات مسيحية، وبلدان متقدمة اقتصادياً، ويضعف فيها النمو السكاني.

إن الحالة التركية التي نادراً ما يتم التطرّق اليها يجب أن تقدّم كدليل يدحض الخطب القائمة على فكرة التناقض التام بين واجهتي المتوسط. لأن تركيا تقع على الواجهة الشمالية لكنها بلد مسلم ذات نمو سكاني كبير واقتصاده يتسم بخصائص البلدان النامية بالرغم من أنها لم تخضع أبداً للاستعمار، وهذا معطى جوهري، بل العكس هو الصحيح، لأنها بقيت قوة عظمى على المتوسط، حتى نهاية القرن التاسع عشر. في هذه المنطقة المتوسطية حيث من المألوف اعتبار التناقض بين الشمال والجنوب أمراً بديهياً وأساسيا، تدحض الحالة التركية، أو على الأقل، تضع موضع نقاش، العلاقة السببية بين الاستعمار والتخلّف التي يُعلنها البعض.

إن التناقض بين الشمال والجنوب، بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، كما يصفه الخطاب التقليدي، لا يتجلّى إلا في المنطقة الغربية من المتوسط (بالرغم من أن منطقة الأندلس أو منطقة جنوب إيطاليا كانتا تُعتبران قبل عشرين عاما من المناطق «المتخلّفة»). مع ذلك، لا يمكن إطلاقاً تطبيق نموذج الشمال/الجنوب بين جهتي المتوسط الشرقي، بين اليونان في الشمال ومصر في الجنوب، على سبيل المثال. لقد بسطت الإمبراطورية العثمانية سيطرتها خلال قرون عدة شمالاً وجنوباً على حد سواء على بلاد البلقان، لكن هذه السيطرة كانت بدون شك شديدة الاختلاف عن تلك التي سوف تفرضها فرنسا على بلاد المغرب، أو تلك التي ستفرضها إنكلترا على مصر والشرق الأوسط.

يجد نموذج الشمال/الجنوب حجة يستند اليها، في التاريخ وبشكل أساسي في الهيمنة

الاستعمارية وآثارها على مجتمعات الجنوب، منذ القرن التاسع عشر. ويؤكد البعض أن هذه السيطرة حالت دون التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان مما أدّى إلى بدء مسار تخلّفها. لكن العودة إلى التاريخ للبحث عن الأسباب التي أعاقت تطور مجتمعات الدول الأوروبية الواقعة على الواجهة الشمالية للمتوسط، بل التي تسببت في تأخر هذه المجتمعات، تبقى خجولة عند المدافعين عن هذا النموذج. بالنسبة لليونان ويوغوسلافيا، يعود السبب بالتأكيد إلى السيطرة العثمانية التي استمرت فترة طويلة. لكن في جنوب إيطاليا، وفي الأندلس والبرتغال، تبدو الأسباب أقلّ وضوحاً. يركِّز المؤرخون الإيطاليون، بالطبع، على نتائج احتلال مملكة نابولي الغنية من قبل البييمون وبورجوازية الشمال الرأسمالية، وذلك باسم الوحدة الإيطالية (1861). لكن مثل هذا التفسير لا ينطبق على منطقة الأندلس التي كانت منذ قرون عديدة جزءاً من مملكة إسبانيا، ولا على منطقة الألنتيخو التي كانت كذلك جزءاً من البرتغال. إن هذه المناطق الجنوبية في إسبانيا والبرتغال لم تكن في البداية مناطق طرفية مهمَلة، فقد انطلق منها الهجوم الأخير على العرب خلال حروب «الاسترداد» والذي تمّ من خلاله الاستيلاء على أغنى مناطقهم. بعد ذلك، انطلقت من جنوب البرتغال الحملات البحرية على الشواطىء المغربية وعلى طول شواطىء إفريقيا، وصولاً إلى جزر الهند والبرازيل، وانطلقت من إشبيلية حملة احتلال أميركا، وإلى إشبيلية أخذ يتدفق ذهب أميركا وفضتها، طوال ثلاثة قرون. لكن المفارقة هي أن الآثار المترتبة عن كل ذلك كانت سلبية.

يبقى أنه في نهاية القرن التاسع عشر وفي النصف الأول من القرن العشرين، يبدو مشهد هذه المناطق الجنوبية لواجهة المتوسط الشمالية متصفاً بالفقر الشديد. في سنة 1945، نشر كارلو ليفي كتاباً تحت عنوان: «المسيح توقف في إيبولي» لكي يقول إن إنجازات التقدم القادمة من الشمال قد توقفت على بعد 100 كلم من جنوب نابولي، وقد أحدث وصفه للفقر في هذا الكتاب صدى كبيراً. لكن الفقر كان أكبر بكثير في بلاد المغرب حيث تحوّل سنة 1944—1945 إلى مجاعة كبرى ذهب ضحيتها ما يقارب مليون شخص.

ربما يمكننا القول إن هذه المناطق الأوروبية «النامية» الواقعة على الجهة الغربية للمتوسط

تشكل النظير الاقتصادي والاجتماعي لبلاد المغرب على الجهة المقابلة. لكننا لو فعلنا لقلّلنا بذلك من أهمية آثار السيطرة الاستعمارية الأجنبية التي خضعت لها بلاد المغرب، ولتجاهلنا الاختلاف الكبير في البنى الاجتماعية بين هاتين المنطقتين من العالم. لا يزال جنوب شبه الجزيرة الإيبيرية، الأندلس والألنتيجو على حد سواء، يتميز بوجود مساحات زراعية هائلة تمتلكها الطبقة الإقطاعية أو الكنيسة، وهي إقطاعات يعود تاريخ نشأتها إلى «حروب الاسترداد»، كما يتميز بعدد كبير من العاملين في الزراعة من سكان القرى. نجد أيضاً مثل هذه القرى التي يسكنها فلاحون لا يمتلكون الأراضي، في جنوب إيطاليا، وفي صقلية حيث توجد الإقطاعيات («لاتفونديا») التي كانت قديماً ملكاً للإقطاعيين (النورمانديين) الذين طردوا العرب، في القرون الوسطى.

في بلدان المغرب، في الفترة التي سبقت السيطرة الاستعمارية، كانت البنى الاجتماعية والسياسية مختلفة جداً، لأنها كانت تقوم على الأنظمة القبلية، إلا في المدن. وخلافاً للنظام الإقطاعي الأوروبي حيث كان حقّ حمل السلاح حكراً على طبقة الأرستقراطيين (هذا الامتياز ساعد في المقابل على تكوين الطبقة البورجوازية)، فإن جميع الرجال في بلاد المغرب كانوا يحملون السلاح ويتقنون القتال وكانوا متساوين، من حيث المبدأ . فهم ينتمون إلى قبائل تربط بين أفرادها صلات الرحم، وتتوزع عائلاتها الأراضي التي هي ملكية جماعية. القبيلة تنظيم سياسي يقوم بحكم طبيعته على المساواة، وهي أيضاً آلة عسكرية لقتال القبائل المجاورة. عرف المستعمرون الأجانب كيف يسخّرون لمصالحهم علاقات التنافس على السيطرة بين القبائل. لكن بالرغم من الاستعمار وبالرغم من خصخصة الأراضي، فإن البني القبلية لم تختف تماماً، وهي لا تزال تلعب دوراً سياسياً تختلف أهميته بين بلد وآخر، من بلاد المغرب حتى أفغانستان. وسنعود إلى ذلك لاحقاً. لكن يبقى أنه قبل فترة الاستعمار كانت البنى الاجتماعية والسياسية تختلف كلياً بين واجهتي المتوسط الغربي، وقد زاد هذا الاختلاف بفعل الاستعمار.

منذ خمسين عاماً، أصبح النمو السكاني في اليونان، في جنوب إيطاليا، في الأندلس، وفي جنوب البرتغال، معدوماً تقريباً، لكن الهجرة مستمرة وهناك تحسن كبير في مستوى

الحياة نتيجة لنمو السياحة وللمضاربة على العقارات وبسبب «المساعدات الأوروبية»، كون هذه الدول المتوسطية تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي. لذلك يبدو أنه يمكننا اليوم أن نطبق دون مشكلة كبيرة نموذج الشمال/الجنوب في منطقة المتوسط، ولكن ذلك يعني تجاهل المنطقة الشرقية للمتوسط، وتجاهل البؤس الذي كان لا يزال قبل بضعة عقود فقط مسيطراً في شبه الجزر المتوسطية على الرغم من أنها لم تخضع للاستعمار (وأن اليونان مستقلة منذ أكثر من قرن).

بعيداً عن المتوسط، لم يعد لنموذج الشمال/الجنوب دلالة على المستوى الكوني

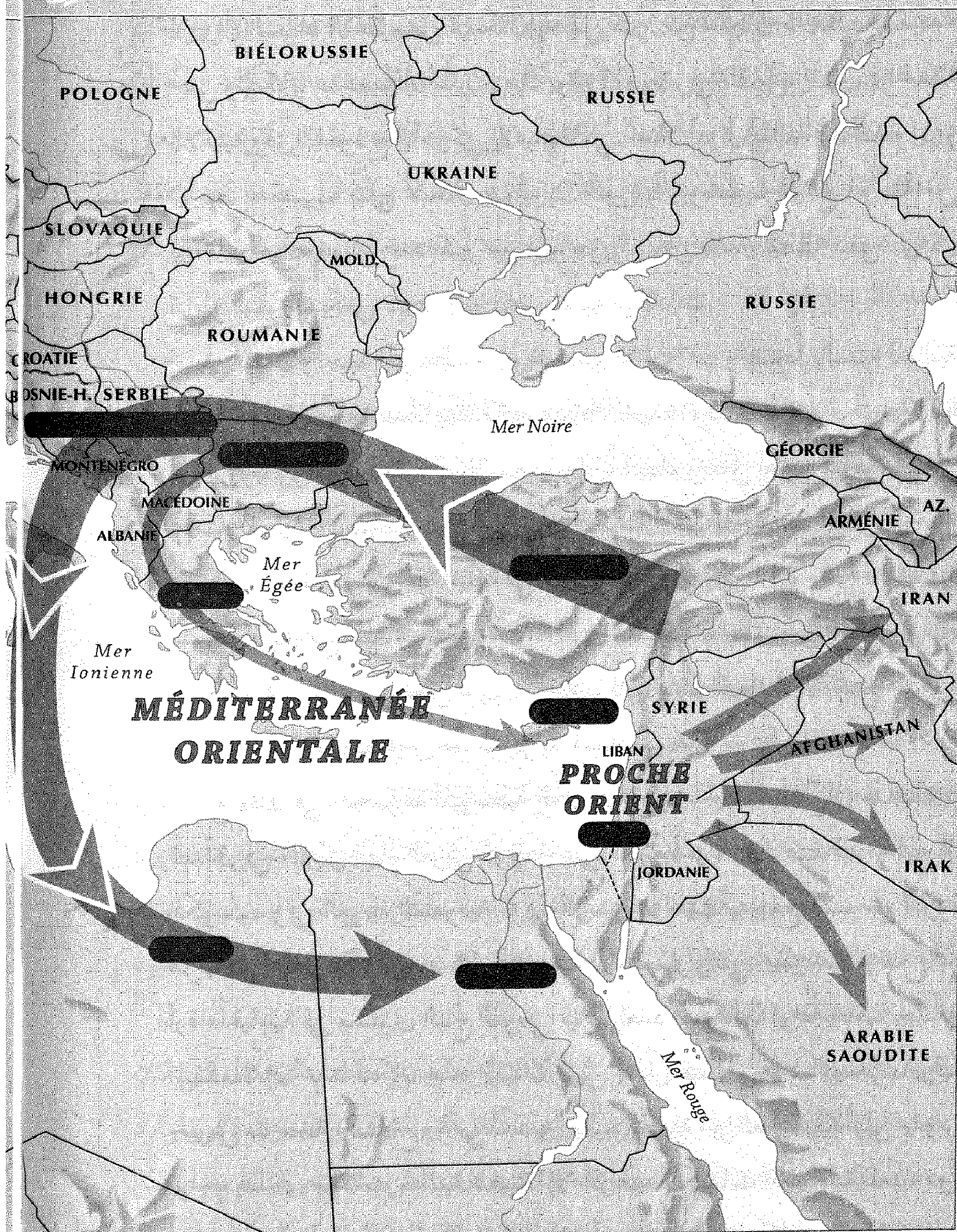
في منطقة المتوسط، على الأخصّ، يبدو أنه يمكن إيجاد البرهان الحسي على صحة النموذج العالمي الشمال/الجنوب، وذلك من خلال الاختلاف الراهن بين واجهتي هذه المساحة البحرية. لكن هذا النموذج الذي ما زال يُعتبر كونياً من وجهة نظر كلاسيكية يجد في الآونة الأخيرة ما يكذِّبه، في قسم كبير من آسيا بسبب التطور الهائل الذي حققته كل من الصين والهند اللتين تشكلان وحدهما ثلث البشرية. إنها مفاجأة بالفعل، لأن هذا التطور مخالف لتصورات علماء الاقتصاد، لكنه خلافاً لتوقعات البعض لا يتباطأ بل على العكس يزداد سرعة، حتى في قطاعات التقنية العالية، كما في الهند. تترتب عن ذلك نتائج كبيرة في السوق المتطوّرة، وعلى الأخصّ، في سوق الطاقة والمواد الأولية. بديهي أنه لم يعد من الممكن اعتبار هذين البلدين متخلفَين، حتى ولو كان قسم كبير من سكانهما يعاني من الفقر الشديد. لكن حتى اليوم ليس لدى هؤلاء أية إمكانية للمطالبة بحقوقهم، إما بسبب تسلط الجهاز الشيوعي الحاكم، وإما بسبب القيود التقليدية للبنية الاجتماعية الطبقية.

إن إفريقيا السوداء، على الأخص، هي التي لا تزال تعاني من مظاهر التخلّف التي كان يحكى عنها قبل ثلاثين سنة: الجوع، البؤس، ونمو سكاني كبير تفوق سرعته زيادة نمو الموارد لدى السكان. إنها السمات التي كان يُعرّف بها التخلّف، لكن هذا التعريف لم يعد ينطبق إلا على بعض أجزاء المجموعة التي كان يطلق عليها اسم العالم الثالث حيث حصل تراجع كبير في نسب النمو السكاني. إلا أن هذا النمو لا يزال قوياً جداً في إفريقيا السوداء، حيث

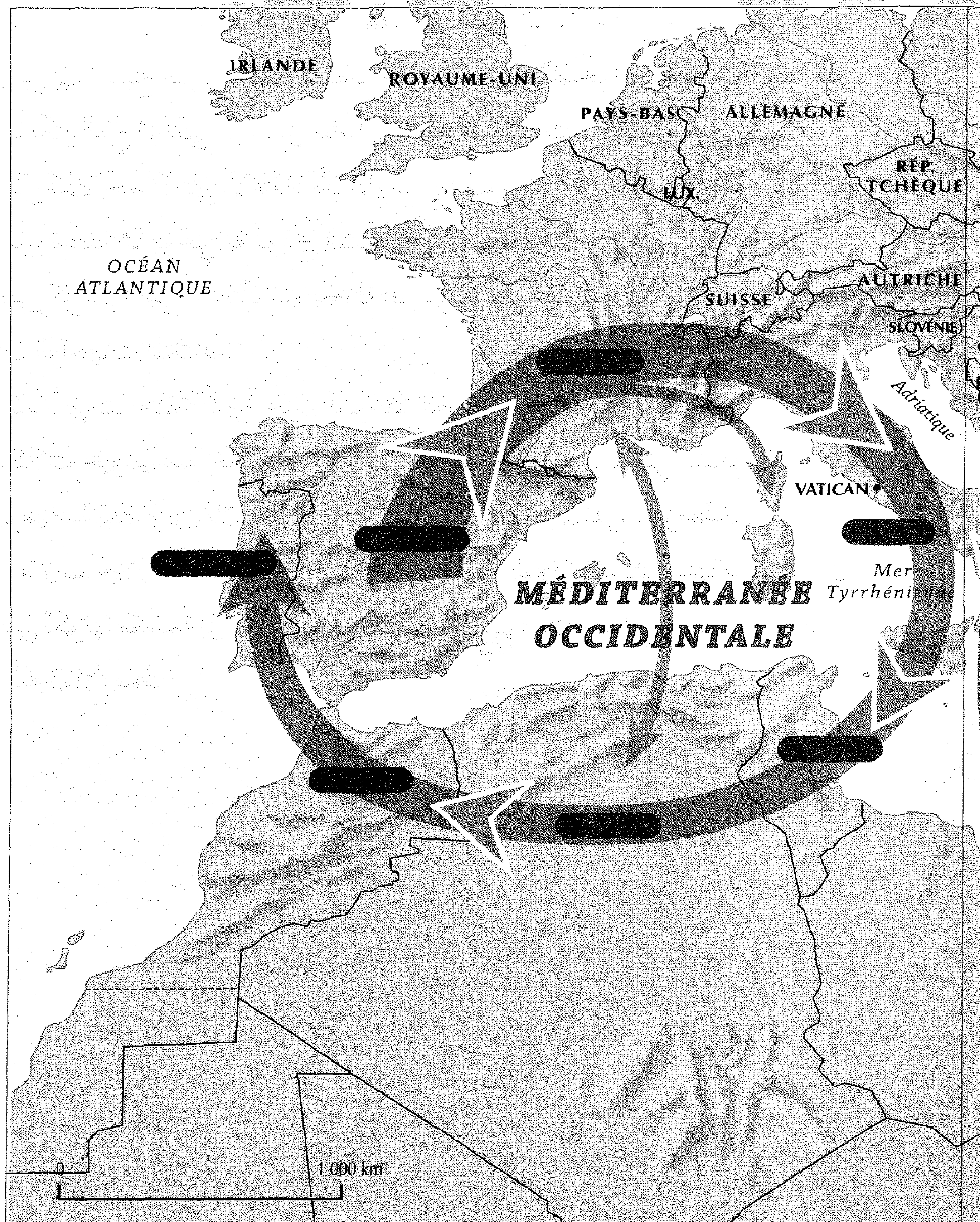
لا يزال السواد الأعظم من السكان يجهل كثيراً من أشكال ما يمكن تسميته «الحداثة»، حتى ولو كان عدد سكان المدن يزداد بوتيرة سريعة. في المقابل، انتشرت الحداثة في أميركا اللاتينية وفق النموذج الأميركي الاستهلاكي. هناك أموال طائلة قيد التداول، وذلك على الأخصّ، بسبب شتى أشكال عمليات التهريب، وبسبب المبالغ المرسلة من الولايات المتحدة حيث يعيش عدد كبير من المهاجرين. لكن نسبة البطالة تبقى كبيرة بالرغم من تباطؤ النمو السكاني نتيجة لانخفاض نسبة الولادات.

في بلدان واجهة المتوسط الجنوبية، يبدو الاختلاف واضحاً بالنسبة للغالبية العظمى، بين ما يمكن تسميته «بلداناً متقدمة» و«بلداناً نامية»، وذلك بسبب قرب هذه البلدان نسبياً من أوروبا، ونتيجة لكثرة السفر ذهاباً وإياباً اليها، وبفعل أهمية ظاهرة الهجرة وانتشار لغات القوتين الاستعماريتين العظميين القديمتين عبر المحطات التلفزيونية. ومع توزيع عائدات النفط عبر قنوات مختلفة في سائر بلدان الواجهة الجنوبية، حدث نمو اقتصادي ملموس فيها. مع ذلك هناك رغبة عامة لدى الشباب العاطلين عن العمل من سكان المدن، في الهجرة إلى أوروبا. لكن أوروبا، خلافاً للولايات المتحدة، لا تفتح حدودها إطلاقاً، متذرعة بمكافحة البطالة والحدّ من تزايد أعداد المسلمين.

مع ذلك في المجموعة المتوسطية الكبرى، تظهر الحداثة بأشكال مدهشة بل تكاد لا تصدّق في مناطق العالم العربي الواقعة على تخوم آسيا، على ضفاف الخليج العربي، في الكويت، وفي العربية السعودية، وفي الإمارات حيث يتجمع قسم من الثروة النفطية. هل يمكن اعتبار هذه البلدان التي لم تعرف الاستعمار والتي تحقق عند ارتفاع أسعار النفط أرقاماً قياسية في مستوى الناتج القومي قياساً لعدد السكان، نوعاً خاصاً جداً من البلدان المتقدمة؟ إن عدد سكان هذه البلدان قليل جداً بسبب وجود الصحراء، وليس عندها جيوش مدججة بالسلاح، وهي تستعين باليد العاملة غير العربية بناء على عقود مؤقتة فلا تواجه بذلك حركات مطلبية شعبية. إلا أن هذه الكيانات السياسية تلعب دوراً سياسياً أساسياً في العالم العربي وفي العالم الإسلامي، من خلال الحركات الإسلامية المختلفة التي يمولها بعض منها بشكل معلنٍ نسبياً.



خريطة رقم 4- مخطط ع



ـــــام للمجموعة المتوسطية

أما العراق وإيران الموجودتان في منطقة آبار النفط الضخمة التي تمتد من بلاد ما بين النهرين إلى الخليج العربي، فهما دولتان تقعان إلى جوار الصحراء، وعدد سكانهما كبير نسبياً لكن الناتج الوطني الإجمالي قياساً إلى عدد السكان متدن فيهما نسبياً.

كل ذلك يحملنا على الاعتقاد بأن الأوضاع الجيوسياسية في المجموعة المتوسطية أكثر تنوعاً وتعقيداً مما يوحي به نموذج الشمال/الجنوب . لذلك من المهم قبل التوقف ملياً لتحليل كل منها على حدة أن نبدأ بجولة أفق سريعة لكي نقارن من زاوية جيوسياسية بين بلدان الواجهات المختلفة.

سنبدأ برسم حلقة كبيرة حول المتوسط الغربي، انطلاقاً من إسبانيا التي تعاني من مشكلات جيوسياسية خاصة لا تزال لها انعكاساتها في فرنسا التي تشكّل العلاقات الجيوسياسية بينها وبين بلاد المغرب جزءاً كبيراً مما يسمّى «الظاهرة المتوسطية».

وسنرسم خلال جولتنا، حلقة أخرى حول المتوسط الشرقي، نستثني منها منطقة الشرق الأدنى لكونها مقسّمة إلى دول صغيرة الحجم، وبسبب العلاقات التي تربطها بدول كبيرة في الشرق الأوسط.

الجزء الأول

المتوسط الغربي

القسم الأول

دول الواجهة الشمالية–الغربية

الفصل الأول

إسبانيا

ماذا سيحدث لإسبانيا؟ يبدو هذا السؤال سخيفاً في بادىء الأمر، غير أنه على درجة من الأهمية، في الحقيقة، ليس فقط بالنسبة لهؤلاء الذين لا يزالون يُعرفون تقليدياً في أوروبا باسم الإسبان. يتخذ السؤال بعده الجيوسياسي ما إن نعرف أن صفة إسباني المستعملة عادة، يعترض عليها اليوم في إسبانيا نفسها عدد كبير من الرجال والنساء، وليسوا الأقلّ ثقافة. بعض هؤلاء يريدون على العكس أن يُعتبروا كاتالانيين، وبعضهم الآخر باسكيين، ومنهم أخيراً من يريدون اعتبارهم غاليسيين. بالتالي، يعلن آخرون عن أنفسهم كأندلسيين.

لا يتعلق الأمر هنا بالانتماء المناطقي بل بالانتماء القومي. من المؤكد أن الشعور المناطقي منتشر في إسبانيا منذ مدة طويلة، وقد تنامى منذ خمس وعشرين سنة عند إنشاء سبع عشرة «منطقة إدارية مستقلة»، بعيد استعادة النظام الديموقراطي بعد فترة طويلة من الديكتاتورية. يفخر الأندلسيون بهويتهم الأندلسية ويقولون أنهم يختلفون عن أهالي مدريد أو فالنسيا، إلا أن هؤلاء وأولئك إسبانيون كذلك. على عكس ذلك، يؤكد عدد كبير من الكاتالانيين ومن الباسكيين أن كلاً من القوميتين اللتين ينتمون اليهما تعاني منذ قرون عديدة من قهر الحكومة الإسبانية، والحكومة الفرنسية أيضاً (ذلك أنه يوجد في فرنسا باسكيون وكاتالانيون) وهم في الواقع، يريدون الاستقلالِ. كذلك هي حال القوميين الكورسيكيين (لكنهم أقل كثيراً) الذين يدَّعون أن من واجبهم محاربة الهيمنة الفرنسية، وذلك على الرغم من أن أكثرية الكورسيكيين متمسكون كثيراً بفرنسا، كما هم متمسكون بثقافة جزيرتهم. وسواء تعلق الأمر بالكورسيكيين، أو بالباسكيين أو بالكاتالانيين، هناك تداخل اليوم بين بين المناطقية والقومية.

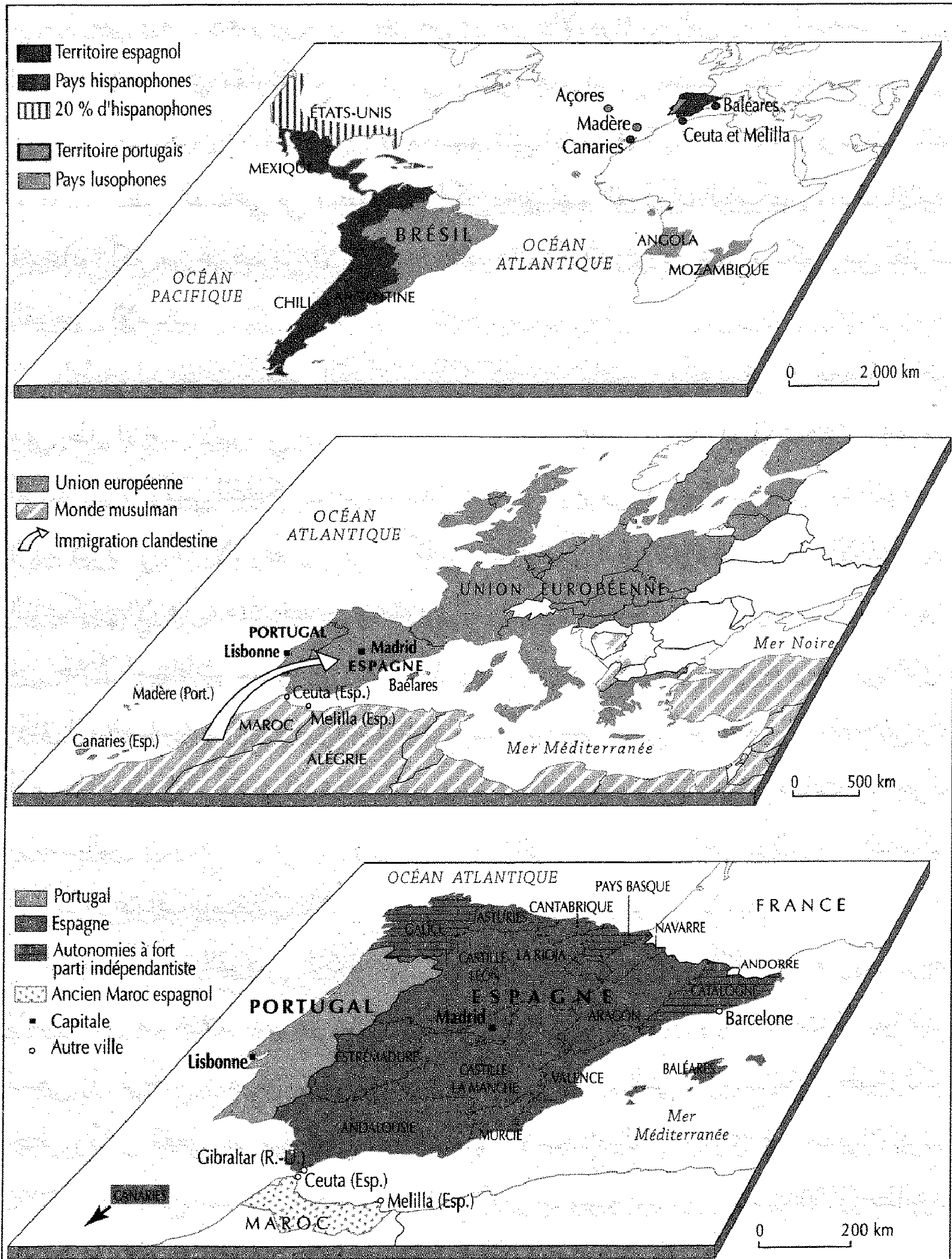
هذه مشكلات جيوسياسية حسّاسة. بادىء ذي بدء، إن ما يمكن تسميته المسألة الإسبانية بما تشتمل عليه من مشاريع مختلفة ومتناقضة أمر يعني بالطبع الرجال والنساء الذين يعيشون في هذا البلد، لكنه يعني فرنسا أيضاً، وليس فقط بسبب منطقة الباسك

الفرنسية، ومنطقة شرقي البيرينيه الإدارية، أو بالتالي، كورسيكا.

منذ مرحلة إزالة الاستعمار، بل منذ منتصف القرن التاسع عشر، عندما نشأت «حركة القوميات»، سنة 1848، في قسم كبير من أوروبا، كان هناك لدى أوساط واسعة شعور مسبق بالتعاطف تجاه كل قومية (خاصة إذا كانت صغيرة) غير مستقلة تناضل ضد إمبراطورية أو ضد قومية أخرى من أجل قيام دولتها. نظر الفرنسيون لمشاريع الكاتالانيين والباسكيين الاستقلالية بعين إيجابية في أغلب الأحيان (على الرغم من الأعمال الإرهابية لحركة الانفصاليين الباسكيين). إلا أن المشكلات أكثر تعقيداً مما قد يبدو للوهلة الأولى. فالواقع أنه يتواجد في بلاد الباسك، كما في كاتالونيا، عدد كبير من الرجال والنساء الذين يعتبرون أنفسهم إسبانيين بالرغم من أنهم مولودون في برشلونة أو في بلباوُ. فهم لا يتكلمون اللغة الباسكية ولا اللغة الكاتالانية، ومعظمهم لا يتمتع، بالتأكيد، بوضع اجتماعي جيد، بل العكس هو الصحيح. ذلك أن أباءهم أو أجدادهم الذين طردهم الفقر من المناطق الإسبانية الأخرى جاؤوا للعمل في كاتالونيا وفي بلاد الباسك حيث يُعتبرون اليوم دخلاء.

يختلف الوضع تماماً، إذن، في هاتين الحالتين عن ذلك الذي كان قائماً في البلدان المستعمَرة أو غير المستقلة. لكن مما لا شك فيه أنه يوجد لدى الباسكيين والكاتالانيين رغبة قوية في الاستقلال الذاتي، إن لم نقل في الاستقلال، إنها رغبة بعدم تعليق مصيرهم بدولة يحكمها قادة ينتخبهم الإسبانيون بشكل أساسي وترجع إليهم مهمة معالجة مشكلات إسبانيا بأكملها.

يستحق الشعور القومي لدى الباسكيين والكاتالانيين التعاطف، لكن لا يجب أن يدفعنا ذلك لتجاهل الشعور القومي لدى الإسبانيين. بالطبع، يمكننا القول، في محاولة للتقليل من خطورة هذه المشكلات، أن لا وجود لهذه الحركات الاستقلالية أو الانفصالية إلا في المناطق الجنوبية من إسبانيا، وأن عدد المعنيين بها يقل عن عشرة ملايين نسمة. لكن هؤلاء يشكلون ربع العدد الإجمالي للسكان، كما أن المنطقتين المعنيتين هما المنطقتان الصناعيتان الأساسيتان في إسبانيا. وإذا كانت أصوات الاحتجاج تُسمع في أوروبا، وفي



خريطة رقم 5- إسبانيا و «المناطق الإدارية المستقلة» السبع عشرة/ إسبانيا على الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي/ إسبانيا والبرتغال على الصعيد العالمي

فرنسا على وجه الخصوص، في كثير من مناطق «الأطراف» التي تعزو الضعف النسبي لنموها الاقتصادي مقارنةً مع المركز إلى سيطرة هذا المركز المتمثل غالباً بالعاصمة، فإن القوميين الباسكيين والكاتالانيين لا يمكنهم على الإطلاق اتهام الحكومة الإسبانية بأنها عرقلت التطور الصناعي في منطقتيهم. لكن يحق لهم القول أن الباسكيين والكاتالانيين قد عانوا أكثر من غيرهم من الإسبان من النظام الديكتاتوري في عهد فرنكو ومن تطرف القوميين الإسبان.

بالطبع، لن يفوت البعض القول أن ذلك كله من الماضي، وأنه ينبغي في يومنا الحاضر وفي إطار الاتحاد الأوروبي –وإسبانيا عضو فيه، منذ 1986– ألا يكون للمشكلات القومية أهمية كبيرة. يكفي للتشكيك بصحة هذا الاعتقاد أن نرى الحماسة التي يظهرها القوميون الباسكيون والكاتالانيون من أجل تحقيق مطالبهم. لقد انتهجت حركة الانفصاليين الباسكيين الإرهابية منذ خمس وعشرين سنة (وحتى السنوات الأخيرة) سياسة الأسوأ، من خلال اعتداءات نفّذتها في كل أنحاء إسبانيا، وعلى الأخصّ، في مدريد، في محاولة لخلق أزمة سياسية كبرى، ولتفكيك الدولة الإسبانية متى كانت الفرصة ملائمة، حتى ولو أدى ذلك إلى إلغاء جديد للديموقراطية. باشرت الحكومة الإسبانية مفاوضات مع حركة الإنفصاليين الباسكيين لكي تثنيهم عن اعتماد الإرهاب، لكن الحزب القومي الباسكي اشترط الاعتراف باستقلال بلاد الباسك، وهذا ما يرفضه اليمين الإسباني.

أما استراتيجية القوميين الكاتالانيين فهي أقل خطورة، لكنها أكثر فاعلية ربما، نتيجة لأهمية دورهم الاقتصادي، ولعلاقاتهم بأوساط رجال الأعمال وبالمنظمات الدينية التي تسعى إلى ترجيح كفة المؤسسات الأوروبية على حساب البنى المؤسساتية الوطنية؛ لكن خطر ردّات الفعل القومية يبقى كامناً. أظهر الاستفتاء الذي أجري في حزيران/يونيو 2006 أن 60٪ من المقترعين الكاتالانيين (مع العلم أن نسبة المقاطعين بلغت 50٪) يطالبون بالاعتراف بهم كأمة بالمعنى الكامل للكلمة.

إن المسألة الإسبانية تهمّ مختلف الأمم الأوروبية، وبشكل خاص فرنسا. فهي كإسبانيا دولة يعود تاريخها إلى قرون عدة، وكلتاهما كانت قوة عظمى. لكن إذا كانت الأولى

تمثل منذ قرنين نموذجاً للدولة–الأمة، أو تكاد تكون كذلك، فإن الثانية قد أصبحت، على الأقل من الناحية القانونية، دولة متعددة القوميات.

المناطق الإدارية المستقلة السبع عشرة ومطالبها المختلفة

إن منطقة مدريد الإدارية المستقلة التي يقطنها خمسة ملايين نسمة (وهي من المناطق الإدارية الأصغر حجماً) ليست أكثر المناطق كثافة سكانية؛ فمنطقة الأندلس المترامية (ستة ملايين و800 ألف نسمة) ومنطقة كاتالونيا (ستة ملايين نسمة) تتفوقان عليها من هذه الناحية. غير أن بعض المناطق الإدارية المستقلة أصغر من ذلك بكثير، سواء من حيث المساحة، أو من حيث عدد السكان، منطقة لاريوخا مثلاً (263,000 نسمة).

يبلغ عدد «المناطق الإدارية المستقلة» ما مجموعه 17 منطقة، وهذا كثير نسبة لعدد السكان الذي يبلغ 38 مليون نسمة. اثنتان من هذه المناطق – منطقة الكاناري (1،4 مليون نسمة) ومنطقة الباليار (700,000 نسمة) – تتشكلان من مجموعات من الجزر. أما إسبانيا القارّية (36 مليون نسمة) فهي مقسَّمة إلى خمس عشرة منطقة إدارية مستقلة. لأول وهلة، لا تبدو هذه الحالة شديدة الاختلاف عن حالة فرنسا (22 منطقة) وألمانيا (16 منطقة) حيث لكل منطقة من المناطق مجلسها الخاص. لكن في فرنسا كما في ألمانيا، يتعلق الأمر بتقسيمات إدارية للأراضي الوطنية التي تعيش عليها أمة واحدة، بينما يختلف الأمر في إسبانيا حيث توجد أربعة قوميات مختلفة يعترف بها الدستور: القومية التي تنتمي اليها الغالبية العظمى من الإسبانيين، وكذلك القومية الباسكية، والقومية الكاتالانية، والقومية الغاليسية. لكل من هذه القوميات لغتها الخاصة التي تعطيها هويتها، وهذا أمر شائع تقريباً في أوروبا: اللغة القشتالية (وهي التي تُسمّى في أغلب الأحيان اللغة الإسبانية)، اللغة الكاتالانية، واللغة الغاليسية، واللغة الباسكية.

بالتأكيد يمكن أن نشعر بالارتياح لأن استعادة النظام الديموقراطي في إسبانيا بعد فترة طويلة من الحكم الدكتاتوري استُتبعت بالتخلي عن مركزية الدولة التي برهنت عن مرونة كبيرة في تشجيع المناطق الإدارية المستقلة بلغت حد الاعتراف بوجود عدة هويات قومية

مختلفة. إن الجماعات السكانية في كاتالونيا وفي بلاد الباسك وفي غاليسيا هي التي طالبت بدرجة كبيرة من الاستقلالية وحصلت عليها، خاصةً في مجال التعليم والثقافة.

تشكل منطقة كاتالونيا ومنطقة البالبار (بفضل السياحة المزدهرة)، بالإضافة إلى مدريد، أغنى المناطق الإدارية المستقلة، لذلك فإن النزعة المتنامية يوماً بعد آخر إلى مزيد من الاستقلالية تتناقض تماماً مع تقاسم الموارد الاقتصادية الوطنية الذي تستفيد منه المناطق الإدارية المستقلة حيث الناتج المحلي الصافي أدنى بكثير من المعدل الوطني.

إن ازدياد المطالب تحت ضغط الحركات القومية «للجماعات التاريخية» الثلاث المتمثلة بكاتالونيا، وبلاد الباسك، وغاليسيا، قد يهدد بمشكلات أشد خطورة. فالواقع أن علاقات التنافس بين هذه الجماعات القومية تدفعها إلى المطالبة بالحد الأقصى من الاستقلالية بحيث تصبح منطقة كاتالونيا وبلاد الباسك ومنطقة غاليسيا مناطق تتمتع باستقلال شبه تام. وهي تراهن على تطور بنى الإتحاد الأوروبي وعلى العملة الموحدة لكي تقلّص من حجم العلاقة التي تربطها بمدريد وتحقّق الاستقلال.

المشكلة هي أن إسبانيا ليست في الوقت الحاضر دولة فدرالية، وأن دستور 1978 مع اعترافه «بالقوميات» الثلاث، الكاتالانية ، والباسكية، والغاليسيّة، يؤكد على «وحدة الشعب الإسباني التي لا انفكاك لها». كان يمكن الاعتقاد بأن هذا الدستور، بسبب طابعه الديموقراطي الواضح، قد يشكّل موضوع توافق دائم، خاصة ضمن «القوميات» التي تستفيد منه بشكل أساسي.

غير أنه منذ البداية، رفضت أغلبية النواب الباسكيين التصويت عليه لأنه لم يكن يعترف لبلاد الباسك بحق تقرير المصير.

لكن منذ عشرين سنة، أخذ التنافس يشتد في كاتالونيا كما في بلاد الباسك وفي غاليسيا، بين الأحزاب أو بين الحركات القومية المختلفة؛ وكان هناك ميل واضح لدى الجميع إلى المزايدة. علاوة على ذلك، بينما انتقد اليمين الإسباني بشدة «الهدايا» التي قدَّمها اليسار الحاكم للباسكيين والكاتالانيين، إضطر زعيمه إلى أن ينحو منحى اليسار لكي يحصل على دعم النواب الكاتالانيين في المجلس التشريعي، ذلك أن النصر الذي حقَّقه اليمين في

انتخابات عام 1996 لم يكن كافياً للحصول على الأكثرية في برلمان مدريد؛ ثم حصل الأمر نفسه بعد ذلك مع زعيم اليسار.

بالاختصار، سواء تعلق الأمر بمزايدة بين الأحزاب القومية، أو على العكس، بعلاقات التنافس بين القوى السياسية في الدولة الإسبانية، فإن هذه العوامل دفعت ممثلي الأحزاب المسيطرة في بلاد الباسك وفي كاتالونيا وغاليسيا، إلى الاجتماع في برشلونه للإعلان رسمياً عن نيَّتهم إعادة النظر في الدستور. ففي رأيهم، أن الدستور بصيغته الراهنة لا يسمح لهذه القوميات بأن تعبِّر عن نفسها بالقدر الكافي من الحرية. وهم يطالبون بالحق في تقرير المصير لكي يقروا وضعية سياسية جديدة لكل منطقة: فإما أن تكون عضواً في فدرالية أو في كونفدرالية، وإما أن تشكل دولة جديدة تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي ومستقلة تماماً عن إسبانيا.

لكن خلال هذا المسار، أعيد النظر ببعض الأفكار القومية، ليس فقط بالعلاقات بين كل من كاتالونيا وبلاد الباسك وغاليسيا من جهة، وإسبانيا، من جهة أخرى، بل بانتشار كل من هذه القوميات خارج منطقتها. إن هذه المسألة الجيوسياسية بامتياز تزداد تعقيداً يوماً بعد آخر، لأن الانتشار الجغرافي لكل لغة من لغات هذه القوميات الثلاث، سواء اللغة الكاتالانية أو الباسكية أو الغاليسية، لا يقتصر على البقعة الجغرافية التي تعيش عليها «الجماعة» الأكثر تمسكاً بهذه اللغة: فاللغة الكاتالانية هي أيضاً اللغة المتداولة في منطقة فالنسيا الإدارية المستقلة (وعدد سكانها 3,8 ملايين نسمة)، وفي جزر الباليار (وعدد سكانها 700,000 نسمة)، وفي الروسيّون الواقعة شمال الحدود الفرنسية كما رسِّمت منذ القرن السابع عشر. لذلك فإن الحركات القومية الكاتالانية المتطرفة على اختلافها تطالب بتوحيد المناطق الكاتالانية في إطار كاتالونيا الكبرى، وتتهم حكومة مدريد بمعارضة هذا المشروع.

مع ذلك فإن الغالبية العظمى من سكان منطقة فالنسيا والباليار ليست موافقة على هذا المشروع الذي من شأنه أن يجعلها خاضعة لتبعية برشلونة. وهي تدافع عن موقفها بحجة أن هناك لغة فالنسية ولغة مايوركية كذلك، وهما لغتان قريبتان بالطبع من اللغة الكاتالانية

لكن لهما أيضاً خصوصياتهما. علاوة على ذلك، في كاتالونيا نفسها، هناك قسم كبير من السكان ممن جاؤوا من المناطق الإسبانية الأخرى، لا يتكلم الكاتالانية مع أنه يفهمها، بل يتكلم القشتالية. في كل الأحوال، ليس هناك اختلاف كبير بين هذه اللغات الرَومنية. إن هؤلاء السكان الذين هاجروا إلى كاتالونيا واستقرّوا فيها منذ فترة طويلة نسبياً، ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الأقل حظاً. مع ذلك فإن الاستفتاء الذي أجري في حزيران/يونيو 2006 فرض الكاتالانية لغة رسمية وحيدة ولغة التعليم الوحيدة.

الحالة نفسها نجدها في بلاد الباسك، على الرغم من الصعوبة الكبيرة التي تعود إلى خصوصية اللغة الباسكية التي تختلف كثيراً عن غيرها من اللغات الأوروبية مما يجعل من الصعب على غير الباسكيين تعلّمها. وكان هؤلاء منذ نهاية القرن التاسع عشر قد جاؤوا بأعداد كبيرة من المناطق الإسبانية الأخرى ليعملوا في مصانع المعادن في بلباوُ. بينما يسعى الكاتالانيون جاهدين إلى «كتلنة» الإسبانيين المهاجرين، لكن من دون ممارسة ضغوط كبيرة، يضيق مفهوم القومية عند القوميين الباسكيين لدرجة أنهم يتمنون في الحقيقة رحيل غير الباسكيين عن منطقتهم.

من جهة أخرى، يرفض القوميون الباسكيون المتشدِّدون الحدود الحالية لمنطقتهم الإدارية المستقلة. فإذا كانت سياستهم التكتيكية تفرض عليهم أن لا يتكلموا كثيراً في الوقت الراهن عن «بلاد الباسك الشمالية» (وهي تقع شمال الحدود الفرنسية) التي لا تزال تشكِّل قاعدة خلفية لهم، فإنهم يطالبون بشدة بضمِّ منطقة نافار الإدارية المستقلة (تعد 500,000 نسمة) بحجة أن سكانها يتكلمون اللغة الباسكية. بالفعل كان قسم من السكان يتكلم الباسكية في الماضي، لكن الأغلبية في منطقة نافار تتكلم القشتالية وترفض الانضمام إلى بلاد الباسك بسبب خلافات سياسية قديمة إبان الحرب الأهلية.

إن هذه النقاشات الجيوسياسية حول انتشار هذه اللغة أو تلك خارج حدود هذا الكيان السياسي أو ذاك، هذه المطالبات بالحق في بسط السيطرة على الأراضي المجاورة بالرغم من معارضة الذين يعيشون على هذه الأراضي، هذه الريبة المعلنة تجاه الأقليات باعتبارها «خارجية» إن لم نقل «أجنبية»، هذه المزايدات والمناحرات بين الحركات القومية، هذا

التعدد المدهش للهويات الوطنية على أراضٍ محدودة الحجم نسبياً (في جنوب البيرينيه هناك ثلاث لغات معترف بها رسمياً تنتشر على أراضٍ تساوي مساحتها مساحة سبع أو ثماني مقاطعات فرنسية)، باختصار في كل هذه الظواهر الجيوسياسية أوجه شبه لافتة مع السمات التي يتصف بها ذلك الجزء من أوروبا المتوسطية الذي يُعرف بالبلقان.

بلقنة إسبانيا؟

لا يفوت البعض أن يعترض على هذه المقارنة بالقول أن التنوع الثقافي في شمال إسبانيا لا يمتُّ بصلة إلى الصراعات التي أدمت بلاد البلقان، منذ أكثر من قرن.

غير أن مطالب الانفصاليين الباسكيين والكاتالانيين كان لها دور كبير في إشعال فتيل الحرب الأهلية التي اجتاحت إسبانيا بأسرها، سنة 1936. فقد واجه «القوميون» الإسبان وعلى رأسهم فرنكو بقوة السلاح ما كانوا يعتبرونه تقويضاً لوحدة إسبانيا. إلا أن ذلك لم يكن السبب الوحيد الذي دفعهم إلى أن ينقلبوا على النظام الجمهوري الفتي وأن يستولوا على السلطة.

إن الاعتراض المسبق على مقارنة شمال إسبانيا بالبلقان يعني تجاهل الحربين الأهليتين الطويلتين المعروفتين باسم «الحروب الكارلية» التي نشبت خلال القرن التاسع عشر والتي أُهرقت فيها الدماء طيلة سنوات عدة (15 عاماً) في شمال إسبانيا، وفي بلاد الباسك، وفي منطقة نافار، ومنطقة الأراغون وكاتالونيا، بشكل أساسي. من الأكيد أن الصراع في هذه الحروب الكارلية التي كانت تقودها مجموعات يمينية متطرفة لم يكن يدور حول بلاد الباسك أو منطقة كاتالونيا، بل حول إسبانيا بأكملها. لكن تمركز هذه الحروب في هذه المناطق بالذات له دلالته ونتائجه على المدى الطويل. على أثر تفكك يوغوسلافيا القديمة في الفترة الواقعة بين 1992–1995 أظهرت الصحف الباسكية والكاتالانية حماسة كبيرة في الترحيب باستقلال كرواتيا وسلوفينيا وباعتراف الاتحاد الأوروبي بهما. وفي حزيران/ يونيو 2006 رحَّبت هذه الصحف بانشقاق مونتنيغرو (500,000 نسمة) التي انفصلت عن صربيا على الرغم من اللغة المشتركة بينهما.

مع ذلك ينبغي التأكيد على وجود اختلاف كبير لناحيتين بين شمال إسبانيا وبلاد البلقان. فالاختلافات بين الصرب والسلوفينيين والكرواتيين والبوسنيين في يوغوسلوفيا السابقة ليست لغوية بقدر ما هي دينية؛ ذلك أن الكروات والسلوفينين كاثوليكيون، والصرب أرثوذكسيون، والغالبية العظمى من البوسنيين مسلمون. على عكس ذلك يتكلم الباسكيون والكاتالانيون والقشتاليون والغاليسيون لغاتٍ مختلفة، لكنهم جميعاً كاثوليكيون. هناك اختلاف أساسي آخر وهو أن الهويات الوطنيةً المختلفة في بلاد البلقان قد خضعت إلى حدٍ ما لتأثير إمبراطوريات متعددة تقوم بينها علاقات تنافس (الإمبراطورية العثمانية، الإمبراطورية الروسية والإمبراطورية النمساوية-الهنغارية)، وليست تلك هي حال الهويات الوطنية المتعددة، في إسبانيا. ففي الماضي واجهت هذه الهويات معاً أعداءً مشتركين خاضت ضدهم المعارك سواء عندما واجهت المغاربة المسلمين في القرون الوسطى، أو الحملات النابوليونية في القرن التاسع عشر.

دور اللغات الجيوسياسي

في أيامنا، يهتم المثقفون الكاتالانيون -الذين لهم دور أساسي في إنتاج الأفكار الجيوسياسية- بالمرتكزات الثقافية والتاريخية للتعارض القائم بين كاتالونيا وقشتالة، أكثر مما ينشغلون بالعلاقات التي تربط بين هاتين المنطقتين، وبالحروب التي خاضها الكاتالانيون والقشتاليون معاً ضد نابوليون وضد فرنكو؛ مع أن الاختلافات الثقافية بينهما ليست كبيرة جداً. وإذا كانت للغة الباسكية خصوصيتها، فإن الفروقات ليست كبيرة جداً، في الحقيقة، بين اللغة القشتالية واللغة الكاتالانية أو الغاليسية، وهذه الأخيرة قريبة جداً من اللغة البرتغالية (بالرغم من أن منطقة غاليسيا ذات التقاليد السلتية العريقة تختلف عن البرتغال). كل هذه اللغات مشتقّة من اللاتينية وقد تطورت وانتشرت ضمن مجموعة جغرافية واحدة: فبعد أن اكتسبت كل منها خصوصيتها تدريجياً في شبه الجزيرة الإيبيرية بدأت تتوسّع جنوباً في الأراضي التي تمّ استردادها من المسلمين.

من المدهش حقاً أن هذه اللغات المتقاربة نسبياً (باستثناء اللغة الباسكية)، والمتواجدة

منذ قرون عديدة ضمن دولة يعود تاريخها لقرون طويلة، لم تمتزج فيما بينها، ولم تتغلب إحداها على الأخرى. إن الأهمية السياسية التي يوليها اليوم الباسكيون والكاتالانيون والغاليسيون (خاصة المثقفون منهم) للغتهم تحملنا على الاعتقاد أن كلاً من هذه اللغات قد شكلت طيلة قرون عديدة الأساس الثابت الذي لا يجوز مسُّه لاستقلال وطني آتٍ. قد يكون تطور الديموقراطية التي أُرسيت أسسها بعد قرون طويلة من السُبات القسري، وبعد نضالات فاشلة ومحاولات عقيمة، هو الذي سمح أخيراً بالاعتراف بالقومية وبلغتها في آنٍ معاً كلغة مساوية للغة الدولة. إن المبرّر الذي يقدمه الكاتالانيون والغاليسيون للمطالبة بهويتهم القومية ومشروعهم الاستقلالي هو ما تمثله اللغة من قيمة معنوية بالنسبة إليهم. أكثر من ذلك، يتذرع الباسكيون بعراقة لغتهم وبخصوصيتها لكي يعلنوا أن تشكّلهم كأمة غير قابل للنقاش.

هذه العلاقات الوثيقة بين القيمة السياسية والأدبية التي تتخذها اللغة، وبين المطالبة بالهوية القومية، ليست بالطبع أمراً خاصاً بإسبانيا وحدها. إنها تطبع مرحلة حاسمة في تاريخ عدد من الشعوب الأوروبية، خاصة منذ القرن التاسع عشر. غير أنه في معظم الحالات، خاصة في بلاد البلقان، وعلى مدى أوسع في ما يمكن تسميته أوروبا الوسطى (التي تمتد من البلطيق إلى البحر المتوسط الشرقي)، كانت الشعوب التي تطالب بالحفاظ على لغتها القومية شعوباً احتُلت أراضيها من قبل إمبراطوريات أو دول أجنبية فرضت عليها سيطرتها : إنها شعوب لم تكن غير مستقلة فحسب، بل علاوة على ذلك، كان يحظَّر عليها تداول لغاتها علانية - باعتبار أن هذه اللغات مجرد لهجات أو لغات محلية- أما الذين يتداولونها فهم يصنّفون مواطنين أو بالأحرى رعايا من الدرجة الثانية ولا يحقُّ لهم أن يشغلوا وظائف رسمية.

عندما بدأ كل شعب من هذه الشعوب المسيطَر عليها والمقلَّل من شأنها يعي بشكل خفي تقريباً ما يمثِّله من قيمة ثقافية خاصة - وكان رجال الدين والتجار والشعراء سباقين إلى ذلك- ويبلور مشروعه الاستقلالي على المدى القصير أو الطويل، فرضت اللغة نفسها في طليعة اهتماماته. ثم أصبحت اللغة أداة في خدمة مصالح الأمة ورمزاً لها. هذا ما

يشعر به اليوم بالتأكيد المثقفون الباسكيون والكاتالانيون والغاليسيون، مع فارق -وهو مهم- أن العلاقات التاريخية التي تربط بلاد الباسك وغاليسيا وكاتالونيا بإسبانيا قديمة جداً، وأنها نتجت في غالبيتها عن اتفاقات بين أعيان، وإقطاعيين، وملوك، وليس عن فتوحات عسكرية.

في هذه النقطة، لن يفوت المثقفين الكاتالانيين التذكير بالحرب الأهلية الأخيرة، وباحتلال بلاد الباسك وكاتالونيا، وبإلغاء نظام الحكم الذاتي الذي منحته الجمهورية، وبالقمع الذي مارسه فرنكو خلال خمس وعشرين سنة ضد مختلف أشكال التعبير عن الثقافة الباسكية أو الكاتالانية. لكن فرنكو لم يحارب الباسكيين والكاتالانيين فحسب بل كذلك القشتلانيين، وقد كان يلقى الدعم من بعض الحركات السياسية، ومن أوساط رجال الأعمال الباسكيين والكاتالانيين.

في القرن التاسع عشر، لم يكن المناخ السياسي الذي نمت فيه الحركات الاستقلالية إن لم نقل القومية، في بلاد الباسك وفي كاتالونيا، والتي سوف تستجيب لها الجمهورية الإسبانية الثانية، سنة 1936، يتّسم بالقمع العسكري أو البوليسي. فهل يمكن القول إن الباسكيين والكاتالانيين كانوا في القرن التاسع عشر مواطنين من الدرجة الثانية؟ من المؤكد أن الحكم الملكي عمل جاهداً على مراقبة باسكيي الجبال، ليس لأنهم متمسكون بلغتهم، وبتقاليدهم الديموقراطية والنضالية، بل لأنهم كانوا، في أغلب الأحيان، يعملون في مجال التهريب، أو لأنهم كانوا من قدامى المحاربين الرجعيين المنضوين تحت لواء الحركة الكارلية. لكن باسكيي شاطىء الأطلسي الذين كانوا من البحارة والصناعيين والتّجار الذين يتكلمون القشتالية مثلما يتكلمون الباسكية، كانت تربطهم منذ عهود طويلة علاقات جيدة مع السلطة المركزية الإسبانية، وهذا ما يفسِّر بكل حال أن البنوك التمويلية الإسبانية الأساسية أصلها باسكي. إن البورجوازية الغنية في برشلونة، وهي التي تتكلم القشتالية أكثر مما تتكلم الباسكية، والتي تحرك النشاط الاقتصادي في أهم مركز صناعي في إسبانيا، لم تكن البتة خاضعة إلى أي ضغط تمارسه عليها حكومة مدريد حيث كانت تتمثل بعدد من رجال السياسة النافذين، بل العكس هو الصحيح. ومع ذلك،

فقد ظهرت في هذا المناخ، في القرن التاسع عشر، الحركات المطالبة بالحكم الذاتي ثم الحركات القومية الباسكية والكاتالانية.

هل يجب أن نخلص، إذن، إلى استنتاج نوع من «قانون» جيوسياسي يتأسس على جغرافيا اللغات وتاريخها، مفاده أن الاختلافات اللغوية بين المناطق في الدولة نفسها -حتى ولو كانت دولة قديمة جداً- تصبح عاجلاً أم آجلاً الأسس الجيو-تاريخية التي تقوم عليها حركات وطنية مختلفة تطالب بالاستقلال بشكل من الأشكال؟ أم أن بعض التطورات السياسية هي السبب في تحوُّل تنوُّع اللغات التي يتكلمها الناس في دولة ما، بالنسبة لعدد من المواطنين، إلى حجة أساسية لقيام الحركات المطالبة بالحكم الذاتي أو الحركات الانفصالية؟

مسائل جيوسياسية تعني فرنسا أيضاً

من المعروف أنه كانت توجد في فرنسا قديماً عدة لغات محلية، وبشكل أساسي، لغتان كلتاهما مشتقتان من اللاتينية: في القسم الشرقي من المملكة، كانت تنتشر لهجات لغة أويل التي تحدَّرت منها اللغة الفرنسية الحالية، وفي القسم الجنوبي، كانت تنتشر لهجات لغة أوك التي تكوَّنت منها اللغة الأوكسيتانية واللغة البروفنسالية؛ وقد ظلت الغالبية العظمى من سكان جنوب فرنسا، خاصة في الريف، تتكلم هاتين اللغتين حتى نهاية القرن التاسع عشر، أما أهل المدن فقد كانوا يفهمون الفرنسية التي كانت منذ ذلك الحين لغة الطبقة البورجوازية. لكنَّ ذلك لم يمنع فرنسا من تحقيق وحدتها الوطنية التي تبلورت منذ القرن الثامن عشر، وخاصة إبان الثورة الفرنسية الكبرى. هذا على الرغم من صراعات الإخوة التي مزَّقت في ذلك الوقت الجمهورية أو الدولة-الأمة الفتيّة.

في مناطق الأطراف، كانت تعددية فرنسا اللغوية أكبر: هناك الباسكية والكاتالانية، في المناطق الواقعة شمال الحدود مع إسبانيا، والكورسيكية القريبة إلى التوسكانية، والبروتونية في غرب منطقة البروتاني، ولغتان جرمانيتان: الفلمنكية والألزاسية، كما أن هناك اللغة الألمانية، وهي لغات يتكلمها الناس في المناطق الحدودية، في الشمال والشرق. شكّلت

منطقة الألزاس وهي ذات ثقافة جرمانية لكن فيها طبقة بورجوازية مدينية فرنكوفونية موضوعاً لنزاعات عسكرية عديدة بين ألمانيا وفرنسا، ولم تنشأ أبداً حركة ذات خصوصية ألزاسية (فالحركة الانفصالية الألزاسية في الثلاثينيات كانت مجرد ستارٍ للحزب النازي). على الرغم من هذا التنوع اللغوي (وهو أكبر في فرنسا مما هو في إسبانيا)، أخذت فكرة الوحدة الثقافية واللغوية لفرنسا تنتشر تدريجياً في القرن التاسع عشر، وفي القرن العشرين خاصة، مع تعميم تعليم اللغة الفرنسية بشكل منهجي في مدرسة الجمهورية. إذ أنه إبان الصراعات السياسية حول موضوع العلمانية حلّت الجمهورية محل الكنيسة في مجال التعليم، ولم يحدث مثل ذلك في إسبانيا. علاوة على ذلك ، خلافاً لمدريد، استقطبت باريس بحكم دورها المهم كعاصمة يعود تاريخها لثلاثة قرون معظم مثقفي المناطق، فلم يشاركوا مطلقاً في إطلاق أية حركات مطلبية مناطقية.

خلافاً لإسبانيا التي نمت فيها على الرغم من انتشار اللغة القشتالية حركات انفصالية عديدة، لم تعرف فرنسا –حيث التنوع الثقافي أكبر بكثير مما هو في إسبانيا– على الأقل حتى الآن، حركات مهمة تطالب بالحكم الذاتي، هذا على الرغم من أنه، منذ 1968، اتسعت مساحة حرية التعبير وأُعطي المجال واسعاً لانتقاد الدولة. بالتأكيد، قام القوميون الكورسيكيون بعدة حملات مطلبية دون أن يتعرضوا لقمع كبير، ونفَّذوا، منذ سنة 1975، العديد من الاعتداءات، وذلك بهدف الحصول على اعتراف بحقوق الشعب الكورسيكي، وعلى وضع شبيه بوضع «الهويات القومية» في إسبانيا. وفي منطقة بريتاني، هناك حركة ثقافية تطالب بالاعتراف بأصولها السلتية، وهي تعرف نجاحاً كبيراً يهيئ بدون شك لإنطلاق حركة انفصالية. لكنَّ أهمية هذه الحركات المحدودة مناطقياً واجتماعياً، تبقى ضعيفة جداً إذا ما قيست بالحركات التي نمت في كاتالونيا، وفي بلاد الباسك، منذ نهاية القرن التاسع عشر.

كيف نفسّر أن إسبانيا وهي دولة عريقة أيضاً لم تعرف مسارا جيوسياسياً يرسي وحدتها الثقافية، كالذي عرفته فرنسا حيث الاختلافات الثقافية كانت في الماضي أكثر وأهم مما هي في إسبانيا؟

في هذا المجال، نادراً ما تقام المقارنة بين فرنسا وإسبانيا، بينما هي مألوفة جداً بين فرنسا وألمانيا. الواقع أن هذين البلدين يبدوان في أغلب الأحيان كـ «نموذجين» للأمة يختلفان كثيراً : نموذج «الدولة–الأمة» على الطريقة الفرنسية، ونموذج الثقافة–الأمة الجرمانية التي تتمتع بوحدة لغوية أكبر، لكن وحدتها السياسية لم تتحقق إلا في فترة متأخرة جداً.

هل يمكن أن ننظر إلى فرنسا وإسبانيا باعتبارهما «نموذجين» جيوسياسيين للدولة: نموذج الدولة–الأمة المركزية، ونموذج الدولة المكوَّنة من مناطق إدارية مستقلة؟ بالطبع، يرفض القوميون الباسكيون والكاتالانيون النموذج الأول، وفي فرنسا يتوق أنصار صيغة «المناطق الأوروبية المستقلة» إلى النموذج الثاني. لكن لكي يمكن الحديث عن «نموذج» قابل للتعميم ينبغي أن يكون «نظام المناطق الإدارية المستقلة»، كما تعرفه إسبانيا منذ ربع قرن، أقلّ عرضةً للاهتزاز بسبب تنامي الحركات المطلبية القومية. من الأفضل المقارنة بين فرنسا وإسبانيا بصفتهما تمثلان حالتين جيوسياسيتين بينهما اختلاف شديد، على الرغم من تجاورهما ومما بينهما من علاقات تاريخية.

في الحالة الإسبانية، لا يكفي الاهتمام بالمشكلة الراهنة التي تتمثّل «بالقوميات» القائمة على الاختلافات اللغوية بينها، كأن هذه الاختلافات معطيات جيوسياسية شبه «طبيعية»، ولا يجب تجاهل (وهذا ما يحصل في أغلب الأحيان) التطور التاريخي المميَّز الذي عرفته إسبانيا في القرن التاسع عشر، أي في الفترة التي بدأ فيها استخدام الاختلافات اللغوية في إسبانيا، كما في مجمل أوروبا، لمطالب جيوسياسية تتعلّق بالحكم الذاتي أو بالاستقلال. لكن بما أن الحركات القومية في إسبانيا تستشهد اليوم بالممالك المستقلة التي كانت قائمة في القرون الوسطى والتي انضمت إلى عرش قشتالة لتحارب ضد العرب، فإنه من المفيد أن نقدِّم عرضاً تاريخياً انطلاقاً من هذه الفترة القديمة نسبياً، لنصل بعد ذلك إلى المشكلات الراهنة.

من المفيد أن نقارن على مراحل زمنية طويلة بين تكوُّن إسبانيا وتكوُّن فرنسا. فلنجازف إذن بالمقارنة بين المسألة القومية في فرنسا وفي إسبانيا، مع التركيز على هذه الأخيرة لأن تاريخها ليس معروفاً بشكل جيد في فرنسا.

بلغة الجغرافيا التاريخية، وبالعودة إلى القرنين التاسع والعاشر يمكننا أولاً أن نقول على سبيل التبسيط إنه فيما يتعلق بفرنسا، بعد التقسيم الذي اعتمده شارلماني، توسّعت تدريجياً مملكة فرنسا التي اتّخذت منذ البداية من الحوض الباريسي مركزاً لها، عندما ضمّت، الواحدة تلو الأخرى، كيانات إقطاعية يتكلم سكانها لغات مختلفة؛ وقد حصل ذلك، ولكن ليس بدون نكسات، عن طريق التزاوج بين العائلات الحاكمة. فيما يتعلّق بإسبانيا، كانت الممالك المسيحية الصغيرة التي تتكلم لغات لاتينية جديدة، والتي انعزلت شمال شبه الجزيرة الإيبيرية حيث تراجعت أمام الفتح العربي، هي التي خاضت تدريجياً حروب الاسترداد ضد المسلمين: إنها البرتغال، قشتالة، نافار، الأراغون، وإلى الشرق، إقطاعة برشلونة. لم تكن برشلونة مملكة كالإقطاعات الأربع الأخرى[1]، مع ذلك كانت لها أهمية كبيرة في القرون الوسطى وكانت تملك أراضي كثيرة في سائر أنحاء منطقة المتوسط الغربي، وخاصةً، في اللانغدوك وفي البروفانس. تجدر الإشارة إلى أن باسكيي «المقاطعات» السبع الذين لم يبنوا أبداً دولة في الماضي – إلا في منطقة نافار حيث لعبوا دوراً مهماً – لم يشاركوا كباسكيين في حرب الاسترداد.

وكما يوضح جوزيف بيريز في كتابه المهم «تاريخ إسبانيا» (1996)، «كانت حرب الاسترداد إنجازاً حقّقه مسيحيون كانوا منقسمين»، وسوف يترتب عن ذلك فيما بعد نتائج ستستمر لمدة طويلة. بالطبع كانت هذه الممالك تلقى الدعم من رهبانيات أوروبا الغربية (وعلى الأخصّ، رهبانية كلوني، ورهبانية سيتو)، ومن كثير من المحاربين الذين قدموا من فرنسا للحج إلى سان جاك دو كومبوستيل. لكن النجاح الذي حقّقته هذه الدول الصغيرة المتعدِّدة والتي كانت تتنافس على أخذ المبادرة، يفسّره أيضاً تفكّك خصومهم المسلمين. فالواقع أن خلافة قرطبة كانت قد تفكّكت في نهاية القرن العاشر إلى إمارات صغيرة متنافسة، هي الطوائف (المتحدرة من قبائل البربر في شمال المغرب) التي انتصرت

---

(1) كانت برشلونة في فترة ما تابعة للكارولنجيين،؛ في المقابل، لم يكن للدول الأربع الصغيرة (الإمارات) شمال شبه الجزيرة الإيبيرية من ملك يقدم لهم الدعم في حربهم ضد المسلمين فاتخذوا صفة الممالك التي احتفظوا بها بعد ذلك نتيجة لانتصاراتهم.

عليها الممالك المسيحية، واحدة تلو أخرى، على الرغم من الهجمات المعاكسة السريعة التي شنّها، انطلاقاً من المغرب، المرابطون (القرن الحادي عشر) وبعدهم الموحّدون (القرن الثاني عشر).

منذ نهاية القرن الثالث عشر، سيطر البرتغاليون في الغرب، والقشتاليون، خاصة، في الوسط (بعد انتصارهم الكبير في لاس نافاس دو تولوزا 1212)، والأرغونيون في الشرق، على شبه الجزيرة الإيبيرية بأكملها تقريباً، باستثناء مملكة غرناطة التي لم تسقط إلا سنة 1492 على يد إيزابيل ملكة قشتالة وزوجها فرديناند ملك أراغون.

اللامركزية تقليد عريق في إسبانيا

شكّل هذا الزواج الذي شدّ الأواصر بين التاجين وأنهى حروب الاسترداد مؤشراً لتوحيد نسبي لإسبانيا. فمن جهة، كان ثلثا الأراضي يتبع لقشتالة وكذلك ثلثا السكان، كما أن هذه المملكة لن تلبث أن تبتلع منطقة نافار، ومن جهة أخرى، انضمت إقطاعة برشلونة التي خسرت بعضاً من قوتها القديمة إلى مملكة الأراغون التي انتصرت على المغاربة واستردت «مملكة فالنسيا». غير أن اتفاقية الوحدة بين مملكتي قشتالة والأراغون، سنة 1474، تضمَّنت بنوداً عادية جداً في العصر الإقطاعي، تفرض المحافظة على الهوية الخاصة لكل مملكة وعلى احترام التقاليد السياسية لمختلف الكيانات الجيوسياسية المتحدة. إن المجالس السياسية المحلية التي كانت تتألف، في الأراغون، من ممثلين عن الإكليروس وعن النبلاء وعن المدن، وفي قشتالة، من ممثلي المدن السبع عشرة الأساسية التي كانت تدفع الضرائب ويحقّ لها الاعتراض عليها لدى الملك، هي التي تضمن الحفاظ على التقاليد والامتيازات. هذه السلطات الكبيرة نسبياً التي مُنحت في قشتالة لممثلي المدن مردّها إلى أن إعمار الأراضي التي طُرد منها المغاربة في القرنين الثالث عشر والرابع عشر كان يتطلب الاعتماد على عدد من المهاجرين الذين جاؤوا من مناطق مختلفة، وخاصة من فرنسا بعد أن حصلوا من الملك أو من التنظيمات الدينية على قطع من الأرض وعلى اعفاءات.

في أيامنا، لا يفوت أبطال المناداة «بالحكم الذاتي» التذكير بتلك الحريات والسلطات

التي اعترفت بها المجالس السياسية المحلية منذ قرون طويلة، والتي تشكّل إحدى خصائص إسبانيا السياسية الأساسية. غير أن مملكة فرنسا عرفت مؤسسة شبيهة إلى حد بعيد بالمجالس المحلية الإسبانية، إنها «المجالس العمومية» التي كانت من حيث المبدأ تبدي رأيها في فرض الضرائب ويحقّ لها الاعتراض عليها. وكانت هذه المجالس قائمة ليس فقط في منطقة بريتاني، وفي البروفانس واللانغدوك بل في كل المناطق، وكانت تتألف من ممثلين عن النبلاء وعن الإكليروس وعن عامة الشعب. صحيح أن السلطات المعطاة للمجالس العمومية في فرنسا كانت أقلّ بكثير من تلك التي كانت تتمتع بها المجالس المحلية في إسبانيا (وأقل بكثير أيضاً من مجلس العموم الشهير في إنكلترا). في الفترة الواقعة بين 1614 و 1789، لم يدعُ الملك المجالس العمومية إلى الانعقاد، كما أن توسيع سلطته قلّص تدريجياً من سلطات «مجالس» المناطق التي كان قد وعد باحترامها عندما انضمّت مثلاً منطقة البروفانس إلى المملكة سنة 1481، ومنطقة بريتاني سنة 1532.

إن السلطات الممنوحة من حيث المبدأ في إطار النظام الملكي الفرنسي للمجالس التمثيلية، ومبدأ احترام خصوصيات الكيانات الجيوسياسية التي اتحدت نتيجة الوراثة بين السلالات الحاكمة، تنفي عن الحالة الإسبانية صفة الفرادة. لكن هذه الشروط العادية جداً في أوروبا الإقطاعية، قد طُبقت في إسبانيا، خلافاً لفرنسا، لمدة طويلة جداً.

لم تعرف إسبانيا في الواقع، منذ نهاية حروب الاسترداد حتى القرن التاسع عشر، أية أزمة داخلية كبرى من شأنها أن تؤدي إلى اعتماد سياسة المركزية. ومع ذلك فقد قامت في قشتالة في مطلع القرن السادس عشر (1521)، ثورة العامة احتجاجاً على زيادة الضرائب التي فرضها عليهم ملك إسبانيا شرلكان. اعتبر الملك ذلك إنذاراً جدياً، وعلى الرغم من هزيمة الثوار، تخلى عن فرض ضرائبه، ذلك أن المعادن الثمينة بدأت تتدفق من القارّة الأميركية. إن الإمبراطورية الإسبانية في أوروبا تألفت فعلياً من كيانات جيوسياسية مستقلة إلى حد ما.

على عكس ذلك، اعتُمدت سياسة المركزية في مملكة فرنسا في وقت مبكر، وذلك يعود إلى حد كبير إلى انعكاسات أزمات داخلية شديدة الخطورة : حرب المائة عام التي

استحوذت على قسطٍ كبير من القرن الرابع عشر ومن القرن الخامس عشر، والتي نتجت عن ما يمكن تسميته « صفقة فاشلة» في استراتيجية التزاوج بين العائلات المالكة؛ فقد انتقلت ملكية إقطاعات شاسعة إلى ملك إنكلترا، عن طريق الوراثة، بل أن التاج الملكي نفسه قد آل إليه. كما أن الحروب الدينية التي نشبت في فرنسا خلال القرن السادس عشر، ومع أنها لم تستمر كما استمرت حروب الإمبراطورية المقدسة ولم تكن بخطورتها، قد شكّلت أزمة داخلية خطيرة. استفادت إسبانيا من أنها لم تتعرض لخطر الحروب الدينية، ومما لا شك فيه أن مردّ ذلك إلى القوة التي اكتسبتها الكنيسة من خلال حربها ضد الاجتياح العربي على مدى قرون عديدة. إن السيطرة التي سيمارسها الكهنة والرهبان في إسبانيا حتى نهاية القرن التاسع عشر، تعود كذلك إلى أنهم أخذوا على عاتقهم مهمة مراقبة اليهود الذين تنصّروا مخافة أن يُطردوا كغيرهم سنة 1492. وكان بين هؤلاء من شغل مناصب مهمة لما لديهم من مخزون ثقافي، غير أن الكنيسة من خلال محاكم التفتيش كانت تقوم باستقصاءات بغية الكشف عن الممارسات المتهودة.

كان من حسن حظ إسبانيا وقشتالة خاصة (لكن بعض المؤرخين سيقولون فيما بعد كان من سوء حظها) أن تجد نفسها فجأة ومن غير أن تسعى إلى ذلك على رأس إمبراطورية تجمعت فيها كميات هائلة من الذهب: إنها أميركا. أما البرتغال التي كانت أول من حرَّض على هذه «الاكتشافات الكبيرة» فكانت أقلّ حظاً، من جهة، لأن حصتها كانت البرازيل حيث لم تقم ممالك كبيرة وكان بالإمكان نهب ثرواتها، ومن جهة أخرى، لأن جزر التوابل في الشرق الأقصى، قد انتُزعت منها في القرن السابع عشر.

إن المعادن الثمينة التي استخرجها ملك إسبانيا من أميركا منحته وسيلة لممارسة تأثير كبير على الدول الأوروبية الأخرى، وقدرة لا يتناسب حجمها مع الحجم السكاني الصغير لقشتالة (ستة ملايين نسمة تقريباً). لقد وجد نفسه فجأة على رأس إمبراطورية أوروبية، ذلك أنه نتيجة للوراثة المعقدة للسلطة نُصِّب أمير فلامنكي من سلالة هابسبورغ الحاكمة في النمسا ملكاً على إسبانيا، كما أنه اختير كذلك بفضل الذهب الأميركي ليكون إمبراطوراً لألمانيا، تحت اسم شارلكان. أما إبنه فيليب الثاني فقد تخلى عن هذا التاج

الإمبراطوري وعن النمسا لكي يتفرغ لإسبانيا، وللحقاتها الأوروبية (نابولي والبلاد المنخفضة التي كانت تمزقها الحروب الدينية) ولأميركا. لكنه حافظ على الروابط مع ملوك سلالة هابسبورغ.

خلافاً للملك فرنسا الذي كان عليه أن يبذل قصارى جهده لكي يوحّد مملكته التي كانت تحاصرها مثل فكي كماشة ممتلكات شارلكان والمنحدرين من سلالته، كان باستطاعة ملوك إسبانيا لكي يحكموا إمبراطوريتهم أن يوكلوا جزءاً من سلطتهم إلى ممثليهم من وكلاء وحكّام محليين وأعيان، وأن يتساهلوا بإعطاء شيء من الاستقلالية إلى المناطق المختلفة التي كانوا يملكونها. علاوة على ذلك، كان من غير الضروري بفضل الكنوز الآتية من أميركا تطبيق نظام ضريبي فعّال في القسم الأوروبي من الإمبراطورية.

في إسبانيا نفسها، ظل الاختلاف بين قشتالة والأراغون قائماً حتى القرن الثامن عشر، فقشتالة وحدها كان باستطاعتها أن تتاجر مع الأميركيتين وأن تستفيد جزئياً من الذهب والفضة، وهذا ما لايفوت القشتاليين أن يذكّروا به اليوم. لكن قشتالة هي أيضاً التي تحمَّلت كلفة الحروب التي كان ينبغي خوضها في أوروبا، وهي التي كانت الأكثر تأثراً بحركة الهجرة إلى أميركا، وهي التي لحق بنشاطاتها الاقتصادية الأذى الأكبر نتيجة للتضخُّم المدمِّر الذي نتج عن تدفق المعادن الثمينة بكميات كبيرة من أميركا إلى إشبيلية.

في اليوم الحاضر، ينظر القوميون الباسكيون والكاتالانيون إلى المجالس المحلية القديمة وإلى احترام الاختلافات بين قشتالة والأراغون وكاتالونيا وبلاد الباسك... على أنها نوع من ميثاق تاريخي أسَّس لحكم لا مركزي في إسبانيا. لذلك فإن عدم احترام هذا الميثاق يبرر في نظرهم مطالباتهم الراهنة بالاستقلال. تبدو هذه المحاجّة منطقية، غير أنه يجب تحديد متى وكيف انتهك هذا الميثاق ومن قبَل من، وذلك في فترة سبقت بكثير ديكتاتورية فرنكو. يعتقد كثير من الباسكيين الذين يستمدون من عراقة لغتهم قوة، وكذلك أيضاً من الكاتالانيين، على نحو لا يخلو من الغنائية، أن إرادة الاستقلال لدى شعبهم تعود إلى الأزمنة السحيقة وأنها انتُهكت منذ قرون طويلة.

مع ذلك يبدو أن بداية المشاريع الاستقلالية أو الانفصالية الحقيقية في كاتالونيا وفي

بلاد الباسك (ويجب عدم الخلط بينها وبين حركات التمرد على دفع الضريبة، أو رفض الاعتراف بحق هذا الطامح إلى العرش أو ذاك)، لم تظهر إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اي في إطار سياسي حديث جداً، ومختلف تماماً عن الذي كان سائداً في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وهذا ما يبينه بوضوح جوزيف بيريز في كتابه «تاريخ إسبانيا». ورأيه في هذا المجال غير متحيز لا للقشتاليين ولا للباسكيين ولا للكاتالانيين.

بقدر ما يلجأ أنصار وحدة إسبانيا، أو على عكسهم، القوميون الباسكيون أو الكاتالانيون، لتبرير وجهة نظرهم إلى التذكير بحقبات تاريخية بعيدة: القرون الوسطى، حروب الاسترداد، والعصر الذهبي في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بقدر ما يتكتمون على الحقبات اللاحقة، قبل أن يركِّزوا على الأزمة السياسية في مطلع القرن العشرين، وعلى الثلاثينيات، وعلى الحرب الأهلية. في اعتقادي، إن إسبانيا بلغت في القرن التاسع عشر، بشكل خاص، مرحلة صعبة من تطورها تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي عاشتها فرنسا خاصة؛ وهي مرحلة سيكون لها تأثير سلبي كبير على مصير إسبانيا لاحقاً. ويمكننا القول على سبيل المفارقة أن هذا التطور الذي سوف يميز إسبانيا عن معظم دول أوروبا الغربية انطلق بداية من إقامة علاقات أكثر وثوقا مع فرنسا.

التحالف مع فرنسا والغزو النابوليوني

طرأ تطور جيوسياسي مهم في مطلع القرن الثامن عشر: إنه التقارب الطويل الأمد بين فرنسا وإسبانيا اللتين خاضتا باستمرار، خلال قرنين تقريباً، حروباً ضد بعضهما لم تنته إلا مع صلح البيرينيه (1659) الذي ثبَّت حدودهما الحالية. ذلك أنه لمّا لم يكن لملك إسبانيا وريث من عائلة هابسبورغ المنقرضة، فقد اختار خلفاً له فرنسياً من أسرة البوربون الحاكمة، هو حفيد لويس الرابع عشر (المتزوج من إبنة ملك إسبانيا)، فأصبح ملكاً على إسبانيا يُعرف باسم فيليب الخامس. هكذا لم تعد هاتان الدولتان في حالة حرب بينهما، أصبحتا حليفتين. أقلق هذا التغيير الجيوسياسي المهمّ القوى المنافسة لفرنسا. وقد تمكّن فيليب الخامس بفضل الدعم العسكري الفرنسي من دحر جيوش التحالف الذي ضمّ

إنكلترا، والمقاطعات الهولندية السبع المتحدة، والنمسا، والبرتغال، التي رفضت الحلف الفرنسي الإسباني وأرادت أن تفرض أحد الطامحين من سلالة هابسبورغ الحاكمة في النمسا، وريثاً لعرش إسبانيا.

أدّت «حرب وراثة عرش إسبانيا» (1703–1713)، في النهاية، إلى خسارة إسبانيا لمضيق جبل طارق الذي سيطر عليه الإنكليز، وإلغاء الامتيازات التي مُنحت للأراغون وكاتالونيا مقابل قبول الكاتالانيين بأن يتسنَّم فرنسي عرش إسبانيا، بعد أن رفضوا ذلك بسبب الذكريات المريرة التي خلَّفتها وراءها في كاتالونيا الفرق العسكرية الفرنسية، مراتٍ عدة.

بعد نهاية هذا الصراع الصعب، عرفت إسبانيا في القرن الثامن عشر نمواً اقتصادياً واضحاً، خاصةً في كاتالونيا، على الأقل بسبب توقف التضخم، وتثبيت العملة، وكذلك بسبب الإصلاحات المختلفة والتقدّم على مسار تحقيق الوحدة. هكذا صار بامكان الأراغون وكاتالونيا التجارة مباشرة مع المستعمرات في أميركا. ونمت العلاقات بين فرنسا وإسبانيا، ليس فقط على الصعيد الدبلوماسي والعسكري حيث جمعهما حلف ضد إنكلترا، بل على الصعيد الثقافي أيضاً.

هكذا كان لفئة من الطبقة البورجوازية الإسبانية إسهامها في «فلسفة الأنوار» ودورها في مناقشة الإصلاحات الضرورية التي يحتاجها المجتمع. في إسبانيا، كانت المشكلة المتعلقة بسلطة النبلاء وبسيطرة الكنيسة التي كانت تمتلك منذ حروب الاسترداد مساحات شاسعة من الأراضي وتمارس سياستها المحافظة بأشكال شتى، أكثر حدة منها في فرنسا.

في 1789،عندما اندلعت الثورة في باريس، تحمَّس لها في إسبانيا هؤلاء الذين كانت تربطهم علاقات بفرنسا والذين كانوا يُعرفون بالمتفرنسين. لكن في 1793، عندما حوكم الملك لويس السادس عشر، وحُكم عليه بالاعدام، حاول ابن عمه ملك إسبانيا أن يقوم بوساطة لإنقاذه. في باريس، اعتبر نواب الجمعية التأسيسية ذلك تدخلاً غير مقبول لإسبانيا في الشؤون الداخلية، وأعلنوا الحرب عليها. دارت المعارك في بلاد الباسك وفي كاتالونيا، واستمرت حتى سنة 1795 عندما أحلّ حكم المديرين السلم، وأحيا الحلف مع

إسبانيا ضد إنكلترا. قبلت إسبانيا بذلك لأن الإنكليز كانوا يسعون لإخراجها من أميركا والحلول محلها.

إن هذا التحالف الذي دعمه المتفرنسون على الرغم من معارضة النبلاء والإكليروس هو الذي سوف يقود إسبانيا إلى سلسلة من الكوارث. أولها أنها انجرّت إلى الحرب التي كان نابوليون يخوضها ضد انكلترا. ففي معركة ترافلغار، سنة 1805، لم يدمِّر الأميرال نلسون الأسطول الفرنسي وحده، بل الأسطول الإسباني أيضاً. وذلك سوف يحدُّ لفترة طويلة من إمكانيات إسبانيا في الاستمرار ببسط سيطرتها في مستعمراتها الأميركية التي لن تتأخر عن إعلان الثورة بتشجيع من الإنكليز.

سنة 1807، عبرت الفرق العسكرية الفرنسية، بموافقة حكومة مدريد، الأراضي الإسبانية إلى البرتغال (حليفة الانكليز القديمة) لكي ترغمها على تطبيق اجراءات الحصار البرِّي التي اتخذها نابوليون ضد إنكلترا بغية منعها من بيع بضائعها في أوروبا. بعد ذلك بوقت قصير، بذريعة التصدي لعمليات إنزال إنكليزية، احتلَّت القوات الفرنسية المواقع المحصَّنة على الشواطىء الإسبانية والبرتغالية.

تمّ كل ذلك بموافقة ملكٍ صار مجرد دمية، ورئيس وزراء مقرَّبٍ من الملكة، بالرغم من معارضة فئة من الرأي العامّ، ومن مناورات وليّ العهد لكي يجبر والده على التنازل عن الحكم.

أفضت أحداث مثيرة للسخرية جرت سنة 1808، إلى ما عُرف «بمقابلة بايون»، حيث استدعى الإمبراطور الملك وولي عهده لكي يجبرهما على التخلّي عن الحكم، ففعلا بخزي كبير. عيَّن نابوليون على الفور ابن أخيه ملكاً على إسبانيا. قامت الثورة في مدريد في الثاني من شهر أيار/مايو، وهاجم الثوار الفرنسيين الذين لم يتأخروا في الردّ، فقضوا على التمرد، في اليوم التالي. غير أن الثورة امتدت إلى بقية المدن، خارج العاصمة.

لكن ما سيكون له التأثير الأسوأ على مستقبل إسبانيا، هو أن فريقاً من الطبقة البورجوازية الليبرالية ومن المتفرنسين الذين ضاقوا ذرعاً بما كان يجري في البلاط من فضائح وخلافات، لم يرفض في بادىء الأمر الإصلاحات التي اقترحها الملك الجديد

(جوزيف) على المجالس المحلية التي اجتمعت بدعوة منه، في مدريد، من أجل وضع حد لتجاوزات النظام الملكي القديم. بيد أن حرب إسبانيا، كما سمّاها الفرنسيون، وحرب الاستقلال، كما سمّاها الإسبانيون، سوف تستمر خلال ست سنوات وستنتشر في كل المناطق مع كل ما تحمله من فظاعات متبادلة.

كانت إسبانيا البلد الوحيد بين سائر البلدان التي احتلتها الجيوش النابوليونية، الذي واجه المحتل بمقاومة بمثل هذا الحجم. إنها في الواقع، أول حرب «عصابات» كبيرة، وكانت مدعومةً، في الحقيقة، من جيوش ولنغتون (سوف ينتصر في واترلو) التي نزلت على شواطىء شبه الجزيرة الإيبيرية. لكن هذه الثورة الشعبية الواسعة كانت أيضاً حركة رجعية هائلة، ليس فقط لأن الكهنة والرهبان كان لهم دور ناشط فيها، بل لأنهم وقفوا ضد المبادىء التقدمية التي اقترنت، للأسف، بالسيطرة الأجنبية. سنة 1814، أجبر نابوليون على الجلاء عن إسبانيا وعلى تحرير «مضيفيه الملكيين». مع ذلك لم تنته معاناة إسبانيا من نتائج هذا الصراع ومن المآسي الداخلية.

عودة كوارثية إلى نظام ملكي رجعي خلال قرن تقريباً

ما كان له التأثير الأسوأ على مستقبل إسبانيا، هو السياسة الرجعية المتشددة التي اعتمدها خلال عشرات السنين الملك فرديناند السابع (الذي كان في السابق منافس أبيه على العرش) العائد إلى مدريد، حيث استُقبل استقبال المنتصرين. أما في فرنسا، فإن عودة النظام الملكي لم تترافق بسياسة تطرف مماثلة، ذلك أن الملك لويس الثامن عشر الذي أصغى لنصيحة الإنكليز بالتزام الحذر، حدَّ من مطالب «المتشددين»، لخشيته من الجيش وهو جيش نابوليون، ومن ثورة واسعة يعلنها الفلاحون وبورجوازيو الريف. فقد وزَّعت الثورة عليهم، أو باعت لهم، الأراضي التي كان يملكها النبلاء ورجال الكنيسة، وكان تجريدهم منها مجازفة خطرة.

في إسبانيا، لم يظهر الحكم الملكي مثل هذا الاعتدال، وبالرغم من أن الشعب قاتل بشراسة «المحتلين الملحدين»، فإن الملك - لكي يعوِّض عن تخاذله أمام نابوليون، بدون

شك - شجّع حركة ارتداد إلى الوراء ساهمت فيها الكنيسة بنشاط؛ فقام بانقلاب عسكري على الدستور الذي كان يتسم بليبرالية معتدلة، والذي أقرته فيما كانت تقاوم نابوليون، المجالس المحلية، في قادش، سنة 1812. مارس فرديناند السابع سياسة القمع ضد أعضاء المجالس المحلية، وحثَّ الأوساط الشعبية والكنيسة على مطاردة المتفرنسين. وقد وصل القمع لدرجة أن أبطال حرب الاستقلال أُعدموا بحجة التآمر.

سنة 1820، قامت في قادش حركة احتجاج ضمّت فئة من البورجوازيين والعسكريين، للمطالبة بالعودة إلى تطبيق دستور 1812. أمام اتساع هذه الحركة التي كانت توجه سهامها إلى الكنيسة، تظاهر الملك بالقبول ببعض الإصلاحات وعيَّن وزراء ليبراليين، قبل أن يطلب المساعدة على قمع هذه الحركة من التحالف المقدّس، تلك المنظمة الأوروبية المعادية للثورة؛ لم تكن إنكلترا جزءاً من هذا التحالف لأنها كانت تدعم ثورة المستعمرات ضد مدريد. فتولى الملك لويس الثامن عشر ووزير خارجيته، شاتوبريان، القيام بالمهمة، وقام الجيش الفرنسي بسحق هذه الحركة الليبرالية في قادش، سنة 1824. بعد سقوط حصن تروكاديرو الشهير، سوف يبقى الجيش الفرنسي في قادش أربع سنوات من أجل الحفاظ على النظام خدمةً لصالح الأوساط الأكثر تشدداً. سوف يمارس هؤلاء خلال ما يناهز العشر سنوات (1824-1833) وهي الفترة التي عرفت فيما بعد «بالعقد المريع»، أشرس أنواع القمع الذي بلغ حداً أثار اشمئزاز الفرنسيين واستنكار الديبلوماسيين الإنكليز. في قارّة أوروبية تنتشر فيها الأفكار الليبرالية بتأثير من إنكلترا والماسونية، بدت إسبانيا في مظهر بلدٍ متخلِّف يؤمِّن فيه الرهبان والكهنة غطاءً للظُلامية وللفظاعات.

سوف يتطور المناخ العام تدريجياً، لأن وضع إسبانيا المالي كان سيئاً جداً، خاصة بعد خسارتها لجميع مستعمراتها في أميركا (باستثناء كوبا وبورتوريكو). وقد اضطر الملك، في النهاية، إلى أن يقف عند رأي أوساط رجال الأعمال، خاصة في بلاد الباسك وفي كاتالونيا، وعند رأي البنوك الإنكليزية التي نادت باصلاحات ليبرالية، خاصة في المجال الاقتصادي، فوضعت قيد التداول ممتلكات الكنيسة ومساحات شاسعة من الأراضي البلدية. لكن هذه الإجراءات الليبرالية أثارت معارضة شرسة في الأوساط

الرجعية المتشدّدة. وقد ترأس هذه الحركة أخ للملك، إنه كارلوس الذي حين وجد أنه قد أُبعد عن العرش لصالح ابنة أخيه الفتية (سوف تصبح الملكة إيزابيل الثانية) سعى إلى جرِّ مناصريه إلى حرب أهلية طويلة (1833–1840)، –سُمّيت الحرب الكارلية– ضدّ حكومة مدريد التي كانت وصية على العرش. وفيما كانت هذه الحكومة تلقى الدعم من إنكلترا التي مدَّتها بالجيوش، كان كارلوس المدعوم من رجال الدين الأصوليين يتلقى العون من عدد كبير من المتطوعين الكاثوليكيين المتشددين الذين جاؤوا من الخارج (وخاصة من فرنسا). لكنه كان يتكِّل خاصةً على مساندة عدد كبير جداً من الفلاحين، في نافار، والأراغون، وكاتالونيا، الذين كانوا يعارضون، بشكل خاص، بيع الأملاك البلدية التي كانت بتصرفهم.

سوف تندلع حرب كارلية ثانية، سنة 1870، عندما ستطيح حركة جمهورية بالملكة إيزابيل، وعندما ستنتخب المجالس المحلية أميديه دو سافوا (الذي كان متَّهماً من اليمين بالانتماء للماسونية) ملكاً لإسبانيا. عارض ذلك دون كارلوس (وهو ابن أخ كارلوس الأول)، وترأس في بلاد الباسك، وفي الأراغون، وفي قشتالة، القوى المحافظة نفسها التي قاتلت حكومة مدريد، خاصة وأنه قد تمّ الإعلان عن الجمهورية، سنة 1873. لكنها لن تعمِّر طويلاً بسبب عودة الحكم الملكي مع ألفونسو الثاني عشر، إبن الملكة إيزابيل. هذه الحرب الكارلية الثانية الشرسة كسابقتها، انتهت سنة 1876.

لكن الكارليين لم ينتهوا معها، وسوف يلعبون من جديد دورهم الرجعي المتشدِّد عندما سيقفون إلى جانب فرنكو، بين 1936 و 1939، خلال الحرب الأهلية الثالثة التي شهدتها إسبانيا.

الأمر المستغرب هو المدة الطويلة التي استغرقها هذا النوع من الصراع. ففي فرنسا، بعد أن انقضت مرحلة الثورة الكبرى التي طبعتها أعمال عنف شديد خلال ما يقارب ثماني سنوات، كانت الصراعات بين «المتشدِّدين» والليبراليين (في 1830)، وكذلك التقلبات في نظام الحكم (1848، 1851، 1870)، تُحسم بعد حركات تمرّد في باريس تستمر لبضعة أيام. أما في إسبانيا، فعلى العكس، استمرّت الحروب الكارلية على مدى خمس عشرة

سنة وطالت مناطق ريفية واسعة. لذلك اتسمت الحياة السياسية في إسبانيا، بعد حرب الاستقلال، بعنف شديد ذي طابع شعبي، على الأخصّ، رافقه عدم استقرار السلطة المركزية. وتتحمل الكنيسة مسؤولية كبيرة في هذا العنف الذي أصبح عادةً، ويكاد يكون مجزرةً سياسية وفق تقليد موروث عن الحروب الدينية. فبعد أن أطلق الرهبان والكهنة الدعوة إلى حرب بلا هوادة ضد المحتلين الملحدين، كما في حملة صليبية، واصلوا حربهم ضد الإسبانيين الذين لا يكنُّون للكنيسة ما يكفي من الاحترام. لكن هذا العنف الرجعي المستمر تسبب بردّات فعل ثورية ضد الدين، اتصفت بالعنف والفوضوية إلى حدٍ ما. في هذا المناخ الوطني، ظهرت في كاتالونيا وفي بلاد الباسك، خلال القرن التاسع عشر، حركات المطالبة بالحكم الذاتي ثم بالانفصال.

ظهور الحركات القومية في كاتالونيا وفي بلاد الباسك

في كاتالونيا، سبق قيام الحركة الانفصالية نهضة فكرية ظهرت بعد سنة 1830، هي حركة النهضة الكاتالانية. أعاد المثقفون الكاتالانيون اكتشاف الأدب الكاتالاني الغنيّ في العصر الوسيط، وبدأ بعضهم يجرؤ على الكتابة باللغة الكاتالانية. وفي سنة 1833، أعيد فتح جامعة برشلونة التي تمّ إغلاقها بأمر من فيليب الخامس. يرى المؤرِّخ الفرنسي الكبير المتخصِّص في تاريخ كاتالونيا، بيار فيلار، في شرحه للثورة الكاتالانية التي تناولها من وجهة نظر ماركسية، أن السبب الحقيقي لهذه الثورة هو أن أصحاب المصانع في برشلونة كانوا يرغبون بتطبيق سياسة الحماية الجمركية، بينما كانت حكومة مدريد، والأوساط الأخرى لرجال الأعمال تعمل وفق سياسة التجارة الحرة التي كان ينصح بها البريطانيون وأصحاب البنوك.

يرى بيار فيلار أن الشعور المناطقي تحوّل إلى شعور قومي، عندما خسر أصحاب معامل النسيج الكاتالانيون بعد استقلال كوبا وبورتوريكو (والفيليبين)، سنة 1898، هذا السوق الذي كانوا يحتكرونه في السابق. يجب كذلك أن نأخذ بالاعتبار، أن برشلونة مرفأ كبير، وأنها كانت أكثر من غيرها على معرفة بالتغييرات الفكرية والسياسية التي كانت تحصل في

سائر أوروبا. بينما تخلَّفت عنها مدريد في هذا المجال. في برشلونة، ضاقت البورجوازية ذرعاً بأعمال العنف الرجعية التي تفشَّت كمرض مزمن في سائر مناطق إسبانيا، وقد ازداد قلقها، عندما ندَّد الكارليون بالتغييرات الزراعية المستلهمة من الليبرالية، وذلك بهدف الحصول على دعم صغار الفلاحين، في عمق الريف الكاتالاني. سعت هذه البورجوازية الكاتالانية إلى النأي بنفسها عن الاضطرابات التي كانت تتسبب بها الحركات الرجعية في باقي مناطق إسبانيا. كما أنها وجدت أن تمجيد وطن كاتالاني يمنحها وسيلة للتأثير في الأوساط الشعبية، ولإفشال انتشار الأفكار الاشتراكية أو الفوضوية التي كانت تروج في أوساط العمال. لكن أحزاب اليسار بدورها ستبرع في الحديث عن القومية الكاتالانية لاعتقادها أن بإمكانها أن تلعب في كاتالونيا دوراً أكبر من الذي يمكن أن تلعبه في سائر إسبانيا التي كانت لا تزال خاضعة للقوى الرجعية.

أما أصول نشأة القومية الباسكية، التي لم تظهر إلا لاحقاً، بكل حال، فهي مختلفة تماماً، مع العلم أنها كانت أيضاً نتيجة للتطور الصناعي الذي عرفته المنطقة، في نهاية القرن التاسع عشر. نظراً لنوعية الحديد الخام العالية الجودة في بلباو، أخذ الانكليز يستوردون كميات كبيرة منه عبر السفن التي كانت تأتي محملةً بالفحم الذي كانوا يصدرونه إلى إسبانيا. ساعد ذلك على نمو عدد كبير من مصانع المعادن في منطقة بيساي الباسكية التي كانت تستقدم العمال من مناطق أخرى في إسبانيا. ذلك أن الفلاحين الباسكيين فضَّلوا البقاء في جبالهم، أو كسب المال في الولايات المتحدة أو في أميركا اللاتينية حيث كانوا يعملون كرعاة لقطعان الماشية، قبل أن يرجعوا إلى بلادهم ويعودوا إلى تقاليدهم.

إن نشأة القومية الباسكية تعبِّر عن إرادة المحافظة على تقاليد المجتمع الباسكي الموروثة وعلى الكاثوليكية. فبلاد الباسك التي يوجد فيها عدد كبير من رجال الإكليروس الريفيين، شكَّلت في الماضي حصناً منيعاً في مواجهة حركة الإصلاح الديني، في شمال منطقة نافار وفي منطقة بيارن، حيث وجدت البروتستانتية تربة خصبة في القرن السادس عشر، بعد أن اعتنقت جان دالبير، والدة الملك الذي سيحكم فرنسا تحت اسم هنري الرابع، المذهب الكالفيني. وكما أن الفلاحين الباسكيين المتمسكين بكاثوليكيتهم المتشدِّدة،

أمدّوا بالمقاتلين الكارليين الذين أرادوا أن تحافظ إسبانيا على تقاليدها الدينية، كذلك فإن مؤسسي ما سوف يُعرف بالحزب القومي الباسكي، الذين تربطهم علاقة وثيقة جداً بالكنيسة، أرادوا أن تبقى بلاد الباسك بمعزل عن إسبانيا حيث كان يأتي عمال تتعارض أفكارهم مع العادات الحميدة ومع الدين[1].

هكذا يتضحّ أن الاختلاف كبير جداً بين الحركة الباسكية وهي محافظة، في الأساس – إن لم نقل رجعية – وبين الحركة الكاتالانية التي بدأت حركة حداثوية، بورجوازية، وذات توجه ليبرالي قبل أن تجنح فيما بعد إلى اليسار.

أزمة 1898، حرب المغرب، تفاقم الصراعات الطبقية، ونمو الحركة الفوضوية

لقد تأثر تطور إسبانيا السياسي كثيراً بصراعات جيوسياسية قديمة إلى حد ما. بداية، كانت الصدمة التي نتجت عن خسارة كوبا، سنة 1898. إن هذه الجزيرة وهي أكبر جزر الأنتيل كانت تشكّل الجزء الأساسي مما تبقى من الإمبراطورية الإسبانية القديمة في أميركا، ليس هذا فحسب، بل أنها الجزيرة التي كان الخط الذي يربطها بإسبانيا، هو الأسرع والأقصر، في عصر السفن الشراعية؛ ذلك أن الرياح التجارية كانت تدفع هذه السفن مباشرةً باتجاه الجنوب الغربي، من إشبيلية إلى هافانا. ثار المستوطنون في المستعمرات الأخرى، أو بتعبير أدّق، الوجهاء البيض، ضد الموظفين الإسبان وأعلنوا الانفصال عن إسبانيا عندما احتلتها جيوش نابوليون، وذلك لكي يستطيعوا الاتجار مباشرة مع إنكلترا. في كوبا، حالت دون حصول انفصال مماثل، مخاطر اندلاع ثورة كبرى يقوم بها العبيد، على غرار تلك التي اندلعت في جزيرة سانتو دومينغو المجاورة، والتي أجبرت أصحاب المزارع الفرنسيين على الرحيل. لذلك وجد الكوبيّون من أصحاب المزارع الكبيرة أنه من الأفضل الإبقاء على حاميات إسبانية قوية.

احتفظت إسبانيا، إذن، بسيطرتها على كوبا، وسعت إلى أن تستغل ذلك إلى أبعد

(1) – أنظر بربرا لوابيه «الجغرافيا السياسية لإسبانيا»،

Barbara Loyer, *Géopolitique de l'Espagne*, Armand Colin, 2006.

حدود من خلال الرسوم والضرائب الجمركية التي كان يجبيها الموظفون الذين كانت ترسلهم من إسبانيا. ساءت العلاقات بين هؤلاء الموظفين وأصحاب المزارع الكوبيين الأغنياء (وهم أنفسهم من أصول إسبانية)، إلى درجة أن فكرة الاستقلال بلغت من القوة ما دفع عدداً من مالكي العبيد الذين كانوا يخوضون معركتهم من أجل الحرية، إلى أن يقرّروا تحرير السود الذين كانوا قد اشتروهم بأثمان باهضة. لكن غيرهم من أصحاب المزارع رفض ذلك. من هنا نشبت حرب شديدة التعقيد تنضوي على مفارقة كبيرة، وتنفي «قوانين» الصراع الطبقي لأنها كانت تدور أمام أعين السود بين أسيادهم البيض، أو بين هؤلاء والجنود الإسبانيين. فلكي يحافظ هؤلاء الجنود على ملكية إسبانيا لهذه المستعمرة، نفّذوا خلال عدة سنوات، بدءاً من سنة 1898، عمليات عنيفة جداً ضد المتمردين الكوبيين الذين نُقل عدد كبير منهم إلى مخيمات الاعتقال، مما أثار استنكاراً شديداً في الولايات المتحدة. أصيبت الجيوش القادمة من إسبانيا بالحمى الصفراء (كما حصل لجيوش نابوليون في هايتي) فتسبَّب ذلك باضطرابات في برشلونة. سة 1898، انتهت حرب الاستقلال الطويلة التي خاضتها كوبا، إثر التدخل العسكري للولايات المتحدة التي استفادت من الفرصة لكي تفرض الحماية على كوبا، ولكي تشنَّ حرباً كبيرة ضد إسبانيا التي أُجبرت على التخلي عن بورتوريكو والفيليبين. كانت خسارة ما تبقى من الإمبراطورية الإسبانية في أميركا بمثابة «كارثة» بالنسبة لكثير من القادة ومن المثقفين الذين بدأ عدد منهم يطرح السؤال «ما هي إسبانيا»؟ «ما هي إسبانيا في بداية القرن العشرين؟» ثمة فارق كبير، إذن، بين إسبانيا وفرنسا التي عرفت بعد هزيمة سنة 1870، أوج توسعها الاستعماري.

لاستعادة ما يشبه الإمبراطورية الإسبانية انطلق الملك وجيشه من سبته ومليلة على شاطىء المغرب المتوسطي، في مغامرة استعمارية سيكون لها نتائج خطيرة فيما بعد. منذ 1909، حدثت اضطرابات خطيرة في برشلونة سببها رفض المجنَّدين الذهاب للقتال في المغرب (كما حدث في حرب كوبا). شكّلت هذه الاضطرابات التعبير الأول عن قوة الحركة الفوضوية في كاتالونيا. كذلك ستنتشر هذه الحركة في الأندلس بين مستأجري المزارع الكبرى.

تتَّسم العقود الأولى من القرن العشرين في إسبانيا بالصراعات الطبقية التي لم تظهر فيها حتى ذلك الوقت. وهذا ما حصل على وجه الخصوص سنة 1917، ليس فقط في مصانع كاتالونيا، وأستوريا، وبلاد الباسك، بل كذلك في المزارع الكبرى، في الأندلس، حيث كان الفلاحون الذين لا يملكون الأراضي يشتغلون كعمال زراعيين بأجور زهيدة.

إحدى الخصوصيات السياسية لإسبانيا في القرن العشرين، هي التنافس العنيف بين تيارين ينسب كلاهما نفسه للاشتراكية: هناك الاشتراكيون، من جهة، الذين يعملون على إحداث تغيير في البنى الاجتماعية وعلى إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والفوضويون، من جهة أخرى، الذين يدعون إلى العنف ويمارسونه ضد كل أشكال السلطة وضد الكنيسة أولاً.

يمكن النظر إلى أهمية الحركة الفوضوية في إسبانيا، وخاصة في كاتالونيا، على أنها نتيجة لسيطرة الإكليروس ولهيمنته على مساحات شاسعة من الأراضي، ولتشجيعه على أعمال العنف الرجعية طيلة العقود الطويلة التي أعقبت حرب الاستقلال. إن العداء للرهبان وللكهنة هو في إسبانيا إحدى الخصائص المشتركة لجميع الحركات اليسارية، بما فيها الحزب الليبرالي الجمهوري، لكن هذا العداء اتخذ عند الفوضويين أشكالاً متطرفة، مما أثار، في المقابل، نقمة شريحة كبيرة من الشعب تلك التي ما زالت تتمسك بشدة بانتمائها للكاثوليكية.

في فرنسا، بعد الثورة الكبرى حيث كان الصراع خطيراً جداً مع رجال الدين، اتخذ العداء للكنيسة أشكالاً أكثر اعتدالاً. ذلك أن الكنيسة خسرت معظم أراضيها، كما أنها لم تعتمد، خلال القرن التاسع عشر، سياسة رجعية كما حصل في إسبانيا. إن المحنة الفظيعة التي مثلتها الحرب العالمية الأولى بالنسبة لفرنسا، فرضت على أحزاب اليمين واليسار التمسك بفكرة «وحدة الوطن المقدسة». هذه الفكرة كانت أقل انتشاراً في إسبانيا لأن الممارسات العنيفة لقوى الرجعية، غداة الحرب ضد نابوليون، خلَّفت وراءها ذكريات مرّة.

خلال الحرب العالمية الأولى التي لم تشارك فيها إسبانيا، بالطبع، كان للثورة الروسية

سنة 1917، ارتداداتها في صفوف البروليتاريا الإسبانية حيث ظهرت حركات عنيفة أثارت لدى الكثيرين خشيةً من الفوضى. عرفت برشلونة خلال عدة سنوات رعباً حقيقياً بسبب ازدياد أعمال العنف وتكاثر الاعتداءات الفوضوية التي كان ينفِّذ العدد الأكبر منها رجال عصابات مأجورون لدى الشرطة وأرباب العمل. اضطُهد المناضلون الاشتراكيون من قبل المتمردين الفوضويين. عام 1921، اندلعت في المغرب، في المنطقة الخاضعة لنظام الحماية الذي فرضته إسبانيا (منذ 1913)، الحرب التي عرفت بحرب «الريف» حيث لحقت بالجيوش الإسبانية هزيمة نكراء (في أنوال). أفلت زِمام الأمور من يد الحكومة التي أوكلت السلطة سنة 1921 إلى الجنرال بريمو دو ريفيرا الذي استطاع أن يعيد الهدوء بدون ان يبالغ في استعمال العنف (مما أحدث شعوراً بالارتياح لدى الكثيرين بمن فيهم الاشتراكيين) كما أقرّ إصلاحات، وأقام صلات مع اليسار المعتدل، وهذا بالطبع لم يرق لليمين ولا لليسار المتطرف، فاستقال بريمو دو ريفيرا سنة 1930.

فقد النظام الملكي هيبته إلى درجة أدّت إلى إعلان الجمهورية، سنة 1931، وسط شعور عام بالنشوة.

الجمهورية في مواجهة الصراعات الطبقية والتناحر بين الأحزاب ومطالب الكاتالانيين والباسكيين

على الفور، أُعلنت في برشلونة الجمهورية الكاتالانية، ووجدت الحكومة نفسها مجبرة على أن تعطي وعداً بمنحها الحكم الذاتي، ذلك لأن تحالف اليسار الذي يضمّ الاشتراكيين والبورجوازيين الجمهوريين كان قد حقّق فوزاً كاسحاً في الانتخابات؛ أما الشيوعيون فقد كان عددهم قليل جداً حتى ذلك الوقت، بينما الفوضويون كانوا رافضين لأية انتخابات. فقد كانوا في عداء مع الدولة، كل دولة، بما في ذلك الدولة الكاتالانية. في مدريد، كان الجمهوريون، من اشتراكيين وشيوعيين، معارضين لتقسيم إسبانيا لأنهم كانوا يخشون من أن يأخذ اليمين على عاتقه مهمة الدفاع عن الوحدة الوطنية، أو من أن يقوم الكارليون بمحاولة تسليم السلطة لملك، بالمعنى الفعلي للكلمة، يعترف للمقاطعات المختلفة في

مملكته بحكم ذاتي، كما في القرون الوسطى.

في فترة الثلاثينيات هذه، تأثرت إسبانيا كذلك بنتائج الأزمة الاقتصادية العالمية وكان على حكومة الجمهورية أن تواجه تفاقم المشكلات الاجتماعية الإسبانية. فبذلت ما في وسعها من أجل اتخاذ تدابير مستعجلة لصالح الفلاحين الذين لا يملكون الأرض، ولصالح المزارعين الذين احتلوا بالقوة، في منطقة الأندلس، مساكن أصحاب المزارع الكبيرة. لكن شعارات الإصلاح الزراعي التي أطلقها الاشتراكيون والفوضويون كانت تذكِّر بالشيوعية السوفياتية وتزيد من عداء الملاكين الصغار، وهم أكثرية في مناطق شمال إسبانيا.

كذلك كان لدى الحكومة التي ضمّت عدداً كبيراً من المثقفين المعادين لرجال الدين همُّ تطبيق العلمانية، كما كان عليها أن تتصدى لمشكلة الأمية ولمشكلة التعليم الذي كان يشكِّل المجال التقليدي لرجال الإكليروس. زاد ذلك من العداء لليسار الذي تعمَّقت انقساماته عند خضوعه لامتحان السلطة، في الوقت الذي توحَّدت قوى اليمين، – وهذا أمر جديد– في حزب كاثوليكي كبير، باستثناء حركة «الكتيبة»، وهي حركة جديدة، من النوع الفاشي.

في انتخابات 1933، حصل تجمع قوى اليمين المستقِّل على عدد من النواب يساوي ضعفي عدد نواب اليسار. كان على رئيس الجمهورية بعد أن كلَّف نواب الوسط بتشكيل حكومة لم تلبث أن دخلت في صراع مع برشلونة، أن يتخذ قراراً، سنة 1934، بتعيين ثلاثة وزراء من تجمع قوى اليمين. وعلى الرغم من أن هذا القرار كان يتلائم مع الشرعية البرلمانية، إذ أن اليمين هو الأكثرية في البرلمان، فقد اعتبر القادة الاشتراكيون ذلك بمثابة انقلاب فاشي وأعلنوا الإضراب العام. لكنه لم ينفَّذ ولا حتى في كاتالونيا بسبب عداء الفوضويين للاشتراكيين، فتمكّن الجيش بسرعة من إعادة الأمور إلى نصابها في برشلونة.

في المقابل، في مناطق أستوريا المنجمية، نفَّذ عمال المناجم إضراباً دعا إليه الحزب الاشتراكي، ليس هذا فحسب، بل أن ميليشياتهم المسلَّحة استولت على الحكم في أوفيديو، دون أن يخلو الأمر من العنف، وأعلنت «الجمهورية الاشتراكية». أعطت الحكومة أمراً

إلى الجيش بالقضاء على هذا التمرد، فسخَّر الجيش بقيادة الجنرال فرنكو إمكانيات كبيرة للقيام بالمهمة. للمرة الأولى، استقدمت الحكومة فرقاً عسكريةً كانت تعمل في المغرب: الفرقة الأجنبية وفصائل مؤلَّفة من جنود مغاربة. بعد ذلك بسنتين، بناءً على أوامر فرنكو الذي أمضى قسماً كبيراً من حياته العسكرية في المغرب «الإسباني» (كقائد للفرقة الأجنبية) سوف تنفِّذ هذه الفرق عمليات عسكرية واسعة في سائر أنحاء إسبانيا.

شكّل القضاء على ثورة مناطق أستوريا هزيمة كبرى لليسار الذي دفع ثمن انقساماته بعد أن زادها حدة صعود الحزب الشيوعي المعارض جذرياً لحركة الفوضويين التي انضم اليها، علاوة على ذلك، تروتسكيو حزب التوحيد العمالي الماركسي الذي كان نشاطه يتنامى يوماً بعد يوم. لكن شدة القمع في مناطق أستوريا، وأعمال العنف التي مارسها اليمين في سائر أنحاء البلاد، أثارت استياءً كبيراً لدى فئة من الرأي العام بحيث تمكَّن الجمهوريون أخيراً من تشكيل جبهة شعبية. في انتخابات 1936، تفوقت الجبهة الشعبية على اليمين بعدد قليل من الأصوات. انقسمت إسبانيا بشكل جذري إلى قسمين. أراد «القوميون» المحافظة بشتى الوسائل على وحدة إسبانيا والتصدي لحركة الانشقاق الباسكية والكاتالانية.

ولما ازدادت حدّة الانقسامات في صفوف اليسار، كلّف رئيس الجمهورية، وكان من الجمهوريين، فريقاً غيرهم من المعتدلين بتأليف حكومة لم تلبث أن اكتشفت عجزها أمام تطرف الحركة الفوضوية وتصاعد أعمال العنف المتبادل. كثُرت الاغتيالات السياسية في صفوف اليمين واليسار، على حد سواء. طالب بعض الجنرالات ومن بينهم فرنكو بوصفه قائداً للجيش، رئيس الجمهورية بإعلان «حالة الحرب» (حالة الحصار)، لكنهم لم يلقوا أذناً صاغية. فقرروا تجاوز رئيس الجمهورية خاصة وأن بعضهم كان مستعداً منذ أشهر للقيام بانقلاب عسكري. كان فرنكو الذي حافظ على كل علاقاته في المغرب، على اتصال مع هتلر وتحديداً عبر عميل نازي استقرَّ في طنجة.

الحرب الأهلية وانقسام الجمهوريين

تسبَّب اغتيال كالفو سوتيلو وهو زعيم يميني في 3 تموز/يوليو 1936، بحركة تمرد عسكرية أُعلنت منذ اليوم التالي، بدايةً، في الحاميات المتواجدة في المغرب وفي الباليار، ثم في غاليسيا وفي قشتالة حيث أعلن الجنرالات حالة الحرب. تصدّت الحكومة بشدة، وكذلك أحزاب اليسار، لهذه الحركة، لكن لم يكن هناك تنسيق بينها في جزء كبير من البلاد. في منطقة الأندلس حيث لعب الفوضويون دوراً أساسياً، سوف تترتب عن الانقسامات السياسية نتائج بدت على الفور أكثر خطورة منها في أي مكان آخر.

بالفعل، تمكن فرنكو من أن يجعل من الشاطىء الجنوبي لمنطقة الأندلس رأس جسر يصل بين المغرب وإسبانيا، فكانت مجموعات من فرق الصدام تُنقل من الشاطىء المغربي إلى إسبانيا بواسطة طائرات صغيرة خاصة، ذلك أن الفرق البحرية التي بقيت على ولائها للحكومة كانت تسيطر على مضيق جبل طارق. لكن ما لبثت أن شُلَّت حركتها بعد أن قصفتها طائرات عسكرية أرسلها هتلر سريعاً من المغرب، وتمكن فرنكو منذ شهر آب/أغسطس أن ينقل إلى منطقة الأندلس أعداداً مهمة من الجيوش وذلك بفضل السفن التي أمَّنها له على الفور خوان مارش، أحد كبار مجهزي السفن في الباليار. بعد ذلك تمكّن فرنكو، من خلال عمليات عسكرية بغاية الوحشية نفَّذتها الفرقة الأجنبية وفرق المرتزقة المغاربة الذين جُنِّدوا من بين قبائل منطقة الريف، من السيطرة على جزء كبير من الأندلس. إنطلاقاً من هناك استطاع فرنكو أن يصعد من جديد بجيوشه المغربية عبر منطقة الاسترامادور غير الآهلة بالسكان إلى الحدود مع البرتغال حيث لاقت جيوشه جيوش الجنرال مولا، قائد مؤامرة الجنرالات الذي استطاع بسط سيطرته على شمال-غرب إسبانيا بأكمله باستثناء مناطق أستوريا وبلاد الباسك.

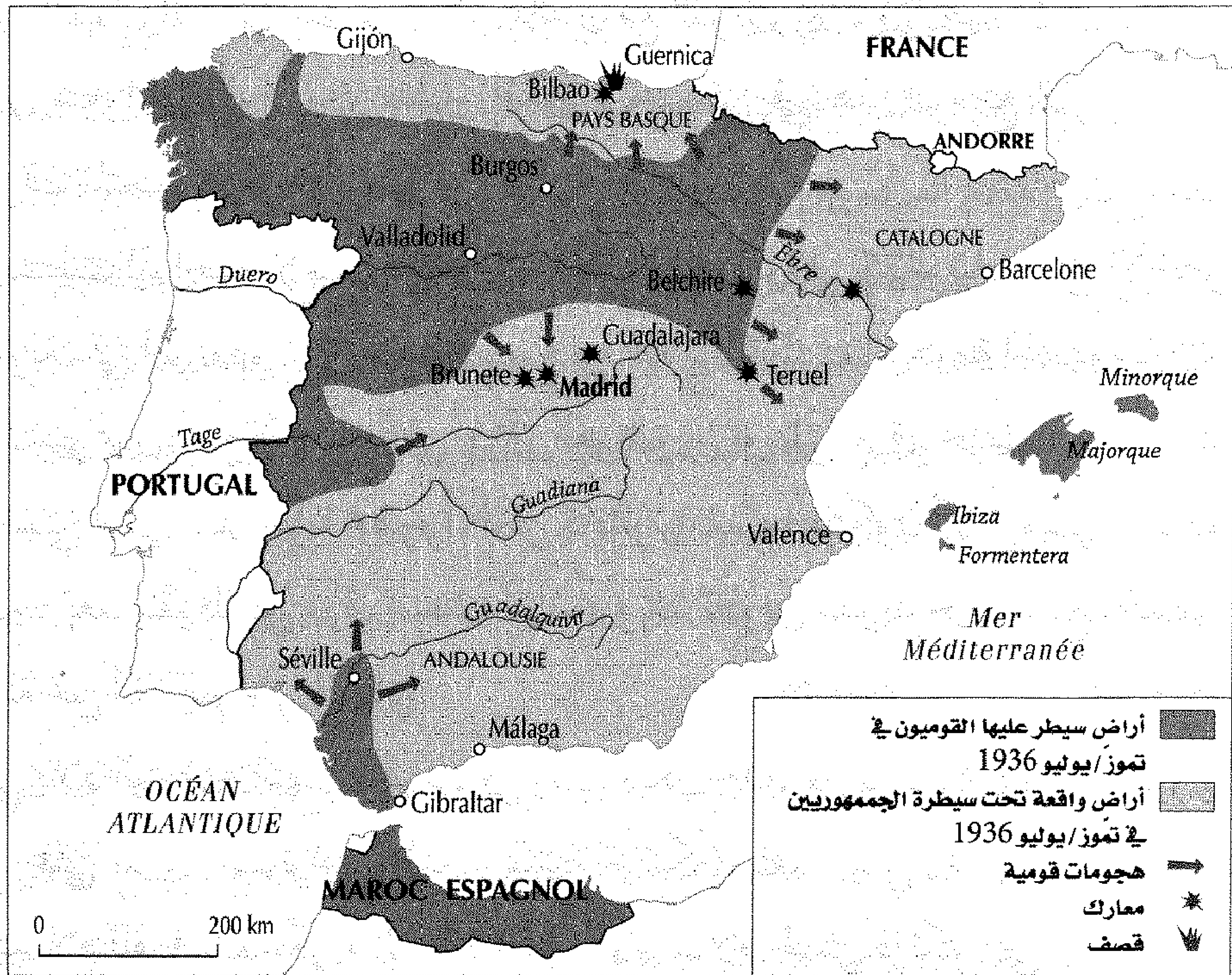
سيفرض فرنكو نفسه رويداً رويداً كقائد عسكري وكقائد سياسي «للقوميين» سواء كانوا من العسكريين، أم من الكارليين، أم من حركة «الكتيبة»، أم من الأحزاب اليمينية الأخرى. وقد لقي المساعدة من ألمانيا ومن إيطاليا، كما أن جزءاً كبيراً من الكنيسة (باستثناء رجال الدين الباسكيين) أمَّن غطاءً لحملته العسكرية ضد «الشيوعية والماسونية»

بالرغم من المجازر التي سمح بارتكابها، ومن أحكام الإعدام التي أنزلها بأعداد كبيرة من السجناء. استغلّ فرنكو مقتل بعض منافسيه في حادث طائرة (وبينهم الجنرال مولا) لكي يفرض نفسه «رئيساً لحكومة الدولة»، لكنه امتنع عن شنّ هجوم على مدريد، وهذا ما أفسح في المجال أمام الجمهوريين لكي يستعدوا للدفاع عن المدينة.

تشير لفظة «الجمهوريين» بمعناها الشامل إلى مجمل الأحزاب والمليشيات المسلّحة التي خلافاً «للقوميين»، ستظل تتنافس فيما بينها على الرغم من الخطر المحدق بها: الأقل عدداً بين هؤلاء هم «الجمهوريون» بالمعنى التقليدي للكلمة، أي المناهضون للملكية، وبينهم مثقفون، وبورجوازيون معتدلون، ويمينيون، كما في بلاد الباسك أو في كاتالونيا. لكن خلال الحرب الأهلية الإسبانية كان معسكر الجمهوريين يضمّ بشكل خاص الاشتراكيين (لكنهم لم يكونوا متفاهمين بالضرورة وذلك تبعاً لانتمائهم الكاتالاني أو القشتالي)، والفوضويين، والنقابيين—الفوضويين، وتروتسكيي حزب العمال للتوحيد الماركسي، والشيوعيين.

تنامى دور الشيوعيين إبان الحرب الأهلية، بعد أن كان ضعيفاً جداً في مطلع الثلاثينيات: أولاً لأن الشيوعيين خلافاً للفوضويين الذين كانت مليشياتهم تخوض بالدرجة الأولى صراعاً طبقياً وتطارد البورجوازيين والكهنة (نفذت المليشيات، وليس فقط الفوضوية منها، آلاف عمليات الإعدام في آب/أغسطس 1936) سعوا إلى تشكيل جبهة ديموقراطية تضمُّهم مع الاشتراكيين و«البورجوازيين» المعادين للفاشية، وذلك لكي يؤلفوا جيشاً نظامياً. ولن يتمكنوا من ذلك إلا خلال صيف 1937، أي بعد مرور عام على اندلاع الحرب الأهلية.

تعاظم دور الشيوعيين كون الاتحاد السوفياتي هو المصدر الوحيد الذي كان يؤمن السلاح للجمهوريين: فقد أرسل اليهم منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر العتاد والدبابات والطائرات. بينما أرسلت إيطاليا الفاشية جيشاً قوامه ستين ألف رجل، ووضعت ألمانيا بتصرف فرنكو طائرات وطياري «فرقة كوندور»، اتخذت فرنسا وإنكلترا، في المقابل، قراراً فورياً «بعدم التدخل» في شؤون إسبانيا. فقد خشي اليمين وجزء كبير من الرأي العام



خريطة رقم 6- حروب إسبانيا

الفرنسي من أن لا تتمكن الجبهة الشعبية التي فازت حديثاً في الانتخابات في فرنسا، من منع الاضرابات، ومن حدوث مأساة شبيهة بتلك التي تحدث في إسبانيا. بل أن الحكومة الانكليزية (لأسباب غير واضحة)، وحكومة الجبهة الشعبية الفرنسية نظمتا في أيلول/ سبتمبر 1936 مؤتمراً، ضمّ ثلاث وعشرين دولة أوروبية (من بينها ألمانيا وإيطاليا) لمراقبة تطبيق حظر الأسلحة على الإسبانيين ولمنع وصولها اليهم.

لكن الجمهوريين سيحصلون منذ تشرين الأول/اكتوبر 1936، على دعم متطوعي الألوية الدولية الذين جاؤوا من العالم أجمع (وربعهم من فرنسا). وسيصل عدد هؤلاء قبل رحيلهم في تشرين الأول/أكتوبر 1938 (بناء على قرار ستالين)، إلى ستين ألف رجل، ربما كان ثلثاهم من الشيوعيين. لذلك لم يُنظر اليهم بعين الثقة من قبل الأحزاب الأخرى وتحديداً الفوضويين. سينشب صراع عنيف وخفي بين ستالين، من جهة، وتروتسكيي

حزب العمال للتوحيد الماركسي المتحالفين مع الفوضويين، من جهة أخرى، لأن رجال ستالين سعوا ليحولوا دون انتشار أفكار تروتسكي في هذا التجمع الأوروبي لليسار المتطرف المتمثل بالألوية الدولية.

حصلت المواجهة الأعنف داخل المعسكر الجمهوري في كاتالونيا، وعلى الأخصّ، في برشلونة: في أيار/مايو 1937؛ بعد أسبوع من المعارك تمكّنت الحكومة الجمهورية مدعومة من الشيوعيين، من القضاء على فرق الفوضويين وعلى فرق حزب العمال للتوحيد الماركسي الذي صار حزباً محظوراً. لكن كاتالونيا نفسها ستكون أيضاً حصن الجمهوريين الأخير، بعد سقوط كل شرق إسبانيا تقريباً، وبعد تطويق مدريد حيث دافع الجمهوريون ببطولة عن أنفسهم حتى النهاية.

في بلاد الباسك، انتهت الحرب في وقت مبكر جداً، في صيف 1937 (بعد مرور ثلاثة أشهر على قصف الطائرات الألمانية لمدينة غرنيكا)، فقد فضّل الجمهوريون الباسكيون الاستسلام للفرق العسكرية الإيطالية على الاستسلام لجيش فرنكو. في كاتالونيا سوف تستمر الحرب حتى شهر آذار/مارس 1939. وقبل أن تنسحب الفرق الجمهورية إلى فرنسا ومعها النساء والأطفال (400,000 منهم سوف يعيشون فيها في معسكرات)، كانت فرق فرانكو قد استولت في كانون الثاني/يناير 1939، على برشلونة حيث شرعت بقتل آلاف الأشخاص رمياً بالرصاص.

كانت المساعدة التي قدمها هتلر لفرانكو، خاصّة من خلال إمداده بالطائرات وبالطيارين العسكريين، مهمة جداً لتحقيق الانتصار، ويمكن الاعتقاد بأن هؤلاء الطيارين قد اختبروا، خاصة في غرنيكا، التقنيات التي سوف يعتمدونها في قصفهم الجوي لفرنسا سنة 1940. تركت الحرب الأهلية الإسبانية، بما رافقها من فظاعات ارتكبت من الفريقين ومن اقتتال بين الجمهوريين، أثراً عميقاً في الرأي العام الفرنسي. نشأت الجبهة الشعبية في إسبانيا قبيل إعلان قيامها في فرنسا (نيسان/أبريل 1936) في سياق مختلف جداً بالطبع. لكن عدداً كبيراً من الفرنسيين كانوا يخشون الانجرار إلى مأساة شبيهة. من هنا كان قرار الحكومة الفرنسية بـ «عدم التدخل» في الشؤون الإسبانية. هذه الخشية في فرنسا من

انتشار عدوى الحرب الأهلية الإسبانية أدّت إلى اعتماد «سياسة النعامة» التي تزامنت مع اتفاقيات ميونيخ (1938) التي وقعتها فرنسا مع هتلر (متنازلة له عن تشيكوسلوفاكيا)؛ فما كان يشغل بال القادة الفرنسيين والبريطانيين هو تجنُّب مواجهة عسكرية مع ألمانيا. مع ذلك ولكي يعبِّروا عن رفضهم لأي تنازل جديد –التنازل عن بولونيا– اتخذ الفرنسيون والبريطانيون قراراً بإعلان الحرب، مع الامتناع عن شنِّ المعارك، بانتظار الوصول إلى اتفاقية تسوية. وهذا ما يفسر ما يُعرف بـ «الحرب الغريبة» التي ستقود فرنسا بعد ثمانية أشهر من الترقُّب إلى كارثة 1940.

خيارات فرنكو الجيوسياسية بعد الانتصار

بعد انتصاره سنة 1939 وخلال الحرب العالمية الثانية، كان على فرنكو أن يواجه السؤال الجيوستراتيجية التالي: هل سيتحالف مع ألمانيا النازية؟ هل سيتمكن الجيش الألماني من إقفال مضيق جبل طارق؟ أرسل فرنكو فرقة عسكرية للمشاركة في القتال ضد السوفيات، لكنه لم يفعل أكثر من ذلك: فقد تمكَّن عدد من الفرنسيين من العبور خفية عبر إسبانيا إلى منطقة «فرنسا الحرة»، أما الذين وقعوا في قبضة شرطة فرنكو فلم يجر تسليمهم إلى شرطة بيتان أو إلى الشرطة الألمانية. يعود تحفظ فرنكو تجاه النازية إلى أنه لم يكن يشاركها العداء للسامية (مما لا شك فيه أنه يتحدر من عائلة يهودية الأصل أجبرت على اعتناق المسيحية، وكذلك زوجته؛ وفي سنة 1936، تلقى مساعدة لوجستية من مجهِّز السفن الثري خوان مارش، وهو يهودي من الباليار).

فضلاً عن ذلك، كان دخول الجيش الألماني إلى إسبانيا وتقدّمه إلى جبل طارق ليذكِّر في حال حصوله بدخول جيوش نابوليون إليها. يبقى أن فرنكو التزم الحياد الحذر، حتى سنة 1945.

لكن غداة الحرب، اتُهم، خاصةً في فرنسا، بأنه نازي في الحقيقة: إن الجمهوريين الإسبانيين الذين لجأوا إلى فرنسا سنة 1939، هم الذين كانوا، على الأخصّ، وراء هذه الاتهامات الخطيرة. فقد تمكنوا سنة 1940 من الخروج من المعسكرات حيث كانوا معتقلين،

ولعبوا بعد هزيمة فرنسا دوراً أساسياً في حركة المقاومة، وفي معاقلها في الجنوب الغربي لفرنسا. بعد 1945، نظّم فرنسيون من رفقائهم في السلاح حملة لفرض حظر على إسبانيا الفرنكية من قبل الحلفاء، بل للقيام بحملة عسكرية لطرد فرنكو واستعادة الديموقراطية. لكنّ فرنسا لم تكن تملك الإمكانات العسكرية للقيام بهذه المهمة التي كان من الممكن أن تشكّل المقابل «اليساري» للحملة الرجعية التي أطلقها شاتوبريان، سنة 1824.

قُطعت العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا وإسبانيا التي سمحت للقوميين المغاربة الذين كانوا يطالبون بإنهاء نظام الحماية الفرنسي، باللجوء إلى المغرب «الإسباني»؛ ومن هناك سوف يتمُّ إرسالهم إلى الصحراء الإسبانية، مما سيكون له نتائجه فيما بعد. إن اتساع رقعة الحرب الباردة كان مفيداً لنظام فرنكو الذي حظي باكراً، منذ 1953، بحماية الولايات المتحدة التي استغلّت موقع إسبانيا بين المحيط الأطلسي والبحر المتوسط لكي تركّز قاذفات صواريخها الاستراتيجية في قواعد تقع بين أميركا والشرق الأوسط.

بعد أن قضى النظام الفرنكي على خصومه بسجنهم إن لم يكن بتصفيتهم وبالحكم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالإقامة الجبرية، راح يسعى تدريجياً إلى الظهور بمظهر حضاري، على الأقل لكي يجلب السواح، ثم ليجتذبهم بأعداد كبيرة بسبب الحاجات الاقتصادية. عادت مشكلة «القوميات» للظهور تدريجياً من جديد، ذلك أن فئات متنوعة جداً بما فيها البورجوازية كانت معنية بها بطريقة ما، وأن قسماً مهمّاً من رجال الدين كان يعيرها الاهتمام. خلال شيخوخته الطويلة راودت فرنكو فكرة تحليل أسباب الحرب الأهلية وهزيمة الجمهوريين، وإجراء تقييم لسنوات القمع.

هل كان القمع في كاتالونيا هو الأشد ؟ هذا ما يميل إلى اعتقاده كثير من الكاتالانيين. لكن القمع كان فظيعاً كذلك، في مدريد، وفي فالنسيا، على الأخصّ، غير أن برشلونة هي التي عانت بصورة خاصة من المضايقة والمراقبة لأنها كانت مركزاً فكرياً لحركة اليسار، وتلك لم تكن الحال في بلاد الباسك. لذلك بعد مرور عدة سنوات على الحرب الأهلية، سترسّخ ذكرياتها وذكريات القمع الذي أعقبها، القناعة لدى العديد من الكاتالانيين والباسكيين بأن الرهان الأساسي في هذه الحرب كان منعهم من تحقيق الاستقلال، وأن

القوميين قد أعلنوا هذه الحرب للقضاء على الحكم الذاتي الممنوح لكاتالونيا ولبلاد الباسك. لكن هذه المطالب الجيوسياسية تندرج، تماماً كتصميم القوميين على التصدي لها لأسباب جيوسياسية أيضاً، في سياق مجتمع إسباني لم يعرف منذ قرون عدة أي تطور اجتماعي، مما أدّى إلى أن تتّخذ الصراعات السياسية ما إن تبدأ، أشكالاً على هذه الدرجة من العنف.

الأسباب الجيوسياسية لإعادة الحكم الملكي

إن سبب الحرب الأهلية الأساسي، من وجهة نظر القوميين الباسكيين والكاتالانيين، هو تصميم القوميين الإسبانيين على منع تقسيم أراضي الدولة. وقد ترسَّخت هذه الفكرة لأنه منذ استعادة الديموقراطية، شكل الاعتراف بالحكم الذاتي «للقوميات التاريخية» الإشارة الوحيدة إلى دستور 1931، أو على الأقلّ، التغيير الجيوسياسي الأكثر وضوحاً الذي أحدثته الجمهورية. وإن كانت العودة إلى النظام الجمهوري لم تحصل، فإن الحكم الذاتي الذي منحه هذا النظام، سنة 1936، للكاتالانيين وللباسكيين وللقشتاليين قد أعيد العمل به، في المقابل، حتى ولو لم يتوفر الوقت في تلك الفترة لصياغته في مشروع .

يمكن تفسير ذلك بأنه دليل على أن الانتماء إلى القومية الباسكية والكاتالانية والقشتالية أهم من الإيمان بمبدأ الجمهورية. بالتأكيد اتسع نظام الحكم الذاتي سنة 1978 من حيث المبدأ ليشمل كل إسبانيا، لكن «القوميات» التي جرى الاعتراف بها سنة 1931 هي التي تتمتع بالدرجة الأكبر من الاستقلال الذاتي لدرجة أن ممثليها يطالبون اليوم بالاستقلال (انظر كتاب باربرا لواييه «الجغرافيا السياسية لإسبانيا»).

خلافاً للاعتقاد السائد اليوم في أكثر الأحيان، ليس اليسار بل اليمين الحاكم في ذلك الوقت الذي اعترف من خلال التدابير الأولى التي اتخذها باتجاه اعتماد الليبرالية، بمشروعية المطالبة بالحكم الذاتي، وذلك لكي يقطع الطريق أمام عودة الجمهورية، ولكي يجعل التغيير الحتمي للنظام يتم بهدوء. فقد كان يخشى من العودة إلى فترة توترات خطيرة.

بعد موت فرنكو (تشرين الثاني/نوفمبر 1975)، بدا في بادىء الأمر أن أي تغيير فعلي لم

يحصل (باستثناء الرحيل الفوري للفرق العسكرية الإسبانية عن الصحراء الغربية، وذلك تجنباً لمواجهة مع المغربيين الذين كانوا قد باشروا «المسيرة الخضراء» من أجل استعادة الصحراء). أعلنت المجالس المحلية (التي كان معظم أعضائها من الموالين لفرنكو) ملكاً على إسبانيا، خوان كارلوس، وهو حفيد آخر ملك حكم إسبانيا قبل أن يُنفى منها، وقد اختاره «الكوديو» أي «القائد»، لكي يكون خلفاً له بعد أن أعدّه لهذه المهمة؛ بدا أن خوان كارلوس ليس إلا مجرد دمية؛ ففي سنة 1976، قُمعت الإضرابات بشدة في بلاد الباسك، كما في السابق. لكن من الواضح أن إسبانيا قد تغيرت كثيراً في تلك السنوات. فقد ازداد معدل الدخل بنسبة أربعة أضعاف خلال عشرين سنة، وليس الفضل في ذلك للسياحة وحدها.

طُرحت مسألة إجراء الاصلاحات بصورة رسمية، وسمحت الحكومة بتأسيس الجمعيات السياسية بل الأحزاب في الواقع. لكن في تموز 1976، عين الملك بقرار يعتبر عودة إلى الوراء، رئيساً للحكومة، أدولفو سواريز، وهو أحد أتباع فرنكو وكان محافظاً إلى حد كبير. لكنه لم يلبث أن أعلن عن هدنة (ستطبق كذلك سنة 1977 مع أعضاء منظمة الإيتا المسلحة)، وعن تنظيم انتخابات بالاقتراع العام مما «يعطي الكلمة مجدداً للشعب». بعد ذلك بفترة وجيزة، اتخذت الحكومة قراراً مثيراً للدهشة، إذ أنها أعطت لبرشلونة حق الاحتفال بالعيد القومي لكاتالونيا، كما أعطتها حق أن يكون لها علمها الكاتالاني، وهذا ما كان محظوراً تماماً في عهد فرنكو.

بينما كانت المعارضة اليسارية تطالب بإنتخاب جمعية تأسيسية كشرط مسبق لكي تتخذ قرارها بشأن العودة إلى النظام الجمهوري، نظم سواريز بسرعة بعد أن حصل على دعم المجالس المحلية المخلصة لفرنكو، وعلى تشجيع الملك، ومساندة الكنيسة، استفتاء في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1976، تبين بنتيجته أن 94٪ من الإسبانيين يوافقون على الإصلاحات وعلى إبقاء الحكم الملكي، وكانت نسبة المشاركين بالاستفتاء 77٪ ،على الرغم من أن اليسار دعا إلى المقاطعة. قلب هذا الاستفتاء خطط أحزاب اليسار. ولم يكن بإمكانها إطلاقاً الاعتراض على صدقية هذا الاقتراع الكثيف، خاصة، وأنها تمكنت

من القيام بحملتها بحرية، وأن الاعتراف بها رسمياً لن يتأخر (بما في ذلك الحزب الشيوعي، بعد فترة وجيزة). قام سواريز بزيارة إلى برشلونة أعلن خلالها الاعتراف بالشخصية الكاتالانية وباللغة الكاتالانية كلغة رسمية في كاتالونيا. في حزيران / يونيو 1977، أظهرت أول إنتخابات ديموقراطية أُجريت منذ 1936، وبلغت نسبة المشاركة فيها 80٪، انتصار اليمين الليبرالي، وتفوق سواريز الذي حصل على نسبة 39٪ من الأصوات، بينما حصل الحزب الاشتراكي برئاسة فيليب غونزاليز على نسبة 24٪، والحزب الشيوعي على نسبة 9٪، والتحالف الشعبي الذي جمع عدداً كبيراً من قدامى الموالين لفرنكو على 8٪.

بل أكثر من ذلك قام سواريز بمبادرة جريئة إذ اتصل بالرؤساء القدامى للحكومات الكاتالانية والباسكية الموجودين في المنفى وعرض عليهم العودة من أجل إعادة الشرعية إلى بلادهم . وهذا ما فعله الرئيس السابق لكاتالونيا أثناء الإعلان عن مقاطعة كاتالونيا ذات الحكم الذاتي، إذ أنه أقام حكومة اتحاد واسع. لكن لم يكن من الممكن تحقيق هذه العودة إلى الشرعية في بلاد الباسك بسبب الفيتو الذي وضعته منظمة الأيتا. لقد لعب اليمين الليبرالي دوراً حاسماً،إذن، في تحقيق الاعتراف «بالقوميات»، وقد استطاع من خلال ذلك أن يبرهن بصورة مدهشة عن التوجه الديموقراطي للنظام الملكي وأن يتصالح مع الماضي من دون أن يعني ذلك العودة إلى النظام الجمهوري. كان على اليسار الذي أخذ قادته العبر من الأخطاء المأساوية التي ارتكبها بين 1931 و1936، وخلال الحرب الأهلية أن يكون بعيد النظر، ولم يكن بإمكانه رفض «الهدايا» التي قدمها اليمين لكاتالونيا ولبلاد الباسك ولقشتالة. هكذا صوَّتت الجمعية العامة بدون مشكلة على دستور 1978 الذي نصّ على أن الملك هو رئيس الدولة ورمز وحدة الأمة، واعترف للقوميات التي تتألف منها الأمة بالحق في أن يكون لها مناطق ذات حكم الذاتي، كما أكّد على تضامنها.

مزايدات قومية في الشمال، تهديدات جديدة في الجنوب

أُقرَّ هذا الدستور بأكثرية 92٪ من الأصوات، لكن نسبة المشاركة لم تتعدَ 67٪ لأن منظمة الإيتا في بلاد الباسك، والحزب القومي الباسكي، اللذين كانا يطالبان بالحق في تقرير المصير أصدرا تعليمات بالامتناع عن التصويت.

إن الصعوبات السياسية الأساسية التي كان على إسبانيا مواجهتها حتى هذه السنوات الأخيرة تكمن فعلياً في المشكلة الباسكية وفي إرهاب الإيتا. يضاف إلى ذلك، منذ بداية العام 2000، مشكلة الاندماج ومشكلة الإرهاب الإسلامي.

تشكلت منظمة الإيتا نتيجة للانقسام الذي حصل سنة 1959 داخل الحزب الشيوعي الباسكي الذي اعتُبر معتدلاً جداً على الرغم من أنه كان حزباً سرياً في ظل ديكتاتورية فرنكو. بعد أن تبنَّت منظمة الإيتا الخطاب الماركسي الذي كانت كل حركة مسلحة تتباهى به، نفّذت أول اعتداءاتها سنة 1968، لكن أكثر عملياتها المسلَّحة ترهيباً كان اغتيال الأميرال كاريرو بلانكو، رئيس مجلس الوزراء، والرجل القوي في الحزب الفرنكي، سنة 1937، في مدريد. على أثر هذا الاغتيال اتخذت منظمة الإيتا بالنسبة للرأي العام العالمي صبغة اليسار المتطرف، مما أكسبها تعاطف شريحة كبيرة من الرأي العام في فرنسا. قبل ذلك أسهم قصف طائرات هتلر لمدينة غرنيكا، سنة 1937، والأثر الذي تركته لوحة بيكاسو الشهيرة، في تكوين صورة عن الباسكيين كشعب يساري، بينما كان هذا الشعب، في الحقيقة، يشارك اليمين المحافظ والمتعاطف مع الإكليروس أفكاره. مع ذلك، لطالما أمَّنت منطقة الباسك الفرنسية «ملاذاً» لمنظمة الإيتا، ويعود الفضل في ذلك إلى تعاطف الرأي العام، وإلى موقف الشرطة الفرنسية الحيادي إلى حدٍ ما، خاصةً خلال رئاسة جيسكار ديستان وخلال السنوات الأولى من رئاسة ميتران.

في كاتالونيا، اعتمد الفوضويون الكاتالانيون أسلوب الاعتداءات مراتٍ عديدة في الثلاثينيات، لكن معظم هؤلاء قضوا خلال الحرب الأهلية، أما الذين بقوا منهم على قيد الحياة فلم يكن باستطاعتهم الاحتماء، كما فعل الباسكيون، باللجوء إلى شبكة الكنائس

والأديرة التي كانت شرطة فرنكو تغضُّ النظر عنها إلى حد ما.

بعد موت فرنكو، لعب الكاتالانيون دوراً حاسماً في إعادة الديموقراطية إلى إسبانيا كلها وذلك عندما قبلوا، سنة 1979، بعودة الحكم الملكي مقابل الاعتراف بالحكم الذاتي لكاتالونيا الذي يندرج في سياق الحكم الذاتي الممنوح للجماعات الإسبانية الأخرى. حاول الباسكيون المنتمون لمنظمة الإيتا جرّ الكاتالانيين إلى مواقف أكثر تطرفاً من خلال التهديد باعتداء يتم تنفيذه في برشلونة (وقد حصل هذا الاعتداء وسقط ضحيته عدد كبير من الضحايا). لكن بعد أن تخلّت منظمة الإيتا عن هذا الأسلوب، تمكّنت على مرِّ السنين من التأثير على أحزاب كاتالانية أكثر تطرفاً في مواقفها من الحزب الحاكم، ومن المطالبة بمزيد من الاستقلالية، بل بالاستقلال (أنظر كتاب برباره لوابيه «الجغرافيا السياسية لإسبانيا»).

في استفتاء 18 حزيران/يونيو 2006، أُقرَّ قانون جديد للحكم الذاتي بنسبة 74٪ من أصوات الكاتالانيين، لكن ذلك أدّى إلى انفراط تحالف اليسار الذي كان يحكم كاتالونيا منذ سنوات عديدة، لأن الاستقلاليين الجمهوريين قد صوّتوا ضد هذا القانون الجديد. شكّل هذا الاستفتاء انتصاراً لرئيس الوزراء الإسباني – لويس زاباتيرو، وهو رئيس الحزب الاشتراكي الذي وصل إلى السلطة في آذار/مارس 2004، على أثر الاعتداءات الإسلامية–؛ وقد كان عليه أن يتّكل على دعم النواب الكاتالانيين في برلمان مدريد لإرساء أسس «إسبانيا المتعددة»، بغية إحداث تقدم في المفاوضات الصعبة مع منظمة الإيتا، على الرغم من انتقادات الحزب اليميني المعروف بالحزب الشعبي. إن صعوبة هذه المفاوضات مردّها إلى أن منظمة الإيتا أرادت أن تشرك فيها فرنسا لكي يتمَّ الحاق بلاد الباسك الفرنسية ببلاد الباسك الجنوبية لأن فيها عدداً أكبر من السكان، وهذا ما ترفضه الحكومة الفرنسية. كانت مفاوضات مدريد مع الإيتا تسير في الطريق السليم عندما أوقفت الشرطة الفرنسية والشرطة الإسبانية في 21 حزيران/يونيو 2006 (بعد مرور ثلاثة أيام فقط على استفتاء كاتالونيا) اثنتي عشرة شخصية باسكية (أوقف سبع منها في فرنسا، وخمس في إسبانيا) متورطة بجباية «ضريبة الثورة» التي كان يتمُّ بواسطتها منذ سنين عديدة تمويل الإيتا. على

الفور، اعتبرت الإيتا أن هذه العملية البوليسية تنسف مفاوضات السلام التي كانت تجريها مع حكومة مدريد.

هناك مشاكل أخرى تطرح نفسها في جنوب إسبانيا، وهي جديدة نسبياً مقارنة بتلك التي توجد في الشمال، في بلاد الباسك وفي كاتالونيا. إنها أولاً مشكلة الهجرة الآتية من المغرب، وهي مشكلة جدية، خاصةً أن إسبانيا لم تعرف من قبل حركة هجرة اليها. تكونت هذ الظاهرة بسبب أعداد الطلاب المغاربة الذين وفدوا إلى جامعات إشبيلية وغرناطة، على الأخصّ. وقد رُحب بهم خاصة وأن إسبانيا، منذ عهد فرنكو اتبعت سياسة الصداقة مع البلاد العربية، ومع المغرب بنوع خاص، على الأقل بسبب العون الذي قدمته الفرق العسكرية المغربية لفرنكو خلال الحرب الأهلية. وقد امتلك فرنكو لاحقاً مساحات واسعة من الأراضي في المغرب، كما أن الأسرة الملكية الحاكمة في المغرب صار لها أملاكاً كثيرة في إسبانيا، تماماً كما ملوك الشرق الأوسط.

الفئة الثانية من المهاجرين المغاربة تتألف من العمال الزراعيين الذين يشكّلون قسماً كبيراً من اليد العاملة في مزارع البقول في منطقة مُرسية وفي منطقة فالنسيا؛ وقد تسبّبت مطالباتهم بزيادة أجورهم الزهيدة، بصدامات مع السكان الإسبانيين الذين أخذوا تدريجياً يستعيضون عنهم بعمال قدموا لفترة مؤقتة من أوروبا الشرقية.

أما الفئة الثالثة من المهاجرين المغاربة فهي تتألف من الذين يأتون للعمل في كاتالونيا حيث ازداد عدد الغرباء بنسبة عشرة أضعاف خلال عشر سنين؛ وهؤلاء يشكلون اليوم نسبة 12٪ من سكان كاتالونيا، المقاطعة التي تستقبل ربع العدد الإجمالي للأجانب في إسبانيا.

إن اعتداءات 11 آذار/مارس 2004، على شبكة سكك الحديد التي تصل مدريد بضاحيتها الجنوبية، والتي أوقعت 191 قتيلاً و 1500 جريحاً، نسبت خطأً في بادىء الأمر إلى منظمة الإيتا (هذا ما أعلنته حكومة اليمين وهذا ما أدى لسقوطها لصالح الاشتراكيين)، وعندما تبيّن أنها من فعل شبكة إسلامية تضم مغاربة إسلاميين مقيمين منذ مدة طويلة في إسبانيا حيث يعيشون مندمجين نسبياً، بدأ الرأي العام الإسباني يتوجس من هذه الهجرة.

وقد كان حتى ذلك الحين يظهر تعاطفاً تجاه المغربيين الذين كانوا يصلون إلى إسبانيا بعد تعرضهم لمخاطر كبيرة أثناء اجتيازهم مضيق جبل طارق. لكنه شعر بالقلق عندما تزايد عددهم، وعندما تجمَّع عشرات الآلاف من المرشحين للهجرة، من عرب وأفارقة، حول سبتة ومليلة، المدينتين الواقعتين على الساحل المتوسطي للمغرب واللتين تسيطر عليهما إسبانيا، منذ القرن السادس عشر. إن المغربيين ليسوا وحدهم الذين يسعون إلى دخول الأراضي الإسبانية كي يعبروا منها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي من دون أن يكون عليهم المرور بعد ذلك بحدود أخرى نتيجة لاتفاقيات شنغن، بل الأفارقة أيضاً، الذين يدفعون المال لمهرِّبي الأشخاص، ويسعون يائسين إلى اجتياز هذه الحدود للدخول إلى أوروبا. ولا يمكن ردّهم إلى بلادهم الأصلية لكونهم، كما يُزعم، مكتومي القيد ولا يريدون الكشف عن جنسياتهم. بالطبع، تثير أوضاع هؤلاء «اللاجئين» شعوراً بالتعاطف معهم لدى المنظمات الإنسانية.

كان ينبغي أن تمارس عدة حكومات أوروبية ضغوطاً خفية على الحكومة المغربية لكي تردَّ هؤلاء المهاجرين إلى الجنوب (وربما تُرك عدد منهم لمواجهة مصيره في الصحراء؟)، وعلى الحكومة الجزائرية، من ثم، لكي تفرض مراقبة أكبر للحدود الجنوبية، ولكي تثني سائقي الشاحنات عن نقل الركاب. هؤلاء المهاجرين الذين يُطلق عليهم اسم «لاجئين» يدفعون لمهرِّبي الأشخاص ثمناً مرتفعاً يحصلون عليه عن طريق الاستدانة من الجمعيات الدينية أو من التجمعات القروية التي تطمح إلى أن تقبض فوائد الدين لاحقاً عندما ستُرسل اليها الأموال من أوروبا.

يتدفق المهاجرون الأفارقة بأعداد كبيرة إلى إسبانيا انطلاقاً من شواطىء موريتانيا والسنغال وجزر الكناري التي تمتد بمحاذاة الشاطىء الجنوبي للمغرب وتشكل المقاطعة الإسبانية السابعة عشرة التي تتمتع بالحكم الذاتي، وإحدى الحدود المتقدمة للاتحاد الأوروبي.

لا تقتصر المشكلات التي يطرحها الجنوب على إسبانيا على تدفق المهاجرين المكتومي القيد. ذلك أنه يجب أن نأخذ بالاعتبار أن لمنطقة الأندلس في العالم العربي وفي المغرب،

خاصة، قيمة معنوية، فهي ذلك الفردوس الضائع حيث أقام المسلمون والمسيحيون واليهود حضارة التقت فيها الثقافات، حضارة «مهجَّنة» (الهجانة صارت مفهوماً رائجاً في وسائل الإعلام). تجدر الملاحظة أن اسم الأندلس باللغة العربية أصله في اللاتينية الشعبية: «فاندلوسيا» وهي لفظة تشير إلى شعوب «الفاندال»، وهي شعوب جرمانية احتلّت الإمبراطورية الرومانية وشبه الجزيرة الإيبيرية (التي كان قسمها الجنوبي في العصر الروماني يسمى بياتيكا) ثم تابعت سيرها إلى إفريقيا الشمالية حتى وصلت إلى «إفريقيا» (تونس حالياً)، حيث قُضي عليها بفعل حرب الاسترداد البيزنطية وهجمات قبائل البربر.

يبقى أن الأندلس على وجه الخصوص، حيث يملك أمراء الشرق الأوسط وملك السعودية مساحات شاسعة، هي المنطقة التي يحتفل فيها المثقفون الإسبانيون بذلك الإبداع الإسلامي-المسيحي الفريد الذي تمثِّله ثقافة التلاقح، وأحد أهم معالمها «لالكازار» أي «القصر»، في إشبيلية، وقصر الحمراء، في غرناطة اللذين تم بناؤهما في الفترة نفسها. لطالما ساد الاعتقاد بأن «لالكازار» وهو قصر الملك المسيحي بيار الأول (الملقب «بالقاسي») هو نسخة عن قصر الحمراء. لكن يبدو، بحسب الأبحاث التاريخية والهندسية الحديثة، أن العكس هو الصحيح، لكن فن بناء «لالكازار» استلهم القصور العربية المبنية على شكل قلاع شمال الأندلس، في المناطق التي استرُدت من العرب قبل القرن الثالث عشر. لهذه النقاشات مغزى جيوسياسي خطير لأن الحركات الإسلامية ترى أن الإسلام عليه استرداد الأندلس.

الفصل الثاني

فرنسا

في هذا العرض السريع المقارَن لدول غرب حوض المتوسط حيث توقفنا لتفحُّص الحالة الإسبانية تشكِّل فرنسا وهي أكبر دول الاتحاد الأوروبي حالةً في غاية الفرادة لأنها ليست متوسطية إلا في جزء صغير منها. غير أنَّ مشكلات المتوسط تتخذ منذ حوالي الخمسين سنة أهمية كبيرة بالنسبة للفرنسيين، ويمكن أن تصبح، كما بالنسبة لإسبانيا، أشدّ خطورة في السنوات القادمة.

يمكن القول أن لفرنسا واجهة كبيرة على الأطلسي، لكن إسبانيا كذلك مفتوحة على هذا المحيط سواء من خلال شواطئها الشمالية–الشرقية الممتدة من غاليسيا إلى بلاد الباسك، أو من خلال إشبيلية الواقعة عند مصب نهر الوادي الكبير. لطالما كانت أهمية الأطلسي بالنسبة لإسبانيا عندما كانت لها إمبراطوريتها في أميركا أكبر بكثير من أهميته بالنسبة لفرنسا. لكن هذه الأخيرة، أو «البرزخ الفرنسي» بتعبير فرناند بروديل، كانت معنية بالمشاكل الجيوسياسية لأوروبا الوسطى من قبل أن يوسّع لويس الرابع عشر حدودها لتصل إلى الضفة اليسرى لنهر الراين. حينئذ بدأ ينفك الخناق الذي فرضه حولها وجودها منذ القرن السادس عشر وسط أراضٍ تعود ملكيتها لإسبانيا بعد أن توسعت إمبراطورية شارلكان في أوروبا.

فرنسا والبحر الأبيض المتوسط

إذا ما نظرنا إلى تاريخ «الأزمنة القديمة» تبين لنا أن المشاكل التي واجهتها مملكة فرنسا والتي يمكننا تماماً تسميتها اليوم مشاكل جيوسياسية وُجدت بداية في غرب الشمال–الغربي (أثناء الصراع على النفوذ مع إنكلترا في عهد سلالة بلانتاجينيه الحاكمة، وخلال حرب المائة سنة)، وفي شمال الشمال–الشرقي، مع وجود الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة. أما في منطقة المتوسط والشرق الأدنى، فعلى الرغم من الدور المهم

الذي لعبه الفرنسيون في الحملات الصليبية (بين القرن الحادي عشر والقرن الثالث عشر) لم تنجر المملكة نفسها إلى هذه الحروب، وبقدر ما كانت «الحروب ضد إيطاليا» في القرن السادس عشر حملات عسكرية تهدف إلى السيطرة على ثروات تطمع بها فرنسا كانت كذلك وسيلة «لفك الخناق» الذي كانت تشده حولها الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي كانت تسيطر على شمال شبه الجزيرة. بدءاً من القرن السابع عشر، سيتوسع النفوذ الفرنسي إلى الأراضي الواقعة في الشمال، وخاصة في الشمال الشرقي، وذلك منذ حرب الثلاثين سنة في ألمانيا حتى حملات نابوليون؛ غير أن مناطق الشمال والشمال الشرقي سوف تصبح كذلك مناطق خطرة انطلقت منها عمليات الغزو كما حدث في 1814، 1870، 1914، و 1940، على الأخصّ.

لم تصبح منطقة المتوسط رهاناً أساسياً بالنسبة لفرنسا (كدولة عظمى) إلا بدءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بعد فشل حملة نابوليون على مصر (1798). وعلى أثر شقّ قناة السويس (1869) بمبادرة من فرنسا في عهد نابوليون الثالث، لم تعد منطقة المتوسط مجرد طريقٍ إلى الشرق، بل طريقاً إلى الهند الصينية وإلى الشرق الأقصى. غير أن الجنوب الفعلي أو ما يعرف بمنطقة «البربرية»، لم يكن له أهميته في ذلك الوقت: إن غزو الجزائر الذي سوف يتضح أنه من أطول وأصعب المشاريع الاستعمارية الأوروبية، بدأ سنة 1830، من غير أن يكون له هدف معروف، وهو لم يجد مبرراً منطقياً له إلا لاحقاً وهو إرسال الفلاحين الذين لا يملكون الأراضي إلى خارج البلاد وذلك للتخفيف من حجم مطالبهم، كما كان يحصل في ذلك الوقت في كل البلدان الأوروبية التي كانت ترسل إلى أميركا الفائض من السكان نتيجة للنمو الديموغرافي المفاجىء. لكن هذا النمو لم يدم إطلاقاً في فرنسا حيث تدنت نسبة الولادات قبل قرن ونيف من حصول هذه الظاهرة في البلدان الأخرى. بقيت فرنسا حتى عشية الحرب العالمية الثانية البلد الوحيد في أوروبا المستقبل للهجرة، ولولا مئات الآلاف من الإيطاليين والإسبانيين والبلجيكيين والبولونيين ومن يهود أوروبا الشرقية الذين هاجروا إليها وأصبحوا فرنسيين حقيقيين لكان حجم سكانها تضاءل كثيراً.

بيد أن فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية حيث فقدت في كارثة 1940 مكانتها كقوة عظمى، استرجعت امبراطوريتها الاستعمارية ووجدت نفسها في الوقت ذاته في مجال الحماية الأميركية، وقد تصالحت مع ألمانيا المهدَّمة والمقسَّمة، فوق ذلك، إلى قسمين. بينما تخلت إنكلترا عن امبراطوريتها الواسعة في بلاد الهند بدءاً من سنة 1947، بعد أن تعهدت بذلك منذ 1942 (لم يكن لديها الخيار، في كل الأحوال) ظنّت فرنسا، التي لم تأخذ العبرة من الإنكليز، أنه بإمكانها الاحتفاظ بمستعمراتها، وذلك لكي تبرهن، بدون شك، أنها لا تزال قوة عالمية، ولأنه بدا أن السيطرة لم تكن صعبة على أي من هذه المستعمرات. في الهند الصينية البعيدة، اتضح أن الأناميين الذين ظلت تُطلق عليهم صفة «المطواعين» حتى سنة 1946 ، خصوم شرسون، على الرغم من أن سبب هزيمة ديان بيان بو المَدَويّة، سنة 1954، عُزيَ إلى الدور الذي لعبته الصين الشيوعية. بعد ذلك ببضعة أشهر حدثت اضطرابات في إفريقيا الشمالية، غير أنه لم يكن من الوارد أبداً – كما قيل – الخضوع لضغط «حفنة من المشاغبين»، هناك على الضفة الأخرى للمتوسط، وخاصّة في الجزائر، لأن الجزائر كانت تعتبر «أرضاً فرنسية».

بينما مُنح الاستقلال سريعاً للمغرب وتونس بإلغاء نظام الحماية (1956)، أطلقت الحكومة الفرنسية التي كانت يسارية في ذلك الوقت – يجب التذكير بذلك – «عمليات أمنية واسعة للحفاظ على النظام» في الجزائر، لاعتقادها أن ذلك مستحسن قبل إجراء إصلاحات. وقد حصلت في ذلك الحين على دعم كل الأحزاب لأن النواب الشيوعيين أنفسهم وافقوا عن طريق التصويت على منحها «صلاحيات استثنائية» وعلى إرسال «فيلق» أي فرقة من المجندين الشباب الذين ينفِّذون خدمة العلم إلى المناطق الإدارية الجزائرية. غادر هؤلاء من دون أية حماسة بينما كان الفرنسيون في «فرنسا الأم» يحذرون الشعارات القومية ويدركون أنه يجب إجراء إصلاحات في الجزائر. بعد ذلك بسنتين، حين لم تجد الحكومة من حل آخر سوى التفاوض مع «المتمردين»، وجدت فرنسا نفسها فجأة تواجه في أيار/ مايو 1958، نوعاً من انقلاب قام به في مدينة الجزائر قوميون فرنسيون متشدِّدون، برعاية الجنرالات. ولكي يحصلوا على مظلة مشرِّفة، طلبوا العون من ديغول الذي كان يعيش

في عزلته، مما أثار استهجاناً كبيراً لدى أحزاب اليسار. سيجد ديغول نفسه مضطراً، لكي يضع حداً لهذا الصراع، وهذا ما كانت تتمناه الغالبية العظمى من المواطنين، لأن يخوض حرباً سوف تستمر أربع سنوات، ومواجهة مع هؤلاء الذين توجهوا إليه بطلب المساعدة، وخاصةً، مع قادة الجيش الذين سوف يندِّدون «بخيانته».

يطيب اليوم لأوساط الحركات التقدمية التنديد بغباوة، إن لم يكن بخيانة، أحزاب اليسار، التي بعد فوزها في انتخابات 1956 التي خاضتها تحت شعار «السلام في الجزائر» تورَّطت في حرب سوف تصبح حرباً طويلة وقاسية، بل حرباً وسخة. لكن النظرة الموضوعية تقضي بالاعتراف بأن الأمر كان يتعلق بمشكلات جيوسياسية شديدة التعقيد يتداخل فيها الداخل والخارج. من المهم اليوم أن نفهم كيف بدأت في مطلع الخمسينيات سلسلة من الأحداث ومن الأفكار الجيوسياسية المتناقضة إلى حد ما، لكي نفهم بشكل أفضل النتائج المترتبة عنها، وهي متناقضة تماماً. ولا تزال هذه الأحداث وهذه الأفكار تتفاعل بعد خمسين سنة في فرنسا حيث تتداخل مع التأثيرات المفاجئة لتغيرات في الجيوسياسية الكونية.

مشكلات التوطُّن في بلد يتجاهل الأمة

بينما كان يعيش في فرنسا سنة 1962، عندما حصلت الجزائر على استقلالها، 300,000 مسلم وُلد معظمهم في الجزائر وخاصة في منطقة القبائل، وبينما كان يمكن الاعتقاد بأنه بعد حرب طويلة وقاسية كالتي عاشتها الجزائر، قد يصعب على فرنسا إقامة علاقات مع الجزائر المستقلة، ومع بلاد المغرب، على نطاق أوسع، نجد أن هناك في فرنسا اليوم ستة ملايين شخص ينتمون إلى الثقافة العربية الإسلامية، وأنهم بشكل أساسي من أصل جزائري. أكثر من نصف هؤلاء ولدوا في فرنسا، وهم إذن، في غالبيتهم يحملون الجنسية الفرنسية. مع ذلك، فإن حرب الجزائر لا تزال حاضرةً في الذاكرة.

من المؤكد أن سائر بلدان أوروبا الغربية، بما فيها تلك التي ظلَّت حتى العشرين سنة الأخيرة تعرف حركة هجرة مهمة، استقبلت أعداداً كبيرة من المهاجرين، وذلك أولاً لكي

تسدَّ حاجتها الكبيرة إلى اليد العاملة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ثم لكي تملأ الوظائف الزهيدة الأجور التي لم يعد يقبل بها أهل البلاد، وذلك على الرغم من ظهور مشكلة البطالة، سنة 1975. يضاف إلى ذلك نتائج تدابير «جمع الشمل العائلي» بعد أن تحوَّلت هجرة الرجال المؤقتة إلى هجرة نهائية، فالتحقت بهم النساء وكذلك الأولاد. قدم هؤلاء المهاجرون، على الأخصّ، من المستعمرات السابقة للدول الأوروبية العظمى التي كانوا يتكلمون لغاتها. تلك هي بالطبع حال المغاربة إذ أن استعمال الفرنسية منتشر بشكل واسع في بلاد المغرب على الرغم من التعريب؛ وكذلك أيضاً هي حال الهنود والباكستانيين والبنغلادشيين في إنكلترا؛ أما ألمانيا فهي تستقبل عدداً كبيراً من الأتراك الذين تعود معرفتهم باللغة الألمانية إلى عهد الإمبراطورية العثمانية وإلى عهد الامبراطورية الألمانية، نهاية القرن التاسع عشر.

مع ذلك، فإن حالة فرنسا فريدة، فيما يتعلق بظاهرة الهجرة، ومقارنة مع غيرها من بلدان أوروبا الغربية، وذلك بسبب قِدم هذه الظاهرة فيها، وبسبب العدد الهائل من المهاجرين المنتمين للثقافة الإسلامية والذين جاؤوا بشكل أساسي من بلاد المغرب. تكمن الفرادة الأساسية لظاهرة الهجرة إلى فرنسا في أن القسم الأكبر من العائلات المهاجرة يأتي من بلد – الجزائر – خاض فيه الجيش الفرنسي منذ خمسين سنة حرباً استمرت مدة سبعة أعوام. وقد خلَّف ذلك ذكريات قاسية على ضفتي المتوسط، حيث يعيش رجال ونساء يعرفون أن أهلهم كانوا ضحايا الطريقة المأساوية التي تحقق بها استقلال الجزائر. لكن كثيراً من المثقفين الجزائريين وفدوا إلى فرنسا هرباً من الاضطهاد السياسي الذي يمارسه من يحتكرون السلطة في بلدهم. الأمر نفسه ينطبق على عدد من المثقفين المغربيين والتونسيين المهاجرين إلى فرنسا. وعلى الرغم من أن مرحلة إزالة الاستعمار لم تكن في المغرب وفي تونس بقساوة تلك التي عرفتها الجزائر، نجد هؤلاء ينافسون الجزائريين في التعبير من خلال ما ينشرونه من أعمال عن عدائهم التاريخي للاستعمار. لكن مسألة إسرائيل تتسبَّب لهم ببعض الحرج في فرنسا، ذلك لأن القوانين الفرنسية لا تسمح لهم بالتعبير بحرية عن العداء للصهيونية وهو أمر مألوف في البلدان العربية.

خلال عقدين أو ثلاثة، لم تسبِّب هذه الهجرة الجزائرية التي ستتوسع قريباً لتصبح هجرة مغاربية أية مشكلة (على أية حال، خلال حرب الجزائر، أعطت جبهة التحرير الوطنية تعليمات بعدم تنفيذ اعتداءات في فرنسا)، كما أن المهاجرين لم يعودوا يتعرضون، كما كان يحصل في سنة 1961 بعد استقلال الجزائر، لملاحقة بعض رجال الشرطة المناصرين للتيار المتمسِّك بالجزائر كأرض فرنسية. فما من أحد كان يريد السيطرة على هذا البلد مجدَّداً. بالطبع، أقام المهاجرون في مساكن شعبية بُنيت على شكل مجموعات سكنية انتقلوا إليها من مدن الصفيح حيث كانوا يعيشون مع عائلاتهم، لكن أجورهم التي لا تتجاوز الحد الأدنى للأجور كانت أكبر بكثير من تلك التي كانوا يتقاضونها في الجزائر، ثم أنهم استفادوا بعد وقت قصيرمن نظام المساعدات العائلية ومن الضمان الاجتماعي. أما إذا اقتضى الأمر أن يمثلوا أمام الشرطة الفرنسية فهي بكل حال أقل قساوة من الشرطة الجزائرية.

منذ الثمانينيات والتسعينيات، بدأ الأطفال المتحدّرون من أصول مغاربية يصبحون كباراً؛ هؤلاء لا يتكلمون العربية، كما أنهم لم يذهبوا إلا نادراً إلى الجزائر، لكنهم خلافاً لأهلهم، ينظرون إلى فرنسا نظرة سلبية في أغلب الأحيان، هي حصيلة كل خيباتهم، وهي ذاتها خيبات غيرهم من شباب الطبقة الشعبية الذين يعانون من البطالة، إلا أن آباءهم «فرنسيون أصليون»، كما يقال، أو أنهم من قدامى المهاجرين الإيطاليين أو الإسبانيين. غير أن هؤلاء الشباب المنتمين إلى عائلات ذات ثقافة إسلامية والذين يسكنون في نفس المجمّعات السكنية الشعبية الكبرى التي يقطنها غيرهم من الشباب الفرنسيين، يمكنهم الاعتقاد أنه بسبب هذه الثقافة وبسبب كونهم «عرباً»، هناك تمييز يمارس ضدهم من قبَل الشركات، على الأخصّ. هذا لا يجانب الحقيقة. لذلك لكي يكسبوا المال ولكي يساعدوا عائلاتهم على شراء كماليات صارت ضروريات، نراهم يلجأون إلى ما يسميه علماء الاجتماع بلغة أكاديمية «القطاع غير الرسمي»، أي عملياً إلى تهريب مختلف أنواع المخدرات بكميات صغيرة وكبيرة من خلال شبكات تكفل أمنها الروابط العائلية المتينة. هذا ما يفسّر، في المقابل، التمييز الذي يعاني منه كل الذين

لا يشاركون في هذه العمليات.

بما أن هؤلاء الشباب ومن هم أكبر منهم سناً ولدوا بغالبيتهم في فرنسا فهم يملكون «أوراقاً ثبوتية فرنسية» (كثيرون يحسدونهم على ذلك لأنه أمر مريح). مع ذلك فإن غالبيتهم لا يشعرون بأنهم فرنسيون، بل أحياناً، يعتبرون الانتساب إلى من يسمونهم «الغاليّين» تهمة ينفونها عن أنفسهم. هذا سلوك سياسي يختلف كثيراً عن سلوك المهاجرين القدامى. هل لأن هؤلاء كانوا أوروبيين؟ في الماضي، قبل الحرب العالمية الأولى بل حتى بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك كلام يعبر بشكل صريح عن عداء للأجانب بل كلام لا يتجرأ أحد اليوم على التلفظ بمثله، استهدف في أكثر الأحيان هؤلاء المهاجرين الأوروبيين. غير أن عددهم كان أقل بكثير مما وصل إليه اليوم عدد المهاجرين كما أنهم كانوا يتوزعون على أماكن شتى (لم تكن المجمّعات السكنية الشعبية الكبرى موجودة بعد)، وقد وجدوا أنفسهم ضمن إطار مجتمع فرنسي كان فيه الحديث عن فكرة الأمة أكثر رواجاً وأشدّ حماسةً مما هو عليه اليوم، أو بشكل عام، مما هو عليه منذ عدة عقود.

كيف ستتوفر للشباب المنتمين إلى الثقافة الإسلامية وإلى الأوساط الشعبية فرصة الاستماع إلى كلام عن فرنسا الأمة بعبارات تنطوي على أن هذه الفكرة تزخر بالقيم السياسية؟ فالفرنسيون («الأصليون») لا يتكلمون عنها، تماماً كما أن وسائل الإعلام التي تحرص على عدم التلميح إليها (تجنباً لتهمة التعصب لفرنسا) تفضِّل الإشارة إلى فرنسا «بالمسدَّس» (الشكل السداسي) على أن تشير إليها باسمها. أما بالنسبة للأوساط المثقفة، فعندما يجري الحديث عن فرنسا في يومنا الحاضر، نجده يدور عموماً حول موضوع يلقى رواجاً كبيراً في وسائل الإعلام، وهو التنديد بالأوهام والخزعبلات الوطنية، والدعوة إلى إعلان الندم عن الاستعمار وحتى عن تجارة الرقيق. إن معظم المدرِّسين، خاصة أساتذة التاريخ والجغرافيا، الذين كان دورهم شبه الرسمي في الماضي تمجيد الأمة، لا يتكلمون عن فرنسا، إلا عند الضرورة، في سياق الحديث عن المذبحة التي شكلتها الحرب العالمية الأولى، وخاصة في سياق الحديث عن الاستعمار ومساوئه، كما لو أن الاستعمار لم يزل موجوداً إلى اليوم. إنهم يستفيضون في الحديث عن كل ذلك لكنهم يتكتمون بشكل

منهجي على فكرة الأمة. رجال السياسة يحاذرون الكلام عن الأمة ويفضِّلون الحديث عن الجمهورية، ذلك أن حزباً يمينياً متطرفاً راح يُنظِّر للأمة على هواه.

من المؤكد أنه في بلد مثل فرنسا يعيش فيه ما يقارب العشرة ملايين شخص كان آباؤهم يقطنون المستعمرات الفرنسية السابقة (وهم المسلمون، وكذلك المسيحيون الذين وفدوا من جزر الأنتيل، والأفارقة، والفيتناميون) من الضروري أن يعالَج موضوع الاستعمار الذي يختلف بحسب البلدان والأزمنة، وأن تُدرس أسبابه ونتائجه التي تربط بينها علاقة جدلية. لأن الأمر يتعلق من حيث المبدأ بالتنافس على بسط السلطة على جزء من الأراضي، فإن السيطرة الاستعمارية ونضالات الشعوب من أجل تحقيق الاستقلال، وإزالة الاستعمار، تشكِّل ظواهر جيوسياسية من الواجب تفسيرها وفق منهج التحليل الجيوسياسي الذي يعطي أهمية كبيرة للتفكير التاريخي. في الوقت الذي أصبحت فيه فكرة الأمة تقتصر على إثارة شعور بالحنين كونها أصبحت فكرة من الماضي بسبب قيام الاتحاد الأوروبي، يجب مراقبة ما يحدث في العالم حيث نرى أنه عوض عن أن تضمحل هذه الفكرة هناك – ليس أبعد من إسبانيا – عدد متزايد من الشعوب التي تطالب بها وتسعى إلى أن تكون مستقلّة. يجب كذلك أن نأخذ بعين الاعتبار توسُّع المشروع الإسلامي في سائر أنحاء العالم وخاصة في المجموعة المتوسطية.

يجب اعتماد منطق التحليل الجيوسياسي لفهم أحداث مروِّعة يفضِّل البعض النظر إليها على أنها «مشكلات مجتمع». إن موت الشابين في حادثة «كليشي سو بوا»، في ضاحية باريس الشمالية (التابعة لمنطقة سين- سان دوني الإدارية حيث ترتفع نسبة البطالة ويكثر عدد السكان المنتمين إلى أصول غير فرنسية)، في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2005، شكَّل نقطة انطلاق لسلسلة أعمال شغب ليلية انتشرت على مدى خمسة عشر يوماً، ليس فقط في «الأحياء» الشعبية (وهي «مجمعات سكنية شعبية» على وجه الخصوص) لمدينة باريس وضواحيها، بل في معظم التجمُّعات السكنية المدينية (بما في ذلك في المدن المتوسطة الحجم حيث شُيدت على أطرافها «مجمَّعات سكنية كبرى») باستثناء مرسيليا، وهذا أمر مستغرب، على الرغم من أن مشكلات الهجرة كبيرة جداً في هذه المدينة. كان دور

الشباب «المتحدّرين من عوائل مهاجرة» (حسب عبارة شائعة الاستعمال حتى لا يشار بالإصبع إلى المغاربة أو الأفارقة) أساسياً في أعمال الشغب هذه، لكنهم صبّوا جام غضبهم بشكل أساسي على السيارات المتوقفة في أحيائهم، وكذلك على مدارس هذه الأحياء وعلى الباصات التي تنقل التلامذة إليها. إزاء توسّع أعمال الفوضى، صوتت الجمعية الوطنية، بناءً على طلب عدد كبير من رؤساء بلديات الضواحي، على قانون يسمح بتطبيق «حالة الطوارىء» وحظر التجوال خلال ثلاثة أشهر، بناءً على قرار يتخذه قائد الشرطة، وهذا إجراء لم يُطبّق منذ 1961، أي خلال فترة من التوترات كانت الأخطر في فرنسا، قبل نهاية حرب الجزائر. بلغ مجموع السيارات التي أُحرقت 10,000 سيارة، وعدد المدارس التي حصلت اعتداءات فيها 350 مدرسة، في أكثر من 500 منطقة بلدية.

يركّز المختصون في الظواهر المدينية العنيفة على أن هذا النوع من أعمال الشغب حيث يلعب «الشباب المتحدّرون من عوائل مهاجرة» دوراً أساسياً لا يزال يزداد ويتفاقم منذ أكثر من عشرين سنة. بدأت أعمال الشغب في مدينة ليون وضواحيها، سنة 1981، ثم اشتدّت وتكاثرت في التسعينيات ليزداد خطرها بشكل واضح بين 1998 و 2003 حيث تلاقت مع أشكال مختلفة من مظاهر الانحراف عند الشباب. وهي تهدف إلى لفت الانتباه إلى الظروف المعيشية لسكان هذا المجمّع السكني الكبير أو ذاك (تبث المحطات التلفزيونية صوراً لهذه المشاهد المقلقة)، كما تهدف إلى أن تُظهر بوضوح أنه مجال خاضع لسلطة هذه «العصابة» أو تلك، وهي سلطة خفية منافسة للسلطات الرسمية. إنها بالتأكيد مشكلة جيوسياسية. لذلك فإن دخول جنود الإطفاء إلى هذا النوع من أماكن النفوذ يصبح مرفوضاً يوماً بعد آخر حتى ولو وُجه إليهم نداء استغاثة، وغالباً ما يكونون هدفاً للقذائف الثقيلة الملقاة عليهم من على سطوح المباني: في سنة 2005، ارتفع عدد هذه الاعتداءات ضد جنود الإطفاء بنسبة ضعفين ليتجاوز الخمسة آلاف اعتداء. أما الاعتداءات على رجال الشرطة فهي أكثر من ذلك بكثير، كذلك تتزايد هذه التصرفات العنيفة ضد سائقي الباصات وحتى ضد سيارات إسعاف الطوارىء، كأن استراتيجية بعض المجموعات هي عزل هذه المجمّعات السكنية الضخمة وقطع أي اتصال بينها وبين الأحياء المجاورة.

ثمة فرضية تقول أن هذه العزلة تخدم مصالح مهربي المخدرات. وتقول فرضية أخرى أن الشبكات الإسلامية تسعى بهذه الطريقة إلى عزل السكان ذوي الثقافة الإسلامية عن سائر المجتمع.

إبان موجة أعمال الشغب المديني الكبيرة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2005، سعت دوائر الشرطة إلى الكشف عن هوية المحرِّضين بالرغم من أن رجال السياسة لم يخفوا خشيتهم من اكتشاف أن الشبكات الإسلامية المعروفة نسبياً هي التي تقف وراء ذلك. لكن النتيجة الرسمية التي توصَّل إليها التحقيق لم تثبت ذلك بل أنها لاحظت أن منظمات قريبة من الحركات الإسلامية وجَّهت دعوات علنية إلى الهدوء في هذا المجمَّع السكني أو ذاك في الضاحية الباريسية. ربما لم تتوقَّع بعض الشبكات الإسلامية المتطرفة هذا الانتشار المريع لأعمال الشغب؟ يبقى أن هذه الأعمال سوف تتجدد لأن الحلول، التي يصعب كثيراً إيجادها، تتطلب وقتاً لوضعها موضع التنفيذ ولكي تبدأ نتائجها بالظهور.

للإسهام بتحسين الوضع الاجتماعي في الأحياء حيث غالبية السكان هم من المنتمين للثقافة الإسلامية (لكن غالبيتهم لا يمارسون الطقوس الدينية)، تعرض المنظمات الإسلامية مساعدتها بصورة مشروعة تماماً، وقد بدأت تترجم ذلك عملياً. يتزامن ذلك مع السياسة التي تنتهجها الحكومات المتلاحقة لكي تنظِّم إدارة شؤون المسلمين في فرنسا من خلال المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية حيث يلعب اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا دوراً أساسياً.

هكذا يمكن أن نطرح فرضية تقول بأن عدداً من «الأحياء–الغيتوات» التي تسمى رسمياً «المناطق المدينية الحساسة» (وقد بلغ عددها 752 في 2005، 157 منها في منطقة إيل دو فرانس، و 74 في شمال با–دو –كاليه، و 30 في منطقة الرون ومثلها في منطقة لي–بوش–دو–رون) سيصبح خلال بضع سنوات، عبر وسائل متنوعة، تحت سيطرة المنظمات الإسلامية التي يمكنها أن تفرض فيها بصورة غير رسمية تطبيق الشريعة في نطاق مساحة محدّدة تسيطر عليها. وقد حدث هذا من قبل في إنكلترا حيث توصَّل حزب العمال إلى تفاهمات مع بعض القادة الدينيين الذين أصبحوا بفضله أعضاءً في المجالس البلدية بل

نواباً، وذلك للتمكُّن من إدارة شؤون الجماعات الإثنية المختلفة بالطريقة المثلى. من وجهة نظر جيوسياسية، إننا هنا أمام حالة فصل عنصري حقيقية، ويجب أن تؤخذ العبارة هنا بمعناها الأصلي (الذي كانت تشير إليه نظرياً، في بادىء الأمر، في جنوب إفريقيا)، وهذا يعني تطبيق سياسة تنمية تتفاوت بحسب الغيتوات (بالمعنى الأصلي للكلمة)، أي وفق مناطق النفوذ التي تتجمَّع فيها شريحة من السكان لها خصائص ثقافية واضحة، دينية كانت أو لغوية. في بلد مثل فرنسا يشكِّل فيه الأشخاص المنتمون للثقافة الإسلامية نسبة 10٪ من مجموع السكان، وهي نسبة مرشَّحة للارتفاع، يتخِّذ هذا التطور الجيوسياسي أهمية كبيرة خاصةً وأنه يُخشى حدوثه، ليس في الضواحي الهامشية، وإنما في التجمعات المدينية الكبرى مما سيتسبب بمشكلات على صعيد وسائل النقل وخاصة على صعيد حدود مناطق النفوذ، كلما ازداد حجم السكان في الأحياء الإسلامية.

بالتأكيد يمكن الاعتراض على هذه الفرضية كما يمكن اقتراح معالجات اقتصادية واجتماعية تؤخِّر تحققها، وهي اقتراحات مرحَّب بها. لكنها تطرح بصورة مريعة مشكلة الانتماء للأمة، ذلك أن شعور الأفراد ذوي الثقافة الإسلامية بأنهم فرنسيون سيضعف، على الرغم من أنهم يحملون «أوراقاً ثبوتية» فرنسية، وسيكبر في المقابل شعورهم بأنهم عرب أو بأنهم مسلمون. هذا مع العلم أنه ليست لديهم أية فكرة عن ماهيّة فرنسا كأمة. لذلك يجب على الفرنسيين أن يتكلموا أكثر عن الأمة، وعلى المثقفين الذين لهم دور أساسي على هذا الصعيد أن يقرروا مناقشة الأمر كظاهرة تفرض أخذها على محمل الجد. إن فكرة أفول فرنسا التي تنشرها وسائل إعلام متباكية تترافق مع تجنُّب واضح للحديث عن الأمة باعتباره «غير مقبول سياسيا» بل أسوأ من ذلك، بائداً تماماً. هذه فعلاً حالة جيوسياسية فريدة.

منذ سنين عديدة يمتنع المتخصصون في علم السياسة عن تناول هذه الظاهرة بالدراسة والتمحيص، كما لو أن مشكلة الأمة لا تطرح نفسها إلا بالنسبة للبلدان المستعمَرة أو كما لو أن الفكرة صارت مبتذلة مع زيادة الناتج الوطني ومع الحداثة والعولمة. مع ذلك فإن فكرة الأمة قوية جداً في الولايات المتحدة، وفي إنكلترا، كما في البلدان الاسكندنافية. ظنّ

البعض أن فكرة الأمة فقدت معناها مع قيام الاتحاد الأوروبي، لكن بما أن عدد المنتسبين إلى هذا الاتحاد تجاوز الخمس وعشرين دولة (ثلاثين عما قريب) فهذا يجعل منه مجموعة اقتصادية أكثر مما هي مجموعة سياسية. إذا كانت فكرة الأمة تثير الشبهات في ألمانيا وفي اليابان بسبب المآسي الكبرى التي رافقت تطورها، ففي فرنسا، تبقى أسباب عدم الكلام عن الأمة غير واضحة. قبل أن نناقش ذلك، من الضروري أولاً أن نصف ما نتحدث عنه. في الواقع، ليس من المفيد في شيء إعطاء تعريف نظري للأمة أو مفهوم مجردٍ لها بحيث يشمل كل الحالات الممكنة على سطح الكرة الأرضية. ذلك أن المواطنين حين يتكلمون عن أمتهم إنما يستندون إلى تصورات يقلّ فيها التجريد تجعل من كل أمة حالة خاصة.

إن مفهوم الأمة تصوّر جيوسياسي بشكل أساسي لأنه يحيل إلى أرض ما (لا وجود لأمة من دون أرض) وإلى علاقات تنافس بين قوى معينة، وإلى أخطار تنشأ عنها في فترات معينة فكرة الاستقلال الذي يجب تحقيقه أو استعادته أو الدفاع عنه. الأمة مفهوم جيوسياسي يتطور وفقاً للأحداث السياسية. لهذا السبب، من الضروري في زمن يبدو أنه يتم تجاهلها، التفكير وفق منطق الجغرافيا السياسية بكيفية تكوّن أمة فرنسا.

مشكلة جيوسياسية، تكوين فكرة الأمة وتطورها في فرنسا

مقارنةً مع إسبانيا حيث تشكل مسألة اللغة مسألة أساسية، كما رأينا، فإن فرنسا (إذا وضعنا جانباً الحالة التي تمثلها كورسيكا، 220,000 نسمة) تتمتع بوحدة جيوسياسية قوية، بسبب تماسكها اللغوي الكبير. في الحقيقة، هذا التماسك ليس قديم العهد ذلك أن اللغة الفرنسية لم تصبح رائجة الاستعمال عند الغالبية العظمى من الفرنسيين إلا منذ نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. الواقع أنه قبل1881، حيث أصبح التعليم الزامياً ومجانياً في المدارس الابتدائية التي كانت علمانية (للتقليص من دور الإكليروس ولتوحيد الخاضعين للخدمة العسكرية)، كان سكان الأرياف في جنوب فرنسا وفي منطقة البريتاني وفي الألزاس يتكلمون تقليدياً لغات مختلفة أو «لغات محلية». في غرب البريتاني، كانت البروتونية هي اللغة المتداولة وهي لغة سلتية، في الألزاس كان الناس يتكلمون الألزاسية

وهي لغة شفهية جرمانية، وفي شمال اللورين، اللغة الألمانية؛ أما اللغة الفلمنكية فكانت متداولة في منطقة شمال فرنسا الإدارية، بينما اللغة الكورسيكية كانت مستعملة في جزيرة كورسيكا. لكن مناطق جنوب فرنسا هي، على وجه الخصوص، المناطق التي لا يتكلم فيها سكان الأرياف الفرنسية بل لغات رَومَنية أخرى كالأوكسيتانية والبروفانسالية.

تتحدر اللغة الفرنسية، هذه اللغة التي نشأت في الحوض الباريسي الكبير الذي كانت أراضيه الغنية آهلة بالسكان، من اللغة التي كانت تعرف في القرون الوسطى بلغة أويل، بينما كانت لغة أوك (أويل وأوك لفظتان مختلفتان لقول نعم) تنتشر بألوانها المختلفة جنوب الخط الممتد بين بوردو وليون: لغة الليموزان والأوفرنيار في كل المنطقة الشمالية للماسيف سنترال، اللغة الغاسكونية في الأكيتان، اللغة البروفانسالية شرق منطقة الرون وجنوب مدينة غرونوبل، والأوكسيتانية خاصة في المنطقة الممتدة من الماسيف سنترال إلى اللانغدوك بالمعنى الواسع (أي وصولاً إلى تولوز). في المقابل، في المدن الكبرى، سواء مدن وسط فرنسا أو مدن بريتاني أو الألزاس، كانت الطبقات الحاكمة، والطبقة البورجوازية، بشكل خاص، تتكلم الفرنسية منذ وقت طويل لأسباب سياسية وثقافية وتجارية. إن تجمّع الوجهاء والثروات في باريس وفرساي (نتيجة للاستراتيجية التي اعتمدها الملك ليجبر طبقة النبلاء على الخضوع له) جعل من باريس مركزاً مهماً لنشر الفرنسية ذلك أن العاصمة اجتذبت إليها كل «مثقفي» المملكة، سواء كانوا بروتونيين أم أوكسيتانيين.

يعتقد علماء الألسن أن الاختلافات بين لغة أويل ولغة أوك كانت أكبر بكثير من تلك التي تميز القشتالية عن الكاتالانية التي تشبه الأوكسيتانية. لكن بينما انطلقت في إسبانيا في نهاية القرن التاسع عشر حركات سياسية وثقافية تطالب بالحكم الذاتي أو بالاستقلال استناداً إلى خصوصيتها اللغوية التي تضيع تحت وطأة اللغة القشتالية، نجد عكس ذلك في فرنسا نهاية القرن التاسع عشر حيث بدأت اللغة الفرنسية تحت تأثير دولة الجمهورية، تنتشر من خلال المدرسة على حساب اللهجات المحلية واللغات المناطقية. كانت الكنيسة تشجع على استعمال هذه اللغات في المناطق التي كانت مناطق رعائية، وكانت تعبر بهذه الطريقة، منذ قيام الثورة سنة 1789، عن معارضتها للنظام الجمهوري. والواقع، أنه مهما

بلغت أهمية المدرسة والمعلمين في نهاية القرن التاسع عشر، فإن انتشار اللغة الفرنسية قد حصل قبل ذلك بقرن من خلال ظاهرة جيوسياسية كانت فرنسا أول الدول الأوروبية التي عرفتها: هي ظهور فكرة الأمة. ولعله من المفيد فهم أسبابها والتحوّلات التدريجية التي طرأت عليها أيضاً. إن مسألة الأمة تُطرح اليوم في فرنسا بطريقة جديدة، ليس فقط بسبب وجود فرنسا في الاتحاد الأوروبي، بل أيضاً وخاصةً بسبب ظاهرة ما بعد الاستعمار، وبسبب الهجرة الآتية من ما وراء المتوسط. وقد بدأت هذه المسألة تطرح نفسها منذ بضع سنوات في إسبانيا وفي إيطاليا، لكنها في فرنسا أكثر قِدماً كما أن مظاهرها أكبر أهميةً.

في البلدان التي استُعمرت وخضعت لسيطرة دولة أجنبية، وخاصة في معظم بلدان المتوسط، تختلط مسألة الأمة بمسألة الاستقلال الوطني، كما أن نشأة فكرة الأمة ترتبط بالصراع ضد الاحتلال الأجنبي. لكن في حالة فرنسا – الدولة المستقلة منذ قرون – فإن فكرة الأمة نشأت لأسباب داخلية، تتعلّق بمعارضة المنظومة الاجتماعية والسياسية لما يسمى النظام القديم في فترة لم يستطع فيها هذا النظام التغلب على تناقضاته الداخلية.

ظهور فكرة الأمة يسبق بعدة سنوات

ظهور فكرة «الوطن في خطر» والحروب التوسعية

نهاية القرن الثامن عشر، كانت مملكة فرنسا إحدى أغنى الممالك الأوروبية – كان سكانها يشكلون ربع سكان أوروبا – وكان لديها أقوى جهاز دولة بفضل جيشها النظامي، لكنها على الصعيد المالي كانت مهددة بالإفلاس لعدم قدرتها على زيادة مواردها الضريبية. ذلك أن مالكي قسم كبير من الأراضي، وهم النبلاء ورجال الكنيسة، كانوا معفيين من الضرائب، أما البورجوازيين الذين كان يزداد عددهم وكذلك ثروتهم فكانوا يدفعون للدولة أموالاً يشترون بها ألقاباً نبيلةً تعفيهم، في المقابل، من دفع الضرائب. هكذا إذن كان الذين لا يملكون المال الكافي ليشتروا به لقباً يجعلهم من النبلاء – أي المنتمين إلى البورجوازية الصغيرة والمتوسطة – هم الذين يرزحون تحت عبء الضرائب التي تفرضها عليهم دولة كانت فوق ذلك كله تزداد احتياجاتها المالية (من أجل تغطية

المصاريف العسكرية وكلفة البنى التحتية) نتيجة للتطور. ولكي تستطيع الدولة الاستدانة من أصحاب البنوك، رهنت لهم إيراداتها الضريبية لفترة كان عدد سنواتها يزداد باستمرار. لكنهم توقفوا، منذ العام 1780، عن مثل هذه المجازفات مخافة الإفلاس العام. كان ينبغي، إذن، تغيير النظام الضريبي للمملكة كما حدث في إنكلترا حيث كان النبلاء والإكليروس يدفعون الضريبة تحت رقابة مجلس العموم، وهذا ما اقترحه الملك. لكن النبلاء في فرنسا رفضوا ذلك رفضاً قاطعاً واقترحوا أن يُطرد من صفوفهم الذين اشتروا ألقابهم النبيلة، أي في هذه الحالة، البورجوازيون. طرحت المشكلة الضريبية في الواقع مشكلة «الامتيازات» وتبلورت عندئذ فكرة مفادها أن الأمة بأجمعها يجب أن تستفيد من الثروات، تماماً كما يتغذى جسم الإنسان من الدم الذي يجري في أعضائه المختلفة، وهذا ما كان قد أظهره تطور الطب في ذلك الوقت. أطلق أنصار هذه الفكرة (التي أملاها هاجس المصلحة العامة وأوحى بها النجاح الذي لقيه في فرنسا كتاب آدم سميث[1]) على أنفسهم اسم «الوطنيين» واعتمدوا اللغة الفرنسية في حملاتهم التي قادوها في مختلف أقاليم المملكة وذلك لكي يثبتوا أن لديهم تصوّراً واحداً لمصلحة الأمة. بما أن خطر الإفلاس كان داهماً وبما أن النبلاء تمرّدوا على السلطة الملكية سنة 1788، اضطر الملك سنة 1789، إلى دعوة «المجالس العمومية» إلى الاجتماع، فتوصّل ممثلو الطبقات الثلاث: النبلاء والإكليروس وعامة الشعب، في نهاية المطاف، إلى اتخاذ قرارٍ ليلة 4 آب/أغسطس يقضي بإلغاء الامتيازات، وذلك تحت تأثير «الرعب العظيم» الذي أثاره انتشار الثورات الفلاحية في جميع الأقاليم تقريباً. كذلك خسرت هذه الأقاليم امتيازاتها الخاصة وقُسِّمت أرض الأمة إلى 83 مقاطعة إدارية (كان هذا المشروع قائماً منذ عهد لويس الخامس عشر). اجتمع ممثلو هذه المقاطعات الإدارية في باريس في 14 تموز/يوليو 1790 بمناسبة «عيد الاتحاد» ليحتفلوا بوحدة الأمة والملك والدستور.

في فرنسا إذن، نشأت فكرة الأمة في البداية، وهي فكرة جيوسياسية مهمة، نتيجة لنقاش سياسي داخلي، يهدف إلى التخلّص من تناقضات النظام الضريبي للحكم

(1) راجع *De la Richesse des nations*, 1776

القديم. لكن هذه الثورة التي أُعلنت باسم الأخوة والمساواة في حقوق الإنسان، وهذا ما ترك أصداء كبيرة في أوروبا الغربية، ستزداد خطورة عندما ستتحول بعد وقت قليل إلى صراعات سياسية عديدة ليس فقط بين ما كان يُسمّى، قبل ماركس بوقت طويل، بطبقة النبلاء وطبقة البورجوازية، بل داخل الطبقة البورجوازية أيضاً، بين البورجوازية «الصغيرة» والبورجوازية «الكبيرة»، وخاصة بين «ممثلي الشعب»، وفي الواقع، بين مختلف جماعات «اليسار» بسبب صراعاتهم الشخصية (وذلك ليس ماركسياً البتة) التي كانوا يخوضونها باسم ما سمّوه الثورة الكبرى. يضاف إلى ذلك الصراع الإيديولوجي مع الكنيسة التي كان الملك يدافع عن سيادتها الروحية. بغية تصعيب الأمور على الخصم، عمد كل فريق من الفرقاء إلى دفع الأمور باتجاه التأزم الأقصى نحو مواجهة بين فرنسا، القوة العظمى، وأعداء خارجيين. وبما أن الملك كان يأمل في سرِّه أن تكون هزيمة الثورة على يد هؤلاء، فقد وافق في نيسان/إبريل 1792، على قرار الحكومة الثورية إعلان الحرب على بروسيا وعلى إمبراطور النمسا. سيكون لهذه الحرب نتائج جيوسياسية خطيرة على الصعيد الداخلي، لذلك من المفيد التذكير ببعض الأحداث.

بدأ هذا الصراع الذي لم يكن ضرورياً بشكل سيئ جداً بالنسبة للجيش الفرنسي: فقد لحقت به سلسلة من الهزائم في الألزاس وفي اللورين وفي شامباني. الواقع أن هذا الجيش كان قد خسر معظم ضباطه الذين كانوا من طبقة النبلاء والذين هاجر عدد كبير منهم تدريجياً مع نمو الحركة الثورية إلى الدول المجاورة، كما فعل قسم كبير من هذه الطبقة. لكن هجرتهم التي ترتبت عليها على المدى القصير نتائج عسكرية كارثية بالنسبة للثورة، سيكون لها على المدى الطويل نتائج إيجابية جداً، لأن الثورة تمكنت من خلال مصادرة أملاك المهاجرين (أيلول/سبتمبر 1792) وعرضها للبيع، أن تكسب دعم قسم كبير من سكان الريف بصورة مستمرة. في تموز/يوليو 1792، لكي تواجه الغزو، أعلنت الجمعية الوطنية «الوطن في خطر» وطلبت الدعم من كل الوطنيين في جميع المقاطعات الإدارية. في آب/أغسطس 1792، عند وصولهم إلى باريس أنشد المتطوعون القادمون من مدينة مرسيليا «أنشودة حرب جيش الرين» التي سبق إنشادها في ستراسبورغ والتي تقول:

«هيا يا أبناء الوطن... إلى السلاح أيها المواطنون! رصّوا صفوفكم!» إنه لمن المدهش أن هذه الأنشودة التي صارت نشيد فرنسا الوطني (في1795 ثم في 1879) قد حافظت على اسمها الإضافي وهو بحكم الصفة: «المارسيلية» (أو المارسييز كما يقول الفرنسيون)، ربما لأن اسم هذه المدينة المتوسطية الكبيرة والأكثر بعداً عن باريس كان الأكثر دلالةً على الوحدة الوطنية.

ما كان يمكن أن يقتصر على مجرد تحرّك خطابي، كان في الواقع إيذاناً بتغيير سياسي كبير. حتى ذلك الحين وفي سائر أنحاء أوروبا، كانت الجيوش تتألف من محترفين، مرتزقة وجنوداً نظاميين، تحت إمرة قادة من طبقة النبلاء. لكن في أيلول/سبتمبر 1792، بينما كان جيش بروسيا يتقدم منتصراً نحو باريس، كان الجيش الفرنسي يعيد بناء صفوفه في المواقع الخلفية مستعيناً بالمتطوعين وبالجنود المحترفين، واستطاع هذا الجيش بعد تمكّنه من الصمود على الرغم من وجوده في وضع صعب، أن يحقق الانتصار في معركة فالمي، على وقع صرخات «تعيش الأمة». سوف يكتب غوته الذي كان شاهداً على هذه المعركة: «إنطلاقاً من هذا المكان، وبدءاً من هذا اليوم، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العالم». آنذاك ظهر إلى الوجود نوع جديد من الجيوش، ذاك الذي يتألف من غير النظاميين، من متطوعين يدافعون عن قضية سياسية معينة. سيفاجىء جيش الثورة الفرنسية الكبرى الجيوش النظامية بحماسته وشجاعته وبأعداده الكبيرة أيضاً، ذلك أن سكان فرنسا كانوا في تلك الفترة يشكّلون ربع سكان أوروبا. لاحقاً سيضم هذا الجيش الجديد، إضافة إلى المتطوعين، مواطنين شباب يتم تجنيدهم بالقرعة، كما كان يحصل في زمن الحضارة الرومانية القديمة التي كان الفرنسيون الثوريون يتغنون بأمجادها. هكذا صارت الخدمة العسكرية الواجب السياسي الأهم حتى ولو أدى القيام به إلى المجازفة بالحياة. لاحقاً ستقلّد معظم الدول الأوروبية النموذج الفرنسي الذي ستُكتب له الاستمرارية لمدة تزيد عن قرنين.

لم يكن نبأ النصر في فالمي قد انتشر عندما أعلنت الجمعية الوطنية في اليوم التالي، في 21 أيلول/سبتمبر 1792، في باريس، قيام الجمهورية. بالتأكيد، لم يكن ذلك يعني أن الحرب

قد انتهت، ولكي تواجه الحكومة الثورية خطر غزو أجنبي جديد تشنّه الجيوش السبعة المتحالفة اتخذت قراراً بإعلان «التعبئة العامة»، ممّا أدّى إلى حركة تمرد في أوساط الفلاحين في منطقة فاندي، أُضيفت إليها الصراعات كانت قائمة بين الثوريين المعتدلين في المدن الكبرى للمناطق (الجيرونديين)، وبين الثوريين الأكثر تطرّفاً («المونتانيار» الباريسيين) الذين حكموا من خلال إرهاب الناس والذين سيطروا على الفرق العسكرية الثورية. كانت هذه الفرق، كما أوضح ميشال فوفيل في كتابه[1]، تأتي من أرياف الحوض الباريسي الكبير، أي من المناطق التي يتكلم فيها الناس اللغة الفرنسية. وهذا ما يسميه الكاتب «فرنسا المطيعة». في المقابل انتشرت حركة التمرد، جيروندية كانت أم مواليةً للملك، في قسم كبيرٍ من فرنسا، في المناطق التي بقيت خاضعة لتأثير الكنيسة، والتي لا يتكلم الناس فيها الفرنسية مطلقاً، بل اللغة البروتونية واللغة الأوكسيتانية، والتي تقع في الغرب (حيث يتواجد «الشُوان») وفي جنوب الماسيف سنترال، وفي اللانغدوك، والبروفانس. وقد تعرَّضت مدن بوردو، وليون، ومرسيليا التي شاركت في صنع الثورة الكبرى والتي سيطر عليها الجيرونديون لقمع شديد من قبل الجيوش الثورية، وهذا ما جعل منها «مدناً يمينية» حتى منتصف القرن التاسع عشر. هذا ينطبق كذلك على منطقة فاندي التي لا تزال يمينية إلى اليوم والتي يقول بعض المؤرخين أنها كانت ضحية عملية إبادة جماعية لشدة ما بلغته الحرب الأهلية فيها من الوحشية، فقد استُعملت أثناء الهجمات والهجمات المضادة أفظع أساليب حرب العصابات.

نعرف بالطبع أن جيوش الثورة بعد أن أثبتت فعاليتها وشجاعتها في الدفاع عن الوطن سوف تخوض تدريجياً الحروب الاستعمارية (وحروب الاغتصاب) التي أخذت تتوسع شيئاً فشيئاً، وبداية، في المجموعة المتوسطية: ففي 1796–1797 أحرز الجنرال الشاب بونابرت، وهو متوسطي كما هو معروف لدى الجميع، نصراً عظيماً في إيطاليا التي انطلق منها، كما يمكن القول، ليحتل مصر سنة 1798. بعد وقت قصير من عودته من هذه الحملة

(1) ميشال فوفيل: «اكتشاف السياسة – الجغرافيا السياسية للثورة الفرنسية»
Michel Vovelle, *Découverte de la politique-Géopolitique de la révolution française*

التي باءت بالفشل، وبعد أن نفّذ انقلاب 18 برومير 1799 للاستيلاء على السلطة، أطلق بونابرت من جديد حملة لاحتلال إيطاليا جعلته يسيطر على شبه الجزيرة بأكملها. لكن السيطرة على إسبانيا، في 1808، سيكون لها عاقبة وخيمة على الجنرال الذي صار اسمه نابوليون، والذي نصَّب نفسه إمبراطوراً على الفرنسيين، وذلك بسبب حركة التمرد التي واجهه بها الشعب الإسباني لمدة طويلة (1814).

ضعف الحركات الانفصالية النسبي

على الرغم من عنف الصراعات السياسية

تحت حكم نابوليون، كانت مناطق غرب فرنسا ومناطق اللانغدوك والبروفانس أقل المناطق خضوعاً، وبين 1814 و 1815، عرفت منطقة وادي الرون، ومدينة تولوز، ومرسيليا، والبروفانس «الإرهاب الأبيض»؛ إذ أن مجموعات مسلّحة من أنصار الملكية المتطرفين زرعت الرعب في جنوب فرنسا، كما أن كاثوليكيين متعصِّبين قاموا بالاعتداء على البروتستانت، لأنهم كانوا يؤيدون الثورة والإمبراطورية.

إذا أخذنا بالاعتبار أن المناطق التي كانت معادية إلى حدٍ ما للثورة الفرنسية الكبرى كانت، على الأخصّ، المناطق التي لا يتكلم سكانها الفرنسية والتي تغلب فيها البروتونية، والأوكسيتانية أو البروفانسالية، يمكننا أن نتساءل لماذا لم تشهد هذه المناطق في القرن التاسع عشر حركات تطالب بالاستقلال عن السلطة المركزية أو حتى حركات انفصالية كما حدث في كاتالونيا أو في بلاد الباسك نهاية القرن التاسع عشر، على الرغم من أن هاتين المنطقتين لم تعرفا أشكالاً من القمع يمكن مقارنتها بتلك التي مارستها الفرق العسكرية الثورية القادمة من الحوض الباريسي.

لقد دارت في فرنسا، غداة سقوط نابوليون، صراعات سياسية بين المتشدِّدين والمعتدلين من أنصار الملكية، لكن أياً من الفرقاء لم يطالب بالحكم الذاتي للبروتاني أو للبروفانس كما حصل عشية الثورة الكبرى عندما طالبت طبقة النبلاء في هاتين المقاطعتين بالحقوق التي ضمنها الملك لكل مقاطعة عند انضمامها إلى المملكة، وذلك سعياً منها إلى الحفاظ على

امتيازاتها. لهذا السبب، قال «الوطنيون» الذين أرادوا إجراء إصلاحات يستفيد منها مجموع الأمة، أن لغتهم هي الفرنسية، حتى ولو كانوا يعيشون في جنوب فرنسا.

مع عودة النظام الملكي، طلبت فئة من النبلاء (مثل دوق أرتوا) استرجاع امتيازاتها واسترداد المقاطعات التي كانت تحمل إسمها. وكانت هذه المقاطعات قد قُسِّمت إلى أجزاء عديدة نتيجة للعملية الجيوسياسية المهمة المتمثلة بتقسيم المناطق إلى مقاطعات إدارية (وهذا ما كان ينوي تنفيذه من قبل لويس الخامس عشر). لكن الملك لويس الثامن عشر، الذي باغتته عودة نابوليون من جزيرة إلبا، سنة 1815، والذي أصغى جيداً إلى نصيحة الإنكليز، قرّر على الرغم من مطالبات المتشدِّدين، إجراء عملية إصلاح متأنية للنظام الملكي. فأملاك المهاجرين التي تمَّت مصادرتها سنة 1792 لم تُعَد إليهم (بل قبضوا تعويضات مالية) وذلك لأن إعادتها كانت تستوجب أن تسترجع الأراضي من عدد كبير من المزارعين الذين كانوا قد اشتروها. الأمر الجوهري هو الإبقاء على المناطق الإدارية، وهذا ما قلّص من حجم المطالب المحلية، وكذلك الإبقاء على نظام المحافظين الذي أسسه نابوليون. بل أن ما نشير إليه بعبارة «جوقة الشرف»، وهو وسام أوجده نابوليون لمكافأة الذين خدموه بإخلاص، أُبقي عليه، وهو لا يزال يُمنح إلى اليوم. إن العودة إلى النظام الملكي «على الطريقة الفرنسية»، اتسمَّت، إذن، باعتدال كبير مقارنةً بالعملية الراديكالية الرجعية التي جرت في إسبانيا على مدى عقود عديدة.

إن ثورة 1830، وثورة 1848، والثورات الباريسية، على الأخصّ، التي لم تُحدث أية ردات فعل عكسية في المناطق الإدارية كي لا نقول «في مناطق الأرياف» التي لم يعد لها وجود في قاموس التقسيمات الإدارية، كانت سريعة جداً (مقارنةً «بالثورات» الكارلية في إسبانيا). في مرسيليا، وهي المدينة التي مورس فيها «الإرهاب الأبيض» في 1795 و في 1814، انتقاماً لما عانته سنة 1793، كاد إعلان الجمهورية في باريس يتسبب بحدوث اضطرابات تمّ تلافيها بفضل الموقف الداعي إلى المصالحة الوطنية الذي أعلنه مطران المدينة في عظته وتبنّاه كذلك كبار مجهزي السفن. وحصل الأمر نفسه في المدن الأخرى. نتيجة الاقتراع العام الذي تمّ إقراره في 1848 تبيّن أن هناك مقاطعات إدارية «يمينية» كتلك الواقعة

في الغرب، ومعاقل كاثوليكية معادية للبروتستانتية في الجنوب الشرقي وفي الماسيف سنترال (كذلك في منطقة السافوا بعد 1860)، ومناطق إدارية يسارية، ليس في الشمال فحسب، بل في منطقة الليموزين التي كان ينطلق منها إلى باريس «ماسونيّو منطقة كروز» المخلصون لتقاليد الرفقة الماسونية. تسببت العودة إلى النظام الإمبراطوري سنة 1851، بقيام بعض الحركات المحلية الرافضة، وكانت في الأرياف أكثر منها في المدن، ذلك أن عدداً كبيراً من العمال لم يغفروا للجمهورية أنها قضت على ثورة «الورش الوطنية»، في حزيران 1848.

سنة 1854، نشأت في مرسيليا وفي أفينيون حركة «فيليبريج»، وهي حركة أدبية تعمل على نهضة لغة أوك وهي شبيهة إلى حد بعيد بالحركة التي أحدثت، في برشلونة، «النهضة الكاتالانية». بكل حال، كان بين هاتين الحركتين صلات وثيقة من خلال العلاقة بين فريديريك ميسترال والكاتالاني بالاغير. عملت حركة «فيليبريج» على توسيع بقعة انتشار اللغة الأوكسيتانية في المناطق الأخرى الناطقة بلغة أوك، إضافة إلى البروفانس، والليموزان، وسيفين. خلافاً لما جرى في كاتالونيا، لم ينتج عن حركة «فيليبريج» المنقسمة بين أنصار الملكية (مثل شارل موراس)، وأنصار المناطقية، أية حركة مطلبية حقيقية في أية منطقة من هذه المناطق ولا في المنطقة الأوكسيتانية بأجمعها، وهي أكبر من كاتالونيا وأكثر تنوعاً. فالبورجوازية الكاتالانية أصبحت مناصرة للحكم الذاتي بسبب السياسة الرجعية في إسبانيا حيث تأخرت حكومة مدريد في بناء شبكة سكك الحديد.

في فرنسا، في عهد الإمبراطورية الثانية بدأت سياسة إنشاء شبكة خطوط حديدية كبيرة وقد استطاعت شركة سكك حديد باريس– ليون– المتوسط أن تمدَّ خطوطها حتى مرسيليا. لكن خلافاً لبورجوازية برشلونة التي وظَّفت أموالها لإنشاء منطقة صناعية متطورة وتكوين رأسمال كاتالاني مهم، لم يهتم أبداً أرباب العمل وخاصة أصحاب شركات تجهيز السفن المرسيليون بجعل منطقة مرسيليا مركزاً صناعياً متطوراً، ولا بتنمية عمق هذه المدينة الريفي. بل ركزوا اهتمامهم على البلدان المتوسطية، وعلى إفريقيا والهند الصينية (بعد شقّ قناة السويس) التي كانوا يستوردون منها المنتجات الزراعية فيصنِّعونها

ويعيدون تصديرها، كما سيستوردون منها فيما بعد الفحم الإنكليزي والبترول. أراد نابوليون الثالث من خلال تمويله لمشاريع كبرى أن يجعل من مرسيليا نوعاً من عاصمة للمتوسط لها امتداداتها الواسعة ما وراء قناة السويس(1869) في آسيا كلها.

اعتمد نابوليون الثالث سياسة متوسطية طموحة، تجلّت من خلال مشروع إنشاء «مملكة عربية» في الجزائر، ودعم سياسة التحديث في مصر، ومشاركة فرنسا في حرب كريميا (1854– 1855) والتدخل في لبنان (1860) وخاصةً من خلال الدور المصيري الذي لعبه الجيش الفرنسي في شمال إيطاليا في حرب البيامون ضد النمسا (1859)، بل من خلال الحملة الفاشلة على المكسيك (1861–1867) التي كانت مغامرةً خاطر بخوضها بسبب صلاته بإسبانيا (كانت زوجته أوجيني دو مونيجو إسبانية). لكن بسبب انشغالها بهذه الحملات البعيدة، لم تكن قيادة الجيش الفرنسي الفخورة بإرث نابوليون الكبير مستعدة لمواجهة الجيش البروسي. بالطبع كان هذا الجيش جيش دولة يقلُّ عدد سكانها ثلاث مرات عن عدد سكان فرنسا، لكنه كان جيشاً حديثاً يعتمد على صناعة متطورة، كما أن ضباطه كمثقفيه كان لديهم مشروع جيوسياسي: إنه تحقيق وحدة ألمانيا بالقضاء على إمبراطورية النمسا، وعلى الأخصّ، بتحقيق انتصار مذهل على فرنسا وذلك للتمكن من السيطرة على مناطق الألزاس وشمال اللورين الناطقة بالجرمانية، والتي ضمتها فرنسا في 1789، وإلحاقها بالرايخ الثاني.

إن أسباب الكارثة التي ألَّمت بفرنسا في سيدان سنة 1870 ليست واضحة، فقد كانت هزيمة مستغربة بعد بضعة أسابيع فقط من بدء المعارك، بينما واجه جيش نابوليون بعد خوضه حملات صعبة تحالفاً كبيراً، في واترلو. وقع نابوليون الثالث في الأسر، وفي باريس، أعلنت أحزاب اليسار التي اجتمعت في القصر البلدي سقوط الامبراطورية الثانية وقيام الجمهورية، إلا أن الحرب استمرت حتى سنة 1871. أُجريت انتخابات في سائر أنحاء البلاد لكن اليسار لم يحصل بنتيجتها على أكثرية المقاعد. في باريس، التي كانت لا تزال محاصرةً من جيش بروسيا اندلعت حركة تمرد عمالية بقيادة اليسار المتطرف، إنها عامية» باريس. كانت هذه الحركة مناوئة للحكومة المعينة من قبل الجمعية الوطنية المنتخَبة

حديثاً بالاقتراع العام. كان بعض قادة «عامية» باريس من الاشتراكيين الثوريين الذين أرادوا لحركتهم أن تلعب الدور نفسه الذي لعبته «عامية» باريس سنة 1793، وسعوا إلى فرض دكتاتورية البروليتاريا في فرنسا كلها. في المقابل، كان آخرون ذات نزعة فوضوية، يدعون المناطق البلدية إلى التمرد وإلى إعلان نفسها مناطق إدارية مستقلة لكنها تجتمع في إطار رابطة كبيرة. اندلعت حركات التمرد في ليون، وسان– إتيان، وليموج، وناربون، وتولوز، وعلى الأخصّ، في مرسيليا (تجدر الإشارة إلى أن كل هذه المدن تقع في المجموعة الأوكسيتانية)، وحتى في مدينة الجزائر (حيث أثار منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر سخط المستوطنين الذين كانوا قد عبّروا عن عدائهم لمشروع «المملكة العربية» من خلال التعرّض للضباط). تمّ القضاء على «عامية» باريس، على يد الفرق العسكرية الآتية من المناطق، في الفترة الواقعة بين 21 و28 أيار/مايو، والتي سُميت «الأسبوع الدامي».

أثارت حركة التمرد التي قام بها اليسار المتطرف، في الوقت الذي كانت فرنسا محاصرة، استنكاراً واسعاً لدى الطبقات الوسطى، كما أثارت شعوراً بالقلق لدى الفلاحين، فيما لم يجد لها مبرراً معظم المثقفين بما فيهم اليساريون المعارضون للإمبراطورية. تسبب ذلك في تراجع كبير لانتشار الأفكار اليسارية، سوف يستمر طيلة سنوات عديدة. في المقابل، بعد مرور أربعين سنة على هذه الأحداث، عند تأسيس الحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1920، سوف ينظر إلى «عامية» باريس باعتبارها «أول ثورة عمالية» (كما كتب ماركس)، وحلقة الوصل بين الثورة الفرنسية الكبرى التي يسميها الماركسيون «ثورة البورجوازية»، والثورة السوفياتية الكبرى التي حصلت سنة 1917. وسيكون لذلك تأثيره الذي سوف يستمر أكثر من ستين سنة على شريحة واسعة من الرأي العام الفرنسي، ليس فقط داخل الطبقة العمالية، بل في أوساط المثقفين أيضاً، وستترتب عليه نتائج جيوسياسية في الثلاثينيات، وعلى الأخصّ، بعد الحرب العالمية الثانية.

نتيجة لردّة الفعل المعاكسة التي أحدثتها العامية، تسلّم اليسار الحكم في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، وانطلاقاً من تلك الفترة بدأت تظهر بشكل أوضح في فرنسا نزعات جيوسياسية تشجّع على الاستقلال الذاتي للمناطق. لكن في تلك الفترة أيضاً، وبفضل

ازدياد عدد المدارس الابتدائية، انتشرت اللغة الفرنسية في الأرياف وفي المدن الصغيرة حيث لم يكن يجري تداولها إطلاقاً. والسبب السياسي لهاتين الظاهرتين المستدامتين والمتناقضتين واحد إلى حدٍ كبير. فالواقع أن أحزاب اليسار بعد التراجع الذي عرفته نتيجة «العامية» وما تبعها من قمع، قد فازت في الانتخابات، سنة 1881، وسعت إلى وضع حد لسياسة «ذات منحى أخلاقي» داعم للكنيسة، وإلى تشجيع قيام جمهورية علمانية، ديموقراطية، وبرلمانية. في حين كان التعليم في معظم المناطق الريفية مقتصراً على قسم من الشباب يتعلمون على يد رجال الإكليروس (وعلى يد الراهبات في مدارس البنات)، أنشأ جول فيري، سنة 1881، نظام التعليم الإلزامي وأسس المدرسة العلمانية المجانية (من دون أن يمنع المدرسة الدينية)، حيث يتولى مهمة التعليم مدرّسون ومدرِّسات يتمُّ إعدادهم في «دور المعلمين» القائمة في كل من المناطق الإدارية والخاضعة لرقابة وزارة التعليم الرسمي. بدءاً من تلك الفترة، ولأسباب تتعلق إلى حد كبير بالتربية على المواطنة، بدء تعليم التاريخ والجغرافيا (تاريخ فرنسا وجغرافيتها خاصةً) لتلامذة المدارس (حتى في إطار دروس «القراءة» من خلال الكتاب الشهير «جولة ولَدَين في أنحاء فرنسا»)، ولتلامذة المدارس الثانوية على يد أساتذة لمادتي التاريخ والجغرافيا. في تلك الفترة أيضاً، أُنشئت في الجامعة «المدرسة الجغرافية الفرنسية» التي استلهمت في بادىء الأمر نموذج المدرسة الجغرافية الألمانية (البروسية في البداية)، التي أسهمت إلى حد كبير، منذ أوائل القرن التاسع عشر، في إيقاظ الوعي الوطني لوحدة ألمانيا.

لكي تحدَّ من النتائج السياسية المترتبة على المدى الطويل عن هذه الإصلاحات العلمانية، سوف تلعب أحزاب اليمين (المناصرة للملكية) والأوساط الكنسية ورقة اللغات والثقافات المحلية، خصوصاً في غرب فرنسا وفي البيرينيه حيث كان ما يزال للكنيسة تأثير كبير. فأُلِّف نشيد وطني بريتاني، سنة 1897، وتشكَّل الاتحاد الإقليمي البريتاني، سنة 1898، حيث لعب رجال الكنيسة دوراً أساسياً في الحفاظ على الخصوصية البريتانية وفي بلورتها لمواجهة القرارات المتخذة من قبل الجمعية الوطنية. أما في البروفانس وفي اللانغدوك حيث كان دور الكنيسة أقل أهمية، فقد كانت الحركة المناطقية أقل انتشاراً

منها في البريتاني. وقد شاركت الصحف الكاثوليكية مشاركة فعّالة في الحملة التي نفَّذها القوميون، خلال احتدام النقاش حول «قضية درايفوس» (1894–1906)، كذلك أظهرت المناطق الكاثوليكية عداء كبيراً للجمهورية التي اتُهمت بالخضوع لسيطرة الماسونيين عندما تمّ تطبيق مبدأ فصل الكنيسة عن الدولة، سنة 1905، مما جعل من فرنسا حالة فريدة في أوروبا، وهي لا تزال إلى اليوم أحد المجتمعات العلمانية النادرة.

مشكلتان سكانيتان وجيوسياسيتان كبيرتان

لا يعود تراجع دور الكنيسة في فرنسا إلى الصراع بينها وبين الثورة الفرنسية الكبرى فقط، ذلك أنه إذا كان تأثير الإكليروس قد حافظ على أهميته في مناطق غرب فرنسا، إلا أنه قد تضاءل كثيراً في مناطق انتشار لغة أوك مع أن هذه المناطق قد أظهرت بشكل كبير العداء للجمهورية الأولى وللإمبراطورية. في اعتقادي، يجب الأخذ بالاعتبار ظاهرة على درجة كبيرة من الأهمية إلا أنها لا تبدو للوهلة الأولى على صلة بمسألة العلمانية: عنيت بذلك الطابع الاستثنائي للتطور الديموغرافي للمجتمع الفرنسي. وهو أول مجتمع في العالم تجلت فيه ظاهرة الحد من نسبة الولادات.

بدأ ذلك نهاية القرن الثامن عشر، في الأوساط الغنية، أولاً، لكنه ما لبث أن ظهر منذ مطلع القرن التاسع عشر في بعض الأوساط الريفية كمنطقة الجنوب الشرقي. ثم انتشرت الظاهرة تدريجياً في سائر أنحاء فرنسا، مع تأخر واضح في المناطق الفقيرة نسبياً، مثل البريتاني، حيث كان لا يزال للكنيسة الكاثوليكية تأثير كبير، وكانت هذه الكنيسة تعارض بشدة اللجوء إلى وسائل تحديد النسل. بقي شمال فرنسا يحافظ على نسبة ولادات مرتفعة بسبب الحضور القوي للكنيسة التي كانت تواجه منذ القرن السابع عشر التوسع البروتستانتي انطلاقاً من البلدان المنخفضة. في المقابل، اعتُمدت وسائل تحديد النسل في وقت مبكر نسبياً في المناطق الأوكسيتانية حيث كان تأثير الكنيسة أقلّ.

مما لا شك فيه أنه يجب الربط بين تراجع دور الكنيسة وبين استعمال وسائل منع الحمل في السر ولجوء الزوجين في كثير من الأحيان إلى الإجهاض، وهذا أمر مؤسف. عند

جلوسهن على كرسي الاعتراف، كانت النساء تجدن أنفسهن مضطرات إلى الاعتراف بهذه الخطايا أمام الكاهن، إلى أن عزمن على اختصار واجباتهن الدينية إلى بعض الاحتفالات الدينية العائلية. بكل حال، كانت الحجة التي على أساسها حُرمت النساء من حق الاقتراع، استمرار تأثير رجال الدين عليهن فتذهب أصواتهن لصالح أحزاب اليمين، وهذا ما كانت تخشاه الأوساط السياسية.

لماذا لجأ الفرنسيون قبل سائر الأوروبيين إلى تحديد النسل، فسبقوا في هذا المجال إنكلترا وألمانيا بقرن من الزمن؟ لا نعرف ذلك على الإطلاق. بعضهم رأى أن سبب هذا التقليص المبكر جداً لنسبة الولادات، يعود إلى حد كبير، إلى الثورة الفرنسية الكبرى، ذلك أن توزيع أراضي الكنيسة والنبلاء المهاجرين على الفلاحين ساعد على زيادة عدد الملكيات الصغيرة (كانت كثيرة نسبياً منذ آخر عهد النظام القديم). كما أن إلغاء حق البكورية، سنة 1789، الذي كان يتم بموجبه تلافي تقسيم الإرث بين الأبناء، شجّع على التقليل من عدد الأبناء بحيث لا يكون الورثة كثراً، بل يكون الوريث فرداً واحداً، وهذا ما أصبح القاعدة تقريباً في مناطق الجنوب الغربي، منذ القرن التاسع عشر.

يبقى أن فرنسا التي انتشرت فيها ظاهرة تحديد النسل في وقت مبكر جداً، قد عرفت في القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، نمواً سكانياً أضعف بكثير من ذلك الذي عرفته الدول الأوروبية الأخرى. مع أن تلك الدول عرفت حركة هجرة مهمة. بالمقابل، كانت فرنسا في ذلك الحين البلد الأوروبي الوحيد للهجرة الوافدة. فبلدان أوروبا الغربية الأخرى (إنكلترا، هولندا، بلجيكا، وألمانيا خاصة) لم تبدأ باستقبال المهاجرين إلا بعد الحرب العالمية الثانية، في الوقت الذي بقيت حركة الهجرة إلى فرنسا كبيرة جداً، ذلك أن مصانعها ومزارعها الكبيرة كانت تحتاج إلى اليد العاملة؛ فالبطالة لم تصبح مشكلة مزمنة في فرنسا إلا منذ 1975.

الواقع أن الضعف الكبير للنمو السكاني في فرنسا نتيجة الحد المبكر من عدد الولادات بينما تسجل نسبة الوفيات (التي تعود إلى أسباب عديدة: الإدمان على الكحول، التقدم في السن، آثار الجراح التي سببتها الحروب) انخفاضاً بطيئاً جداً، إضافةً إلى أن الشعب الفرنسي

بقي لمدة طويلة يعيش في الريف (ففي سنة 1946، كان سكان الأرياف لا يزالون يشكلون الأكثرية)، أدى إلى أن تأمين اليد العاملة في المدن اعتمد على المهاجرين. هذا ما يفسر، بكل حال، قساوة الرفض الذي ووجهت به مطالب طبقة عمالية يتألف القسم الأكبر منها من الغرباء (فقد أطلق الجيش الرصاص على المضربين في أحيان كثيرة) بينما برهنت السلطة عن تفهم كبير إزاء الفلاحين (وخاصة مزارعي الكرمة)، فهؤلاء فرنسيون وناخبون.

إن الاعتماد على الهجرة (تحت غطاء التسامح) لا تفسرّه الحاجة إلى اليد العاملة في قطاع الصناعة، فقط، بل تمليه المشاغل الاستراتيجية للحكومة، يمينية كانت أم يسارية. فقد أدركت الحكومة أن الفارق في حجم السكان يزداد بشكل مضطرد بين فرنسا والإمبراطورية الألمانية التي كانت تعرف نمواً كبيراً خاصةً في فئة الشباب. كانت فرنسا في ذلك الحين تحقق أرقاماً عالميةً قياسيةً في التقدم نحو الشيخوخة. فقد طلبت قيادة الجيش سنة 1890 إقرار القانون الذي يسمح بتجنيد أبناء المهاجرين المولودين في فرنسا، بشكل أوتوماتيكي تقريباً، وذلك لكي يقوم الشبان منهم بواجب الخدمة العسكرية (وهذا ما لم يكن يروق لهم بتاتاً). إن «حق اكتساب جنسية بلد الولادة» كان يستجيب، إذن، لهموم واضحة تشغل بال الأوساط الحاكمة. وهذه الهموم هي التي أدّت، بكل حال، إلى الموافقة على استيطان عدد كبير من الأجانب، خاصة الإيطاليين، في وسط فرنسا، وفي مرسيليا، بشكل خاص. ذلك أن اللغة الإيطالية واللغة الإسبانية لا تختلفان كثيراً عن اللغة الأوكسيتانية.

هذه الهجرة الآتية من بلدان كاثوليكية مثل بلجيكا، وإيطاليا، وإسبانيا (التي انطلقت الهجرة منها إلى مقاطعات الجزائر الفرنسية، في البداية) وكذلك من بولونيا (من منطقة المناجم في الشمال) أدّت إلى ازدياد عدد الزيجات المختلطة، خاصة وأن أكثر من مليون فتاة وجدن أنفسهن غداة الحرب العالمية الأولى بانتظار عريس أم يعُد. قدم إلى فرنسا أيضاً مهاجرون من أوروبا الشرقية، ويهود أشكناز كان معظمهم ينوي السفر إلى الولايات المتحدة، لكنهم اضطروا إلى البقاء في فرنسا بسبب الكلفة المادية المرتفعة لعبور الأطلسي. كانت فرنسا تشكل استثناء في أوروبا، فقد منح نابوليون الجماعة الإسرائيلية الحق في

المساواة في الحقوق المدنية. أخلص المتحدرون من هؤلاء المهاجرين الذين يتكلمون اللهجة اليِّدية والذين طُردوا من روسيا بسبب حركات الانتفاضة ضد اليهود، في تعلقهم بالوطن الجديد، وأسهموا مساهمة بناءة في تطور العلم والثقافة الفرنسية. لكن إثراء عدد كبير منهم في مجال الأعمال أعطى الحجة لقيام حملات دعائية معادية للسامية في الأوساط الكاثوليكية القومية، وكذلك في أوساط اليسار المتذرع بمناهضة الرأسمالية. علاوة على ذلك، كان الأشكناز يتكلمون اليِّدية بلكنة جرمانية مما شكَّل ذريعة لاتهامهم بأنهم ألمان. سوف تترتب عن هذا العداء للسامية نتائج جيوسياسية خطيرة.

كانت ظاهرة استقبال الهجرة مقبولة بل مرغوبةً لكنها كانت تحدث في ظل مناخ معادٍ للأجانب، (بما فيهم الإيطاليون وأكثر منهم اليهود) كي لا نقول عنصرياً، وقد أسهمت، في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، في تأجيج المشاعر الوطنية التي انحرفت باتجاه خطب عنيفة في التعصب القومي. ينبغي التمييز بين أنواع مختلفة من القوميين تبعاً للأوضاع الجيوسياسية: فبقدر ما تشير لفظة «قومي» في البلدان غير المستقلة إلى هؤلاء الذين يناضلون ضد الاستعمار وفي سبيل استقلال بلدهم، بقدر ما تعني الحركات القومية في البلدان المستقلة منذ زمن طويل توجيه تهمة الخيانة أوالتفريط بالمصلحة الوطنية لممثلي الشعب المنتخبين عن طريق الاقتراع العام، وللحكومة المنبثقة عن أكثرية برلمانية يسارية. لقد شكلت قضية درايفوس بالنسبة للأحزاب اليمينية القومية وسيلة للتنديد بأحزاب اليسار التي صارت أكثرية منذ نهاية القرن التاسع عشر.

وضعت الحرب العالمية الأولى حداً لهذه الخلافات في الرأي التي غدت سخيفة أمام التضحيات التي بذلها الجميع دفاعاً عن الوطن. تجدر الإشارة إلى أن هذا الصراع الذي تورطت به كل الأمم الأوروبية تقريباً، انطلق، من زاوية جيوسياسية، من قضية متوسطية، وبلقانية، بتعبير أدّق: عنيت الاعتداء الذي حصل في سرايبغو في البوسنة، والذي تم التقليل من أهميته في بادىء الأمر مع احتمال تسبّبه بحرب محلية بين النمسا—هنغاريا وصربيا، ممّا أدّى إلى توريط القوى العظمى التي انجرّ قادتها بلا تبصّر وراء حلفائهم المتصارعين.

خسر مليون وثلاث مئة ألف فرنسي حياتهم في معارك شرسة. وإذا ما أخذنا بالاعتبار

العدد الإجمالي للسكان وللشباب منهم بشكل خاص فإن نسبة هذه الخسائر البشرية فاقت بكثير خسارة ألمانيا لمليون ونصف شاب كانوا يقاتلون في جبهتين، في الجبهة الغربية، وفي الجبهة الشرقية كذلك، على الأقل حتى قيام الثورة البولشفية التي أوقفت المعارك على هذه الجبهة. بكل حال، إن فرنسا تدين إلى حد كبير لهذه الثورة أو لانتشارها في ألمانيا، بالانتصار الذي حققته سنة 1918، ذلك أن الجيش الألماني بعد أن حوّل القسم الأكبر من فرقه إلى الجبهة الغربية، كاد يصل في صيف 1918 إلى باريس، لو تأخرت الفرق العسكرية الأميركية قليلاً في الوصول، ولو أن الثورة «السبارتاكية»، خاصةً، لم تندلع في ألمانيا. عند توقيع معاهدة فرساي سنة 1919، ظهرت فرنسا مدعومة بجيشها الكبير (بعد أن قُضي على جيوش ألمانيا وروسيا) كقوة كبرى وظنَّ الفرنسيون أن ذلك هو الواقع بالفعل.

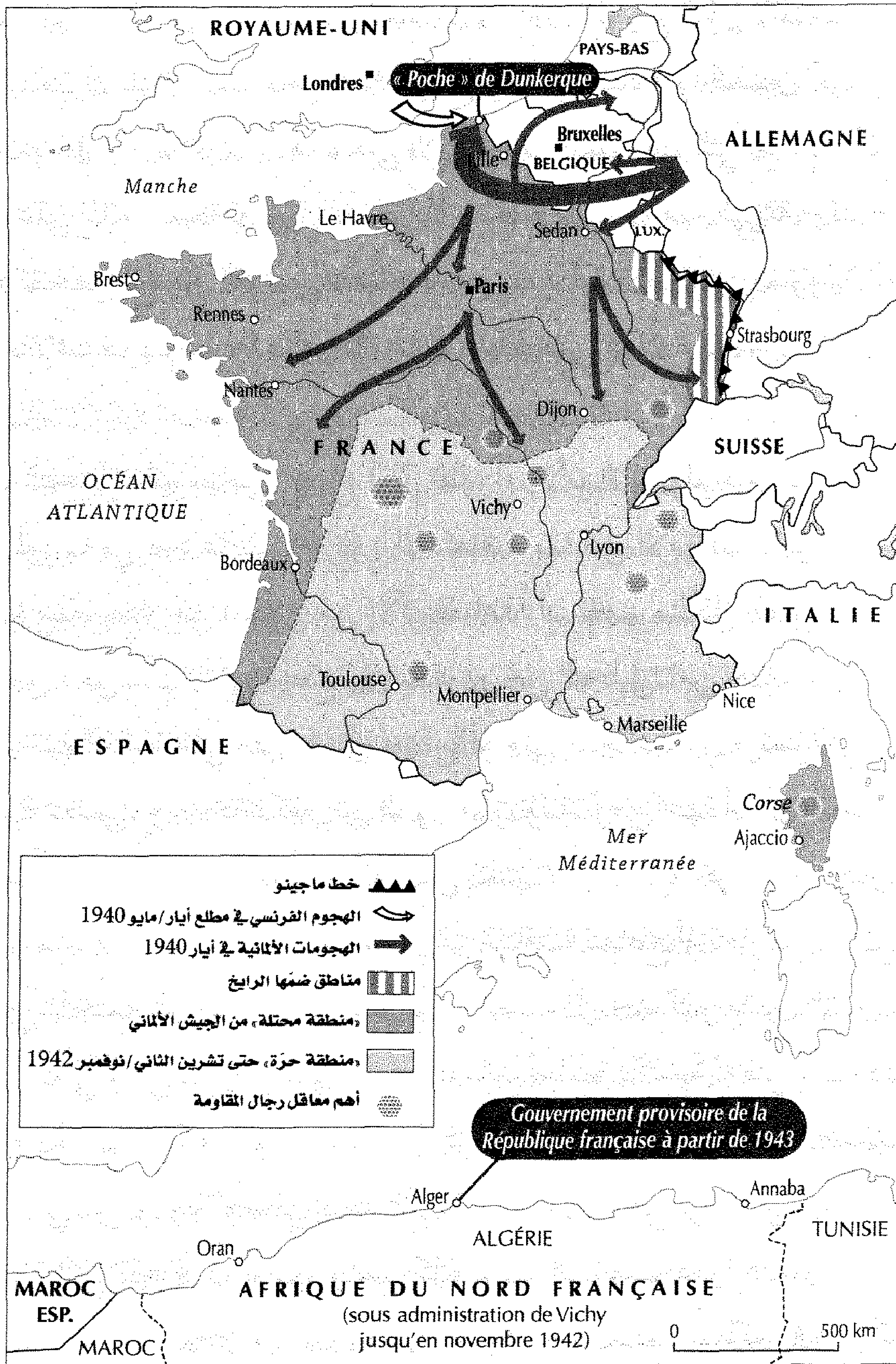
بكل حال، استطاعت الولايات المتحدة من خلال الضغوط المالية أن تحدّ من الشروط الكثيرة التي أرادت فرنسا فرضها على ألمانيا المهزومة، مما أثار انزعاجاً كبيراً في الأوساط الفرنسية الحاكمة التي بدأت منذ ذلك الوقت تعبِّر عن عداء تجاه الأميركيين. وسوف يزيد من حدة هذا العداء إدعاء الرئيس ويلسون بأنه يأمل أن تصبح السيطرة الاستعمارية مادة للتفاوض بين المستعمرين وبين ممثلي الشعوب المحلية، وذلك نزولاً عند مبدأ «حق الشعوب في تقرير مصيرها». بعد الحرب العالمية الثانية، سوف يتولى الشيوعيون تنظيم جوقات العداء للأميركيين، لكن تحت ذرائع مختلفة، وسيصبح هذا التوجه سمة للرأي العام الفرنسي سواء كان يمينياً أم يسارياً، خاصة وأنه بقي مقتنعاً، تماماً كالجنرال ديغول، بأن فرنسا لا تزال قوة عظمى وأن لها دوراً مهماً جداً في العالم.

كارثة 1940 ونتائجها الراهنة

سيكون لنتائج هذه الكارثة العسكرية تأثير طويل الأمد على فرنسا، وسوف يستمر في رأيي لمدة أطول مما يسود الاعتقاد، بل أن بعض هذه النتائج التي تتقاطع مع المتغيرات التي حدثت في العالم غير قابل للمعالجة. يبدو لي أنه من المفيد النظر بشيء من الدقة إلى الأسباب العميقة لهذه الكارثة. فإذا كان صحيحاً من الزاوية الاستراتيجية أن الحرب قد حُسمت

في شمال فرنسا بين معركتي سيدان ودنكرك، في الفترة الواقعة بين أيار/مايو وحزيران/يونيو 1940، إلا أن الأسباب الحقيقية لهذا الانهيار العسكري لفرنسا هي أكثر قدماً وأكثر تعقيداً. إنها أسباب جيوسياسية بشكل أساسي، ليس فقط لجهة طبيعة العلاقات بين القوى المتنافسة، بل أيضاً لجهة التناقض في وجهات النظر بين الفرنسيين، وعلى الأخص، بين قادتهم. منذ 1936، كان الفرنسيون منقسمين حول التهديد الألماني، تماماً كما كانوا منقسمين حول الحرب الأهلية في إسبانيا ومخاطر توسع رقعتها إلى فرنسا.

خلافاً لما زعم البعض منذ هزيمة حزيران/يونيو 1940 (وأولهم الجنرال بيتان)، ليس التفاوت في عدد السكان بين فرنسا وألمانيا السبب الأساسي لهذه الهزيمة. فذلك قد يصحّ في حرب استنزاف طويلة، لكن الانتصار الذي حققه الجيش الألماني كان سريعاً جداً وكانت هزيمة فرنسا هي الأسرع في تاريخها. لكننا نعرف اليوم أن الأسلحة كانت متوفرة للجيش الفرنسي في ذلك الوقت، وكانت دباباته وطائراته، توازي بعددها وبتقنيتها العالية تلك التي كانت لدى الخصم. لكن مما لا شك فيه أنه تمَّ استعمالها بطريقة غير حذقة أو على الأقل وفقاً للخطط التي اعتمدت في الحرب السابقة. فقد كان من الممكن إفشال خطة الجيش الألماني التي قامت على الإيهام بغزو هولندا في أيار/مايو 1940 حتى يتوجه إليها قسم من الجيش الفرنسي فتتم محاصرته من جهة الجنوب، وذلك بأن يقوم الجيش الفرنسي بهجوم مضاد على الخاصرة الشمالية للجيش الألماني. لكن على خلاف ما حدث في أيلول/سبتمبر 1914 لمواجهة خطة مشابهة، لم يحدث فعلياً أي هجوم مضاد، وذلك لشدة المفاجأة التي أصيبت بها قيادة الجيش وصفوف كبار الضباط؛ فقد مرَّت ثمانية أشهر على اندلاع ما سمي «الحرب الغريبة» دون أن يحدث أي شيء اللهم إلا انتظار اتفاق يضع حداً للخلاف. وفجأةً في صبيحة جميلة، شنت الدبابات الألمانية هجومها من نقطة كان الخبراء الفرنسيون في الاستراتيجية يعتقدون أنه لا يمكنها أن تنطلق منها نظراً لصعوبة الأرض...



خريطة رقم 7- فرنسا وكارثة 1940

إن الهجوم الفرنسي باتجاه هولندا في مطلع أيار/مايو 1940 كان هجوماً معاكساً الغاية منه صدّ هجوم ألماني باتجاه أمستردام، والذي لم يكن في الواقع سوى تمويه

إنها «الهزيمة الغريبة» كما وصفها منذ صيف 1940 المؤرخ الكبير (المتخصص بالعصر الوسيط) مارك بلوك. فقد عاش هذا المؤرخ وهو في الثالثة والخمسين تجربة عسكرية جديدة، وحاول انطلاقاً مما شاهده على الأرض ومن المعلومات التي جمعها، أن يقدم في ما يزيد على المائة صفحة تصوراً وتفسيراً لما حدث ولأسباب هذه الهزيمة. وقد ختم كتابه «بوقفة تفحص للضمير الفرنسي» متحدثاً عن مسؤولية الأمة وعن مسؤولية الفرنسيين على اختلاف فئاتهم عن هذه الهزيمة. سقط هذا الوطني قتيلاً، سنة 1944، خلال مقاومته للنازيين[1].

لأن التحليل الجيوسياسي أصبح أكثر تطوراً، ولأن الإيديولوجية الثورية التي ادعى حاملو لوائها في فترة ما بين الحربين الاستعاضة بها عن الأمة قد سقطت منذ حوالي العشرين سنة، صار من الممكن من الآن فصاعداً أن نفهم بشكل أفضل أسباب كارثة 1940. من أجل ذلك ينبغي الجمع بين مستويين من التحليل: من جهة، تحليل العلاقات الجيوسياسية القائمة على الصراع إلى حد ما أو على التحالف بين فرنسا التي كانت في حينه قوة عظمى، وبين عدد كبير من الدول الأوروبية؛ ومن جهة أخرى، تحليل مستوى النقاشات السياسية داخل المجتمع الفرنسي الذي صارت فيه حرية التعبير كبيرة نسبياً، علماً بأن هذه النقاشات تكشف عن تصورات متناقضة تتقاطع أو تتعارض. ذلك أن هناك تقليداً في المجتمع الفرنسي يتمثل بالنقاشات العنيفة إلى حد كبير ما بين اليمين واليسار بشكل أساسي والتي يستخدم فيها اليسار كلمات أساسية بالنسبة له مثل «الثورة».

غداة الحرب العالمية الأولى، ساهمت فرنسا بتكوين دول جديدة، حسب التعبير الجيوسياسي، في أوروبا الوسطى أو بتدعيم بناء هذه الدول وهي بولندا، وتشيكوسلوفاكيا، ورومانيا، التي تقع شرق ألمانيا، والتي كان عليها أن تلعب دوراً داعماً لفرنسا. وقد تلاشى التحالف القديم بين فرنسا وروسيا المعروف «بالتحالف المعاكس» على أثر الثورة البولشفية، وبرهن القادة الفرنسيون عن عداء سافر للسوفيات عندما طالبوا روسيا بتسديد ديونها وهي المبالغ الكبيرة التي أقرضتها البنوك الفرنسية للقيصر قبل الحرب. لكن بالنسبة

(1) صدر كتاب «الهزيمة الغريبة» في السر سنة 1946 ولم يصبح معروفاً إلا في السنوات العشر الأخيرة.

للدبلوماسيين الفرنسيين، كان هناك مع ذلك احتمال بأن يشكل الاتحاد السوفياتي عنصر توازن مع ألمانيا، هذا البلد الذي كان يجب إخضاعه لمراقبة قاسية وفقاً لشروط معاهدة فرساي. لم يكن موقف القادة الإنكليز قاطعاً إلى هذا الحد ذلك أنه كانت لديهم خشية من أن تنتشر الشيوعية في ألمانيا كما حصل في السابق، خلال الأشهر الأخيرة من الحرب. أما الولايات المتحدة التي رفضت التوقيع على معاهدة فرساي والاشتراك في عصبة الأمم، فقد كانت مصمِّمة على عدم التدخل في قضايا «القارة القديمة».

غداة الحرب العالمية الأولى، كانت الدعوة إلى السلام التي تختصرها عبارة «يجب أن لا يتكرر ذلك أبداً» هي الموقف الجيوسياسي الأكثر انتشاراً في فرنسا داخل الأوساط الشعبية كما بين المثقفين. وقد ظهر هذا الشعور بقوة داخل نقابة المعلمين القوية مما سيترتب عنه نتائج سياسية مهمة: فالمعلمون فقدوا عدداً كبيراً من زملائهم أو من ذويهم في الحرب، لأن هؤلاء المعلمين الذين قاتلوا على الجبهة كانوا الكوادر التي أملى عليها الواجب أن تكون أول الخارجين من الخنادق. كذلك أُعلن أن هذه الحرب هي الأخيرة لأنها قامت في الحقيقة من أجل خدمة مصالح «تجار المدافع». يضاف إلى هذا الشعار في أوساط المناضلين الذين وصلتهم أصداء الثورة السوفياتية مقولة لينين التي تؤكد أن «الأمة مفهوم اخترعته البورجوازية لتخدع الطبقة العمالية» (لم يكن ستالين قاطعاً إلى هذه الدرجة). اتهم الشيوعيون الاشتراكيين (أعضاء الفرع الفرنسي للأممية العمالية) بأنهم ساهموا، مثلهم مثل الاشتراكيين الألمان، في التشجيع على الحرب. في المؤتمر الشهير للفرع الفرنسي للأممية العمالية المنعقد في مدينة تور، سنة 1920، اختلف الاشتراكيون والشيوعيون حول مسألة الأمة، كما اختلفوا ولكن بدرجة أقل حول مسألة المستعمرات. نتيجة للانقسام الحاصل بين الإخوة الأعداء، سوف يكون للشيوعيين جريدتهم «l'humanité» «لومانيتيه» التي أسّسها جان جوريس، وسوف يحققون بعد ذلك بوقت قصير انتصاراً جيداً في الانتخابات، وتحديداً في «الضاحية الحمراء» لمدينة باريس.

ارتدادات حرب «الريف» وحرب إسبانيا

بعد ذلك بفترة قصيرة، اضطربت الحياة السياسية في باريس بصورة مفاجئة عندما وصلتها أصداء ثورة تحدث ما وراء المتوسط سُميت «حرب الريف». كانت إسبانيا في بادىء الأمر هي المعنية بهذه الحرب التي كانت تجري في المنطقة التي فرضت عليها نظام الحماية حيث كان الجنود الإسبان يقاتلون منذ سنوات عدة. سنة 1924، فاجأت بعض القبائل المسلحة المنتمية إلى منطقة الريف الفرق العسكرية الفرنسية بهجوم مباغت، مما اقتضى ارسال تعزيزات مهمة على وجه السرعة، لم تكن ضرورية حتى ذلك الوقت. انتهز الحزب الشيوعي الفرصة وفي 10 أيلول/سبتمبر 1924، أرسل جاك دوريو، وكان نائباً عن ضاحية سان دوني، برقية من مجلس النواب توجه بها باسم نوادي الشبيبة الشيوعية إلى «عبد الكريم رئيس جمهورية الريف الجديدة لتهنئته على انتصاره المجيد على الإمبريالية». منذئذ ستحتل حرب الريف مكاناً بارزاً في الحياة السياسية الفرنسية على الأقل خلال بضع سنوات. كثّف المناضلون الشيوعيون تحركاتهم وسعوا إلى أن يجرّوا إليها العمال المهاجرين من شمال إفريقيا. عقد هؤلاء وكانوا من منطقة القبائل أول مؤتمر لهم، وفي سنة 1926 تأسست في باريس حركة «نجم شمال إفريقيا» (التي كانت في البداية تدور في فلك الحزب الشيوعي الفرنسي)، التي ستناضل من أجل استقلال الجزائر حتى الخمسينيات حيث ستُخلي الساح لحركة جديدة هي جبهة التحرير الوطني.

لكن الحملة المنظمة ضد حرب الريف تنامت بطريقة ملفتة في أوساط المثقفين نتيجة لموقف السرياليين الذين أسسوا حركتهم تحت إشراف أندره بروتون. فقد شكلت هذه الحرب بالنسبة إليهم مادة دسمة للتعبير عن ثورتهم ضد «الثقافة الغربية»، ووسيلة ممتازة للتعريف بمواقفهم الثقافية على المستوى الدولي، في الصحف الإنكليزية والألمانية، والأميركية، على الأخصّ. بفضلهم أصبحت حرب الريف «أول حرب استعمارية تثير الرأي العام الدولي»[1]. في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1925، أعلن أندره بروتون في خطاب

(1) أنظر دانيال ريفي، «ليوتيه وتأسيس نظام الحماية في المغرب»

Daniel Rivet, *Lyautet et l'institution du Protectorat au Maroc*, 1988

ثوري جامح: «إننا ننفر من فكرة الوطن، الوطنية هيستيريا (...) لا وجود لوطن اسمه فرنسا»؛ وسوف تتردد أصداء هذا الخطاب في أوساط المثقفين على مدى خمس عشرة سنة، حتى 1940.

هدأت الحركة الاحتجاجية ضد حرب الريف، في فرنسا، بعد استسلام عبد الكريم، سنة 1926. لكن المستغرب أن الشعب المغربي على الرغم من أنه كان على معرفة بما يجري، وليس فقط عن طريق «الهاتف العربي»، لم يتحرك خلال فترة الصراع، إضافةً إلى أن عشرات الآلاف من المغاربة كان يتم تجنيدهم في الجنوب من قبل الضباط الفرنسيين لكي يذهبوا للقتال في منطقة الريف. أما جاك دوريو، فبعد أن شقَّ طريقه للشهرة من خلال الحملة التي قادها، فقد تابع في سان دوني (وقد صار محافظاً لها) مسيرة سياسية صاخبة ستقوده، هو المنافس لـ توريز، إلى إعلان القطيعة مع الحزب الشيوعي وإلى تأسيس حزب فاشي الطراز، سنة 1936. سوف يتواطأ هذا الحزب بصورة فعالة مع النازيين، بعد سنة 1940.

استمر السرياليون في ممارسة سلطتهم الفكرية داخل الأوساط الثقافية ولم يكن ذلك ليتم من دون خلاف مع الشيوعيين. فهؤلاء وأولئك كانوا ينظرون إلى الأمة على أنها مفهوم مخزٍ لأنها بحسب مبادىء الفن السريالي وبحسب العقيدة اللينينية، مفهوم بورجوازي. ليس من المستغرب، إذن، أن تستولي الحركات والأحزاب اليمينية على فكرة الأمة، وهذا ما مكّنها من اجتذاب عدد كبير من قدامى المحاربين. كان هؤلاء يراقبون بشيء من الاستخفاف صعود الحركة الفاشية الإيطالية إلى السلطة (1925)، غير أنهم لم يلبثوا أن شعروا بالإرباك إزاء الدعوة التي أطلقها هتلر إلى تمجيد الأمة الألمانية، بعد أن تولى السلطة في الرايخ الثالث على أثر الاستفتاء الشعبي سنة 1933. كان ذلك في نظر ماركسيي تلك الفترة الدليل القاطع على أن فكرة الأمة أصبحت فكرة رجعية!

وقد أدَّت الأحداث التي جرت في باريس خلال «أيام» الشغب في شباط/فبراير 1934، حيث حقق اليمين وحلفاؤه في البداية تقدماً قبل أن تقوم أحزاب اليسار بهجوم مضاد، إلى تقارب بين الاشتراكيين والشيوعيين الذين كانوا حتى ذلك الوقت على علاقة تنافس، وإلى

قيام الجبهة الشعبية في أيار/مايو 1936. إلا أن انتصار تحالف أحزاب اليسار على أحزاب اليمين التي إئتلفت في الجبهة الوطنية، أعقبته بصورة مفاجئة موجة كبيرة من الإضرابات ترافقت مع احتلال المعامل. كل ذلك حصل بعد فترة وجيزة من انتصار سياسي لن يدوم طويلاً حققته الجبهة الشعبية في إسبانيا على الكتلة الوطنية (1936)، في مناخ أشد توتراً منه في فرنسا. أثار اندلاع الحرب الأهلية في إسبانيا بعد ذلك ببضعة أشهر، في تموز/يوليو 1936، مخاوف كبيرة لدى الرأي العام الفرنسي. فقد كانت لدى اليمين قناعة راسخة بأن فرنسا ستنجرّ إلى عاصفة مشابهة وقد سعى إلى قيام سلطة قوية قادرة على تثبيت النظام؛ «ما نحتاجه هو بيتان»، أعلن غوستاف هيرفي، وهو صحافي معروف (كان سابقاً اشتراكياً وأسس الحزب الإشتراكي الوطني). على عكس ذلك، طالب اليسار – بلا جدوى– رئيس مجلس الوزراء، ليون بلوم، بالموافقة على أن تقدِّم فرنسا الدعم العسكري للثورة الإسبانية في مواجهتها للجنرالات المدعومين من ألمانيا الهتلرية.

اتخذت الحرب الأهلية الإسبانية أهمية كبيرة بالنسبة للفرنسيين سواء كانوا يمينيين أم يساريين. هذا ما يعتقده عدد من المؤرخين، وعلى وجه الخصوص بيار لابوري[1]. قسم كبير من الطبقات الوسطى كان يجد أن «هتلر أفضل من الجبهة الشعبية»، ذلك أنهم لم يروا حينها إلا صورة ألمانيا المصممة على مكافحة البطالة ولم تصدمهم التدابير المتخذة هناك ضد اليهود، نظراً للعداء المضمر للسامية الذي كان كامناً في فرنسا. تحمّس اليسار الفرنسي للألوية الدولية مفضلاً تجاهل الصراعات التي كان «الجمهوريون» يخوضونها ضد بعضهم البعض.

اتُهم الشيوعيون الفرنسيون الذين كانوا يطالبون منذ بداية الحرب الإسبانية باعتماد سياسة الحزم ضد هتلر، من قبل المدافعين عن السلم ومن قبل أحزاب اليمين، بأنهم يسعون إلى الحرب على الرغم من مخاطرها، فهي في الحقيقة تصبُّ في مصلحتهم، تماماً كهزيمة روسيا سنة 1917 التي ساعدت على انتصار البلاشفة. كذلك اتُهم الفرنسيون المنتمون

(1) أنظر كتابه، «الرأي العام الفرنسي في ظل حكومة فيشي. الفرنسيون وأزمة الهوية الوطنية 1936–1944».

Pierre Laborie, *L'opinion française sous Vichy. Les Français et la crise d'identité nationale* 1936-1944..

للجماعة الإسرائيلية والذين ندَّدوا بعمليات الاضطهاد المتعاظمة التي وقع ضحيتها اليهود في ألمانيا بأنهم يريدون الحرب من أجل مصلحتهم فقط. أجبرت الصعوبات المالية الجبهة الشعبية بعد عامين من تأسيسها على التخلي عن السلطة. ألَّف دالادييه الحكومة لكنه اضطر كي لا يجد نفسه في عزلة في ظل وضع دولي متوتر إلى أن يحذو حذو شامبرلان، رئيس الوزراء البريطاني، الذي وقَّع مع هتلر، في أيلول/سبتمبر 1938، اتفاقيات ميونيخ: تخلَّت فرنسا عن حليفتها تشيكوسلوفاكيا وفُرض عليها أن تتنازل لألمانيا عن منطقة «سوديت». شعرت غالبية الرأي العام الفرنسي بالارتياح وظنت أنها تجنَّبت الحرب. لكن مخاطر الصراع دفعت دالادييه إلى أن يقرِّر بذل مجهود من أجل التسلح وفرض زيادة على عدد ساعات العمل الأسبوعية أي «الأربعين ساعة»، متنكِّراً بذلك لأحد أهم الإصلاحات التي حققتها الجبهة الشعبية. فاصطدم بمعارضة النقابات. في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر قرَّر الإتحاد العمالي العام إعلان الإضراب العام لكن هذا الإضراب باء بالفشل، وفي معامل الأسلحة، طُرد عدد كبير من المضربين ولو أنه أعيد توظيفهم في مصنع آخر.

الانقلاب المفاجىء الذي أحدثته الاتفاقية الجرمانية–السوفياتية و«الحرب الغريبة».

بيتان يقيم في مدريد بالقرب من فرنكو.

ازداد التوتر من جديد لدى الرأي العام الفرنسي عندما أعلن هتلر عن سعيه للسيطرة على «ممر دانزيغ» الذي منحته معاهدة فرساي لبولونيا كمنفذ لها على البحر. في أيار/ مايو 1939، نشر مارسيل دييا، وهو يساري مشهور من مناصري السلم، مقالةً مدوِّية تحت عنوان «هل يجب أن نموت من أجل دانزيغ؟» بالطبع، كان لا بد أن يأتي الجواب على مثل هذا السؤال بالنفي؛ فانطلقت مجدَّداً وبزخم كبير حملة المدافعين عن السلم من يساريين ويمينيين. في 23 آب/أغسطس 1939، كان للإعلان عن اتفاقية عدم الاعتداء الجرمانية–السوفياتية التي وُقعت بينما كان الفرنسيون والإنكليز يخوضون مفاوضات غير جادة مع الكرملين وقع الصاعقة. لقد أثارت هذه الاتفاقية الذهول لأن هتلر كان يعلن حتى ذلك الوقت أن أشد أعداء الأمة الألمانية هم اليهو–شيوعيون (مشيراً إلى عدد من القادة البلاشفة

اليهود، وأوَّلهم، تروتسكي).

أثار هذا الانقلاب المفاجىء لدى الرأي العام الفرنسي نقاشات تشوبها شبهات كثيرة. ويدل التذكير بها على التشويش الذهني الكبير الذي سوف يشكل أحد أسباب الكارثة. رأى أنصار السلم اليمينيون واليساريون وكذلك الشيوعيون (أكثرهم ذهولاً التزم الصمت) أن ستالين يريد حماية السلم وأن القوى الرأسمالية هي التي تسعى إلى الحرب. والدليل على ذلك، كما قالوا، أن فرنسا وإنكلترا هما اللتان أعلنتا الحرب على ألمانيا (3 أيلول/سبتمبر). ولو صحَّت حجة الدفاع عن بولونيا (التي اجتاحها الجيش الألماني قبل ذلك بيومين) لكان الجيش الفرنسي نفَّذ هجوماً مضاداً لكي يساعدها. لكن أي شيء من هذا القبيل لم يحصل. بل أن البعض قال بأن دخول الروس إلى بولونيا (في 17 أيلول) ليس إلا استرداداً للأراضي التي كانت ضمن حدود امبراطوريتهم قبل 1914. كما أنه سيتضح فيما بعد أن بعض الجنرالات، وأشهرهم الجنرال بيتان، أسفوا لإعلان الحرب.

بقي الجيش الفرنسي خلال عدة أشهر مشلول الحركة في هذه «الحرب الغريبة». كانت الأوساط الحاكمة تغذي آمالاً بأن التحالف بين الرايخ وروسيا لن يدوم: ألم تشنّ روسيا هجوماً على فنلندا المدعومة من الألمان؟ كما كانت هناك وشوشة حول إمكانية حدوث انقلاب في تحالف القوى وتحقيق تفاهم مع ألمانيا. إزاء احتمال قصف جوي على مدينة باكو، رُكِّزت سراً في منطقة الشرق الأوسط طائرات عسكرية تمّ شراؤها من الولايات المتحدة، وعُرض على تركيا الدخول في التحالف مقابل التخلي لها عن لواء الإسكندرون الذي كان حتى ذلك الحين جزءاً من المنطقة الخاضعة للانتداب الفرنسي على سوريا بموجب قرار عصبة الأمم. لم يكن الرأي العام، بالطبع، على علم بهذه التحضيرات وكان يظن أنه بعد انتهاء «هذه الحرب الغريبة» التي تجنَّبت وقوع خسائر بشرية، سيكون كل شيء على ما يرام. في 10 أيار/مايو 1940، اجتاح الجيش الألماني هولندا فاندفع الجيش الفرنسي باتجاه الشمال، وفي 15 أيار/مايو، خرجت الدبابات من غابات الأردين واجتازت نهر المُوز وتقدمت بسرعة باتجاه الغرب.

قلة من الفرنسيين أعاروا الانتباه لتعيين الماريشال بيتان سفيراً لفرنسا لدى فرنكو، في

ربيع 1939. لم يكن بإمكانهم التكهّن بأن هذا التعيين اللافت يهيئ لفرنسا تغييرات مهمة. كان المقصود – كما قال البعض– استطلاع نوايا فرنكو، وتسليمه احتياطي الذهب الذي أودعته الجمهورية الإسبانية لاعتبارات أمنية في صناديق المصرف المركزي الفرنسي، وإقناعه بأن لا يمتّن تحالفه مع هتلر. لكن في 18 أيار/مايو 1940، بعد الاختراق الألماني، وصل بيتان إلى بوردو قادماً من مدريد ومن سيباستيان، بعد أن عُين نائباً لرئيس مجلس الوزراء. في 15 حزيران/يونيو ألّف الحكومة، وفي 22 حزيران/يونيو أعلن طلب الهدنة. في 10 تموز/يوليو مُنح بيتان لقباً جديداً إذ أصبح «رئيس الدولة» مع كامل الصلاحيات بموافقة أغلبية برلمانية وصلت الى569 صوتاً مقابل 89 صوتاً معارضاً (كانت الجمعية الوطنية المنتخبة سنة 1936 لاجئة في بوردو). من الممكن أن يكون فرنكو (وكان بيتان قد التقاه أولاً في المغرب، سنة 1925، خلال حرب الريف) هو الذي أمّن لبيتان اتصالاته الأولى بهتلر[1].

بدّد احتلال ألمانيا لشمال فرنسا بكامله ثم لكامل الأراضي الفرنسية، نهاية 1942، أوهاماً كثيرة لكنه أوجد كذلك بعض الأوهام، كما في منطقة بريتاني حيث أنشأ الحزب البريتاني المطالب بالحكم الذاتي الذي تأسس في فترة مابين الحربين، معهداً سلتياً ومليشيا، وذلك بمباركة النازيين. في منطقة الألزاس، سوف يلتحق عدد من أنصار الحكم الذاتي الألزاسيين بصفوف الجيش الألماني. وفي سنة 1941، سيدفع الإعتداء الألماني على الاتحاد السوفياتي الشيوعيين إلى الانخراط في المعركة في سبيل الأمة وسوف يكون لهم دور مهم فيها.

نتائج الهزيمة ونتائج الحرب في شمال إفريقيا

اختلفت توجهات فرنسا الجيوسياسية كثيراً عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية. فقد كانت خلال القرن التاسع عشر معنيةً بشكل خاص بالمشكلات الجيوسياسية لأوروبا الوسطى، نتيجةً لعلاقات التنافس بينهاوبين ألمانيا. لكن منذ 1945، أصبحت هذه المشكلات من شأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي القوتين العظميين اللتين ظلّت أوروبا خارج

(1) أنظر كتاب مارك فارّو : «بيتان» Marc Ferro, *Pétain*

نطاق اهتماماتهما حتى جرى تقسيمها، في ذلك التاريخ، إلى قسمين (وستبقى كذلك لمدة خمسين سنة تقريباً). وجدت إنكلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا نفسها، في الجانب الجيد (كما سيبيِّن التاريخ لاحقاً) ضمن حلف الأطلسي الذي ترعاه أميركا. لكن فرنسا وجدت نفسها دون أن يكون لها الخيار متورطة في الصراعات المتوسطية أكثر بكثير مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية.

مذ حدثت كارثة 1940، صمَّم بعض الفرنسيين على متابعة النضال في شمال إفريقيا حيث يوجد قسم كبير من القوات العسكرية الفرنسية. لكن السلطة المستعمرة آثرت البقاء إلى جانب شرعية تمثلت بالماريشال بيتان وقوانينه المعادية للسامية والتي دأب على تطبيقها بعض «المستوطنين» ممن كانوا لا يزالون يحافظون على موقف رافض لقرار سنة 1870 الذي منح الجنسية الفرنسية لليهود الجزائريين. في سوريا ولبنان، حاربت الفرق العسكرية التي كانت بإمرة الماريشال بيتان الجيش البريطاني وجيش فرنسا الحرة اللذين كانا يسعيان لمنع عبور الفيالق الألمانية المتوجهة إلى بغداد لدعم انقلابٍ ضد الإنكليز. في تشرين الأول/نوفمبر 1942، قاتلت القوات الفرنسية التابعة لحكومة فيشي ضد القوات الأميركية التي نزلت عند شواطىء شمال إفريقيا. وقد ترتبت عن هذا الإنزال نتائج جيوسياسية سيكون لها على المدى الطويل تأثير أكبر مما كان يُعتقد.

بالتأكيد أفشل هذا الإنزال، في تونس، عملية إرسال الفرق العسكرية الألمانية «أفريقا كورب» إلى مصر، لكن الجيش الأميركي بعد أن احتلَّ جزيرة صقلية لكي يطرد الألمان من شبه الجزيرة الإيطالية، وتلك مهمة صعبة، كان يحتاج لمساعدة الفرق الفرنسية المرابضة في إفريقيا الشمالية. وقد شكّل ذلك سبباً لتحسن العلاقات التي كانت سيئة حتى ذلك الحين بين روزفلت الذي سبق له أن اعترف بحكومة فيشي وبين الجنرال ديغول الذي كان يصرّ على تمثيل فرنسا. استطاع قائد حركة «فرنسا الحرة» أن يؤسس في الجزائر، في آب/أغسطس 1943، «اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني» التي أصبحت بالفعل حكومة مؤقتة، «حكومة الجزائر»، مع هيئة استشارية تألفت بشكل أساسي من شخصيات شاركت في عمليات المقاومة في فرنسا التي غادرت منها سراً إلى الجزائر.

في الجزائر، أصدر ديغول، سنة 1943، باسم حكومة الجمهورية الفرنسية المؤقتة «تعليمات» قضت فعلياً بإعطاء المسلمين في المناطق الإدارية الفرنسية الثلاث في الجزائر صفة مواطنين فرنسيين، وقد كانوا حتى ذلك الحين من «الرعايا الفرنسيين». أتاحت هذه «التعليمات» التي لم ترُق لأوروبيي الجزائر إمكانية تجنيد عدد كبير من المسلمين الذين سيقاتلون بشجاعة من أجل تحرير فرنسا على أمل أن يجري أخيراً تطبيق فعلي لشعار «حرية، مساواة، أخوة» في الجزائر، بعد تحقيق النصر. لكن خيبة الأمل ستحصل ما إن أُعلن رسمياً عن انتهاء الحرب، في 8 أيار/مايو 1945، عندما قوبلت أحداث الشغب التي اندلعت في مدينة سطيف، في الجزائر، بقمع شديد ما لبث أن تحوَّل إلى مجزرة. بعد مرور عشرة أعوام على هذه الأحداث، في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1954، كان بين الجزائريين الذين نفَّذوا الاعتداءات الأولى لما سوف يعرف فيما بعد بحرب الجزائر، رجال شاركوا في القتال ضد الفرق العسكرية الألمانية خلال المعارك الشرسة التي جرت في مونت كاسينو، في إيطاليا، (شباط/فبراير 1944) قبل أن يدخلوا إلى روما وأن ينزلوا بعد ذلك في منطقة البروفانس (15 آب/أغسطس 1944). كذلك ضمّ هذا الجيش الفرنسي (الذي أعيد بناؤه بعد هزيمة 1940) عدداً كبيراً من المتطوعين التونسيين والمغربيين، خاصةً، الذين انتظموا في فرق «الطابور» الشهيرة (وهي فرق عسكرية مغربية مجنَّدة من قبل ضباط فرنسيين). لولا أن الرأي العام المغربي لم يجد أنه يجب الدفاع عن فرنسا، لما كان هؤلاء الجنود بهذا العدد الكبير، ولما برهنوا عن شجاعة كبيرة. طلب سلطان المغرب من الرئيس روزفلت الذي التقى تشرشل في أنفا–كازابلانكا في كانون الأول/يناير 1943، إنهاء نظام الحماية الفرنسية، لكنه قبِل الانتظار حتى تنتهي الحرب. وتقديراً لهذا الموقف الشهم منحه ديغول لقب «الرفيق على درب التحرير».

عدد من الأميركيين الذين نزلوا في بلاد المغرب نهاية 1942، استغرب في موقف لا يخلو من السذاجة، سلوك «المستوطنين» الأوروبيين تجاه «السكان المحليين» الذين سارعوا إلى صياغة مطالبتهم بالاستقلال خاصةً وأن الشعب كان يعاني من نقص شديد في الموارد. أدرك ديغول في مؤتمر برازافيل (مطلع 1944) أنه يجب إقامة علاقات جديدة مع

«المستعمرات»، فأصدر «التعليمات» التي تقضي بإعطاء مسلمي الجزائر الذين قاتلوا في سبيل فرنسا أو الذين أكملوا الدراسة الثانوية صفة مواطنين فرنسيين كغيرهم من المواطنين. هذا ما يفسِّر كيف انحرفت عن هدفها تظاهرات الاحتفال بالانتصار على النازية، في 8 أيار/مايو 1945، لتنزلق في صفقات وسخة حضَّر لها في سطيف وغيلما كلا الطرفين: فقد أراد بعض القوميين الجزائريين إسماع صوتهم في فرنسا من خلال حادثة عرضية، أما المستوطنون فكانوا في الواقع يتمنون حصول مثل هذه الحادثة (قتل عدد من الأوروبيين) لكي تتسنى لهم فرصة تصفية أعداد كبيرة من القوميين وتأجيل إقرار نظام جديد للجزائر. بسبب سفر الحاكم الليبرالي المعيّن من قبل ديغول إلى باريس وغيابه عن الجزائر استمرت أعمال القمع عدة أيام، من غير أن يبلغ ديغول ووزراؤه (الشيوعيون منهم على الأخص) بما كان يجري. ومع أنه بدا فيما بعد أن مأساة سطيف التي ذهب ضحيتها بلا شك 30,000 قتيل، قد «نُسيت»، إلا أنها أساءت داخل الأوساط الوطنية الجزائرية لكل إمكانية حلّ يحسن تدريجياً العلاقات بين فرنسا والجزائر. الجديد هوأنه بعد مرور ستين سنة على هذه المأساة، فإن الرئيس الجزائري يقدِّمها اليوم دليلاً على إبادة جماعية.

بدايات الجمهورية الرابعة: أخطاء في الجزائر وفي الهند الصينية، لكن بدايات القوة النووية الفرنسية

في كانون الثاني/يناير 1946، تخلى ديغول فجأة عن الحكم بعد أن ثبَّت دعائم السلطة المركزية في فرنسا، منذ صيف 1944، وصمد أمام أخطار الحرب الأهلية، وبعد أن عُين رئيساً لحكومة فرنسا المؤقتة من قبَل أول مجلس نواب في الجمهورية الرابعة. وقد كان يأمل بعد أن تبيَّن له أن الصراعات السياسية عادت لتحتدم من جديد بشكل أكثر حدّة مما قبل الحرب، أن يوقظ قراره هذا الوعي بضرورة حكومة مستقرة. لكن أحداً لم يسع وراءه. لذلك فهو ليس مسؤولاً عن قانون 1947 المجحف تماماً بحق الجزائريين، إذ أنه قضى بتشكيل هيئتين ناخبتين في الجزائر بحيث يكون للمسلمين الذين يشكلون 90٪ من السكان نفس عدد النواب الأوروبيين في مجلس نواب جزائري أصبحت بذلك

مهمّته تعطيل تطبيق القوانين التي كانت تُقرُّ في باريس لكنها لم تكن تعجب الأوساط الاستعمارية.

حال رحيل ديغول دون السعي إلى إيجاد حل جديد لأزمة العلاقات بين فرنسا والفيتنام كان يطالب به عدد من الفيتناميين. خاضت الجمهورية الرابعة، إذن، حرب استرداد استعمارية خاسرة سلفاً هي حرب الهند الصينية التي سوف يكون لها ارتداداتها في منطقة المتوسط. فقد أصبحت الهند الصينية بعد الاستسلام المفاجىء لليابانيين في آب/أغسطس 1945، تحت السيطرة الفعلية للمقاومة الشيوعية التي حاربت ضد اليابانيين بينما تواطأت معهم السلطة الإدارية الاستعمارية التابعة لبيتان. كانت هوشي مينه تتوق إلى الاستقلال من دون إعلان القطيعة مع فرنسا لأنها كانت تريد أن تحمي نفسها من الصينيين، وقد أتت لتُفاوض خلال عدة أسابيع في فرنسا. كان بالإمكان، بدون شك، التوصُّل إلى اتفاق لولا مناورات «المستعمرين» النافذين في سايغون، ولولا مناورات بعض أميرالات الجيش وكذلك الشيوعيين المتطرفين. ازدادت صعوبة الحرب التي بدأت سنة 1945 على الجيش الفرنسي، وذلك على الرغم من الدعم المالي الأميركي، عندما قدمت الصين الشيوعية دعمها للشيوعيين الفيتناميين، في مطلع الخمسينيات. انتشر نبأ هزيمة فرنسا في ديان بين بو (أيار/مايو 1954) في المغرب، خاصة وأن قسماً كبيراً من الفرق العسكرية الفرنسية كان يتألف من متطوعين مغربيين وجزائريين. إن الضباط الذين خاضوا حرب الهند الصينية أو الذين خرجوا لتوِّهم من مخيمات الاعتقال الفيتنامية بعد هزيمة ديان بيان بو، وجدوا أنفسهم وسط اضطرابات حركات المطالبة بالاستقلال في المغرب وتونس، ووسط الاضطرابات التي حدثت في الجزائر على أثر موجة اعتداءات الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1954.

غالباً ما يدَّعي البعض القيام بجردة عامة لما تحقَّق خلال الجمهورية الرابعة. وإذا كانت المحصلة ممتازة من وجهة نظر اقتصادية (ساعد على ذلك انتقال سكان الأرياف للعمل في المصانع وفي قطاع الخدمات) إلا أنها سيئة جداً من الناحية الجيوسياسية، بسبب الهزيمة في الهند الصينية وبسبب أوهام الحكام الفرنسيين عن العلاقات الفرنسية–المغربية في الوقت

الذي كانت موجة الحركات الاستقلالية في أوج نشاطها، بدءاً بالحركة الاستقلالية في الهند، سنة 1947. لكن المحصلة الجيوسياسية لما حدث في فترة الجمهورية الرابعة لا تقتصر على هذه الهزيمة التي كان من الممكن بكل حال أن تكون أكثر فداحة.

يجب كذلك أن تؤخذ بالاعتبار إنجازات فرنسا في مجال الطاقة النووية والتي سيكون لها دلالة جيوسياسية مهمة. تحققت هذه الانجازات بفضل أجيال متعاقبة من العلماء الكبار، منهم على وجه الخصوص، سلالة بيكوريل التي اكتشف أحد أفرادها النشاط الإشعاعي الطبيعي، وقد تلاقت جهودها مع جهود عالمة بولونية شابّة هي ماري سكلودوفسكا التي اكتشفت مع زوجها بيار كوري مادة الراديوم وقد حازا على جائزة نوبل للفيزياء، سنة 1903. ستحصل ماري كوري كذلك على جائزة نوبل ثانية هي جائزة الكيمياء، سنة 1911. في فترة ما بين الحربين، سوف تتابع مسيرة ماري وبيار كوري كوكبة من العلماء ضمّت ابنتهما إيرين وزوجها فريديريك جوليو كوري، وبول لانجوفين وغيرهم من المقرَّبين (معظمهم من أقصى اليسار) الذين تمكّنوا من أن يسرّبوا إلى انكلترا، سنة 1940، نتائج أبحاث ذات أهمية استراتيجية بارزة. هذا التقدم الفرنسي في مجال النووي سيحظى بدعم ديغول الذي أنشأ مفوضية الطاقة الذرية، سنة 1945، لتتعاون بشكل وثيق مع مؤسسة كهرباء فرنسا، كبرى المؤسسات التي أُممت عند تحرير فرنسا. إن حكومات الجمهورية الرابعة هي التي أتاحت إمكانية احراز تقدم مستمر في الأبحاث النووية، خاصةً في المجال العسكري، وذلك على الرغم من التقلبات الوزارية ومن الحظر الأميركي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحكومات التي كان يساورها شعور بالندم بسبب آلاف اليهود الذين سلمتهم حكومة بيتان للنازيين، هي التي أمَّنت للعلماء الإسرائيليين الوسائل للشروع بتجهيز إسرائيل بقوة نووية. في فرنسا المتوسطية، في وادي نهر الرون، أُنشىء مركزان كبيران للطاقة النووية يجاور أحدهما الآخر، مركز مركول لإنتاج البلوتونيوم سنة 1955، ثم مركز بيارلات لإنتاج الأورانيوم المخصَّب بين 1964 و 1967. في مجال تطوير الطاقة النووية لأغراض مدنية كان رجال السياسة في الجمهورية الرابعة يؤسسون للمستقبل. لكن لم يكن هذا شأنهم في أسلوب معالجتهم للمسائل

الجيوسياسية على الضفة الأخرى للمتوسط.

إنه لمن الصعب تناول المشكلات الجيوسياسية على جانبي المتوسط بطريقة شاملة، لأن عدداً من القرارات المتّخذة في باريس أثارت ردود فعل في الجزائر وفي تونس والمغرب كان لها انعكاساتها على الرأي العام الفرنسي، أقلّه من خلال الإعلام ومن خلال النقاشات السياسية الحادة: فعندما كان اليسار هو الذي يدير شؤون الدولة، كان اليمين يتهمه بالتنكر لمصالح فرنسا. الواقع أن تطور الأوضاع الجيوسياسية خلال هذه الفترة التي تنامت فيها حركات المطالبة بالاستقلال كان أكثر ارتباطاً بمجريات الأحداث في بلاد المغرب منه بالخلافات السياسية الداخلية وهذا ما سنبيّنه لاحقاً في الفصول المخصَّصة لتونس والمغرب وللجزائر، على الأخصّ. لكن يجب أن تؤخذ كذلك بالحسبان الأحداث التي جرت في فرنسا، وعلى وجه التحديد في العاصمة، ذّلك أن بعضها سيتسبَّب لاحقاً في إحداث تغييرات مهمّة في تطور الأمة.

نتيجة للوجود الأميركي في شمال إفريقيا بين 1942 و 1944، ولمشاركة عدد كبير من المحاربين المغاربة في معركة تحرير فرنسا، نشطت الحركات المطالبة بالاستقلال في تونس والمغرب. في البداية ردّت السلطات الاستعمارية على ذلك بحملة اعتقالات ضد القادة القوميين، بل أكثر من ذلك بنفي سلطان المغرب واستبداله بدمية ضعيفة؛ إلا نها ما لبثت أمام تصاعد الاضطرابات أن اضطرت إلى القبول بالاستقلال؛ وهذا ما سيحدث بالفعل، سنة 1956، في ظروف كانت في المحصِّلة مرضية للطرفين. لكن رفض استقلال الجزائر كان مسألة محسومة بالنسبة للسلطات الاستعمارية التي كانت تعتبر أن «الجزائر هي فرنسا»؛ لذلك عندما حصلت سلسلة الاعتداءات في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1954، كان هناك مايشبه الاجماع على أنه ينبغي أولاً إعادة الأمور إلى نصابها.

فرنسا وحرب الجزائر

تصاعدت خطورة أعمال العنف المتبادلة في الجزائر، وبنتيجة الانتخابات التشريعية سنة 1956، حصل اليسار الذي خاض حملته تحت شعار «السلم في الجزائر» على الأكثرية،

وعُيِّن الأمين العام للحزب الاشتراكي، غي موليه، رئيساً لمجلس الوزراء. فأعلن عن إصلاحات يمكن تمويلها من عائدات النفط المكتشَف حديثاً في صحراء الجزائر. لكنه عند عودته من باريس بعد زيارة قصيرة لمدينة الجزائر حيث هتف ضده الأوروبيون الذين كانوا يرفضون أي كلام عن إصلاحات قبل توقف أعمال الشغب، دعا الجمعية الوطنية إلى التصويت على قرار بمنح الحكومة «سلطات خاصة» لتثبيت النظام في الجزائر ولإرسال سَوقة عسكرية تتألف من الشباب الخاضعين للخدمة العسكرية أو الذين سبق لهم القيام بهذا الواجب واستُدعوا مجدداً. ظنَّ النواب الشيوعيون (لم يذكِّرهم أحد بحرب الريف، بكل حال) الذين صوَّتوا على منح «السلطات الخاصة» أن العلاقات بين الجزائر وفرنسا يمكنها أن تصبح، مستقبلاً، كالعلاقات التي نشأت في الإتحاد السوفياتي بفضل الاشتراكية بين روسيا والأوزباكستان.

إن المشكلات المتوسطية سوف تعرف تطورات مدهشة على أثر تأميم قناة السويس، في مصر، بقرار من اللواء جمال عبد الناصر. اتخذ الإنكليز الذين كانوا يسيطرون على القناة حتى ذلك الحين قراراً بالردِّ، ورأت الحكومة الفرنسية أن عبد الناصر يقف وراء الثورة الجزائرية وأنه من المفيد الإطاحة به. غير أنه كان ينبغي إيجاد ذريعة للتدخل في قناة السويس. اقترحت المخابرات الفرنسية التي كانت في ذلك الحين على صلات وثيقة بإسرائيل بسبب المسائل المتعلقة بالقوة النووية، فكرة تسديد «ضربة قوية» لمصر، بحيث يشنُّ الجيش الإسرائيلي هجوماً على المصريين وينقضَّ على قناة السويس، فيقوم الإنكليز والفرنسيون الذين اتخذوا قاعدة لهم في جزيرة قبرص بإنزال جيوشهم للفصل بين المتنازعين ولحماية منشآت القناة ثم يتقدمون لاحتلال القاهرة. نفّذت إسرائيل هجومها في 29 تشرين الأول/أكتوبر؛ وجهت كل من باريس ولندن إنذاراً أخيراً إلى المتحاربين بوقف المعارك؛ رفض عبد الناصر؛ هبط المظليون الفرنسيون والإنكليز في بور سعيد في 5 تشرين الثاني/نوفمبر وسيطروا على القناة. لكن الرئيس أيزنهاور وخروتشيف فرضا وقفاً فورياً للعمليات العسكرية، بل أكثر من ذلك اعترض أسطول البحرية الأميركية السفن الفرنسية والإنكليزية. أُجبرت الحكومة الفرنسية على الموافقة على تدخل الأمم المتحدة.

مع ذلك منح البرلمان الفرنسي من جديد الثقة لحكومة غي موليه.

رفض المفاوضات، الانقلاب الاستعماري في 13 أيار/مايو 1958

لم يمنع إرسال مئات الآلاف من الجنود إلى الجزائر عمليات المقاومة التي كانت تنفذها جبهة التحرير الوطني. بالتأكيد، ربح مظليو الجنرال ماسو العائدين من قناة السويس «معركة الجزائر» التي خاضوها في 1957 ضد الشبكة التي كانت وراء التفجيرات. لكنهم دأبوا على اعتماد أساليب «حازمة» (التعذيب، في الواقع) من أجل الحصول على «معلومات». أثار ذلك انزعاجاً متزايداً لدى أوساط المثقفين في «الوطن الأم»، لكون حكومة يسارية هي التي تقود ما صار يشبه أكثر فأكثر حرباً حقيقية. علاوة على ذلك، اتخذت القيادة العسكرية في الجزائر من غير استشارة رئيس الحكومة قرارات خطيرة تجاوزت مفاعيلها حدود الجزائر: ففي 8 شباط/فبراير 1958، رداً على هجوم نفذته إحدى وحدات الجيش الجزائري الوطني المرابض في تونس، قام الفرنسيون بقصف جوي على قرية تونسية تقع بالقرب من الحدود، هي ساقية سيدي يوسف: سقط 70 شهيداً معظمهم من النساء والأطفال. قوبل هذا الهجوم بردة فعل عنيفة من الرئيس التونسي بورقيبة الذي بدا بالأمس القريب، أثناء تحقيق الاستقلال في تونس، بمظهر الشريك الشريف المتفهم؛ فما كان منه إلا أن حاصر القوة العسكرية الفرنسية في بيزرت ورفع شكوى إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة طالباً طرح المسألة الجزائرية على المستوى الدولي. وصل مساعد وزير الخارجية الأميركية في مهمة «مساعٍ حميدة». ذلك أنه كانت هناك خشية من حصول «حادثة» مماثلة في المغرب حيث كانت المصالح الفرنسية أكثر أهمية وحيث كانت تنمو قريباً من الحدود الجزائرية قواعد لجيش نظامي جزائري (جيش التحرير الوطني). أسس هذا الجيش مناضلون جزائريون كانوا يذهبون من الجزائر إلى فرنسا، أولاً، لينطلقوا منها من ثمّ باتجاه تونس أو المغرب. أقام الجيش الفرنسي حاجزاً مكهرباً يمتد على مساحة كبيرة من الحدود لمنع تسلل جيش التحرير الوطني. ففرنسا لم تكن قادرة على المخاطرة بالدخول في نزاع مع هاتين الدولتين المغاربيتين حيث كان من البديهي أن يتعاطف الرأي

العام مع جبهة التحرير الوطني. كانت حكومة غي موليه قد قامت باتصالات سرية مع القوميين الجزائريين، ولم يكن ذلك يسيراً لأن «القادة التاريخيين لجبهة التحرير الوطني» (الذين قادوا تحرك 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1954) كانوا محتجزين لدى الفرنسيين بعد أن تمّ اعتراض الطائرة التي كانت تقلّهم، بين تونس والرباط، في تشرين الأول/ أكتوبر 1956.

تسببت الأزمة الدولية التي أعقبت قصف ساقية سيدي يوسف برحيل حكومة غي موليه في نيسان/أبريل 1958؛ ذلك أن الاشتراكيين كانوا سعداء بالتخلص من المشكلة الجزائرية لكن التكتلات السياسية الأخرى لم تكن مستعجلة لمعالجة هذه المشكلة، خاصة وأنه ترامى إلى قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر نبأ مفاوضات تعقد مع الوطنيين الجزائريين، وأن الجيش أعلن أنه لن يسمح أبداً بحصول هذه الخيانة. علاوة على ذلك، تألفت في أوساط الأوروبيين في مدينة الجزائر «لجان مراقبة» تحسباً لأي حل قد يتم التوصل إليه عبر المفاوضات. بعد فشل عدة محاولات لتشكيل حكومة، قبِل بيار فليملين، وهو من حزب اليمين المعتدل، في مطلع أيار/مايو، مهمة رئاسة الحكومة، لكنه كان من المعروف أنه لا يعارض إجراء مفاوضات مع الوطنيين الجزائريين. على الفور نشأت في الجزائر حالة من الغليان في صفوف قادة الجيش وضمن «لجان المراقبة»، وفي 13 أيار/مايو 1958، بينما كانت حكومة بيار فليملين تمثل أمام البرلمان لأداء اليمين الدستوري، احتلت حشود الأوروبيين الغاضبة المبنى الكبير للحاكمية العامة من غير أن يتدخل المظليون الموضوعون في الخدمة. على الفور تشكلت «لجنة إنقاذ وطني» ضمت مدنيين وعسكريين برئاسة الجنرال ماسو، لكن المشرف الفعلي عليها كان قائد الجيش، الجنرال سالان – وقد فرضت هذه اللجنة أن تتشكل في باريس «حكومة إنقاذ وطني» تعمل على الاحتفاظ بالجزائر كجزء لا يتجزأ من فرنسا الأم.

في باريس، علّقت حكومة فليملين التي تألفت بعد طول عناء كل علاقة مع الجزائر ومنعت أي سفينة أو طائرة من المغادرة إليها ، لكنها لم تجد سبيلاً للخروج من امتحان القوة هذا. بعض المراقبين ذكّر آنذاك ببدايات الحرب الأهلية الإسبانية حين أعلن الجنرال فرنكو في المنطقة التابعة لإسبانيا في المغرب وقبل أن ينزل بجيشه في الأندلس، العصيان

على الجمهورية وذلك للحؤول دون انفصال كاتالونيا وبلاد الباسك. جرى التداول في احتمال قيام مظليي الجزائر بإنزال في فرنسا (وعندها سوف يسيطرون بالطبع على كورسيكا وسيكون لديهم اتصالات مع وحدات أخرى من المظليين في الجنوب الغربي).

في 15 أيار/مايو، توجه الجنرال سالان من على شرفة مبنى الحاكمية العامة إلى الجمهور المحتشد بخطبة حماسية ختمها بعبارة «يعيش ديغول»، وقد همس له بها ناشط في شبكة صغيرة مناصرة لديغول في الجزائر. بعد ذلك بساعات قليلة، بُثَّ في باريس تصريح للجنرال ديغول (الذي كان قد انسحب من الحياة السياسية منذ أعوام عديدة) أعلن فيه أنه «مستعد لتحمل مسؤوليات السلطة في الجمهورية». استنكر معظم البرلمانيين سواء كانوا يمينيين أم يساريين هذا التصرف الذي اعتبروه جديراً بمثيري الفتن. في 27 أيار/مايو كشف الجنرال عن أنه «باشر المسار الطبيعي الضروري لتشكيل حكومة للجمهورية» وأصدر أمراً إلى جنرالات الجزائر بتعليق كل فعل « يهدد النظام العام». في اليوم التالي، نزل إلى شوارع باريس 200,000 متظاهر لبوا دعوة أطلقتها أحزاب اليسار والنقابات للتصدي لمثيري الفتن، وكان ديغول بالنسبة لقسم كبير من الرأي العام نموذجاً مثالياً لهم: فهو جنرال، ورجل يميني، بل يميني متطرف، ومطلق حركة سياسية تضع نفسها فوق الأحزاب. غير أنه كان بالنسبة للكثيرين «رجل 18 حزيران 1940» والرجل الذي رسَّخ وحدة فرنسا في مرحلة التحرير.

التباسات عودة ديغول

بعد أن استقالت حكومة فليملين في 29 أيار/مايو، أعلن الرئيس كوتي في رسالة وجهها إلى الجمعية العامة عن نيَّته طلب المساعدة من «أعظم الرجال الفرنسيين» وعن أنه عازم بدوره على الاستقالة إذا رُفض طلبه. في مساء اليوم نفسه وافق ديغول على تعيينه رئيساً لمجلس الوزراء. في 1 حزيران/يونيو أقسم اليمين الدستورية أمام الجمعية العامة (وحصل على ثلاثة أخماس الأصوات) التي منحته صلاحيات استثنائية لمدة ستة أشهر وفوضت

الحكومة صياغة دستور جديد.

في 4 حزيران/يونيو غادر ديغول إلى الجزائر. استُقبل استقبال المنتصرين، ومن أعلى شرفة مبنى الحاكمية قال الجنرال للحشود المجتمعة عبارته الشهيرة «لقد فهمتكم»، لكنه لم يقل ما الذي «فهمه». هناك أمر كبير الدلالة لكن لم يتم التنبه إليه وهو أنه تجنَّب استقبال أعضاء لجنة الإنقاذ الوطني. على الرغم من مشاهد الإخاء بين المسلمين والأوروبيين فإن معظم الأوروبيين وجد أن قرار ديغول بمنح الحقوق ذاتها لهؤلاء وأولئك وذلك لكي يكون الجميع «فرنسيين بالكامل» ديماغوجي وغير قابل للتطبيق. لا نزال نجهل إلى اليوم خطة ديغول من أجل الجزائر، لكن الأمر الأساسي هو أنه فرض سلطته هناك على الجيش وعلى الأوروبيين وعلى قسم كبير من المسلمين (باستثناء جبهة التحرير الوطني بالطبع)، وأن الصلاحيات التي منحته إياها الجمعية العامة في باريس لمدة ستة أشهر أمَّنت له إمكانيات التحرك.

طُرح الدستور الجديد، دستور الجمهورية الخامسة الذي صاغته لجنة من علماء القانون في وقت قياسي على الاستفتاء لكي يوافق عليه الفرنسيون. في 28 أيلول/سبتمبر، حدث ما لم يكن متوقعاً، فعلى الرغم من حملة الاحتجاج التي نظمتها الأحزاب اليسارية، تمت الموافقة على الدستور بأغلبية 80٪ من الفرنسيين، ومشاركة 85٪! في تشرين الثاني/نوفمبر كشفت الانتخابات التشريعية عن انتصار الحزب الديغولي (الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة) وعن هزيمة اليسار، وعلى الأخصّ الحزب الشيوعي الذي خسر 30٪ من أصواته كما خسر موقعه الأول بين أحزاب فرنسا. يبدو لنا اليوم أن ذلك كان بداية أفول الحزب الشيوعي الفرنسي. بالطبع سبق ذلك قبل سنتين اجتياح الدبابات السوفياتية لبودابست، لكن مما لا شك فيه أن تراجع الحزب الشيوعي للمرة الأولى في فرنسا هو أحد الانعكاسات العديدة «للمشكلة الجزائرية». في كانون الثاني/يناير 1959، انتُخب ديغول رئيساً من قبل البرلمانيين ومن قبل عدد يقارب 80,000 من رؤساء وأعضاء المجالس البلدية.

إن تصويت الفرنسيين الكثيف بنعم على الدستور عبّر عن دعمهم لسياسة ديغول أكثر مما عبَّر عن موافقتهم على الدستور. من المؤكد أن ديغول بعد استقالته سنة 1946، قد سعى

إلى لعب دور سياسي عندما أسس حزب «تجمع الشعب الفرنسي»، وهو تجمع يتجاوز الاختلافات بين الأحزاب. لكن ذلك يندرج في سياق بدايات «الحرب الباردة»، عندما شُكِّلت سنة 1947، بطريقة أشبه بالانقلاب، حكومة استُثني منها الوزراء الشيوعيون الذين طالما احتفظوا بمقاعدهم في سائر الحكومات، منذ تحرير فرنسا. اتخذ ديغول في تلك الفترة، مثل كثيرين غيره (الاشتراكيين على وجه الخصوص) موقفاً مضاداً من الشيوعية؛ مع ذلك كان لديه وزراء شيوعيون. ونذكر أنه هو الذي سعى عند تحرير فرنسا إلى إقرار قوانين تقضي بتأميم الكهرباء، ومعامل الفحم، والبنوك الكبرى. لكن موجة الدعم التي لقيها ديغول كانت تعبر بالنسبة للغالبية العظمى من الشعب، وللأوساط الشعبية على وجه الخصوص، عن أمل بقدرته على أن يجنِّب فرنسا أحداثاً خطيرة، وعلى إيجاد حلٍ ما للمشكلة الجزائرية يسمح بعودة الشبان الذين أجبروا على أداء واجب الخدمة العسكرية هناك. لقد أسهمت «أحداث الجزائر» كما كان يقال في ذلك الحين، في إحداث تغييرواضح في التقاليد السياسية في فرنسا.

الحلّ الصعب للمشكلة الجيوسياسية الجزائرية

تولى ديغول معالجة المشكلة الجزائرية التي لم تكن محط اهتمام فرنسيي «الوطن الأم» إلا بصورة غير مباشرة، وهو لم يكن يستشيرهم إلا عند اتخاذ قرار مهم أو عند حصول أزمة خطيرة حيث كان يتوجه إليهم مباشرة. هكذا أعلن في 3 تشرين الأول/أكتوبر، في مدينة قسنطينة، عن خطة كبيرة للتصنيع في الجزائر وذلك للحد من البطالة التي كانت تزداد مع زيادة النمو الديموغرافي. لكن التغيير يلزمه الوقت. في الوقت نفسه انطلقت سلسلة عمليات عسكرية واسعة تهدف إلى القضاء على آخر معاقل مقاومة جبهة التحرير الوطني، غير أنه اتضح بعد عدة أشهر أن نشاط المقاومين لم يتراجع بشكل ملفت. في 16 أيلول/سبتمبر 1959، أعلن ديغول من على شاشة التلفزة عن إجراء استفتاء حول حق الجزائريين في تقرير المصير. في كانون الثاني/يناير 1960، أقام المدافعون بشدة عن الجزائر الفرنسية الحواجز في أحد أحياء مدينة الجزائر ولم يتدخل الجيش لمنعهم. بعد ذلك ببضعة

أيام بوشرت المفاوضات في مولون مع حكومة الجمهورية الجزائرية الانتقالية. في كانون الثاني/يناير 1961، نُظِّم الاستفتاء حول إعطاء الجزائر حق تقرير المصير. وافق 75٪ من فرنسيي «الوطن الأم» الذين كان عليهم إبداء رأيهم أيضاً، أما في الجزائر فكانت نسبة الموافقة 70٪ بسبب معارضة فرنسيي الجزائر. أنشأ «المتشددون» (الاستعماريون) تنظيماً مسلحاً سرياً. في 11 نيسان/إبريل ألمح ديغول في تصريح تلفزيوني إلى قيام «دولة جزائرية مستقلة»، وفي 23 نيسان/إبريل استولى أربعة جنرالات بينهم الجنرال سالان على السلطة في الجزائر، وكانت تدعمهم وحدات من المظليين ومن الفرقة الأجنبية. هذا هو «إنقلاب الجنرالات»، وهو لم يدم سوى ثلاثة أيام لأن الغالبية العظمى من الجنود لم تتجاوب؛ فقد سمعوا على راديوات «الترانزستور» نداء الجنرال ديغول، الذي ظهر على التلفزيون بلباسه العسكري موجهاً النداء: «أيها الفرنسيون ساعدوني!».

تدريجياً، وبفضل المثقفين، سيتكوّن لدى الرأي العام وعي لطبيعة هذه «الحرب الوسخة»، وستصبح فرنسا موضع اتهامات قوية في الأمم المتحدة. أفهم الرئيس أيزنهاور الفرنسيين بلباقة أن الولايات المتحدة لن تدعم في الدورة المقبلة للجمعية العامة وجهة النظر الفرنسية القائلة بأن الجزائر مسألة فرنسية داخلية. شكّلت منطقة الصحراء موضوع المفاوضات التي جرت في مدينة إفيان مع حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة. فقد بدأ تدريجياً استخراج النفط من الحقول النفطية التي اكتشفتها شركات تابعة للدولة الفرنسية، لذلك سعت فرنسا إلى أن تؤسس مع الدول الإفريقية التي حصلت على استقلالها حديثاً والتي تمتد أراضيها على أكبر صحراء في العالم منظمة تضمّ المناطق الصحراوية بحيث تحدّ من نفوذ الجزائر المستقلة في هذه المنظمة. لكنها لم تلبث أمام معارضة المفاوضين الجزائريين أن تخلّت عن هذا المشروع كي لا يتأخر حل الصراع.

في الجزائر، تراجعت تدريجياً عمليات الجيش الفرنسي لكن الاعتداءات الإرهابية التي كان ينفذها التنظيم السري المسلح ازدادت ضد المسلمين، في البداية، ثم ضد الأوروبيين سعياً إلى جعل الوضع لا يطاق. في فرنسا، وقع العمال الجزائريون الذين أرادوا التظاهر في وسط باريس ضحية «عمليات تأديبية» دموية شنّها عليهم رجال الشرطة (17 تشرين

الأول/أكتوبر 1961). وقد أظهر هؤلاء كذلك عنفاً شديداً في قمع الفرنسيين الذين تظاهروا للاحتجاج على اعتداءات التنظيم المسلح السري (محطة ميترو شارون 8 شباط/ فبراير 1962). اتُهم ديغول بالخيانة من قبل الذين صفقوا لعودته إلى الحكم كي يحافظ على امتيازاتهم. في فرنسا، كانت الخيبة من نصيب الوطنيين المخلصين، أبطال المقاومة الذين ظنّوا أن ديغول قادر على الحفاظ على فرنسا الأوسع وعلى إيجاد حل، بالإقناع أو بالقوة، لمشكلة جيوسياسية مستحيلة: إبقاء عشرة ملايين جزائري ذي ثقافة عربية وإسلامية، تابعين للجمهورية الفرنسية في الجهة الأخرى من المتوسط، وكان هذا العدد مرشحاً للازدياد بنسبة ثلاثة أضعاف في العقود المقبلة. الحقيقة أن ديغول جنَّب فرنسا العزلة الدولية الكاملة، كما جنَّب الفرنسيين الانجرار إلى أزمة أطول وأخطر يمكن أن تتحوّل إلى حرب أهلية.

لكن استقلال الجزائر، وبتعبير أدقّ مأساة استقلال الجزائر، واعتداءات التنظيم السري المسلح في الأسابيع الأخيرة من حرب الجزائر، كل ذلك أدى إلى تهجير مليون شخص ممن يعرفون بفرنسيي الجزائر وبأوروبيي الجزائر، وهم أشخاص متحدرون من فرنسيين وإيطاليين وإسبان ومن اليهود السفرديم الذين أصبحوا مواطنين فرنسيين بناء على قرار حكومي سنة 1870. هؤلاء «المرحَّلون إلى وطنهم» كما كانوا يسمّون، كان من الممكن أن يشكلوا في فرنسا ما يشبه حزباً من اللاجئين معارضاً لديغول. لكنهم كانوا لا يعرفون المجتمع الفرنسي، وكان يُنظر إليهم على أنهم «مستوطنون» أو «استعماريون»؛ والحقيقة أن المجتمع الفرنسي لم يتقبلهم. وضع «الحَركيون» ، وهم الجزائريون الذين قاتلوا إلى جانب الفرنسيين، أو على الأقل من تمكن منهم من مغادرة الجزائر (غالبية هؤلاء تُركت ضحية لأعمال انتقامية دموية نفذتها ضدهم جبهة التحرير الوطني) في المعتقلات مخافة أن يؤلفوا عصابات تعمل لصالح منظمة الجيش السري.

التنافس على فكرة الأمة

إن النتائج الجيوسياسية لحرب الجزائر كانت خطيرة بالنسبة للفرنسيين: ليس فقط لأن مساحة الأراضي «الوطنية» نظرياً قد اختُزلت بنسبة أربعة أخماس، بل لأنهم بعد أن كُرِّر على مسامعهم خلال سنوات عديدة أن «الجزائر فرنسية»، استطاعوا أن يدركوا أن الواقع مختلف تماماً. وإن دعموا الجنرال ديغول إلى هذا الحد، فذلك لأنه نظراً لمكانته التاريخية كان قادراً بدون شك على تجنيب فرنسا أحداثاً خطيرة، من جهة، ولأنه من جهة أخرى، كان يسعى جاهداً لحل المشكلة الجزائرية عن طريق التخلُّص منها. منذ الاستفتاء حول حق الجزائريين في تقرير مصيرهم، لم يعد يدافع عن «الجزائر الفرنسية» إلا قلة ضئيلة من الرجال المنتمين تقليدياً لليمين المتطرف أو من قدامى اليساريين الذين تحولوا إلى اليمين بعد أن شهدوا أحداثاً مأساوية.

بقدر ما أثارت خسارة فرنسا للألزاس واللورين سنة 1871، وما نتج عنها من نزوح الألزاسيين واللورينيين (على الأقل من كان منهم يتكلم الفرنسية) الشعور الوطني العميق، وولَّدت فكرة «الثأر لفرنسا»، بقدر ما جرى تحاشي الكلام بعد سنة 1962، عن فرنسيي الجزائر الذين غادروها إلى فرنسا، بعد أن أدى تمسكهم المتعنِّت بما كانوا يعتبرونه امتيازات لهم إلى أن يخوض ثلاثة ملايين شاب حرباً ضدهم انطلاقاً من معاقلهم في الجبال. بدا أنه من الأفضل عدم الكلام عن الجزائر، ولم يكن أحد ليفكر باحتلالها مجدداً. باختصار كان ذلك بمثابة «ضربة» لفكرة الأمة، وإن جرى التصويت بكثافة لصالح ديغول، فذلك لم يكن تأييداً لفكرته القائلة بأن فرنسا بعد أن تتخلص من عبء المشكلة الجزائرية سوف تستعيد عظمتها وقوتها العسكرية، على الأخصّ.

ما إن عاد الجنرال ديغول إلى الحكم سنة 1958، حتى أطلق نهضة كبيرة في مجال الأبحاث العلمية العسكرية تمكِّن فرنسا من التعويض عن النقص النسبي في عديد جيشها بحيازة سلاحها النووي الخاص. البعض تجرأ على القول وردّد مراراً أن فرنسا ليست بحاجة إلى ذلك، لما يؤمنه لها من حماية انتسابها لحلف الأطلسي. فهل تذكَّر ديغول ما حصل في ميونيخ سنة 1938 حيث لم تنفع التحالفات في حماية تشيكوسلوفاكيا؟ أم أنه كان يفكر

بالمثال الذي قدمته أزمة الصواريخ في كوبا سنة 1962، حيث توصلت الولايات المتحدة إلى «تسوية» ودّية تفادياً لمواجهة مباشرة مع الاتحاد السوفياتي؟ يبقى أن ديغول أراد أن يوفِّر لفرنسا قوة ضاربة، بأسرع وقت. هكذا توالت التجارب: أول انفجار في منطقة الصحراء سنة 1960، وأول تفجير بقنبلة هيدروجينية سنة 1968، وإطلاق أول غواصة نووية فرنسية قاذفة للصواريخ سنة 1967. في المستقبل، سيكون لذلك نتائج جيوسياسية، ونحن نراها اليوم في مجمل المنطقة المتوسطية.

في فرنسا، بلغة الجغرافيا السياسية الداخلية، كان لحرب الجزائر خلال العقود التي أعقبتها نتائج كثيرة جداً ومتناقضة، سواء تجلى ذلك في عودة المطالب المناطقية إلى الظهور مجدداً، أم في ظهور مشكلات خطيرة ترتبط بمسألة الهجرة.

«تحرير المناطق من الاستعمار» في وجه هيمنة باريس وفكرة الأمة

دفعت الانتصارات الكبرى التي حققها ديغول في الاستفتاءات التي قرَّر إجراءها خلال حرب الجزائر وبعد انتهاء الصراع رسمياً سنة 1962 (من أجل إقرار انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام)، وما أمنته هذه الانتصارات من مكاسب للحزب الديغولي، في كل مرة، كثيراً من رجال السياسة اليساريين إلى الاعتقاد بأنهم سيظلّون لمدة طويلة في موقع الضعف طالما أن التركيز سيبقى دائماً على فكرة الدولة والأمة والمصلحة الوطنية. لذلك قرَّروا (باستثناء الشيوعيين) أن يلعبوا ورقة المناطق، خاصة وأن اليسار كان لا يزال في عدد كبير منها يحقق نتائج مهمة نسبياً في الانتخابات المحلية. تلك كانت الحال في الشمال الصناعي تحديداً، وفي جنوب فرنسا بشكل خاص، الذي كان يسمى «الجنوب الأحمر». اعتُبرت هذه التوجهات الانتخابية بمثابة الدليل على أن المناطق هي المكان الذي يمكن فيه محاربة الديغولية التي قيل أنها تجسد في العاصمة النموذج الأكثر مركزية للدولة-الأمة. في تلك الفترة أيضاً انتشرت في فرنسا بعد حرب الجزائر الأفكار التي أطلقها البيت الأبيض في الولايات المتحدة منذ بدايات «الحرب الباردة» حول «التخلف» من أجل تمويل «الدعم» ضد الشيوعية؛ لكن هذه الأفكار «انقلبت» إلى حدٍ ما في باريس

لتصبح دعوة لمناهضة الإمبريالية: فالفقر والبؤس هما نتيجة للسيطرة الاستعمارية. إن حرب الجزائر الطويلة أدّت إلى التنديد بالاستعمار في أوساط المثقفين وأسست لموقف نقدي حاسم من السيطرة الاستعمارية.

أُطلقت عبارة «العالم الثالث» للإشارة على المستوى الدولي لمجموعة كبيرة من البلدان النامية توضع بشكل دائم في مقابل البلدان المتقدمة. إلا أن بعض علماء الاقتصاد يذهبون أبعد من ذلك في التنظير ويرسمون صورة لبشرية خاضعة «لتبادل غير متكافىء» بين المركز والأطراف، ففي المركز تجمع الرأسمالية الثروات التي تقتطعها من موارد «الأطراف» التي تستغلها وتسيطر عليها[1].

أصبح «نموذج» المركز–الأطراف معزوفة تُردَّد على كل المستويات بدءاً من المستوى الكوني وصولاً إلى العلاقات بين العاصمة والمناطق التي تعتبر نامية، بل بين وسط المدينة وضاحيتها. أما في فرنسا، فبما أن المناطق التي لم تكن تتكلم الفرنسية إطلاقاً قبل القرن العشرين تقع في أطراف الأراضي الوطنية، فقد أطلق اشتراكيون مثل ميشال روكار شعار «تحرير المناطق من استعمار المركز»، مما ينطوي على قناعة بأن فكرة الأمة أو بتعبير أدّق فكرة فرنسا الأمة، ليست سوى أداة للاستغلال يستخدمها جهاز الدولة لمصلحته. لذلك ظهرت حركات تؤكد على التخلف والظلم اللاحق بهذه المنطقة أو تلك ويجتمع فيها خطاب ماركسي الطراز، مناهض «للاستعمار الداخلي» وخطاب المدافعين عن الخصوصية البريتانية أو البروفانسالية، وهو خطاب أقل ما يقال فيه أنه محافظ. لن تلبث الحركات المناطقية أن تتحول إلى حركات مطالبة بالحكم الذاتي وإلى «جبهات» قومية أعلنت بدء النضال من أجل تحريرالمناطق من الدولة الفرنسية. هذا يدلّ على تراجع في أوساط المثقفين لأهمية فكرة الوحدة الوطنية أي فكرة الأمة.

(1) أنظر سمير أمين، «التبادل غير المتكافىء» Samir Amin, *L'échange inégal*. Éditions de Minuit

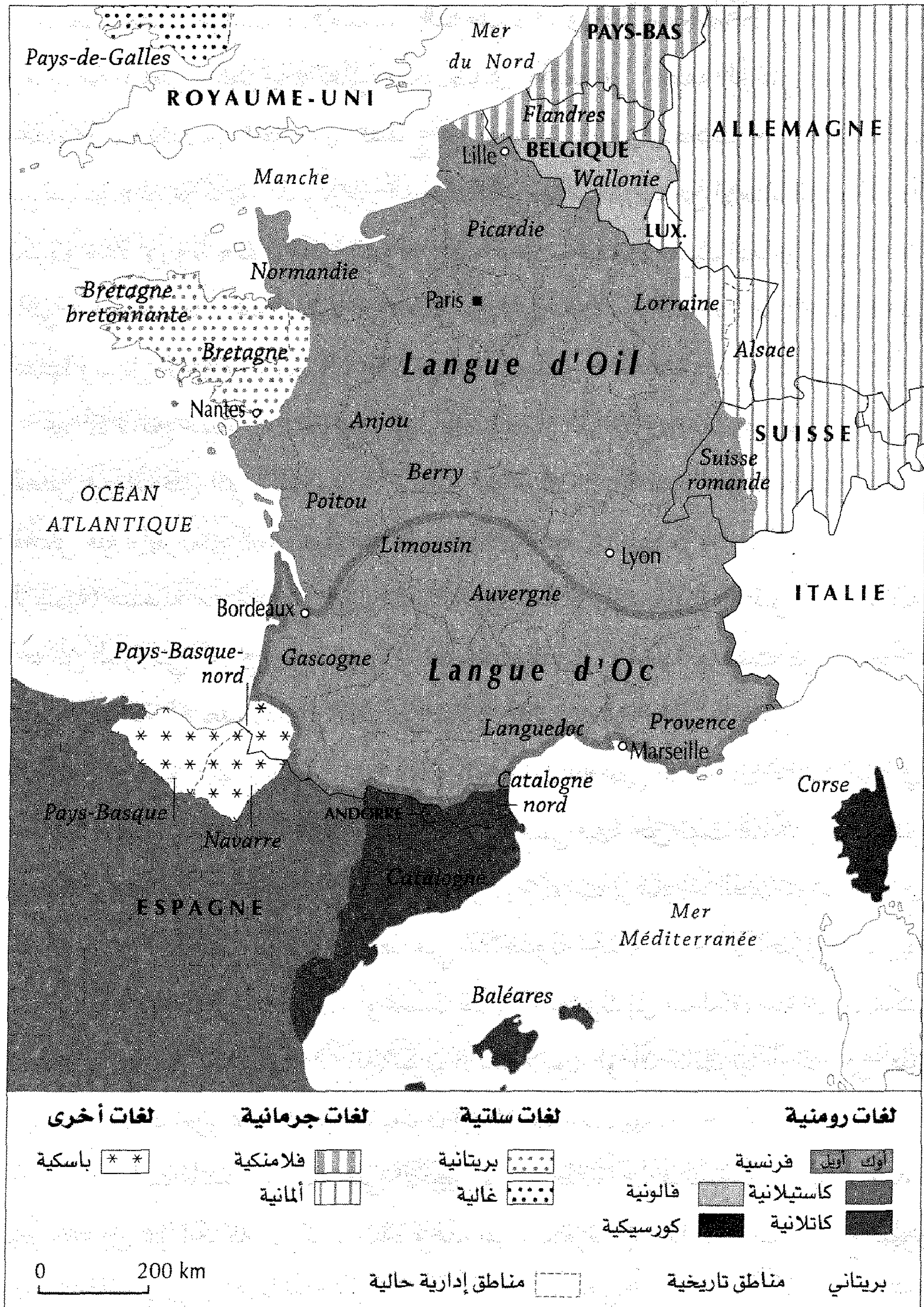
أزمة أيار/مايو 1968 ونمو الحركات المناطقية

ستعرف هذه الحملات المنددة «بالاستعمار الداخلي» انطلاقة كبيرة بعد أزمة 1968. وقد تجلّت هذه الأزمة خصوصاً في أوساط المثقفين والطلاب لكنها كانت إلى حد كبير نتيجة للحملة التي نظمتها الأحزاب السياسية، سنة 1965، بمناسبة الانتخابات الرئاسية التي كانت تجري للمرة الأولى عن طريق الاقتراع العام. فقد حصل ديغول على الموافقة على هذا المبدأ من خلال الاستفتاء الذي نظمه سنة 1962 (بنسبة منْ الأصوات تقلّ عن الاستفتاءات السابقة) غداة نهاية حرب الجزائر وإثر نجاته من محاولة الاغتيال في «بيتي كلامار» (22 آب/أغسطس 1962) التي أثّرت كثيراً في الرأي العام الذي كان يخشى أن يتسبّب موت ديغول بعودة الجيش السري إلى نشاطه وباستئناف حرب الجزائر. غير أن ديغول لم يطلب إعادة انتخابه بالاقتراع العام إلا سنة 1965، عندما شارفت مدة ولايته لفترة سبع سنوات على الانتهاء (فقد انتخب من الجمعية العامة سنة 1958). أثار ذلك موجة كبيرة من الاعتراض في أوساط اليسار كما في أوساط اليمين التي ندّدت بتسلط الرئيس وبممارسته «الانقلاب المستمر». لم يُنتخب ديغول إلا في دورة الاقتراع الثانية ولم ينل سوى 55٪ من الأصوات، بعد أن تعادلت الأصوات بينه وبين فرانسوا ميتران في دورة الاقتراع الأولى. هذه الحملة الانتخابية المناهضة لديغول والمندِّدة بأوهام الدولة–الأمة التي جسّدها، هيأت الأجواء بشكل غير مقصود لثورة «أيار/مايو 68» التي فجّر فيها الطلاب الجامعيون غضبهم والتي أدّت إلى تجديد كبير في «المشهد الثقافي» في مجالات عديدة.

إن انفجار «أيار/مايو 68» الذي زعزع السلطة الديغولية لم يثر استياء أوساط رجال الأعمال ولا الأوساط السياسية التي كانت، منذ 1949، مناصرة «لحلف الأطلسي»، ذلك لأن الجنرال ديغول كان قد اتخذ قراراً سنة 1966 بسحب الجيش الفرنسي من حلف الأطلسي بقصد التأكيد على استقلالية الدفاع الفرنسي الذي ستكون له قوته الضاربة الخاصة. وإن كان اليسار راضياً عن مواقف ديغول المنتقدة للتدخل الأميركي في فيتنام، فإنه لم يفهم تماماً «السياسة العربية» التي كان ديغول يريد تطويرها لطي صفحة حرب الجزائر. إن هذه «السياسة العربية» هي التي حملت ديغول في حزيران 1967، منذ بداية الحرب

المسماة «حرب الستة أيام» إلى اتخاذ قرار بحظر تسليم الأسلحة لإسرائيل، بينما كانت فرنسا منذ الخمسينيات من أهم مصدري السلاح للجيش الإسرائيلي. أثار ذلك غضب الفرنسيين اليهود وغضب أصدقاء إسرائيل. بعد ذلك ببضعة أيام، وإذ ربحت إسرائيل الحرب، أطلق ديغول، معرباً عن احترامه للدولة اليهودية، عبارته التي صارت شهيرة «اليهود شعب نخبوي، واثق من نفسه ومسيطر»، غير أن ذلك أثار استنكار الإسرائيليين كما اليهود الفرنسيين الذين ازداد عددهم بنسبة ثلاثة أضعاف منذ وصول «المرحّلين إلى بلادهم» من الجزائر؛ بكل حال كان هؤلاء معادين لديغول، يهوداً كانوا أو غير يهود. مذّاك ستبقى العلاقات سيئة بين فرنسا وإسرائيل، خاصة وأن الرأي العام الفرنسي سيتأثر كثيراً بحركة «الانتفاضة» (منذ 1987) وسيتخذ موقفاً مناصراً للفلسطينيين.

خلال السنوات الأخيرة من «حكم» ديغول، صارت المسائل الجيوسياسية الداخلية أكثر حساسية. ذلك أن مسألة سلطة المناطق الإدارية الـ 22 (التي لم تكن تتمتع بأية سلطة حتى ذلك الحين) وعلاقتها بالسلطة المركزية صارت على درجة كبيرة من الأهمية مما حمل ديغول على طرح هذه المسألة على الفرنسيين من خلال تنظيم استفتاء سنة 1969 سوف يستفيد منه معارضوه، سواء كانوا من اليساريين أو اليمينيين، لكي يضعوه في منزلة الأقلية، ويجبروه على الرحيل عن السلطة. وهذا ما فعله على الفور ليموت في الظل بعد ذلك ببضعة أشهر، سنة 1970.



خريطة رقم 8- اللغات المحكية في المناطق الريفية الفرنسية في مطلع القرن التاسع عشر

لقيت الخطب الرافضة «للاستعمار الداخلي» الذي كان مفترضاً أن المناطق الريفية، وخاصةً المناطق «الطرفية» تعاني منه، صدى واسعاً في منطقة البريتاني، على وجه الخصوص، وذلك من أجل تبرير الدفاع عن اللغة البريتانية. استفادت الحركات المناطقية من سياسة «اللامركزية» المموَّلة من الدولة، لكي تطالب بمزيد من الاستقلالية بحجة أن فكرة وحدة أوروبا جعلت فكرة الدولة–الأمة تبدو سخيفة. ترافقت التدابير الديموقراطية (التي شجعها رجال أعمال كبار من أصل بريتاني) مع توسّع التظاهرات الاحتفالية التي غطَّتها وسائل الإعلام احتفاءً بالثقافة البريتانية وبجذورها السلتية.

غير أن نتائج خطابات التحريض ضد «الاستعمار الداخلي» بدت أقل أهمية مما توقعه البعض في المناطق التي كانت قديماً مناطق لغة أوك. في خضم الحراك الفكري الذي تمخَّض عنه «أيار/مايو 68»، بُثَّت عبر الموجات الإذاعية (بما فيها موجات الإذاعة الفرنسية الرسمية) سلسلة من البرامج تروي قصة غزو منطقة أوكسيتانيا من قبل أسياد منطقة الحوض الباريسي الفرنج ومن تبعهم من عصابات النهب. وقبلها تعرضت كل من كونتية تولوز ومنطقة اللانغدوك لغزو مماثل في القرن الثالث عشر خلال ما سمي بالحملة على «الألبيين»، وهم الأتباع الكثر لبدعة الطهرانية. ذلك أنه على أثر اغتيال النائب البابوي، سنة 1208، نظَّم البابا حملة قتالية ضد الألبيين (أعطى فيها حق نهب ممتلكاتهم)، وعلى رأسهم كونت تولوز المدعوم من ملك الأراغون، وكونت برشلونة، الذي سوف يقتل في معركة موريه (1213). وبحجة أن إقطاعيي اللانغدوك الجشعين يجبون الضرائب بطريقة غير شرعية قام ملك فرنسا فيليب–أوغست بضمّ اللانغدوك إلى المملكة، سنة 1229. يمكننا أن نقدّر اليوم ما كان ليقوله الكاتالانيون الاستقلاليون لو أن كاتالونيا الواقعة في إطار إسبانيا تعرضت لغزو مماثل أقرب ما يكون إلى الإبادة الجماعية.

لكن الخطب المنددة بالحملة على الألبيين لم تؤدِّ إطلاقاً في فرنسا ما بعد ثورة «أيار/مايو 68» إلى نمو الحركة الأوكسيتانية، وهذا أمر مستغرب إذا ما أقمنا المقارنة مع تطور إسبانيا الجيوسياسي.

هل يمكن القول ان هذه الحملة على الألبيين تنتمي إلى الماضي السحيق بحيث أن

التذكير بهذه المأساة لم يكن كافياً لاستنفار سكان جنوب فرنسا الحاليين؟ مع ذلك نرى أن «واجب الحفاظ على الذاكرة» كان كافياً في صربيا لاستنفار الصرب، سنة 1989، ضد غيرهم من اليوغوسلافيين في الأماكن التي دارت فيها منذ ستة قرون معركة كوسوفو. ذلك لأن مصالحهم الجيوسياسية كانت متعارضة. الواقع أنه يمكن الاعتقاد إذا ما أخذنا بالاعتبار ما يحدث في كورسيكا منذ ثلاثين سنة بحجة «الذاكرة»، أنه لم يكن من المستحيل حدوث اضطرابات مماثلة في مجمل أوكسيتانيا، بعد 1968. لكن الأمر يتعلق هنا بمنطقة مساحتها أكبر من مساحة كورسيكا بعشرين مرة، على الأقلّ، وأوسع من كاتالونيا بستة مرات، ولكل فئة من الفئات المنتمية إليها تاريخها الجيوسياسي الذي يختلف عن تاريخ الفئات الأخرى: فمنطقة البروفانس التي كانت على صلة وثيقة بكاتالونيا انضمت بموافقة الأعيان إلى مملكة فرنسا، سنة 1482، من غير صعوبات كثيرة، وانضمت كذلك منطقة الأكيتان، سنة 1453، في نهاية حرب المائة عام. الواقع أنه منذ القرن التاسع عشر توثقت الصلات بين بلدان لغة أوك وبلدان لغة أويل، وليس فقط بينها وبين العاصمة (مثال على ذلك قيام اتحاد حرفيي فرنسا الذي كان احد أجدادي عضواً فيه) وقد اختار جهاز الدولة عدداً كبيراً من موظفيه من بين سكان جنوب فرنسا. كثير من «المُرحَّلين إلى الوطن» في الجزائر والمتحدرين من أجداد فرنسيين وإيطاليين وإسبان، ويهود مغاربة، استقروا في جنوب فرنسا، على ساحل المتوسط، ولم يكن لديهم الاستعداد للانتصار للقضية الأوكسيتانية.

الحركة الانفصالية الكورسيكية، مظهر جيوسياسي لأفول الأمة

تبدو الحالة الانفصالية في كورسيكا والخطاب الرافض لفرنسا أو للدولة الفرنسية شديدة الغرابة، ذلك أنه إذا كان هناك ثمة منطقة لها صلات مهمة جداً بجهاز الدولة، فهي تحديداً كورسيكا. فإذا بقيت علاقة الجنرال بونابرت بالجماعات المعادية لعائلته والتي استنجدت بالانكليز علاقة أقل ما يقال فيها أنها متوترة، وذلك بعد ثلاثين سنة من بسط سيطرة الفرق العسكرية الفرنسية على الجزيرة، ففي المقابل برهن ابن أخيه، نابوليون

الثالث، إلى حد كبير عن دعمه السياسي للكورسيكيين، خاصةً أولئك المهاجرين إلى فرنسا، وذلك لكي يبرهن عن قدرته الامبراطورية على التحكم بالأمور. عوض أن يشكل هؤلاء مجموعة من المهاجرين البسطاء الذين تركوا جبالهم وأتوا إلى فرنسا، فقد أصبح عدد كبير منهم -نظراً لقدراتهم القتالية- رجال شرطة، وموظفي جمارك، وضباطاً في البحرية أو في الفرق العسكرية الكولونيالية، أو موظفين في الإدارة الاستعمارية، أو قضاة، وقد استمر هذا النوع من الهجرة خلال الجمهورية الثالثة وحتى خلال الجمهورية الرابعة، نتيجةً للدور الذي لعبه الكورسيكيون في الحياة السياسية، وفي الوظائف العليا في الإدارة، وفي كوادر الجيش وسلاح البحرية. لكن عدداً من الكورسيكيين برزوا في مجال الجريمة خاصة في مرسيليا وفي الكوت دازور وقد تعاونوا مع المافيا الصقلية، كوزا نوسترا، لتهريب الأفيون إلى الهند الصينية. وقد برهن بعض قطاع الطرق المرسيليين هؤلاء، خلال الحرب العالمية الثانية، عن إخلاص في انتمائهم الوطني من خلال الانخراط في المقاومة ضد الألمان.

إنه من الصعب نظراً للنسبة الكبيرة من الكورسيكيين الذين ما زالوا إلى اليوم يتعاقبون جيلاً بعد جيل على خدمة الدولة حيث يتولون مناصب في السلطة، وللعدد الكبير من الكورسيكيين الذين بذلوا حياتهم من أجل فرنسا، إيجاد تفسير بسيط لصعود الأفكار الإقليمية ثم الانفصالية في كورسيكا، منذ نهاية الستينيات (أُنشئت الجبهة الإقليمية الكورسيكية سنة 1965).

بدأت هذه الأفكار بالظهور بين الطلاب الذين ذهبوا إلى فرنسا لمتابعة دراساتهم العالية. فشعروا أنهم معنيون بشكل خاص بالنظريات التي كانت تنتشر بعد 1968 في الوسط الجامعي حول الصراع بين نقيضين: المسيطِر/المسيطَر عليه، المركز/الأطراف، ذلك لأن جزيرتهم تقع أبعد من مناطق الأطراف في فرنسا الأم. وقد لقي الشعار الذي أطلقه روكار صدى كبيراً لديهم خاصة وأنه كان بإمكانهم أن يتناقلوا قصة كورسيكا التي تحررت بزعامة باسكال باولي من سيطرة جنوى في نهاية القرن الثامن عشر، لكن جمهورية جنوى كانت قد باعت الجزيرة للويس الخامس عشر لذلك قام الجيش الفرنسي باحتلالها سنة 1768.

استُعمرت كورسيكا إذن، ومن الواجب اليوم تحريرها، لأن المستعمرات الأخرى استقلّت (وخاصة الجزائر حيث لعب الكورسيكيون دوراً استعمارياً أساسياً).

يعتمد القوميون الكورسيكيون بشكل أساسي على هذا النوع من القراءة الجيوسياسية. مع ذلك فإن حركة التحرير التي أطلقوها منذ أكثر من ثلاثين سنة لا تمثل على المستوى الانتخابي إلا أقلية صغيرة، بينما تعبر أكثرية الكورسيكيين عن شجبها لكل أشكال الأعمال العدائية بل الإرهابية التي ينفذها القوميون الناشطون في الخفاء، والتي تستهدف مبانٍ ترمز للدولة ومنازل لفرنسيي فرنسا، وهم في معظمهم من الموظفين العاملين في كورسيكا. بحجة أن هذه الأعمال الفوضوية التي تكررت على مدى سنوات هي من النتائج السياسية «للتخلف» الاقتصادي في الجزيرة، والذي يعود سببه في رأي البعض إلى «أثر الاستعمار»، حصل نواب كورسيكا من الحكومات (اليمينية أو اليسارية) على مساعدات يتفاوت حجمها كثيراً مع عدد سكان الجزيرة الذي لا يتجاوز 250,000 نسمة.

لكي نفهم كيف نشأت هذه الوضعية المفسدة، ينبغي في رأيي ربطها بالعلاقات بين فرنسا والجزائر، من جهة، وبخصوصيات المجتمع الكورسيكي لجهة الأنتروبولوجيا السياسية، من جهة أخرى. إن عدداً لا يستهان به من الكورسيكيين الذين شغلوا وظائف في الجزائر في ظل الاستعمار، عادوا ليستقروا بعد 1962 في كورسيكا حيث حصلوا على مساعدة من الدولة لكي يستثمروا أراضي سهل الجزيرة الشرقي الذي بقي لمدة طويلة، بسبب حمّى المستنقعات، حقلاً ترعى فيه الأغنام في فصل الشتاء. زرعوا السهل بأشجار الكرمة والليمون ليعوِّضوا بها عن تلك التي تركوها في الجزائر. علاوة على ذلك، بينما كانت الصناعة السياحية تشهد انطلاقة كبيرة أدرك المعنيون أن كورسيكا تتمتع بإمكانيات سياحية هائلة، ولاحظوا وجود خطط لبناء منتجعات بحرية كبيرة، مما يستلزم توظيف ثروات ضخمة. سنة 1971، نشرت الجبهة الإقليمية كتاباً تحت عنوان «وضع اليد على الجزيرة» كان له وقع كبير في كورسيكا؛ أيقظ هذا الكتاب وعي الكورسيكيين للثروة السياحية الكامنة في جزيرتهم والتي ستستأثر بها مجموعات مالية خارجية يعمل فيها

فرنسيو فرنسا. هكذا صار الدفاع عن اللغة الكورسيكية وسيلة مشرِّفة ومشروعة، إلى حدٍ ما، لمنع هؤلاء من الاستقرار في الجزيرة، لكن الوسائل الأخرى لم تكن كذلك.

في آب/أغسطس 1975، قامت مفرزة من مغاوير الجبهة الإقليمية الكورسيكية باحتلال مزرعة تقع قرب أليريا، في السهل الشرقي، يملكها أحد «المرحَّلين إلى الوطن» كان قد حصل على مساعدات مهمة من الدولة؛ اتُهم هذا التاجر بانتهاك القوانين المتعلقة بزراعة الكرمة. اتخذت الحادثة منحى مأساوياً عندما سقط عدد من القتلى والجرحى بين رجال الأمن الذين كلِّفوا بإخلاء المكان. كانت حادثة أليريا المأساوية بداية لسلسلة حوادث لعبت فيها شبكات الجريمة دوراً لا يُستهان به. سنة 1976، نشأت في الخفاء جبهة التحرير الوطني الكورسيكية التي ستقوم بأعمالٍ شبه عسكرية شجاعة عجزت الشرطة ورجال الأمن عن مكافحتها طيلة سنوات عديدة، على الرغم من الصراعات بين المجموعات القومية المختلفة. مراتٍ عدة أرسل وزراء الداخلية المتعاقبون سواء كانوا من اليسار أو من اليمين مبعوثيهم إلى معاقل الجبهة ليلتقوا النشطاء السريين وليعقدوا معهم اتفاقيات ويعرضوا عليهم هدنات لم تعمر طويلاً. بلغت سلسلة أعمال العنف المذهلة رقماً قياسياً مع اغتيال محافظ أجاكسيو كلود إرينياك، في وسط العاصمة، في شباط/فبراير 2003، على يد فرقة مغاوير لم يُلق القبض على أعضائها إلا بعد بضعة سنوات على الحادثة. كيف نفسر فعالية هؤلاء النشطاء السريين الكورسيكيين، وذلك الصمت المتواطيء إلى حد ما الذي يفرضونه على أهل الجزيرة؟

يجب، على ما أعتقد، أن نأخذ في الحسبان الأنتروبولوجيا السياسية، لأن المجتمع الكورسيكي التقليدي، مجتمع الرعاة والفلاحين الذين يقطنون الجبال (الساحل كان يخضع للجَنَويّن) له سمات خاصة جداً لهذه الناحية. فهذا المجتمع يتألف من رجال يمتلكون السلاح ويحسنون فن القتال، خلافاً لمجتمع الفلاحين الفرنسيين الذين لم يكن يحق لهم، خلال القرن الخامس عشر وحتى نهاية النظام القديم، الصيد ولا امتلاك السلاح الذي كان حكراً على أفراد الطبقة الأرستقراطية وبعض القائمين على خدمتهم، وفق قواعد النظام الإقطاعي. لم تخضع كورسيكا لهذا النظام، وهذا سر فرادتها الجيوسياسية

وما يميّزها عن غيرها من الجزر المتوسطية كصقلية، وسردينيا، والباليار، التي كان إخضاعها لسيطرة سلطة أجنبية أسهل، ربما بسبب طبيعة أراضيها المنبسطة نسبياً. حافظت كورسيكا ذات الطبيعة الجبلية والتي كان إخضاعها أصعب بكثير من تلك الجزر، على بنيتها التي تتألف من كانتونات، ومن جمهوريات قروية صغيرة، لأن الاحتلال الفرنسي في منتصف القرن الثامن عشر لم يسع إلى إقامة نظام إقطاعي كان في طريقه إلى الأفول منذ مدة طويلة في فرنسا، خاصة وأنه ليس في كورسيكا موارد كثيرة لتُستغل.

لقد اتفق ممثلو الملك أو ممثلو الامبراطورية أو ممثلو الجمهورية، على حد سواء مع أعيان هذه الجمهوريات الصغيرة. وكانت كل منها منقسمة بين مجموعتين سياسيتين متنافستين تشكل كل منهما ما يسمى حزباً في قاموس الكورسيكيين. كل حزب تتزعمه في فترة ما عائلة نافذة، هي عائلة الوجيه أو الزعيم، وهو ليس بالضرورة من كبار الملاكين (ليس في كورسيكا ملاكون كبار على الإطلاق)، وتدور في فلكه مجموعة من الزبائن، بالمعنى السياسي للكلمة، أي من الرجال الذين يدين لهم بواجب تقديم الدعم والحماية (كأن يمنحهم توصية من أجل الحصول على وظائف مشرفة في فرنسا)، والذين يدعمونه بالمقابل في صراعه مع الحزب الآخر، ويصوّتون لصالحه في الانتخابات المحلية حيث يواجه زعيم الحزب المنافس. لا يتوانى عدد كبير من الكورسيكيين المقيمين في فرنسا (عددهم يبلغ ثلاثة أضعاف المقيمين في الجزيرة) عن الاقتراع بالمراسلة في الدائرة الانتخابية التي وُلدوا فيها لكي يدعموا المرشح الذي تحظى العائلة بدعمه.

لكن هناك زعماء أقوى من غيرهم يساندون زعماء أضعف بحيث تتشكل علاقات هرمية إلى حد ما بين النافذين. بكل حال كورسيكا مقسومة إلى جزأين: كورسيكا الشمالية (وعاصمتها باستيا)، وكورسيكا الجنوبية (وعاصمتها أجاكسيو). الزعماء الأقوى هم الذين يعقدون الاتفاقيات مع السلطة المركزية في باريس؛ إن المجموعات السرية تندد بشدة بهذا التواطؤ مع الدولة، لكن نظرياً فقط، مع حرصها على عدم توجيه الملامة إلى هذا الوجيه أو ذاك لأن هؤلاء هم في أغلب الأحيان من أفراد العائلة. هذا ولا يزال نظام الثأر، «الفانديتا»، يطبَّق بين العائلات، وهو تقليد كورسيكي مستمر. ولما كانت وسيلة

الحصول على مكانة بين النافذين هي قيادة حركة تشكّل «واجهة شرعية» لمجموعة سرّية، فإن العنف المقنّع إلى حدٍ ما هو أحد القواعد الأساسية التي تحكم المجتمع الكورسيكي، وهو موجود بين مختلف المجموعات القومية الناشطة التي تتصارع من أجل تقاسم الأرباح المنتزعة بمختلف وسائل الضغط والابتزاز.

لأن حمل السلاح عند الكورسيكيين تقليد يعبّر عن الشعور بالعزة، ولأن كل فردٍ منهم يعرف أن يقاتل جيداً وأن يخاطر بحياته (فقد حصلوا على حق الاحتفاظ بسلاحهم وفقاً لمعاهدة وقعها ممثلوهم، سنة 1768، مع أول حاكم فرنسي للجزيرة) فقد حافظوا بعد انقضاء عصر الامبراطورية الثانية، حيث كان لهم القبول الحسن، على دورهم في جهاز الدولة بل أنهم زادوا من أهميته. يتمتع الكورسيكيون كذلك بموهبة سياسية حقيقية، وهذا عائد بلا شك إلى باعهم الطويل في خوض الصراعات السياسية والخلافات بين الأحزاب وبين الأفراد. يمكننا إذن إدراك الصعوبات – وهي مجتمعية في المحصلة– التي يواجهها قضاة، وعناصر درك، ورجال أمن «جاؤوا من فرنسا» لوضع حد لنشاط المجموعات السرّية في الوقت الذي ترفض الحكومة إعلان حالة الحصار مخافة أن تتهمها وسائل الإعلام بإلغاء الديموقراطية. ليست السيطرة على الحركات السرّية بمثل هذا التعقيد في منطقة بريتاني.

يبقى أنه يجب فهم ما الذي دفع الكورسيكيين بعد أن لعبوا خلال مدة تتجاوز قرناً من الزمن دوراً مهماً لصالح سلطة الدولة، إلى أن يثوروا اليوم بهذا الشكل الملفت ضد هذه السلطة، مندّدين بما يسمونه سيطرة استعمارية تفرضها على كورسيكا. بالتأكيد، ليس هذا رأي كل الكورسيكيين، لكن فئة منهم تفرض الصمت على الغالبية التي لا ترغب، بالطبع، بأن لا تعود كورسيكا جزءاً من الجمهورية الفرنسية، وذلك لأسباب عديدة ليس أقلها أهمية أنها لا تريد أن تصبح كلياً تحت رحمة المجموعات القومية المتناحرة وما يتصل بها من عصابات المافيا.

في كورسيكا، لا يتعلق الأمر كما في غيرها من المناطق بأفول فكرة الأمة، فموضوع الأمة الكورسيكية يلهم خطابات حماسية تتأسس على رفض فرنسا–الأمة. بعد أن ظلّ نابوليون خلال ما يزيد عن المائة عام موضع إجلال الكورسيكيين الذين استفادوا كثيراً

من رعايته، تُوجَّه له اليوم، في كورسيكا، تهمة الخيانة والتعاون مع العدو، بل أن بعضهم يعتبره أحد أكبر «مجرمي الحرب» في التاريخ. إن الضغوطات التي يمارسها القوميون في كورسيكا جعلت من غير الممكن إطلاقاً تعليم تاريخ فرنسا، وتحديداً تاريخ ثورة 1789، لأن هذه الثورة هي التي حوَّلت نابوليون، تلميذ باسكال باولي، إلى مواطنٍ فرنسي ثم إلى قائدٍ لجيش الجمهورية.

إذا كان رفض فرنسا–الأمة عنيفاً في كورسيكا بصورة خاصة، فذلك لأن المجتمع الكورسيكي يضم عدداً كبيراً من الرجال الذين واجهوا شخصياً، بسبب وجودهم في مناصب عسكرية أو في مواقع السلطة، المشكلات الجيوسياسية التي كانت تواجهها الدولة، أي حرب الهند الصينية، وحرب الجزائرعلى الأخصّ، وقد انتهت كلتاهما بهزيمة فرنسا. فلم يبق لدى أبناء هؤلاء الرجال أية رغبة في الانخراط في السلك العسكري، وبدا لهم أن الدفاع عن فرنسا موضوع للسخرية أو مادة للغشّ.

الأمة في مجال المضمر

في المناطق الفرنسية الأخرى، بما فيها تلك التي ليس لها لغة خاصة تدافع عنها وتعمل على نشرها، يتجنب الخطاب المعتاد لرجال السياسة ووسائل الإعلام، وأوساط المثقفين، وهو خطاب واحد بين اليمين واليسار، الحديث عن الأمة. فمن المفضَّل الحديث عن أوروبا، والكلام على الجمهورية، على البلد، على «المسدَّس»، لكي يبقى الكلام على ما «يصحّ سياسياً». فالأمة تبدو لفظة «بالية» يروج استعمالها لدى خطباء اليمين المتطرف. كان لا بد أن تترتب عن ذلك نتائج سياسية مهمة وجيوسياسية، بنوع خاص، بسبب المشكلات التي تطرحها الهجرة. في الماضي، كان «تكيّف» المهاجرين، على الرغم من ظروفهم المعيشية الصعبة، يتحقق من خلال الإيمان بفكرة فرنسا–الأمة، لأن الفرنسيين كانوا يولونها أهمية كبرى، ويسبغون عليها قيمة كبيرة. أما اليوم، فليس في الضواحي من «إدماج» لأبناء المهاجرين، بما تحمله كلمة إدماج من معاني المواطنة، على الرغم من أن هؤلاء قد ولدوا في فرنسا وأنهم فرنسيون من الناحية القانونية: وليس السبب في ذلك

أن آباءهم عاطلون عن العمل، وأن غالبيتهم العظمى من المغاربة والأفارقة المنتمين للثقافة الإسلامية، بل يعود ذلك في اعتقادي، خصوصاً، إلى أن الفرنسيين بشكل عام لم يعودوا، عملياً، يتكلمون عن الأمة. أما هؤلاء الذين يتحدثون عنها، فإنما يفعلون ذلك في أغلب الأحيان لإقصاء أبناء المهاجرين.

كيف يمكن تفسير هذا المُضمَر، هذا الأفول لفكرة الأمة في فرنسا؟ لا يتعلق الأمر بمفاعيل «الحداثة»، أو بنتائج «العولمة». ففي إنكلترا حديث قوي عن الأمة، وكذلك في البلدان الاسكندنافية، وفي الولايات المتحدة، خاصة، كما في أميركا اللاتينية، وأكثر منها في البلدان المستقلة حديثاً. في المقابل، لا تزال لفظة «الأمة» في ألمانيا وفي إسبانيا لفظة «محرَّمة»، وذلك بسبب ما ارتكبه كل من هتلر وفرنكو تحت هذا الشعار. هذا لم يحصل في فرنسا ومع ذلك، منذ حوالي ثلاثين سنة يلفُّ الصمت فكرة الأمة. لوحظ هذا الصمت بداية في أوساط المثقفين بالمعنى الواسع للكلمة، وخاصة، لدى أساتذة التاريخ والجغرافيا الذين نسوا أن جمعيتهم أنشأتها حكومات يسارية، نهاية القرن التاسع عشر، بهدف تعليم فكرة الأمة خصوصاً. هل هو نسيان أم رفض؟ فقد عمل بعض هؤلاء الأساتذة المنتمين إلى اليسار المتطرف على إبراز مساوىء هذه الفكرة، أو على الأقلّ، على التأكيد على أنها فكرة عفا عليها الزمن. من المؤكد أن الرأي العام بمجمله لا يهتم بهذه الانتقادات التاريخانية الدقيقة إلى حدٍ ما، لكنه أسوة بالمتخصصين في العلوم السياسية، يتغاضى عن فكرة الأمة.

إذا أردنا أن نعدِّد الأسباب الخاصة بفرنسا التي يمكن أن تفسِّر هذا الصمت، فمن المناسب أن نستعرضها وفقاً لتتابعها التاريخي، مما لا يعني أن الأسباب التي نذكرها أولاً هي الأسباب الأساسية.

هناك في البداية كارثة 1940، وهي لم تكن سبباً في حد ذاتها بل ما نتج عنها من تأثيرات طويلة الأمد. أثار كتاب الأميركي روبير باكستون[1] موجة من الصدمات عندما أثبت أن معظم الفرنسيين قد وجدوا سبيلاً للتأقلم خلال فترة الاحتلال الألماني مع نظام الماريشال

(1) 17– روبير باكستون : «فرنسا فيشي» Robert Paxton, *La France de Vichy*, 1972

بيتان. فقد كان مقبولاً لدى اليسار واليمين على حد سواء القول بأن دور ديغول خلال الحرب هامشي جداً تماماً كالمقاومة التي ينتمي إليها. والأخطر من ذلك، هو أن عدداً من المثقفين اليهود الذين أثبت آباؤهم بأعمال بطولية إخلاصهم لفرنسا، وجدوا أنفسهم مجبرين على التشكيك بصحة انتمائهم لفرنسا–الأمة بعد أن وشى كثير من الفرنسيين بعدد من اليهود لدى النازيين، وبعد أن عمدت الشرطة الفرنسية (تلك التي ستشارك في تحرير باريس) إلى تنفيذ «مداهمات فلدهيف» المشؤومة، وشاركت في نفي اليهود إلى المعتقلات. وحده جاك شيراك سيعترف سنة 1995، بصفته رئيساً للجمهورية، بمسؤولية فرنسا عن هذه الأفعال وهي ليست مدعاة فخر للفرنسيين إلا أنهم تنكروا دائماً لتحمّل مسؤوليتها التاريخية. إن كتاب برنار–هنري ليفي (المولود في الجزائر سنة 1948) المنشور تحت عنوان «الإيديولوجية الفرنسية» والذي كال فيه أسوأ الاتهامات لفرنسا–الأمة، جاء بمثابة استثمار متأخر لمشاعر الاستياء. ففرنسا–الأمة تبدو في نظر الكاتب عنصرية منذ القدم وفاشية حتى من قبل أن تظهر الفاشية. أثار هذا الكتاب ردات فعل غاضبة، استهجن معظمها أن لا يكون العنوان «إيديولوجيا فرنسية» (وتلك المشار إليها عنصرية بالفعل) مما يفترض أن هناك إيديولوجيا أخرى تتأسس عليها فرنسا–الأمة.

إن إدراك ثلاثة ملايين شاب خلال حرب الجزائر لعبثية شعار «الجزائر فرنسية»، لم يكن كافياً لكي يقتنعوا ولا لكي تقتنع عائلاتهم بجدوى فكرة الأمة. لكن منذ مطلع الستينيات، هدأت بصورة مدهشة التوترات التي ارتبطت بمسألة الجزائر: جاء عدد من الجزائريين للعمل في فرنسا واستقروا فيها لحماية أنفسهم من شرطة حكومتهم، على وجه الخصوص، ولم يثر ذلك استياء الفرنسيين، بمن فيهم فرنسيي الجزائر الذين رُحِّلوا إلى فرنسا والذين التزموا الصمت بصورة مستغربة. كانت هناك حاجة في ذلك الحين لليد العاملة، ولم يكن أحد ليتصور الحيز الذي ستشغله ظاهرة الهجرة ولا المشكلات التي ستترتب عنها بالنسبة للأمة. لم تشكِّل الأمة محور الاهتمام لأنه لم يعد لديها مشكلة كبيرة، فقد تصالحت مع ألمانيا في إطار المجموعة الأوروبية، وهي تحظى بحماية حلف الأطلسي ضد أي تهديد محتمل من جهة الشرق. منذ سنة 1970، بدأت مشكلة البطالة تظهر في فرنسا،

وأخذت تتفاقم بالرغم من السياسات الحكومية التي منعت الهجرة من حيث المبدأ، في ذلك الحين، لكنها سمحت «بجمع الشمل العائلي»: إلا أن عدد الأشخاص المتحدرين من أصول مغاربية استمر في الارتفاع بعد أن أضيف إلى الجزائريين المهاجرين التونسيون والمغربيون. ونتيجة للنمو السكاني السريع في بلاد المغرب، فإن العدد الإجمالي لمجموع السكان، الذي تضاعف منذ أن حازت هذه البلدان على استقلالها، مرشح للازدياد بنسبة ثلاثة أضعاف من اليوم حتى نهاية القرن الحادي والعشرين.

تحولات الجغرافيا السياسية الانتخابية

في هذا المناخ باشر حزب الجبهة الوطنية، انطلاقاً من مفهوم رجعي لفكرة الأمة، حملة معادية للأجانب استهدفت بشكل خاص المهاجرين المسلمين. أسس جان-ماري لوبين حزبه سنة 1972، وكان قد بدأ حياته السياسية في الجزائر، سنة 1956، إبان حرب الجزائر (بعد أن انتُخب وهو يافع نائباً «بوجدياً»[1]* عن باريس وبعد أن انخرط كضابط في فرقة المظليين، في الجزائر). طرح لوبين معادلة تبسيطية غير أنها لافتة : «في فرنسا ثلاثة ملايين عاطل عن العمل وفيها كذلك ثلاثة ملايين مهاجر». لكن لوبين اشتُهر أولاً بمواقفه الاستفزازية المعادية للسامية بل بدفاع غير معقول عن هتلر (مما جلب له المذمة) بذريعة أن هذا الأخير وصل إلى السلطة، سنة 1933، عن طريق الاقتراع العام. أثار ذلك استنكاراً كبيراً لدى الرأي العام الذي رفض كل ما يطرحه لوبين. إن الجبهة الشعبية هي إذن الحزب الوحيد الذي يتحدث بصورة ممنهجة عن الأمة. في 1983، بعد سنتين من تسلّم اليسار الحكم، حصل حزب لوبين الذي لم يكن يشكل في بادىء الأمر سوى «زمرة عنصرية» على 10٪ من الأصوات في الانتخابات الأوروبية. في الانتخابات التشريعية للعام 1986 انتُخب لوبين نائباً عن باريس (وفق نظام الاقتراع النسبي) وسوف يحصل في الانتخابات الرئاسية سنة

(1) * نسبة لـ بيار بوجدّا مؤسس هذه الحركة النقابية التي كانت تدافع عن مصالح صغار التجار والحرفيين أمام خطر انتشار المخازن الكبرى (المترجم).

1988 على نسبة 14٪ من الأصوات بل أنه سوف يحظى في دورة الاقتراع الثانية في الانتخابات الرئاسية لسنة 2002 على نسبة 17،5٪ من الأصوات، بعد أن تقدَّم في الدورة الأولى على منافسه الاشتراكي.

أدّى ذلك إلى تغييرات سياسية وجيوسياسية مهمة، فالأوساط الشعبية وخاصة العائلات العمالية التي كانت تعاني بشكل خاص من مساوىء البطالة، تعودت تدريجياً على التصويت لصالح الجبهة الوطنية، بدل التصويت لصالح الحزب الشيوعي ضمن أحزاب اليسار. في سنة 1986، تحولت مناطق مثل اللانغدوك–روسيون حيث كانت أكثرية الناخبين تصوِّت منذ أزمة الكرمة سنة 1910 لصالح اليسار، وحيث استقر عدد كبير من فرنسيي الجزائر «المرَّحلين إلى الوطن» سنة 1962، ومن المهاجرين المغاربة، إلى التصويت لصالح اليمين. وكاد الأمر نفسه يحصل للأسباب نفسها في مدينة مرسيليا، المعقل التقليدي لليسار. «أظهرت الدراسة الدقيقة لنتائج الانتخابات، منذ 1986، تطابقاً جغرافياً دقيقاً بين المناطق التي جرى فيها التصويت لصالح أقصى اليمين والمناطق التي يتواجد فيها المهاجرون، وعلى الأخصّ، أولئك المتحدرون من أصول مغاربية، بالرغم من أن عدداً من التحليلات سعت إلى برهان العكس[1]. ثمة عامل يفسر ذلك يجري التقليل من أهميته بل يتم تجاهله عن قصد في أكثر الأحيان باعتباره «غير لائق من الناحية السياسية»، لأن محازبي الجبهة الوطنية يشيرون إليه: إنه استشراء حالة فقدان الأمن المرتبطة بتهريب المخدرات في الأحياء التي تتواجد فيها نسبة كبيرة من السكان من أصول مغاربية، وهذا ما أظهرته الدراسة الدقيقة لمدينة ليل وضواحيها[2].

(1) أنظر كتاب بياتريس جيبلين: «الجغرافيا السياسية الجديدة للمناطق الفرنسية»

Béatrice Giblin, *Nouvelle géopolitique des régions françaises*, 2005

(2) أنظر كتاب برنار أليديريس: «الجغرافيا السياسية لانعدام الأمن وللجبهة الوطنية»

Bernard Alidières, *Géopolitique de l'insécurité et du Front National*, Armand Colin, 2006.

مخاوف ما بعد الاستعمار

أضيف إلى هذه المشكلات الجيوسياسية الداخلية تأثير سلسلة من الصراعات التي كانت تدور في أماكن بعيدة نسبياً: ففي سنة 1985—1986، تسببت تعقيدات الحرب الأهلية في لبنان التي تداخلت مع نتائج الثورة الخمينية في إيران بسلسلة طويلة من الاعتداءات نفّذها إسلاميون في باريس. كما أن اشتراك فرنسا في «حرب الخليج» التي اندلعت سنة 1991 بعد اجتياح صدام للكويت حيث أرسلت فرقة عسكرية، ووقوفها إلى جانب الولايات المتحدة وإنكلترا، أدّى إلى قيام مظاهرات احتجاج ضخمة في المدن الكبرى لبلاد المغرب، مناهضة لفرنسا أكثر مما هي مناهضة للدول الأنكلو—سكسونية. وكانت هناك خشية من أن تمتد هذه المظاهرات إلى فرنسا، لكن شيئاً من هذا لم يحدث.

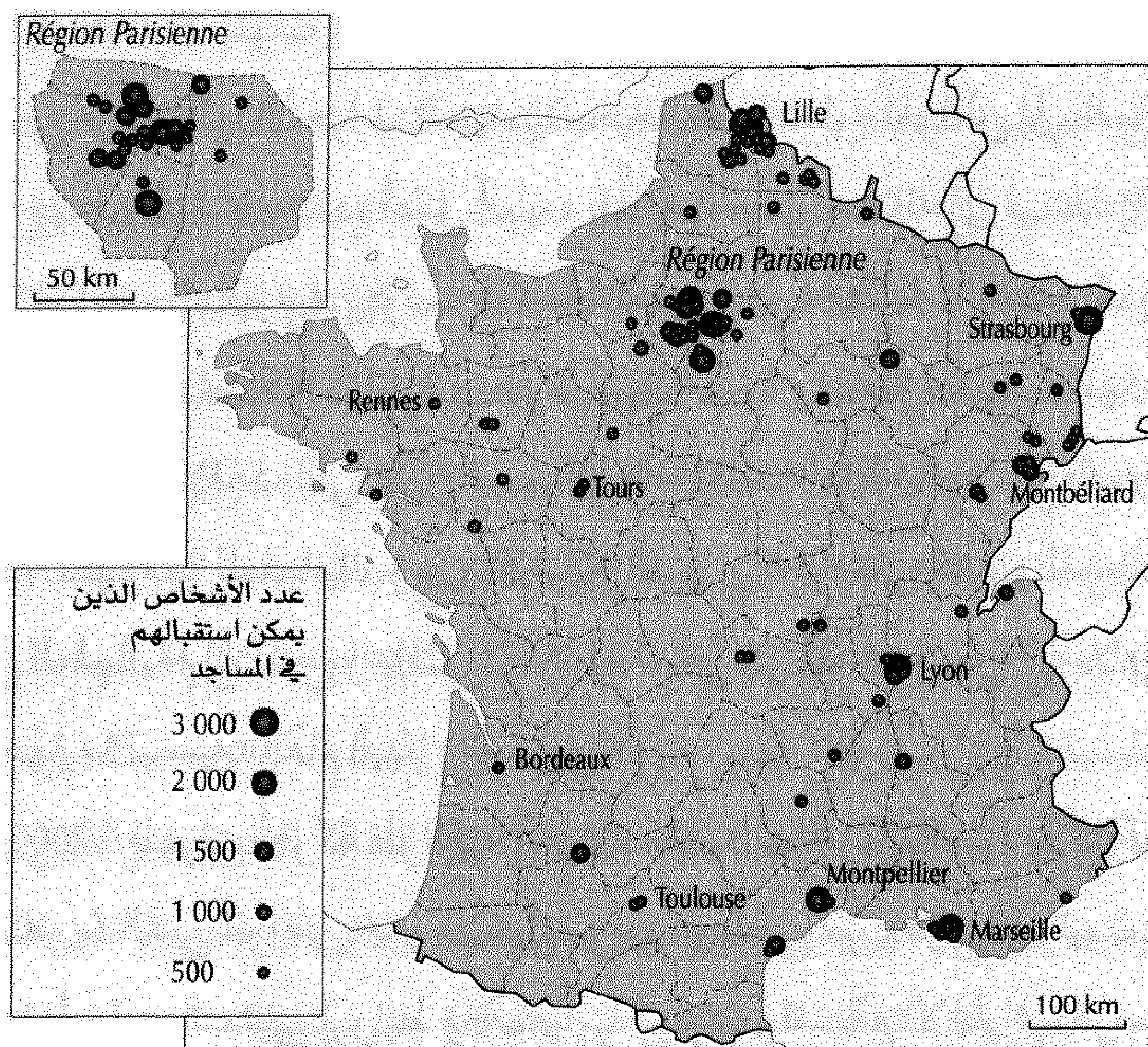
في الجزائر، التي كانت تعيش حمّى انتخابية (ففي سنة 1988 اضطرت جبهة التحرير الوطني إلى القبول بالتعددية الحزبية بعد أن كانت حتى ذلك التاريخ الحزب المستأثر بالسلطة)، ساهمت هذه المظاهرات المعادية للغرب في الفوز الساحق الذي حققه الحزب الإسلامي في الدورة الأولى للانتخابات التشريعية. وقد حمل ذلك السلطة العسكرية (التي حازت بكل حال على موافقة ضمنية من فرنسا) إلى اتخاذ قرار بتعطيل العملية الانتخابية، الأمر الذي ردّ عليه الإسلاميون، بدءاً من سنة 1992، بسلسلة اعتداءات ازداد خطرها واشتدت صعوبتها يوماً بعد آخر، وقد ردّ عليها الجنرالات بعمليات واسعة، مما أدّى إلى حرب أهلية حقيقية ارتُكبت فيها الفظاعات من الجانبين. خشي عدد من الفرنسيين في ذلك الحين أن تمتد هذه الحرب إلى داخل الجماعة المسلمة في فرنسا، خاصةً وأن الإسلاميين في الجزائر اتُّهموا بالتنكّر لبلدهم الجزائريين الكثر الذين يتكلمون الفرنسية والذين تربطهم علاقات عديدة مع فرنسا الدولة الاستعمارية العظمى، أقلّه من خلال أقاربهم الذين هاجروا إليها. بين 1994 و 1996 حدثت سلسلة اعتداءات في فرنسا، وخصوصاً في باريس، وهي اعتداءات إسلامية نُسبت تهمتها بدون شك إلى الإسلاميين، وهذا ما كان يحتاج إليه القادة الجزائريون للحصول على دعم (الحكومة الفرنسية الخفي).

بعد أن توقفت الحرب الأهلية تدريجياً سنة 2000، نتيجة للاتفاقات بين الجنرالات

والقادة الإسلاميين المعتقلين أو الموجودين في الخارج، اعتقد البعض أنه صار من الممكن أخيراً تنفيذ مشاريع الشراكة الأورومتوسطية التي أُقرّت في مؤتمر برشلونة، سنة 1995، لكن هذه المشاريع جُمِّدت من جديد بسبب اعتداءات 11أيلول/سبتمبر 2001، وخاصةً بعد دخول الجيش الأميركي إلى العراق، في نيسان/إبريل 2003. نعرف أن فرنسا رفضت في مجلس الأمن، ولأسباب مبدئية أن تغطي هذا التدخل العسكري الذي كان فوق كل ذلك يهدد بالانزلاق نحو الفوضى؛ وقد حصل ذلك فعلياً في وقت لاحق. أدّى هذا الموقف الفرنسي الذي تبعه موقف مماثل لألمانيا وبلجيكا إلى أزمة خطيرة بين فرنسا والولايات المتحدة المدعومة عسكرياً من إنكلترا، وبنسبة أقل من البلدان الأوروبية الأخرى، وعلى الأخصّ، بلدان أوروبا الشرقية التي قُبلت عضويتها حديثاً في الاتحاد الأوروبي. نتج عن ذلك أزمة أوروبية سبقت بعامين تلك التي سيتسبب بها فشل كل من فرنسا وهولندا في التصديق على الدستور الأوروبي من خلال الاستفتاء (في مايو/أيار 2005). أكثر من رفعوا الصوت عالياً بالرفض كان المعارضون «لليبرالية» (56٪ قالوا لا للدستور) التي زعموا أن هذا الدستور سوف يفرضها. غير أن أوراق اقتراع أحزاب اليمين المتطرف (حصل لوبين على 17،9٪ من الأصوات في الانتخابات الرئاسية سنة 2002) التي رأت أن قيام الاتحاد الأوروبي يشجع ظاهرة الهجرة، انضافت إلى أصواتهم وكذلك أصوات المعارضين لانضمام تركيا إلى الاتحاد، إذ أن هذه المسألة كانت مطروحة للنقاش عند إطلاق حملة الاستفتاء على الدستور. في هولندا، جاء رفض الموافقة على الدستور الأوروبي كتعبير صريح عن موقف رافض إزاء مسألة الهجرة.

بالعودة إلى مشكلة جيوسياسية تطرح نفسها وتزداد تفاقماً في الشرق الأوسط، إن أحد الأسباب الأساسية، لكن المُضمَرة، التي دفعت فرنسا إلى رفض التورُّط في المغامرة العراقية، هو أنها لا تزال تذكر الاعتداءات التي جرت بين 1986 و1995، وتخشى وقوع أحداث أكثر خطورة في المستقبل. إن ستة ملايين شخص من المنتمين إلى الثقافة العربية والإسلامية (أي أربعة أضعاف المهاجرين في المملكة المتحدة، وهؤلاء قد جاؤوا بغالبيتهم العظمى من الهند أو من باكستان، وليسوا إذن من العرب) يعيشون على الأراضي الفرنسية

وفق ما تقوله المنظمات الإسلامية. هؤلاء الأشخاص المنتمون إلى الثقافة الإسلامية (مع أنهم ليسوا ملتزمين بأداء شعائر الإسلام) والذين وُلد أكثر من نصفهم في فرنسا، يحملون إذن الجنسية الفرنسية. الغالبية العظمى من آبائهم أتت من بلاد المغرب (35٪ من الجزائر، 25٪ من المغرب، 10٪ من تونس)، وعائلاتهم تحافظ على صلاتها الوثيقة بالأقارب الموجودين في البلد الأصلي. جغرافياً يتجمع هؤلاء الأشخاص المنتمون للثقافة الإسلامية في المنطقة نفسها حيث يتواجدون بأعداد كثيفة. بالتأكيد هم يتوزعون على أنحاء فرنسا، فمنهم من يعيش في الجنوب على شاطىء المتوسط، وفي شمال با- دو- كاليه، وفي مدينة ليون وضواحيها، وفي المنطقة الباريسية، على وجه الخصوص. لكنهم يتجهون في التجمعات المدينية الكبرى، إلى التموضع أكثر فأكثر في بعض بلدات الضواحي وفي بعض الأحياء، وبشكل أساسي، تلك التي توجد فيها مجمَّعات سكنية شعبية كبيرة. حصل هذا التجميع تدريجياً، نتيجة لهجرة الفرنسيين «الأصليين»، لهذه المناطق بسبب عدم قدرتهم على التعايش مع المسلمين، من جهة، ولاستراتيجية حقيقية تهدف إلى تجميع المسلمين اعتمدتها الجمعيات الإسلامية لإحكام سيطرتها على المؤمنين ولمنع اختلاط الفتيات بالشبان في المدارس المختلطة؛ فزواج الفتاة المسلمة من غير المسلم، يحرِّمه القرآن وترفضه العائلات.



خريطة رقم 9– أماكن العبادة الإسلامية الرئيسية

إن مدينة «روبي» مثلاً الواقعة في منطقة «ليل» وضواحيها غالبيتها من المسلمين. وهذه الحالة هي أكثر انتشاراً في إنكلترا حيث توجد مدن كبرى تتولى إدارتها مجالس بلدية مكوَّنة من مسلمين، ذلك أن حزب العمال قد ساعد، منذ زمن طويل، عدداً كبيراً من المرشَّحين المتحدرين من مهاجرين على الوصول إلى مجلس العموم (بعضهم يحتلُّ مقعداً في مجلس اللوردات). في فرنسا، ما زالت معظم الأحزاب السياسية تبذل جهدها لمنع حصول ذلك، متذرعة بأنه يجب الحؤول دون تشكل «غيتوهات» إثنية، والتصدي لقيام «تجمعات طوائفية أو عرقية» يشيع وجودها في إنكلترا، وتتمتع باعتراف رسمي في الولايات المتحدة حيث تضمّ معظم المدن أحياء إيطالية، وأحياء صينية، وأحياء للسود، وأحياء للأميركيين–اللاتينيين... هناك، إذن، في هذه البلدان حيث عدد المسلمين قليل نسبياً، جغرافيا سياسية حقيقية للمجموعات الإثنية مع توزع لممثليها على المجالس

البلدية. إن هذا الأسلوب في إدارة مسألة الهجرة سياسياً وجغرافياً هو الذي لا تزال تعارضه في فرنسا كل الأحزاب السياسية بحجة أن «انتماء» المواطن إلى جماعة دينية، أو إلى بلد آخر غير فرنسا يحدده أصل أبويه، يقلّل من معنى انتمائه إلى فرنسا–الأمة. مع أنه قلّما يجري الحديث اليوم عن فرنسا–الأمة، اللهم إلا في الخطابات العنصرية، ويا للأسف. إن الأمر يتعلق إذن بمشكلة سياسية وجيوسياسية خطيرة وصعبة تطرح نفسها على فرنسا، ألا وهي قضية العلاقات التي يمكن تسميتها بالعلاقات العاطفية بين الجمهورية الفرنسية المتمسّكة بمفهومها للعلمانية، وبين الإسلام الذي يرتكز على تصور للمجتمع يختلف تماماً عن العلمانية؛ إن المجموعات الإسلامية تسعى إلى أن تجعل من الإسلام قوة سياسية في مواجهة ما تسميه «العالم اليهو–مسيحي».

منذ 2005، ظهرت حركة طوائفية أخرى، تضم المهاجرين السود الأفارقة (معظمهم من المسلمين) الذين أتوا من جزر الأنتيل، ومن غويانا، ومن جزر الريونيون، وقد أسس أعضاؤها المجلس التمثيلي لروابط وجمعيات السود. وقد دفع الاعتراف الرسمي بموجب قانون تمّ التصويت عليه في الجمعية الوطنية بأن تجارة الرقيق شكّلت إحدى أفظع الجرائم ضد الإنسانية، عدداً من اليساريين المتطرفين (البيض والسود) إلى التنديد بفكرة فرنسا–الأمة باعتبارها فكرة عنصرية. ففي رأيهم، أن معظم الذين روَّجوا لهذه الفكرة إبان الثورة الفرنسية وهم «الجيروندیون» سواء في بوردو، ونانت أو في مرسيليا، ومعظمهم من الطبقة البورجوازية، قد جمعوا ثرواتهم عن طريق التجارة بالرقيق. وبعد أن ألغت الجمعية التأسيسية نظام العبودية، أعاد نابوليون تطبيق هذا النظام في جزر الأنتيل حيث ظلّ قائماً حتى سنة 1848. في يومنا هذا، هناك حركات مستمرة في مناهضة الاستعمار (على الرغم من أن المستعمرات أصبحت مستقلة) ترفع الصوت عالياً لتعلن أن الأمة فكرة عنصرية لأنها مُجِّدت خلال الحروب الاستعمارية للجمهورية الثالثة. إن هذه النقاشات قد تبدو ثانوية بعد زوال الاستعمار، لكنها في فرنسا تساعد على إذكاء الخلاف حول بعض المسائل.

الحقيقة أنه نتيجة لرفض الاعتراف «بالجماعات» – الأمر يتعلق بشكل أساسي بالجماعة

المسلمة – من قبل الأحزاب السياسية، ليس في فرنسا إلا قلة ضئيلة من أعضاء المجالس البلدية، ومن النواب المتحدِّرين من أصول مغاربية، كما أن مشاركة السكان المنتمين إلى الثقافة الإسلامية في الانتخابات ضعيفة. عملت الحكومة، سنة 2003، على تشكيل المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، لكن هناك تضارب كبير في المصالح بين ثلاثة أنواع من المنظمات السياسية والدينية، تلك المنضوية تحت لواء إتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، وتلك التي تموِّلها مختلف الحكومات الأجنبية (المغرب، الجزائر، وتركيا)، وأخيراً تلك التي يمكن نعتها بالحداثوية والتي تسعى إلى تشجيع إسلام ينتمي إلى فرنسا.

توجد، إذن، في فرنسا مشكلات أكثر خطورة من تلك التي يمكن وصفها بالمشكلات القومية الإقليمية: أولاً مشكلة الضواحي الفقيرة في المدن الكبرى حيث يردّ الشباب المنتمون بشكل ما إلى الثقافة العربية الإسلامية أو إلى الثقافة الأفريقية والذين يحملون الجنسية الفرنسية، على التهميش الذي يقعون ضحيته بالانزلاق نحو الانحراف. هناك اعتراف شبه رسمي بأن مشكلة الضواحي هي مشكلة جيوسياسية.

في هذه الأحياء التي تتكوّن خصوصاً من تجمعات كبرى من المساكن الشعبية (إذ يضم كل واحد منها آلاف المساكن) تجد الشرطة منذ سنوات عديدة صعوبة في فرض هيبتها عند مواجهة عصابات عديدة تسيطر على «الأرض» وتفرض السكوت على الشهود على أعمالها العنيفة، وهم الناس البسطاء المتحدرون بغالبيتهم من مهاجرين. إن الأمر يتعلق فعلاً بمشكلة جيوسياسية، بالصراع على بسط النفوذ على حيز من الأراضي، لأن المهاجرين المنتمين إلى الثقافة الإسلامية وأبناءهم (ستة ملايين شخص) وجدوا أنفسهم مجموعة بشرية من لون واحد تخضع لرقابة الأئمة وتعيش في مجمَّعات سكنية معزولة في ضواحي المدن. لا يمكن حلّ هذه المشكلات بسرعة. وليس الهدم التدريجي «للمجمّعات السكنية الكبرى» بحجة أنها تحوَّلت إلى أكواخ إلا حلاً جزئياً، إن كان سكانها سينتقلون إلى أماكن مجاورة حيث سيتجمعون من جديد تحت إشراف الأئمة أو يخضعون لرؤساء العصابات.

إن المشكلة الجزائرية وهي مشكلة جيوسياسية شديدة التعقيد وجدت طريقها إلى الحلّ

مع ديغول، قبل خمس و أربعين سنة. مذّاك والرأي العام الفرنسي لم يتوقف عن الاهتمام بهذا البلد (أكثر مما يهتم بألمانيا) الذي تربطه بفرنسا علاقات لم تكن يوماً بالحجم الذي هي عليه اليوم،على الرغم من الإسلاميين. لكن ثمة خشية من أن تؤدي أحداث خطيرة في العراق الواقع في منطقة الشرق الأدنى إلى تغييرات سياسية كبيرة في بلاد المغرب وفي فرنسا.

الفصل الثالث

إيطاليا

من وجهة نظر جيوسياسية، تشكِّل إيطاليا (300,000 كلم2 ؛ 58 مليون نسمة) حالة غريبة، في الحقيقة، كما سيتبين لنا تدريجياً. للوهلة الأولى تبدو خارطتها واضحة تماماً كشهرتها التاريخية، لكن تكوُّنها كدولة–أمة جاء متأخراً جداً بالنسبة لدولة أوروبية غربية. ونجد اليوم أن وحدتها الجيوسياسية تشكِّل موضوع خلاف؛ ففي الشمال توجد المناطق الأكثر ازدهاراً، بينما تسيطر على الجنوب حيث المناطق الفقيرة خمس منظمات إجرامية ذات شهرة تاريخية هي المافيا، لكل منها حيز شبه رسمي من الأراضي، وهي تدير شبكات لتهريب المخدرات وللهجرة غير الشرعية تعمل في سائر أنحاء المتوسط، بل على صعيد العالم. هذا المزيج من الخصائص المعروفة جيداً مع أنها خصائص متناقضة يجعل من إيطاليا حالة غريبة.

إذا ما نظرنا إلى خارطة للمتوسط فإننا نرى أن إيطاليا تظهر بطبيعة الحال كشبه جزيرة جبلية طويلة (حوالي 1000 كلم) تمتد بين البحر الأدرياتيكي شرقاً، وهو بحر لا يحازي بلاد البلقان فحسب، بل يشكِّل أيضاً ممراً طويلاً بين حوض المتوسط الشرقي والمناطق الألبية، وهذا ما يفسر الأهمية التاريخية لمدينة البندقية؛ والبحر الذي يُعرف بالبحر التيراني غرباً، والذي تحدّه ثلاث جزر إيطالية، إلى حدٍ ما: في الشمال، كورسيكا حيث اللغة الكورسيكية القريبة من اللغة التوسكانية (أي من اللغة الإيطالية الرسمية)؛ وقد بقيت هذه الجزيرة لمدة طويلة تابعة لجنوى قبل أن تضمَّها فرنسا في القرن الثامن عشر؛ وسردينيا، الواقعة جنوب كورسيكا ومساحتها أكبر بكثير منها؛ وأبعد من سردينيا لجهة الجنوب، صقلية، أكبر جزر المتوسط، وهي تقع على طرف «الجزمة الإيطالية» (لأن شبه الجزيرة هذه تشبه جزمة فارس طويلة وذات كعب عالٍ)، وعلى مسافة قريبة نسبياً من تونس إذ يفصلها عنها مضيق صقلية، وهو ممر استراتيجي مهم جداً بين المتوسط الغربي والمتوسط الشرقي.

إن إيطاليا إذن وحدة جغرافية واضحة (وهي قبل كل شيء وحدة جيولوجية) منذ خمسة وعشرين قرناً، وهذا ما يمكن اعتباره معطى طبيعياً مؤاتياً تماماً لتكوين وحدة جيوسياسية. لكن الحال ليست كذلك في شبه الجزيرة الإيطالية على الرغم من ظروف تاريخية كانت منذ البدء مؤاتية جداً في الفترة التي نشأت خلالها، متجاوزة صراعات القبائل، الدوّل الأولى في حوض المتوسط الغربي. لم تصبح روما، هذه «المدينة الخالدة» التي تقع في وسط شبه الجزيرة تقريباً وعلى مسافة واحدة من جبال الألب التي تحدّها من الشمال ومن صقلية في الجنوب، العاصمة الرسمية للدولة الإيطالية إلا بدءاً من العام 1970. خلافاً لإسبانيا ولفرنسا اللتين تكوَّنتا كمملكتين في القرون الوسطى ولم يطرأ تغيير أساسي على حدودهما منذ القرن السابع عشر، تُعتبر إيطاليا كدولة ظاهرة جيوسياسية حديثة العهد لأن تاريخها يعود فقط إلى القرن التاسع عشر. لكننا نعرف أن روما كانت المركز الأساسي للجمهورية الرومانية التي بسطت سيطرتها منذ ثلاثة وعشرين قرناً على شبه الجزيرة بأكملها وذلك ضد إرادة الشعوب المختلفة التي تقطنها، ثم احتلت البلاد الواقعة حول الحوض الغربي للمتوسط. استولت الإمبراطورية الرومانية التي خلفت الجمهورية على جميع البلدان الواقعة حول المتوسط الشرقي، وعلى وجه الخصوص، على فلسطين التي انتشرت انطلاقاً منها ديانة جديدة – المسيحية – التي نشأت من رحم اليهودية.

انتشرت المسيحية تدريجياً في الامبراطورية وحقَّقت نجاحاً كبيراً على الرغم مما واجهته من ضروب الاضطهاد في بداياتها، فلم تبق محصورة داخل المناطق الواقعة في الأطراف الشرقية للامبراطورية، بل وصلت إلى عاصمتها التي أصبحت مركزاً لها. اعتمد رجال الدين الجديد اللغة اللاتينية التي انتشرت في جميع البلدان التي اعتنقت الكاثوليكية. في المقابل، فرضت اللغة والأبجدية اليونانية نفسها على مسيحيي القسم الشرقي من الامبراطورية الرومانية حيث احتلت بيزنطية–القسطنطينية مركز العاصمة طيلة عشرة قرون، بعد أن تفكَّك القسم الغربي من الامبراطورية، في القرن الخامس الميلادي، نتيجة لأسباب داخلية وللحروب التي شنَّتها عليها القبائل الجرمانية الكبرى التي اتحدَّت ضدها. تقاسمت هذه القبائل، ولكن ليس من دون أن تنشأ صراعات بينها، أراضي الامبراطورية

الواقعة في منطقة الغال وفي شبه الجزيرة الإيبيرية وحتى في إيطاليا. وسط هذا الضياع الكبير لم يبق من الامبراطورية الرومانية إلا الكنيسة الكاثوليكية (أي العالمية) التي ستظلّ روما عاصمتها لأن البابا كان أسقف روما.

في المناطق المتوسطية لأوروبا الغربية (وصولاً إلى الحوض الباريسي)، انبثقت عن اللغة اللاتينية التي امتزجت باللهجات المحليّة أو باللغة الغاليّة–الرومانية لغات رَومنية مختلفة (القشتالية والكتالانية والأوكسيتانية والفرنسية ولهجات إيطالية مختلفة) نعرف اليوم ما لها من أهمية جيوسياسية راهنة. في البلدان الواقعة شمال نهر الراين وشمال جبال الألب ظلّت لغات الفاتحين الجرمانيين هي السائدة، لكن هؤلاء اعتمدوا الأبجدية اللاتينية وذلك تحت تأثير الكنيسة التي – إضافة إلى أنها المجموعة الاجتماعية الوحيدة التي تقرأ وتكتب – قد ورثت عن الامبراطورية لغتها وتوزُّعها الجغرافي. كل ذلك يفسِّر أن فكرة الامبراطورية كرمز للسلطة المطلقة ظلَّت تهيمن على التصوُّرات السياسية على الرغم من تفكُّك الامبراطورية. هكذا وبعد انقضاء مرحلة الغزوات الكبرى، صار القائد العسكري الذي انتصر على منافسيه والذي بسط سيطرته على أتباعه وعلى مساحة كبيرة من الأراضي يلتمس من البابا، وهو رأس الكنيسة، تكريسه كإمبراطور وتكريس التاج الامبراطوري. في سنة 800، كرّس البابا، في روما، شارلمان، ملك الفرنجة الذي جمع تحت سيطرته كل القسم الغربي من الامبراطورية الرومانية (باستثناء إسبانيا التي احتلَّها العرب، وجنوب إيطاليا الذي كان مع صقلية تحت سيطرة بيزنطية)، إمبراطوراً للغرب (فيما إمبراطور الشرق كان يحكم في بيزنطية).

دول البابا حاجز بين إيطاليتين مختلفتين

كان بمستطاع روما بما لها من سلطة بابوية أن توحِّد إيطاليا من جديد في القرون الوسطى ثم خلال عصر النهضة. لكن يمكن القول إن ما حال دون تحقيق وحدة إيطاليا الجيوسياسية هو على سبيل المفارقة هذه العلاقة المغرقة في القدم والتنازعية إلى حدٍ ما بين البابا والأباطرة؛ إنها علاقة شهدت تقلبات عديدة لأن كليهما كان يتدخل في انتخاب

الآخر. الواقع أن «الدوّل البابوية» أي الأراضي التي استحصل عليها البابوات من الأباطرة (تحت طائلة الحُرم) مقابل الاحتفال الكبير بمراسم تكريسهم في روما والتي كان لها أهمية كبرى، ظلّت طيلة قرون عدة تقسم شبه الجزيرة على مستوى مدينة روما إلى قسمين. لكن بعد أن قسّم شارلمان أراضي الامبراطورية على أبنائه الثلاثة، صار الأباطرة الجرمانيون يعتبرون إيطاليا جزءاً من الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة (وقد أطلق عليها هذا الإسم أوتون الأول، في القرن العاشر)، خاصة وأنها كانت تشكِّل الجزء الأغنى من هذه الامبراطورية. فجبال الألب لم تكن في الواقع حاجزاً بين ألمانيا أو فرنسا وسهل بو في إيطاليا إذ أن الفرق العسكرية والقوافل المحمَّلة بالبضائع الثمينة كانت تسلك ممرات جبلية عدة (ممرّ برينير، وممرّ سان غوتار، وممرّ سان برنار الكبير، وممرّ سان برنار الصغير، وممرّ مون—سوني...).

لذلك لم يكن الأباطرة يريدون أن يمارس البابا تأثيراً كبيراً على شمال إيطاليا، وقد ساندوا ضده بعضاً من الأسياد الإقطاعيين النافذين. من هنا نشأ الانقسام في إيطاليا بين الغوالفة المؤيدين لتوسيع نفوذ البابا والغيباليين المؤيدين للسلطة الإمبراطورية.

قَسمَت دول الكنيسة التي امتدَّت تدريجياً من الجنوب إلى الشمال، ومن روما حتى الأدرياتيك وسهل بو، إيطاليا إلى قسمين كانت حاجزاً بينهما وهما لا يزالان إلى اليوم مختلفين جداً من الناحية الجيوسياسية. فلطالما كانت إيطاليا الشمالية مقسَّمة إلى مقاطعات عديدة يخضع معظمها لسيطرة مجموعة من المدن—الدول المتنافسة فيما بينها (البندقية، جنوى، بيزا، فلورنسا...). غير أنه باستثناء بضع دوقيات (مثل دوقية ميلانو ودوقية سافوا خاصةً) فإن هذه المدن—الدول كانت تشكِّل جمهوريات (لكنها في الحقيقة بعيدة كل البعد عن الديموقراطية) تحكمها طبقات أرستقراطية وبورجوازية نشيطة جداً سواء في مجال الصناعات اليدوية المتطورة أو في مجال التجارة الدولية مع بلدان الشرق. تحقَّق النمو الزراعي في سهل بو بالاعتماد على الزراعات الكثيفة (كما في هولندا)، لأنه كان ينبغي من أجل التغلّب على مشكلة فيضانات الأنهر المنحدرة من أعالي جبال الألب، تمويل مشاريع إنشاء السدود وتجفيف الأراضي وهي ذات كلفة كبيرة. لعل تنامي هذه الطبقات



خريطة رقم 10– التجزئة الجيوسياسية لشبه الجزيرة الإيطالية في القرن الخامس عشر

البورجوازية المدينية كان نتيجة (كما يرى بعض المؤرخين الإيطاليين) سمة خاصة بالقانون الإقطاعي عند اللومبارديين (وهم أوائل الغزاة الجرمانيين) تقضي بأن تقسَّم الإقطاعة على الورثة حسب عددهم، في كل مرة. في المقابل، في جنوب إيطاليا، كان الأبناء البكر هم الذي يرثون الإقطاعة بحسب «قانون الفرنجة» المطبَّق عند النورمانديين، وهذا ما سوف يضمن بقاء النظام الإقطاعي لمدة طويلة.

على الرغم من أن هذه الجمهوريات لم تكن تمتد على مساحات شاسعة من الأراضي التابعة لها مباشرة، إلا أنه كان لديها أساطيل بحرية قوية، وجيوش من المرتزقة، وممتلكات في الخارج: الأشهر من بينها هي جمهورية البندقية الواقعة شمال الأدرياتيك، لكن ذلك لا يقلِّل من شأن الجمهوريات الأخرى: فلورنسا وجنوى وبيزا. يدلّ ثراء هذه المدن—الدول على أهمية علاقاتها التجارية ليس فقط مع جميع البلدان الواقعة حول المتوسط، وخاصة، مع الشرق الأوسط، بل كذلك مع ألمانيا وفرنسا، ما وراء جبال الألب. سوف تنتج عن هذا النشاط التجاري والمالي الهام الذي بدأ في منتصف القرون الوسطى حركة تجديد فكري وفني، سوف تُعرف في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، بحركة «النهضة».

خلافاً لإيطاليا الشمالية المجزأة (التي تقع شمال الدّول البابوبة)، تميّزت إيطاليا الجنوبية، بما فيها صقلية، حتى القرن التاسع عشر، بوحدة جيوسياسية، وذلك نتيجة لوجودها تحت سيطرة أسياد الإقطاع النورمانديين. يتحدر هؤلاء من قبائل الفيكينغ المتفرنسة وقد جاؤوا من النورماندي (من كوتنتان على وجه الخصوص)، وعبروا البحر عن طريق مضيق جبل طارق ليستردُّوا صقلية من العرب ولمحاولة احتلال القسطنطينية، وإن لم يتمكنوا من ذلك فعلى الأقلّ لنهب ثرواتها. في القرن الحادي عشر، أسس روجيه دو سيسيل مملكة قوية في الجزيرة واقتطع أمناؤه الإقطاعيون لأنفسهم أراضي في سائر أنحاء جنوب شبه الجزيرة الإيطالية. تمكّن نظام الإقطاع النورماندي بمساعدة البابا من صد محاولات الأباطرة بسط نفوذهم جنوب شبه الجزيرة، كما فعل فريديريك بربروسا على طريق عودته من إحدى الحملات الصليبية. خلافاً لإيطاليا الشمالية حيث كانت توجد عدة مدن– دول أو جمهوريات مدينية، تميّزت إيطاليا الجنوبية بنمو مدينة وحيدة كبرى هي نابولي (غير

أن باليرمو في صقلية كانت أيضاً مدينة كبيرة). لكن ذلك لا يعني أنه كانت توجد فيها دولة مركزية بل أن مختلف الأسياد الإقطاعيين النورمانديين قد جاؤوا للعيش في المدينة تاركين لوكلائهم إدارة الأراضي الشاسعة التي يملكونها «اللاتيفونديا» بالإيطالية، والتي ستشتهر كنموذج لاعتماد الزراعات الخفيفة؛ وقد استمرّت هذه البنية الاجتماعية حتى القرن العشرين.

قرون من «الحروب الإيطالية» التي خاضها أجانب

إحدى الخصائص الجيوسياسية الفريدة لإيطاليا هي أن شبه الجزيرة بقيت خلال قرون عدّة مسرحاً لحروب عديدة بين الدول الإيطالية المختلفة التي كانت كلها كاثوليكية ولغاتها متقاربة؛ ليس هذا فحسب بل كانت تأتي إليها جيوش أجنبية – تصل أحياناً إلى صقلية– ترسلها دول منافسة بعيدة إلى حد ما، وقد بقي الأمر كذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر. بالتأكيد كان الأباطرة الألمان في القرون الوسطى يقصدون روما طلباً للتكريس، لكنهم كانوا يرسلون إليها فرقاً عسكريةً للتأكيد على أن إيطاليا جزء من الإمبراطورية وبغية الحدِّ من طموحات البابا. لكن بدءاً من القرن الثالث عشر، صارت تصل إلى صقلية جيوش تضم بشكل أساسي الفرنسيين قبل أن تطردهم منها جيوش ملك الأراغون. كان ذلك بمثابة حلقة أولى في سلسلة حروب تعاقب على خوضها في إيطاليا الشمالية وصولاً إلى إيطاليا الجنوبية، منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى نهاية القرن السادس عشر، ثلاثة ملوك لفرنسا. هذا ما سمّاه المؤرخون فيما بعد «الحروب الإيطالية»، وهي تشكِّل مرحلة شهيرة في تاريخ فرنسا (1515 معركة مارينيان، في عهد فرنسوا الأول، بقيادة بايار) على الرغم من أنها لم تحقّق لها أي مكسب من الناحية الجيوسياسية، اللهم، إلا أن تقود إلى خارج فرنسا حيث تلوح في الأفق عمليات نهب تعود بالربح الوفير، طبقة نبيلة معادية للملك وغير مستعدة للانصياع لسلطته. لفهم الأسباب الشاملة لمثل هذه الصراعات (التي تتعلق بالطبع بأوضاع جيوسياسية)، يجب الانتباه إلى أنها مرتبطة بواقع النظام الأرستقراطي الإقطاعي حيث تنتقل ملكية الاقطاعات بالوراثة نتيجة للوفيات المبكرة أو

للتزاوج بين الأمراء الأوروبيين. لكن يجب أيضاً أن نأخذ بالحسبان بعض الاستراتيجيات الجيوسياسية. يجب أن نتذكر، إذن، بالنسبة لحالة صقلية التي شكّلت السيطرة عليها رهاناً أساسياً في هذه الحروب، أنه نظراً لعدم وجود وريث للسلالة النورماندية الحاكمة، نهاية القرن الثاني عشر، فقد انتقل حكم هذه الجزيرة، عن طريق الزواج، إلى عائلة هوهنشتاوفن الإمبراطورية؛ لكن عندما توفي فريديريك الثاني ولم يكن له من وريث سوى ابن يُفترض أنه غير شرعي، خطرت للبابا فكرة الاستعانة بشارل دانجو، وكان أخاً لملك فرنسا (لويس التاسع المعروف بسان لويس). كان هذا الاختيار الجيوسياسي ذكياً جداً ، فأسرة أنجو أسرة شهيرة لأن بعض أفرادها تعاقبوا كملوك على القدس أثناء الحملات الصليبية، ولأن لديها صلات قربى تربطها بسلالة البلانتاجينيه أي بالعائلات النورماندية التي استوطنت منذ أمد بعيد في صقلية وفي جنوب شبه الجزيرة. أتى شارل دانجو إلى صقلية بعد أن انتقلت إليه ملكية البروفانس بفعل زواجه من بياتريس دو بروفانس، وتُوِّج ملكاً عليها سنة 1266. لكن ممارسات الفرسان الفرنسيين وملابسات عديدة تسببت بالثورة الكبيرة التي اندلعت سنة 1282، والتي تُعرف تحت اسم «صلاة الغروب الصقلية»، وبمقتل عدد كبير من الفرنسيين. فقد استنجد الصقلِّيون بملك الأراغون الذي احتلّ كل جنوب إيطاليا الذي سمي مذاك «مملكة الصقليتين» وقد احتفظ بهذه التسمية في ظل أنظمة مختلفة حتى سنة 1860، وحتى تحققت الوحدة الإيطالية.

لكن «الحروب الإيطالية» كانت لا تزال في «جولتها الأولى» إن استطعنا القول، بالنسبة لنابولي وصقلية، نهاية القرن الثالث عشر. فالواقع أن أسرة أنجو التي اعتبرت أنها طُردت بغير حقٍ من صقلية، فوضت ملوك فرنسا استعادة حقوقها. إلا أنه نتيجة لحرب المائة عام كانت لدى هؤلاء «مسائل» أخرى لمتابعتها. لكن شارل الثامن، الذي خلف لويس الحادي عشر، قرَّر سنة 1494 أن يذهب إلى إيطاليا للدفاع عن حقوقه في السيطرة على نابولي وعلى صقلية، مروراً بميلانو وفلورنسا حيث يسلم السلطة لمناصريه. لكن ما إن بلغ شارل الثامن نابولي حتى وجد نفسه في مواجهة تحالف ضمّ النمسا والأراغون، مما اضطره إلى التراجع وإلى العودة بصعوبة إلى فرنسا (1495). بعده قرَّر لويس الثاني

عشر (وريث سلالة فيسكونتي) بسط نفوذه على ميلانو، ووصل إلى نابولي (1501) حيث أجبره الإسبانيون على المغادرة. وقد أعلن الحرب على البندقية لاعتقاده بأنه بهذه الطريقة يستميل البابا الذي كان على خلاف معها. لكن جول الثاني بنى تحالفاً ضد فرنسا مع البندقية وإسبانيا والإمارات السويسرية وحتى مع إنكلترا؛ فكان على لويس الثاني عشر أن يدفع ثمناً باهظاً لكي يعود إلى فرنسا. استأنف الملك فرانسوا الأول الحرب، فهزم السويسريين في معركة مارينيان (1515) وسيطر على ميلانو. لكنه سيُهزم بعد عشر سنوات وسيقع في الأسر على يد جيوش الإمبراطور شارلكان، ملك إسبانيا وسيد الصقليتين. استؤنفت الحرب وتخلّلها عدد من الأحداث (منها احتلال منطقتي السافوا والبيامون، سنة 1535) إلى أن أفضت إلى معاهدات كثيرة. بدوره سيتورّط هنري الثامن في حرب في إيطاليا، إذ أنه أعطى إذناً لهنري دو غيز (إنها أسرة أنجو مجدداً!) بالوصول بحملته حتى نابولي، لكن الحملة فشلت بعد هزيمة سان كانتان (1557). انتهت هذه الحروب الإيطالية بمعاهدة كاتو–كامبريزيس (1559) التي تخلّى بموجبها ملوك فرنسا عن نابولي وعن ميلانو، لكنهم احتفظوا بعدة مواقع في البيامون أهمها، تورينو.

على أثر هذه الأحداث، سيستقر الوضع نسبياً في إيطاليا خلال أكثر من قرن وذلك بعد أن سيطرت إسبانيا على مملكة الصقليتين، الدولة الأكبر في شبه الجزيرة. كذلك تبدّد الخطرُ التركي الذي وصل تهديده إلى ضواحي البندقية مع اجتياح جزر الفريول، بعد الانتصار الكبير في معركة ليبانت، سنة 1571، حيث دمرت أساطيل دولة البندقية وأساطيل الإسبان والبابا، الأسطول العثماني على شواطىء اليونان. في سنة 1701، تبوَّأ عرش إسبانيا أمير فرنسي هو دوق أنجو وحفيد لويس الرابع عشر، مما قوبل برفضٍ قاطعٍ من إنكلترا والنمسا وهولندا والسافوا. فاندلعت حرب وراثة عرش إسبانيا التي ستنتهي، سنة 1713، بمعاهدة أوترخت. انتزعت هذه المعاهدة مملكة الصقليتين من إسبانيا ومنحتها للنمسا التي بسطت نفوذها، علاوة عن ذلك، على إيطاليا الشمالية. سنة 1720، اضطُر دوق السافوا الذي كان قد حصل على صقلية وعلى لقب ملك عليها إلى التخلي عنها تحت ضغط النمسا والاكتفاء بحكم بسردينيا مع الاحتفاظ بلقب ملك. ونعرف أن هذه المَلَكية السردينية، والبيامونية

خاصةً، سيكون لها دور ريادي في تحقيق الوحدة الإيطالية، بعد قرن من الزمن.

لكن قبل أن تصل الأمور إلى هذه المرحلة، سوف تدور «حروب إيطالية» أخرى بين جيوش غير إيطالية، على الأخصّ؛ فقد شنَّ بونابرت «الحملة الإيطالية» الشهيرة ضد الجيش النمساوي (معركة أركول سنة 1796! ومعركة ريفولي سنة 1797!)، وقد قامت بنتيجتها في المناطق التي سيطر عليها الفرنسيون والتي اعتنقت فيها فئة من الطبقة البورجوازية أفكار الثورة الفرنسية الكبرى، جمهوريات إيطالية هي « جمهوريات أخوات للجمهورية الفرنسية». بعد حرب جديدة خاضها بونابرث ضد النمسا وانتصر عليها في معركة مرانغو، سيتم توحيد هذه الجمهوريات في جمهورية إيطالية كبرى يرأسها بونابرت، تحولت فيما بعد إلى مملكة إيطاليا (وقد ضُمت إليها منطقة الفينيسيا) عندما صار نابوليون ملكاً عليها (1805). غير أن مملكة نابولي احتفظت بعد الاحتلال بوضعها السابق (كانت حتى ذلك الحين خاضعة لتأثير الأميرال نيلسون) وقد وُلِّي عليها، سنة 1806، جوزيف بونابرت الذي سيحكمها حتى تعيينه حاكماً على مدريد، حين خلفه الماريشال مورا. إن هذه التقلبات الجيوسياسية المستهجنة كونها لم تُعِر أي انتباه لطموحات الإيطاليين، أو على الأقلّ، لطموحات أولئك الذين كانوا يؤمنون بفكرة التقدم وبمبادىء الجمهورية، لا تنفي مع ذلك حقيقة أن الإصلاحات التي أقرّتها الإدارة الفرنسية والتي قضت بإلغاء نظام العبودية والقضاء على السلطات اللامحدودة التي كان يتمتع بها رجال الإكليروس، كان لها تأثير سوف يستمر لمدة طويلة.

ثوريون إيطاليون لكن مزيد من «الحروب الإيطالية»

بعد هزيمة نابوليون استعادت الدول البابوية سيطرتها وأعيد الحكم الملكي القديم في نابولي وفي بيامون–سردينيا، وأنشئت إرضاءً لإمبراطور النمسا مملكة لومباردية–فينيسية، ومُنحت دوقيات توسكانا وبارم ومودين، وهي دوقيات كبيرة لأرشيدوقات نمساويين. في كل هذه الدول كان أصحاب الأفكار التقدمية ملاحقين من قبل الشرطة المحليّة الخاضعة لسلطة الشرطة النمساوية. لكن الأفكار الجديدة انتشرت في الخفاء من خلال جمعيات

سريّة نشطت في شمال إيطاليا، كما في نابولي حيث قامت، سنة 1820، حركة تمرد فاشلة إذ أن الفرق العسكرية النمساوية قضت عليها. في 1821، حصلت اضطرابات خطيرة في تورينو حيث قاد ضباط في الجيش المتمردين، غير أن هؤلاء انهزموا أمام الفرق العسكرية النمساوية. في 1830، حصل الأمر ذاته في دوقيّات مختلفة وفي شمال دول البابا. في 1848، عمَّت الثورات الليبرالية والحركات الوطنية كل أنحاء أوروبا. فاندلعت في باليرمو حركة تمرد ضد ملك نابولي امتدَّت إلى كل أنحاء صقلية، وأجبرت النمساويين في ميلانو كما في البندقية على الانسحاب. في تورينو، كشف الملك الذي صدَّق على الدستور عن موقفه الداعم لثوار ميلانو؛ فأقبلت من مختلف الدول الإيطالية وفود المتطوعين.

مع ذلك هُزم الجيش البياموني، في 1849، من قبل الجيش النمساوي الذي كان أكثر تمرساً في القتال وأضخم عدداً. تنازل ملك سردينيا والبيامون عن الحكم لصالح ابنه فيكتور–عمانوئيل الذي أكد معارضته الكاملة للأفكار الثورية. هُزم المؤمنون بهذه الأفكار في كل إيطاليا، بما في ذلك صقلية. في روما، حيث أُعلن عن قيام حكومة دستورية، بل عن تأسيس الجمهورية، هدَّد البابا الذي لجأ عند ملك نابولي كل الذين يشاركون بالانتخابات بالحُرم. أرسل لويس–نابوليون، وهو الأمير الذي صار رئيساً للجمهورية الفرنسية الثانية، جيوشه لتحاصر «المدينة الخالدة» وذلك لكي يمنع النمساويين من احتلالها، ولكي يستميل الرأي العام الكاثوليكي في فرنسا. دخلت هذه الجيوش المدينة في تموز/يوليو 1849، بعد معارك شرسة ضد الثوار الذين كانوا بقيادة غريبالدي (الذي تمكّن من الفرار).

بعد أن استتب النظام الملكي بالقوة وتحت السيطرة النمساوية في سائر أنحاء إيطاليا تقريباً، بدت المَلَكية البيامونية حالة فريدة جداً لأنها اعتمدت سياسة محافظة في تورينو، غير أنها بحكم كونها الدولة الملكية الوحيدة التي لديها دستور، أوحت بأنها تناضل مثل الثوار من أجل تحقيق الوحدة الإيطالية وطرد النمساويين. إن ما يسمى البيامون وهي كلمة تعني المكان الواقع عند أقدام الجبل، والمقصود على سفح جبال الألب، هو تاريخياً دوقية سافوا التي تشكِّل في إيطاليا دولة ذات خصوصية. وهي خلافاً لغيرها من الدول الإيطالية ليست مدينة–دولة، أو على أقل تعديل، دولة لها مدينة كبيرة (مثل نابولي)، بل هي دولة

جبلية تمتد على جانبي سلسلة جبال الألب ولها عاصمتان: تورينو الواقعة في سهل بو، وشامبيري الواقعة في الجهة الأخرى من جبال الألب، وهي العاصمة القديمة لمنطقة سافوا التي يتكلم سكانها الفرنسية منذ زمن بعيد. تكمن أهمية السافوا الاستراتيجية في أنها تسيطر على الممرات الجبلية التي يسهل عبرها المرور من فرنسا إلى إيطاليا. ولما كانت البيامون قد خاضت حرباً ضد فرنسا خلال حرب وراثة عرش إسبانيا، فقد حصلت بموجب معاهدة أوترخت (1713) على سردينيا التي كانت فقيرة جداً، لكنها حصلت كذلك على لقب ملك. في 1815، ضُمَّت إلى منطقة السافوا كونتية نيس، وجمهورية جنوى القديمة التي كان لها نفوذ كبيرعلى شاطىء المتوسط. لاقت أفكار الثورة الفرنسية وفكرة الوحدة الإيطالية أصداء واسعة في السافوا، وقد قرّرت البورجوازية البيامونية، بعد سقوط نابوليون، تطبيق هذه الأفكار في ظل نظام ملكي محافظ، والبدء أولاً بتطوير بعض الصناعات.

غير أن السافوا التي كانت تسعى إلى رفع السيطرة النمساوية عن إيطاليا بمجملها، لم يكن لديها سوى جيش صغير. لذلك انتهج رئيس الوزراء البياموني كافور سياسة ذكية مع نابوليون الثالث عارضاً عليه التنازل لصالح فرنسا عن دوقية نيس وعن القسم الغربي من السافوا حيث كانت اللغة الفرنسية هي المتداولة، مقابل الحصول على دعم الفرنسيين له في حربه ضد النمساويين من أجل السيطرة على سهل بو، أي على لومبارديا وفينيسيا. كان نابوليون الثالث في سنوات شبابه وخلال فترة منفاه على اتصال بـ «الكاربوناري» وهم أعضاء جمعية سرية معادية للنمساويين، ليس هذا فحسب بل أنه استمرّ في السياسة التي انتهجها ملوك فرنسا ونابوليون والتي كانت معادية لإمبراطورية النمسا التي حاصرت فرنسا بالتعاون مع إسبانيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر. غير أن فرنسا لم يعد لديها منذ سنة 1815 حدود مشتركة مع النمسا، كما أن إسبانيا لم تعد قوة تهددها. لذلك كانت استراتيجية نابوليون الثالث تهدف إلى فرض نوع من نظام الحماية على منطقة البيامون، ولاحقاً، على إيطاليا الموحَّدة التي سوف يلزمها مدة طويلة لكي تصبح قوة عظمى. فالثورة الصناعية لم تكن بعد قد بدأت فيها نظراً لعدم امتلاكها

لأحواض الفحم الحجري كما أن الأنشطة التجارية والصناعية التي حققت من خلالها المدن الإيطالية ثراءها في الماضي، تراجعت بشكل ظاهر.

سنة 1859، بدأت «حرب إيطالية» جديدة عندما جاءت الجيوش الفرنسية إلى شرق جبال الألب لتطرد النمساويين من سهل بو. فربحت معركة ماجنتا ومعركة سولفرينو حيث أصيب الجانبان بخسائر فادحة. لكن نابوليون الثالث الذي كانت لديه خشية من عملية هجوم على الحدود الفرنسية تنفّذها بروسيا لكي تجنِّب النمسا هزيمة كبيرة، اكتفى بالسيطرة على لومبارديا مستعيضاً بها عن السيطرة على البيامون، مما أثار استياء كافور لأنه كان من المقرَّر أن يستولي الفرنسيون على منطقة فينيسيا أيضاً. سنة 1866، ستحصل البيامون على هذه المنطقة، على الرغم من بعض الهزائم القاسية، وذلك بفضل تحالفها مع بروسيا التي دخلت في حرب قصيرة مع النمسا لكي تثنيها عن الإسهام في تحقيق وحدة ألمانيا. انزعج الفرنسيون كثيراً من هذا التقارب بين إيطاليا وبروسيا، لكنهم حصلوا في 1860 على انضمام نيس والقسم الفرنكوفوني من منطقة السافوا إلى فرنسا، وذلك بموافقة السكان عبر الاستفتاء الشعبي.

هكذا انتهت فترة طويلة من «الحروب الإيطالية» ابتدأت في القرن الثالث عشر مع الحملة الفرنسية–الأنجوفية في صقلية، وهي حرب كانت على أشدها من نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السادس عشر، أثناء حملات ملوك فرنسا الذين اجتذبتهم شهرة إيطاليا الثقافية، والثروات التي يمكنهم الاستيلاء عليها، وكذلك إمكانية محاربة الامبراطورية المقدسة على أرض بعيدة نسبياً عن فرنسا. في نهاية القرن الثامن عشر، ومع اندلاع الثورة الفرنسية تجدَّدت هذه «الحروب الإيطالية» الناتجة عن مواجهات بين الجيوش الأجنبية، واستمرَّت حتى سقوط نابوليون، ثم استؤنفت مجدداً في منتصف القرن التاسع عشر. بقيت هذه الحروب الناجمة عن صراعات جيوسياسية على المستوى الأوروبي محصورة في أراض ضيقة جداً بالنسبة لمساحة أوروبا، أي في شبه الجزيرة الإيطالية، وذلك لأن دولاً متنافسةً عدة كانت تتقاسم السيطرة على شبه الجزيرة، بينما كانت السلطات البابوية (التي كان جزء كبير منها يتكوّن من إيطاليين) تعمل جاهدة لمنع هذه الدول من

التوحد وذلك لكي تحتفظ بسلطتها وأراضيها.

كانت ألمانيا في مطلع القرن التاسع عشر لا تزال مقسَّمة إلى عدة دول متنافسة فيما بينها، بعضها كاثوليكي وبعضها الآخر بروتستانتي (على الرغم من أن مجتمعاتها كانت متشابهة)، وقد اجتاحتها خلال القرن السابع عشر، إبان حرب الثلاثين سنة دول أجنبية قوية (السويد وفرنسا). لكن توحيد ألمانيا على يد بروسيا وهي الدولة التي تقع تاريخياً على طرفها (كما البيامون في إيطاليا) تحقَّق بفضل جهود ألمانيا نفسها، وعلى الأخصّ، بفضل «الثورة الصناعية» التي انطلقت من حوض الفحم الحجري في منطقة الرور، والتي بقيت بمعزل عنها دولة ألمانية كبرى كالنمسا، بينما اضطر البيامون لمواجهة هذه الدولة إلى أن يستنجد بقوى أجنبية مجاورة. بقي تأثير ذكريات «الحروب الإيطالية» راسخاً في أذهان القادة الإيطاليين بعد أن تحققت الوحدة رسمياً، وقد أراد عدد منهم بقصد تعزيز الأمة أن يبرهن لأوروبا أن إيطاليا أصبحت دولة كبيرة قادرة كغيرها من الدول على شنّ حرب لتوسيع رقعة أراضيها. يمكن الاعتقاد أن هذا ما دفع الحكومة الإيطالية مدعومة بفئة من اليمين واليسار إلى دخول الحرب العالمية الأولى، سنة 1915. بعد أن انتهت هذه المحنة الكبيرة سنة 1918، ساهمت نتائجها الاجتماعية والسياسية إلى حدٍ كبيرفي صعود الحركة الفاشية، سنة 1922، التي بعد أن دفعت إيطاليا باتجاه تمجيد عظمتها الجيوسياسية، سوف تتسبب، سنة 1943، بكارثة لا تزال آثارها ظاهرة إلى اليوم. لكن قبل معالجة هذه المسألة ينبغي أولاً أن ننظر إلى كيفية توحيد شبه الجزيرة الإيطالية، بعد هزيمة النمسا، سنة 1859.

مسألة إيطاليا الجنوبية من 1860 إلى اليوم

توسعت مملكة سردينيا-البيامون بعد أن ضُمَّت إليها لومبارديا وبعد أن تمكّنت المجموعات الثورية الإيطالية، سنة 1860، من ضمّ دوقيات مودين وبارم وتوسكانا، إضافةً إلى الجزء الشمالي من الدول البابوية. بالطبع، عارض البابا حركة الانضمام هذه كما عارضها ملك الصقليتين. في أيار/مايو 1860 حصل حدث مدهش هو وصول غريبالدي بغتة على رأس حملة «الألف قميص أحمر» إلى غرب صقلية. بعد معارك عديدة استولى

غريبالدي على باليرمو ثم على ميسين واستطاع في آب/أغسطس أن يدخل عبر مضيق ميسين إلى نابولي في أيلول/سبتمبر 1860. لكن ملك نابولي احتمى في قلعة غاييت. سارع الملك فكتور–عمانوئيل ومعه الجيش البيامونتي إلى النزول إلى الجنوب وذلك للحؤول دون تعاظم شوكة غريبالدي ومن معه من الثوار، واجتاح القسم الأكبر من دول البابا، بالرغم من المقاومة الشديدة التي أظهرتها الفرق العسكرية البابوية والمتطوعون الفرنسيون بقيادة ضابط فرنسي هو الجنرال لاموريسيير (الذي هزم الأمير عبد القادر في الجزائر والذي كان في 1851، خصماً لنابوليون الثالث). اجتمع أول برلمان إيطالي سنة 1861 في تورينو، وتحوّلت مملكة سردينيا إلى مملكة إيطاليا.

اعتقد البعض أن هذا التوحيد المفاجىء وأن هذا الانهيار السريع لمملكة نابولي لتقوم على أنقاضها مملكة إيطاليا، إنما يعبِّر عن حركة وطنية يجمع عليه كل المعنيين. لكن الأمر لم يكن في الواقع بهذه البساطة، ذلك أن ملك نابولي وكذلك البابا كانا معارضين لهذه الحركة بصورة مطلقة وقد سخَّرا كل وسائلهما لعرقلتها. إن انتصارغريبالدي مدهش في الحقيقة لأنه على الرغم من الحماسة الكبيرة التي برهن عنها مناصروه إلا أنه لم يكن يتوفر لديه من الرجال سوى ما يقارب الألف مقاتل، بينما كان عديد الجيش النابوليتاني أكثر من ذلك بعشرين ضعفاً، ولم يكن يملك سفينة واحدة، بينما كان للجيش النابوليتاني أسطول ضخم.

يتضح اليوم أن البريطانيين قد أنفقوا أموالاً طائلة لكي يحثُّوا عدداً من الضباط في جيش ملك نابولي، إن لم يكن على الخيانة، فعلى الأقلّ على عدم خوض الحرب فعلياً ضد غريبالدي[1]. ذلك أن السياسة الرجعية التي انتهجها ملك نابولي ضد الماسونيين لم تكن تروق للقادة الإنكليز الذين كان عدد كبير منهم ينتمي إلى الماسونية. كما أنه كانت لديهم خشية من أن تصبَّ اضطرابات تحدث في إيطاليا الجنوبية في مصلحة أسطول روسي كان منذ الحروب النابوليونية يجوب المتوسط، والأدرياتيك، على الأخصّ، حيث كان

(1) أنظر سكياريزا ألفيو «الجغرافيا السياسية لإيطاليا»

.Cf. Sciaresa Alfio, *Géoplolitique de l'Italie*, Armand Colin

للروس صلات تربطهم بصرب مونتينغرو، وذلك بفعل التعاضد بين السلاف والمسيحيين الأرثوذكس. كان عدد من الإنكليز يملكون أراضي زراعية واسعة ومناجم في صقلية وقد رأوا ضرورة إجراء تغييرات اجتماعية للحؤول دون حركات تمرد يقوم بها فلاحون لا يملكون أي أرض.

ازدادت مطالب هؤلاء الفلاحين ما إن عرفوا بنبأ وصول غريبالدي الذي كان قد تحدّث بشيء من العمومية عن إصلاح زراعي (يصادر أراضي المؤسسات الدينية)، كما أن البورجوازية الريفية وبورجوازية المدن المتوسطة، التي كان الملاّكون الكبار يكلون إليها إدارة ممتلكاتهم، التحقت بالنظام الجديد كي تحصل على دعمه. لكن غريبالدي الذي كان مستعجلاً في الاستيلاء على روما (على الرغم من ردَّات الفعل الدولية المعارضة) والذي كان مقرَّباً من الثوّار الساعين إلى إقامة الجمهورية، أُزيح من قبل فكتور- عمانوئيل الذي انتهج سياسة أكثر ميلاً إلى المحافظة. احتجَّ غريبالدي على التنازل عن نيس وهي مسقط رأسه، غير أنه لم يعلن القطيعة مع الملك وذلك لكي يضمن وحدة إيطاليا. أدىّ التمجيد المفرط لأسرة سافوا الحاكمة إلى اعتبارها ملهمة أساسية لـ «الريزورغريمنتو» أي اليقظة الإيطالية التي لم تكن حركة شعبية على الإطلاق. لم يكن معظم الفلاحين، وهم يشكّلون الغالبية العظمى من السكان، يعرفون ماذا تعني كلمة إيطاليا كما أنه لم يكن لهم حق الانتخاب، لكنهم كانوا يطالبون بوضوح بإصلاحات زراعية تطال كبار الملاّكين والطبقة البورجوازية.

في نابولي، كان الملك منذ عقود عدة يحرِّض باسم الدين الأوساط الشعبية على الطبقة البورجوازية (هكذا في سنة 1799 قُتل مئات الليبراليين على يد العامة) وقد ظلّ هذا المناخ هو المسيطر. شنَّ البابا من خلال الكهنة والرهبان حملة شديدة ضد توحيد إيطاليا الذي أدى إلى خسارته جزءاً كبيراً من الأراضي الخاضعة لسيطرته. فألقى الحُرم على الملك فيكتور-عمانوئيل وعلى معظم كبار موظفيه وضبّاطه. في إيطاليا الجنوبية، واجه الجيش ورجال الشرطة القادمين من الشمال عصابات «قطاع الطرق» على مدى سنوات عدة. وقد ساند ملك نابولي الذي كان منفياً في روما، وكذلك البابا (الذي حبس نفسه في

الفاتيكان بعد رحيل الفيلق الفرنسي الذي كان يحمي روما، سنة 1870) المقاومة ضد البيامونتيين. بسبب العلاقة القديمة بين الأسرة الملكية في نابولي والطبقات الشعبية تحولت المواجهة مع «قطاع الطرق إلى حرب أهلية حقيقية حصلت خلالها أعمال عنف متبادلة، كصَلب السجناء والإعدام بالرصاص، وقد أُرسل ثلث الجيش البيامونتي إلى الجنوب. فاق عدد القتلى خلال انتفاضة الجنوب التي استمرّت حتى سنة 1866 مجموع الذين سقطوا في حروب اليقظة الإيطالية، منذ 1848. في أيلول/سبتمبر 1866، انفجرت حركة التمرد في باليرمو. وقد ضمّت فلاحين وكهنة وأنصاراً للملك الخ... إلى جانب أولئك الذين ساندوا غريبالدي قبل ست سنوات. قد تكون كلمة «مافيا» قد ظهرت في تلك الظروف، كما يعتقد البعض.

على مدى عدة سنوات، كان الموظفون والجنود العائدون إلى الشمال ينقلون صورة عن أهل الجنوب يظهرون من خلالها أناساً «كسالى وقساة، فاسدين ومتعصبين دينياً»، وساهمت جمعيات سرّيّة يلفها الغموض ولا تزال أسماؤها مجهولة إلى اليوم في اكتمال هذه الصورة. في نهاية القرن التاسع عشر، غادر الملايين من أهل الجنوب، الصقليين منهم على الأخصّ، إلى الولايات المتحدة وإلى الأرجنتين وإلى فرنسا، ولاحقاً، إلى إيطاليا الشمالية، حين أصبحت صورتهم فيها أفضل مما كانت عليه غداة ما كان في الحقيقة حملة للسيطرة على الجنوب.

المافيات ومناطق نفوذها

منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى اليوم، يمكن القول أنه لم يطرأ أي تغيير أساسي على الصراعات على النفوذ في الجنوب، وفي صقلية، اللهم سوى أن ظاهرة المافيا التي كان من الصعب تصور وجودها قبل 1860، قد أصبحت منظمة سياسية خفية يتزايد الكلام عنها باستمرار: ربما لأن المجتمع صار يعتمد على السياسات النقدية لمكافحة التضخم (قام صندوق الجنوب بتوزيع مساعدات مالية وبتطبيق إصلاح زراعي) وخاصةً، لأن مجتمع الجنوب أراد أن يتميّز من خلال هذه الظاهرة عن مجتمع الشمال. لأسباب غير واضحة، لم

تعرف سردينيا ولا كورسيكا ظاهرة المافيا بالرغم من أنهما ليستا مجتمعاً مثالياً.

تُستعمل لفظة مافيا بصورة عامة خارج صقلية. تشكِّل المافيات ظواهر جيوسياسية، بمعنى أن الأمر يتعلق هنا بصراعات على النفوذ بين قوى خفية مسيطرة وبين أصحاب السلطة الرسميين، من جهة، ومن جهة أخرى، على الأقل في إيطاليا الجنوبية، بواقع أن لكل مافيا مكان محدَّد نسبياً تتموضع فيه: إن ما يعرف اليوم بـ «كوزا نوسترا» وهي أول منظمة أُطلق عليها اسم «مافيا» تغطِّي صقلية كلها باستثناء الشمال–الشرقي لمنطقة ميسين. أما المافيا المعروفة تحت اسم « لا كامورّا»، فمنطقة نفوذها مدينة نابولي وضواحيها، فيما يمتد نفوذ « لا كامباني» حتى مدينة لاتينا، على تخوم روما شمالاً، وإلى مدن فوجيا وبرليتا على جوانب الأدرياتيك؛ وتسيطر «ندرانغيتا» على منطقة كالابرا وصولاً إلى مدينة بورنزا الواقعة لجهة الشمال. ظهرت منذ فترة قريبة نسبياً منظمة إجرامية رابعة هي «لا ساكرا كورانا أونيتا» في منطقة الـ بوِي، على شواطىء الأدرياتيك، وهو موقع مناسب جداً للاتصال بالمافيات البلقانية، وعلى وجه الخصوص، بالمافيا الألبانية.

في يومنا الحاضر، تقترن كلمة مافيا بالجريمة المنظَّمة بشكل عام، مع فارق بسيط هو أن المافيا تختلف عنها لناحية صلات القربى بين العائلات الكبيرة، وكذلك لناحية التدريب على العنف الإجرامي، و «إحساس الشرف»، والولع بالموت وتعلق شديد بالأساطير المؤسسة وبطقوس الانتساب إليها. بين فترة وأخرى، تدور بين العائلات مواجهات حتى الموت من أجل السيطرة على التنظيم.

هناك فرضيات مختلفة تتعلق بنشأة منظمة «كوزا نوسترا» حتى أن البعض يعود بتاريخها إلى حركة «الصلوات الصقلية»، وهي حركة تمرد قامت ضد الأنجوفينيين في 1282، أو إلى الصراع ضد الموظفين الفرنسيين أثناء الاحتلال الفرنسي، في ظل حكم جوزيف وموار اللذين سميّ كل منهما ملكاً على صقلية، كذلك يقال أن لفظة «مافيوزي» كانت تعني قديماً الرجال الفظّين أو الرجال القساة. في 1838، في مدينة تراباني، أشار النائب عن ملك نابولي إلى وجود «أخويات غريبة، وبِدع، وأحزاب ليس لها غاية سياسية، تتدخل لحماية المجرمين أو لإدانة الأبرياء»... الحقيقة أن المافيا كانت تتدخل منذ القرن التاسع عشر

في ضبط تحركات العمال الزراعيين المطلبية ضد وكلاء الملاّكين، وتجبرهم بطريقة غير مشروعة، بالطبع، على أن يدفعوا لها ضريبة تعرف بالـ «بيزو» تتفاوت قيمتها بحسب ما يملكه كل منهم، وذلك للتأكيد على تبعيتهم لها وعلى الحماية التي تؤمنها لهم برهاناً على قوتها. كان «البيزو» اعترافاً واضحاً بقوة المنظمة المافيوية وسيطرتها على أراضٍ محددة. هذا يعني أن أجهزة الدولة ليس لها، في الحقيقة، أية سلطة على هذه الأراضي؛ فالموظفون والضباط يفضلون أن يغضّوا الطرف عن هذه السلطة الخفية أو أن يدخلوا في تفاهم معها. أما موقف الكنيسة الكاثوليكية، فلطالما كان مبهماً إن لم نقل متواطئاً، وهي لم تدن الجرائم المافيوية إلا نادراً.

إن هجرة مئات الآلاف من الصقليين إلى الولايات المتحدة حيث كان عدد كبير منهم يعيش في أحياء فقيرة جعل شبكات المافيا تدير أعمال السطو وأسواق الدعارة وعمليات تهريب المخدرات، وذلك بالتعاون مع الذين بقوا في صقلية من الإخوة وأبناء الأعمام. شكّل حظر تناول الكحول في مطلع القرن العشرين فرصة سانحة استغلها المهربون الإيرلنديون وكذلك شبكات المافيا التي استقرّت في كوبا حيث كانت تشتري الكحول بأسعار زهيدة، لكي يحقّقوا ثروات طائلة، وهذا ما يفسر دور هذه الشبكات المهم في الحياة السياسية الكوبية. إبان الحرب العالمية الثانية، تعاون المافيويون الأميركيون مع المافيات الصقلية للتمهيد للإنزال الأميركي في جزيرة صقلية سنة 1943، وقد كُلِّفت المافيات الصقلية فيما بعد بتوزيع قسم كبير من المساعدات الغذائية الأميركية في إيطاليا الجنوبية. مع تنفيذ العمليات العسكرية الفرنسية في الهندالصينية (بين 1946 و1954)، نشطت عصابات السطو الكورسيكية في مجال تهريب الأفيون، وكانت تسيطر على هذه السوق منذ فترة ما بين الحربين، ثم في تهريب الهيروين الذي كان يصنَّع سراً في مرسيليا، ولم تلبث أن انضمت إلى شبكات المافيا التي كانت تملك أسواقاً كبيرة جداً في الولايات المتحدة. أصبحت مافيا «كوزانوسترا» إحدى أكبر المنظمات المافيوية العالمية، هذا على الرغم من أننا لا نعرف جيداً طبيعة العلاقات التي تربطها بتجّار الهيروين في أفغانستان. لكن «كوزانوسترا» لها صلات بمافيات إيطاليا الجنوبية التي لديها علاقات مع مافيات

البلقان وتركيا وآسيا الوسطى. في صقلية، يبلغ عدد أعضاء مافيا «كوزانوسترا» 5,500 شخص أي بنسبة شخص واحد لكل 903 أشخاص من مجموع السكان، و14 عضواً لكل منطقة بلدية[1].

أما «لا كامورا» فهي المنظمة المافيوية الوحيدة التي تكوّنت في حضن مدينة كبرى هي نابولي، في مطلع القرن التاسع عشر (1818—1820). وقد ظهرت بالتواطؤ مع السلطة الملكية من أجل احتواء العنف الناتج عن حالة الإفقار الشديد التي كان يعاني منها السكان على أثر الاضطرابات السياسية، وبالأخصّ، من أجل مراقبة الليبراليين والتصدي لهم: وقد قتلت العامة، من قبل، عدداً كبيراً منهم. حالياً، تعدّ «لاكامورّا» التي توسّع انتشارها لتصل إلى كامباني حوالي 6700 عضواً، أي بمعدل عضو واحد لكل 840 نسمة، و 12 لكل منطقة بلدية. وهي موجودة أيضاً في كثير من البلدان الأوروبية. لكن هذه المنظمة ظلّت لمدة طويلة تابعة لـ «كوزانوسترا» التي سيطرت بين 1943 و 1944 على مرفأ نابولي لضمان التمويل. خلافاً لـ «كوزا نوسترا»، لم تنجح «لا كامورا» التي تسيطر في الأوساط الشعبية، خاصةً، في «إدماج الطبقات العليا» وليس في عدادها ما يعرف في صقلية بـ «أعضاء شرف». أثرت «لا كامورّا» عن طريق تهريب السجائر، وأكثر من ذلك عن طريق تهريب الهيرويين، واستفادت من الزلزال الذي ضرب نابولي، سنة 1980، لاختلاس أموال طائلة من خلال المماطلة في تنفيذ الأشغال. هكذا أصبحت «لا كامورّا» مؤهلة للتعامل مع «كوزا نوسترا»، بعد أن أصبحت نابولي مركزاً للتهريب أكثر أهمية من باليرمو.

تعود نشأة «ندرانغيتا»، في كالابرا، إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما اجتمعت عدة عائلات مافيوية في بدعة عُرفت تحت اسم «من لا يخاف شيئاً». يبلغ عدد أعضائها 6000 أي ما نسبته شخص واحد لكل 315 من مجموع السكان و 15 لكل منطقة بلدية. لطالما استُخفّ بدور هذه المافيا لكن منذ بضع سنوات لاحظنا أننا أمام منظمة هي الأنشط في إيطاليا والأكثر إجراماً. إن «ندرانغيتا» التي تتألف من مجموعة عائلات لكل منها منطقة نفوذ خاصة لا يقاسمها عليها أحد وتستطيع أن تفعل فيها ما تشاء، تنشر

(1) أنظر كتاب سكياريزا ألفيو، م.س.

في كالابرا مناخاً ثقيلاً من الرعب صار يشكل عائقاً قوياً أمام نمو الاقتصاد في المنطقة. فالنشاطات الأساسية هي تهريب أسلحة حربية وصواريخ على المستوى العالمي (تجري الصفقات مع دول البلقان، على الأخصّ)، وتهريب المخدرات، وفرض الخوّات على المؤسسات والشركات التي لم يتبق منها إلا تلك التي تملكها «ندرانغيتا». ويبدو أن هذه المافيا قد خفَّفت منذ بضع سنوات من ممارسة عمليات الاختطاف، وهي اختصاصية فيها.

«لاساكارا كورونا أونيتا»، في منطقة البوِي (وعلى الأخصّ، في مدينة باري) هي منظمة حديثة العهد (1990) نمت وتطوَّرت على وقع تغيرات جيوسياسية في منطقة الأدرياتيك وفي بلاد البلقان. وقد بدأت نشاطها بتهريب السجائر (في مونتنيغرو)، والمخدرات (في مقدونيا)، ويجني المنتسبون إليها،– وعددهم 1500 عنصر، أموالاً طائلة من خلال العمليات التي ينفّذونها بالتعاون مع «اللاجئين» الألبان، بشكل خاص، الذين يهرِّبون بواسطة زوارق سريعة المهاجرين غير الشرعيين والمومسات اللواتي تؤمنهن للألبانيين شبكات المافيا البلقانية. لكن مافيا «لا كامورا» التي تعمل في نابولي تشارك في نشاطات «ساكرا كورونا أونيتا».

من حرب عالمية إلى حرب عالمية أخرى : موسوليني

كان رجال السياسة، اليمينون منهم واليساريون على حدٍ سواء، الذين شهدوا في نهاية القرن التاسع عشر قيام مملكة إيطاليا وتوسيع سلطة جهاز الدولة لتمتد إلى الجزيرتين وإلى سائر شبه الجزيرة، مقتنعين كلهم تقريباً أنه يجب كذلك بناء أمة إيطالية حقيقية، لأنهم صاروا يدركون يوماً بعد آخر حجم الاختلاف بين الشمال والجنوب . لكن بالنسبة للعديد من رجال السياسة من أمثال كريسبي (وهو جمهوري ومناصرلغريبالدي وشغل مراراً منصب وزير ورئيس للحكومة) أو موسوليني الذي كان اشتراكياً قبل الحرب العالمية الأولى، بدا أن الحرب هي الوسيلة، القاسية بالتأكيد لكن الفعالة أيضاً، التي «تصنع الإيطاليين».

بعضهم كان يشير إلى الثورة الفرنسية الكبرى وإلى نموذج بروسيا، إلخ. إلا أن الحروب التي جعلت من الممكن بناء الوحدة الإيطالية تدريجياً لم تكن حروباً كبرى، والجيوش التي خاضتها كانت جيوشاً أجنبية، بشكل أساسي. لقد تذرَّع بعض قدامى الغَريبالديين بالأراضي الخاضعة لسيطرة النمسا والتي كانت غالبية سكانها ذات أصول إيطالية، وهي تريستا وإستريا وحتى منطقة دالماسي والتيرول الجنوبي الذي كان لا يزال جزءاً من الامبراطورية النمساوية–الهنغارية التي أمّنت لها تريستا منفذاً بحرياً ضرورياً لا يمكن البحث إطلاقاً في التخلي عنها.

بعض رجال السياسة الآخرون (ممن كانوا أقرب إلى الليبرالية) لم ينفوا دور الحرب لكنهم أخذوا بعين الاعتبار تكاليفها (فإيطاليا ليست غنية) ومخاطرها. وقد رأوا خاصة أنه يجب توسيع التجارة، وتطوير البحرية، والتعليم، والاقتصاد، لكي يشمل حق الاقتراع عدداً أكبر من المواطنين. ساعد التوسع الاستعماري على التقاء أماني هذين الفريقين من السياسيين الذين أغضبهم بشكل خاص أن يضع الفرنسيون يدهم، انطلاقاً من الجزائر، على تونس حيث كان يعيش كثير من الإيطاليين والتي تقع على مسافة قريبة من صقلية (اقترحت باريس سنة 1864 تقسيم هذه الجزيرة، في الوقت الذي كانت مملكة إيطاليا لا تزال حديثة العهد). لكي لا تُسقط المسائل الإستعمارية من حيِّز اهتمامها، شرعت الحكومة الإيطالية باحتلال شواطىء إريتريا على البحر الأحمر؛ لكن الحملة العسكرية التي أُرسلت إلى هضاب إريتريا مُنيت بهزيمة نكراء في دوغالي سنة 1887؛ أثارت هذه الهزيمة مشاعر سخط تردَّد صداها في الصحف. شجَّع كريسبي الذي ترأس الحكومة من 1887 إلى 1896 والذي اتصفت سياسته بالنزعة القومية، على احتلال أثيوبيا بكاملها إذ رأى فيها مجالاً مناسباً لتوسع السيطرة الاستعمارية الإيطالية، ذلك أن الآخرين قد احتلّوا من قبل باقي إفريقيا. لكن هزيمة أدوا الكوارثية، سنة 1896، قضت على القسم الأكبر من الحملة العسكرية الإيطالية. فاضطُر كريسبي إلى الاستقالة. حوَّلت الحكومة الإيطالية نظرها باتجاه هدف آخر، ليبيا، وهي أقرب من أثيوبيا لكنها أقلّ ثراء، ولم تكن تركيا قادرة على حمايتها لأنها كانت تواجه وضعاً صعباً في البلقان، سنة 1911.

أثار اندلاع الحرب العالمية الأولى مواجهات عنيفة في الصحف الإيطالية وفي مجلس النواب بين أنصار الحياد وأنصار التدخل. فقد رأى هؤلاء أن قيام إيطاليا بهجوم على النمسا سوف يمكّنها من استعادة الأراضي التي تسكنها غالبية من الإيطاليين وتسيطر عليها النمسا، وأنه من أجل ذلك يجب التحالف مع فرنسا وإنكلترا. كثير من الاشتراكيين الشباب كانوا يشاطرون هذا الرأي، تلك كانت حال موسوليني على الأخصّ، بالرغم من أن اليسار بمجمله وقف موقفاً مضاداً. في أيار/مايو 1915، بعد أن حصل البرلمان على تأكيدات بأن النمسا ضمَّت الأراضي التي تخضع تحت سيطرتها والتي تسكنها غالبية ذات أصول إيطالية، وافق البرلمان على إعلان الحرب على ألمانيا وعلى النمسا–هنغاريا.

من الضروري إجراء مقاربة سريعة لما قام به موسوليني من وجهة نظر جيوسياسية، لأن النتائج كانت في المحصلة خطيرة جداً بالنسبة لإيطاليا، خاصة في السنتين الأخيرتين من الحرب (1943–1945). إن هذا الاشتراكي ذا الأصل المتواضع، المولود في روماني (في دول البابا، سابقاً) والذي أصبح معلِّماً، ثم صحفياً تولى إدارة صحيفة «أفنتي» الصادرة عن الحزب الاشتراكي، ثم صحيفة «إيل بوبولو ديتاليا» أو «شعب إيطاليا» اتخذ موقفاً مشجِّعاً لدخول إيطاليا الحرب وتطوَّع في الجيش كجندي بسيط. وقد اصيب بجرح بليغ سنة 1917. كانت الهزيمة الفظيعة التي تحوَّلت إلى اندحار كامل للجيش الإيطالي في معركة كابوريتو (تشرين الأول/أكتوبر– تشرين الثاني/نوفمبر 1917)، بالنسبة لموسوليني برهاناً على أن الحكّام الإيطاليين الذين لم يبنوا جيشاً بمعنى الكلمة قد دفعوا بالجنود البسطاء إلى المجزرة. بينما تبين له على العكس، من خلال النصر الإيطالي، في معركة فيتوريو فينيتو (تشرين الأول/أكتوبر 1918)، أن هؤلاء الجنود قد برهنوا عن شجاعة وتصميم.

منذ 1919، أسس موسوليني في ميلانو، مع مجموعة من المحاربين القدامى، فرق الصدم التي تسمى بالإيطالية «الأرديتي»، أو «الحزمات» الأولى (وهو رمز استعاره من حَمَلة الفأس الرومان للإشارة إلى صلابة عزيمتهم). كان الخطاب الفاشي مزيجاً من الخطاب القومي والخطاب الاشتراكي الجمهوري. ولعل الخلاف على مسألة الأمة كان السبب الأساسي للقطيعة بين موسوليني والحزب الشيوعي الذي تأسَّس سنة 1921. فقد عوَّل

موسوليني كثيراً على هذه المسألة بينما كان شيوعيو تلك الحقبة المتأثرون بلينين يؤكدون أن الأمة ليست سوى خدعة اختلقتها البورجوازية لكي تشقّ وحدة الطبقة العمالية العالمية (غير أن وجهة نظر أنطونيو غرامشكي لم تكن سلبية إلى هذا الحدّ مما تسبَّب بدون شك في إبعاده).

لتشجيع إيطاليا على دخول الحرب وعدها الحلفاء باستعادة الأراضي التي كانت تملكها جمهورية البندقية على ساحل الأدرياتيك قبل أن يتخلى عنها بونابرت للنمسا. لكن المنتصرين سنة 1919 أنشأوا دولة يوغوسلافيا ومنحوها كل شاطىء الأدرياتيك، بل مدينة فيوم كذلك، في إستريا المجاورة لمدينة تريستا التي ظلت إيطالية على مدى قرون عديدة. استاء موسوليني بشدة جراء ذلك، كغيره كثر، وشارك في الحملات الاحتجاجية التي قادها الشاعر الشهير غبريال دانونزيو للمطالبة باستعادة الأراضي الإيطالية. كان وضع إيطاليا الاقتصادي كوارثياً جداً في تلك الفترة؛ وكان قدامى المحاربين يعيشون في حالة من الفقر. تغلَّب الحزب الفاشي على اليسار بعد أن صار منافساً جدِّياً له في الدفاع عن الوحدة الوطنية والتصميم على جعل إيطاليا أمة عصرية. استلم موسوليني السلطة بعد قيامه باستعراض قوة – الزحف على روما– في 1922، أعقبه قانون انتخابات يفي بالغرض، واغتيال مشبوه ومستهجن للاشتراكي ماتيوتي، سنة 1924. في ألمانيا، لم تتنامَ قوة الحزب النازي إلا بعد ذلك بحوالي العشر سنوات، وقد ظلت العلاقات بين هتلر وموسوليني خلال فترة طويلة مشوبة بالتوتر، وذلك لأسبابٍ مختلفة.

من وجهة نظر جيوسياسية، كان موسوليني يطمح خاصة إلى أن تستعيد إيطاليا عظمة الجمهورية الرومانية. فوسَّع السيطرة الاستعمارية الإيطالية التي فُرضت قبل الحرب على ليبيا وإريتريا، إلى شاطىء البحر الأحمر. من هناك، أطلق سنة 1935 حملة من 500,000 رجل لاحتلال أثيوبيا على الرغم من معارضة فرنسا وبريطانيا العظمى اللتين أرادتا الحفاظ على هذه الدولة كونها الدولة الوحيدة المستقلة في إفريقيا، ودولة مسيحية وعضو في عصبة الأمم. في جنيف، أدانت هذه الأخيرة إيطاليا بل أكثر من ذلك فرضت عليها عقوبات مما دفع موسوليني إلى أن يقرِّر الانسحاب من هذه المنظمة الدولية وذلك بعد أن تقارب مع

هتلر (1936). كلاهما أرسل حملة عسكرية لمساندة فرنكو في الحرب الأهلية في إسبانيا. استفاد موسوليني من إشكالات حدودية في ليبيا حيث أمر بإعدام قائد الجماعة السنوسية، لكي يوسّع مطالبه إلى تونس، ولكي يشكك بشرعية ضمّ منطقة السافوا وكونتية نيس إلى فرنسا، سنة 1860. بعد ذلك طالب بكورسيكا... لم تكن هناك إمكانية كبيرة لتحقيق هذه المطالب لكنها شجّعت موسوليني على الدخول في حلف مع أدولف هتلر.

سنة 1939، نزلت الجيوش الإيطالية في ألبانيا. في حزيران/يونيو 1940، استغلَّ موسوليني انسحاب الجيش الفرنسي ليعلن الحرب وليرسل طائراته كي تقصف الطرق التي يسلكها الهاربون. ثم شنَّ الجيش الايطالي هجوماً على اليونان حيث كانت صعوبات كبيرة بانتظاره. مما اضطر الجيش الألماني إلى التوجه للقيام بعملية عسكرية قبل تنفيذ الهجوم على الاتحاد السوفياتي. في حزيران/يونيو 1941، أُجبرت الفرق العسكرية الإيطالية التي أُرسلت إلى إثيوبيا على الاستسلام، بينما انجرَّت تلك المتواجدة في ليبيا إلى مغامرة «جيش إفريقيا»، «Afrika korp» ، لتصل إلى تخوم مصر قبل أن تُضطر إلى التراجع حتى تونس حيث ستستسلم في تشرين الثاني/نوفمبر 1943، أمام الفرق العسكرية الأميركية التي نزلت في شمال إفريقيا، نهاية عام 1942.

أشَّر هذا الإنزال الأميركي في شمال إفريقيا لبداية هزيمة كارثية بالنسبة لموسوليني وللجيش الإيطالي، لأن الأميركيين سينزلون في صقلية في تموز/يوليو 1943، ثم سيتبعهم الإنكليز في كالابرا، ثم سيبسطون سلطتهم جنوبي مدينة نابولي، في أيلول/سبتمبر 1943، قبل أن يصلوا حتى جنوبي مدينة روما، في كانون الثاني/ يناير 1944.

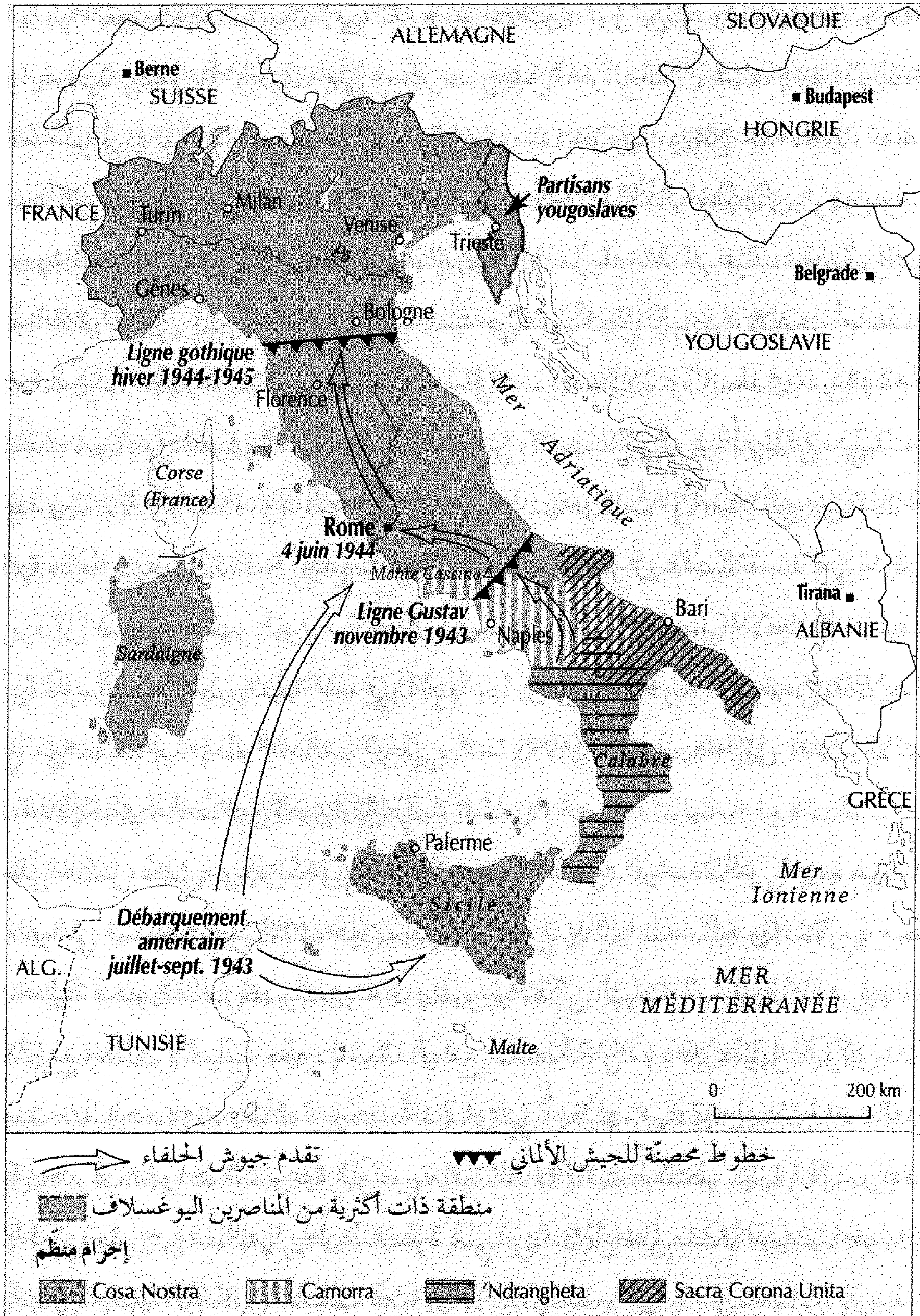
نهاية حرب شديدة التعقيد، تلتها خمسون سنة من هيمنة الديموقراطية المسيحية

سوف تتخذ الحرب فجأة في إيطاليا منحى مغايراً تماماً، لأن المجلس الفاشي الأعلى لم يقف بأكثريته إلى جانب موسوليني بل أمر بتوقيفه وباشر بمفاوضات سرية مع الأميركيين والإنكليز من أجل إعلان الاستسلام. استقدم الألمان الذين خامرتهم شكوك بأن أمراً ما يحضَّر فِرق إمدادات كبيرة إلى إيطاليا، إضافة إلى الفِرق التي كانت تسيطر في الجنوب

على خطوط المواجهة مع الحلفاء. في 8 أيلول/سبتمبر 1943، أعلن رئيس الحكومة الإيطالية، الماريشال بادوغليو، نهاية المعارك ضد جيوش الحلفاء وأصدر أمراً بالردِّ «على كل الهجمات أياً كان مصدرها». إثر ذلك، فرّ بادوغليو، والملك، وولي العهد، وأعضاء الحكومة البارزين باتجاه الجنوب ليلجأوا عند الأميركيين. تألفت حكومة مؤقتة في ساليرنا شارك فيها المناصرون للملكية والمعادون للفاشية.

ستكون نتائج هذه الأحداث خطيرة جداً بالنسبة للإيطاليين الذين لم تكن لديهم في ذلك الحين فكرة واضحة عن أسبابها. أسر الألمان مئات الآلاف من الجنود الإيطاليين وأعدموا الذين لم يستسلموا؛ إلا أن كثراً من هؤلاء الجنود قاتلوا بشجاعة قبل أن يلاقوا حتفهم. قُدِّر عدد الأسرى الإيطاليين لدى الألمان بحوالي 400,000 أسير. في الشمال خصوصاً، تداخلت سلسلة من المعارك الدامية. فقد تشكّلت حول سهل بو، عند سفوح جبال الألب وجبال الأبينين، عدة مجموعات إيطالية مقاومة للفرق العسكرية النازية. لكن هذه الأخيرة حرّرت موسوليني من أسره في أيلول/سبتمبر 1943، وكان مسجوناً في منطقة الأبروز؛ فأعلن بعد ذلك بأيام قليلة قيام الجمهورية الإشتراكية الإيطالية التي اتخذت مركزاً لها مدينة سالو المجاورة لبحيرة غارد. سوف تحارب فرق موسوليني العسكرية بشكل أساسي ضد الأنصار الإيطاليين الذين كان عدد كبير منهم ينتمي لمعاقل المقاومة الشيوعية. في نيسان/إبريل 1945، اندلعت في مدن الشمال حركة تمرد إيطالية كبيرة (وقد سقط موسوليني صريعاً فيها)، سبقت استسلام الألمان.

لا تزال آثار نتائج أحداث 1943—1945 ظاهرة إلى اليوم في تصورات الإيطاليين الجيوسياسية، والتي تختلف تبعاً لانتسابهم إلى عائلات كانت تعيش في تلك الفترة جنوب أو شمال الخطوط المحصَّنة التي أقامها الجيش الألماني تباعاً من الغرب إلى الشرق، من شاطىء البحر التيريني إلى شاطىء الأدرياتيك. في تشرين الثاني/نوفمبر 1943، بُعيد الارتداد الإيطالي، كان الألمان يسيطرون على خط غوستاف المحصَّن، شمال كازيرتي (المجاورة لنابولي) مروراً بمونتي كاسينو، وهو المكان الشهير الذي كان مسرحاً لمعارك فظيعة. هجر الألمان هذا الخط المحصَّن على أثر إنزال دانزيو (في كانون الثاني/يناير 1944).



خريطة رقم 11– مناطق نفوذ المافيا وتذكير برسم خطوط المواجهة بين 1943 و 1945 والذي كان له نتائج سياسية داخلية بعيدة المدى

وكلما تراجعوا باتجاه الشمال (في الفترة الواقعة بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 1944) كانوا يقيمون خطوطاً محصَّنة، حتى استقرت جبهة المعارك خلال شتاء 1944–1945 على «الخط الغوطي» (لجهة جنوب سبيزيا وبولونيا وسان مارتن)، وعلى هذا الخط، خاصةً، دارت أكثر المعارك بين الأنصار الإيطاليين، من جهة، والألمان والمحازبين لموسوليني، من جهة أخرى. يمكن القول إن إيطاليا، إيطاليا الشمالية خاصة، عرفت خلال الحرب العالمية الثانية، ثاني أكبر حركة مقاومة بعد حركة الأنصار اليوغوسلاف. أما المناطق الواقعة جنوب خط غوستاف، فلم تعرف مثل هذه العمليات وكان لدى سكانها فكرة «جيدة» نسبياً عن الفرق العسكرية الألمانية التي كانت لا تزال فرقاً حليفة. في المناطق الواقعة بين خط غوستاف و«الخط الغوطي»، كانت حركات الأنصار أقلّ من تلك التي عرفتها مناطق الشمال، كما أنها استمرّت لفترة أقلّ. لا تزال هذه القسمة التي شطرت الجزيرة إلى قسمين تظهر اليوم من خلال تصورات سياسية شديدة الاختلاف. ليست صورة موسوليني، إذن، سيئة تماماً في الجنوب، بدليل أن الحركة الاجتماعية الإيطالية (التي سوف تُعرف باسم التحالف الوطني، سنة 1995) تعلن صراحةً إلى حدٍ ما الانتماء اليه. هذه إحدى الخصائص الغريبة لإيطاليا.

على عكس ذلك، ونظراً لدور المقاومة ولحركة التمرد الواسعة التي قامت في المدن الصناعية في نيسان/إبريل 1945، كان يجب أن تكون إيطاليا الشمالية بعد الحرب منطقة ذات غالبية يسارية متطرفة، وبتعبير أدقّ، شيوعية. لكن الهيمنة اليسارية كانت فيها أقلّ من المتوقع وذلك لأسبابٍ جيوسياسية. الواقع أن مسألة الحدود الإيطالية–اليوغوسلافية طُرحت منذ العام 1944 بشأن ترياستا، تحديداً، التي أُعطيت لإيطاليا غداة الحرب العالمية الأولى. غير أن القوات الشيوعية اليوغوسلافية التابعة لـ تيتو لم تنتظر نهاية الحرب العالمية الثانية لكي تعلن عن مطالبتها بحق السيطرة على ترياستا بل على منطقة فينيسيا الجوليانية. بيد أنه في الجهة الإيطالية، أعلنت فصائل الأنصار الشيوعيين، أي فصائل غريبالدي الشهيرة، التي كانت تعمل بالتنسيق مع الجيش الشيوعي اليوغوسلافي (بل سوف تصبح تحت إمرته) عن موقفها الداعم لتيتو في مطالبته التي بدت لها محقَّة تماماً لأن الأمر متعلق

هنا بنشر العقيدة الشيوعية. أما حركات المقاومة غير الشيوعية، والمسيحية منها على الأخصّ، فقد رفضت بالطبع التخلي عن جزء من الأراضي الوطنية التي تم استردادها بصعوبة كبيرة، سنة 1920. سنة 1945، وحتى قبل نهاية الحرب، وافق العديد من المنظمات الشيوعية في شمال إيطاليا على التنازل عن تريستا لصالح تيتو. بل أن بعض هذه المنظمات استقبل بهتافات التنديد اللاجئين الإيطاليين الذين اختاروا مغادرة أراضي يوغوسلافيا بينما كانوا ينعمون فيها بالنظام الشيوعي، هذا النظام الذي تتوق إليه كل الطبقة العاملة. علاوة على ذلك، سرت شائعات (وقد تأكدت صحتها فيما بعد) تقول بأنه تمّت تصفية عدد كبيرٍ من الإيطاليين في سلوفينيا وإستريا على يد فرق تيتو العسكرية عندما نُفِّذت أحكام إعدام جماعية في الأسرى غير المنتمين للشيوعية. هكذا خسر الحزب الشيوعي في إيطاليا الشمالية، قسماً كبيراً من الجمهور الذي كان يتمتع به غداة التحرير، وقد استفاد من هذه الخسارة الحزب الديموقراطي المسيحي.

في المقابل، بقيت أصوات المقترعين لصالح الشيوعية كثيرة في وسط إيطاليا الذي كان يقع، بين 1943 و 1945، شمال خط غوستاف وجنوب «الخط الغوطي»، أي في المنطقة التي نشطت فيها عمليات المقاومة الإيطالية على الجهات الخلفية للخطوط الألمانية، قبل أن تتقدم جيوش الحلفاء. وقد استمر التصويت لصالح الشيوعيين في هذه المنطقة أكثر مما استمر في الشمال، لأن صدى المآسي التي كانت تجري على الحدود الشمالية–الشرقية ظلّ بعيداً في هذه المنطقة الوسطية من إيطاليا حيث ساعدت السيطرة التقليدية للكنيسة على انتشار الأفكار اليسارية. لكن النقاط التي سيحققها التحالف الوطني (الفاشي الجديد) في الانتخابات سيزداد حجمها بقوة في إيطاليا الوسطى انطلاقاً من التسعينيات، مما يشير ربما إلى حالة ارتباك بعد تفكّك الإتحاد السوفياتي. لكن أكبر نسبة تصويت لصالح الحركة الاجتماعية الإيطالية، ثم للتحالف الوطني توجد تقليدياً في إيطاليا الجنوبية، وفي الجزر.

في الواقع، يمكن اعتبار أن ما حصل خلال حكم الدكتاتورية الفاشية، بالرغم من أن الكلام قليل عن هذه المرحلة في يومنا هذا، يتصل بتأخرالوضعٍ الاقتصادي الذي كان جلياً في قسم كبير من إيطاليا، مطلع القرن العشرين. هذا ما يمكننا ربما من أن نفهم بشكل

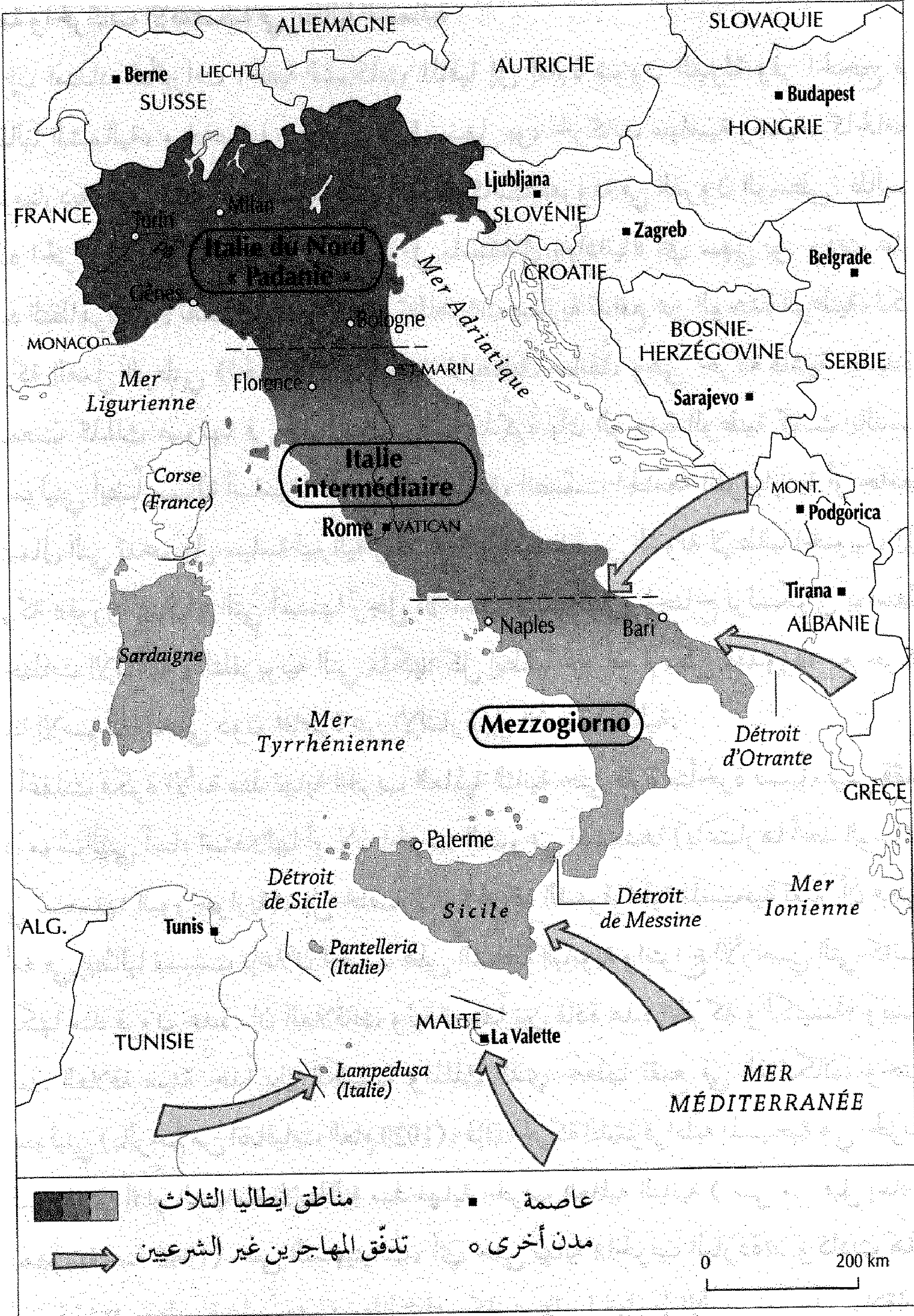
أفضل لماذا لا يزال حزب ليس له أهمية كبيرة ويُعتبر حزباً فاشياً جديداً – بكل الأحوال، هو حزب لا يرفض كلياً، إرث بنيتو موسوليني فحفيدة هذا الأخير، وهي تحمل اسم العائلة، عضو منشِّط فيه– يحافظ على وجوده في إيطاليا؛ بينما يحظِّر الدستور في ألمانيا الحديث عن النازية، وتخضع الزمَر النازية الجديدة لمراقبة شديدة، نجد أن إيطاليا هي الدولة الوحيدة، بدون شك، التي لاحرج فيها في الإشارة إلى الفاشية. صحيح أنه لا يمكن أن ننسب إلى موسوليني مسؤولية هوس العداء للسامية وفظائع أدولف هتلر.

لكن ذلك لا يعلِّل بالطبع احتفاظ الحركة الاِجتماعية الإيطالية بجمهور مهم في يومنا الحاضر. ربما يرى البعض أن السبب هو أن موسوليني بادر لكي يدعِّم الوحدة الوطنية الإيطالية، إلى إطلاق مشاريع كبرى بنى عليها سياسته، وكان يشرف عليها شخصياً (كمشروع تجفيف المستنقعات في منطقة مارين بونتين، على سبيل الخصوص، حيث استُحدثت مجموعة من القرى النموذجية). إلى ذلك، قام موسوليني بعدة عمليات بوليسية، وحتى عسكرية، ضد المافيا في صقلية، وضد المنظمات الإجرامية الأخرى، في الوقت الذي لم تكن بعد «لا كامورّا» في نابولي، و«ندرانغيتا» في كالابرا، تلفتان إليهما الأنظار. لكن لا المافيا ولا المنظمات الإجرامية الأخرى، فُكِّكت، بل أن المافيا ساهمت عبر شبكاتها في الولايات المتحدة في نجاح الإنزال الأميركي في صقلية سنة 1943، وكُلِّفت بصورة غير مباشرة بتوزيع المساعدات الغذائية على أهالي إيطاليا الجنوبية، ومن ضمنها صقلية. وقد وسَّع ذلك نفوذ الشبكات المافيوية الذي امتد إلى شمال البلاد. بلغ الفساد في الأوساط الإيطالية الحاكمة (في أوساط الحزب الديموقراطي المسيحي، على الأخصّ) درجة كبيرة كما أن عمليات اغتيال القضاة ورجال الشرطة المكلَّفين بمكافحته أثارت في التسعينيات درجة كبيرة من الاستهجان مما أتاح فرصة للحركة الاجتماعية الإيطالية للتذكير بالعمليات التي نفَّذها موسوليني ضد المافيا.

الأمة والحركات الانفصالية في إيطاليا الشمالية

إن امتداد التأثيرات الخفية لشبكات المافيا إلى إدارة شؤون الدولة وفَّر الحجج في إيطاليا الشمالية، وخاصة في شمال–شرق سهل بو، لحركات سياسية رجعية، كالجامعة اللومباردية، التي اتّخذت لنفسها اسم منظمة كانت معروفة في القرون الوسطى. طالبت هذه الحركات بالانفصال عن الجنوب بل باستقلال «بادانيا» أي سهل بو. ردّت على هذه التظاهرات الانفصالية، سنة 1997، تظاهرات يسارية تدافع عن الوحدة الوطنية، لكن حركة العمل الوطني (الحركة الاجتماعية الإيطالية، سابقاً، وهي حركة فاشية جديدة) أسمعت كذلك صوتها في هذه التظاهرات مذكِّرةً بأن الوحدة الوطنية كانت بالنسبة لموسوليني أيضاً مسألة أساسية. لأسباب انتخابية، انضمَّت الجامعة اللومباردية أو جامعة الشمال التي تدعو إلى سياسة ليبرالية رافضة لأية مساعدة من الدولة لإيطاليا الجنوبية، إلى حركة «فورزا إيتاليا» التي أسّسها رجل الأعمال برلسكوني. اجتاح برلسكوني بواسطة المحطات الإذاعية والتلفزيونية التي يملكها كل إيطاليا غير أنه لم يكن بمقدوره، مع حركة بهذا الإسم أن يتخلى دون مخاطرة عن الإشارة إلى الأمة الإيطالية.

أُغفلت فكرة الأمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى فترة متأخرة نسبياً، ليس فقط لأن موسوليني أساء استغلالها أو لأن الحزب الشيوعي استبعدها (باعتبارها أحد الوسائل التي تسعملها البورجوازية)، بل خاصةً لأن الحركة الديموقراطية المسيحية تعتبر أن فكرة الأمة في إيطاليا تسببت بإعلان الحرب على السلطة البابوية وانتزاع الأراضي التي كانت تمتلكها منذ قرون عدة. إن العلاقات وثيقة جداً بين قادة هذه الحركة والكنيسة؛ وبينما كانت العلاقة سيئة جداً بين الكنيسة والملك الذي جعلها تقبع في الفاتيكان، وحتى بموسوليني (بالرغم من اتفاقيات العام 1929)، فإن الحركة الديموقراطية المسيحية هي الحزب الكبير الذي أدار السياسة الإيطالية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (حتى من قبل إعلان الجمهورية سنة 1946) حتى التسعينيات، أي حتى نهاية «الحرب الباردة». وكادت هذه الأخيرة تشتد خطورة على حدود إيطاليا التي كانت على الخطوط الأمامية، وعلى علاقات توتر مع يوغوسلافيا، التي كانت جزءاً من المجموعة الشيوعية. لكن سنة 1948، انفصل



خريطة رقم 12– مناطق ايطاليا الثلاث ودفق الهجرة «غير الشرعية»

تيتو عن هذه المجموعة فارتاح الوضع تدريجياً في الأدرياتيك. حكم ألسيد دو غاسبيري إيطاليا بين 1945 و1953، وكان على تعاون وثيق مع الأميركيين، وقد حذا حذوه لاحقاً كل القادة الإيطاليين، حتى التسعينيات. كلهم كانوا مثل ألسيد دو غاسبيري من دعاة الفكرة الأوروبية. سنة 1974، توصل الحزب الشيوعي الإيطالي إلى «تسوية تاريخية» مع الحركة الديموقراطية المسيحية، إذ أنه على الرغم من حفاظه على الإخلاص «للبروليتاريا الدولية» (أي لعلاقاته مع المجموعة السوفياتية)، لم يعد يطالب بأن تغادر إيطاليا حلف الأطلسي.

لكن الحياة السياسية الإيطالية، على الرغم من المسحة الكنسية، اضطربت نتيجة لأحداث مريبة جداً تمثلت بالاعتداءات الإرهابية في الفترة الواقعة بين 1970 و1980، والتي كان للمخابرات الإيطالية والأميركية ضلع فيها كما لأعضاء الحركة الماسونية، وبنوك الفاتيكان، ومجموعات من الفاشيين الجدد واليساريين المتطرفين. تراجعت حركة الديموقراطية المسيحية التي اغتيل بعض قادتها، بسبب الكشف عن قضايا فساد كبيرة. وقد تحوَّل قسم من ناخبيها إلى حركة «فورزا إيتاليا» (وهي حركة ليبرالية قومية رافضة لفكرة أوروبا)، والقسم الآخر تحوَّل إلى أحزاب اليسار، وخاصةً، إلى حزب اليسار الديموقراطي (الذي يضمُّ شيوعيين قدامى متحمسين لفكرة أوروبا). وقد أظهرت انتخابات نيسان/ إبريل 2006، أن الفارق بسيط جداً بين هذين التيارين.

أعلنت حكومة برلسكوني صراحة عن دعمها للسياسة الأميركية في العراق، ضاربة عرض الحائط احتجاجات شريحة واسعة من الرأي العام. تكبَّدت الفرقة العسكرية الإيطالية خسائر مهمّة وعمدت الحكومة الجديدة برئاسة برودي إلى سحبها. منذ قيام حلف الأطلسي (1949)، تمركزت في شبه الجزيرة الإيطالية المنشآت الأميركية الأساسية على المتوسط: فالأسطول السادس يرسو في نابولي وفي قاعدة غاييت المجاورة؛ وفي ضواحي ترياستا، يوجد مطار أفيانو الذي انطلقت منه الطائرات لتقصف بلغراد سنة 1999؛ وفي شمال صقلية، في ماغدلينا، توجد قاعدة مهمة للغواصات...

لا يمكن فصل الخطر الجيوسياسي الأساسي القائم على السواحل الإيطالية، عن دور المجموعات المافيوية التي تسيطر منذ عشر سنوات تقريباً على مختلف أنواع عمليات

التهريب التي تحصل على الجهة الأخرى للأدرياتيك، نتيجة لتفكك يوغوسلافيا السابقة، كما تسيطر على شبكات تدرُّ أرباحاً طائلة تعمل مع القوّادين الذين يسيطرون على سوق الهجرة غير الشرعية الآتية من أوروبا الشرقية ومن الشرق الأوسط. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الشرطة الإيطالية، فإن هؤلاء يستغلُّون الامتداد الواسع لشواطىء شبه الجزيرة الإيطالية ولشواطىء صقلية، كما يستغلُّون جزر مضيق صقلية الصغيرة التي تشكل بوابات عبور إلى الاتحاد الأوروبي. ضمن هذا الفيض من الطامحين للدخول بصورة غير شرعية إلى أوروبا، يوجد أيضاً أولئك القادمون من الامبراطورية الاستعمارية الإيطالية القديمة، وهم ليبيون وإريتريون وأثيوبيون، وصوماليون، على الأخصّ، بينهم إسلاميون ينتمون إلى شبكات القاعدة.

بالنسبة لإيطاليا ولفرنسا، تلك هي خصائص أوضاع ما بعد الاستعمار.

مالطا

بمساحتها التي تقتصر على 316 كلم2 وعدد سكانها الذي لا يتجاوز 400,000 نسمة، تُعتبر جزيرة مالطا (أو بالأحرى أرخبيل مالطا) أصغر دول المنطقة المتوسطية سواء الأوروبية أو العربية. كان من الممكن أن تُضَّم كغيرها إلى دولة قارّية مجاورة، لكن موقعها بين شبه الجزيرة الإيطالية وتونس، وسط مضيق صقلية الذي يسيطر على طريق العبور من الضفة الغربية للمتوسط إلى الضفة الشرقية، يجعل منها نقطة استراتيجية مهمة.

شكّلت هذه الجزيرة لمدة طويلة موضوع تنازع بين المسيحيين والعرب الذين احتلّوها منذ القرن الثالث عشر. فاللغة المالطية المحكية اليوم هي لهجة عربية مغاربية خصوصيتها أنها تكتب بحروف الأبجدية اللاتينية، كما تقتضيه مبادىء الكنيسة الكاثوليكية المسيطرة. سنة 1530، منح الامبراطور شارلكان جزيرة مالطا للرهبان—الفرسان المنضوين تحت لواء «فرسان المستشفى» أو «فرسان الإسبتارية» والذين كان قد طردهم الأتراك من جزيرة رودس المحصَّنة. استمر فرسان مالطا في مناهضة العثمانيين وقاموا بتحصين مدينة لا فاليت التي تحمل اسم معلمهم الكبير، غاضّين النظر عن نشاط القراصنة. سنة 1798،

استولى جيش بونابرت الذي كان في طريقه إلى مصر على الجزيرة التي سيضمُّها الإنكليز إليهم، سنة 1800. وقد اتخذ هؤلاء من الجزيرة قاعدة بحرية كبيرة تقع في نقطة الوسط بين مواقعهم العسكرية في المتوسط: في مضيق جبل طارق، وفي قبرص، وفي السويس.

خلال الحرب العالمية الثانية، حاول الألمان جاهدين الاستيلاء على مالطا لكي يصلوا إيطاليا بليبيا حيث كان جيش إفريقيا «Afrikakorp» ينفِّذ العمليات، لكن دون جدوى. في فترة ما بين الحربين توترت العلاقات بين السلطات البريطانية والكنيسة، ذلك أن هذه الأخيرة كانت تملك القسم الأكبر من الجزيرة، خاصة وأن إيطاليا الفاشيّة أرادت أن تضمَّ إليها الجزيرة بسبب قربها من صقلية ولأن قسماً من سكانها يتكلمون اللغة الإيطالية. سنة 1962، أصبحت مالطا عضواً في منظمة الكومنولث وتعقَّدت مسألة تحوّلها إلى دولة مستقلة، ذلك أن عدداً كبيراً من المالطيين كان يعمل في القاعدة البحرية البريطانية. لكن الإنكليز أرادوا التخلي عن هذه القاعدة كون الأميركيين يديرون المشكلات الاستراتيجية في المتوسط. إلا أن الحكومة المالطية بقيادة حزب العمال مارست ابتزازاً على البريطانيين، فهدَّدتهم بتأجير القاعدة للسوفيات الذين كانت وحدة من أسطولهم تجوب المتوسط، أو لليبيا. أسهمت الوساطات الإيطالية بالتخفيف من حدّة الأزمة وأُغلقت القاعدة سنة 1979. تستفيد مالطا من كون البضائع التي تمرّ عبرها معفية من الرسوم، كما تستفيد من مختلف أنواع عمليات التهريب التي تزدهر في المتوسط والتي أضحت أكثر سهولة منذ انضمام مالطا، سنة 2004، إلى الإتحاد الأوروبي، وهي أصغر دولة فيه. فور انضمامها، جمَّدت هذه الدولة الصغيرة جداً لفترة محدودة مفاوضات جارية، وذلك لكي تثبت وجودها وتفرض منحها كل الحقوق التي تتمتع بها الدول الأخرى.

جبل طارق

إن أهمية جبل طارق الاستراتيجية أكبر من تلك التي تتمتع بها مالطا، لأن مضيق جبل طارق لا يتجاوز عرضه 13 كلم وتشرف عليه «صخرة» كبيرة (هي جبل طارق وقد سميت كذلك نسبة إلى أول قائد مسلم احتلّ إسبانيا)؛ هذا المضيق الذي يبلغ ارتفاعه

حوالي 426 م، والذي تخترقه أنفاق تمتد على مسافة 37 كلم، يسهل الدفاع عنه وقد حاول الإسبان الاستيلاء عليه عدة مرات، منذ أن بسط الإنكليز سيطرتهم عليه (1713)، لكن من غير جدوى. إن شبه الجزيرة الصغيرة هذه التي يبلغ طولها 5800 م. هي «أراضٍ وطنية للمملكة المتحدة ما وراء البحار» يقطنها 31000 نسمة، يطالب 70٪ منهم ممن هم من أهالي جبل طارق بالاستقلال الذاتي، ويرفضون عروض لندن التي تقترح تقاسم السيادة على المنطقة بين إنكلترا وإسبانيا. تُعتبر منطقة جبل طارق جنة ضريبية تضمّ 50,000 شركة مالية يُشتبه بأنها تقوم «بتبييض المال الوسخ». لم يعد في جبل طارق سوى 400,000 جندي بريطاني، غير أن الغواصّات كثيراً ما تستخدم الملاجىء النووية للقاعدة البحرية التابعة لحلف الأطلسي.

الجزء الثاني

دول الواجهة الجنوبية-الغربية

الفصل الرابع

تونس

نتابع هذا العرض السريع لواجهات المتوسط الغربي بالتوقف عند هذا البلد الصغير الواقع في شرق بلاد المغرب (164,000 كلم2؛ 10 ملايين نسمة)، ذلك لأنه بلد ترتبطه منذ أكثر من ألفي عام علاقات بشبه الجزيرة الإيطالية؛ إن رأس بون، في الطرف الشمالي- الشرقي لتونس، يقع على مسافة 180 كلم من شواطيء صقلّية. تحمل تونس كما الدولتين الأخريين من دول المغرب، اسم عاصمتها وهي مدينة قديمة جداً؛ فالمغرب عُرف في الماضي ببلاد مراكش (نسبة لمدينة مراكش التي كانت إحدى عواصمه) والجزائر سميت باسم عاصمتها الجزائر، (وهي مدينة يعود تاريخها إلى القرن السادس عشر). الواقع أن موقع تونس على دلتا صقلّية، وهي ممر استراتيجي بين الحوض الشرقي والحوض الغربي للمتوسط، هو نفسه تقريباً موقع قرطاجة – التي تبعد عنها مسافة 16 كلم تقريباً – وهي مدينة أنشأها سنة 814 ق.م. مستوطنون جاؤوا من فينيقيا. لكن النهضة الكبيرة التي عرفتها هذه المدينة—الدولة بدأت فعلياً بعد ذلك التاريخ بثلاثة قرون. فقد أقامت هذه الدولة التي كانت على عداء كبير مع الإغريق (مثلها مثل الفينيقيين الذين دمَّر الإسكندر الكبير مدنهم)، شبكة واسعة من العلاقات التجارية مع مصر وإسبانيا، وصقلّية والممالك الأترورية في إيطاليا[1]*. خاض القرطاجيون ثلاثة حروب «بونية» ضد الرومان، فخسروا صقلّية خلال الحرب الأولى؛ أما في الحرب الثانية، فقد وصل هنيبعل بحملته الكبرى بعد أن عبر إسبانيا وجنوب بلاد الغال إلى تخوم روما التي صارت مهددة؛ لكن الحرب البونية الثالثة انتهت بتدمير مدينة قرطاجة (سنة 146 ق.م.). إلا أن الرومان لم يلبثوا أن أعادوا بناءها في موقع قريب جداً، وصارت قرطاجة، منذ ذلك الحين حتى القرن الخامس ميلادي، العاصمة التي أطلقوا عليها اسم «لا بروفنسيا أفريقا» أو «المقاطعة الأفريقية».

هذا الاسم ذو الطابع الجيوسياسي الذي يعود أصله بدون شك إلى لفظة «إفري» باللغة

(1) * كانت تقع في موقع توسكانة حالياً (المترجم)

البربرية (وهي تعني الصخرة أو المغارة) يشير إلى الأراضي التي كانت تمارس فيها قرطاجة تأثيرها على قبائل البربر؛ فقد كانت هذه المملكة تملك أسطولاً بحرياً كبيراً إنما لم يكن لديها جيش بمعنى الكلمة بل جيش من المرتزقة الذين كانت تجنّدهم من بين القبائل المتحالفة معها مقابل مبالغ من المال تدفعها لهم. شرق «لا بروفنسيا أفريقا»، كانت تقوم مملكة نوميديا التي احتفظت باسمها بعد أن دخلت تحت سيطرة روما وأصبح لها نظام سياسي مختلف. تجدر الإشارة إلى أنه بعد نهاية الامبراطورية الرومانية، حافظ العرب على اسم «أفريقا» باعتمادهم لفظة «الإفريقيا» للإشارة إلى هذه الأراضي. لكن لأسباب مجهولة، اتّسعت دلالة هذه اللفظة تدريجياً لتشمل القارّة كلها، وذلك ليس تحت تأثير العرب الذين سمّوا بلاد السود السودان، بل ربما بتأثير من البرتغاليين.

في القرن السابع، اجتاح العرب الذين جاؤوا من شبه الجزيرة العربية إفريقيا حاملين لواء الإسلام، لكنهم لم يستقرّوا في قرطاجة. ذلك أنه كانت لديهم خشية في الواقع من الهجمات التي يمكن أن تنفّذها الامبراطورية الرومانية، فبنوا مدينة قيروان سنة 670، في داخل الأراضي، وشيّدوا فيها أول مسجد في بلاد المغرب. أصبحت قيروان عاصمة للدول الإسلامية التي تعاقبت على حكم إفريقيا. في القرن العاشر، تأسست الخلافة العربية الفاطمية (نسبة إلى فاطمة، إبنة النبي، وهي خلافة شيعية، لكن ليس من المستحب الإشارة إلى ذلك في بلاد المغرب). وقد جاء مؤسّسها من بلاد المشرق وتحالف مع قبائل البربر لكي يبسط سيطرته على طرق الذهب، في جنوب المغرب. اتخذت هذه الخلافة من مدينة المهدية التي تقع على شاطىء البحر مركزاً لها، وذلك بهدف بناء أسطول كبير تؤمّن تكاليفه من أموال الذهب الآتي من السودان، مما يمكّنها من شنّ هجوم بحري كبير على مصر. وقد تمكّن هؤلاء الفاطميون المغاربة من احتلال مصر حيث بنوا مدينة القاهرة الحالية، غير أن التشيُّع في بلاد المغرب اضمحل بعد أن غادرها الفاطميون بفترة قليلة.

في القرن الحادي عشر، تعرضت قيروان وجنوب «الإفريقيا» مرات عدة للتدمير على يد القبائل العربية التي جاءت من بلاد المشرق لتغزوها، إلى أن أصبحت تونس تدريجياً المدينة الأساسية، لكنها بُنيت، خلافاً لقرطاجة، على بعد بضعة كيلومترات من البحر،

وراء بحيرة مالحة، وذلك لتحمي نفسها من عمليات إنزال تقوم بها جيوش معادية. في القرن الثاني عشر، بعد أن ضُمّت «بلاد إفريقيا» إلى الإمبراطورية المغربية الكبرى التي أسَّسها «الموحِّدون» والتي وحَّدت بلاد المغرب، أصبحت تونس، لفترة من الزمن، عاصمة استقرَّ فيها الحاكم.

حدود يعود تاريخها لزمن بعيد جداً

بعد أن تفككت دولة الموحِّدين، عادت «بلاد إفريقيا»، كما في مرات عديدة سابقة، إلى حدودها القديمة (أي إلى منطقة نفوذ القرطاجيين، ثم إلى «لابروفنسيا أفريقا»)، وأسس حاكمها، وهو من الموحِّدين، سلالة الحفصيين التي استقرّت في تونس حيث أقامت دولة قوية مستقلة. خلافاً للأجزاء الأخرى من بلاد المغرب حيث تعاقبت عدة ممالك تأسست على قاعدة قبلية، حافظت تونس على وحدتها وعلى السلالة الحاكمة نفسها وذلك حتى نهاية القرن السادس عشر، عندما استنجد حكامها (كما فعل حكام الجزائر) بالأتراك لكي يحتموا من هجمات الأسطول الإسباني.

في نهاية القرن السادس عشر، أصبحت تونس وبلاد المغرب الأوسط، أي ما نسمِّيه الجزائر، تحت سلطة الإمبراطورية العثمانية. والجدير بالذكر أن الحدود الإدارية التي اختارتها السلطة العثمانية لتفصل بين «ولاية تونس» و «ولاية الجزائر» هي نفسها حدود المنطقة التي أطلق عليها العرب اسم «الإفريقا»، أي حدود أفريقا الرومانية، والقرطاجية، أولاً. كذلك فإن الحدود بين «ولاية الجزائر» وبين المغرب الذي لم يسع العثمانيون إلى احتلاله إطلاقاً، حدود قديمة جداً. لقد حاصر المغربيون مدينة تلمسان لمدة طويلة لكنهم لم يذهبوا أبعد من ذلك، في النهاية؛ وبعد أن تفكّكت بفعل أسباب داخلية دولة الموحِّدين الذين حقّقوا وحدة بلاد المغرب، توجهت بعض القبائل التي كانت تابعة لها إلى تونس، وبعضها الآخر إلى مراكش؛ أما قبائل بلاد المغرب الأوسط فقد اتجهت إلى تلمسان أو إلى قسنطينة. هذه الحدود ليست قائمة إلا في ذلك القسم من بلاد المغرب الذي يتمتع بدرجة كافية من الرطوبة بحيث يمكن العيش فيه، أما الصحراء، فلم ترسم حدودها إلا في نهاية

القرن التاسع عشر.

بينما يعود تاريخ الحدود الحالية لدول الشرق الأوسط للفترة التي أعقبت مباشرة الحرب العالمية الأولى، يعود تاريخ حدود بلدان المغرب، إذن، لفترة قديمة جداً وهذا أمر مثير للدهشة، خاصةً وأن هذا الجزء من العالم العربي لا تفصله عن بعضه البعض أية حواجز جبلية (فسلاسل الجبال تمتد من الغرب باتجاه الشرق)، وأنه يبدو واحداً إلى حد كبير، ليس فقط من الناحية الثقافية (الثقافة العربية–البربرية) بل من الناحية الدينية أيضاً، إذ أن الإسلام السني هو الدين السائد.

إن المدن الكبيرة في بلاد المغرب على احتكاك فيما بينها منذ قرون عديدة ، وقد ظلّت خلال مئات السنين محطاتٍ أساسية على طرق الذهب الذي كانت تنقله القوافل من السودان إلى الشرق الأوسط عبر بلاد المغرب. لقد حافظ الاستعمار الفرنسي على الحدود القديمة لبلدان المغرب، لكنه هو الذي وضع حدود هذه البلدان على خارطة قسم كبير من «الصحراء».

فرادة تونس الجيوسياسية

على الرغم من الثقافة المشتركة ومن العلاقات السياسية، والتجارية، والثقافية القديمة التي تربط الأجزاء الثلاثة لبلاد المغرب، وعلى الرغم من أنها خضعت للتأثير نفسه الذي مارسه الاستعمار الفرنسي، هناك من وجهة نظر جيوسياسية اختلاف كبير بينها في الخصائص الجيوسياسية. خلافاً للجزائر وخاصة، للمغرب حيث لا تزال فئة كبيرة من السكان –خاصة سكان الجبال– تتكلم اللهجات البربرية، فإن هذه اللهجات تكاد تضمحل تماماً في تونس (إذا ما استثنينا الجنوب، في المنطقة الواقعة غرب غابس حيث يتواجد المتامتة). وذلك يعود اولاً لعدم وجود كتل جبلية كبيرة فيها، ويعود كذلك لأن القسم الأكبر من سكان المناطق الريفية يعيشون في «قرى الساحل» السهلية الكبيرة المحاطة ببساتين الزيتون، (وهي تسمّى كذلك لأنها تقع على الساحل أي على طول الشاطىء الشرقي). علاوة على ذلك، فإن سكان المدن يشكلون في تونس منذ زمن طويل

نسبة كبيرة من مجموع السكان، وهم يعيشون ليس في تونس العاصمة وحدها، بل في سوسة وصفاقس حيث استقرّ منذ القرون الوسطى ومنذ القرن السادس عشر عدد كبير من الذين لجأوا من الأندلس.

كانت تونس، مثلها مثل الجزائر، مرفأً للقراصنة المدعومين من السلطنة العثمانية، وكان هؤلاء منذ القرن السادس عشر ينفِّذون هجماتهم في مضيق صقلِّية على السفن الإسبانية المتوجِّهة إلى نابولي، والبندقية أو إلى «سلالم الشرق». وكما فعل قراصنة الجزائر طلب قراصنة تونس دعم الامبراطورية العثمانية من أجل التصدي للأسطول الإسباني، هكذا بسطت سلطة «الباب العالي» في اسطنبول نفوذها على تونس، وعينت حاكماً عليها يحمل لقب «داي» وموظفين تابعين لإدارته وفرقة عسكرية تعمل تحت إمرته. وكان يُجدَّد لكل هؤلاء كل خمس سنوات ويُصار إلى تعيينهم في مناطق أخرى من الإمبراطورية وذلك لتجنب ارتباطهم بعلاقات عائلية مع العائلات الكبيرة المحلية. لكن بينما ظلّ هذا الشكل من السلطة قائماً حتى سنة 1830 في «محمية الجزائر» العثمانية، قرّر باي تونس، الباي حسين، سنة 1710، أن يبقى مع جهازه الإداري والعسكري في تونس ورفض المغادرة إلى بلدٍ آخر، لكنه لم يقطع علاقته بـ «الباب العالي»، فظلَّ كحاكم الجزائر يدفع الجزية التي كان يؤمنها من غنائم حرب القراصنة المدعومين من الدولة. هكذا تأسَّست سلالة تونسية حاكمة قوية استطاعت من خلال تحالفاتها مع القبائل الكبرى الاحتفاظ بالسلطة ليس فقط حتى فرض نظام الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881، بل حتى استقلال تونس سنة 1956 أو بالتحديد حتى سنة 1957، لأن الباي عُزل بموجب إعلان الجمهورية.

جهود تحديثية مؤاتية لفرض الاستعمار

لم تكن عملية احتلال الجزائر التي استمرت من 1830 إلى 1870، بل التي امتدت إلى ما بعد هذا التاريخ، دون أن تثير قلق الحكام التونسيين الذين أدركوا أنه ينبغي عليهم من أجل التصدي لهذا الاستعمار تحديث بلدهم وليس فقط بناء مصانع الأسلحة. لكن بعد أن صارت حرب القراصنة المدعومة من الدولة، حرباً ممنوعة في المتوسط (منذ 1819) وذلك

تحت ضغط الإنكليز، وجدت حكومة تونس نفسها مضطرة إلى جباية مزيد من الضرائب المفروضة على القبائل. وقد ثارت هذه الأخيرة، مراتٍ عدة، خاصة في فترات الجفاف. لكن بالرغم من ذلك باشر خير الدين، وهو وزير كبيرعثماني الأصل، بتنفيذ برنامج تحديثي واسع استهدف الاقتصاد والجيش. حتى أنه أسس أول مؤسسة تعليمية حديثة اعتمدت نموذج التعليم الأوروبي، هي ثانوية الصدِّيقي. لكن كان عليه أن يستعين من أجل تمويل هذه المشاريع بقروض طلبها من بنوك بلدان أجنبية سوف تمارس حكوماتها فيما بعد ضغوطاتها على الحكومة التونسية.

على صعيد آخر، فإن عدداً كبيراً من الموظفين الكبار استفادوا من حركة التحديث ليستغلوا السلطة الممنوحة لهم ولكي يحوِّلوا إلى ممتلكات خاصة ملكيات كانوا مؤتمنين عليها. وحتى لا يُلزموا إعادة هذه الملكيات للدولة، وضعوا أنفسهم في «حماية» ممثل دولة أجنبية يحصل على موافقة «الداي» الذي لم يكن يريد إغضاب دائنيه. هكذا بدأ فرض نظام الحماية على مستوى الشخصيات البارزة قبل أن يفرض بشكل رسمي على الدولة التونسية بوقت طويل (الأمر نفسه سيحصل في المغرب).

أمام اهتمام إيطاليا الكبير بما يجري في تونس حيث كان يعيش كثير من المهاجرين الإيطاليين، وأمام مناورات قنصل إيطاليا (المدعوم من قنصل إنكلترا)، أصدرت الحكومة الفرنسية أوامر باحتلال تونس، متذرِّعة بثورة بعض القبائل على الحدود الجزائرية. خلافاً لاحتلال الجزائر، لم يستغرق احتلال تونس سوى بضعة أسابيع، ذلك أن الشخصيات البارزة التي كانت تحظى «بحماية» فرنسا اتخذت التدابير الضرورية للحؤول دون حصول مقاومة مهمة. بعد ذلك عقدت الحكومة الفرنسية مع الحكومة الإيطالية إتفاقاً يقضي بأن لا يُعامل إيطاليو تونس (وهم أكثر عدداً من الفرنسيين) معاملة الأجانب.

الحركة الوطنية في تونس

طُبِّق نظام الحماية في تونس من دون أن تعترضه مشكلات كبيرة، إلى أن أطاحت حركة «تركيا الفتاة»، سنة 1908، بالنظام العثماني القديم في تركيا (التي بقيت تربطها

علاقات وثيقة بحكومة تونس). وقد أثار ذلك موجة من الأمل في مدينة تونس حيث نشأت «حركة التونسيين الشباب»، مما حمل السلطات الاستعمارية على اتخاذ تدابير احترازية. كان المثقفون التونسيون يتابعون بقلق مجريات حروب البلقان، وبعدها أخبار الحرب العالمية التي تسببت بهزيمة تركيا.

شكّل نموذج المنقذ الذي مثله مصطفى كمال، وكذلك المثال الذي قدمته الحركات القومية العربية، عاملاً مشجعاً لقيام حركة وطنية مهمة في مدينة تونس، عُرفت سنة 1920 تحت اسم حركة الدستور. لكن الحبيب بورقيبة الذي كان محامياً تابع دراساته العليا في فرنسا حيث تزوج من فرنسية، رأى أن حركة التقدم في تونس يجب أن تأتي ليس من الشرق بل من الغرب، وخصوصاً، من فرنسا. لذلك أسّس حزب الدستور الجديد، سنة 1934. اعتُقل بورقيبة مراتٍ عديدة لكنه بقي متمسكاً بهذا الموقف. حتى بعد هزيمة فرنسا، سنة 1940، رفض بورقيبة عروضات السلطات الإيطالية الفاشية. بعد الحرب، عاود حزب الدستور الجديد نشاطه خاصة في صفوف النقابات، بالرغم من اشتداد القمع الاستعماري. ولما بلغت التوترات في تونس حداً خطيراً، اضطُرت الحكومة الفرنسية برئاسة بيار منديس فرانس، وبعد مسار طويل من المفاوضات التي جرت على عدة مراحل، إلى الاعتراف بالاستقلال التام لتونس، سنة 1956.

تونس، وحرب الجزائر، وإغراءات الاشتراكية

في أول انتخابات، حصل حزب الدستور الجديد على 95٪ من الأصوات؛ أُعلنت الجمهورية التونسية سنة 1957، وانتُخب الحبيب بورقيبة رئيساً لها. استطاع بورقيبة بفضل ما يتمتع به من احترام وبفضل إيمانه بالأفكار الغربية، أن ينفِّذ سلسلة من الإصلاحات التي تصبُّ خاصة في صالح المرأة والتي تتعلق بقانون العائلة الذي لا يزال إلى اليوم الأكثر حداثة في بلدان المغرب. كانت فترة حرب الجزائر (1954–1962) فترة صعبة لأن القسم الأكبر من الجيش الذي أنشأته جبهة التحرير الوطني الجزائرية كان يرابض في الأراضي التونسية (وليس في المغرب)، وقد حاول العسكريون الجزائريون أكثر من مرة الاستيلاء على الحكم

في تونس (وهذا ما حاوله بقوة أكبر الفلسطينيون في لبنان، منذ 1975، حتى 1990). وبما أن الشعب التونسي كان داعماً لقضية الشعب الجزائري، فقد وجب على بورقيبة أن يكون حذراً وماهراً في تعامله مع الواقع، بالرغم من استفزازات الجنرالات الذين كانوا يخوضون الحرب في الجزائر. في 8 شباط/فبراير 1958، قصفت الطائرات الفرنسية مدينة ساقية سيدي يوسف، وهي مدينة صغيرة تقع على الحدود التونسية-الجزائرية، وذلك ردّاً على هجوم نفّذه جزائريون من جبهة التحرير الوطني؛ سقط نتيجة لهذا القصف 70 قتيلاً معظمهم من النساء والأطفال. أمام غضب الشعب التونسي، وإزاء استفزازات جبهة التحرير الوطني التي كانت تريد قيام حرب بين فرنسا وتونس، كان على الرئيس بورقيبة الذي برهن خلال المرحلة التي نالت فيها تونس استقلالها على أنه شريك مخلص وشريف لفرنسا، أن يكون حاسماً في ردِّه: فحاصر القاعدة الفرنسية في بيزرت، ورفع شكوى إلى مجلس الأمن في الأمم المتحدة، مطالباً بأن تُطرح قضية الجزائر على المستوى الدولي. ثم قرّر أن يراقب ما سوف يحدث. في الجزائر، حصل انقلاب 13 أيار/مايو 1958، الذي تبعته بعد فترة وجيزة، عودة الجنرال ديغول. لكن بورقيبة حافظ على برودة أعصابه واستفاد من دعم ملك المغرب ومن نصائح بعض الدبلوماسيين الأميركيين. بعد ذلك بسنوات عدة، وقفت الحكومة الفرنسية والحكومة الأميركية إلى جانب بورقيبة، عندما ادعى الزعيم الليبي - معمَّر القذافي - أنه يسعى قبل كل شيء وباسم الوحدة العربية إلى تحقيق الوحدة بين ليبيا وتونس، ملوِّحاً للتونسيين بالأرباح التي يمكنهم الحصول عليها جراء إشراكهم في مصادر الثروة النفطية في الصحراء الليبية. لكن الأسطول الفرنسي في المتوسط كان يجوب الساحل التونسي ولم يكن الأسطول السادس بعيداً. هكذا استطاع بورقيبة أن يرفض بدبلوماسية عرض القذافي.

إن الفترة التي أصبحت فيها تونس مستقلة هي نفسها الفترة التي ظهرت فيها الإشتراكية - التي تقوم على مبدأ إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج- كشرط ضروري، أو على الأقل، كشرط كافٍ لتطور بلد نام حاز على استقلاله حديثاً. كثير من المثقفين التونسيين كانوا يشاطرون هذا الرأي، وعلى الأخصّ، الأمين العام لحزب الدستور الجديد. غير

أن بورقيبة الذي كان يرتاب بنوايا هذا الأخير، والذي استمع ربما لنصائح الأميركيين والفرنسيين رفض أوهام الدولة الاشتراكية التي كان يطمح البعض إلى فرضها، ودفع الاقتصاد باتجاه الليبرالية وخصوصاً باتجاه السياحة الاستحمامية. إلا أنه للحؤول دون انتشار الماركسية في أوساط المثقفين، أفسح المجال لتنامي تيار ديني (مناهض للتدابير التي اتخذها سنة 1956 لصالح المرأة)، من دون أن يقدِّر أن الحركة الإسلامية سوف تصبح بعد وقت قصير حركة كبرى في العالم العربي بسبب إفلاس الماركسية.

من أجل معالجة مشكلة المقاطعة مع مصر بعد توقيع معاهدة الصلح مع إسرائيل، عرض بورقيبة، سنة 1979، أن تصبح تونس مقراً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما حصل بالفعل، واستمر الوضع على هذه الحال حتى اتفاقيات أوسلو سنة 1993. إن بورقيبة الذي أصبح سنة 1975 رئيساً للجمهورية مدى الحياة، وجد نفسه أمام مشكلة تنامي الحركات الإسلامية. فرأى أن الحل هو أن يصدر أوامره بسجن عدد من أعضائها، وهذا ما أثار القلق لدى الرأي العام. عندما تقدم بورقيبة في السن، تسلَّم السلطة وزير داخليته زين العابدين بن علي، سنة 1979، مؤكِّداً على متابعة نهجه، لكنه أطلق سراح بعض المعتقلين الإسلاميين. أنشأ بن علي حزباً جديداً مكَّنَه من أن يضمن انتخابه رئيساً للجمهورية؛ وهو لا يزال إلى اليوم رئيساً يعاد انتخابه مرة تلو مرة، ويحقِّق في كل مرة أرقاماً عالية جداً لدرجة أنها تثير تعليقات مسيئة. فقد أصبحت حرية التعبير عبارة لا معنى لها. في المقابل، هناك عدد هائل اليوم من المعتقلين الإسلاميين، وهناك خشية من أن يتمكنوا من الصعود إلى السلطة إذا حدث تغيير ما بصورة مفاجئة. لكن عدداً كبيراً من التونسيين يشعرون بالرعب إزاء ما آلت إليه الأوضاع في الجزائر منذ 1992، حيث اندلعت حرب أهلية استمرت ثماني سنوات تسببت خلالها الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها المجموعات الإسلامية بجرائم أخرى ارتكبها رجال الأمن (إلا إن كان العكس هو الصحيح، كما يقول البعض). على الرغم من أن الوضع الاقتصادي ليس سيئاً في تونس مع نسبة نمو تبلغ 5٪، فإن الوضع السياسي مقلق، بينما أرجئت إلى زمن لاحق آمال بناء المغرب العربي الكبير.

الفصل الخامس

الجزائر

إذا كانت الحدود الشمالية لهذه الدولة الكبيرة (2,3 مليون كلم2؛ 32,8 مليون نسمة) قديمة جداً مما يجعلها شبيهة بغيرها من دول المغرب، فإن حدودها لجهة الصحراء حديثة، على العكس، إذ أنها لم تُرسم إلا في نهاية القرن التاسع عشر من قبل السلطات الاستعمارية، أو بتعبير أدّق، من قبل ضباط في فرق الجيش الفرنسي التي تقدمت بصعوبة في الصحراء انطلاقاً من الشمال، ومن قبل ضباط البحرية، وهم فرنسيون أيضاً، الذين توغلوا فيها انطلاقاً من الجنوب، ومن منطقة السُهُب. الواقع أن البحرية (مشاة البحرية) هي التي حقّقت التوسع الاستعماري في جنوب الصحراء، كما في الهند الصينية. غير أن ضباط فرق الخيالة لم يكونوا يتفاهمون على الإطلاق مع ضباط البحرية، وسادت بينهم روح التنافس على استكشاف الأرض ورسم الخرائط. تقدّم ضباط الفرق البرّية انطلاقاً من الجزائر، لذلك نرى اليوم أن الجزء الأكبر من الصحراء هو جزائري، فالأراضي الوطنية الجزائرية تمتد لجهة الجنوب على مسافة 2000 كلم من مدينة الجزائر، ما وراء كتلة «هُغّار» الجبلية الكبيرة. في المقابل، تصل الحدود الحالية لمالي وموريتانيا إلى حيث وصل ضباط البحرية الذين توغلوا بعيداً في الصحراء باتجاه الشمال. لكن في الصحراء، لم تكن هذه الحدود إلا حدوداً إدارية تفصل بين المناطق التي يديرها ممثلون عن الحكومة الفرنسية، وعلى الأخصّ، ضباط في الجيش. وهي لم تصبح مبدئياً حدوداً بمعنى الكلمة إلا مع قيام الدول المستقلة، وتتولى حمايتها التي تتمّ اليوم بطريقة أقل عشوائية، دوريات سيارة، وحتى الطيران، عندما تدعو الحاجة.

لقد كان غزو الجيش الفرنسي للجزائر في القرن التاسع عشر أطول الغزوات الاستعمارية الأوروبية وأصعبها (فالمستعمرات الإنكليزية -بما فيها الهند- جرى احتلالها بواسطة فرق عسكرية صغيرة خاصّة). انعكست الخلافات السياسية داخل فرنسا اختلافاً في أساليب الاستعمار في الجزائر. في النصف الثاني من القرن العشرين خاض الجزائريون

خلال سبع سنوات (1954–1962) حرباً كانت من أطول حروب التحرير. بعد ثلاثين سنة من حصولها على الاستقلال غرقت الجزائر في حرب أهلية شرسة لكن مستترة بين جهاز الدولة والحركات الإرهابية الإسلامية. تذرّعت هذه الأخيرة بأن هذا الاستقلال ليس إلا وهماً لأن عدداً كبيراً من الجزائريين ما زالوا يتكلمون الفرنسية ولديهم صلات بفرنسا. يبرهن كل ذلك على وجود علاقات سببية بين هذه الفترات الثلاث: الغزو، حرب الاستقلال، الحرب الأهلية. العودة إلى التاريخ تفرض نفسها هنا أكثر من أي مكان آخر. أما ماذا عن المستقبل، فقد تؤجِّج الرياح التي تهبّ من الشرق الأوسط نيران حرب أهلية لم تنطفىء تماماً، لكن البشر يمكنهم أن يتعلموا من غباواتهم.

مدينة الجزائر وحرب القراصنة في المتوسط

في القرن السادس، عشر تطور مرفأ الجزائر بفضل الموريسكيين الذين طُردوا من إسبانيا، أما قبل هذه الفترة، فإنه من الأفضل الحديث عن المغرب الأوسط وليس عن الجزائر. ذلك أنه طوال الحقبة التي نسميها القرون الوسطى، كان هناك بين «الإفريقيا» والمغرب قطبين جيوسياسيين شكّل كلاهما مركزاً لممالك متعاقبة تأسّست على قاعدة قبلية إلى حد ما – تلمسان إلى الغرب، وقسنطينة لجهة الشرق – وتدور في فلك كل منهما قبائلٍ كبيرة شبه بدوية أي أنها كانت تسكن خياماً كبيرة وتمتلك أراضي ترعى فيها قطعان ماشيتها، كما تملك أراضي تزرعها في أعماق الوديان المائية، مثلاً. كانت العلاقات بين هذه القبائل علاقات جيوسياسية لأنها تقوم على التنافس على السيطرة على الأراضي والمراعي ومنابع المياه. وكانت الأقوى من بينها تُكلّف من قبل الحاكم بجباية الضرائب من القبائل الأضعف التي كانت تسعى للتهرب من هذا الواجب. في الجبال، في منطقة القبائل وفي منطقة الأوراس بشكل أساسي، كان النسيج السكاني يتألّف كذلك من القبائل التي تعيش في قرى كبيرة تحيطها بساتين صغيرة مزروعة بأشجار الزيتون والتين. لم يكن الفلاحون يسكنون الخيام كرعاة السهول بل بيوتاً من حجر (لها سقوف قرميدية منحنية على الجانبين، في منطقة القبائل؛ وسقوف مدرّجة في منطقة الأوراس). غير أنه

كان من الصعب إجبار سكان الجبال على دفع الضريبة لأنهم كانوا يتمتعون بموقع جغرافي مسيطِر. في المقابل، كانت قبائل السهول، أو على الأقلّ، القبائل الأضعف تدفع الضريبة من محاصيل الحبوب، وذلك نتيجة الضغوط التي تمارسها عليها القبائل الأقوى التي كانت تقتطع لنفسها حصة من هذه المحاصيل قبل أن تحملها إلى مخازن المملكة (السيلو) ؛ لذلك أُطلق على جهاز الدولة إسم «مخزن» (ومنه كلمة magasin بالفرنسية) ولا تزال هذه التسمية متداولة، خاصة، في المغرب.

حتى القرن السادس عشر، لم يكن لحياة بلاد المغرب الأوسط أية علاقة على الإطلاق بالنشاطات البحرية، لكن الأمور سوف تتغير مع توسع الإمبراطورية الإسبانية في أميركا، ومع وصول حمولات الذهب إلى إشبيلية. كان قسم من السفن يمرّ عبر مضيق جبل طارق إلى المتوسط متوجهاً إلى نابولي التي كانت هي أيضاً ملكية إسبانية. مما أعطى دفعاً جديداً لأعمال القرصنة ولحرب القراصنة المدعومة من الدولة، وهي نشاط قديم جداً في المتوسط. لكن في الفترة نفسها، اندلعت في إسبانيا في مناطق فالنسيا ومُرسيا ثورات الموريسكيين؛ وهم من المسلمين الذي اعتنقوا المسيحية بالإكراه إبان حروب الاسترداد، لكنهم ظلّوا مع ذلك مشبوهين ومضطهدين. وصل هؤلاء الموريسكيون، على الأقل أولئك الذين نجوا من القتل، إلى شواطىء بلاد المغرب، واستقرّ عدد منهم على الشاطىء مقابل جزيرة صغيرة (على أية حال، هي الجزيرة الوحيدة في منطقة مساحتها مئات الكيلومترات). من هنا جاء إسم الجزائر، هذا المرفأ الصغير الذي كان يؤمّه القرطاجيون، واليونان، ومن بعدهم الرومان الذين سمّوه، هم أيضاً، الجزيرة (icosium ، باللغة اللاتينية و iké، باللغة الفينيقية) قبل أن يصبح إسمه الجزائر، بوقت طويل. لم تكن هذه الجزيرة الصغيرة مجرد مَعلم، بل كانت ملاذاً تحتمي فيه من ضربات الرياح الشمالية-الغربية السفن الشراعية المسحوبة إلى الشاطىء، حيث يصبّ نهر صغير ينحدر من هضبة متعرجة (هضبة بوزريعة). إذا كان منظر هذا المرفأ الصغير ممتعاً، فإن وجوده في المتوسط مثير للاهتمام إذ أنه يقع وراء المنفذ الشرقي للبحر المسمى بحر ألبوران، مما يسمح للقراصنة بمهاجمة السفن الذاهبة من إشبيلية إلى نابولي، مع بقائهم على مسافة بعيدة من حصن وهران الإسباني ومن الشواطىء

الإسبانية، فلا يطالهم أسطول ملك إسبانيا. بعد أن دمّر الزلزال وهران في القرن التاسع عشر، لم يعد في هذه المدينة التي تسيطر على منفذ بحر ألبوران حامية إسبانية.

لم يلبث أن انضم إلى الموريسكيين الذين لجأوا إلى الجزائر وأثروا من أعمال القرصنة، بحّارة من كل الأصناف يعملون في المتوسط، وعلى الأخصّ، مسيحيون مرتدّون. كان هؤلاء وأولئك يعملون جاهدين لأسر الرهائن على الشاطىء أو في عرض البحر، كي يستخدمونهم كمجدِّفين. سنة 1510، استولى الجنود الذين أبحروا على متن أسطول شارلكان على الجزيرة الساحلية التي سمّوها «دوارة الريح»، مما منع السفن المعادية من الرسوّ على شواطئها. لكن في سنة 1518، تمكّن القراصنة الألبان المتمركزين في خليج غابس، والذين لبّوا نداء المساعدة، من أن يطردوا الحامية الإسبانية، إلا أنه كان عليهم لكي يصبحوا قادرين على مواجهة هجوم إسباني مضاد، أن يطلبوا المعونة من أسطول العثمانيين الذين جاؤوا إلى الجزيرة تواكبهم مدافعهم، وبنوا رصيفاً يصل «دوارة الريح» بالشاطىء. منذئذ صارت بلاد المغرب الأوسط جزءاً من الامبراطورية العثمانية، وكانت محمية الجزائر مقسمة إلى «بكويتين»، بكوية ميديا وبكوية قسنطينة. على الرغم من الوقع الكبير الذي أحدثته في أوروبا معركة ليبانت (1571) تجاه شواطىء اليونان – حيث دمّر الأسطول الإسباني عدداً كبيراً من السفن الحربية التركية – فإن هذه المعركة لم تسفر في المحصلة عن نتائج مهمة. ذلك لأنه نظراً للثروات التي كانت تؤمنها لهم امبراطوريتهم في أميركا، كان الإسبانيون كما البرتغاليون يركِّزون اهتمامهم بشكل خاص على الأطلسي، فيما كان العثمانيون يقيمون علاقات تجارية في المتوسط مع المدن–الدوّل الإيطالية. أما داي الجزائر وداي تونس، فقد كانا يعيشان حياةً مترفة بفضل حرب القراصنة وبفضل الأموال التي كانت تُدفع كفدية مقابل الإفراج عن الرهائن المسيحيين، وكانا يرسلان مبالغ مهمة إلى الباب العالي.

ثورة قبائل بلاد المغرب الأوسط ضد داي الجزائر

تغيّر الوضع في المتوسط (خصوصاً بعد حملة بونابرت على مصر، سنة 1798) عندما صارت تدخله بصورة منتظمة سفن أعالي البحار الفرنسية والإنكليزية أي سفن الأطلسي التي كان من بين مهماتها مطاردة سفن البربر. سنة 1816، قصفت عمارة إنكليزية مدينة الجزائر، وحرّرت 3000 رهينة. في 1819، أصبحت حرب القراصنة المدعومة من الدولة حرباً ممنوعة بشكل قاطع، مما تسبّب لداي الجزائر بمشكلات خطيرة، إذ أنه اضطُر لكي يعوِّض عن هذه الخسارة إلى زيادة الضرائب التي كانت تُدفع من محاصيل القبائل. لم تلبث هذه الأخيرة أن أعلنت الثورة، خاصة في الغرب الجزائري، حيث قادها زعيم ديني شاب هو عبد القادر.

فضلاً عن ذلك، ولكي يلبي داي الجزائر –الذي كان واقعاً في ضيق كبير– ما فرضه عليه الباب العالي من متوجبات مالية، طالب فرنسا من جديد بدفع مستحقّاته من أثمان محاصيل الحبوب التي سبق له منذ عدة سنوات أن أمدّ بها الجمهورية الفرنسية وكذلك الامبراطورية، عبر وسيط يهودي جزائري. زعم هذا الأخير أن الفرنسيين لم يدفعوا له بينما كان هؤلاء يؤكِّدون العكس. لكن ما يبقى صحيحاً هو أن الداي استدعى قنصل فرنسا، ولما توتّر الحديث بينهما، دفعه الغضب إلى أن يضرب القنصل بمروحته «الشهيرة» (1827) مما اعتبرته باريس إهانة كبيرة لفرنسا. كان من مصلحة حكومة شارل العاشر التي لم تكن تحظى برضى الشعب أن تدغدغ غرور الجيش بتكليفه القيام بمهمة عسكرية باهرة (فكوادره لم تنس بعد نابوليون). جرت عملية إنزال القوات الفرنسية في موقع سيدي فروش غرب مدينة الجزائر بسهولة، سنة 1830؛ بعد ذلك ببضعة أيام تمّ احتلال المدينة دون مشكلة، خاصة وأن قسماً كبيراً من الأسطول التركي–المصري كان قد دُمِّر في معركة نافارين، سنة 1827، من قبل أساطيل إنكلترا وفرنسا وروسيا التي كانت تدعم ثورة اليونانيين. نال اليونانيون استقلالهم سنة 1830 على أثر الحرب الروسية–التركية التي اندلعت سنة 1829. من الواضح، إذن، أن الباب العالي لم يكن بإمكانه في مثل هذه الظروف، أن يقوم بأي ردٍّ على الحملة الفرنسية على الجزائر. من المناسب الربط بين

صراعات النفوذ التي كانت تجري في شرق المتوسط وما كان يحدث في غربه.

أُجبر داي الجزائر مع حاشيته وانكشاريته على العودة إلى تركيا. لكن.بما أن أصحاب لقب «باي»، وهم مساعدو الداي، من حيث المبدأ، بقوا فيَ قسنطينة وفي ميديا، فإن الفرنسيين الموجودين في الجزائر شعروا بالارتباك بعد بضعة أيام من احتلال المدينة، ذلك أنه تمّت الإطاحة بشارل العاشر (في تموز/يوليو 1830)، في باريس. فهم لم يعودوا يعرفون ماذا يفعلون. بالتأكيد سرت في أوساط رجال الأعمال، في بوردو ومرسيليا، شائعة ثبت عدم صحتها بعد وقت قصير، مفادها أنه يمكن زراعة قصب السكر في ضواحي مدينة الجزائر، مما قد يعوِّض عن خسارة فرنسا لجزيرة سانتو دومينغو في عهد الامبراطورية. كان على الملك لويس- فيليب الذي حملته ثورة «الأيام الثلاثة المجيدة» إلى سدّة الحكم أن يحصل على قبول ملوك «التحالف المقدّس» (تألّف سنة 1815)، ولم تكن لديه أية خطة للجزائر. ليس من العبثي التذكير بذلك، لأن هناك أصوات ترتفع اليوم لتعلن أن «الاستعمار» كان المشروع الأساسي للنظام الرأسمالي الأوروبي. فما الذي يمكن إنتاجه في الجزائر غير الذي يُنتَج في فرنسا، وفي ظروف مناخية أفضل؟ إن الجزائر لم تصبح «مسألة مهمة» بالمعنى الاقتصادي إلا بعد خمسين عاماً على احتلالها، أي بعد 1880، عندما قضت حشرة الفلوكسيرة على أشجار الكرمة في فرنسا، فصار إنتاج النبيذ في الجزائر للاستعاضة به عن نبيذ فرنسا مثيراً للاهتمام. غير أن الفرنسيين، تورّطوا قبل ذلك بأربعين سنة في أصعب غزو استعماري من غير أن يقدِّروا صعوباته ومن غير أن يعرفوا الغاية منه.

من الحرب الطويلة ضد عبد القادر إلى غزو منطقة القبائل

في مطلع ثلاثينيات القرن التاسع عشر، أطلق الجنرالات الذين كانوا في ذلك الحين في مدينة الجزائر حملات استطلاعية لدراسة الوضع داخل البلد. فأدركوا أن عدداً كبيراً من القبائل ثائرة على القبائل الأخرى التي تساند جهاز الحكم العثماني. بينما كانت غالبية الجنرالات (بوجو، على الأخصّ) مع احتلال مؤقت، أو على الأقلّ، احتلال محدود للجزائر

يقتصر على بضعة مرافىء، قام الفرنسيون بالاتصال بعبد القادر. وكان هذا الأخير، في بادىء الأمر، يشعر بالارتياح لأنهم طردوا الأتراك من مدينة الجزائر.

كان عبد القادر رجل دين بارز يتحدر من عائلة من الأشراف (من سلالة النبي) وكان يرأس في الجزائر جماعة الطريقة القادرية وهي طريقة صوفية لها زوايا في مختلف أنحاء العالم الإسلامي. انتُخب عبد القادر أميراً على قبائل «مسكرة»، سنة 1832، ثم بسط سيطرته على تلمسان. بعد معارك عدّة، اعترف حاكم فرنسي، هو حاكم وهران، بسلطة عبد القادر، لكن الحاكم العام تنصّل من هذا الاعتراف. فتجددت المعارك إلى أن تمّ التوصل إلى اعتراف الفرنسيين بسلطة عبد القادر على القبائل، مقابل قبوله، كما اعتقد الفرنسيون نتيجة ترجمة ملتبسة لمعاهدة (تُعرف بمعاهدة تافتة) وقّعوها معه سنة 1837، بأن تفرض فرنسا نوعاً من سلطة الحماية.

لم يكد باي قسنطينة يعلن استقلاله عن السلطة الحاكمة، حتى شنّ الفرنسيون حملة على المدينة التي كانت تتمتع بموقع طبيعي محصّن، فتمكنوا من الاستيلاء عليها، لكن ذلك لم يتم بدون صعوبة. اعتبر عبد القادر أن الفرنسيين انتهكوا معاهدة الهدنة، فأعلن الجهاد المقدس، سنة 1839. وقد أرسل أحد قادته إلى قبائل البربر ليطلب منهم الانضمام إليه وإمداده بالعتاد والمال. لكن هؤلاء رفضوا ذلك لأنهم كانوا يتبعون طريقة صوفية مختلفة، ولأنهم كانوا في جبالهم يشعرون أمام تهديد الفرنسيين بأنهم في موقع القوة، تماماً كما كانوا أمام الأتراك، وقد رفضوا باستمرار أن يدفعوا لهم الضرائب.

بدأت إذن الحرب الفعلية ضد عبد القادر، سنة 1840، بعد تسع سنوات من المماطلات والمناوشات؛ وكان الجنرال بوجو قد عُيّن حاكماً عاماً. دارت هذه الحرب بشكل أساسي في منطقة وهران واستُعملت فيها خلال ثلاث سنوات وبصورة منتظمة ضد القبائل شبه الرحل أساليب «الأرض المحروقة» (وهي تقوم بشكل أساسي على تسميم مياه الآبار). لجأ عبد القادر في المغرب وجرّ المغربيين إلى الحرب. ولما هُزم جيشهم (في معركة ليسلي سنة 1844)، اضطر إلى أن يعبر الحدود مرةً أخرى، وحاول من جديد أن يؤلب القبائل، وقاد عمليات المقاومة في الجزائر خلال ثلاثة أعوام أخرى، قبل أن يستسلم سنة 1847.

وافق الفرنسيون على أن يغادر إلى دمشق ليقضي فيها بقية أيامه، كما كان يرغب (وقد حاز على وسام جوقة الشرف لأنه قام بحماية المسيحيين من بعض المتعصبين المسلمين، أثناء الأحداث التي عصفت في المدينة).

سوف يستمر تأثير نتائج هذه العمليات العسكرية المدمِّرة التي قضت على مقاومة عبد القادر بعد مرور أكثر من قرن ونصف، ذلك أن عدد السكان المسلمين في منطقة وهران كان محدوداً جداً، بل أنه في أماكن عدّة كان أقل من عدد المستعمرين الأوروبيين القادمين من إسبانيا، خاصةً. في منطقة قسنطينة، لم يحصل تراجع مماثل في عدد سكان الأرياف وهو أكبر بكثير من عددهم في منطقة الغرب. ذلك أن معدل الأمطار فيها أكبر، بالتأكيد، مما يساعد على زيادة المحاصيل وعلى الإعمار، لكن الأهم هو أن هذه المنطقة لم تتعرض لعمليات عسكرية مدمِّرة، ذلك أن احتلالها كان أسهل.

بالفعل تصرّف الضباط الفرنسيون بحذاقة أكبر في هذه المنطقة إذ أنهم تفاهموا مع زعماء القبائل الذين حصلوا مقابل مساعدتهم على محاربة عبد القادر على صكوك ملكية تمنحهم بطريقة لاشرعية تماماً جزءاً كبيراً من الأراضي المشاعة التي تعيش عليها قبائلهم؛ وقد سارعوا إلى بيع هذه الصكوك لبعض البنوك، بعد أن غادروا المنطقة. أما القبائل شبه الرُحّل التي تمرّدت، فقد صودر قسم كبير من أراضيها، بحجة أنها أراضٍ غير مستغَلّة بصورة جيدة. وقد وُزّعت هذه الأراضي على المستعمِرين الذين شغّلوا عندهم «السكان المحليين».

في المقابل، استوطن في السهول الساحلية غير الآهلة بالسكان كونها سهولاً مُستَنقعية، كسهل ميتيجة في ضواحي مدينة الجزائر، مثلاً، عدد كبير من صغار المستعمِرين القادمين من فرنسا، ومن العسكريين القدامى – «الجنود الفلاحين» الذين كانوا يعملون تحت إمرة الجنرال بوجو – حيث أنشأوا قرى استعمارية تتصدى للهجمات التي تُشنّ من الجبال. عشرات الآلاف من هؤلاء المستوطنين قضوا جراء إصابتهم بحمى المستنقعات، إذ أن طرق الوقاية منها لم تكن معروفة في تلك الفترة. في ظل حكم الجمهورية الثانية، أُعلنت الجزائر أرضاً فرنسية، وقُسّمت إلى ثلاث مناطق إدارية رُسمت حدودها وفقاً لما كانت

عليه حدود البكويات في العهد التركي. وفي سنة 1857، في عهد الإمبراطورية الثانية، أُخضعت جبال منطقة القبائل مع أنها آهلة بالسكان، بعد معارك قاسية لكنها سريعة، وبعد أن استولى الفرنسيون على بعض المواقع العالية حيث كان بمقدور مدافعهم التي يفوق مداها كثيراً مدافع الأتراك، أن تقصف القرى الواقعة إلى أسفل. ثم حصل الأمر ذاته في جبال الأوراس.

سياسة «المملكة العربية»، ثورة المستوطنين، ثم ثورة منطقة القبائل

أطلق نابوليون الثالث سنة 1863 فكرة جديدة، إنها فكرة «المملكة العربية» : فلا ينبغي أن تكون الجزائر مستعمَرة بل «مملكة عربية» يكون هو ملكاً عليها (كما كانت الملكة فكتوريا ملكة على بلاد الهند)، ويكون السكان المحليون متساوين فيها مع الفرنسيين؛ كما استصدر من مجلس الشيوخ سنة 1865، مجموعة قرارات تقضي بأن تعاد إلى القبائل الأراضي التي تمّت مصادرتها بغير حق. وقد شاطره هذا الرأي عدد من الضباط، خاصة ضباط «المكاتب العربية» الذين كانوا على احتكاك بالسكان المحليين. في المقابل، أثارت هذه القرارات استهجاناً كبيراً لدى المستوطنين، وخاصةً، في أوساط هؤلاء الذين لم يزرعوا الأراضي التي وُزِّعت عليهم بل استعملوها كضمانة للحصول على قروض مالية من البنوك.

لا أحد يتكلم اليوم عن هذه «المملكة العربية»، ولا عن قرارات سنة 1865 التي اتخذها مجلس الشيوخ والتي أُلغيت سنة 1870 مع سقوط الامبراطورية. لكن ردود الفعل التي أثارتها هذه القرارات سيكون لها على المدى الطويل أهمية كبيرة في المأساة التي سوف تعرفها، بعد ثمانين سنة، تلك الحالة الجيوسياسية الفريدة التي شكّلتها الجزائر الفرنسية. فقد أصبح انفصال الجزائر عن فرنسا أصعب بكثير من انفصال المستعمرات التقليدية. ذلك أن المستوطنين، عند إعلان سقوط النظام الإمبراطوري، سنة 1870، بعد هزيمة فرنسا في سيدان أمام جيش بروسيا، تذرّعوا بالدفاع عن الجمهورية لكي يرفضوا مشروع «المملكة العربية» ولكي يثوروا في الجزائر ضد ضباط الجيش، وعلى الأخصّ، ضد الضباط الذين

كانوا يديرون «المكاتب العربية». فرضوا قيام الجمهورية.

في فرنسا، كان أول التدابير التي اتخذتها الجمعية الوطنية التي كانت لاجئة في مدينة تور، الإعلان بصورة طارئة عن أن المقاطعات الجزائرية هي جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية، وأن 37,000 من سكانها المحليين من الطائفة الإسرائيلية قد أصبحوا مواطنين فرنسيين. هذا ما تضمنه قرار كريملو الشهير (24 تشرين الأول/أكتوبر 1870). في المقابل، لم يصبح السكان المحليون المسلمون مواطنين فرنسيين، بل «رعايا فرنسيين» بحجة أنهم لا يريدون التخلي «عن قانون الأحوال الشخصية الخاص بهم» والذي نصّ عليه القرآن. فلم يُمنحوا حق الاقتراع ولم يخضعوا لواجب الخدمة العسكرية. بالتأكيد، لم تكن الغالبية العظمى من هؤلاء تتكلم الفرنسية؛ لكن ومع أن عدداً متزايداً منهم صار يتقن الفرنسية فيما بعد فقد ظلوا محرومين من الحقوق السياسية، وظلوا مجرد «رعايا فرنسيين»، وذلك حتى سنة 1947. أظهر إحصاء أجري سنة 1870 أن عدد السكان المحليين في المقاطعات الجزائرية يبلغ 2,1 مليون نسمة (كلهم لا يتمتعون بصفة المواطن)، مقابل 245,000 أوروبي (كثير منهم من الإسبانيين والإيطاليين الذين تجنسّ قسم منهم)، و37,000 يهودي مجنّسين حديثاً. سوف يعاني هؤلاء من عداء شديد للسامية أظهره الأوروبيون (فقد حقق «بطل» العداء للسامية، درومون، انتصاراً عظيماً في الانتخابات في مدينة الجزائر، كما طُبقت في الجزائر تحت حكومة فيشي تشريعات معادية للسامية كانت أسوأ بكثير من تلك التي عرفتها فرنسا الأم). سوف تترتب عن هذا القرار الذي اتخذه «الآباء المؤسسون» للجمهورية الثالثة لكي يجعلوا من الجزائر جزءاً من فرنسا الأم، بحسب زعمهم، — وليس من أجل استعمار الجزائر بصورة رسمية – وليضعوها تحت إشراف وزارة الداخلية، نتائج خطيرة، لاحقاً، في منتصف القرن العشرين. حتى سنة 1947، ظلّ انتخاب نواب المقاطعات الجزائرية محصوراً في الأوروبيين (معظمهم إسبانيون وإيطاليون يحملون الجنسية الفرنسية).

على أثر وصول نبأ هزيمة فرنسا إلى الجزائر التي عانت خلال فترة طويلة من مسلسل الجفاف والأوبئة والمجاعات، قامت في منطقة القبائل حركة تمرد كبيرة، في شباط/فبراير 1871، بتحريض من الجماعة الدينية المعروفة بـ «الرحمانية»، وفي مقاطعة قسنطينة،

بتحريض من مكراني وهو شخصية جزائرية بارزة كان نابوليون الثالث قد وعدها بمكاسب جديدة. قُتل عدد من المستوطنين. إلا أن هذه الحركات هُزمت في النهاية، وصودرت مساحات شاسعة من أراضي المتمردين التي كان يجب من حيث المبدأ أن يسكنها فرنسيو الألزاس واللورين الذين رفضوا الانصياع للسيطرة البروسية؛ لكن لم يأت منهم أحد إلى الجزائر.

حتى تلك الفترة لم تكن الأوساط الاستعمارية تهتم بالجزائر من وجهة نظر اقتصادية. ولم تلق فكرة استقدام الفلاحين غير المالكين للأرض والذين كان عددهم كبيراً في فرنسا، للعيش في الجزائر والإقامة على الأراضي التي أُخذت من العرب (بحجة أن هؤلاء «لا يجيدون استغلالها») أي صدى، ذلك لأن حمى المستنقعات كانت تحصد عدداً كبيراً من الضحايا في صفوف المهاجرين، وأن «الميثاق الاستعماري» يحظّر في الجزائر كما في غيرها من المستعمرات إنتاج كل ما يمكن إنتاجه في فرنسا الأم: النبيذ، والطحين والأجبان، والمسامير إلخ... غير أنه سُمح للكنيسة باستغلال بعض الكروم (بحجة حاجتها للنبيذ في الطقوس الكنسية). وبما أنه ليس في الجزائر لا بنّ، ولا قطن، ولا قصب سكر، فما من مورد مهم فيها إلا الزراعة القوتية التي تخضع فوق ذلك كله لتأثير الجفاف.

الازدهار المفاجيء لزراعة الكرمة، والتحوّل السريع لصغار المستعمرين إلى بروليتاريا

تغيّر الوضع الاقتصادي بصورة مفاجئة في الجزائر بدءاً من ثمانينيات القرن التاسع عشر، عندما لوحظ أن حشرة فلوكسيرة التي فتكت على مدى سنوات عديدة بكروم العنب الفرنسية، لا وجود لها في الجزائر. فألغي على الفور حظر إنتاج الخمور في الجزائر وأُعلن عن قروض تُمنح للذين يزرعون الكرمة لكي تساعدهم على الانتظار حتى يبدأ إنتاجها. لم تظهر النهضة الاقتصادية إلا في مناطق تواجد المستعمرين، في مقاطعة وهران حيث توجّب استقدام عمال زراعيين إسبانيين (لأنه لم يعد في هذه المناطق إلا عدد قليل من السكان المحليين)، وفي ضواحي مدينة الجزائر حيث تمّ تأهيل مرفأ مهم. جاء من فرنسا عدد كبير من مزارعي الكرمة المفلسين، وعرف إنتاج النبيذ في الجزائر نمواً هائلاً.

لسوء حظ مستوطني الجزائر، لن يتأخر مزارعو الكرمة الفرنسيون في اكتشاف أن التطعيم بأغراس أميركية، وسيلة ناجحة لإعادة الحياة إلى كرومهم التي قضت عليها حشرة فلكسرة. فانتعش إنتاج النبيذ الفرنسي بشكل مفاجىء، بينما كان الإنتاج في الجزائر في عز انطلاقته. انهارت أسعار النبيذ التي كانت قد بلغت أرقاماً قياسيةً أثناء الفترة التي قلّ فيها الإنتاج، مما تسبب بإفلاس عددٍ كبير من صغار المستعمرين في الجزائر الذين حصلوا على قروض من البنوك للشروع في زراعة الكرمة. لكن بعض التجار الكبار استردّوا هذه الكروم مقابل إيفاء الدين وحصلوا عليها بأسعار زهيدة، ذلك أن نبيذ الجزائر الرخيص الثمن والذي يحتوي على نسبة عالية من الكحول كان يمكن بيعه في فرنسا بعد مزجه بأنواع أخرى من النبيذ الرخيص السعر والذي يحتوي على نسبة مرتفعة من الكحول، وهذا ما يمكّن من تحقيق مرابح مهمة.

في فرنسا، تسبّبت أزمة الكرمة في منطقة شمباني، وفي الجنوب خصوصاً، بحركات تمرد حقيقية استمرت آثارها السياسية لمدة طويلة؛ لكن هذه الحركات كانت أشد خطورة في الجزائر. إذ أنه في كثير من القرى التي كانت «قرى استيطان» حلّ العمال الزراعيين الذين جاؤوا من منطقة القبائل للعمل في الملكيات الزراعية الكبيرة محلّ الأوروبيين الذي أفلسوا وغادروا هذه القرى إلى المدن بحثاً عن عمل. سيكون لهذا التحوّل لطبقة صغار المستعمرين في الجزائر إلى طبقة بروليتارية نتائج سياسية بل جيوسياسية خطيرة في المستقبل.

إنها نتائج سياسية لأن هؤلاء الأوروبيين الذين اضطروا إلى مغادرة الأراضي التي استصلحوها والتي استردّها منهم مقابل إيفاء الدين تجّار العقارات الكبار، سوف يجاهرون بمعاداتهم للسامية (لأن بعض هؤلاء التجار كان من اليهود)، وسوف يعتنقون أفكار اليسار، واليسار المتطرف المناهضة للرأسمالية اليسارية. وهم سينتخبون رجال سياسة ينتمون لهذه الأفكار.

أما النتيجة الجيوسياسية فهي تنضوي على مفارقة، ذلك أن هؤلاء المستوطنين المنتمين لطبقة العامة والذين أصبحوا موظفين في المكاتب أو في المحلات التجارية أو موظفين

صغاراً في الدولة، والذين تتكلم غالبيتهم الفرنسية (والإسبانية) سوف يرفضون أن يتعلّم العرب قراءة وكتابة هذه اللغة مما يمكنهم عندئذ من الحلول محل الأوروبيين. كان البعض يعلن أن الجزائر هي فرنسا، لكن صغار المستعمِرين أو من سبق لهم أن كانوا ممن تنطبق عليهم هذه الصفة، رفضوا أن تسري على السكان المحليين قوانين الجمهورية التي تنصّ على إلزامية التعليم في المرحلة الإبتدائية. رفض هؤلاء، إذن، أن يكتسب الجزائريون الفرنسية وأن يصبحوا فرنسيين.

كذلك سيعارض المستوطنون والمستوطنون السابقون أن يستفيد السكان المحليون، وغالبيتهم من قبائل البربر الذين انضووا تحت لواء الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى (مع أنهم لم يكونوا ملزمين بالخدمة العسكرية)، من تدابير التجنيس التي سبق أن وعدوا بتطبيقها عليهم. فقد اشترطت عليهم الإدارة الاستعمارية التخلي عن «قانون الأحوال الشخصية الخاص بهم» موهمة إياهم بأنه عليهم التخلي عن دينهم. كان أوروبيو الجزائر يرفضون، إذن، أن يصبح المسلمون مواطنين فرنسيين.

زيادة عدد المدارس في منطقة القبائل وازدياد الهجرة

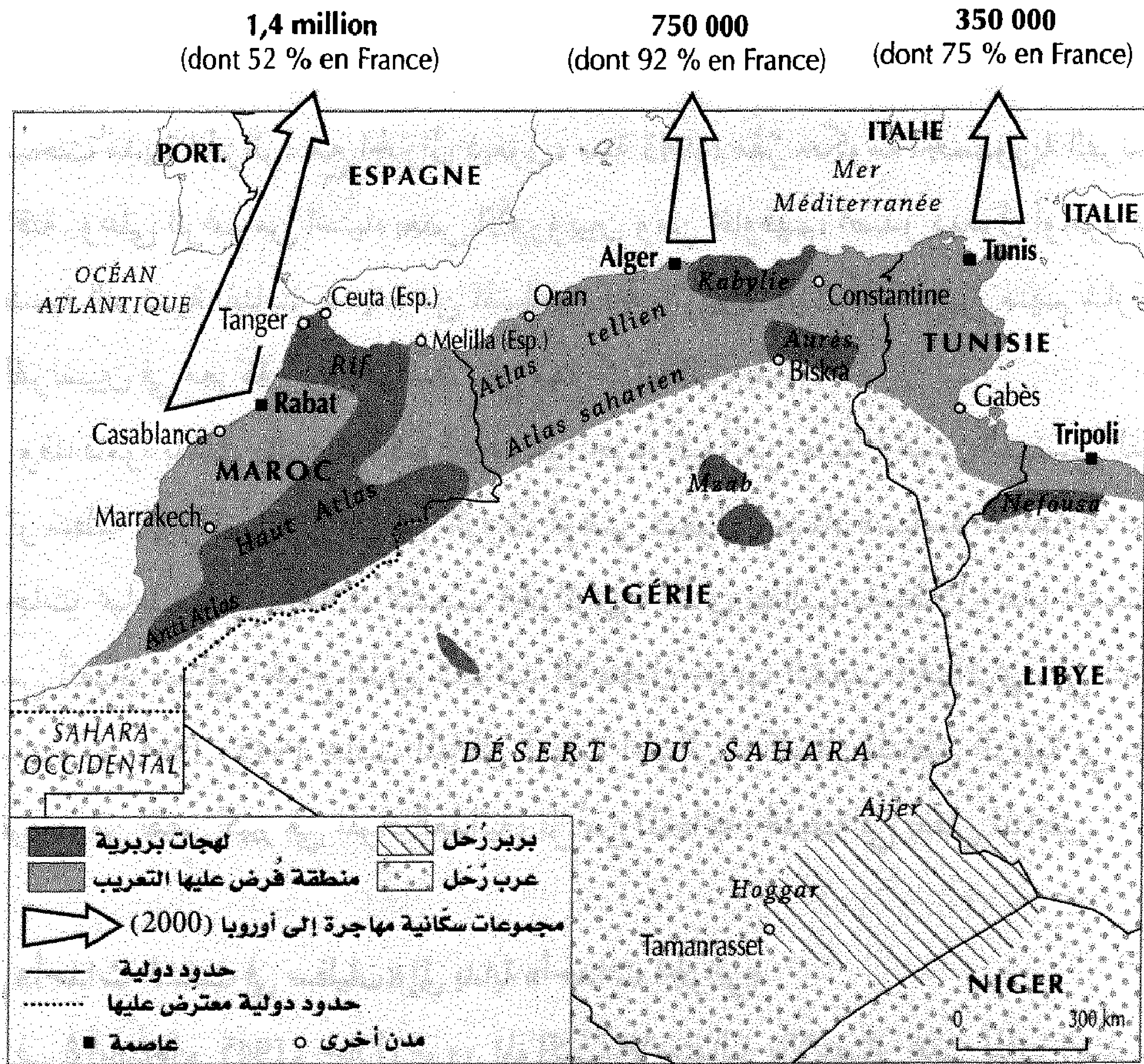
بكل الأحوال، سوف تُعلّم الفرنسية لـ «السكان المحليين» في منطقة القبائل ذلك أنه ليس فيها إلا عدد قليل جداً من المستوطنين؛ كما أن مدرسة المعلمين في مدينة الجزائر (في ضاحية بوزريعة) كانت تعدّ بشكل أساسي مدرِّسين قبيليين. ذلك سوف يكون له تأثير كبير على تطور الجزائر حيث سيلعب القبيليون دوراً سياسياً أساسياً. أولاً، لأن منطقة القبائل آهلة جداً بالسكان الذين يتميزون بالمهارة والنشاط. وذلك يعود إلى أن هذا الجبل (ارتفاعه 1000 م.)، أو بالأحرى، هذه الكتلة الجبلية التي تتألف من مرتفعات عديدة، ذات كثافة سكانية عالية جداً: 250 شخص للكيلومتر المربع الواحد، تقريباً، وهذا إعمار قوي بالنسبة لسهل زراعي. أما السفوح المتعرجة لهذه الكتلة الجبلية القديمة فهي غير قابلة بتاتاً للزراعة (لا توجد فيها حقول مسطّحة)، ولطالما بقيت موارد القرى القبيلية خلال عهود طويلة تقوم على منتوجات الصناعات الحرفية (السلاح الأبيض، الحلي، سكك

المحاريث، النسيج...) وهي شديدة التنوع، كانوا يذهبون، جماعات جماعات، لبيعها في سائر مناطق الجزائر، وفي مدينة الجزائر، بدايةً، التي لا تبعد عنهم أكثر من ستين كلم. بالرغم من صغر المسافة التي تفصلهم عن العاصمة التي كانوا يقصدونها كذلك للعمل في مهن مختلفة وكجنود مرتزقة (اشتهروا تحت إسم «الزواويين» نسبة إلى زواوا وهي إحدى التجمعات القبيلية الكبيرة)، حافظ سكان منطقة القبائل على هويتهم المستقلة وعلى خصوصيات ثقافتهم البربرية وعلى البنية الديموقراطية لمجتمعهم: في كل قبيلة أو قرية كان جميع الرجال أعضاء في الجمعية القروية أو «الجَمعة»، التي ليس للإمام فيها إلا دور محدود نسبياً. في بعض القرى، قرى «المرابطين» لا يتزوج السكان إلا من محيطهم كونهم ينتمون إلى جماعة الرحمانية وينسبون أنفسهم إلى سلالة النبي ويقولون أنهم جاؤوا كالمرابطين المغربيين من ساقية الحمرا (الواقعة في الصحراء الغربية، وكانت محطة على طرق ذهب السودان).

تعلّم، إذن، عدد من هؤلاء القبيليين القراءة والكتابة بالفرنسية منذ نهاية القرن التاسع عشر على أيدي معلمين فرنسيين لكنهم حافظوا (النساء منهم على الخصوص) على لغتهم البربرية، بينما بقي تعليم «السكان المحليين» محدوداً جداً في الجزائر عامةً بالرغم من تعليمات السلطات في باريس؛ وقد بلغت نسبة تعليم الذكور في منطقة القبائل، أو بتعبير أدقّ، في منطقة القبائل الكبرى، لأنها المنطقة الأكثر كثافة سكانية والأكثر قرباً من مدينة الجزائر، في فترة ما بين الحربين، مستوى يعادل النسبة الموجودة في منطقة فرنسية مثل كورسيكا.

علاوة على ذلك، منذ نهاية القرن التاسع عشر، غادر عدد كبير من القبيليين إلى فرنسا للعمل فيها. وقد أهّلهم لذلك كونهم تقليدياً من الحرفيين ومن بنّائي بيوت الحجر ومن الباعة الجوالين. لكن الأوروبيين حاولوا الحؤول دون هذه الأسفار لأن «العرب» يكتسبون في فرنسا «عادات سيئة» و «أفكاراً سيئة». في ذلك الحين، بدأ يتبلور في أوساط فرنسيي الجزائر شيء من الشعور «بالتمايزالجنوبي»، (لم تكن عبارة «بيي نوار» أي «الأقدام السود» معروفة بعد). عدد منهم، ممن هم من أصول إسبانية وإيطالية، لم يعرفوا فرنسا

لكنهم كانوا ينظرون إليها باستعلاء. فهم يعرفون، بحسب زعمهم، كيف يتعاملون مع العرب! لكن حركة الهجرة المؤقتة إلى فرنسا تطورت. وكانت تقوم بشكل أساسي على القبيليين كون هؤلاء، على الأخصّ، هم الذين تعلموا الفرنسية.



خريطة رقم 13- دول المغرب، حدودها، مهاجروها

الى الاتحاد الأوروبي وانتشار الثقافة البربرية

في باريس، تأسست سنة 1927، – على أثر حرب الريف وبتحريض من مسالي الحاج (وهو من تلمسان) وبدعم من الحزب الشيوعي، في البداية، – حركة «نجم شمال إفريقيا» التي كان معظم أعضائها من القبيليين. وهي أول حركة طالبت باستقلال الجزائر وكذلك باستقلال البلدين الآخرين من بلدان المغرب. سنة 1936، أطلقت حكومة الجبهة الشعبية مشروع «بلوم–فيوليت» (كان هذا الأخير حاكماً عاماً في الجزائر) الذي وعد المسلمين من بعض الفئات– «المتمدنين» – بالحصول على الجنسية الفرنسية: مما تسبَّب بإغضاب المستعمِرين وعرقلة مناقشة هذا القرار في البرلمان.

بعد هزيمة 1940، وبعد فترة حكومة فيشي (التي أمعنت في تطبيق سياسة العداء للسامية)، وإذ احتلت القوات الأميركية شمال إفريقيا بدءاً من تشرين الثاني/نوفمبر 1942، أصبحت مدينة الجزائر، مع الجنرال ديغول، سنة 1943، مقرّ حكومة الجمهورية الفرنسية المؤقتة. وعلى الرغم من استياء بعض الأوروبيين ومن مخاوفهم، أصدر ديغول أوامره بمنح الجنسية الفرنسية لفئات عديدة من المسلمين الجزائريين، ذلك أن كثيرين منهم شاركوا كالفرنسيين في معركة تحرير فرنسا، وفي معارك إيطاليا، بدايةً.

وقد قاموا بذلك بشجاعة كبيرة وشكلوا جزءاً كبيراً من عديد الجيش الفرنسي الذي حرّر منطقة البروفانس ووادي نهر الرون. أوصى ديغول باعتماد «سياسة المماهاة»، لكن فرحات عباس أطلق «إعلان الشعب الجزائري» الذي يطالب باستقلال هذا الشعب. أسس أنصار مسالي الحاج الذي كان قيد الاعتقال حزب الشعب الجزائري. في الفترة نفسها، بين 1944 و1945 عانت المناطق الريفية الجزائرية، كسائر المناطق الريفية في بلاد المغرب، من نقصٍ كبير في المواد الغذائية، بل من المجاعة الحقيقية في بعض المناطق.

من «أحداث الشغب في سطيف» إلى بداية «أحداث الجزائر»

في 8 أيار/مايو 1945، خلال مرور المواكب الاحتفالية بالانتصار على ألمانيا الهتلرية، اندلعت في سطيف أحداث شغب، قُتل خلالها مئات الأوروبيين في ظروف غامضة : بعضهم قال أن حزب الشعب الجزائري سعى عن سابق تصوّر وتصميم إلى المواجهة؛

والبعض الآخر قال أن المناهضين لسياسة الاستيعاب التي اعتمدها ديغول ومعهم شاتينيو، حاكم الجزائر، هم الذين تسبّبوا بإثارة الشغب من خلال عناصر استفزازية مدسوسة، وذلك لكي تتوفر لهم الحجة لرفض هذه السياسة. قُمعت هذه التظاهرات بشراسة هائلة، فقد أُعدم عشرات الآلاف من الجزائريين: فيما لم تتدخل حكومة باريس التي لم تكن على علم بما يجري.

تركت أحداث سطيف آثاراً عميقة على الرأي العام سوف تستمر مفاعيلها لفترة طويلة، خاصةً وأن الإصلاحات الموعودة تأخرت، وأنها كانت جزئية إلى حد كبير، كما أنها سوف تتعرض لعمليات تزوير كثيرة. في 1947، أنشئت وفقاً للدستور الجزائري جمعية وطنية جزائرية نصفها ينتخبه 88٪ من الأوروبيين و 12٪ من المسلمين، والنصف الآخر ينتخبه المسلمون. إلا أن عدد الأوروبيين في تلك الفترة لم يكن يتجاوز 920,000 شخص مقابل 7,800,000 ألف من المسلمين؛ بالطبع كان هؤلاء ممثّلين بأقل مما يستحقون لأنه كان لهم نفس عدد النواب الذين ينتخبهم الأوروبيون. علاوة على ذلك، لم تكن الجمعية العامة تستطيع اتخاذ قرارات مهمة إلا بأغلبية الثلثين؛ كما أنه كان يجب أن تصدّق الجزائر على القوانين التي يجرى التصويت عليها في باريس، فكان ذلك وسيلة لعرقلة تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية. ولم تلبث الانتخابات أن تعرضت لعملية تزوير واضحة زادت من افتقارها للمصداقية.

غير أن هذه الإصلاحات ترافقت مع تحويل مبالغ مالية مهمة من فرنسا إلى الجزائر من أجل زيادة عدد المدارس ورفع نسبة ارتيادها، وبغية التقليص من نسبة الوفيات التي كانت مرتفعة. فنتج عن ذلك نمو سكاني وارتفاع في نسبة البطالة.

انقسمت «حركة النضال من أجل انتصار الحريات الديموقراطية» التي أسسها مسالي الحاج (الموضوع تحت الإقامة الجبرية في فرنسا) بين فريق أراد المراهنة على الإصلاحات، لفترة محدودة على الأقل، وفريق آخر رافضٍ لها، كان أعضاؤه ينتمون لمنظمة سرية. في ربيع 1954 (في الوقت الذي مُني فيه جيش الاحتلال الفرنسي في الهند الصينية بهزيمة ديان بيان بو)، أسست مجموعة صغيرة جداً من المناضلين الثوريين «لجنة الوحدة والعمل الثوري»

التي نفّذت اعتداءات الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1954، والبالغ عددها حوالي الثلاثين. أعلنت منظمة متفرّعة عن «حزب الشعب الجزائري» مسؤوليتها عن هذه الاعتداءات: إنها «جبهة التحرير الوطني».

ذُهل الرأي العام الفرنسي الذي كان قد نسي «أحداث سطيف» التي جرت في نشوة الانتصار على ألمانيا الهتلرية، فندّدت كل الأحزاب السياسية بما فيها الحزب الشيوعي (الفرنسي والجزائري) باعتداءات الأول من تشرين الثاني/نوفمبر التي اعتبرتها بمثابة استفزازات هدفها تعطيل الإصلاحات الجارية (وهي وجهة نظر غير خاطئة، في المحصلة). صرّح رئيس حكومة فرنسا في ذلك الوقت، بيار منديس فرانس، بأن «الجزائر فرنسية منذ وقت طويل، فلا مجال إذن لتصوّر انفصالها عن فرنسا». كان الرأي العام الفرنسي يعتبر أن الجزائر هي فرنسا، فهذا ما تؤكده الكتب المدرسية منذ عشرات السنين. فوضع الجزائر كان مختلفاً عن وضع تونس والمغرب اللذين وُضعا تحت نظام الحماية، لذلك لم يطرح في الجزائر حل آخر سوى إعادة فرض النظام.

أُرسلت إلى الجزائر على وجه السرعة إمدادات عسكرية وتوسعت عمليات حفظ النظام. في الواقع، كان كل رجال السياسة تقريباً يجهلون أن الوضع في الجزائر يختلف كثيراً عن الوضع في فرنسا. لكن التوقيفات والعمليات الأمنية تزايدت. في شباط/فبراير 1955، عيّن بيار منديس فرانس عالم الإثنيات، جاك سوستيل، المعروف بمواقفه الداعمة لديغول وبميوله اليسارية، حاكماً عاماً للجزائر، بغية تحقيق «الإدماج» الاقتصادي والاجتماعي للجزائر بفرنسا. استُقبل سوستيل في الجزائر بموقف معادٍ من قبل بعض محرّضي الفتن الأوروبيين الذين أرادوا قبل كل شيء استعمال القمع، بينما كان هو يبذل ما في وسعه لكي يفهم الأسباب التي تقف وراء استياء السكان. منذئذ سوف تتفاعل بصورة مأساوية القرارات المتخذة في باريس والأحداث التي كانت تجري في مدينة الجزائر، وفي الجزائر.

البدايات الحقيقية لحرب الجزائر

في 25 آب/أغسطس 1955، إنقضّ آلاف الفلاحين الجزائريين للاستيلاء على بعض المدن في شمال مقاطعة قسنطينة، وعلى الأخصّ، مدينة فيليبفيل: قُتل 120 أوروبي وكذلك بعض المسلمين المعتدلين. حصل هذا الهجوم بقرار اتخذه قادة جبهة التحرير الوطني الذين أوهموا الناس بأن عبد الناصر سيرسل الجيش المصري ليقوم بإنزال قواته دعماً للثورة الجزائرية. هزّت هذه الحادثة جاك سوستيل فأطلق يد الجيش الذي مارس أعمال قمع فظيعة. بالطبع تحدّثت الصحف العالمية عما كان يجري في الجزائر. فأصابت جبهة التحرير الوطنية هدفها، لأن «المسألة الجزائرية» أُدرجت في جدول أعمال الأمم المتحدة بعد مرور شهر واحد على هذه الأحداث.

أمام هذه الأحداث الخطيرة، قررت الحكومة في باريس أن ترسل إلى الجزائر جنود «السوقة العسكرية»، وأن تستدعي الجنود الذين أنهوا لتوِّهم الخدمة العسكرية، وأن لا تسرِّح الذي كانوا سينهونها قريباً. في أيلول/سبتمبر 1955، رفض هؤلاء الذهاب إلى الجزائر، إلا أن أياً من الأحزاب السياسية – حتى الحزب الشيوعي– لم يساند تحركهم. لكن الرأي العام كان يرغب في «إحلال السلام في الجزائر»، وهو الشعار الذي تبنته أحزاب اليسار ففازت في الانتخابات في كانون الثاني/يناير 1956.

تشكّلت حكومة من الاشتراكيين والراديكاليين برئاسة غي مولِّيه (أمين عام الفرع الفرنسي للدولية العمالية) الذي استُقبل خلال زيارته إلى مدينة الجزائر بتظاهرات عنيفة نظّمها من سُمّوا «المتشددين» (المستعمِرين) وانضمّ إليهم بعض الناس البسطاء الذين كانوا حتى ذلك الوقت يصوِّتون لصالح اليسار. ويبدو أن عبارة «بيي نوار» أي «الأقدام السود» بدأت تنتشر في تلك الفترة للإشارة إلى فرنسيي الجزائر.

في 12 آذار/مارس 1956، وافق البرلمان في باريس بأغلبية الأصوات (بما فيها أصوات الشيوعيين) على قرار بمنح «سلطات خاصة» من أجل فرض النظام في الجزائر. بعد ذلك بأربعة أيام بدأت جبهة التحرير الوطني بتنفيذ اعتداءاتها في مدينة الجزائر، كما كثّفت عملياتها في شرق الجزائر وفي منطقة القبائل، وهي أقرب بكثير من الجزائر العاصمة.

خلال سنة 1956، حدثت سلسلة أحداث مذهلة كان لها انعكاسات مهمة على «المسألة الجزائرية»: فقد أُعلن استقلال المغرب وبعده استقلال تونس، فصار استقلال الجزائر يبدو على الصعيد الدولي منطقياً إلى حدٍ كبير. لكن في حزيران/يونيو 1956، تمّ اكتشاف النفط في منطقة الصحراء الجزائرية من قِبل شركات فرنسية كانت تنقّب في هاسي مسعود. فكان ذلك سبباً إضافياً لعدم التخلي عن الجزائر. في تشرين الأول/أكتوبر 1956، اعتُرضت في سماء مدينة الجزائر الطائرة المغربية التي كانت تقلّ من تونس إلى الرباط قادة جبهة التحرير الوطني في الخارج وتمّ توقيفهم. في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1956، نفّذت إنكلترا وفرنسا هجوماً على قناة السويس التي كان قد أمّمها عبد الناصر قبل ثلاثة أشهر. بالنسبة للفرنسيين خاصة، كان ذلك الهجوم فرصة للقضاء على أحد أكبر الداعمين لجبهة التحرير الوطني. لكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فرضا على الفرنسيين والإنكليز الإنسحاب من منطقة القناة. فأُعيد المظلّيون الفرنسيون إلى مدينة الجزائر.

اتسمت سنة 1957 بأنها السنة التي جرت فيها «معركة الجزائر». فقد كثّفت جبهة التحرير الوطني اعتداءاتها بالمتفجرات مما أرعب السكان الأوروبيين ودفعهم إلى أسوء الممارسات المتطرفة. كُلِّف الجنرال ماسو ومظليو الفرقة العاشرة بتفكيك الشبكات الإرهابية بكافة الوسائل (بما فيها، وبمعنى مضمَر، التعذيب) بغية الحصول على معلومات.

دُمّرت شبكة جبهة التحرير الوطني التي كانت تعمل في مدينة الجزائر. لكن خارج العاصمة سعت هذه الحركة بجميع الوسائل إلى أن تتفرد بالنضال من أجل الجزائر: فبعد أن رفض أنصار الحركة الوطنية الجزائرية الذين ظلوا على إخلاصهم لـ مسالي الحاج، الانضواء تحت لواء جبهة التحرير الوطني، اغتيلوا الواحد تلو الآخر في فرنسا، وقُتّلوا في الجزائر (كما حدث في مذبحة ملوزا في أيار/مايو 1957). امتد تأثير جبهة التحرير الوطني إلى الساحة الدولية. فقد استطاعت بفضل الجزائريين الذين تمكنوا من مغادرة الجزائر وبفضل التمويل الذي أمّنته البلدان العربية أن تنشىء في تونس وفي المغرب جيشاً نظامياً هو جيش التحرير الوطني. لكن الجيش الفرنسي الذي أقام حاجزاً كبيراً مكهرباً على الحدود التونسية–الجزائرية والمغربية–الجزائرية، منع هذا الجيش من التسلل إلى الأراضي

الجزائرية. عرض ملك المغرب والرئيس بورقيبة القيام بمساعٍ حميدة لإجراء مفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني.

سنة 1958، في مدينة الجزائر وفي باريس

بدأت المأساة على الحدود الجزائرية-التونسية، في 8 شباط/فبراير 1958. فقد قصف الطيران الفرنسي مدينة تونسية صغيرة تقع على الحدود هي ساقية سيدي يوسف، وذلك ردّاً على هجوم نفذته عناصر جيش التحرير الوطني على الرغم من وجود الحاجز المكهرب: 70 قتيلاً معظمهم من النساء والأطفال، سقطوا ضحايا لهذا القصف الذي حصل في يوم تسوّق. هل بالغت قيادة سلاح الطيران في الجزائر في تطبيق التعليمات التي أُعطيت لها؟ تقدم الرئيس التونسي بشكوى أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وطالب، مدعوماً من المغرب، بأن تُطرح المشكلة الجزائرية أخيراً على مجلس الأمن. كذلك بدأت سنة 1958 بشائعات حول حصول مفاوضات، ذلك أن خطر امتداد التوترات إلى سائر بلاد المغرب أصبح حقيقياً يوماً بعد يوم. في باريس كان الوضع البرلماني يزداد التباساً.

وإذ أعلن رئيس الحكومة الجديد في 8 أيار/مايو عن الشروع بإجراء مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، صرّح الجنرال سالان الذي كان قائداً للجيش في الجزائر بأنه يشترط «القضاء الكامل على المتمردين». تألفت في معظم المدن لجان دفاع عن الجزائر الفرنسية، وفي 13 أيار/مايو استولت حشود قادها «المتشدّدون» ولم تعترضها قوات المظليين على مبنى الحكومة الجزائرية. تألّفت «لجنة الإنقاذ الوطني» التي استنجدت فجأة بالجنرال ديغول. خرج هذا الأخير من عزلته في قرية كولومبي وصرّح في باريس أنه نظراً للمخاطر المحدقة «مستعد لتولي مهام السلطة في الجمهورية». على الرغم من التظاهرة الحاشدة التي نظمتها أحزاب اليسار التي أطلقت النداء في باريس من أجل «الدفاع عن الجمهورية»، وافقت الجمعية الوطنية في الأول من حزيران/يونيو على تولي ديغول الحكم. عند وصوله إلى مدينة الجزائر في الرابع من حزيران/يونيو، خاطب ديغول الجموع معلناً منذ البداية موقفه الشهير: «لقد فهمتكم» (لكنه لم يقل -ولو لمرة واحدة- ما الذي فهمه، خاصةً وأنه

صرخ بأعلى صوته، في مستغانم، «تعيش الجزائر الفرنسية»)، وأعلن أنه لم يعد في الجزائر غير «فرنسيين مكتملي الهوية».

أمام دهشة أحزاب اليسار، أقرّ ديغول، في فرنسا كما في الجزائر، دستوراً جديداً، هو دستور الجمهورية الخامسة، بعد أن حصل في الاستفتاء الذي أجري في أيلول/سبتمبر 1958 على موافقة الغالبية الساحقة. منح هذا الدستور سلطات واسعة لرئيس الجمهورية، وفي كانون الأول /ديسمبر، انتُخب شارل ديغول رئيساً من قبل جمعية وطنية منتخبة حديثاً.

فيما يتعلق بالشأن الجزائري، أعلن ديغول في تشرين الأول/أكتوبر عن إطلاق «مشروع قسنطينة» وهو برنامج ضخم لتنفيذ المشاريع الكبرى وبناء المصانع يهدف إلى الحدّ من نسبة البطالة وإلى تطوير إنتاج النفط في منطقة الصحراء. لكن الحرب ظلّت مستمرة مع تنفيذ عمليات عسكرية جويّة على المعاقل الجبلية لجبهة التحرير الوطني، خاصةً، في منطقة القبائل. بكل حال، عُين قائداً للجيش في الجزائر ضابط في سلاح الجو برتبة جنرال.

أربع سنوات أخرى من الحرب في الجزائر

على الرغم من الاستعمال الواسع لطائرات الهليكوبتر ولفرق المظليين، وعلى الرغم من الكثافة السكنية في القرى حيث كانت مجموعات الثوار تعيد تنظيم صفوفها، لم تحقق العمليات العسكرية هدفها، وكان على ديغول أن يدرك بعد وقت قصير أن الحل العسكري سوف يأخذ وقتاً طويلاً. لكن بفضل المثقفين، بدأ يتكوّن تدريجياً لدى الرأي العام في فرنسا وعي لطبيعة هذه «الحرب الوسخة». أما الرأي العام الدولي فقد انتقد بشدة السياسة الفرنسية في الجزائر، كما أن الرئيس أيزنهاور أبلغ الفرنسيين أن الولايات المتحدة لن تستطيع بعد اليوم أن تستمر لوقت طويل في الدفاع داخل الأمم المتحدة عن الأطروحة القائلة إن «الجزائر شأن فرنسي داخلي».

في 16 سبتمبر/أيلول 1959، عرض ديغول على فرنسيي فرنسا وعلى فرنسيي الجزائر إجراء استفتاء حول منح الجزائر حق تقرير المصير. فاتهمه أوروبيو الجزائر بالخيانة، وفي

كانون الثاني/يناير 1960، أقاموا الحواجز في حي باب الواد، وهو حي أوروبي شعبي يصوّت سكانه تقليدياً لصالح الشيوعيين. وقد أفسح لهم الجيش المجال وانتظر نتيجة المفاوضات؛ ذلك أنه أحسّ بالخيانة فردّ عليها بأسبوع الحواجز في الجزائر. أُقرّ مبدأ منح الجزائر حق تقرير المصير بالاستفتاء العام، في فرنسا كما في الجزائر. لكن كوادر الجيش اعتبرت ذلك بمثابة خيانة وقرّرت أن تعلن التمرّد على باريس في نيسان/إبريل 1961: كان ذلك انقلاب الجنرالات. وقد وقفت إلى جانبهم أفواج مظليي الفرقة الأجنبية التي – قيل– أنه من الممكن إرسالها للقيام بإنزال في باريس، لكن جنود السوقة العسكرية الذين سمعوا على موجات الأثير (كانت أجهزة الراديو المحمولة قد بدأت تنتشر بشكل واسع) نداء ديغول وهو يناشدهم عدم الانجرار إلى هذه المغامرة، رفضوا الانصياع للأوامر: ففشل الإنقلاب. انكفأ الجنرالات الأربعة إلى النشاط السري، وأنشأوا منظمة الجيش السري بالتعاون مع «المتشدّدين (الاستعماريين) من فرنسيي الجزائر ومع بعض الشخصيات الفرنسية المؤمنة إلى حد الجنون بفكرة فرنسا الكبرى، وبأن فرنسا يجب أن لا تخسر هذه الأرض الجزائرية الشاسعة التي يزداد إنتاجها من النفط ويعد بالفائدة.

أجرت الحكومة الفرنسية مفاوضات مع الدول التي تمتد أراضيها على جزءٍ من الصحراء، بغية إنشاء «منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية» بما يسمح باستغلال أفضل لموارد هذه المناطق. لكن الفرنسيين كانوا قد ضمّوا القسم الأكبر من الصحراء إلى المقاطعات الإدارية الفرنسية في الجزائر، فرفضت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (التي كانت منفيةً في تونس) هذا المشروع جملةً وتفصيلاً، كما رفضت –كأن ذلك كان لا يزال مطروحاً– استمرار المفاوضات مع الحكومة الفرنسية. وبما أن هذه الأخيرة، كانت تسعى قبل كل شيء إلى إنهاء حرب الجزائر، فقد سُحب مشروع إنشاء المنظمة من التداول.

في 18 آذار/مارس، تمّ توقيع اتفاقيات إفيان التي تضمن لفرنسا حصةً من البترول، وتضمن سلامة الفرنسيين الموجودين في الجزائر. لكن هؤلاء سوف يغادرون الجزائر بسبب عمليات «الأرض المحروقة» التي كان ينفذّها إرهابيو منظمة الجيش السري الذين اعتمدوا سياسة الأسوأ. غادر مليون أوروبي ويهودي الجزائر في ظروف مأساوية. سيطلق

عليهم رسمياً إسم « المُعادين إلى الوطن» بالرغم من أن معظمهم كانوا يتحدرون من أجداد غير فرنسيين. وسيصبح إسمهم المتداول «بيي نوار» أي «الأقدام السود» وهي عبارة لا نعرف أصلها بالضبط. سوف يستقرون في جنوب فرنسا حيث ستتوفر لهم ظروف معيشية لا بأس بها. عدد من الجنود المؤقتين المسلمين الذين خدموا في الجيش الفرنسي، والذين يُطلق عليهم اسم الحركيين احتُجزوا مع عائلاتهم في مخيمات، ذلك لأن الحكومة كانت تخشى أن يستخدمهم الجيش السري كمليشيات. مما لا شكّ فيه أن ذلك كان السبب في أن معظم الحركيين تُركوا في الجزائر ضحية لأعمال الانتقام التي قامت بها جبهة التحرير الوطني. كما أن هذه الحركة نفّذت في السنوات التي سبقت، في الجزائر وفي فرنسا، عمليات اغتيال لعدد من مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية التي أسسها مسالي الحاج، مع أنهم كانوا يناضلون كذلك من أجل استقلال بلدهم. الأول من تموز/ يوليو 1962 هو التاريخ الرسمي لاستقلال الجزائر. سقط في هذه الحرب أكثر من 300,000 قتيل.

مشكلات الجزائر المستقلة

بعد حرب استمرت سبع سنوات، كان من المتوقع أن تبقى العلاقات لمدة طويلة سيئة بين الشعبين وأن يخضع معظم ما يمت بصلة إلى فرنسا لعملية إقصاء. بيد أنه بالرغم من نزوح الفرنسيين من الجزائر ومن العدد الهائل لضحايا هذه الحرب، فإن العلاقات بين البلدين بدت فور انتهاء الحرب حسنةً إلى درجة مثيرة للدهشة: فقد أرادت حكومة الجنرال ديغول أن تعوِّض بسياسة التعاون الكامل عن هذه الحرب الاستعمارية الطويلة التي جعلت من فرنسا بلداً مكروهاً في العالم العربي وفي العالم الثالث، لكن الملفت أكثر – والمستغرب أكثر– أنه ما إن خرجت أول حكومة جزائرية، وما إن خرج الرئيس بن بيلا من السجون الفرنسية، وبينما كان بإمكانهم أن يكشفوا للرأي العام الدولي عن عددٍ كبيرٍ من جرائم الحرب، حتى سارعوا إلى القبول بالتعاون مع فرنسا وبمجيء العديد من المعاونين الفرنسيين من تقنيين وأطباء وأساتذة جامعات. في نفس الوقت وصل إلى

فرنسا عدد كبير من الجزائريين، ليس فقط من الحركيين الذين تمكّنوا من الهرب بل أيضاً وبدءاً من سنة 1963، من الجزائريين الذين سبق لهم أن قاتلوا ضد الجيش الفرنسي، والذين تأكدوا من أنه يمكنهم الاستفادة من العفو العام الذي منحته الحكومة والذي يشمل جميع الأحداث التي وقعت في الجزائر.

الجغرافيا السياسية وأول أزمة في الجزائر المستقلة

في أيلول/سبتمبر 1963، اندلعت في منطقة القبائل ثورة ضد الحكومة الجزائرية قامت بها جبهة القوى الاشتراكية التي يرأسها حسين عيط أحمد (الذي شارك في اعتداءات الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1954، وكان من بين القادة الجزائريين الذين اعتُرضت الطائرة التي كانت تقلُّهم من تونس إلى الرباط، سنة 1956). سُميت هذه الثورة، «ثورة القبائل» وقد سحقها الجيش الجزائري، مع أن منطقة القبائل كانت أحد أهم مراكز النضال من أجل الاستقلال. لا تزال نتائج هذ الأحداث التي نادراً ما يشار اليها ظاهرة إلى اليوم، ومن المهم إذن أن نفهم أسبابها. إنها الأزمة الأولى في الجزائر المستقلة.

يجب أن نعرف أنه إذا كانت حرب الجزائر قد دارت على الأراضي الجزائرية، وبشكل أساسي في بعض المناطق أي في منطقة القبائل، بالرغم من العلاقات الكثيرة التي كانت تربط هذه المنطقة بفرنسا (حيث هاجر قسم من سكانها واكتسبوا أفكاراً ثورية)، وفي جنوب–شرق الجزائر (جبال الأوراس والمناطق القريبة من تونس)، فإن جبهة التحرير الوطني، في المقابل، كانت أيضاً تجمع المقاتلين في تونس وفي المغرب (كان هؤلاء يذهبون أولاً إلى فرنسا ثم يتوجهون من هناك إلى هذين البلدين المجاورين).

على الجهة الأخرى من الحدود الجزائرية التي أصبح من المستحيل عملياً اجتيازها بسبب الحاجزين المكهربين اللذين أقامهما الفرنسيون، أنشىء في المغرب وفي الجزائر جيش نظامي هو جيش التحرير الوطني الذي لم يحارب عملياً لكنه كان تحت إمرة قائد هو الكولونيل بومدين. في المقابل، خاض رجال المقاومة المنتظمين في مجموعات صغيرة، «ولايات»، حرب عصابات ضد الجيش الفرنسي، لعبت فيها معاقل المقاومة في منطقة

القبائل دوراً أساسياً، وذلك بسبب وجودها على مسافة قريبة من مدينة الجزائر. كان قسم كبير من أهل منطقة القبائل يعيش في مدينة الجزائر وضواحيها، ليس هذا فحسب، بل أن مقاومي الفرقة الثالثة هم الذين كانوا مُهيئين لاستلام السلطة عند إعلان الاستقلال، لأن جيش التحرير الوطني كان لا يزال في الجهة الأخرى من الحدود. لكن السلطات الفرنسية رفعت هذه الحواجز في وقت أبكر من المتوقع كي تسمح لجيش التحرير الوطني بالوصول إلى مدينة الجزائر بأسرع وقت لوضع حدٍ لأعمال الفوضى. وقد زاد من تعقيد الوضع أن الحكومة الجزائرية المؤقتة الموجودة في المنفى كانت على خلاف مع جيش التحرير الوطني. دفع بومدين (وكان يحظى بغطاء من مجموعة وجدة التي سميت كذلك بحكم وجودها في هذه المنطقة من المغرب) ببعض الشخصيات الجزائرية المعروفة إلى الواجهة، بينهم بن بلا وآخرين ممن اعتُرضت طائرتهم سنة 1956 وأطلق سراحهم الفرنسيون. فشلت المفاوضات بين مختلف الفرقاء.

في أيلول/سبتمبر 1962، عندما وصلت فرق جيش التحرير الوطني، «جيش الخارج»، إلى ضواحي الجزائر قادمة من تونس ومن المغرب، دارت معارك قاسية بينها وبين قوات «الولاية» الثالثة التي انهزمت وانسحبت إلى منطقة القبائل. استُبعد القادة القبيليون عن مواقع السلطة، وفي أيلول/سبتمبر 1963 أعلن عيط أحمد (وهو قبيلي)، بعد أن أسس جبهة من القوى الاشتراكية للمطالبة بالمساواة بين كل الذين ناضلوا من أجل الاستقلال، حركة تمردٍ كانت قبلية بكاملها. فشلت هذه الحركة خاصة وأن خلافاً نشأ في الفترة ذاتها بين الجزائر والمغرب حول ترسيم الحدود الصحراوية. ندّدت بثورة القبائل الغالبية العظمى من الجزائريين الذين كانوا يجهلون الصراع المعقد على السلطة بين «الولاية» الثالثة وبين جيش التحرير الوطني، أي بين عيط وبن بلا، كما كانوا لا يعلمون شيئاً عن دور بومدين.

أدى سحق هذه الثورة إلى قطيعة سوف تستمر لفترة طويلة بين منطقة القبائل والحكام الجزائريين الذين أصبحوا بشكل أساسي من العسكريين بعد أن تسلّم الكولونيل بومدين السلطة، سنة 1965، على أثر انقلاب. كان ضباطه مثله من مواليد منطقة شرق الجزائر.

سيظل بومدين الذي كان يتمتع بغطاء جبهة التحرير الوطني، الحزب الوحيد الحاكم (حتى العام 1988)، رئيساً للجمهورية، حتى سنة 1979. أخضع الأمن العسكري المعارضين – وقد كانوا خلال فترة طويلة من المثقفين ومعظمهم من القبليين – لمراقبة مستمرة، مما دفع عدداً منهم إلى مغادرة الجزائر والذهاب إلى فرنسا حيث كان يعيش منذ فترة طويلة إلى حد ما عدد من أفراد عائلاتهم. أما خليفة بومدين فسوف يكون هو أيضاً جنرالاً في الجيش، وسوف يحكم حتى أزمة 1988 التي أطاحت بنظام الحزب الواحد.

تجلى اعتماد هذا الحزب على المرجعية الاشتراكية بصورة خاصة من خلال سيطرة الدولة على النشاطات الاقتصادية الأكثر ربحية (النفط، الغاز، وكذلك أيضاً عمليات الاستيراد)، والتي كان يستفيد منها بشكل كبير القيّمون على مؤسسات الدولة. كذلك تجلى النهج الاشتراكي في القطاع الزراعي، من خلال لجان إدارة الأراضي، ومن خلال «القرى الاشتراكية» التي أنشئت على الأراضي التي غادرها المستعمرون. لكن أعضاء هذه اللجان (ممن كانوا سابقاً يعملون لدى المستعمرين) سيتخلون عنها تدريجياً ليتحولوا إلى القطاعات الاقتصادية حيث كانت تدفع لهم أجور أكبر. خلال عدة سنوات كان هناك حديث عن إصلاح زراعي لم يحصل أبداً في الحقيقة، لحسن حظ الملاّكين الجزائريين.

بعد أن انتهى نظام الحزب الواحد سنة 1988، أمل الناس بأن يحمل التعدد الحزبي قدراً من الديموقراطية أكبر من الذي حققته جبهة التحريرالوطني، غير أن سلطة الجنرالات ودور الأمن العسكري بقيا على ما كانا عليه منذ الاستقلال. المبرّر وحده تغير، فهو لم يعد الدفاع عن الاشتراكية بل التصدي للإسلاميين الذين ظهروا بكثافة – إلا في منطقة القبائل – بعد سنة 1988. سوف نرى أن ذلك سيؤدي بدءاً من العام 1992، إلى شكلٍ من أشكال الحرب الأهلية. هكذا، سوف يتعاقب الجنرالات على السلطة حتى نهاية هذه الحرب، سنة 2000.

منذ الاستقلال، علاقات تنافس مستمرة مع المغرب

خلال حرب الجزائر كانت العلاقات جيدة بين المغرب وجبهة التحرير الوطني، واستطاع جيش التحرير الوطني أن يُعِدّ تدريجياً قسماً كبيراً من جنوده في منطقة وُجدة القريبة من الحدود الجزائرية. خلال صيف 1962، غادر هذا الجيش بقيادة بومدين المغرب متوجهاً إلى الجزائر حيث سيستلم السلطة. لم يكن قد مضى عام على ذلك، حتى نشأ في أيلول/ سبتمبر 1963، خلال حركة التمرد القبيلية، صراع على الحدود الجزائرية–المغربية، في الصحراء، في منطقة فيغيغ. في هذا القطاع، تمرّ الحدود عبر سلاسل جبال الأطلس الصحراوية التي يخترقها، في فيغيغ بالتحديد، خط سكة الحديد الذي يصل وهران بـ كولومب– بيشار في شمال الصحراء. في هذا القطاع أيضاً، يميل الخط الفاصل بين الحدود الجزائرية–المغربية الممتدة من الشمال إلى الجنوب على مسافة 350 كلم بدءاً من شاطىء المتوسط، بصورة مفاجئة، باتجاه الجنوب–الغربي، أي باتجاه الأطلسي الذي يبعد مسافة 1000 كلم. لكن على معظم الخرائط لا تزال هذه الحدود الطويلة تُرسم إلى اليوم بخط منقّط (ما عدا 120 كلم في الشمال) للإشارة إلى أنها حدود مؤقتة وأنه لم يحصل اتفاق على ترسيمها بين الدولتين المعنيتين. إن هذه الحدود التي يقال عنها منذ مطلع القرن العشرين أنها حدود مؤقتة، تمرّ في واحة فيغيغ، أما مدينة فيغيغ، فهي تقع في الأراضي الجزائرية. سنة 1963، أراد المغرب أن يوسّع رقعة المساحة التي كان يسيطر عليها حتى ذلك الحين، فتصدّت له وحدات من الجيش الجزائري، التي طلبت إرسال إمدادات؛ مما تسبب بمواجهة قصيرة بقيت مضبوطة إلى حدٍ ما في الجزائر، خاصةً وأنه جرى استغلال هذه المناسبة لسحق حركة التمرد القبيلية دون ضجيج.

الواقع أن القادة الجزائريين الذين كانوا يحظون باحترامٍ كبير على الصعيد العالمي وفي العالم الثالث بسبب نضالهم الطويل وانتصارهم على الإمبريالية، كانوا يشعرون باستعلاء متزايد تجاه الحكم الملكي المغربي. فهم يديرون شؤون «جمهورية شعبية ديموقراطية»، ويستندون، علاوة على ذلك، إلى المرجعية الاشتراكية التي كانت تُعتبر في تلك الفترة الشرط الضروري للتقدم والحداثة. بدا المغرب دولةً إقطاعيةً لا تزال تخضع للاستعمار

ويستحوذ على أراضيها زعماء عشائر من القرون الوسطى. لفترة ما مثّلت الجزائر الاشتراكية بالنسبة للتقدميين المغربيين النموذج الذي يتوقون إليه والبلد الذي يلجأون إليه ليحتموا من ملاحقة الشرطة المغربية. لا تزال مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب عالقة، وهي لا تتعلق فقط بمنطقة فيغيغ بل بكامل الحدود الممتدة من المتوسط حتى الأطلسي على مسافة 1500 كلم بل أكثر، ذلك أن هذه المشكلة تتداخل منذ ثلاثين عاماً مع مشكلة الصحراء الغربية التي كانت في السابق مستعمرة إسبانية (ويبلغ طولها 1000 كلم). فقد ضمّ المغرب هذه الصحراء على الرغم من معارضة الجزائر، وكادت الحرب أن تندلع بين الدولتين عدة مرات، على أثر اشتباكات خطيرة.

سبب كل ذلك يعود تاريخه إلى نهاية القرن التاسع عشر. ذلك أن الضباط الفرنسيين الذين أتوا من الجزائر هم الذين استكشفوا المناطق الواقعة جنوب المغرب والذين رسموا حدوداً مؤقتة جنوب جبال الأطلس، على طول نهر دراع؛ وقد لاقاهم من جهة الجنوب ضباط البحرية الفرنسية الذين رسموا الحدود الشمالية لموريتانيا التي كانت جزءاً من إفريقيا الغربية الفرنسية. أما لجهة الغرب، فقد اعترف المؤتمر الدولي الذي انعقد في برلين بشأن إفريقيا، سنة 1884، بحقوق إسبانيا على شاطىء الصحراء الغربية، المقابل لأرخبيل جزر الكناري الإسبانية.

بعد فرض نظام الحماية على المغرب، بقيت الحدود الجزائرية–المغربية على شكلها المؤقت، ذلك أن فرنسا لم يكن لها الحق، وفق المعاهدة الدولية التي حدّدت دورها (الجزيرة، 1906)، في أن تقتطع جزءاً من الأراضي لتمنحها للجزائر ولا أن ترسم حدوداً جديدة للمغرب، قبل أن يستعيد المغرب استقلاله. بقيت الأمور إذن كما هي عليه.

غداة استقلال المغرب والجزائر، قررت هاتان الدولتان أن ترسما الحدود بينهما بصورة نهائية تأخذ بعين الاعتبار المعارف الجيولوجية الحديثة. فالواقع أن علماء جيولوجيا فرنسيين قد اكتشفوا قبل ذلك التاريخ ببضع سنوات منجماً ضخماً للحديد الخام، في غارة جبيلات، بالقرب من تندوف، في الطرف الغربي للأراضي الجزائرية، على بعد 1200 كلم من وهران. قبل الحرب العالمية الثانية وقبل ظهور ناقلات المعادن الضخمة

القادرة على أن تعبر بحمولتها مسافة آلاف الكيلومترات، لم يكن لهذا المنجم الواقع في قلب الصحراء أية أهمية اقتصادية، لكن أهميته سوف تكون كبيرة إن تمّ ربطه بساحل قريب نسبياً يمكن أن يبنى فيه مرفأ ضخم. هذه المواصفات تنطبق على الشاطىء الجنوبي للمغرب حيث كان من الممكن إنشاء مركز لصناعة الحديد؛ فتصل إلى هذا المرفأ السفن المحمّلة بالفحم، لتصدِّر منه الحديد الخام المنقول من الجزائر عبر سكة الحديد.

عُقدت إذن اتفاقية بين المغرب والجزائرسنة 1969، خلال زيارة قام بها الرئيس بومدين إلى مدينة إفران في جبال الأطلس الوسطى حيث التقى الملك الحسن الثاني. اعترف المغرب بالحدود وفق الترسيم القائم، مما منح الجزائر السيطرة على منجم تندوف، واعترفت الجزائر بصورة شبه رسمية بحقوق المغرب على الصحراء الغربية التي سيُجبر الإسبانيون عاجلاً أم آجلاً على التخلي عنها، على الرغم من أنهم اكتشفوا فيها منجماً للفوسفات (في بو قراع). كان من المزمع بناء مركز لصناعة الحديد على الشاطىء المغربي وخط سكة حديد تصله بتندوف. فيكون ذلك أول إنجاز باهر للوحدة الاقتصادية لبلاد المغرب التي كان الرأي العام في الدول الثلاث يطمح إليها بشدة. بدت العلاقات بين المغرب والجزائر صافية تماماً.

لسوء الحظ، رغبةً منها في إظهار نواياها الطيبة تجاه المغرب، أمرت الحكومة الجزائرية بتوقيف عدد من المعارضين المغربيين الذين كانوا قد لجأوا إلى مدينة الجزائر وسلمتهم للشرطة المغربية التي ارتاحت لهذا الإجراء. أحسّت المعارضة المغربية بخيانة أصدقائها الجزائريين فنظّمت حملة للحؤول دون تصديق البرلمان على الاتفاقية مع الجزائر، واتهمت الملك الحسن الثاني بأنه باع بالمراخصة جزءاً كبيراً من الأراضي الوطنية لمّا تنازل للجزائريين عن تندوف. اضطر الحسن الثاني إلى أن يرجىء إلى أجل غير مسمى التصديق على الاتفاقية، فما كان من بومدين الغاضب إلا أن صرّح بأن حقوق المغرب على الصحراء الغربية الإسبانية حقوق وهمية، وأنه ينبغي أولاً أخذ رأي الشعب الصحراوي في هذه المسألة.

طُرحت إذن مشكلة الصحراء بشكل صريح، خاصة وأن إسبانيا فضّلت التخلي عنها سنة 1975.

على الفور احتل الجيش المغربي القسم الشمالي من الصحراء ثم القسم الجنوبي الذي ارتأى المغرب أنه من الحذاقة إهداؤه إلى موريتانيا، وهي الأولى به. لجأ الصحراويون (على الأقل المنتمون لجبهة البوليساريو) الذين رفضوا الاحتلال المغربي إلى تندوف بموافقة ودعم الحكومة الجزائرية التي اعترفت، ضد كل حقيقة بديهية، بحقهم على الأراضي الصحراوية وفي إقامة دولة صحراوية، متذرعة بأن منظمة الوحدة الإفريقية اعتمدت مبدأ احترام الحدود التي رسمها الاستعمار، وأن كل كيان جغرافي كان قائماً في زمن الاستعمار يجب أن يشكل دولة مستقلة.

رفعت الجزائر هذه المشكلة إلى محكمة العدل الدولية وإلى الأمم المتحدة التي كُلفت بعثتها الدائمة، منذ عشرين عاماً، بإجراء استفتاء لاستطلاع رأي السكان المعنيين. لكنه من الصعب جداً تحديد هؤلاء، ذلك أنه قبل العام 1975 كان يوجد في هذه المنطقة بدو رحّل يعيشون حياة البدو على جانبي حدود الصحراء الإسبانية؛ وبحسب آخر إحصاء أجرته السلطات الإسبانية، يبلغ عدد هؤلاء 70,000 شخص، بينما يبالغ الصحراويون والجزائريون كثيراً في تقدير هذا العدد إذ يقولون أنه يفوق المليون نسمة. بكل حال، إن الحجم الحقيقي الضئيل للشعب الصحراوي هو الذي جعل الدول العربية بأجمعها تقريباً ترفض الاعتراف بوجود هذه الدولة المصغّرة التي سوف تكون دمية تتلاعب بها الشركة الكبيرة المستثمرة لمنجم الفوسفات الضخم في بو قراع. أعلنت ليبيا عن استعدادها لأن تكون الداعم القوي للشعب الصحراوي وأرادت أن تقدم له دعمها مباشرة، لكنها اصطدمت برفض الحكومة الجزائرية التي كانت عازمةً على إبقاء هذا الشعب خاضعاً لتبعيتها. وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة التي تواجهها الجزائر منذ 1992 فإن ذلك لم يقلل من حجم الدعم العسكري الذي ما زالت تقدمه منذ ثلاثين سنة لما يُسمّى الجمهورية الصحراوية الديموقراطية.

ما هو الرهان الذي تمثّله الصحراء الغربية بالنسبة للجزائر؟ أن تجد لها منفذاً على المحيط الأطلسي من خلال دولة تدور في فلكها؟ لكن لماذا؟ هل من أجل نفطها أو غازها الذي يُنقل بواسطة أنابيب تمتد على مسافة 2400 كلم بدءاً من ضواحي تونس؟ لكن نقله عبر

ناقلات النفط والغاز أو بواسطة الأنابيب إلى أوروبا الغربية هو أقل كلفة. إن السبب الأقرب للمعقول هو أن الجزائر تسعى إلى أن تعطِّل وأن تفشِّل الدور الجيوسياسي للمغرب، هذه الدولة القائمة منذ ألف سنة (الجزائر ليست كذلك) والتي يقترن تاريخها العظيم بتراث الأندلس المجيد. لكن القادة الجزائريين وجدوا أن بلدهم يشكِّل قوة كبرى نظراً لمساحته الواسعة – ستة أضعاف مساحة المغرب – ولنفطه، وهذا ما لا تمتلكه المغرب. إلا أن هذا الأخير مفتوح على الأطلسي. وربما هذا هو ما يسعى إليه القادة الجزائريون.

علاقات إيجابية ومعقّدة لدرجة مدهشة بين الجزائر وفرنسا في مرحلة ما بعد الاستعمار

إذا أخذنا بالاعتبار العلاقات السيئة التي تقيمها الحكومة الجزائرية مع المغرب منذ أكثر من أربعين سنة، مع أن المغرب ساندها في نضالها من أجل الاستقلال، فإن العلاقات الجيدة بين الجزائر وفرنسا تبدو أكثر إثارة للدهشة. ليس من مثال آخر على أمة ناضلت طويلاً وبشراسة ضد سيطرة فرضت عليها لمثل هذه المدة الطويلة، ثم انتقلت ما إن حققت استقلالها وعلى الرغم من الجراح، إلى إقامة علاقات على مثل هذه الدرجة من الإيجابية مع الأمة التي سيطرت عليها اقتصادياً وثقافياً.

يجب بدون شك أن نأخذ بالحسبان أن عدداً كبيراً من الجزائريين، القبيليين خاصة، قد جاؤوا مراراً، منذ مطلع القرن العشرين وحتى غداة الحرب العالمية الثانية، ليكسبوا رزقهم في فرنسا حيث كانوا يتناوبون مع الإخوة وأبناء الأعمام على العمل لشهور طويلة، وأنهم وجدوا أنفسهم في أوساط مسيسة بما فيه الكفاية، وعلى احتكاك بالنقابات والروابط، مما أثار لديهم وعياً باختلاف الحياة بين فرنسا والجزائر، بين فرنسيي فرنسا وفرنسيي الجزائر. بالنسبة لهؤلاء القبيليين البروليتاريين، كانت مسألة المساواة في الحقوق مرتبطة بمسألة الأمة، أو بالأحرى، بالاختلاف في مفاهيم الأمة. أما في محيطهم العائلي، فقد كانوا على احتكاك بمعلمين قبيليين استمعوا في معهد المعلمين كغيرهم من مدرِّسي الجمهورية الثالثة، إلى كلام عن الأمة، في 14 يوليو، وفي ليلة 4 آب، ليلة فالمي ... كما كانوا على احتكاك أيضاً بالجنود الجزائريين الذين خاضوا الحرب الكبرى والذين قُطعت لهم الوعود بالمساواة

في الحقوق السياسية. كثير من الجزائريين – ولنقل مرةً أخرى، خاصةً القبيليين الذين عاشوا في فرنسا – قد كوّنوا فكرة عن الأمة وفق المفهوم الفرنسي، وعندما أدركوا أن تحقيقها أمر ممنوع عليهم، رفعوها شعاراً لمواجهة السلطات الفرنسية. بعد نضال طويل كان لهم فيه دور مهم،– لكنه نضال لم يُعلَن خلاله الجهاد (يُعتبر المقاتلون مجاهدين لأنهم يسلمون أرواحهم لله)– منحهم الاستقلال فرصةً لبلورة مفهوم الأمة الذي تكوّن لديهم. وقد وجد الذين عادوا منهم إلى فرنسا سنة 1963 أن فيها رأياً عاماً يؤيد بمعظمه استقلال الجزائر ولديه شعور صادق بالندم على حرب الجزائر.

ثم قدِم إلى فرنسا هؤلاء الذين شاركوا في ثورة القبائل، سنة 1963، والذين غادروا الجزائر هرباً من قمع الحكومة، وبعدهم الذين فرّوا على أثر الانقلاب العسكري الذي نفّذه بومدين. أسهم نظام الحزب الواحد وسلطة الرقابة التي فرضها الأمن العسكري في زيادة عدد المنفيين، ومعظمهم من المثقفين. بكل حال، لم تسع الحكومة الجزائرية لمنع هجرة المثقفين طالما أنها لم تكن تنتظم في حركة مناهضة لها، بل أنها رأت أن هذه الهجرة تلجم قيام معارضة ضدها. مما لا شكّ فيه أن هجرة كثير من المعارضين إلى فرنسا بسبب وجود عدد من الجزائريين الذين سبق أن استقروا فيها، قد أسهمت في إعاقة نشوء حركات ديموقراطية معارضة في الجزائر، وهذا ما يفسر أيضاً وهن هذه الحركات في الفترة الراهنة. بالإضافة إلى هجرة المناضلين السياسيين، هناك الهجرة سعياً وراء الرزق والتي ازدادت أهميتها بشكل هائل بعد العام 1962، كذلك هناك الكوادر الشابة من تقنيين وجامعيين الذين يأتون للعيش مؤقتاً في فرنسا حيث يجري إعدادهم لتلبية حاجات الجزائر. أما ضباط الجيش فإن إعدادهم يتمّ بالطبع في الاتحاد السوفياتي أو في بلدان أوروبا الشرقية، لكنهم تعلّموا الفرنسية أيضاً. من جهة أخرى، إن الخيارات ذات المنحى الاشتراكي التي اعتمدها النظام الجزائري ظلت لمدة طويلة تجد التأكيد على صوابيتها في الحماسة الماركسية التي كان يبديها تجاهها العديد من الأساتذة الجامعيين الفرنسيين المتخصصين في العلوم الاجتماعية.

تدريجياً نشأت في الجزائر هذه المجموعة التي تسمى «الفرنكوفونيون»، وهي مجموعة

مركّبة إلى درجة كبيرة لأنها تتألف من كوادر الجيش وكوادر النظام العليا والمتوسطة، وتضمّ اليوم أبناء هؤلاء وأحفادهم، كما تضمّ بعض المعارضين للنظام الذين عادوا إلى الجزائر بعد إقامة طويلة إلى حدٍ ما في فرنسا، وتنتسب إليها على الأخصّ الغالبية العظمى من الطبقة المثقفة، من أساتذة جامعيين، وأطباء، وصحفيين، ومهندسين، ومن التقنيين الذين يعملون في معامل الهيدروكربور وغيرها من الشركات الكبرى التابعة للدولة، من غير أن ننسى العديد من المتقاعدين، القبيليين خاصةً، الذي عادوا إلى البلاد بعد أن قضوا فترة كبيرة من حياتهم في فرنسا حيث استقرّ كثير من أفراد عائلاتهم. إن نصف الصحف اليومية الموجهة إلى جمهور من الطبقة الوسطى يصدر بالفرنسية.

يمكن تقدير عدد المنتمين إلى هذه الفئة التي تتكلم الفرنسية بطلاقة والتي تستخدم هذه اللغة في العمل وفي الكثير من العلاقات الاجتماعية بما يفوق 10٪ إلى 15٪ من عدد الجزائريين أي بحوالي ثلاثة ملايين شخص، ما يعادل تقريباً عدد المنتمين إلى أصول جزائرية الذين استقروا في فرنسا (أكثر من 800,000 شخص يحملون الجنسية الجزائرية ويجب أن نضيف اليهم الأبناء والأحفاد الذين وُلدوا في فرنسا). هناك بالطبع علاقات صداقة وروابط عائلية بين «الفرنكوفونيين الجزائريين» و «جزائريي فرنسا» الذين يستخدمون الفرنسية كوسيلة تعبير لأن أبناء المهاجرين لا يتكلمون العربية ولا اللغة القبيلية.

إن ما يُسمى مشكلة اللغات، -مشكلة اللغة الفرنسية والدور الاجتماعي والسياسي للذين يستخدمونها - تُطرح في الجزائر أكثر مما تُطرح في المغرب أو في تونس حيث يلعب الفرنكوفونيون دوراً أساسياً. عند قيام دولة الاستقلال، أعلن الرئيس بن بلا أن «الجزائر بلد عربي» وكرّر عدة مرات عربي! عربي! وهذا ما لم يقله، لأسباب شتى، لا الرئيس بورقيبة ولا الملك محمد الخامس. لكن ذلك لا يعني أن الجزائر لم تبذل في بادىء الأمر جهداً رائعاً لتعليم الفرنسية. لكن سنة 1977-1978 قرّر الرئيس بومدين التعريب التدريجي للتعليم الابتدائي ثم الثانوي فالتعليم العالي، اعتقاداً منه أنه بعد التغلب على بعض صعوبات التطبيق، سوف يؤدي التعريب إلى تجاوز الثنائية الثقافية الموروثة عن الاستعمار. لكن شيئاً من هذا لم يحدث على الرغم من أن تعريب التعليم طُبِّق على قرع

الطبول وضمن المهل المحددة. فالثنائية الثقافية لم تختف، ليس هذا فحسب، بل تحولّت إلى مشكلة سياسية خطيرة.

حرّض المثقفون القبيليون، سنة 1980، على المظاهرات الشعبية العنيفة التي قامت في منطقة القبائل للدفاع عن اللغة البربرية في وجه اللغة العربية. صحيح أن الشاويّة في جبال الأوراس ينتمون أيضاً إلى البربر إلا أن دورهم الثقافي والسياسي يقلّ أهمية عن دور القبيليين لأنهم لم يستفيدوا مثلهم من دخول المدارس التي تعلموا فيها الفرنسية، ولا من القرب من الجزائر العاصمة ولا من الاحتكاك بالمجتمع الفرنسي عن طريق حركات الهجرة. اتّهم الحزب الحاكم القبيليين بتحضير المكائد الانفصالية.

أما مشكلة تعليم الفرنسية، وخاصة، مشكلة استعمالها لدى فئة واسعة من المجتمع الجزائري، فهي أكبر بكثير. إنها مشكلة موجودة أيضاً في تونس وفي المغرب دون أن تفضي كما يبدو حتى الآن إلى مشكلة سياسية على مثل هذه الدرجة من الخطورة. ربما لأن عدد «الفرنكوفونيين» في هذين البلدين أقل مما هو في الجزائر، أو لأن دورهم السياسي أقل وضوحاً، خاصةً في المغرب حيث لا مجال لأن تُستغلّ ضدّهم ذكريات صدمة فظيعة كحرب الجزائر، وكذلك أيضاً لأن تعريب مناهج التعليم في المغرب كان أقلّ سرعةً منه في الجزائر. الواقع أن الحكومة الجزائرية بذلت جهداً هائلاً لإطلاق حركة التعريب وبناء المدارس، الابتدائية منها بالدرجة الأولى، فتميزت الجزائر طيلة سنوات عديدة على الصعيد العالمي، بأن النسبة المئوية من ناتجها الوطني المخصّصة للتربية تسجِّل ارقاماً قياسية. إن التدابير المتخذة من أجل تسريع عملية التعريب تضافرت مع مفاعيل النمو الديموغرافي (ازداد عدد السكان ثلاثة أضعاف في ثلاثين سنة) وانتشار التعليم الثانوي والجامعي للشبان والفتيات، لكي تجعل من الجزائر التي تملك إمكانات مالية ضخمة يوفرها لها النفط، بلداً ليس فيه العدد الكافي من المدرسين.

لذلك وبغية تكوين كوادر من المعلمين استعانت الجزائر في نهاية السبعينيات بأساتذة سوريين أو مصريين. إلا أنه كان بين هؤلاء عدد كبير من المؤمنين بالطروحات الإسلامية التي نمت في الشرق الأوسط قبل أن تنتشر في بلاد المغرب بوقت طويل. من جهة

أخرى، كانت الحكومة الجزائرية تسعى للتخفيف من حدة الانتقادات الموجهة لخياراتها الاشتراكية، وتشعر بالقلق من توسع جمهور المجموعات الماركسية في أوساط الطلاب. لذلك شجعت على بناء عدد كبير من المساجد وعلى إعداد عدد من الأئمة في جامعات دينية، وغضّت في الوقت ذاته الطرف عن الاعتداءات التي كان يتعرض لها الشيوعيون المتهمون بالإلحاد. إن التعريب السريع لجميع مراحل التعليم بالاعتماد على أساتذة لا يملكون الخبرة الكافية ويتمسكون بشعارات دينية، قد ساعد إلى حدٍ كبير على انتشار الأفكار الإسلامية في أوساط الشباب.

لكن من المؤكد أن تعريب التعليم لم يكن ليؤدي إلى هذه النتائج السياسية الخطيرة، لو توفرت لكثير من الطلاب الذين تخرّجوا من الجامعات المعرّبة الوظائف التي يحق لهم أن يطمحوا إليها، وخاصةً لو لم يكونوا مقتنعين، عن خطأ أو صواب، بأن الشباب المنتمين إلى الأوساط الفرنكوفونية يمكنهم بشهادات مماثلة الحصول على وظائف مهمة بسبب علاقاتهم العائلية وإتقانهم للفرنسية.

هكذا سادت في الأوساط الشعبية، وخاصةً في أوساط البورجوازية الصغيرة التقليدية حيث لا يتكلم الناس الفرنسية مطلقاً، فكرة مفادها أن «الفرنكوفونيين» (أولئك الذين يتكلمون الفرنسية)، وهم كثر في الأوساط الحاكمة بشكل خاص، وفي الطبقة الوسطى، يشكلون جماعة محظوظة صارت تتألف تدريجياً، مع مرور الزمن، من ورثة الذين صنعوا الاستقلال قبل أربعين سنة غير أنهم لم يموتوا لأجله، أي من أبنائهم وأحفادهم، ومن أولئك الذين سنحت لهم الفرصة، في الماضي أو في الزمن القريب، إقامة صلاتٍ بالمجتمع الفرنسي. لم تضعف علاقات الجزائريين الفرنكوفونيين بفرنسا بعد الاستقلال، بل على العكس، نمت وتطورت على الأقل بسبب استقرار عدد منهم شمال المتوسط، ولأن أبناءهم فرنسيون، مما يفسِّر أن عدداً من العائلات هي فرنسية و جزائرية في الوقت نفسه.

لم يقدِّر أحد في الجزائر، ولا في فرنسا، قبل هذه السنوات الأخيرة، المخاطر السياسية الناتجة عن مثل هذه الوضعية. فقد كان هناك اعتقاد بأن هذه العلاقات بين فرنسا والجزائر، إنما هي إرث إيجابي خلّفته علاقات استعمارية خاصة جداً، وعملية «إزالة

للاستعمار» استثنائية في الجزائر سواء لناحية عنف النضال أو لمتانة العلاقات التي أعقبته. إن الجزائر الفخورة بانتصارها والحريصة على استقلالها لا تنتمي رسمياً إلى مجموعة الدول الفرنكوفونية، لكنها بحسب الوقائع، ظلت مع انتمائها للعالم العربي والإسلامي، فرنكوفونية جزئياً. لم يتصوّر أحد أن ذلك يمكن أن يسهم في حدوث مأساة.

أزمة 1988 والانزلاق نحو الحرب الأهلية

في تشرين الأول/أكتوبر 1988 اندلعت في الجزائر العاصمة أحداث شغب خطيرة تمكّنت من الاستمرار عدة أيام، ذلك لأن الشرطة التي توفرت لديها المعلومات عما يجري والتي كانت نشيطة جداً في العادة، لم تتدخل أبداً، وهذا أمر مستغرب جداً، إلى أن وصلت فرق القتال المرابضة على الحدود الجزائرية–المغربية، وقامت بإطلاق النار على الحشود. سقط عدد كبير من القتلى، فظهرت عندئذ مواكب المتدينين المطالبة بوقف أعمال العنف من الجانبين. كان ذلك أول ظهور للإسلاميين وقد كان مُدهشاً.

بقيت أسباب هذه الأحداث، وخاصةً، أسباب عدم تدخل قوات الأمن خلال اليومين الأولين، غامضة. يبدو أن قسماً من قيادة جبهة التحرير الوطني – تلك التي كانت ترفع ضد المدافعين عن الاشتراكية لواء المطالبة بتحرير الاقتصاد – أعدّت لمظاهرة كان ينبغي أن تسمح لها الشرطة بالمرور، وأنه بفعل مصادفة لم تكن فجائية تماماً، استطاعت مظاهرة أخرى – نظمها حزب الطليعة الاشتراكية (وهو يضمّ الشيوعيين الذين بدأ يُسمح لهم بالتظاهر)، أن تتجاوز بحجمها المظاهرة الأولى، معلنةً بشدة عن الاستياء الشعبي العارم جرّاء تدابير التقشف التي اتخذتها الحكومة. كانت تلك هي الفترة التي انخفضت فيها أسعار النفط بعد أن ارتفعت سنة 1973 بنسبة ثلاثة أضعاف لتستفيد منها إلى حدٍ كبير الطبقة الجزائرية الحاكمة.

يبقى أن أحداث الشغب هذه وما رافقها من قمع دموي أثارت غضباً شديداً أطاح بنظام الحزب الواحد، وأن حكومة الرئيس الجنرال الشاذلي بن جديد (خليفة بومدين) سمحت، سنة 1989، بتأسيس عدد كبير من الأحزاب، وخاصة، جبهة الخلاص الإسلامية،

مع أن الحكومات العربية الأخرى لفتت انتباه الرئيس الجزائري إلى الخطر الذي يشكله السماح بتسمية حزب ما حزباً إسلامياً أو حزباً مسلماً في بلد سكانه جميعاً من المسلمين. في السنة التي تلت، تمكّنت جبهة الخلاص الإسلامية، بسبب توزّع الناخبين على عدد كبير من الأحزاب، وبفضل حملة انتخابات بلدية ناجحة موّلتها بعض دول الخليج، من أن تسيطر على كل البلديات تقريباً - إلا في منطقة القبائل - وباشرت فوراً في إرساء نظام إسلامي فيها، فمنعت الموسيقى والسينما، خصوصاً.

بينما كانت الأحزاب الديموقراطية تخوض حملتها الانتخابية في 1990–1991 متمثلةً بالبلدان الأوروبية، اندلعت حرب الخليج لتجبر صدام على الانسحاب من الكويت التي كان قد ضمّها مؤخراً. قامت مظاهرات ضخمة في الجزائر العاصمة وفي المدن الجزائرية كما في مدن المغرب وتونس للتنديد «بالاعتداء الغربي» على دولة عربية. وقد نُدّد بشكل خاص، بفرنسا التي شاركت في هذا التحالف الواسع. وبالرغم من أن المملكة العربية السعودية شعرت بأنها مهددة من العراق وأنها طلبت المساعدة من الأميركيين، فإن الإسلاميين هم الذين استفادوا أكثر من غيرهم من هذه المشاعر الساخطة. وحدها منطقة القبائل لم تنجرّ وراءهم بسبب رفضهم للغة القبيلية وعزمهم على فرض اللغة العربية في كل مكان. في الدورة الأولى للانتخابات التشريعية سنة 1991، سجّل الإسلاميون - إلا في منطقة القبائل - أرقاماً مرتفعة جعلت من المتوقع أن يحصلوا في الدورة الثانية على الأكثرية المطلقة، مما يسمح لهم، بصورة شرعية تماماً، بتحويل الجزائر إلى جمهورية إسلامية.

للحؤول دون ذلك، أجبر الجنرالات في الجيش الجزائري الرئيس الشاذلي بن جديد، قبل أن يحملوه على الاستقالة، على تعليق الدورة الثانية للانتخابات التشريعية. وحظوا بموافقة الأحزاب الديموقراطية وبقبول الرأي العام الفرنسي بكامله تقريباً. إن الموقف المضاد الذي اتخذه الجنرالات الجزائريون من الإسلاميين يختلف عن موقف الجنرالات الباكستانيين أو السودانيين الذين توافقوا مع هؤلاء. لذلك ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار في الجزائر ارتدادات حرب أفغانستان التي خاضها عدد من الإسلاميين العرب ضد السوفيات في الثمانينيات.

هؤلاء الذين سمّوا في الجزائر «الأفغان» والذين كانوا فخورين بإنجازاتهم في أفغانستان، أرادوا أن ينشئوا في الجزائر تنظيماً عسكرياً إسلامياً شبيهاً بفرق الـ «بسدران» في إيران، واتهموا عدداً من جنرالات جيش التحرير الشعبي بأنهم كانوا في السابق يعملون كضباط مساعدين في الجيش الفرنسي. هكذا بادر الجيش الجزائري بعد تعليق العملية الانتخابية، إلى تنفيذ آلاف عمليات التوقيف وذلك لكي يمنع الإسلاميين من فرض الجمهورية الإسلامية في مدينة الجزائر من خلال تنظيم مظاهرات حاشدة شبيهة بتلك التي مكّنت أنصار آية الله الخميني، سنة 1979، من استلام السلطة في طهران.

بدءاً من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1991، أخذ الإسلاميون الذين لم يكونوا مهتمين حتى ذلك الحين بعيد انطلاقة ثورة الاستقلال، وهي مناسبة عزيزة على جبهة التحرير الوطني، يعلنون أن هذا الاستقلال غير مكتمل، وذلك يعود في رأيهم إلى أن الشعب الجزائري لا يزال محكوماً من قبل أناس يتكلمون اللغة الفرنسية، سواء من الوزراء أو من الجنرالات، وهؤلاء هم «حزب فرنسا» الحقيقي، وهم يحتلون مركز الصدارة ويقمعون الجزائريين الحقيقيين، هؤلاء الذين يتكلمون اللغة العربية وهم مسلمون حقيقيون.

إن هذه الفكرة، أو هذا التصوّر الجيوسياسي، الذي يجعل من الجزائريين شعباً غير مستقل ويقضي بوجوب استئناف الحرب التي لم تحقق بعد أهدافها، يشكّل إلى حد كبير مصدر العداوة بين الإسلاميين وقيادة الجيش الجزائري. بالنسبة للجنرالات الجزائريين لم يكن من المقبول السماح بالقول جهراً أن الاستقلال الذي انتزعوه بعد أن دفعوا ثمنه الكثير من الجهود والدماء، ليس إلا وهماً. أكثر من ذلك، لم يكن هؤلاء الجنرالات الذين يتكلمون الفرنسية بطلاقة كمعظم الكوادر والقادة الجزائريين، يحتملون أن يقال عنهم أنهم متواطئون مع فرنسا، أي أنهم «حركيون» جدد بمعنى ما! لذلك كان من غير الممكن، من وجهة نظرهم، القبول باستلام الإسلاميين السلطة.

للحلول محل الرئيس الشاذلي الذي أُجبر على الاستقالة، شُكّلت لجنة حكومية عليا غالبيتها من العسكريين. ولكي تترأس هذه اللجنة شخصية وطنية بارزة أرسلوا بطلب أحد الأبطال الأوائل الذين نفذّوا عمليات الأول من تشرين الثاني/نوفمبر 1954، وأحد

رواد الثورة الجزائرية الكبرى، محمد بوضياف، الذي كان يعيش منذ زمن طويل في المغرب حياة متواضعة. فقد رفض بوضياف سنة 1962، الاعتراف بشرعية انقلاب «جيش الخارج» على مقاتلي المقاومة وانسحب منذ ذلك الحين من الطواقم القيادية في جبهة التحرير الوطني. خلافاً لكثيرين غيره، لم يكن من الممكن اتهامه باستغلال السلطة، كما أنه كان يذكِّر بما كانت عليه جبهة التحرير الوطني في نشأتها الأولى. لكن في حزيران/يونيو 1992، اغتيل بوضياف في وضح النهار على يد رجل عسكري كان مكلّفاً بحراسة أمنه الشخصي. شكّل هذا الاغتيال بداية مرحلة أساسية من تفاقم الأوضاع في الجزائر. لا نعلم أسباب هذا الاغتيال لأن الإسلاميين لم يعلنوا مسؤوليتهم عنه ولأن منفّذه لم يحاكم بعد. كان بوضياف قد أعلن عن سلسلة تدابير مهمة من أجل مكافحة الفساد، وكان عائداً لتوه من «زيارة خاصة» إلى المغرب التقى خلالها الملك الحسن الثاني. ربما كانا قد قرّرا اتخاذ إجراءات من أجل حل طال انتظاره لمشكلة الصحراء الغربية، ولمسألة الحكومة الصحراوية في تندوف، وهي إجراءات ربما كان الجنرالات الجزائريون سيعارضونها. يبقى أنه بعد موت بوضياف ستحصل عمليات اغتيال أخرى يتزايد عددها يوماً بعد يوم وتُنسب إلى «المجموعة الإسلامية المسلحة» (الساعد الأيمن لجبهة الخلاص الإسلامية) أو إلى مفتعلي الأحداث من رجال الأمن العسكري وذلك لكي يبرِّروا «استئصال» الإسلاميين.

إن توسع العمليات البوليسية والعسكرية ضد الإسلاميين أعطاهم حجة إضافية وقاطعة لكي يبرهنوا أن حرب الاستقلال استُئنفت: فكما اعتُقل بعض الجزائريين بين 1954 و 1962، وعُذِّبوا وأُعدموا على يد الجيش ورجال الشرطة الذين كانوا يخدمون مصالح أقلية فرنكوفونية ملحدة بمعظمها، ويقودهم جزائريون متنكرون لهويتهم، كذلك فإن القادة الذين يقتلون المسلمين الحقيقيين الذين يدافعون عن إيمانهم، ليسوا مسلمين حقيقيين. إن هذه الحجة هي التي ارتكز عليها الأئمة الإسلاميون لكي يعلنوا «الجهاد»، أو الحرب المقدسة ضد كل هؤلاء سواء كانوا عسكريين أو مثقفين فرنكوفونيين، ممن يعتبرون مسلمين غير حقيقيين أو أسوأ من ذلك، مرتدِّين.

بالطبع، من السهل دحض هذه الأطروحة المتهافتة عن «الاستقلال غير المكتمل»،

وعن تماهي الجزائريين المسلمين الذين يتكلمون الفرنسية -ولكنهم يتكلمون العربية أيضاً أوالبربرية- مع أقلية أجنبية مسيطرة. يبقى أن هذه المحاججة هي التي حشدت حول القادة الإسلاميين عدداً مهماً من المقاتلين المصممين على تكثيف الأعمال الإرهابية وعلى إفشال التدابير المتخذة لحفظ النظام والتي تزداد تشدداً يوماً بعد يوم. إن مشاعر الانتقام التي أججتها قسوة القمع أيقظت أخصاماً جدداً للسلطة العسكرية، التي لا تجد من جهتها، مناصرين معلنين، على الرغم من وجود عدد كبير من «الفرنكوفونيين» الذين تزداد اليوم خشيتهم من وصول الإسلاميين إلى السلطة.

الواقع أن هؤلاء «الفرنكوفونيين» مهما قال عنهم خصومهم لا يشكلون مطلقاً مجموعة سياسية متجانسة. يلعب المثقفون القبيليون دوراً مهماً بين الديموقراطيين و«الفرنكوفونيين»، لكن جهودهم من أجل الاعتراف بالثقافة البربرية وازدهارها، تبدو «مكائد انفصالية» في نظر المثقفين الفرنكوفونيين الآخرين، هؤلاء الذين لغتهم الأم هي العربية. من جهة أخرى، إن القوى السياسية المختلفة المناهضة للإسلاميين تتصارع فيما بينها، وتتبادل تهمة الانتماء إلى «حزب فرنسا»، وأول المتهمين هي جبهة التحرير الوطني لأنها تستفيد، منذ سنة 1962، من تفهم كل الحكومات الفرنسية.

يمكن أن نفهم بشكل أفضل القوة التي اكتسبتها الحركات الإسلامية في الجزائر، إذا أخذنا بالحسبان تجاوزات حزب واحد حاكم هو جبهة التحرير الوطني الذي ظل متمسكاً بالحكم مدة ثلاثين سنة متذرعاً بالاشتراكية، وإذا ما أخذنا بالاعتبار أيضاً الصراع على النفوذ بين قادة هذا الحزب. لكن يجب كذلك أن تؤخذ بالاعتبار التطورات والتحولات الاجتماعية التي عرفها هذا البلد منذ الاستقلال: ففي الفترة التي كانت فيها أسعار النفط مرتفعة نسبياً كان الناتج الوطني للفرد الواحد في الجزائر يفوق بأربعة أضعاف الناتج الوطني للفرد في المغرب، وهو البلد الذي ظلّ «تقليدياً» أكثر من الجزائر، والذي ليس فيه نفط. اعتماداً على هذا الإنتاج النفطي الواعد بتلبية طموحات مستقبلية، وعلى المبالغ التي استدانتها، انطلقت الجزائر في تنفيذ برنامج للصناعات البترولية وصناعة الغاز. لكن هذه المصانع لم تشغِّل سوى عددٍ محدودٍ من العمال بينما كانت البطالة تزداد نتيجة

للنمو السكاني. أطاح انهيار أسعار النفط بهذه الآمال التي خلّفت وراءها حملاً ثقيلاً من الديون التي يجب إيفاؤها ، وخيبات عميقة، واستياء متزايداً من الحكومة ومن الحزب الوحيد الحاكم منذ الاستقلال. لكن ينبغي أيضاً أن نضع في الحسبان العوامل الجيوسياسية الخارجية، والموجة الإسلامية التي نشأت في الشرق الأوسط مستلهمة نموذج ثورة آيات الله في إيران لتعارض الأنظمة الاشتراكية في مصر والتدخل الغربي في الخليج العربي، سنة 1991.

بدءاً من سنة 1992—1993، دخلت الجزائر في حلقة الرعب الجهنمية: اعتداءات إسلامية، أعمال عنف فظيعة تهدف إلى إحداث صدمة لدى الرأي العام، وقمع شديد تمارسه قوات خاصة. يمكن الحديث عن حرب أهلية، مع أن المتخاصمين في الجزائر لم يصطفوا في معسكرين مختلفين بشكل واضح، كما في الحرب الأهلية الإسبانية التي تؤخذ كمثال في أحيانٍ كثيرة، وأنه ليس هناك جبهة حقيقية في البلد تفصل بين المتنازعين. إن مناطق واسعة تقع خارج مدينة الجزائر كمقاطعة وهران أو مقاطعة قسنطينة، بقيت بعيدة عن أعمال العنف، لذلك لا أحد يتحدث عنها. في المقابل، فإن عدداً كبيراً من العمليات الإسلامية قد تمّ تنفيذها في مدينة الجزائر وضواحيها أو في المناطق المجاورة لها مباشرة. لكن البعض يؤكد أن من نفّذ هذه العمليات هم إسلاميون مزيفون، يحرِّكهم الأمن العسكري. بالتأكيد، يرفض عدد كبير من الجزائريين طروحات الإسلاميين التي يدركون مخاطرها، لكنهم لا يريدون مع ذلك أن يدعموا الحكومة التي يبدو لهم أنها استمرار للحزب الواحد أو للسلطة العسكرية التي لم يعودوا راغبين فيها. في فرنسا حيث الغالبية العظمى من الرأي العام معادية بشدة للإسلاميين، على الأقل بسبب ممارستهم للذبح، ندّدت منظمات اليسار المتطرف أو منظمات تدافع عن حقوق الإنسان باعتماد رجال المخابرات في الأمن العسكري على ممارسة التعذيب بصورة منتظمة. بل أن الأمن العسكري اتُهم من قبل البعض بأنه هو الذي ينظِّم في الخفاء معظم عمليات المقاومة الإسلامية وأنه المحرِّض الأساسي على الحرب الأهلية، كونه يتذرع بحجة «استئصال الإسلاميين» لكي يحتفظ بالسلطة.

بعد أن أعيتها الحيلة، تفاوضت الحكومة مع جبهة الخلاص الإسلامي حول اتفاقية هدنة، لكن ظهرت معاقل جديدة للمقاومة، تلك التابعة لجيش الخلاص الإسلامي الذي يعتبر البعض أنه انبثق عن عصابات في الجيش كانت تسعى، لغايات معينة أو من أجل الحصول على ضمانات، إلى استمرار الحرب الأهلية. في 1999، انتُخب رجل مدني، هو عبد العزيز بوتفليقة الذي كان وزيراً للخارجية في عهد بومدين، رئيساً للجمهورية، بعد أن ارتأى منافسوه أنه من الأفضل لهم أن ينسحبوا احتجاجاً على بعض المخالفات. كان على بوتفليقة الاستمرار في الاعتماد على العسكريين الذين كشفوا عن قيام حركة إسلامية جديدة، في منطقة الصحراء خصوصاً، ترتبط بالقاعدة إلى حدٍ ما، إنها المجموعة السلفية للدعوة والقتال. السلفيون هم إسلاميون يستندون بشكل أساسي إلى مرجعية القرآن وأحاديث النبي. لكن بوتفليقة أخرج من السجن كثيراً من المسؤولين الإسلاميين وأجرى استفتاء تمّت بموجبه الموافقة على إجراءات المصالحة الوطنية. غير أن عدداً من الديموقراطيين شجب هذه الإجراءات التي اعتُبرت طريقة لتشريع وصول الإسلاميين المعتدلين إلى السلطة تدريجياً. صحيح أن الرئيس بوتفليقة يُظهر منذ فترة وجيزة تقارباً تجاه الإسلاميين، إذ أنه بحجة العداء للاستعمار يكثر من التصريحات التي يعبر فيها عن العداء التاريخي لفرنسا، وهذا ما لم يفعله قبله أي قائد جزائري. باستثناء الإسلاميين، لا يعير الرأي العام الجزائري أي اهتمام لهذه التصريحات في الوقت الحاضر، وهو يأمل في أن ينعكس الارتفاع الكبير في أسعار النفط إيجابياً في الجزائر. لكن تطور البلاد يبقى إلى حدٍ كبير، بعد المأساة التي عرفتها بين 1992 و 2000، رهناً بكيفية تطور الوضع في العراق، وبشكل أعمّ، في الشرق الأوسط.

الفصل السادس

المغرب

لا يبدو المغرب بمساحته التي تبلغ 706,000 كلم2 والتي تشغل منها الصحراء الغربية 266,000 كلم2، وبسكانه الذين يبلغ عددهم 32 مليون نسمة، مختلفاً جداً عن الجزائر، للوهلة الأولى. مع أن خصائصهما الجيوسياسية شديدة الاختلاف. لكن هذين البلدين العربيين متقاربان جداً من حيث الثقافة واللغة، إذ أن اللغة البربرية لا تزال تتمتع فيهما بأهمية كبيرة. كما أن هذين البلدين اللذين يعدّان 32 مليون نسمة ويسجلان نمواً سريعاً في حجم السكان، يقيمان علاقات وثيقة مع فرنسا منذ فترة الاستعمار، بل أكثر من ذلك، منذ الاستقلال. لكن الاختلاف بين المغرب والجزائر يكمن إلى حد كبير في التباين الشديد بين الأشكال التي اتخذها الاستعمار وحركة الاستقلال في كلٍ منهما.

بينما استغرق احتلال الجزائر في القرن التاسع عشر مدة طويلة وأريقت خلاله الدماء، جرى احتلال المغرب في مطلع القرن العشرين بسرعة وبحجة إعادة الاعتبار لسلطة الملك المغربي. أصبحت المملكة الشريفية المغربية (الأشراف هو لقب المتحدرين من سلالة النبي) محمية فرنسية، في سنة 1912، بينما كانت الجزائر تشكِّل ثلاثة مناطق إدارية فرنسية وُزِّعت فيها الأراضي المصادرة من القبائل على صغار المستعمِرين الفرنسيين. لم يحصل مثل ذلك في المغرب على الإطلاق، ذلك أن المستعمِرين قد وجهوا اهتمامهم في مطلع القرن العشرين إلى الثروات المنجمية. غداة الحرب العالمية الثانية، طالب المغربيون بإنهاء نظام الحماية، ونالوا استقلالهم بسرعة إجمالاً، سنة 1956. للأسف، لم يحصل الشيء نفسه في الجزائر التي حصلت على الاستقلال بعد حرب دامت ست سنوات. مع رحيل المستعمرين وبصورة أشمل مع رحيل الأوروبيين، سنة 1962، بدا أن الجزائر ليس لديها مشكلة أراضٍ ينبغي استصلاحها، بينما كانت هذه المشكلة كبيرة جداً في المغرب. وقد ورثت الجزائر عن المستعمرين حقول النفط المهمة التي اكتشفوها، والتي لا وجود لمثلها في المغرب، وبدا التوجه الاشتراكي لحكومتها مزية امتازت بها عن السلطة الإقطاعية

والدينية التي كان يمثلها الملك المغربي.

عندما خلف الملك الحسن الثاني، بطل الإستقلال محمد الخامس، كان عليه أن يواجه خلال خمس عشرة سنة تقريباً عدة محاولات لتنفيذ انقلابات عسكرية وذات طموحات اشتراكية قضى عليها بشراسة، كما كان عليه أن يتصدى لمؤامرات حيكت ضده داخل جهازه الأمني الخاص. اندلعت كذلك ثورات في مدن الصفيح، وعلى الأخصّ، في الدار البيضاء، وقامت حركات تمرد فلاحية، تمّ القضاء عليها كذلك. لكن منذ أن احتل المغرب الصحراء الغربية سنة 1975، قويت شوكة النظام الملكي المغربي من الناحية الجيوسياسية، إن استطعنا القول. فالواقع أن الشعب المغربي وفي الطليعة نُخَبه الدينية ومعظم مثقفيه يعتبرون أن مؤسسي المملكة المغربية، أي السلالة الحاكمة الأولى، أو ما نسميه اليوم المؤسسين الجيوسياسيين للمغرب، قد جاؤوا من هذا الجزء بالذات من الصحراء، قبل ألف سنة. إن السلالة الحاكمة حالياً بما تقوم به من وظائف دينية هي استمرار للسلالات التي سبقتها، والحركة الإسلامية لم تعترض عليها صراحة حتى الآن.

على عكس ذلك، فإن الجزائر على الرغم من النهضة الاقتصادية التي تموِّلها صادرات الهيدروكربور، وعلى الرغم من عدم وجود مشكلة مهمة في أراضيها الزراعية، تواجه منذ سنة 1988 صعوبات سياسية خطيرة، فقد شهدت تلك السنة صعود الحركة الإسلامية التي خاضت بين 1992 و 2002 حرباً أهلية حقيقية من أجل الاستيلاء على جهاز الدولة. ولا يزال الوضع السياسي الراهن مقلقاً جداً.

الجغرافيا، الجغرافيا التاريخية، والجغرافيا السياسية

إن التمايز كبير إذن ويشتمل على مفارقة بين المغرب والجزائر. لذلك من المهم أن ننظر إلى أسباب هذا التمايز وإلى كيفية تداخلها بعضها ببعض. بدايةً، ثمة تباينات جغرافية كبيرة بين المغرب والجزائر. خلافاً للجزائر ولتونس حيث الجبال أقل ارتفاعاً وأكثر جفافاً، ينفتح المغرب واسعاً على المحيط ويمكن القول أنه يكشف للرياح التي تحمل إليه المطر (إلا في فصل الصيف) نوعاً من مدرَّج جبلي كبير يتألف من سلسلة جبال الريف، في

الشمال، ومن الجبال التي سمّاها الجغرافيون الأطلس الأوسط، في الوسط، ومن سلسلة جبال الأطلس الكبير أو الأطلس العالي، في الجنوب، وهي جبال يبلغ ارتفاع أعلى قممها في جبل توبقال 4167 م. وتغطيها الثلوج أشهراً طويلة. من هنا ما تختزنه من طاقة مائية بوشر باستغلالها في الفترة الاستعمارية (على خلاف ما حصل في الجزائر)، وهي لا تزال منذ الاستقلال مجالاً تُنفّذ فيه مشاريع كبرى (وهذا اختلاف آخر مع الجزائر).

منذ العهود القديمة، يشير الجغرافيون بكلمة أطلس (التي ستُشتق منها صفة الأطلسي) إلى جبال البلد الذي سوف يُسمّى المغرب منذ إنشاء مدينة مراكش التي بناها في القرن الحادي عشر، عند السفح الغربي لجبال الأطلس العالي، رجال صحراويون، هم المرابطون. هذه السلسلة الكبيرة من الجبال (وهي الأعلى في بلاد المغرب) والتي تحازيها في الجنوب الجبال التي يسميها الجغرافيون سلسلة جبال الأطلس الشرقية، تمتد بمحازاة المحيط الأطلسي على مسافة بعيدة باتجاه الجنوب فتبتعد حدود الصحراء على قدر تلك المسافة. إن أقصر طريق لاجتياز الصحراء هي تلك التي تمتد بمحازاة الأطلسي، إذ أن مسافتها لا تتجاوز 1500 كلم، وهي الأقل جدباً بفضل تكثُّف أبخرة مياه المحيط. هذا ما يفسّر أن المغرب هو المنطقة الوحيدة من بلاد المغرب التي بدأت منذ العصر الوسيط تقيم صلات عديدة مع إفريقيا السوداء (التي أطلق عليها الجغرافيون العرب إسم السودان). في العهود القديمة، كانت طريق الجرمنتيين الشهيرة (التي تحدث عنها هيرودوت) تخترق المنطقة الوسطى من الصحراء، وكانت تعبرها عربات تجرّها الأبقار. في عصر الإمبراطورية الرومانية، كانت القوافل تصل إلى ليبيا وتحديداً إلى مدينة ليتيس مغنا (التي أصبح إسمها اليوم لبده) ، بالقرب من طرابلس، محمَّلةً بذهب البلاد الغامضة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. اختفت هذه الطريق، وهي طريق الذهب الأولى، وكذلك قبائل الجرمنتيين، بين القرن الخامس والقرن السادس الميلادي، لأسباب مناخية بدون شكّ. في القرن الحادي عشر، شقّت مجموعة من البربر الصحراويين طريقاً جديدة إلى منابع الذهب تمرّ في الصحراء الغربية، بين وادي السنغال وجبال الأطلس العالي. كان هؤلاء البربر ينزعون إلى الحرب وينتمون إلى جماعة دينية مسلمة، وقد عُرفوا باسم «المرابطون» أي أهل الرِباط (نسبة إلى

مركز ديني محصَّن سميت به مدينة الرباط). وسيُعرفون في كتب التاريخ الفرنسي بالإسم الذي أطلقه عليهم المؤرخون الإسبان «Almoravides ». أسس المرابطون أول إمبراطورية مغربية واسمها يعرفه اليوم معظم المغربيين لما لها من أهمية جيوسياسية كبيرة راهناً: فهي تعطي لحقوق المغرب على الصحراء الغربية المرجعية التاريخية، ليس هذا فحسب، بل أن اسمها مقترن مع إسم «المُوَحِّدين» وهي السلالة التي خلفتها على الحكم، يثبت عراقة الأمة المغربية، وهذا ما ليس متوفراً للجزائر. لذلك من المفيد أن نخضع للتفكير هذه الإمبراطوريات القديمة التي يعيرها التاريخ كما المغربيون المعاصرون أهمية كبيرة، لأنها تؤسس تصوراتهم الجيوسياسية، وعلى الأخصّ، تصورهم للأمة.

الجغرافيا السياسية لأولى السلالات المغربية الحاكمة

نجح المرابطون، إذن، في إقامة علاقات مستمرة مع بعض الممالك الإفريقية، وعلى الأخصّ، مع مملكة غانا التي كانوا يمدّونها بالملح المستخرج من الملاحات الواقعة في منطقة الصحراء مقابل الذهب المستخرج من الأعماق المغمورة بالطمي والذي كان رعاياهم يحملونه إليهم. كانت هذه المقايضة تساوي بين الذهب والملح لأن هذا الأخير يشكّل مادة يحتاجها الجسم في العالم الإستوائي للتعويض عن كمية الملح التي يفقدها بفعل التعرق. شقّ المرابطون الذين كانوا يمتطون المهاري ويغطّون وجوههم باللثام كما كان يفعل «الطوارق» (رجال قبائل اللطمة)، طريقاً للقوافل تمرّ عبر محطات عدة (بينها ساقية الحمرا و ريو دي أورو أي طريق الذهب) لتصل إلى سجل ماسا، وهي ملتقى مهم للقوافل وتقع عند سفح جبال الأطلس الشرقية. ثم اجتازوا عبر الشعاب سلسلة جبال الأطلس العالي وبنوا عند سفحها، سنة 1062، مدينة مراكش وأحاطوها بواحة من النخيل المثمر تزينها. أصبحت مراكش مركزاً تجارياً عالمياً وانتشرت القطع النقدية الذهبية المسكوكة فيها حتى وصلت إلى الشرق الأوسط وإلى قسم من أوروبا. هكذا نشأت إمبراطورية المرابطين التي امتدت إلى وسط بلاد المغرب ووصلت إلى الأندلس حيث ساهمت في صدّ الهجمات المسيحية. في منتصف القرن الثاني عشر (سنة 1147 تحديداً، زالت إمبراطورية

المرابطين وحلت محلها إمبراطورية المَوَحِّدين التي أسستها مجموعة من قبائل البربر المعروفة بقبائل «المصمودة» التابعة لجماعة دينية متشددة. «الموحِّدون» هم مسلمون تنكروا للمذهب المالكي وتحولوا إلى عقيدة يقال أنها متأثرة إلى حدٍ ما بالتشيع، ويؤمنون بدور المهدي. بعد أن استولى المَوَحِّدون على سجل ماسا التي تصل اليها طرق الذهب، ضموا إليهم قبائل شتى واستولوا من دون صعوبات على مراكش. وبفضل النشاط الكبير الذي شهدته طريق الذهب، عرفت بلاد المغرب في عهد المَوَحِّدين عصرها الذهبي (بالمعنى الحرفي والمجازي)، وأصبحت إمبراطورية تفرَّدت في تحقيق وحدة الغرب الإسلامي : أي ليس فقط بلاد المغرب بل الأندلس أيضاً حيث دحر الموحِّدون مرةً أخرى الجيوش المسيحية التي خاضت ضدهم حرب استرداد.

لكن نجم الموحِّدين أفل بسرعة أيضاً فزالت إمبراطوريتهم، ليس بسبب الانتصار الكبير الذي حققه المسيحيون في معركة لاس نافاس دي تولوزا (تعرف بالعربية بحصن العقاب) (1212) فسيطروا على قسم كبير من الأندلس (باستثناء غرناطة)، بقدر ما هو نتيجة لحالة الضياع الداخلي الذي كان يسود الامبراطورية. زالت هذه الامبراطورية سنة 1269، عندما استولى على مراكش من سيطلق عليهم إسم المرينيين (من قبيلة عيط مرين من المغرب الشرقي) وقد استمر حكمهم فترة أقصر بقليل من حكم المَوَحِّدين واقتصر على المغرب فقط. حصل الأمر ذاته بالنسبة للسلالات التي أتت من بعد والتي تعاقبت بوتيرة سريعة إلى حدٍ ما حتى القرن التاسع عشر محتفظةً ببعض الخصائص المشتركة، وبالمدن العواصم نفسها.

أعتقد أنه من المفيد أن أشرح بالاستناد إلى المؤرخ المغربي الكبير وعالم الاجتماع إبن خلدون (الذي وُلد في تونس سنة 1332 وتوفي في القاهرة، سنة 1406) كيفية قيام وتفكك الممالك المغربية، وبصورة أشمل، ممالك بلاد المغرب، لما لذلك من أهمية كبيرة إلى اليوم، ولأن ذلك يسمح لنا، فضلاً عن ذلك، أن نفهم بشكل أفضل كيف تمّت السيطرة الاستعمارية على المغرب، خصوصاً. الأمر يتعلق هنا كما في مجمل بلاد المغرب (والشرق الأوسط) بمجتمعات قبلية كان كل رجل فيها يحمل السلاح ويتقن فن القتال وينتمي إلى

مجموعة تتأسس على صلات قربى، هي القبيلة (أو فخذ القبيلة). والقبيلة مجموعة سياسية تقوم من حيث المبدأ على المساواة، وتبسط سلطتها على بقعة أرضٍ معينة تدافع عنها وتستغلها بصورة جماعية إلى حدٍ ما لتربية المواشي وللزراعة، وتقيم مع القبائل المجاورة علاقات صراع إلى حدٍ ما هي في الواقع علاقات جيوسياسية، ذلك أنها تعبر عن تنافس على السيطرة على الأراضي وكذلك عن إرادة تمتين الروابط السياسية بين أفراد القبيلة وتعزيز قدرتهم القتالية. إن القبيلة، وهي المجموعة التي تتأسس على قاعدة عائلية عريضة، هي بمعنى ما آلة سياسية (لها مجلسها الديموقراطي المعروف بالجَمعة)، وآلة حرب (لكنها لا تسعى إلى تصفية الخصم أو إلى أخذ الأسرى لاستخدامهم عبيداً).

ضمن كل قبيلة (أو ضمن معظم القبائل) يوجد دائماً بعض الرجال الشباب الذين يطمحون إلى أن يبرهنوا عن مواهبهم القتالية كوسيلة لإثبات نجاحهم أمام المتوسطين في السن ولإسماع صوتهم في الجَمعة. سوف يتذرع هؤلاء الشبان المفعمون بالطموح بأي حادث بسيط مع أفراد القبيلة المجاورة لكي يجرّوا قبيلتهم إلى مواجهة يتوقعون أنهم سيخرجون منها منتصرين. وإذا حصل ذلك، يبادرون إلى الدعوة إلى المصالحة وهم يلوِّحون بفائدة التضامن لمواجهة قبيلة أخرى، خاصةً إذا كانت أقوى من قبيلتهم وإذا كانت مكلَّفة بجباية الضرائب (العينية) لصالح المخزن. لنذكِّر مرةً أخرى، أن هذه اللفظة تشير في بلاد المغرب إلى السلطة الملكية وإلى القبيلة التي تتألف من أفراد العائلة الملكية وإلى القبائل التي تساند الملك، كما تشير في الوقت نفسه إلى المستودعات (المخازن) حيث تُخزن الحبوب التي يتم الحصول عليها من القبائل التي لا تملك القوة الكافية لكي تتنصّل من دفع الضريبة.

إن السلطة الملكية تأسست قديماً في بلاد المغرب وفي الشرق الأوسط (باستثناء مصر التي تشكِّل حالةً خاصة) على قاعدة قبلية؛ تجرّ قبيلة ما غيرها من القبائل إلى التمرد على سلطة ملكية قائمة كانت بدورها في السابق قبيلة تمرَّدت وانتصرت بفضل تحالفها مع قبائل التحقت بها. وكلما استطاعت القبيلة المتزعمة أن تنسب نفسها لمجدد في الفكر الديني أسس فرقة دينية جديدة مناهضة لتلك التي ينتمي إليها الحكم القائم، كلما التحق بها عدد

أكبر من القبائل.

من وجهة نظر جيوسياسية، هناك تباين في المساحة الخاضعة لقبيلة صارت قبيلة ملكية، بين «بلاد المخزن» أي المنطقة التي يسيطر عليها المخزن أو القبيلة الحاكمة والقبائل الملتحقة بها التي لا تدفع الضرائب لكنها تجبر على دفعها عدداً كبيراً نسبياً من القبائل الخاضعة لها، و«بلاد السيبة»، وهي المنطقة التي تعيش فيها قبائل تملك ما يكفي من القوة لكي ترفض دفع الضريبة؛ وهي في أكثر الأحيان، قبائل تسكن الجبال وتستفيد من الموقع الطبيعي لحماية استقلالها. في قلب «بلاد المخزن»، تقوم المدينة التي تتخذها القبيلة الملكية عاصمة لها وهي في معظم الأحيان عاصمة المملكة السابقة. تشكل هذه المدينة مركز تبادل بين تجّار القوافل، وعلى الأخصّ، محطة على طرق الذهب. ولطالما كانت السيطرة عليها وعلى جزء من الثروات التي كانت تمر عبرها سبب حروب قامت من أجل الاستيلاء على السلطة الملكية التي وإن كانت تعود بأصولها إلى قبيلة جبلية، إلا أنها بعد تحقيق انتصارها سوف تركز اهتمامها على العاصمة.

خلافاً لمدن أوروبا الغربية التي أصبحت في القرون الوسطى أماكن تتجمع فيها الثروات المقتطعة من أرباح العلاقات التجارية ومما يجنيه سكان الأرياف في المناطق المجاورة الخاضعة لسيطرة طغمة حقيقية من الإقطاعيين–المحاربين، فإن مدن بلاد المغرب تدين بثرواتها إلى التجارة مع البلدان البعيدة، خاصةً. ذلك أن اقتطاع الضرائب من مدخول الريفيين كان يصطدم بأن هؤلاء يحملون السلاح وينتمون إلى قبائل تجيد القتال. كان الملك يخصص جزءاً من الثروات التي يسيطر عليها ليقدمه هدايا ثمينة لأعيان القبائل المتحالفة معه، الذين بدورهم كانوا مجبرين على توزيع هذه الأموال على المحيطين بهم. بالتأكيد، كانت بعض القبائل تجبر لفترة ما على دفع الضريبة، لكنها كانت تعوّل على أنه سيأتي يوم تضعف فيه السلطة الملكية وتختفي، كما حدث لممالك أخرى كثيرة من قبل.

نموذج ابن خلدون في التفسير

هذا الأفول السريع لإمبراطوريات كبيرة كإمبرطورية المرابطين أو إمبراطورية الموحِّدين التي اضمحلت في فترة تقلّ عن قرن واحد من الزمن شغل بال ابن خلدون إلى درجة كبيرة، وقد كان هذا المؤرخ يرغب بدون شك في تحقيق وحدة بلاد المغرب، كما كان يسيئه أن يكون هذا الأفول المستمر (عبر ثلاثة أجيال كما يقول) قد مكّن المسيحيين من طرد العرب من الأندلس: فهو من عائلة إشبيلية هاجرت إلى تونس بعد سنة 1248. إن تفكير ابن خلدون يتيح لنا أن نرى الماضي الجيوسياسي لبلاد المغرب بشكل أوضح، كما يتيح لنا من خلال المقارنة أن نرى بشكل أوضح الماضي الجيوسياسي للشرق الأوسط، وهو مختلف تماماً.

الفكرة السياسية التي تعبر مجمل المسارات الجيوسياسية التي يصفها إبن خلدون، والتي تشكل محور تفكيره هي ما يسميه «العصبية»: تبدأ العصبية ضمن القبيلة التي يسعى بعض رجالها الفتيين إلى جرِّها إلى صراع؛ وتستمر العصبية حتى احتلال العاصمة وقيام مملكة جديدة، أي «مخزن» جديد، إلى أن ينتهي الأمر باضمحلال العصبية وتفكك المملكة التي قامت على أساسها، تحت ضربات قبيلة جديدة تمتلك العصبية. تصعب ترجمة هذه اللفظة التي يمكننا اليوم أن ننسبها إلى لغة علم الاجتماع السياسي، لأنها تشير إلى علاقة سلطوية مضمَرة ضمن مجموعة من المحاربين القائلين بالمساواة. إنه تفاهم بين مجموعة صغيرة من الأصدقاء (والإخوة أو أبناء العم) الذين يتزعمون بحكم الواقع وليس بحكم القانون القبيلة نفسها ويقررون أن يجرّوا هذه القبيلة بالاتكال على مهارتهم وشجاعتهم إلى مشروع جيوسياسي كبير مستغلين شعورها بالاعتزاز وتضامن أفرادها لمحاربة الخصم.

تُرجمت كلمة «عصبية» في البداية بعبارة «روح التماسك» (وهي تعود إلى دي سلان صاحب أول ترجمة فرنسية لمقدمة إبن خلدون وقد أعدّها بناء على طلب نابوليون الثالث، ونُشرت سنة 1868)، غير أنه من الأفضل في رأيي الاحتفاظ بالكلمة العربية. وهي لفظة يستعملها علماء الاجتماع في يومنا الحاضر، ومنهم المأسوف عليه ميشال سورا الذي قُتل في بيروت على يد خاطفيه، في تحليله لصراعات القوى الراهنة في سوريا وفي

لبنان والعراق (خاصة وهو يتكلم عن صدام حسين وقبيلته التكريتية). مع وجود اختلاف بسيط في رأيي، هو أن أجهزة الدولة في هذه البلدان لم تعد تتأسس اليوم إطلاقاً على قاعدة قبلية، بل تدين بوجودها لتصارع القوى العالمية.

فيما يتعلق بتصارع القوى في بلاد المغرب في القرون الوسطى كما شرحه إبن خلدون، فإن انتصار العصبية يشير إلى بداية أفولها. ذلك أنه ما إن تستلم القبيلة الملك حتى تظهر داخلها علاقات تنافس بين الزعماء الذين قادوها إلى الحرب، لأن كلاً منهم يظهر حماسةً أكبر من الآخرين بينما هم متساوون في المبدأ. فيسعى أحدهم متأثراً بما يعرفه عن الممالك المسيحية (خاصةً ممالك إسبانيا)، إلى أن يُعترف به ملكاً وإلى أن يدين له بالطاعة حتى أقرب المقربين من رفقاء السلاح. فيذكِّره هؤلاء بالحقيقة التي يتناساها: «ومن الذي نصبك ملكاً علينا؟». يصبح عندئذ شعور العصبية خطراً على الملك وعلى السلالة التي يريد أن يؤسسها. لذلك يسعى إلى إبعاد منافسيه، فيعيِّنهم حكاماً على إحدى مقاطعات المملكة. لكنهم سريعاً ما يحقدون عليه، وكلما توفي ملك وكان على الأئمة أن يسموا ملكاً جديداً ليخلفه يدبرون المؤامرات ذلك أن أبناء الملك يحيكون الدسائس ضد بعضهم البعض، خاصةً وأن أمهاتهم تنتمين لقبائل حليفة مختلفة (إن تعدد الزوجات هو استراتيجية جيوسياسية من شأنها أن تقوي سلطة المخزن).

في النظام الإقطاعي في أوروبا، كان الملك المنتصر يوزع الإقطاعات على أتباعه ويمنحهم ملكية مساحات شاسعة من الأراضي التي يوكلون زراعتها إلى الفلاحين، وذلك بناءً على قرارات لا رجوع عنها، أما في بلاد المغرب، كما في الشرق الأوسط، فلم يكن الأمر بهذه السهولة. الواقع أنه لم يكن في هذه البلدان أراضٍ تعود ملكيتها لأفراد بل أن الأراضي كلها (باستثناء الأراضي المزروعة والأراضي المروية) مُلك للقبيلة وللمَلك الذي يمثل الجماعة بكاملها. ولا يستطيع الملك أن يوزِّع إلا ما يُسمى «الاقطاعة» التي يكلف مالكها بجباية الضريبة من عدد من القبائل (شرط أن تكون موافقة عليها). لذلك ففي بلاد المغرب كما يشرح إبن خلدون، لا يستمر المخزن طويلاً نتيجة لازدياد التناقضات داخل القبيلة المالكة.

كان ذلك الوضع قائماً أيضاً في ممالك الشرق الأوسط لكنها لم تتفكك كلها لأسباب داخلية، وفق نموذج إبن خلدون، ذلك أنه إذا ما وضعنا مصر جانباً فإن هجمات الفرسان الأتراك- المغوليين وهجمات جنكيز خان أو تيمورلنك هي التي قضت عليها جميعاً. في بلاد المغرب انحلّت الإمبراطوريات تلقائياً. وكلما ضعفت إحداها كلما اتسعت مساحة «بلاد السيبة» وتهيأ فيها تحالف قبائل يؤسس «مخزناً» جديداً حول مجموعة صغيرة تربط بين أفرادها عصبية قوية. ولكي ينتصر هذا التحالف عليه الاستيلاء على سجل ماسا، النقطة التي تصل إليها طريق الذهب. لكن بدءاً من القرن الرابع عشر، لم تعد هذه الطريق تمر في الصحراء الغربية. غير أن ابن خلدون وكذلك معاصريه لم يكونوا بعد على علم بذلك.

في بلاد المغرب، كما ورد عند ابن خلدون، ستستمر صراعات النفوذ بين الممالك وستقوم كل مملكة وتضمحل تبعاً لقوة العصبية أو لتراجعها داخل القبيلة أصبحت في فترة معينة قبيلة مالكة قبل أن يصيبها الانحطاط. يمكن القول أن العصبية هي أساس نشأة الدولة وأنها لا تلبث أن تتلاشى بعد أن تتكوّن الدولة. للخروج من هذا التناقض الجدلي ينبغي أن تتوفر للملك قوة أخرى يعتمد عليها غير التي تؤمنها له قبيلته، وهي تتمثل بسكان المدينة- العاصمة. لكن المدينة لا عهد لها بالحروب القبلية كما أنها لا تشكّل قوة سياسية.

هذا ما يفسر بدون شك أن ابن خلدون، وهو مديني ينتمي إلى عائلة مدينية كبيرة، يقدم عن أهل المدن صورة سلبية إلى درجة تثير الاستغراب، حيث يبدون جبناء، قاصرين وماجنين، وذلك لكي يبرهن على أنهم كائنات طفيلية يتنامى دورها كلما ازدهرت المملكة. مع ذلك فهم الذين يؤمّنون لها الثروة بما يقومون به من نشاطات تجارية. على العكس ذلك، يرسم ابن خلدون لوحة إيجابية جداً لسكان المناطق الداخلية سواء كانوا من الرعاة أم من الفلاحين الحضريين، شرط أن ينمو في قبائلهم شعور قوي بالعصبية يؤسس لقيام «مخزن» في المستقبل. يرى ابن خلدون أنه خلافاً لجميع هذه القبائل البربرية التي يروي تاريخها ويتحدث عن مصيرها، فإن قبائل العرب القليلة التي انطلقت من الشرق الأوسط لتصل إلى بلاد المغرب بدءاً من القرن الحادي عشر (قبيلة بني هلال الشهيرة) تفتقر إلى فكرة تأسيس «مخزن»، وذلك لأنه ليس لديها فكرة عن العصبية. غير أن هذه القبائل

ستؤسس لاحقاً، بعد موت ابن خلدون، سلالات حاكمة اندمجت في «مخزنها» قبائل بربرية[1].

بلاد المغرب واحتكاكها بالإمبراطوريات الكبرى

ما يمكن تسميته بنموذج أو بنظام ابن خلدون الذي يحلّل سرعة قيام وانحلال الممالك التي تتأسس على قاعدة قبلية، قد ثبتت فعاليته لفترة طويلة نسبياً في مجمل بلاد المغرب. لكن بدءاً من القرن السادس عشر ونتيجة لتدفق ذهب أميركا إلى إسبانيا مما أدى إلى ازدهار عمليات القرصنة في البحر المتوسط والتي ردَّت عليها إسبانيا بهجوم على شواطىء بلاد المغرب الأوسط وعلى شواطىء تونس، أنشأت الامبراطورية العثمانية التي طُلب منها المساعدة، دولة في بلاد المغرب لا تقوم على قاعدة قبلية. هكذا لم يعد نموذج ابن خلدون يصلح في قسم كبير من بلاد المغرب، وبكل حال في القضايا الكبرى، (لم تقم بعد ذلك في الجزائر سلالة جديدة حاكمة). لكن هذا النموذج ظلّ يؤثر على صراعات القوى بين القبائل المتحالفة مع الأتراك، أي بين قبائل المخزن التركي التي تجبر القبائل الأخرى على دفع الضريبة من جهة، والقبائل التي تُجبر على دفعها، من جهة أخرى.

في المقابل، استمر نموذج ابن خلدون في المغرب حيث تعاقبت السلالات القبلية الحاكمة حتى فُرض نظام الحماية الفرنسي وفق أسلوب يقترن فيه الاحتلال بممارسة التأثير كما عرف ليوتيه أن يطبقه في مطلع القرن العشرين معتمداً على اللعب على العصبية؛ وهو أسلوب مختلف عن الغزو الاستعماري للجزائر في القرن التاسع عشر.

بعد السلالة المرينية التي طوَّرت مدينة فاس خصوصاً وسيطرت على المغرب منذ سنة 1269 حتى منتصف القرن الخامس عشر، تهافت نموذج ابن خلدون إذا أمكن القول، لأن قبيلة بني أوطا، وهي قبيلة من جبال الريف خلفت سلالة المرينيين، لم تكن تتمتع بالقوة الكافية لكي تتصدى بفعالية لهجمات البرتغاليين والقشتاليين على الشواطىء المغربية.

(1) أنظر لاكوست إيف: «إبن خلدون، بداية التاريخ، ماضي العالم الثالث»،
Ibn Khaldoun, *naissance de l'Histoire, passé du tiers-Monde* 1965, 1997.

وقد أقام هؤلاء على هذه الشواطىء سلسلة من الأماكن المحصَّنة، وخلقوا في الوقت نفسه حالةً من الفوضى بسبب التحالفات التي عقدوها مع القبائل المجاورة. غير أن يقظة دينية قوية حدثت نتيجة لهذه الهجمة المسيحية ولسقوط غرناطة (1492)، فانتشرت عدة فرق دينية تدعو إلى الجهاد وتحرِّم على القبائل كل تحالف مع الكفار. سوف يشير الأوروبيون إلى أعضاء هذه الفرق التي كانت تتنافس فيما بينها وتحكمها علاقات تراتبية بلفظة «marabouts» (الأصل «مرابطون»، في اللغة العربية). وقد نشروا مع الإسلام الدعوة إلى تعبد أولياء محليين، وألفوا منذ ذلك الحين نوعاً خاصاً من التنظيمات السياسية تتفرد به المغرب. ولا يزال دورهم أساسياً إلى اليوم.

في منتصف القرن السادس عشر استلمت الحكم سلالة سوف تصبح سلالة عظيمة، إنها سلالة السعديين. لم يكن ملوك هذ السلالة من البربر كما كان أسلافهم بل كانوا عرباً يؤكدون أنهم يتحدرون من سلالة النبي، فهم إذن «شرفاء» (مفردها شريف). وصل السعديون مع القبائل العربية عبر شمال الصحراء واستقروا في جنوب المغرب حيث ضموا إليهم عدداً من قبائل البربر لكي يخوضوا الحرب المقدسة ضد البرتغاليين المتمركزين في أغادير. إلا أن السعديين هم من طرد الأتراك الذين استقروا في الجزائر. سنة 1578، حقق السعديون انتصاراً كبيراً في معركة قُتل فيها ملك البرتغال (مما سيؤدي إلى ضم مملكته إلى إسبانيا) وأُعلن فيها المنتصر سلطاناً، إنه أحمد المنصور.

كان أحمد المنصور حاكماً عظيماً على رأس «مخزن» قوي، وقد عرفت عاصمته، مراكش، نهضة كبيرة. سنة 1590، أرسل إلى السودان جيشاً ضخماً (من المرتزقة الذي كانوا في السابق مسيحيين) واحتل تومبوكتو، غير أنه لم يتمكن من استعادة السيطرة على طرق الذهب لكي يجعلها تمر من جديد في المغرب. عندما مات المنصور أعلن ولداه الحرب على بعضهما، وكان أحدهما حاكماً على فاس والآخر على مراكش، مما جعل دور الأولياء في محاربة المسيحيين أكثر فعاليةً.

السلالة الأخيرة، نهاية نموذج ابن خلدون، وبواكير التحديث الخادعة

آخر سلالة تأسست في المغرب ولا تزال تحكم إلى اليوم هي السلالة العلوية (التي تنسب نفسها إلى علي، صهر النبي، من غير أن تكون شيعية). العلويون هم أيضاً عرب جاؤوا في القرن السادس عشر إلى جنوب المغرب حيث استقروا في واحة تَفلالت الكبيرة، ثم سيطروا تدريجياً على المغرب في القرن السابع عشر وأقاموا عاصمتهم في مكناس. حاربوا ضد المسيحيين كما حاربوا ضد الأتراك؛ كان أعظم ملوكهم في ذلك الحين مولاي إسماعيل الذي فرض سلطته على جميع القبائل. أما خلفاؤه فقد ضعفت قوتهم تدريجياً، وتقلص حجم «بلاد المخزن»، إلا أن البرتغاليين والإسبان خففوا من ضغوطهم، بعد أن تحوّل اهتمامهم إلى الأميركيتين. يمكن القول أن نموذج ابن خلدون قد بهت تدريجياً ذلك أنه منذ القرن السابع عشر حتى مطلع القرن العشرين، لم تتوفر لأية قبيلة القوة الكافية للإطاحة بالسلالة الحاكمة. ربما لأن هذه الأخيرة عرفت كيف تقيم مع زعماء الفرق الدينية القائمة على التعبد للأولياء صلاتٍ تكفي لكي يمتنعوا عن تأمين الغطاء لثورة تعلنها هذه القبيلة أو تلك، في «بلاد السيبة». لكن شعور العصبية لم يختف داخل القبائل التي بقيت تتنافس فيما بينها لأسباب مختلفة.

لأن الجيش الفرنسي كان يقوم منذ سنة 1830 باحتلال قسم كبير من الجزائر، أراد السلطان وزعماء الفرق الدينية أن يقدموا النجدة لعبد القادر، لكن الهزيمة الكبيرة التي منيوا بها في معركة إيسلي على الحدود المغربية–الجزائرية، جعلتهم يدركون أن «إعلان الجهاد» ليس كافياً لمواجهة جيش أوروبي. كذلك أقدم الإسبانيون الذين كان يقلقهم استيطان الفرنسيين في بلاد المغرب، على احتلال تطوان انطلاقاً من قلعتيهما القديمتين في سبتة ومليلة. كان على سلطان المغرب، إذن، أن يشتري السلاح من الأوروبيين ومن أجل ذلك كان يجب أن يبيعهم البضائع. في سنة 1864، ازدهرت التجارة مع الأجانب وقدمت البنوك الإنكليزية قروضاً ماليةً مهمة مقابل رهن عائدات الجمارك التي كانت تسجل ارتفاعاً في أرقامها. لكن الفرنسيين ليسوا وحدهم من وجهوا أنظارهم لبلاد المغرب، بل الألمان أيضاً الذين كانوا مهتمين إلى حدٍ كبير بالمغرب. على الرغم من التزام الحسن الثاني

سياسة الحذر، كانت ديون المملكة تكبر يوماً بعد آخر، وتوجب عليه أن يزيد الضرائب لكي يتمكن من دفع فائدة هذه الديون. مما شكّل ذريعة للمؤامرات التي كانت تحاك داخل القصر من أجل تحريض بعض القبائل على الثورة، وخاصةً تلك التي كانت تعيش حول مدينة فاس التي استعادت مركزها كعاصمة.

في الوقت نفسه، دفع تطور العلاقات المالية بين الأوروبيين وبعض الأعيان المغربيين الذين أوكل إليهم الملك بصفة مؤقتة إلى حدٍ ما وظائف مهمة (قادة في الجيش، أو حكام مقاطعات)، إلى الاحتفاظ بالممتلكات المتعلّقة بهذه الوظائف (الاقطاعات) بدل تسليمها لمن يخلفهم في هذه المناصب. ولكي يتمكنوا من ذلك، طلب هؤلاء الأعيان الحماية من قناصل الدول الأوروبية الذين كان السلطان لا يرفض لهم طلباً خاصة أنه كان يطلب تسهيلات مصرفية جديدة. كما في تونس، إذن بدأ فرض نظام الحماية الأوروبية في المغرب على مستوى الأعيان، قبل وقت طويل من أن تفرضه قوة أوروبية عظمى بصورة رسمية على كامل الإمبراطورية الشريفية. بقي تحديد الدولة الأوروبية التي ستفرض حمايتها، ذلك أن المغرب كان في نهاية القرن التاسع عشر محط أنظار كثير من القوى.

التنافس الإمبريالي على المغرب و سياسة «الباب المفتوح»

في ذلك الوقت كانت إنكلترا تستفيد من علاقاتها التجارية والمالية مع المغرب (بدأ ذلك ببيع الشاي وأباريق الشاي)، لكن بما أنها وضعت يدها سنة 1881، و «أمام أعين الفرنسيين» على العدد الأكبر من أسهم الشركة العالمية لقناة السويس (التي شُقَّت في عهد الخديوي إسماعيل)، وبما أنها كانت تحتل مصر عسكرياً منذ سنة 1882، ولكي تتحاشى أن يضع الفرنسيون الزيت على النار في هذا البلد، فإنها لم تعارض الحماية الفرنسية على المغرب. في المقابل، أرادت ألمانيا التي كانت تعرف نهضة صناعية وعسكرية كبيرة أن تستدرك تأخرها في التوسع الاستعماري فوجّهت اهتمامها إلى المغرب. حتى أن الإمبراطور غليوم الثاني جاء إلى طنجة سنة 1905، لكي يظهر دعمه لاستقلال الإمبراطورية الشريفية. أما إسبانيا، فهي طرف معني بحكم وجود حصنيها القديمين في سبته ومليله. سنة 1906،

اجتمع في إسبانيا، في الجزيرة (وهي تبدو للنظر من جبل طارق الشهير) ممثلون لمعظم الدول الأوروبية (وللولايات المتحدة أيضاً). في مؤتمر الجزيرة قررت هذه الدول اعتماد سياسة «الباب المفتوح» في المغرب، بالرغم من معارضة ألمانيا. فقد أبدت فرنسا وإسبانيا الاستعداد لمساعدة السلطان على إعادة الأمور إلى نصابها في مملكته، لكنهما لن تتمكنا مع ذلك من الاستفادة من أية منفعة اقتصادية، وخاصة، من رخص امتيازات منجمية. عندما ازدادت خطورة الاضطرابات في المغرب، أُرسلت فرق عسكرية فرنسية إلى فاس والدار البيضاء لحماية الأوروبيين؛ وهذا ما ردَّت عليه ألمانيا، سنة 1911، بإرسالها سفينة حربية رست مقابل مرفأ أغادير. مقابل انسحاب ألمانيا من المغرب، منحها الفرنسيون منفذاً على بحيرة تشاد إنطلاقاً من مستعمرتها في الكاميرون، لكن سيتضح أن ذلك كان خدعةً.

في سنة 1912، استنجد السلطان المحاصَر في فاس من قبل القبائل التي نزلت من الجبال، بالفرق الفرنسية، مما أجبره على القبول بنظام الحماية الفرنسي، مع أن أحداث شغب عنيفة كانت تدور في المدينة. ولكن بما أنه كان يلعب على الحبلين، فقد أُرغم في النهاية على التنازل عن السلطة لصالح أخيه مولاي يوسف الذي بدا مطواعاً أكثر منه بكثير (سوف يصبح اسمه في المستقبل الملك محمد الخامس). عُين الجنرال ليوتيه الذي كان يترأس في الجزائر الفرق العسكرية الموجودة على الحدود الجزائرية–المغربية، مندوباً سامياً. وقد كان لأفكاره تأثير كبير على الأسلوب الشديد الخصوصية الذي تم بموجبه احتلال المغرب واستعماره، ولا تزال نتائج ذلك مهمة إلى اليوم. لقد تأثر ليوتيه كثيراً بإقامته في الهند الصينية، حيث خدم في مستهل حياته العسكرية كضابط عاش في محيط جان–لوي لانيسّان. قبل أن يصبح حاكماً عاماً لإقليم تونكين، كان هذا الأخير، وهو طبيب وعالم طبيعي، قد ذهب إلى الهند–الصينية لدراسة أسلوب الإنكليز والهولنديين في فرض الاستعمار بالاعتماد على الطبقات الحاكمة المحلية. ذلك يفسر العناية التي أولاها ليوتيه لاحترام التقاليد المغربية والمحافظة على هيبة المخزن، هذا إضافة إلى أنه كان من مناصري الملكية في بلاده (مثل كثيرين غيره من الضباط في زمانه). علاوةً على ذلك، لم

تطلق يد فرنسا في المغرب، نتيجة لسياسة «الباب المفتوح» التي كانت تذكِّرها بها من وقت لآخر القوى العظمى الأخرى.

لقد فهم ليوتيه الذي عرف كيف يحيط نفسه بعلماء الجغرافيا والإتنولوجيا أشكال البنية السياسية للمجتمع المغربي، وقد اطلع بدون شك على أعمال ابن خلدون ويمكن القول أنه سيطبق بمهارة نظرية العالم المغربي.

توسع «بلاد المخزن» وتأميم حاذق للموارد المنجمية

إن «إحلال السلام» في المغرب حصل باسم تثبيت سلطة السلطان، أي بانحسار تدريجي لمساحة «بلاد السيبة» نتيجة لتوسع «بلاد المخزن». وقد تمّ ذلك بدون صعوبات كبيرة وبواسطة فرق عسكرية فرنسية عديدها قليل نسبياً، وذلك من خلال استغلال علاقات التنافس بين القبائل المتجاورة، ودغدغة شعور العصبية والعنفوان القتالي في كل منها، وإدماجها في الجهاز العسكري التابع للمخزن لكي تحصل بالمقابل على أسلحة أوروبية توزع عليها وتعتز بها. لكل قبيلة تنضم إلى المخزن قائد يتم اختياره من داخل صفوفها، وضابط فرنسي مختص في شؤون السكان المحليين يتكلم العربية وخاصةً البربرية، لأن العدد الأكبر من القبائل المغربية، خاصة القبائل الجبلية، كانت تتكلم اللغة البربرية في ذلك الوقت. منذ بداية نظام الحماية، تشكلت كتائب من الرماة المغربيين ضمت متطوعين انخرطوا في الجيش الفرنسي وسوف يحاربون على الجبهة الفرنسية بدءاً من أيلول/سبتمبر 1914. غيرأن «إحلال السلام» تأخَّر في جنوب المغرب بسبب الحرب العالمية، وقد حصل بصعوبة أكبر واستغرق وقتاً أطول: فقد دارت آخر المعارك في سنة 1934.

أحد أهم الأوراق الرابحة في سياسة ليوتيه هي أن الأوساط الاستعمارية في مطلع القرن العشرين كانت مهتمة بالموارد المنجمية أكثر منها بالأراضي الزراعية. لذلك - على خلاف مع حصل في الجزائر في القرن التاسع عشر - لم يسعَ الاستعمار في المغرب إلى الاستحواذ على أراضي القبائل وفي الوقت نفسه كان يسهل للأعيان احتكار العقارات

فترتبط مصالحهم به.

شكَّلت سياسة «الباب المفتوح» التي أُقرَّت في مؤتمر الجزيرة عقبة حقيقية أمام المصالح الفرنسية في مجال المناجم. كانت فكرة ليوتيه تقوم على تأميم الموارد المنجمية المغربية - وهذا أمر مستغرب بالنسبة لتلك الفترة - لصالح المخزن. وبناءً على نصائح مكتب أبحاث واستشارات منجمية يتألف من علماء جيولوجيا فرنسيين، منح ليوتيه امتيازات استثمار لشركات فرنسية أو أجنبية. وأعطى الدولة المغربية وكالة حصرية لاستثمار الفوسفات، وهو المورد الأهم للمناجم المغربية. كذلك أنشىء في المغرب مصرف للدولة كان أكبر المساهمين فيه مصرف فرنسي هو بنك باريس والبلاد المنخفضة - بنك روتشيلد، «Banque de Paris et des Pays Bas – Banque Rothschild». كذلك صار السلطان وكبار الأعيان المغربيين من أصحاب الأسهم في المؤسسات المالية التي تموِّل المشاريع الكبرى في المغرب.

قامت استراتيجية ليوتيه على تحديث «المغرب المفيد» من دون إحداث تغيير كبير في بنية المجتمع المغربي وذلك بالحفاظ على القبائل، واحترام الأولياء، والمحافظة على فن البناء المغربي، والفصل باستمرار بين المدينة العربية و «المدينة الأوروبية» التي عهد ببنائها لمهندسين مُدنيين مشهود لهم بالخبرة. أدرك ليوتيه، ابن القرن العشرين، أن المجتمع المغربي يتطور نتيجة للاستعمار بطريقة جدلية إن أمكن القول وأن نظام الحماية لن يدوم بالطبع إلى الأبد.

حرب الريف والتناقضات الاستعمارية

أُفشلت استراتيجية ليوتيه في وقت كان بدون شك أقصر مما توقعه. كان ليوتيه قد عقد اتفاقات مع القبائل الجبلية التي كانت تعيش شمال منطقة الحماية الفرنسية والتي كانت تنزل إلى السهول في فصل الشتاء لترعى قطعانها ولتقوم بأعمال الحراثة. وقد ضمن لهذه القبائل الاستمرار في استعمال هذه الأراضي السهلية. غير أن بعض المستعمِرين النافذين الذين جاؤوا من الجزائر إلى المغرب قد وقع اختيارهم على أراضٍ تقع عند سفوح جبال

الريف، في وادي نهر ويرغة، أحد روافد نهر سبو. رفض ليوتيه أن يعطي هؤلاء لأنفسهم حق امتلاك هذه الأراضي السهلية. فلجأوا إلى ممارسة الضغوط عبر نواب في البرلمان الفرنسي عن المناطق الإدارية الفرنسية في الجزائر؛ وقد شنَّ هؤلاء حملةً على ليوتيه، هذا «الوالي المناصر للملكية» الذي يدير شؤون المغرب. فاضطر إلى الخضوع لإرادتهم، لكن القبائل التي أحست بالغبن تمردت ورفعت صوتها بالدعوة إلى نقض الاتفاقيات المعقودة.

حدث ذلك في توقيت سيئ خاصةً وأن ثورة كبيرة اندلعت في شمال المغرب حيث كانت إسبانيا تفرض نظام الحماية منذ سنة 1912، وتحديداً في جبال الريف الأوسط، وقد تزعم هذه الثورة عبد الكريم من قبيلة عيط أورياغل. بعد أن تابع علومه في غرناطة، أصبح عبد الكريم قاضياً في مدينة مليلة (في حصن مليلة الإسباني) وكان يقيم أفضل العلاقات مع السلطات الإسبانية، كما فعل والده من قبل. لكنه قبل أن تُفرض الحماية الإسبانية، كان على اتصال ببعض المندوبين الألمان والأتراك. ولما حصل خلاف بيه وبين الإسبانيين، إنكفأ إلى قبيلته التي حرضها مع القبائل المجاورة على الثورة. مُني الجنود الإسبانيون الذين استخفوا بالخطر الذي يواجهونه، بهزيمة نكراء في أنوال، سنة 1921، مما أشعل الثورة في منطقة الريف بأكملها واضطر الجيش الإسباني إلى انسحاب شبه تام على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي حشدها والمعارك الشرسة التي خاضها.

في هذه المعارك، لمع إسم فرنكو كقائد «للفرقة الأجنبية الإسبانية»، فرُقِّي إلى رتبة جنرال وكان عمره 33 عاماً. تلقى عبد الكريم الدعم من عدة مصادر خارجية «رافضة للاستعمار» ، وخاصة من البريطانيين، كما وصلته أسلحة أرسلتها لجان دعم اتخذت من مضيق جبل طارق مركزاً لها (أنظر كتاب زكية داوود: «عبد الكريم»، 1999). بعد أن أعلن قيام «جمهورية الريف الكونفدرالية»، وهذا حدث فريد، انطلق عبد الكريم في ربيع عام 1925، مع فرقه المحاربة إلى الجنوب لشنِّ هجوم على المواقع الفرنسية، واستفاد من ثورة قبائل وادي نهر ويرغة، لكي يصل إلى ضواحي مدينة فاس التي أصبحت مهدّدة. فاضطرت القيادة الفرنسية إلى طلب إمدادات ضخمة من فرنسا مما أثار حملة مناهضة

لحرب الريف نظمّها الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان قد تأسس منذ فترة وجيزة.

استدعي ليوتيه إلى فرنسا، وعُين محله الماريشال بيتان الذي لجأ إلى استعمال الدبابات وسلاح الطيران، ويُقال الغاز، ضد مقاتلي عبد الكريم. غير أن متطوعين من السكان المحليين شاركوا إلى جانب الفرنسيين في هذه المعارك، وقد جاؤوا من أعالي الأطلس مع الضباط المكلفين في قبائلهم بإدارة شؤون السكان المحليين. في الجانب الإسباني، تطوع عدد كبير من سكان منطقة الريف كجنود مؤقتين، وهؤلاء سوف يقاتلون، بعد عشر سنوات، إلى جانب فرنكو خلال الحرب الأهلية في إسبانيا. هذه المعارك التي اقتتل فيها المغربيون تندرج في سياق منطق الصراعات التقليدية بين القبائل، لذلك لم تتوسع حرب الريف إلى المناطق الأخرى. والأمر المستغرب، هو أن هذه الحرب لم تثر لدى الرأي العام المغربي غضباً كبيراً. فالحركةِ الوطنية المغربية لن تبدأ إلا سنة 1930، عند صدور «الظهير»[1]* البربري. انتهت حرب الريف باستسلام عبد الكريم للفرق الفرنسية. أمر مستغرب آخر، هو أن فرنكو استطاع منذ سنة 1936، أن يجنِّد عدداً كبيراً من المحاربين في المغرب الإسباني لكي يخوضوا الحرب الأهلية في إسبانيا، ليس ذلك فحسب، بل أن حرسه الشخصي كانوا من قبيلة عبد الكريم، أي قبيلة عيط أورياغل، التي كانت فخورة بهذا الامتياز.

بدايات الحركة الوطنية المغربية وأزمة الاستقلال

بعد رحيل ليوتيه استمر تطبيق سياسته كيفما كان. لكن بدأت تظهر في المدن معالم انتشار الأفكار الوطنية بين المثقفين المغربيين. لذلك وُلدت في الأوساط الاستعمارية فكرة إبعاد بربر المناطق الجبلية عن تأثير الأوساط العربية. سنة 1930، أقرّ المندوب السامي نص «الظهير» البربري (المرسوم البربري) الذي ينشىء نظام عدالة يرتكز ليس على الشرع القرآني بل على العرف البربري، وكان يمكن أن تترتب عن ذلك نتائج إدارية مهمة. لكن السلطان رفض التوقيع على «الظهير» ثم انطلقت بعد هذا الموقف

(1) * تعني المرسوم، في المغرب (المترجم).

المقاوم الحركة الوطنية المغربية.

قويت إرادة الاستقلال مع هزيمة فرنسا، سنة 1940، وإنزال الجيش الأميركي في المغرب، نهاية سنة 1942. وفي مؤتمر أنفا (بالقرب من الدار البيضاء) الذي انعقد في كانون الثاني/يناير 1943، وحضره الرئيس روزفلت وونستون تشرشل، طلب سلطان المغرب منهما الدعم وإنهاء نظام الحماية الفرنسي. فأتاه الجواب أنه يجب الانتظار إلى أن تنتهي الحرب، وهذا ما فعله السلطان من دون أن يسعى إلى إقناع المتطوعين المغربيين بعدم القتال إلى جانب الفرنسيين. لعبت الفرق العسكرية المغربية دوراً مهماً في المعارك، في إيطاليا، وفي فرنسا، وفي ألمانيا. غداة الحرب، شجع انتشار الأحزاب الوطنية السلطان على المطالبة بصراحة أكبر بإنهاء الحماية، وفي سنة 1952، اندلعت أعمال شغب خطيرة في الدار البيضاء.

على الرغم من تحذيرات رجال الأعمال الفرنسيين الذين استقرّوا في المغرب منذ مدة طويلة والذين كانوا يوافقون مع السلطان (وكان ذلك سبباً في مقتل أحد أبرز الشخصيات بينهم)، رأى المندوب السامي، الجنرال غيوم، وكان في السابق ضابطاً مكلفاً بإدارة شؤون السكان المحليين، أنه من الحذاقة أن يخلع السلطان، وينفيه إلى كورسيكا، ثم إلى مدغشقر، وأن يُعيِّن مكانه ابن عم له كان مغموراً وشيخاً سقيماً (1953)، وقد اعتمد في ذلك على دعم إقطاعي مغربي كبير، هو باشا مراكش، الغلاوي، (سيد قبيلة غلاوة من أعالي الأطلس). لكن إزاء تنامي مقاومة المغربيين وجدت الحكومة الفرنسية نفسها مضطرة، سنة 1955، للقبول بعودة السلطان الذي استُقبل استقبال الأبطال والذي سوف يصبح من الآن فصاعداً الملك محمد الخامس.

أُعلن استقلال المغرب سنة 1956، بعد زيارة قام بها إلى باريس الملك محمد الخامس. عادت العلاقات مع فرنسا على خير ما يرام، على الأقل بسبب أن الملك وعائلته كانوا مساهمين منذ مدة طويلة في رأسمال المجموعات الاستثمارية الاستعمارية الكبرى الموجودة في المغرب. بل أن عدد الفرنسيين في المغرب أخذ يتجه نحو الازدياد. في المقابل، شجب بعض الوطنيين المغربيين التغييرات التي أدخلها الاستعمار على ملكية الأراضي والتي كانت تصب خاصةً في مصلحة رؤساء القبائل والأعيان المغربيين.

سنة 1958، اندلعت ثورة خطيرة في منطقة الريف. فقد طالبت القبائل بأراضٍ صادرتها السلطات الاستعمارية لكنها أصبحت، كما في مناطق كثيرة، ملكاً لشخصياتٍ مغربية بارزة. يجب كذلك أن نأخذ بالاعتبار الدور الذي لعبه في هذه الثورة عددٌ كبير من الوطنيين الثوريين المغربيين ممن كانوا ملاحقين من الشرطة الفرنسية ولجأوا إلى المنطقة الخاضعة لسيطرة إسبانيا. سُحقت هذه الثورة من قبل الجيش الذي قاده ولي العهد الجنرال أمزيان، وهو من أهل الريف، وقد شارك إلى جاب فرنكو في حرب الريف ضد عبد الكريم، ثم في الحرب الأهلية الإسبانية حيث ترأس فرق «المغاربة»، دائماً إلى جانب فرنكو الذي كافأه بأن منحه رتبة «قائد عام» وهي أعلى رتبة في الجيش الإسباني. بعد أن قضى على ثورة الريف أصبح أميزيان ماريشالاً وسفيراً للمغرب في إسبانيا.

ربما لكي ينسى أهل منطقة الريف القمع العنيف الذي قضى على الثورة، سمحت الدولة المغربية تدريجياً، وبعد مرور عامين على الاستقلال، بتوسع إنتاج كميات كبيرة من مخدر القنب، مما جعل زراعة حشيشة الكيف التقليدية تتحول إلى منتج عالمي: 140,000 هكتار، 3000 طن من الراتين سنوياً، 30٪ من الانتاج العالمي، 80٪ من الكمية المستهلكة في أوروبا، 12 مليار يورو بتصرف المهربين، المغربيين والإسبانيين، على الأخصّ(وحماتهم المغربيين والإسبانيين)، ذلك لأن قسماً كبيراً من الكميات المصدَّرة يتم نقله في زوارق سريعة وبواسطة الطائرات الصغيرة وطائرات الهليكوبتر إلى شاطىء إسبانيا على المتوسط.

الصراع الذي لا ينتهي حول الصحراء الغربية

غداة استقلال دول المغرب الثلاث، كان يمكن الاعتقاد بأن عدوى الحماسة الوحدوية التي كانت في أوجها في منطقة الشرق الأوسط ستنتقل إلى هذه الدول. لكن مشاريع الوحدة بقيت بدون جدوى. ليس لأن المثقفين في الجزائر، وفي تونس، وفي المغرب قد قلّلوا من أهمية القواسم المشتركة بين هذه البلدان الثلاثة، وليس أقلها الثقافة العربية–البربرية المشتركة، والإرث الحضاري المشترك الذي يتمثل في المساجد الضخمة التي بُنيت في عهد الموحِّدين، وفي فكر المفكر الكبير ابن خلدون، بل كذلك في الإرث

الثقافي والسياسي للاستعمار الفرنسي. لكن غداة الاستقلال، بدا النظام السياسي شديد الاختلاف بين الدولتين الأساسيتين في المغرب: في الجزائر كانت الحركة الوطنية الثورية المستندة إلى المرجعية الاشتراكية والفخورة بالنصر الذي حققته بعد نضال مرير والمتباهية بالاحترام الذي تتمتع به في العالم الثالث والمعتزة بثرواتها النفطية في منطقة الصحراء، تعتبر أنها وحدها الجديرة بقيادة الوحدة المغربية التي ستتحقق في المستقبل. في المغرب، كانت المملكة الشريفية التي تعتمد على دورها الديني التقليدي وعلى زعماء القبائل وعلى الفرق الدينية القائمة على تقديس الأولياء، كما تعتمد كذلك على بنى دولة صارت عصرية في ظل نظام الحماية، تخشى من عدوى الاشتراكية الجزائرية. فنتج عن ذلك عدد من الصدامات.

حصل أول صدام سنة 1963، بعد مرور عام واحد على استقلال الجزائر وكان سببه الخلاف حول ترسيم الحدود في قطاع فيغيغ، وفي الحقيقة، حول القسم الأكبر من الحدود الجزائرية–المغربية التي لم يتم الاعتراف بها صراحة في زمن الحماية. لكن في الواقع، طُرحت كذلك مسألة الصحراء الغربية التي كانت السلطات الإسبانية تعلم أن رحيل الاستعمار عنها ستحصل عاجلاً أم آجلاً. لذلك فقد قررت في نهاية الستينيات أن تستبق الأمور فشجعت في الخفاء على قيام حركة مناهضة للاستعمار بين السكان الذين يعيشون فيها، وهم قلّة. وذلك لكي يكون لها فريق يحاورها وتناقش معه إقامة دولة يمكن للشركة الكبيرة المتعددة الجنسيات (لكن فيها أكثرية إسبانية) التي تقوم باستثمار منجم الفوسفات الضخم في بوقراع أن تعقد اتفاقاً معها يعود بالمنفعة على الطرفين. هكذا تأسست جبهة البوليساريو، وهي جبهة لتحرير ساقية الحمرا ونهر الذهب أو «ريو دي أورو» (اللذين كانا يشكلان في الماضي نهرين–محطتين على طرق الحرير)، التي أعلن زعماؤها القطيعة مع الإسبانيين. لكن في نفس الوقت، كان القادة المغربيون والجزائريون يوقعون في إفران، سنة 1969، إتفاقيةً حول ترسيم الحدود المشتركة، وحول منجم تندوف في الجزائر ومشروع بناء سكة الحديد الكبيرة التي تربطه بمركز ساحلي لصناعة الحديد يكون مركزاً جزائرياً–مغربياً، وحول الحقوق المغربية على الصحراء الغربية. لكن الاتفاقية أخفقت

بعد فترة وجيزة، مما أثار استياء الرئيس بومدين الذي سيلعب منذئذ ورقة البوليساريو. سنة 1975، بعد موت فرنكو، وقع القادة الإسبانيون على اتفاق حول منجم بو قراع مع المغربيين الذين كانوا يحتلون الصحراء الغربية. نظّم الحسن الثاني مع الفرق الدينية المسيرة الخضراء الضخمة إلى الصحراء، غير أن الأمر استلزم تدخل الجيش المغربي، لأنه بينما كان القادمون يظنون أنهم سيُستقبلون كمحرِّرين، اصطدموا بمقاومة شرسة أبداها قسم من السكان الذين لجأوا إلى الأراضي الجزائرية القريبة من تندوف ودخلوا في حماية الجيش الجزائري.

إن قضية الصحراء الجزائرية أكثر تعقيداً في الواقع مما نعتقد. هذا الجزء من الصحراء تشغله قبيلة كبيرة من البدو الرحّل هي قبيلة الرقيبات، وهم عرب جاؤوا من الجزيرة العربية في القرن الخامس عشر. إنهم الوحيدون قبل تلك الحرب الذين ظلوا رحّلاً بالمعنى الحقيقي للكلمة، ولم يكونوا خلال انتقالهم بقطعان إبلهم عبر مسافات كبيرة يعيرون انتباهاً للخط الذي يحدد حدود الصحراء الإسبانية، وهي الحدود التي رُسمت سنة 1934 بناءً على طلب الفرنسيين، والتي لم يكن الإسبانيون يراقبونها مطلقاً. إضافة إلى قبيلة الرقيبات، جاء إلى هذه المنطقة فريق من الوطنيين الشباب الذين لجأوا من شمال المغرب إلى المنطقة التابعة لإسبانيا، خلال فترة الاضطرابات بين فرنسا وإسبانيا، بعد سنة 1945، والذين لم تسلمهم إسبانيا إلى الشرطة الفرنسية بعد عودة العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا، بل أن عدداً منهم قد أبعد من دون مبرر إلى الصحراء الإسبانية. وقد لعب الذين بقوا منهم في الشمال، في منطقة الحماية الإسبانية، دوراً أساسياً في ثورة الريف التي أعلنت سنة 1958 ضد السلطات المغربية. أما الذين نقلوا إلى الصحراء فلم تكن حماستهم الثورية أقل، ولكي يدعموا جبهة التحرير الوطني أسسوا بالتعاون مع الرقيبات شبكة لتهريب الأسلحة من شاطىء الأطلسي إلى الجنوب الجزائري. انتبهت إلى ذلك المخابرات الفرنسية وطلبت تفسيراً من الإسبانيين ونفذّت سنة 1958 عملية عسكرية تُعرف بعملية «إيكوفيون» التي تمكنت فيها انطلاقاً من موريتانيا ومن القواعد الإسبانية من أن تضع الرقيبات والثوار المغربيين بين فكي كماشة وأن تدحرهم باتجاه الشمال، حيث حاصرهم الجيش المغربي

خاصة وأنهم كانوا يطمحون إلى إنشاء «منطقة محررة» في جنوب المغرب بواسطة «جيش تحرير الصحراء»، بما أن رفاقهم كانوا يسعون في الوقت ذاته إلى القيام بعملية مماثلة في الريف.

هؤلاء الذين نجوا من هذه المغامرات، أي المناضلون وأولادهم، هم سكان الصحراء الذين يرفضون منذ سنة 1975 كل فكرة اتحاد مع المغرب ويدّعون أنه يمثلون أمةً صحراويةً تتمتع بدعم الجيش الجزائري. يتلقى مقاتلو البوليساريو الدعم من مجموعات من المتطوعين الذين يتقاضون أجوراً عن خدماتهم (من أين يأتي المال؟) والذين يتم تجنيدهم لفترة محدودة في صفوف البدو الرحّل في جنوب الصحراء وفي المنطقة السهلانية التي تمتد من مالي إلى جنوب السودان.

بما أن البوليساريو تنفذ عملياتها انطلاقاً من تندوف، على الأراضي الجزائرية، كادت الحرب أن تندلع مراتٍ عدة بين المغرب والجزائر. لكن منذ عشرين عاماً إلى اليوم لم تقع الحرب ذلك لأن الفرنسيين يقفون على الحياد (خاصةً وأن موريتانيا التي تحميها فرنسا قد انسحبت من الصراع)، ولأن الدول العربية لا تشجع على قيام دولة مصغرة لاتستطيع الأمم المتحدة أن تحصي عدد سكانها لكي تعمد إلى إجراء استفتاء، ولأن القادة المغربيين والجزائريين يقدّرون بلا شك حجم الصدمة والاستياء الذي سيشعر به شعباهما اللذان يربطهما شعور الأخوة إن حصلت بينهما حرب. انسحب الجيش المغربي المتواجد في الصحراء ليقبع وراء «جدران» تحصينات رملية عالية، وامتنع عن ملاحقة فرق الكومندوس التابعة للبوليساريو داخل الأراضي الجزائرية. لكن القادة الجزائريين، لم يتوقفوا عن تقديم الدعم للبوليساريو، بالرغم من الحرب الأهلية ومن انخفاض أسعار النفط. إن ارتفاع أسعار النفط يوفر لهم إمكانيات إضافية بينما يضعف في المقابل من إمكانيات الحكومة المغربية التي تمنح لمقاطعاتها الصحراوية نوعاً من الحرية الاقتصادية وذلك لكي تساعدهم على تحقيق النمو (يعيشون من الصيد على شاطىء الأطلسي)، على الرغم من ضآلة عددهم. لكن لم يعد هناك حديث بعد اليوم بين المغرب والجزائر عن وحدة بلاد المغرب العربي؛ وقد تسببت الحرب الأهلية في عرقلة مشاريع التعاون مع الاتحاد الأوروبي.

لكن مسألة الصحراء إضافةً إلى السياسة الحاذقة التي اعتمدها بيد حديدية الحسن الثاني جعلته يحظى بالاحترام الوطني حتى وفاته، سنة 1999، حيث خلفه ابنه محمد السادس الذي يسعى جاهداً إلى إدخال الديموقراطية إلى الممارسات السياسية التي ورثها عن والده، مع حرصه على التأكيد على مكانته كشريف وكأمير للمؤمنين وذلك لكي لا يزايد عليه الإسلاميون. لفترة ما، اعتقد البعض أن المغرب، خلافاً للجزائر،لم تطله الموجة الإسلامية. لكن يبدو أن العدد الكبير من المغربيين المهاجرين إلى فرنسا وبلجيكا وهولندا، هم أكثر تأثراً من الجزائريين بالشبكات الإسلامية. لقد كان دور المغربيين أساسياً في الاعتداءات التي نفذّها الإسلاميون في مدريد في 11 آذار/مارس 2004. كذلك هناك مشكلة أمنية أخرى يطلب الاتحاد الأوروبي، وخاصةً فرنسا وإسبانيا، من المغرب الانتباه إليها، وهي تتمثل في العدد الكبير من المهاجرين غير الشرعيين الذين ينطلقون من الشواطىء المغربية ويحاولون اجتياز مضيق جبل طارق.

الفصل السابع

البرتغال

مع البرتغال (92,000 كلم2، 10 ملايين نسمه) التي تنفتح مثل المغرب على المحيط الأطلسي، ننهي جولة الأفق هذه التي بدأناها مع إسبانيا ثم تابعناها عبر فرنسا وإيطاليا وبلاد المغرب. ليس ذلك عودة إلى نقطة الانطلاق، ذلك أن البرتغال التي تنفتح على الأطلسي، تدير ظهرها لإسبانيا. هذا ما يمكن قوله من وجهة نظر جيوسياسية على الأقل، إذ أنه ليس بين هذين البلدين مشكلة حدود، ولا حواجز جبلية، ولأن الأنهار الكبرى في البرتغال تأتي من إسبانيا، من وسط شبه الجزيرة الإيبيرية. فإذا كان البرتغاليون يديرون ظهرهم لإسبانيا - وهذه حالة جيوسياسية فريدة جداً - فذلك لأنهم حاقدون عليها بسبب ما لحق بامبراطورية البرتغال ما وراء البحار من أذى خلال القرن السابع عشر نتيجة الارتدادات البعيدة لإخفاقات سياسة ملك إسبانيا في أوروبا.

بعد حروب الاسترداد،
البحث عبر الأطلسي عن «طرق الذهب»

بدايةً، اقترن اسم البرتغاليين والقشتاليين لمدة طويلة خلال حروب الاسترداد التي خاضوها ضد العرب. وقد كان هؤلاء في مطلع القرن السابع قد احتلوا خلال مدة قصيرة نسبياً شبه الجزيرة الإيبيرية لكنهم لم يتمكنوا من السيطرة على جبال الشمال المجاورة للأطلسي. نظَّم المسيحيون أنفسهم في إمارات صغيرة: إمارة غاليسيا، وإمارة أستوريا، وإمارة ليون، وإمارة قشتالة؛ وقد استغلوا تفكك خلافة قرطبة بسبب علاقات التنافس بين الفاتحين العرب، لكي يخوضوا ضدهم حروب الاسترداد. منذ مطلع القرن الثاني عشر، تأسست في شمال البرتغال الحالي مملكة تحمل نفس الإسم. كانت هذه المملكة قوية نسبياً غير أنها وضعت نفسها تحت حماية البابا (مقابل جزية تدفعها) وذلك حتى لا تكون خاضعة لنفوذ مملكة قشتالة. استقرَّت حدود الإمارتين. في القرن الثالث عشر،

نتيجة للجهود التي بذلتها جامعة كويمبرا ثم جامعة لشبونة لكي يتميَّز البرتغاليون عن القشتاليين، سوف تصبح لهجة منطقة بورتو اللغة البرتغالية الحالية. نشطت البرتغال تدعمها الرهبانيات التي دعت إلى حرب صليبية، في قتال المسلمين على امتداد شواطىء الأطلسي، بدليل أنها استردَّت كامل الأراضي البرتغالية الحالية، قبل أن يستردَّ الإسبانيون الأندلس بقرن من الزمن.

كذلك تقدمت البرتغال على الإسبانيين، أو تحديداً التجار البرتغاليون برعاية السلطة الملكية، حين أطلقت في مطلع القرن الخامس عشر حملات استكشاف عبر الأطلسي قادتها إلى سواحل إفريقيا، مما مكّنها من الاستيلاء على جزر ماديرا وأرخبيل أسوريس وجزر الرأس-الأخضر (التي استقلَّت سنة 1975)، لتتمكن بعد ذلك من تجاوز رأس الرجاء الصالح والوصول إلى بلاد الهند، سنة 1498. لكن الحظ حالف الإسبانيين، وتحديداً القشتاليين، في حملاتهم الاستكشافية عبر الأطلسي التي مكَّنتهم من احتلال جزر الكناري، إذ أن كريستوف كولومبس، الذي كان متجهاً نحو الغرب (في الواقع، نحو الجنوب الغربي بسبب الريح التجارية) وصل هو أيضاً إلى «بلاد الهند»، سنة 1492 (سيتضح بعد مرور خمس عشرة سنة على ذلك أنها أميركا!)

شكَّلت سنة 1494 تاريخاً مهماً «لسابقة» جيوسياسية كونية، فقدعُقدت فيها معاهدة توريزيلاس (في قشتالة، بالقرب من فالادوليد) - تحت رعاية البابا الذي أراد أن يضع حداً للتنافس بين هاتين القوتين البحريتين - ؛ بموجب هذه المعاهدة، قُسِّم العالم الجديد موضوع الاستكشاف إلى قسمين: فأُعطي ملك إسبانيا كل أميركا تقريباً، وأُعطي ملك البرتغال، البرازيل وأنغولا، والموزامبيق، ودرَّة هذه الامبراطورية، «جزر التوابل»، أي أرخبيل مولوك في إندونيسيا الحالية! وكما طُرد اليهود من إسبانيا، سنة 1492، فقد طُردوا كذلك من البرتغال، سنة 1497، مما حرم البلاد من عدد كبير من التجار وأصحاب رؤوس الأموال الذين لجأوا عند البروتستانتيين الهولنديين، على الأخصّ.

هزيمة نكراء في المغرب استفادت منها إسبانيا لكي تضمّ البرتغال

سنة 1578، مُني سباستيان ملك البرتغال الذي أراد كالإسبانيين أن يتابع خوض حرب الاسترداد في المغرب بهزيمة فظيعة في القصر الكبير (شرق مدينة فاس) حيث سقط صريعاً. استغل فيليب الثاني، ملك إسبانيا، فرصة الصراعات التي نشأت بين الطامحين إلى العرش، لكي يضمَّ البرتغال، سنة 1580، وقد دعمه في ذلك إلى حدٍ ما بعض الأعيان البرتغاليين، بينما شعر البورجوازيون ومجهزو السفن بكثير من الاستياء. هذه الوحدة القسرية مع إسبانيا كان لها نتائج خطيرة على البرتغاليين، بطريقة غير مباشرة، إن استطعنا القول. إذ أن الإسبانيين كانوا يحاربون الهولنديين البروتستانت في الأراضي التي كانوا يملكونها في شمال فرنسا، فقام هؤلاء مستعينين بأسطولهم الضخم بالاستيلاء على جزيرة سيلان، وعلى أرخبيل مولوك، أي «جزر التوابل»؛ بل أنهم حاولوا الاستيلاء على شواطىء البرازيل.

أثار ذلك استياءً شديداً لدى الأعيان البرتغاليين الذين سبق أن حلَّ محلَّهم ممثلون لملك إسبانيا، فحرَّضوا على ثورات عديدة قامت سنة 1640 بمساعدة فرنسا (عدوة إسبانيا) للمطالبة باستقلال البرتغال: وهذا ما رفض ملك إسبانيا الاعتراف به. كان يجب أن تندلع حرب طويلة حصل خلالها البرتغاليون على دعم الإنكليز (وهم أعداء شرسون لفيليب الثاني الذي حاول عبثاً، سنة 1588، التغلب عليهم مستعيناً «بأسطوله الكبير الذي لايقهر») لكي تقرر إسبانيا أخيراً، سنة 1668، الاعتراف باستقلال البرتغال.

التحالف الجيوسياسي مع إنكلترا منذ أربعة قرون

أصبح التحالف السياسي والاقتصادي مع إنكلترا أحد القواعد الجيوسياسية في البرتغال، ومازال. وقد دفعت البرتغال ثمناً غالياً لهذا التحالف، لأن المعاهدة التي عُقدت، سنة 1703، مع اللورد متوين، وهي مثال شهير «للتبادل غير المتكافىء»، فتحت أبواب البرتغال للأصواف ولمنتجات الصناعة الحرفية الإنكليزية مقابل تصدير النبيذ البرتغالي والفلين الذي تُصنع منه السدّادات. لم يتخل البرتغاليون عن حقدهم على إسبانيا التي تسببت بخسارتهم

لذلك الجزء من إمبراطوريتهم الذي كان يدرُّ عليهم أكبر الأرباح، والذي سيحتفظ به الهولنديون حتى الحرب العالمية الثانية. لكن البرتغاليين احتفظوا بمساحات شاسعة من الأراضي؛ من جهة، البرازيل التي سوف تستقل، سنة 1882، بطريقة لطيفة جداً ذلك أنها اختارت ابن ملك البرتغال امبراطوراً لها، ومن جهة أخرى، جزر الرأس–الأخضر، وغينيا البرتغالية (غينيا بيساو)، وأنغولا، والموزمبيق التي كانت تمدّ البرازيل خاصةً بالعبيد، إلى أن استصدر الإنكليز، سنة 1815، قراراً دولياً يمنع تجارة الرقيق. لم يستفد الشعب البرتغالي مطلقاً من هذه الإمبراطورية الاستعمارية الواسعة حتى ولو أنها فتحت مجالاً كبيراً للعمل أمام عدد كبير من المهاجرين.

بعد أن قام جيش نابوليون الذي طردته الفرق الحربية الإنكليزية من ولنغتون باجتياح البرتغال، ظلت الحياة السياسية في لشبونة محكومة بالصراع بين أنصار الملكية المحافظين وبين الليبراليين الجمهوريين. ما إن أطاح هؤلاء بالنظام الملكي، سنة 1910، حتى بدأوا يتصارعون بلا هوادة على السلطة. مع ذلك، فإن التحالف مع إنكلترا بقي أساسياً لدرجة أن البرتغال انجرَّ وراءها ليحارب ألمانيا، سنة 1916، (بحجة أن ألمانيا نفَّذت في إفريقيا هجوماً على الموزمبيق انطلاقاً من مستعمرة تانغنيكا الألمانية). بعد انتهاء هذا الصراع استمرّ عدم الاستقرار السياسي -أزمات حكومية وانقلابات بلغ مجموعها ستة عشر- إلى أن فرض جنرال في الجيش نفسه وانتُخب رئيساً، سنة 1928. وبما أن صناديق الدولة كانت فارغة فقد كلّف بتشكيل الحكومة أستاذاً في الاقتصاد هو أنطونيو سالازار.

دكتاتورية سالازار المتبصرة
يطيح بها أخيراً جيشها الاستعماري

هذا الكاثوليكي المتشدد الذي نجح في جمع الأموال سيبقى في السلطة حتى سنة 1968، إذ أنه فرض نظاماً سلطوياً واتحادياً يمكن تشبيهه بنظام فرنكو في إسبانيا. لكن بينما كان هذا الأخير خلال الحرب العالمية الثانية يقيم علاقات (حذرة) مع هتلر وموسوليني اللذين

قدّما له المساعدة خلال الحرب الأهلية، سمح سالازار للإنكليز والأميركيين باستعمال جزر أسوريس التي شكّلت محطة بالغة الأهمية بالنسبة للطائرات التي كان عليها عبور الأطلسي. أولى سالازار اهتمامه للحفاظ على التوازنات المالية، لذلك فرض سياسة تحقق نمواً اقتصادياً محدوداً، مما جعل الناتج الوطني للفرد في البرتغال هو الأدنى في أوروبا الغربية (سنة 1971، كان هذا الناتج أدنى مما هو عليه في إسبانيا بنسبة الثلث، في الوقت الذي كان الناتج في إسبانيا يساوي ربع الناتج الوطني للفرد في فرنسا). أما خليفة سالازار، فقد أدخل بعض الليبرالية إلى النظام واستعان برؤوس الأموال الخارجية لتشجيع النمو.

إن سياسة سالازار الاستعمارية هي التي أدَّت إلى سقوط النظام. فقد كان يعتبر أن المستعمرات البرتغالية في إفريقيا مقاطعات برتغالية، لذلك رفض أي تفكير بإزالة الاستعمار، على الرغم من المناخ الدولي السائد. فقد ردّ على أولى حركات المقاومة التي تأسست منذ سنة 1960، في أنغولا، وفي غينيا، وفي الموزمبيق (بتحريض من مهاجرين من الرأس–الأخضر) باللجوء إلى السلاح، ليس هذا فحسب، بل أنه أطلق سياسة إعمار لهذه الأراضي عن طريق استقدام عائلات برتغالية بهدف تثبيت العدد الكبير من الجنود (160,000) المرسلين إلى إفريقيا في هذه البلاد. استهلكت كلفة هذه الحروب الاستعمارية التي لا تنتهي أكثر من ثلث موازنة الدولة. لقد كلّفت الإمبراطورية الاستعمارية البرتغاليين ثمناً باهظاً.

بينما كان الجيش الفرنسي خلال حرب الجزائر يخضع لتحريض حركات انقلابية متطرفة قومياً ورافضة جذرياً لأي مفاوضات مع الوطنيين الجزائريين، فإن كثيراً من الجنود الشبّان في الجيش البرتغالي كانوا متأثرين بالأفكار الماركسية. وقد أُقيل الجنرال سبينولا، مع أنه رجل يميني خاض الحرب في غينيا–بيساو، – التي كانت مسرحاً لأصعب العمليات العسكرية – لأنه تحدث عن إمكانية قيام شراكة بين البرتغال ومستعمراتها السابقة بعد أن تحصل هذه المستعمرات على الحكم الذاتي أو على الاستقلال.

ثورة القرنفل «الماركسية»

بعد محاولة أولى، نجحت «حركة القوات المسلَّحة» في لشبونة في قلب نظام سالازار في 25 نيسان/إبريل، 1974. كانت هذه الحركة تضمّ ضباطاً في مقتبل العمر اعتنقوا الماركسية؛ لكن الجنرال سبينولا ترأسها وأعاد الديموقراطية وألَّف حكومة وحدة مع الشيوعيين والاشتراكيين. عندما انتُخب رئيساً للجمهورية، قرّر سبينولا إنهاء السيطرة الاستعمارية البرتغالية في إفريقيا قبل نهاية العام 1975. وهذا ما حصل بالفعل. فأعيد إلى بلادهم حوالي نصف مليون برتغالي غادروا المستعمرات البرتغالية ما وراء البحار.

في البرتغال، لم يلبث المنتصرون في «ثورة القرنفل»، كما سُمِّيت أن اختلفوا فيما بينهم، فوقف المدنيّون ضد العسكريين، والمعتدلون ضد الماركسيين الذين انقسموا إلى «يساريين»، وشيوعيين، واشتراكيين. ولما خرجت الأمور عن السيطرة، اضطر سبينولا إلى الاستقالة، وكانت هناك خشية من أن تؤدي الاضطرابات إلى سيطرة الحزب الشيوعي على السلطة، هذا الحزب الذي اتضح أنه كان أكثر قوة مما هو متوقع. فقد سانده عمال المصانع في منطقة لشبونة، والفلاحون الذين لا يملكون الأرض، والعمال الزراعيون في الملكيات الزراعية الشاسعة في ألنتيخو، أي في المناطق الواقعة جنوب نهر تاج. تعود هذه الملكيات الزراعية كتلك الموجودة في الأندلس إلى عهد حروب الاسترداد، ذلك أنه بعد أن طُرد العرب من الأراضي، تمّ إعطاؤها للجمعيات الدينية والتنظيمات العسكرية. طالب العمال الزراعيون بشدّة باقتسام الأراضي وهذا ما شجعتهم عليه الأحزاب اليسارية المتطرفة.

المواجهة بين الشمال والجنوب ومشكلة المياه في إسبانيا

إن صعود الحزب الشيوعي إلى سدة السلطة عبر الانتخاب، إن أمكن القول، (بعد فشل محاولة انقلاب عسكري يساري)، سيطرح مشكلات جيوسياسية جديّة بالنسبة لمنظمة حلف الأطلسي التي تنتمي اليها البرتغال (خلافاً لإسبانيا) منذ أن تأسست هذه

المنظمة، سنة 1949. لكن الاشتراكيين وقفوا بثبات في وجه الشيوعيين، وحصلت خلال صيف 1975 أحداث شغب عنيفة موجهة ضدهم في المناطق الشمالية من البلاد. ذلك أنه خلافاً للملكيات الزراعية الشاسعة التي تمتد في الجنوب، كانت أكثرية الملكيات في الشمال ملكيات صغيرة، فرفض الفلاحون مشاريع تقسيم الأراضي أو تحويلها إلى أراضٍ جماعية. إن الشعب البرتغالي هو أحد أكثر الشعوب الأوروبية تجانساً من الناحية الإثنية. غير أن هناك تمايز بين الشمال والجنوب يحتّمه الاختلاف في بنى الأراضي الزراعية. سنة 1975، بعد انتخاب جنرال في الجيش رئيساً للجمهورية بهدف إعادة النظام إلى البلاد، وإذ ظهر أن الحزب الاشتراكي هو القوة السياسية الأساسية، ألّف الاشتراكي ماريو سواريس حكومة أقلية بعد أن حصل على موافقة اليمين المؤقتة. منذ ذلك الحين صارت الحياة السياسية في البرتغال بما تشهده من تناوب على الحكم بين اليسار واليمين، شبيهة بالحياة السياسية في الديموقراطيات الغربية الأخرى.

سنة 1986، صار البرتغال عضواً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، بالتزامن مع إسبانيا. غير أن ذلك لم يجعل العلاقات بين الشعبين ودية، وهناك نزاع جيوسياسي جدي بينهما يتعلق بمشكلة المياه. ذلك أن الجزء الأكبر من الحوض المائي الذي تنبع منه الأنهار الكبيرة في البرتغال: غواديانا في الجنوب، تاج في الوسط، ودورو في الشمال، يوجد في هضاب الداخل الإسباني. في هذه المنطقة لا تهطل الأمطار الغزيرة، علاوة على ذلك، بنى الإسبانيون منذ مطلع القرن العشرين، في فترة حكم فرنكو، عدداً كبيراً من السدود لاستعمالهم الخاص مما خفّف بشكل واضح من دفق الأنهر في البرتغال. وعلى الرغم من قربه من الأطلسي، يعاني الجزء الجنوبي من البلاد كما تعاني إسبانيا من جفاف أشهر الصيف المتوسطية وهناك خشية من تفاقم هذه المشكلة في المستقبل.

الجزء الثاني

المتوسط الشرقي

إذا كان استعراضنا السريع لبلدان المتوسط الغربي قد رسم حلقة كبرى، من الغرب إلى الشرق أولاً، من إسبانيا إلى إيطاليا، ومن ثم من الشرق باتجاه الغرب وصولاً إلى المغرب، فإننا في مقابل ذلك، فيما يتعلّق بالمتوسط الشرقي، سوف نذهب من الشرق، من تركيا باتجاه البلقان، لنصل بعد ذلك إلى ليبيا ونعود باتجاه الشرق نحو مصر. إن مصر كانت منذ عام 1948 معنية بشكل مباشر بالصراع الإسرائيلي –الفلسطيني، وبالرغم من اتفاقية السلم التي عقدتها مع إسرائيل عام 1979، فإنها لا تزال معنية بسبب إمساكها بالحدود الجنوبية لقطاع غزة الذي أخلاه الجيش الإسرائيلي في أيلول/سبتمبر عام 2005. لكن يبدو لي أنه من الأفضل تأجيل مقاربة الصراع العربي–الإسرائيلي إلى الجزء الثالث المخصّص للشرق الأدنى ولامتداده في عمق الشرق الأوسط الكبير.

إن مقاربة المتوسط الشرقي من البوابة التركية تبدو لي ذات فائدة خاصة، لأن حدوده الحالية، المستحدثة منذ وقت قريب نسبياً (أقل من ثمانين سنة) هي حصيلة تفكيك إمبراطورية متوسطية كبرى بفعل علاقات قوى جيوسياسية شديدة التعقيد. إن هذه العلاقات تفسّر بالفعل بروز حركات وطنية ضمن حدود هذه الإمبراطورية، لكنها تفسّر كذلك، وطيلة أكثر من قرن، الصراعات التنافسية بين خمس إمبراطوريات أخرى كانت تعيرها اهتماماً كبيراً، هي النمسا وروسيا، وكذلك فرنسا وانكلترا وألمانيا. لا يمكننا مقاربة بلاد البلقان، دون أن نستعرض الدور الذي لعبته هناك السلطنة العثمانية حتى مطلع القرن العشرين. وكذلك الأمر بالنسبة لمصر التي رضخت لحكم الأتراك بدءاً من القرن السادس عشر، قبل أن تبدأ بالتفلّت من قبضتهم بعد حملة بونابرت عام 1798.

القسم الثالث

بلدان الواجهة الشمالية–الشرقية

الفصل الثامن

تركيا

إن الموقع الجغرافي لتركيا الحالية (775,000 كلم2 ؛ 73 مليون نسمة) بين المتوسط الشرقي والبحر الأسود، هو موقع فريد كلياً، سيما وأنه على المضائق المرتبطة بعضها بالبعض الآخر تتّكيء مدينة اسطنبول، التي يقارب عدد سكانها في وقتنا الحاضر العشرة ملايين. لقد كانت عاصمة إمبراطورية طيلة ستة عشر قرناً (القسطنطينية، بيزنطية ومن ثم اسطنبول التي ربما تكون محرّفة عن إسلام بول، أي مدينة الإسلام؟) قبل أن تُنزع عنها هذه الصفة رسمياً منذ نهاية الإمبراطورية، أي منذ ثمانين سنة.

الأساس الجيوسياسي للإمبراطورية العثمانية يقع على المضائق

من منظور الجغرافيا والتاريخ، إن ما هو مستغرب في الوضع الحالي لتركيا هو أن أساس الإمبراطورية العثمانية في القرن الرابع عشر، يقع بالضبط على المضائق. في تلك الفترة، كانت الإمبراطورية البيزنطية قد اقتصرت على العاصمة وضواحيها. ولم يكن قلب المسيحية الأرثوذكسية قد تعافى بعد من احتلال القسطنطينية ونهبها عام 1204 من قبل الصليبيين الكاثوليك، وعلى رأسهم أهل البندقية بشكل أساسي. فقد سيطر هؤلاء على إمارات إمبراطورية القسطنطينية اللاتينية، قبل أن تتمّ استعادة بيزنطية من قبل اليونانيين عام 1261. إنها الحقبة التي شهدت فيها إمبراطورية الأتراك السلاجقة القادمين من آسيا الوسطى والذين احتلوا بلاد الفرس وآسيا الصغرى، تفكّكاً تسبّبت به الغزوات المغولية الكبرى (غير المسلمة). وقد نشأ عن هذا التفكّك إمارات صغيرة، على رأس كل منها قبيلة تركية مهيمنة. وقد كان قائد إحدى هذه الإمارات المتمركزة على الشاطيء الشرقي لبحر مرمرة (بين البوسفور والدردنيل) يُدعى عثمان، من هنا فإن أتباعه سوف يلقّبون بالأتراك العثمانيين. إلا أن القسم الغربي من برّ الأناضول سوف يبقى مأهولاً باليونانيين، إلى درجة أنه بالنسبة للمملكة السلجوقية سوف يُطلق عليه اسم مملكة الروم (وهو أمر من موروثات

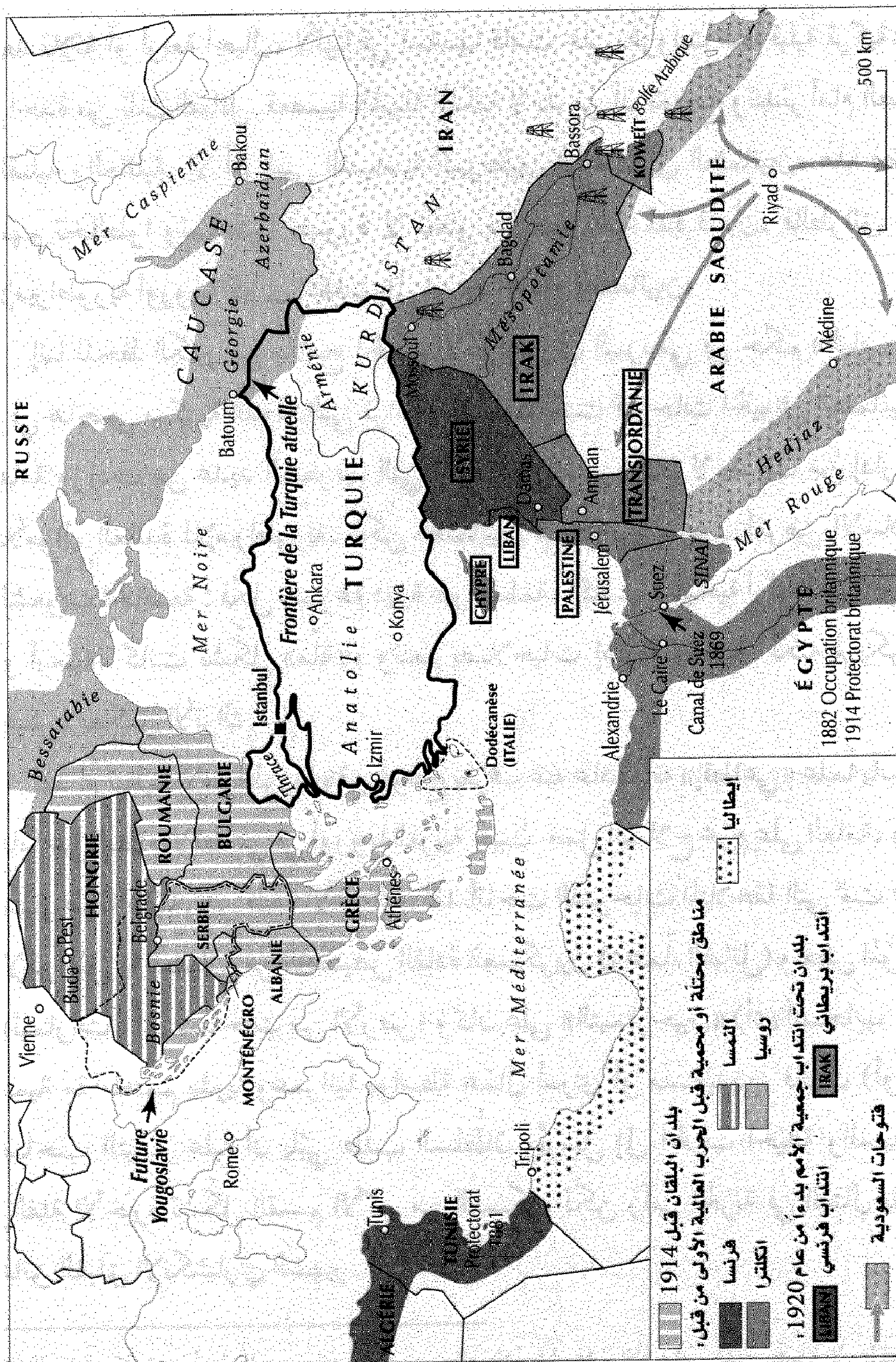
الإمبراطورية الرومانية القديمة، من هنا فإن كلمة «روميين» تعني المسيحيين).

إن العلاقات بين بيزنطية والأتراك العثمانيين هي علاقات معقّدة : فالأتراك يقاتلون من أجل نصرة الإسلام، ويهاجمون المدن البيزنطية، لكنهم يشكّلون لها حاجز حماية كذلك في وجه قبائل تركية أخرى. ولا يتوانى أحد الطامحين إلى عرش بيزنطية من أن يستنجد بالقائد العثماني لينصره على خصومه فيقاتلهم في منطقة تراس (Thrace) غرب البوسفور، وفي عام 1345 زوّج ابنته بالذات لابن عثمان الذي تمكّن بفضل هذه المساومات من الاحتفاظ بشبه جزيرة غاليبولي غرب مضيق الدردنيل. في عام 1361، أصبحت مدينة أندرينوبل (المعروفة اليوم بأدرنة) القائمة على بعد 200 كلم غرب البوسفور عاصمة العثمانيين، قبل أن تقع بيزنطية بين أيديهم بعد قرن تقريباً (1453). وفي عام 1389، وعلى بعد 300 كلم نحو الغرب دارت معركة كوسوفو الشهيرة ضد الصرب، حيث لاقى ملكهم، وكذلك السلطان العثماني الموت. إن هذا التوسّع التركي تزامن مع تسعير الفتن المحلية من قبل جهاز الحكم البيزنطي.

في الأناضول، وبعد هزيمتهم في أنقرة (1402) أمام أتراك تامرلان، انكفأ العثمانيون باتجاه الغرب، وسوف يلزمهم بعض الوقت لكي يستعيدوا المناطق التي خسروها. وحين سيجعلون من بيزنطية العظيمة عاصمتهم اسطنبول (1458)، فإن عدداً قليلاً من اليونانيين فقط سوف يهربون، فيما أكثريتهم لن تغادر المدينة، وسوف يقيمون بأعداد كبيرة في حي الفنار المشهور. ومثلهم مثل أهل الريف، لن يُجبروا على اعتناق الإسلام. إلا أن البعض منهم أشهر إسلامه لكي يتمكّن من استمراره في لعب دور سياسي. وقد أصبح بعض اليونانيين حُكّام مقاطعات، كما هي الحال فيما سيُعرف لاحقاً برومانيا.

صلابة الإمبراطورية العثمانية تدين كثيراً لهيكليات الإمبراطورية البيزنطية

إن وثوق العلاقات بين اليونانيين والعثمانيين يفسّر إلى حد كبير صلابة الإمبراطورية الناشئة التي لم يكن بإمكانها من دون شك الاعتماد على التركيبة القبلية لكي تستمرّ إلى أمد بعيد، كما يبيّن ذلك وضع الإمبراطوريات المغاربية والعربية. فإذا ما عدنا إلى نموذج



خريطة رقم 14 – الإمبراطورية العثمانية وتفكّكها التدريجي

ابن خلدون (أنظر الفصل المتعلّق بالمغرب)، فإن الإمبراطورية العثمانية سوف تتفكّك بعد ثلاثة أو أربعة أجيال، لأنها في اساسها قامت على غزوات شبه قبلية تركية، قادتها واحدة من تلك القبائل. فعصبية القبيلة الملكية لا بد من أن تتراجع وتندثر أمام الصراعات القبلية والعائلية. إلا أن البنى السياسية للبيزنطيين انتقلت إلى العثمانيين، هذا فضلاً عن أنهم تخالطوا وتساعدوا بصورة لا تخلو من الصراعية لمدة قرنين. فالطرائق الإدارية لإمبراطورية أوروبية كبرى انتقلت إلى أيدي الحكّام العثمانيين.

إننا نلحظ الكثير من ملامح الحكم الإمبراطوري البيزنطي في حكم «الباب العالي» وفي هاجس مركزية الدولة التي نراها لديه. لقد أمّنت فتوحات الجيوش العثمانية غنائم هامة وزادت من عديد الشعوب التي تدفع الضرائب. فكان لا بد إذن من إدارة جيدة للأموال العائدة للإمبراطورية. لكن العثمانيين لم يكونوا يسعون لفرض الإسلام على الشعوب الخاضعة : فكل مجموعة دينية غير مسلمة، أكانت مسيحية أرثوذكسية أو يهودية أو أرمنية، كانت تشكّل «ملّة»، وتنعم بصلاحيات إدارية ومدنية. لكنه لم يكن لديها جيش، بعكس الأتراك.

لقد تمّ تنظيم الإمبراطورية وفق نموذج يعرّف عنه عادة بأنه «إقطاعي» علماً بأنه مختلف تماماً عن النظام الإقطاعي في أوروبا الغربية حيث حمل السلاح محرّم على العامة، وهو من امتياز طبقة معيّنة، هي طبقة الأشراف. لقد أتاحت الفتوحات المتلاحقة التي تمت في محيط الإمبراطورية العثمانية من تخصيص القادة العسكريين (زعماء القبائل) وبعض الموظفين بـ «تيمارات» أي مساحات من الأرض؛ وكان على «التيمارجيين» (أي أصحاب التيمار) تنمية مقاطعتهم بشرياً وعمرانياً بواسطة عمّال أسرى أو مستعبَدين. فالبك (أو الباي) صاحب التيمار عليه أن يلبّي طلب السلطان ويُرسل إلى الحرب الخيّالة والسباهي[1]. والفئة الأخيرة تشكّل القسم الأكبر من العسكر، لكن رأس الحربة في القتال يقع على عاتق الفيلق الإنكشاري الشهير.

---

(1) السباهي كلمة من أصل فارسي وتعني الفارس. والمصطلح يدلّ على الأشخاص الذين ينتمون إلى طبقة عسكرية [المترجم].

الفيلق الإنكشاري الشهير، ومن ثم التراجع العسكري للإمبراطورية

إن الفيلق الإنكشاري («يني تشيري» أي الجيش الجديد) الذي أُنشيء بدءاً من عام 1334، ولعب دوراً كبيراً في توسّع الإمبراطورية العثمانية ومن ثم في تراجعها، يتمتّع بميزة أنه مكوّن من مُستعبَدين بيض البشرة، أصحاب بأس، لكنهم كانوا مبدئياً مستبعدين عن السلطة السياسية. في الأساس تشكّل هؤلاء من فتيان مسيحيين انتُزعوا من عائلاتهم في السابعة من عمرهم تقريباً وفق نظام «ديو شيرمة» (نظام التجنيد)، وأُجبروا على اعتناق الإسلام، ومن ثم تدرّبوا على حمل السلاح. هذا النظام الذي يعتمد على العبيد العساكر يشبه نظام المماليك في الشرق الأوسط. فالمماليك هم شبّان بيض البشرة تمّ شراؤهم في أسواق النخاسة في القوقاز وآسيا الوسطى. وقد لعبوا دوراً هاماً في مصر، إلى درجة أنهم استولوا على السلطة وشكّلوا نوعاً من السلالة في الحُكم. أما الإنكشارية فلم يبلغوا هذا المقام، إلا أنهم لعبوا دوراً سياسياً متزايد الأهمية، بدت ملامحه أولاً من خلال مساندتهم لهذا أو ذاك من الطامحين إلى العرش.

لقد كان للإنكشارية فضل كبير في الفتوحات العثمانية : الأناضول، القسم الأكبر من بلاد البلقان وكريميا قبل نهاية القرن الخامس عشر. وفي القرن السادس عشر تمّ الاستيلاء على مصر وسوريا وجورجيا وبلاد ما بين النهرين وصولاً إلى الخليج العربي والقسم الأكبر من المغرب، بفضل أسطول ضخم. ولقد تمّ إلحاق مكة والمدينة المنوّرة بالإمبراطورية العثمانية، لتنتقل تدريجياً مهام الخليفة إلى اسطنبول. إلا أن السلطان العثماني لن يأخذ رسمياً لقب الخليفة إلا في القرن الثامن عشر.

إما الاختراق المدوّي للجيش العثماني فيتمثّل بالهجمة التي أوصلته إلى فيينا عاصمة الإمبراطورية المقدّسة عام 1683، لكن هذا الحدث سوف يشكّل كذلك فشله الأول المدوّي (بفعل البولونيين بشكل خاص)، وابتداء من هذا التاريخ سوف يبدأ العثمانيون بالتراجع، والتقهقر الأول كان أمام الجيش النمساوي. لقد حقق الجيش النمساوي، بقيادة مخطط عسكري ناجح، هو الأمير أوجين دو سافوا (المولود في باريس من والدة تعود بالنسب إلى مازاران)، سلسلة من الانتصارات الكبرى دفعت بالأتراك خارج سهول هنغاريا.

وتمّ توقيع سلم «نهائي» عام 1799. وقبل فترة قريبة، قام الجيش الروسي بطرد الأتراك من السهول في شمال البحر الأسود، واستولى على شبه جزيرة كريميا عام 1763. وقد قامت الإمبراطورة كاترين الثانية ببناء قاعدة بحرية كبيرة فيها، عُرفت بقاعدة سيباستوبول.

لم يكن الجيش العثماني متأخراً فقط من الناحية التقنية، خاصة بالنظر إلى المدفعية الأوروبية، وإنما كان الإنكشاريون قد ضاعفوا من امتيازاتهم بشكل كبير. ففي الواقع، قسم كبير منهم -ممن حالفهم الحظ وبقوا أحياء بعد المعارك- لم يكن قد نسي عائلته المسيحية، وكان يفيدها من ثروته خاصة أولئك الذين ارتقوا في المراتب العسكرية. هكذا فرضوا أن تكون وظيفتهم وراثية، وحصلوا على هذا الأمر، مما أدّى إلى تزايد أعدادهم مع ورثتهم، دون تزايد مؤهّلاتهم العسكرية. والأخطر من ذلك أن هؤلاء الإنكشاريين الذين كانوا ينصّبون السلاطين ويخلعونهم، تصدّوا بقوة السلاح أكثر من مرة لأي تعديل جدّي في تركيبة الجيش والدولة. ولقد تمّت تصفيتهم نهائياً عام 1826.

إزدهار الحركات الوطنية وتمدّد الإمبراطوريات الأوروبية

إن خسارة العثمانيين لبعض المناطق في القرن التاسع عشر تعود لازدهار الحركات الوطنية ولمشاريع قيام دول جديدة، وهو ما ائتلف مع تنامي قوة الإمبراطوريات الأوروبية. لقد ظهر ذلك في شمال الإمبراطورية العثمانية كما في جنوبها. فعلى ضفاف البحر الأسود وعلى المقلب الجنوبي للقوقاز، قام الجيورجيون (وهم مسيحيون بغالبيتهم الساحقة) الذين تنازعتهم الإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية العثمانية، بطلب الحماية منذ عام 1783 من القيصر الذي ضمّ جورجيا عام 1801. وقد قام بالشيء نفسه عام 1821 حين ضم منطقة يريفان شمال أرمينيا، لكن غالبية الأرمن في النهاية بقيت تحت السيطرة العثمانية.

في المتوسط، وبالرغم من أن حملة بونابرت على مصر عام 1798 منيت بالفشل سريعاً، إلا أن محصّلتها سوف تتجسّد في قيام مشروع دولة جديد في مواجهة الإمبراطورية العثمانية، هو مشروع محمد علي. فهذا القائد الألباني كان يقود الكتيبة الألبانية التي أرسلها الباب

العالي على عجل من ضمن التعزيزات إلى مصر حيث ظهر عجز المماليك أمام الجيوش الفرنسية. وقد لاحظ محمد علي حينها، وبالمقارنة مع الجيش العثماني، كيف يكون تنظيم الجيش الحديث، فقرّر أن يكون له جيشه. وبفضل ما كان يتمتّع به من فضائل عسكرية وسياسية تمكّن عند رحيل الفرنسيين (1801) من أن يفرض نفسه تدريجياً كسيّد على مصر إلى أن عيّنه الباب العالي والياً عليها. وبعد أن قضى على المماليك، بدأ بتشكيل جيشه بمعاونة خبراء فرنسيين.

حارب هذا الجيش، بأمر من الباب العالي، في الحجاز ونجد (1812–1819) وتمكّن من إبعاد الوهابيين والقبائل السعودية عن مكة. ولكن في نفس الوقت، كانت الإشكالات الجيوسياسية تتفاقم بسرعة في البلقان، مع انتشار الأفكار الوطنية بتأثير من الثورة الفرنسية: ففيما كانت أكثرية الصرب تحت السيطرة العثمانية، أفاد القسم الآخر الذي كان يعيش شمال الدانوب (في مقاطعة فويفودين) تحت حماية إمبراطورية النمسا من الصعوبات التي عانت منها هذه الإمبراطورية في مواجهة نابليون، فانتفض عام 1804 وتمكّن من الحصول على إمارة ذات استقلال ذاتي، بمساندة الروس (الذين ينتمون هم أيضاً إلى الأرثوذكسية).

أما الحدث الأخطر بالنسبة للإمبراطورية العثمانية فكانت انتفاضة اليونانيين، والمساندة التي لاقوها من القوى الأوروبية. فلقد اكتشف مفكّرو أوروبا الغربية مجدّداً فيما يعود للثورة الفرنسية أهمية النموذج الذي تمثّله ديمقراطية أثينا القديمة. واكتشف اليونانيون أنهم يحظون بدعم الإنكليز والفرنسيين مع أساطيلهم، وكذلك بدعم الروس القادمين من شمال البلقان. بكل حال، كان اليونانيون القاطنون على شواطئ البحر الأسود، وخاصة أهل ايديسّا، هم الذين ساندوا الجمعيات السرّية. وقد أطلقوا عام 1821 حركة تمرّد يونانيي البلوبونيز في وجه الأتراك. استعان الباب العالي بجيش محمد علي وأسطوله اللذين اجتاحا المناطق والجزر المتمرّدة. وقد دفع الاستنكار الذي أثارته الفظائع المرتكبة (مجازر كيوس) بكل من روسيا وإنكلترا وفرنسا إلى التدخّل، ودمّرت أساطيلها الأسطول التركي–المصري في معركة نفارين (1827). وفرضت هذه القوى استقلال اليونان (الذي

اقتصر على البولوبونيز) عام 1830، في نفس السنة التي نزل فيها الجيش الفرنسي في الجزائر.

تنامي قوة مصر وظهور المشاكل في البلقان

لقاء مساعدته الإمبراطورية العثمانية، طالب محمد علي بمكافآت، لم تقتصر على جزيرة كريت التي حصل عليها، وإنما بلاد الشام التي رفض الباب العالي أن يضمّها إلى حكمه. لهذا السبب أرسل جيشاً بقيادة ابنه البكر. وقد حقّق هذا الجيش انتصارات مدوّية حتى بلوغه الأناضول. لكنه حين توجّه نحو اسطنبول عام 1833، تدخّلت انكلترا لأنها لم تكن ترغب حينها بانهيار الإمبراطورية العثمانية. بعد أن أُعطي ولاية الشام، واندلعت الحرب مجدداً، اضطرّ محمد علي أن يعزف نهائياً عن الحرب بضغط من الأسطول الإنكليزي، وبالرغم من الدعم الفرنسي، إلا أنه تمكّن من انتزاع حكم ذاتي لمصر يتولاّه من بعده أكبر أولاده سناً. لقد أطلق محمد علي فكرة استقلال العرب في مواجهة الأتراك، وسوف تعود هذه الفكرة إلى البروز في مطلع القرن العشرين.

لم يكن الإنكليز والفرنسيون يرغبون بتفكّك تركيا، الأمر الذي يتيح للإمبراطورية الروسية الحصول على منفذ على المتوسط. ولما كان القيصر يفرض أن يُعترف به كحام لكل المسيحيين الأرثوذكس في الإمبراطورية العثمانية، مما يعطيه تأثيراً كبيراً، فإن فرنسا وإنكلترا دعمتا تركيا ولم تتردّدا في التوجّه إلى الحرب ضد الروس في كريميا (1854—55).

أما رومانيا التي كانت حتى هذا التاريخ تحت الوصاية العثمانية فقد نالت استقلالها. وفي نهاية القرن التاسع عشر، ازدادت مصاعب الإمبراطورية التركية في البلقان : أسوة بالصرب واليونانيين، استعاد البلغار، وهم أيضاً مسيحيون أرثوذكس، وعيهم بماضيهم ورغبوا باستعادة استقلالهم. وبعد فشل عدة انتفاضات، انفجرت حركة تمرّد كبيرة عام 1876 قام الأتراك بقمعها بوحشية، مما أثار الاستياء في اوروبا. حينها هبّ الجيش الروسي لنصرة البلغار، خاصة وأن موقع بلادهم يأتي على طريق القسطنطينية، وقد نجم عن الحرب التي اندلعت قيام بلغاريا كبرى مستقلة عام 1878. إلا أن حدودها تقلّصت وتجزّأت بضغط

من انكلترا التي لم تكن تريد أن يكون البلغار، وبالتالي الروس، على أبواب اسطنبول. ورأت تركيا التي كانت في مأزق كبير أن ليس باستطاعتها مواجهة انتفاضة الصرب في البوسنة والهرسك، فقبلت عام 1878 أن يحتل النمساويون هذه المقاطعة («بصفة مؤقتة»). وسيكون لهذا التنازل في عام 1914 نتائج جيوسياسية بالغة الخطورة.

محاولات الإصلاح والتحالف مع الإمبراطورية الألمانية الذي دفع باتجاه الخليج العربي

ترافقت هذه التراجعات في الإمبراطورية العثمانية مع امتعاض كبير في الداخل، ورأى عدد من كبار الموظفين والضباط بأن إجراء إصلاحات أمر لا مفر منه. وهذه الإصلاحات التي اتُّخذ قرار فيها بعد حرب كريميا، لم تؤتِ ثمارها أبداً. أُعلن الدستور عام 1876، إلا أن السلطان عبد الحميد الذي أوصله التيار الإصلاحي إلى الحكم، ما لبث أن كشف عن توجّهاته الرّجعية. فبعد أن أعلن نفسه خليفة، قرّر مواجهة القوى المسيحية بحركة كبرى تدعو إلى الوحدة الإسلامية، والانقضاض على مطالب الجماعات المسيحية داخل الإمبراطورية العثمانية. هكذا وقع الأرمن ضحية المجازر في عامي 1894 و 1896. إلا أن الوضع المالي للإمبراطورية كان يزداد سوءاً، مما أوجب وضع ممتلكات الدولة بيد الدائنين (أكانوا يهوداً، أو مسيحيين أو مسلمين) وبيد المصارف الأجنبية. وقد وضعت هذه المصارف يدها على المصرف الإمبراطوري العثماني.

من أجل القيام بحركة تحديثية كانت تبدو ملحّة يوماً بعد آخر، سيما في المجال العسكري، تجاوبت الحكومة العثمانية مع عروض قوة أوروبية جديدة هي المانيا، وهي الوحيدة في أوروبا التي لم تكن قد دخلت في نزاع مع تركيا. في عام 1898، قام غليوم الثاني إمبراطور المانيا بزيارة اسطنبول حيث أعلن بأنه صديق المسلمين (وحصل على إذن من الخليفة يتيح لليهود إقامة بعض المؤسسات في فلسطين). فعلى العكس من النمسا وروسيا وانكلترا وفرنسا، لم تكن ألمانيا قد تورّطت بعد فيما سوف يُعرف بِ «المسألة الشرقية»، وبسبب علاقاتها الطيبة مع إمبراطورية النمسا–هنغاريا تمكّن الصناعيون الألمان من اجتياز هذه الإمبراطورية لكي يُنجزوا ما بين 1902 و 1912 مشروع «سكة حديد بغداد» الضخم

الذي يربط برلين بفيينا واسطنبول ويصل إلى بغداد. كان على هذا المشروع أن يتمدّد حتى الخليج العربي الذي كان يقع حينها تحت سيطرة البريطانيين. وبالرغم من شق قناة السويس (1869) بقي الخليج العربي منطقة أساسية بالنسبة لـ «طريق الهند». إن مشروع سكة حديد بغداد يمرّ في العراق بمدينتي كركوك والموصل، أي بالمناطق التي كان قد تمّ فيها حديثاً اكتشاف حقول نفط كبرى، أُوكل استثمارها لشركة نفط تركية تمّ تأسيسها بتمويل ألماني وعثماني. وقد ساهمت الصناعة الألمانية كما أركان الجيش الألماني بقوة في تحديث الجيش التركي.

ثورة «تركيا الفتاة»، الحروب في البلقان والحرب العالمية الأولى

لقد بدا في النهاية أن الإمبراطورية التركية وجدت السبل الآيلة إلى تحديثها. في عام 1908، قام مثقفون وضباط بثورة عُرفت بثورة «الشباب الأتراك» أو «تركيا الفتاة» ألزمت السلطان على تطبيق الدستور. وبعد عزل السلطان عبد الحميد عام 1909 قامت سلطة ثلاثية سياسية وعسكرية لتواجه بشكل أساسي عام 1911 الغزو الإيطالي لليبيا وللجزر الأيونية (رودس). إلا أن الوقت لم يسمح لقادة «تركيا الفتاة» بتطوير مشروعهم في التحديث العسكري، لأن الجيش التركي الذي أُرسل لمواجهة الإيطاليين في المتوسط، هوجم بصورة مفاجئة في تشرين الأول/أكتوبر عام 1912 في البلقان من قبل تحالف عمل الروس على جمع أطرافه، وقد ضمّ الصرب وبلغاريا واليونان. وحين قامت ألبانيا، وهي ذات غالبية مسلمة، بإعلان استقلالها عام 1912، فإن الإمبراطورية العثمانية خسرت معظم أراضيها في أوروبا، باستثناء اسطنبول وضواحيها. إلا أنه في عام 1913 اندلعت حرب البلقان الثانية بين المنتصرين، فقد هوجمت بلغاريا التي حصلت على الجزء الأكبر من الأراضي، لأنها قادت معظم المعارك، من قبل الصرب واليونانيين، وكذلك من قبل الرومانيين والأتراك الذين تمكّنوا من استعادة منطقة تراس. وكان يمكن أن تندلع حرب بلقانية ثالثة بين إمبراطورية النمسا-هنغاريا وصربيا، لأن هذه الأخيرة كانت تريد من خلال الاغتيالات الإرهابية تحرير صرب البوسنة والهرسك الذين ضمّهم النمساويون

عام 1908. إلا أن اغتيال ولي عهد النمسا في سارايفو في 18 حزيران/يونيو 1914 والإنذار النمساوي إلى صربيا، أدّى بفعل التحالفات بين القوى الكبرى إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى في آب/أغسطس عام 1914.

انخرطت تركيا في الحرب في تشرين الأول/أكتوبر 1914 بقرار من حكومة «تركيا الفتاة» أملته عليها علاقاتها بالقيادة العسكرية الألمانية. وقد حقّق الجيش التركي انتصارات باهرة حين تمكّن من تدمير الأسطول الإنكليزي–الفرنسي الذي كان يحاول بلا تبصّر عام 1915 أن يستولي على مضيق الدردنيل من أجل ايصال التعزيزات إلى روسيا عبر البحر الأسود. على الجبهة الأرمينية حقّق الروس في البداية انتصارات، مما دفع بالوطنيين المتحمّسين من الأرمن أن يتعرّضوا لمؤخرة الجيش التركي. في عام 1915، وبحجة نقل أرمن الإمبراطورية العثمانية باتجاه الجنوب (باستثناء المقيمين في اسطنبول) تمّت تصفية معظم هؤلاء. وأتت ثورة 1917 لتضع حدّاً للمعارك على حدود الإمبراطورية الروسية. في عام 1914، نزلت قوات بريطانية، معظمها من القطعات التابعة لجيش الهند البريطاني، في الكويت. وبعد أن تقدّمت باتجاه بلاد الرافدين، قام الجيش التركي بمحاصرة قسم منها في قوت العمارة، مما اضطرّها إلى الاستسلام بعد ستة أشهر في عام 1916.

الثورة العربية عام 1916، إنهيار الإمبراطورية وانتفاضة مصطفى كمال

ما من شك في أن التعويض على القوات البريطانية في بلاد الرافدين كان إلى حد كبير وراء إطلاق دوائر الاستخبارات السرّية لما عُرف بالثورة العربية الكبرى عام 1916، بالتعاون مع القبائل المتواجدة في شمال الجزيرة العربية (التي لم تكن بعد تحت السلطة السعودية)، ومع عائلة الأشراف الهاشميين التي كانت منذ القرن الحادي عشر حارسة للأماكن المقدسة في مكة. كانت هذه العائلة من دون شك مستاءة من استئثار السلطان العثماني بلقب «الخليفة» وقد وعدها رجال المخابرات الإنكليز في القاهرة بإنشاء «مملكة عربية كبرى» يحكمها أحد أبنائها. ودون أي إبطاء أعلن الشريف حسين نفسه ملكاً على الحجاز، وتمكّنت القبائل العربية، بمعاونة الكولونيل لورنس الشهير، من تحقيق سلسلة

انتصارات على الأتراك. وبعد الدعم الذي حصلت عليه من البريطانيين الآتين من مصر، تمكّنت من الاستيلاء على دمشق عام 1918. في بلاد الرافدين، تقدّم البريطانيون الذين كانوا قد احتلّوا بغداد عام 1917، باتجاه الشمال إلى أن أُعلنت الهدنة في تشرين الأول/أكتوبر 1918. إلا أن القوات العربية واصلت تقدّمها إلى أن بلغت بعد بضعة أيام الخط الذي يطابق الحدود الجنوبية لتركيا الحالية (باستثناء لواء الإسكندرون بالقرب من المتوسط الذي أُلحق بتركيا عام 1938).

انهارت الإمبراطورية العثمانية فجأة، كما حصل وفي نفس الوقت لخصمها التقليدي، إمبراطورية النمسا. وقام السلطان، الراغب بشكل أساسي في المحافظة على العرش، بتعيين حكومة خاضعة للمنتصرين الذين أحكموا السيطرة على المضائق ودخلوا اسطنبول. أما اليونان التي وعدتها فرنسا وانكلترا بمناطق يعيش فيها يونانيون على شواطىء آسيا الصغرى، فقد رغبت في تحرير هذه المناطق. وفي أيار/مايو 1919 دخل الجيش اليوناني إلى إزمير وارتكب المجازر لكي يدفع بالسكان الأتراك إلى الهروب. في نفس الوقت، ترأس الحركة القومية جنرال وُلد في سالونيك وكان عضواً في جمعية «تركيا الفتاة» يُدعى مصطفى كمال، وما لبث بعد وقت قصير إلا أن أعلن ميثاقاً وطنياً ألغى بموجبه السلطنة العثمانية وأقرّ باستقلال ووحدة تركيا في إطار الحدود التي رسمتها اتفاقية الهدنة عام 1918. وبعد أن انضمّت إليه مختلف القوى المسلّحة، أحكم سيطرته على الأناضول، وجعل من أنقرة عاصمة الدولة الجديدة.

معاهدة سافر، الحرب ضد اليونانيين، ومعاهدة لوزان

أمام المقاومة التركية التي لم يكونوا يتوقّعونها، ترك الحلفاء عام 1920 لليونانيين أمر مواصلة الهجوم وفرضوا على السلطان معاهدة سافر (آب/أغسطس 1920). إنها معاهدة كارثية لتركيا لأنها أعطت لليونان منطقة تراس والمناطق الساحلية في آسيا الصغرى؛ كما أقرّت حُكماً ذاتياً لكردستان والاستقلال لأرمينيا. ووُضعت المضائق تحت إشراف لجنة دولية. من جهتها، احتفظت إيطاليا برودس وبالجزر التي احتلّتها عام 1912. لكن قوات

مصطفى كمال تمكّنت من 1921 إلى 1922 من دحر اليونانيين تدريجياً. وفي عام 1921 عقد مصطفى كمال اتّفاقاً مع الاتحاد السوفياتي أمّن له الذهب والسلاح، لأن الاتحاد السوفياتي لم يكن يريد أن يحتفظ الإنكليز والفرنسيون بالسيطرة على المضائق، مما يسمح لهم بمدّ يد العون لأهل روسيا البيضاء بقيادة الجنرال ورانغل الذين كانوا في كريميا يقفون بوجه الثورة البولشفية.

في النهاية تحقّقت الغلبة لمصطفى كمال، ولجأ السلطان على ظهر باخرة بريطانية، وقرّر الحلفاء التخلّي عن معاهدة سافر وتوقيع معاهدة لوزان (1923) التي استعادت تركيا بموجبها السيطرة على المضائق، واحتفظت بمنطقة تراس وكل الأناضول، وطويت صفحة إقامة كردستان ذات حُكم ذاتي أو أرمينيا مستقلة. أما المناطق العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية والتي احتلّتها القوات البريطانية والفرنسية فوقعت تحت الانتداب الذي أوكلت به جمعية الأمم إلى فرنسا والمملكة المتحدة. وأُعلنت جمهورية تركيا برئاسة مصطفى كمال. وتمّ تبادل للسكّان بإشراف جمعية الأمم بين اليونان وتركيا، فغادر 500,000 مسلم أوروبا، و 1,500,000 مسيحي آسيا الصغرى.

إنطلاقاً من هذا الاستعراض للتطوّر الجيوسياسي للإمبراطورية العثمانية، يمكن أن يتعجّب القارىء لعدد الصفحات التي كرّستها لهذا الموضوع، سيما وأن هذه الإمبراطورية لم تعد موجودة منذ ما يقارب تسعين سنة. إلا أنه من تفكّكها التدريجي منذ القرن التاسع عشر وغداة الحرب العالمية الأولى، ارتسمت حدود حوالي عشر دول (ما عدا إسرائيل، والعربية السعودية والدول الخمس التي نجمت عن تفجّر يوغوسلافيا عام 1992). إن بعض مميّزات هذه الدول يصعب فهمها دون العودة إلى الظروف التي رافقت نضال كل أمة من أجل الحصول على استقلالها.

العلمنة المتسلّطة لجهاز الدولة ورفض العالم العربي

إن استذكار الظروف المأساوية التي رافقت تفكّك الإمبراطورية العثمانية عام 1918 يلقي الضوء إلى حدّ كبير على طبيعة القرارات غير المألوفة التي اتخذها مصطفى كمال

بكل حزم ووافق عليها معظم الذين كانوا يناضلون من أجل الدفاع عن تركيا جديدة. وما أدمى قلوبهم لم تكن خسارة أراض كان المسيحيون يشكّلون فيها الأكثرية (حتى وإن يكن مصطفى كمال ومعظم رفاقه المقرّبين قد وُلدوا فيها)، وإنما لكون العرب قد خانوا الإمبراطورية العثمانية وتحالفوا مع أعدائها، في الوقت الذي تولّت فيه الإمبراطورية حماية العالم العربي طيلة أربعة قرون في وجه القوى الإمبريالية الغربية.

لقد كان مصطفى كمال منتمياً إلى خلايا ذات طابع سرّي نسبياً، مثل «جمعية الاتحاد والترقّي» التي أسهمت في الإعداد لثورة «تركيا الفتاة» عام 1908، وما من شك في أنه قدّر وزن البنى القائمة على الإسلام. وكرجل حرب ورجل سياسة لمس عدم فعالية تركيبة الإمبراطورية العثمانية وفعالية أجهزة الدولة في أوروبا. من هنا فإنه لكي يُعلن ولادة تركيا جديدة، قرّر ما أمكن تقليص مدى اعتبار الإسلام كمرجعية، وذلك انطلاقاً من إرساء أسس جديدة لجهاز دولة جديد. كان على هذا الجهاز أن يكون علمانياً، وأولى الإجراءات التي أحدثت الدويّ الأكبر، كانت بالإضافة إلى إلغاء المحاكم الدينية، إلغاء الخلافة، أي السلطة التي كانت من الوجهة النظرية تحكم سياسياً ودينياً «الأمة»، ما يعني مجمل العالم الإسلامي.

في الواقع، كانت مهامّ الخليفة منذ القرن الثامن عشر، تختلط بمهامّ السلطان العثماني. وفي مطلع القرن العشرين، ومن أجل تدعيم دوره المتراجع على الصعيد العالمي، حاول السلطان عبد الحميد الثاني إضفاء بعض الوهج على لقب الخليفة، إلا أن الخلفاء الضعفاء الذين أتوا من بعده في ظل حكم «تركيا الفتاة» أفقدوا الخلافة أي بريق. ولكي يؤثّر في الرأي العام العالمي، أعلن مطصفى كمال في آذار/مارس 1924، وبعد طرده للسلطان العثماني وأفراد عائلته، إلغاء الخلافة. وقد أثار الخبر تأثّراً بالغاً في العالم الإسلامي، حتى أن بعض الاضطرابات الخطرة حصلت في الهند. ومنذ عام 1924 لم تقم سلطة الخلافة، ويمكن أن نتساءل لماذا، وبالأخص لماذا لم تقم في مكة؟ والذي حصل هو أنه في العام 1924، تمكّن ابن سعود من السيطرة على المدينة التي كان الفقهاء الوهابيون المتشدّدون ينتقدون منذ زمن بعيد البذخ الديني فيها. وفي الواقع كان مقرّ الخلافة، ولعدة قرون، يوجد في عاصمة

الإمبراطورية الإسلامية السنّية القائمة، والتي كانت في البدء عربية ومن ثم عثمانية. هكذا إمبراطورية لم تعد موجودة، مما يفسّر أن الإسلاميين بالذات لا يثيرون إلا بخفر مسألة إقامة الخلافة من جديد.

بالنسبة للأتراك في العشرينيات من القرن الماضي، كان إلغاء الخلافة من دون شك حدثاً بالغ الأهمية، يماثل إلغاء الفقرة في الدستور التي تنصّ على أن الإسلام هو دين الدولة. إلا أن القرار الذي اتُّخذ عام 1928 خاصة، والقاضي بترك الأبجدية العربية واستعمال الأحرف اللاتينية، هو الذي قلب حياة أولئك الذي يتقنون القراءة والكتابة. لم يكن الأمر يتعلّق فقط بتبديل الألفباء، وإنما كان لا بد من التمرّس على الكتابة من اليسار إلى اليمين، وليس من اليمين إلى اليسار، كما هو الحال في العربية. من ناحية أخرى، ألغي الحجاب بالنسبة للنساء (حصلت النساء على الحق في التصويت عام 1934) ومنع الرجال من اعتمار العمامة أو الطربوش التقليديين. وقد آذنت هذه التغيّرات الثقافية بإعلان القطيعة مع الحقبة العثمانية، وعلى الصعيد الدولي، بإعلان قطيعة تركيا مع العالم العربي. فلو أُجريت تغيّرات كهذه في يومنا الحاضر في بلد عربي، فإنها ستثير معارضة شديدة من دون شك.

أما في تركيا فقد أتت ردّات الفعل محدودة في تلك الحقبة، ما عدا في المناطق الكردية، حيث اندلعت ثورة عام 1925، وتلتها انتفاضات عديدة قام بها بعض الوجهاء الذين لوّح لهم عملاء المخابرات الإنكليزية بإمكانية إقامة دولة كردستان، كما نصّت على ذلك معاهدة سافر (1920)، الأمر الذي تجاهلته معاهدة لوزان. وقد أعطى إلغاء السلطنة الحجة لبعض زعماء القبائل الكردية لكي يتحلّلوا من روابط الولاء التي كانت قائمة إزاء السلطان.

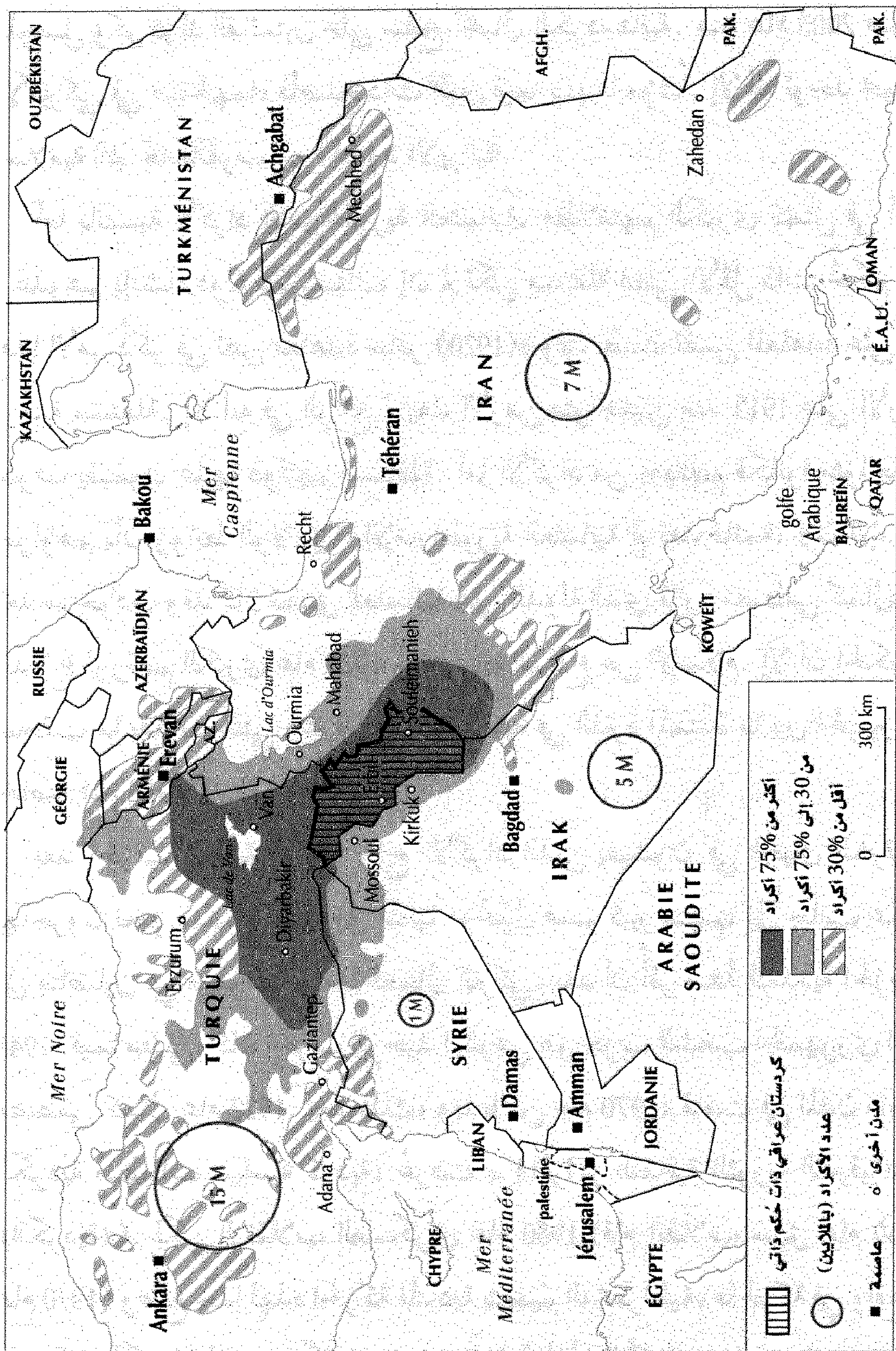
«المسألة الشرقية» أو المشكلة الكردية

هكذا توصف غالباً في وسائل الإعلام التركية (من أجل أن نتمتّع بالصدقية السياسية) القضية الكردية التي تُعتبر في تركيا المسألة الأخطر من الناحية الجيوسياسية. يتواجد الأكراد في تركيا بشكل أساسي في المناطق العالية لجنوب–شرق البلاد، لكنهم نزحوا

بأعداد كبيرة باتجاه اسطنبول، والمدن الساحلية في الغرب، كما هاجر قسم منهم كذلك إلى ألمانيا. والنسبة الكبرى من الأشخاص الذين يحملون الجنسية التركية ويعيشون في أوروبا الغربية هم بالفعل من الأكراد.

إن الأكراد مسلمون سنّة (باستثناء مجموعة علوية هي أقرب للشيعة)، لكنهم شعب يتكلم لغة هندو-أوروبية وقد عُرفوا منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام. إن مجمل الأكراد في الشرق الأوسط يعدّون أكثر من 25 مليون شخص، يتوزّعون على سبع دول مختلفة : 15 مليوناً في تركيا، 7 ملايين في إيران، 5 ملايين في العراق، مليون في سوريا، كما يتواجدون أيضا في آذربيجان (600,000) وأرمينيا وجورجيا.

إن معظم الحدود التي تخترق الأراضي الكردية هي حدود مستحدثة، أتت حصيلة تفكّك الإمبراطورية العثمانية عام 1920. في المقابل، إن الحدود بين المجموعتين الكرديتين الأكبر، في تركيا وإيران، هي حدود قديمة رُسمت بالتوافق بين الإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية العثمانية في القرن السابع عشر. في الشمال، طال توسّع الإمبراطورية الروسية في مطلع القرن التاسع عشر الأكراد، ولكن في مناطق كانوا يختلطون فيها بالجيورجيين والأذريين وخاصة الأرمن. في الإمبراطورية العثمانية، كان الأكراد والأرمن يعيشون تقريباً في نفس المناطق، إلا أن الأرمن غادروها أثناء الحرب العالمية الأولى، بعد أن هُجّروا عام 1915 باتجاه البلاد العربية (خاصة سوريا)، أو خاصة لتصفيتهم من قبل الأتراك، وكذلك من قبل الأكراد. في تاريخهم الطويل (لأن صلاح الدين قاهر الصليبيين في القرن الثاني عشر هو كردي)، لم يشكّل الأكراد دولة واحدة، مهما حاولوا اليوم تسويق فكرة معاكسة. وحتى تاريخ قريب، كانوا ينتظمون في عشائر، تجتمع في إمارات متنافسة نسبياً، ولها اتفاقات مع الإمبراطورية التابعة لها. وكان بالإمكان أن نلحظ هذه التنافسات حتى وقت قريب لدى الأكراد في شمال العراق، حيث أن الحزبين الرئيسيين (حزب الاتحاد الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني) اللذين يتطابقان مع عشيرتين كبيرتين، آل البرزاني (الحزب الديمقراطي) وآل الطالباني (حزب الاتحاد)، كانا لا يزالان يتقاتلان في المرحلة التي أعقبت حرب الخليج (1990-1991)، فيما كانا تحت



خريطة رقم 15 – المسألة الكردية

إن الأكراد المتواجدين بكثرة في مدن الأناضول الغربية لا يظهرون على هذه الخريطة

حماية سلاح الجو الأميركي. والصراع يتلخّص في السيطرة على منابع البترول في مدينتي الموصل وكركوك القائمتين على سفح الجبال الكردستانية. منذ عام 2003 صبّ التدخل الأميركي في صالحهما، فأصلح ذات البين فيما بينهما مؤقتاً. إلا أنه توجد مجموعة كردية إسلامية التوجّه بالقرب من الحدود الإيرانية.

أما بالنسبة لأكراد الإمبراطورية العثمانية، فظلامتهم الكبرى تتمثّل في أن الإنكليز وعدوهم بإنشاء دولة لكردستان، إن لم تكن مستقلة فعلى الأقل ذات حُكم ذاتي، وأن هذا الأمر ذُكر في نص معاهدة سافر (1920)؛ وقد نصّت نفس المعاهدة على إقامة دولة أرمنية مستقلة. إلا أنه في الواقع لم يعد الأرمن متواجدين منذ 1915 على الأراضي التي سوف يقيمون عليها دولتهم المستقلة. أما الأكراد من جهتهم فكانوا متواجدين وأعلن أمراؤهم بأن روابط الولاء إزاء الإمبراطورية العثمانية لم تعد قائمة، لأن الإمبراطورية لم تعد موجودة. وقد كان تطبيق العلمانية على الدولة الذي قرّره مصطفى كمال السبب في اندلاع ثورتهم الكبرى عام 1925 تحت راية الدفاع عن الإسلام. إلا أن الحكومة التركية سحقت ما يقارب اثنتي عشرة انتفاضة كردية في الفترة الممتدّة ما بين الحربين العالميتين، خاصة عام 1938.

بعد الحرب العالمية الثانية، راح الأكراد الذين يعيشون في الجبال الشرقية خاصة، يهاجرون نحو مدن الغرب وإلى ألمانيا. وتحوّل قسم كبير منهم، إلى جانب عمّال أتراك، إلى مناضلين في صفوف حزب العمال التركي، بعد أن أُقرّ مبدأ التعددية الحزبية بعد عام 1946. فيما مضى، كان الحزب الوحيد الشرعي هو حزب الشعب الجمهوري الذي أسّسه مصطفى كمال عام 1922. بعد ذلك، وبدءاً من عام 1970، قامت في المدن ذات الأكثرية الكردية منظمات سياسية كردية، عُرفت بـ «المراكز الثقافية الثورية الشرقية» (بدلاً من «الكردية»). لكن الانقلاب العسكري عام 1980 (قام انقلاب سابق عام 1960، وآخر عام 1970) وضع حدّاً لهذه الحركة المنادية بتعميم الديمقراطية. فالحركة في واقع الأمر هي انفصالية، لكنها تطرح مشكلة يصعب حلّها طالما أن الأكراد يتواجدون من دون شك في المدن الواقعة غرب البلاد، وكذلك الأمر في المناطق الجبلية الشرقية (هذه المدن لا تُذكر على

معظم الخرائط التي تنشرها المراكز الكردية، لعدم لفت الانتباه إلى هذه الصعوبة الإضافية في المشكلة). إن استعمال كلمة «كردي» ممنوع، ويستتبع ذلك عدم جواز التكلّم باللغة الكردية جهاراً. لكن تركيا تخلّصت من النظام العسكري عام 1984، وربح حزب الوطن الأم الانتخابات، وقام تورجوت أوزال (وسط اليمين) الذي يُضمر نوايا حسنة نسبياً تجاه الأكراد بتشكيل الحكومة.

أُبطل الإجراء الذي كان يحظّر استعمال لغة أخرى غير التركية. والمفارقة أنه ضمن هذا السياق قرّر حزب العمال الكردستاني (ماركسي لينيني) الانتقال إلى النضال المسلّح. وهذا الحزب الذي تأسس عام 1977 بقيادة عبدالله أوجلان («آبو» بالنسبة لمريديه) نادى بالدور «الثوري» الفلاّحي، على غرار «الدرب المضيء» في البيرو، ومارس العنف الذي اعتبره ثورياً. وقد تأمّنت للحزب موارد مالية أتى قسم منها عن طريق السطو والإتجار بالمخدرات الذي كان يتمّ في تركيا، وفي أوروبا الغربية، كما أتى قسم آخر كذلك من بعض البلدان المتخاصمة مع تركيا، مثل سوريا (التي لا تزال تطالب بلواء الاسكندرون)، واليونان (بسبب قبرص)، وإيران. وقد تمكّن من تجنيد حوالي 20,000 رجل مسلّح كان قسم منهم يتمركز في شمال سوريا وشمال العراق (قبل 2003)، من حيث كانوا ينطلقون بهجمات ضد تركيا. وكردّ فعل انتقامي قام الجيش التركي بعمليات جنوب الحدود وهدّد سوريا بمعاملتها بالمثل.

قامت الحكومة التركية، وخاصة الجيش التركي المتصلّب جداً حول مبدأ وحدة الأرض التركية، باستخدام كافة الوسائل. فأُنشئت لهذا الغرض منظمة أنصار، هي أشبه بالدولة ضمن الدولة، عُرفت بـ «منظمة العصابات المضادّة»، منذ نهاية الستينيات من القرن الماضي بمساعدة الاستخبارات الأميركية، أيام الحرب الباردة، وذلك من أجل الوقوف بوجه استخدام الشبكات التركية من قبل السوفيات. وقد ساهمت عمليات منظمة الأنصار وأجهزة استخبارات الجيش والشرطة، أو حتى العصابات المافيوية المعروفة بـ «فرق الموت» والتي كانت تعمل لصالح أجهزة الشرطة، في تطوير العمليات الإرهابية التي قام بها حزب العمال الكردستاني. ولقد تمّ تسليح وتمويل عشائر وقرى كردية لتشكّل

ميليشيات مناهضة لحزب العمال الكردستاني، الذي لم يتردّد في مواجهتها بعمليات قتل جماعية[1]. كل ذلك دفع بعدد من الأكراد لأن يهربوا من الجبال الشرقية ويستقرّوا في مدن المنطقة الغربية.

أخيراً، عزفت الحكومة السورية، بدافع الخوف من تنامي الحركة الكردية على أراضيها، وتحت وطأة التهديد من تدخّل عسكري تركي، عن تأمين مأوى لأوجلان، وأرغمته على مغادرة سوريا. فبعد أن لجأ إلى قبرص، فموسكو، مروراً بعدة بلدان وبروما، أُلقي القبض عليه في كينيا عام 1999. في محاكمته، أعرب عن ندمه، لكنه ألمح للأدوار الخفية التي لعبها العديد من الأجهزة الرسمية، وقرّر حزب العمال إيقاف عملياته. لكنه عاودها منذ فترة قريبة.

مشروع الأناضول الكبير GAP ، الأسباب الجيوسياسية والنتائج المستقبلية على الصعيد الجيوسياسي لنظام مائي كبير

إن «المسألة الشرقية» ناجمة بالطبع، وإلى حدّ كبير، عن توق الأكراد إلى الاستقلال، لكنها تعود كذلك إلى ظروف الحياة الصعبة في جبال المنطقة الشرقية من تركيا. وليس على سبيل المصادفة أن تصرّ السلطات التركية على تسمية الأكراد بعبارة «أتراك الجبال»، كما لو أن اللغة التركية لم تكن سوى مجموعة من اللهجات التركية التي لا تزال قائمة في مناطق نائية. إن مميّزات مناطق جنوب–شرق تركيا لا تزال تتطابق مع البلدان النامية، وفقاً للمواصفات التي كانت توضع منذ حوالي ثلاثين سنة : تزايد ديمغرافي مرتفع، حيّز واسع تشغله الزراعة لدى القوى الحيّة، تفشّي الأمية بشكل كبير...في جنوب–شرق تركيا تلد كل امرأة ما معدّله مرتين أكثر من الأولاد (ما بين 4 و 5) بالقياس على نساء المنطقة الغربية، والناتج القومي الإجمالي يراوح بين 300 و 600 ليرة تركية حسب المحافظات، فيما هو بين 2000 و 4300 ليرة في محافظات المنطقة الغربية.

---

(1) أنظر، سميح فانر، «تركيا»

Semih Vaner, La Turquie, 2005

في عام 1980، رأى رئيس الوزراء توركوت أوزال وهو من وسط اليمين، أنه من الواجب تأمين تنمية اقتصادية للمناطق التي تعيش «المسألة الشرقية» وأطلق «مشروع الأناضول الكبير» – GAP (Guneydogu Anadolu Project). وهو عبارة عن مشروع مائي للإفادة من مياه الحوض العالي لنهر الفرات بشكل خاص. والفرات يتألّف من نهرين، الفرات الغربي في الشمال، والفرات الشرقي في الجنوب وهو الأطول لأن منبعه في تخوم أرمينيا بالقرب من جبل أرارات، وهو يتغذّى خاصة من الثلوج التي تغطّي سلسلة جبال طوروس. في الوقت الذي نجد فيه هذين النهرين يجريان في اتجاه الغرب، فإنهما حين يجتمعان يجريان باتجاه الجنوب–الشمالي ويتّجهان نحو بلاد الرافدين ويدخلان المناطق المقفرة والصحراوية في سوريا والعراق قبل أن يتشتّتا في منطقة الأهوار ويصبّا في الخليج العربي.

يهدف «مشروع الأناضول الكبير» إلى الإفادة القصوى من هذه الطاقة المائية الكبرى، من خلال بناء مجموعة من السدود، كما نصح على ما يبدو في السابق مصطفى كمال قبل أن يصبح أتاتورك.

لقد تضمّن المشروع إقامة إثنين وعشرين سداً نُفّذ معظمها، كما أُقيم على تسعة عشر منها محطات توليد كهربائي، تصل إنتاجيتها إلى 27 مليار كيلووات/ساعة (أمكن تحقيق 75٪ من هذا الهدف). لقد أُنشئت سدود بغاية الضخامة، ويُعتبر سد أتاتورك الأعلى في العالم، وفي المرتبة السادسة من حيث حجم المياه المجمّعة (المساحة السطحية لبحيرة السدّ تبلغ 817 كلم2). لقد بلغت تكلفة السدّ 32 مليار دولار، أمّنت الدولة التركية معظمها، كما ساهمت كذلك في المشروع رؤوس أموال أميركية وسويسرية وألمانية ونمساوية (أنظر الخريطة رقم 1).

في المقابل، إن الشق المتعلّق بالريّ في مشروع الأناضول الكبير لم يحقّق الخطوات المتقدّمة المطلوبة. فلقد كان متوقّعاً أن يتمّ إرواء 1,8 مليون هكتار من المساحات شبه القاحلة الممتدة جنوب طوروس، ولم يتحقّق من المشروع سوى 11٪. فالإرواء هو الذي كان سيتيح إمكانيات التطور الريفي بالنسبة للسكان الأكراد، لكن هذا الشق من البرنامج

هو الذي أثار أكثر الانتقادات على الصعيد الدولي، وكذلك من قبل الأحزاب الكردية. فالحكومة التركية اتُّهمت بالفعل بأنها تريد توطين مجموعات تركية في المناطق المروية، مما يؤدي إلى «تتريك» مناطق الجنوب–الشرقي، وحتى إجبار الأكراد على الرحيل. بكل الأحوال، لقد تأخّر تنفيذ المشاريع الزراعية بالقياس إلى التوقّعات الرسمية.

هل هذا يدفعنا إلى القول إن مشروع الأناضول الكبير يشكّل إخفاقاً من الناحية الجيوسياسية؟ ربما فيما يختص بالمسألة الكردية، ولكن بالطبع لا فيما يعود إلى مشاكل المياه في مجمل منطقة الشرق الأوسط. ففي الواقع، في الجهة الشمالية لسلسلة جبال طوروس (بطول 1200 كلم) هناك مجموعة من المناطق شبه القاحلة، هي عبارة عن سهول جرداء وصحارى بشكل خاص، تمتدّ من بلاد الرافدين وما يمكن أن يُسمّى بالبرزخ السوري بين المتوسط والمحيط الهندي، والتي تغطي الجزء الأكبر من شبه الجزيرة العربية. وفي الجزء الشمالي من هذه المناطق التي هي أكثر ما تكون بحاجة للمياه (بفعل النمو الديمغرافي وتقدّم مستوى الحياة)، تحظى سلسلة جبال طوروس في فصل الشتاء من جهة المتوسط بهواطل غزيرة تتجمّع بشكل ثلوج بفضل المرتفعات العالية. إلا أن القسم الأكبر من هذه المياه الضرورية يذهب هدراً، إما في المتوسط (وهذا ينطبق على الأنهر ذات الدفق القوي مثل مانوغان وجيهان وسيهان)، وإما في أغوار بلاد الرافدين والخليج العربي. إن سدود مشروع الأناضول الكبير هي الحل للحدّ من هذه العبثية التي تزداد وضوحاً يوماً بعد آخر إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تزايد الحاجات.

لقد اتُّهمت تركيا بعنف بأنها تريد أن تحرم سوريا والعراق من المياه، وتحدّث بعض خبراء الجغرافيا السياسية المهووسين بالإثارة، عن «حروب المياه». لكن هذه الحروب لم تحصل، لأن السدود ما أن تمتلىء، على المياه أن تُصرّف، ولم تُحرم سوريا ولا العراق من هذا المخزون، لأن مشاريع الريّ في تركيا تبدو معطّلة. إن مخاطر نشوب حرب موجودة في هذه المنطقة من العالم، ولا تشكّل المياه في الوقت الحاضر إلا سبباً إضافياً، لكنها يمكن كذلك أن تساهم في تسهيل الحلول. في الوقت الحاضر تؤمّن تركيا المياه بواسطة سفن–صهاريج للمنطقة الشمالية من قبرص، ومن دون شك أيضاً للمنطقة الجنوبية. وقد سعى

الإسرائيليون لإقامة خط للسفن–الصهاريج، ومدّ أنابيب تحت البحر تربطهم بجنوب تركيا، وهو المشروع الذي عارضته سوريا بشكل مطلق. لا بل أكثر من ذلك، فإن السعوديين، بدأوا يساهمون بمشروع تمديدات ضخم يربط سدود جنوب–شرق تركيا بالرياض. هكذا نرى أن الأتراك يستفيدون جيداً من استثماراتهم المائية. بالطبع، إن السوريين غير موافقين في الوقت الحاضر، إلا أن الظروف قد تُسهم في تبديل رأيهم. ويمكن أن نتطلّع إلى أن يُساهم هذا المشروع في تسهيل الحل الذي يتمّ التفاوض حوله في الشرق الأوسط، لأن السوريين، كما اللبنانيين يمكن أن يستفيدوا منه، وكذلك الأردنيين، وربما أكثر منهم الفلسطينيين، الذين قد يحصلوا على المياه من خلال مؤسسة مشتركة، إذا لم نقل مجاناً، فعلى الأقل بشروط تفضيلية، لكي يعوّضوا جزئياً عن خسارتهم لبعض الأراضي. إن تركيا بفضل التجهيزات المائية التي أقامتها للإفادة من طاقة طبيعية مهملة، يمكنها أن تلعب دوراً جيوسياسياً متزايد الأهمية.

انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي : فوائد ومخاطر جيوسياسية

في العام 1959 أعربت الحكومة التركية رسمياً عن رغبتها في الانضمام إلى المجموعة الأوروبية، وكان ذلك بعد خمسة عشر يوماً من قيام المسؤولين في أثينا بإجراء مماثل فيما يخص اليونان. على أية حال كانت علاقات البلدين متوتّرة. في عام 1981، أصبحت اليونان العضو العاشر في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، فيما نرى أن قبول تركيا في العام 2006 لا يزال في مرحلة التفاوض، بالرغم من دعم ترشيح أنقرة العلني من قبل الولايات المتحدة لدى الحكومات الأوروبية. في عام 2005، كان من بين الأسباب التي جعلت أكثرية الفرنسيين يرفضون «الدستور الأوروبي»، هو أنه أثناء الحملة المرافقة للاستفتاء، تمّ التلميح إلى دخول تركيا في التوسيع القادم للاتحاد الأوروبي. هذا الأمر أثار القلق لدى عدد من الناخبين، سيما وأن فوائد ومضار دخول تركيا في الاتحاد الأوروبي كان موضوع نقاش في وسائل الإعلام منذ عدة شهور. إنه نقاش جيوسياسي جادّ له أهميته بالنسبة لعلاقات الاتحاد الأوروبي، وخاصة البلدان المتوسطية مع بلدان الشرق الأوسط.

إن تركيا التي دخلت عام 1951 في حلف شمال الأطلسي (OTAN) شكّلت إحدى الدعامات العسكرية لهذا الحلف في وجه الاتحاد السوفياتي، والدول الدائرة في فلكه في البلقان والبحر الأسود. وبعكس باقي البلدان في أوروبا حيث لا يوجد هناك حضور كثيف لأهل الريف، فإن تركيا، بأعداد الفلاحين الكبيرة التي لديها، تعدّ حالياً في جيشها عدداً كبيراً من المشاة، وهم صنف من المقاتلين لا يزال ضرورياً في بعض أنواع القتال. إن نهاية «الحرب الباردة» أفقدت الجيش التركي من أهميته، بالرغم من أن نزاعات يمكن أن تظهر في المنطقة الناطقة بالتركية التي تمتدّ باتجاه شرق تركيا وصولاً إلى آسيا الوسطى. إن بحر قزوين هو الآن بحر جديد للنفط (بعد تجدّد آبار باكو وإضافة منابع كازخستان في المنطقة الشمالية الشرقية)، وخط الأنابيب الضخم باكو–تبليسي، قبل أن يبلغ جيهان، يجتاز لجهة الطول أكثر من نصف الأراضي التركية، ويمرّ في مناطق يسكنها الأكراد جزئياً، بعد أن كانت قديماً أرمنية.

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة، تكمن الأهمية الاستراتيجية لتركيا في أنها تحمل قضية تاريخية كبرى خلافية مع جيرانها العرب الذين تتّهمهم بالخيانة إبّان الحرب العالمية الأولى. وقد سُجّلت لصالحها الخطوات التي قام بها أتاتورك والتي تحمل معنى رمزياً كبيراً : التخلّي عن الأحرف الهجائية العربية واعتماد اللاتينية، والكتابة من الشمال إلى اليمين، وإقامة دولة علمانية لشعب في غالبيته العظمى من المسلمين. إن تركيا هي البلد العلماني الوحيد رسمياً في العالم الإسلامي.

بعد الحرب العالمية الثانية، كان بإمكان الأتراك أن يعتبروا أن نزاعهم مع العرب قد سُوّي، لكنه تجدّد إلى حدّ ما بصورة غير مباشرة بسبب «الحرب الباردة»، لأن عدداً من الدول العربية (سوريا، العراق، مصر) تحالف بصورة أو بأخرى مع الاتحاد السوفياتي. بالإضافة إلى ذلك، طالب ستالين عام 1947 بمنطقة تريبيزوند وأرزروم (شمال–شرق تركيا) التي احتلّها جيش القيصر لفترة من الزمن في نهاية القرن التاسع عشر، والتي كان يقطنها آنذاك مسيحيون أرثوذكس، تمّت تصفيتهم في نفس الوقت الذي ارتُكبت فيه المجازر بحق الأرمن عام 1915. إن تواطؤ الدول العربية الأكثر تسلّحاً مع الاتحاد

السوفياتي من أجل محاربة إسرائيل، أثار ردة فعل معاكسة لدى الجيش التركي ودفعه إلى إقامة اتّصالات مع الجيش الإسرائيلي (تتدرّب طائراته في الفضاء الجوّي التركي) وإلى معارضة أي تخلٍ عن مبادىء العلمنة التي أُرسيت في وجه العرب. وقد تعزّز هذا الجو المناوىء للعرب كذلك بحكم علاقات قد تكون نشأت بين مقاومين في «الجيش السرّي الأرمني لتحرير أرمينيا» (ASALA) قاموا بعمليات إرهابية في السبعينيات من القرن الماضي ضد الحكومة التركية، وبعض المنظمات العربية الفلسطينية. وهذا ما عزّز عداوة الأتراك تجاه هذ المنظمات، والتعاطف مع الإسرائيليين. كان من المنطقي أن ينشأ التحالف بين الأرمن واليهود، لأن كلا الشعبين تعرّضا لمجازر جماعية؛ إلا أن الأرمن كانوا يرون أن الإفراط في الكلام على المحرقة اليهودية وضع مأساتهم في الظل، في الوقت الذي كانت فيه شبكاتهم الإرهابية تستفيد من خبرة الفلسطينيين.

لقد اعتبر الرأي العام الأوروبي بمجمله أن التمسّك بعلمنة الدولة التركية هو ورقة رابحة استراتيجياً، بالغة الأهمية بالنسبة لأوروبا، سيما وأن شأن الحركات الإسلامية يتنامى، وهي تعلن الحرب على ما تسمّيه «العالم اليهو–مسيحي» (وهو أمر مريح تكتيكياً لأنه يتغاضى عن أن اليهود كانوا ضحايا في قسم من العالم المسيحي). ومع ذلك، فإن ترشيح تركيا للانضمام للمجموعة الأوروبية، ومن بعدها للاتحاد الأوروبي، يثير منذ أكثر من ثلاثين سنة رفضاً متتالياً يزداد حدّة في السنوات الأخيرة.

هناك حملة قامت بها المنظمات الأرمنية الناشطة جداً في فرنسا والولايات المتحدة. وهي تطالب بأن تفرض الدول الغربية على الحكومة التركية أن تعترف بواقع المجزرة التي تعرّض لها الأرمن عام 1915، مما يصنّف هذه المجزرة على أنها الأولى في التاريخ، أو على الأقل، الأولى في القرن العشرين. إن الحكومة التركية، إذ تذكّر منذ سنوات أن الأحداث المأساوية عام 1915 كانت من صنع الإمبراطورية العثمانية، وليس الجمهورية التركية، فإنها تعلن أن العملية لم تكن نتيجة إرادة مصمّمة على إزالة شعب بعينه (كما كانت الحال مع النازيين الذين لم يكن لهم مع اليهود أي نزاع على الأراضي)، وإنما هي قرار اتّخذته القيادة العسكرية التركية أثناء المعارك ضد الجيش الروسي قضى بترحيل الأرمن باتجاه الجنوب،

بسبب العمليات التي كان مناصرون أرمن (تلبية لنداء حزب الطاشناق القومي) يقومون بها في مؤخرة الجبهة ضد الجيش التركي.

ويأسف الأتراك لكون هذا الترحيل تمّ في ظروف مناخية سيئة، وأن يكون الأكراد قد أفادوا من ذلك لمهاجمة الأرمن. إلا أنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أنه في نهاية القرن التاسع عشر، ثار الأرمن عدة مرات ضد الإمبراطورية العثمانية، كما فعل البلغار، على أمل أن يهبّ الروس لنجدتهم. وقد سحق الجيش الروسي الانتفاضات الأرمنية بين 1893 و 1895. أما بعد هزائمها في حروب البلقان 1912–1913 فإنه لم يعد بمستطاع تركيا أن تواجه ضغط القوى الأوروبية التي فرضت عليها عام 1914 (عشية ما سوف يُعرف بالحرب العالمية الأولى) أن تعترف بالحكم الذاتي لبعض المناطق، خاصة تلك التي يقطنها أرمن؛ وقد بلغ الأمر حدّ تعيين شخص أميركي كمفوّض سامٍ. لقد حالت الحرب دون تطبيق نظام الحكم الذاتي، إلا أن الأمل بتحقيق هذا الهدف زاد من نفاذ صبر الأرمن من جهة، ومن قلق قادة «تركيا الفتاة» من جهة أخرى الذين راحوا يرقبون بأم العين تدفّق أفواج اللاجئين الأتراك المطرودين من بلاد البلقان. إن المنشورات الأرمنية تؤكّد أن مليونين ونصف مليون أرمني اختفوا عام 1915، مما يحتّم زيادة هذا العدد كثيراً لو اعتبرنا فترة ما قبل 1914. لكن كتّاباً آخرين يقدّرون عدد القتلى بثمانمائة ألف، أي 50٪ من المجموعة التي طالها الترحيل (لأن أرمن اسطنبول لم يرحّلوا ولم يكونوا عِرضة للمذابح)، وهذا ما ينطبق على تحديد الإبادة الجماعية كما وصّفتها منظمة الأمم المتحدة عام 1948. إن مناقشة هذه المسألة التي لا تزال ممنوعة في تركيا هي أمر حسّاس، أقلّه لكون الجمعية الوطنية في فرنسا صوّتت على قانون يقرّ بأن الشعب الأرمني وقع ضحية مجزرة جماعية، مما يُخضع للمحاكمة كل من يقول علناً بعكس ذلك.

إن التحفّظات، إذا لم نقل العداوة تجاه ترشيح تركيا لدخول الاتحاد الأوروبي، ازدادت حدّة بعد تدخّل الجيش التركي في قبرص عام 1974، بالرغم من أن هذا الأمر قد حصل إثر انقلاب الضباط القبارصة اليونانيين على الحكومة القبرصية. وبعد فترة قليلة، وإثر الانقلاب الذي حصل على الحرس الوطني اليوناني في أثينا، أعرب الرأي العام الأوروبي

والأميركي عن رغبته في أن يُخلي الجيش التركي شمال جزيرة قبرص، إلا أن حكومة أنقرة رفضت هذا الأمر بانتظار إيجاد حلّ شامل للمسألة. وحين قرّر الكونغرس الأميركي حظر بيع الأسلحة إلى تركيا، قامت هذه الأخيرة عام 1975 بإقفال القواعد الأميركية على أراضيها. لاحقاً سُوّيت الأزمة مع الولايات المتحدة، إلا أن اليونان التي تؤكّد على أنها مؤسِّسة الديمقراطية منذ ما يزيد عن خمسة وعشرين قرناً، واصلت حملتها لما يقارب خمسة وعشرين عاماً لمنع تركيا من دخول أوروبا، بحجة أن الجيش التركي ينتهك حقوق الإنسان.

في الواقع، إذا كان بإمكاننا (باستثناء الحركات الإسلامية بالطبع) أن نغتبط لكون القوانين الناظمة لعلمانية الدولة التركية قد صمدت منذ العشرينيات من القرن الماضي، بالرغم من الانتفاضات الكردية بشكل خاص، في بلد تعتنق الغالبية الساحقة من سكانه الإسلام، فلا بد من أن نأخذ بعين الحسبان أنه بالإضافة إلى التيقّظ الدائم، قامت القيادة العسكرية بثلاثة انقلابات : في أيار/مايو 1960، وفي آذار/مارس 1971، وفي أيلول/سبتمبر 1980، أعقبتها إجراءات قمعية بغاية القسوة، ليس ضد الأكراد والأحزاب اليسارية المتطرّفة فحسب، وإنما كذلك ضد أحزاب اليمين التي كانت تهدّد الدستور. وفي كل مرة كان يتمّ تعليق المفاوضات مع المجموعة الأوروبية. حتى بُعيد الحرب العالمية الثانية عاشت تركيا تحت حُكم حزب أوحد، الحزب الجمهوري الشعبي. إلا أنه في عام 1946، سُمح بإنشاء حزب ديمقراطي، وكذلك بفتح مدارس قرآنية، بعدها تأسّس حزب العمال التركي (ماركسي–لينيني) الذي دخل إليه الأكراد بأعداد كبيرة، مما أدّى إلى ازدهار الحركات القومية اليمينية المتطرّفة والمجموعات الإسلامية. في الواقع، عرفت تركيا منذ عام 1960، وخاصة ما بين 1975 و 1980 فترات عنف قاسية، قامت بها حركات إرهابية تنتمي إلى اليمين المتطرّف واليسار المتطرّف، وهذا الأخير بشكل خاص تعرّض لقمع وحشي من قبل العسكر. لا بد من التذكير كذلك بأن الشرطة وأجهزة استخبارات الجيش التي كانت في حرب مع الأكراد، سمحت بتنامي الإتجار بالمخدرات وبتطوّر الشبكات المافيوية الكبرى التي تديره، وأفادت من ذلك (أنظر كتاب سميح فانر، «تركيا»). إن

الحفاظ على علمنة الدولة التركية متأتٍ من قدرة جيش لم تقتصر سلطته على هذه المهمّة. لذا فإن معارضي دخول تركيا إلى أوروبا لا يتوقّفوا عن التنديد بدولة لا تُحترم فيها حقوق الإنسان. فالمؤسسات الأوروبية طلبت عدة مرات من الحكومات التركية المتعاقبة منذ أربعين سنة تطبيق الديمقراطية، وقد حقّقت بعض النجاح في ذلك.

ولكن منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي، طُرحت مشكلة جديدة أثارت تحفّظات جديدة إزاء انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. فيما كانت علمنة الدولة تتّخذ أهمية استراتيجية متصاعدة في أعين الأوروبيين بعد تنامي الموجة الإسلامية في الشرق الأوسط، برزت في المجتمع التركي حركة إسلامية «معتدلة» جارفة، حزب العدالة والتنمية، الذي ورث حزباً إسلامياً صغيراً أكثر أصولية.

إن زعيم حزب العدالة والتنمية، رجب طيب أردوغان، هو في الأساس لاعب كرة قدم محترف، أصبح عمدة اسطنبول الأكثر شعبية في التسعينيات من القرن الماضي، قبل أن يربح الانتخابات التشريعية عام 2002 بـ 35٪ من الأصوات، مما أعطاه الأكثرية المطلقة في البرلمان، وأصبح رئيساً للوزراء عام 2003. إنه يرفض بالطبع تسمية «الإسلامي المعتدل»، ويودّ أن يكون في تركيا ما يعادل الديمقراطية المسيحية في العديد من البلدان الأوروبية. لكن معارضي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعتبرون أن أردوغان أو جمهور ناخبيه يمكنهما أن يتحوّلا إلى مواقف تقترب كثيراً من الإسلاميين الراديكاليين، تحت وطأة تدهور الموقف في العراق أو في فلسطين. هكذا لا تكون تركيا داخل الاتحاد الأوروبي البلد الأكثر كثافة من حيث عدد السكان فحسب (قريباً يتخطّى عدد سكانها 80 مليوناً، في وقت كانت تعدّ 13 مليوناً عام 1920)، وإنما الناطقة باسم حوالي 25 مليون مواطن مسلم يعيشون في أوروبا الغربية. بالطبع إن أوساط الأعمال في تركيا تحبّذ جداً دخول تركيا في الاتحاد الأوروبي، إلا أن جماعة العسكر لا يبدون متحمّسين بعد التحذيرات التي توجّهها إليهم مؤسسات بروكسيل؛ أما الرأي العام التركي فيبدو متضايقاً من الازدراء والرفض المتلاحقين تجاه بلده.

في عام 2003، حين كان التدخّل الأميركي في العراق وشيكاً، لم يرفض البرلمان التركي

أن يشارك الجيش التركي في الهجوم فحسب، وإنما كذلك رفض أن تنطلق عمليات بعض الوحدات العسكرية الأميركية من الأراضي التركية كما كان متّفقاً. لا يمكننا بالطبع أن نفصل هذا التحوّل في الموقف عن أفكار رئيس الوزراء أردوغان وحزبه الذي يرغب في إعادة اللُّحمة مع البلدان العربية، ولكنه يُفسَّر خصوصاً باهتمام كل الحكومات التركية في مواجهة الحركة الانفصالية الكردية. إن رفض تركيا المشاركة في الحرب على العراق يفسَّر من دون شك بأن الولايات المتحدة سوف تشجّع على إقامة كردستان ذات حُكم ذاتي في العراق، مما دفع بأكراد حزب العمال الكردستاني إلى معاودة نشاطاتهم ومطالباتهم. وهذا ما يعزّز دور الجيش.

وما يثير القلق كمؤشّر على تنامي الأفكار الإسلامية الراديكالية في تركيا، هو النجاح الهائل للفيلم الخيالي الذي أُنجز في تركيا، والذي يُظهر مآثر رامبو التركي في مواجهة الأميركيين في حرب العراق.

الفصل التاسع

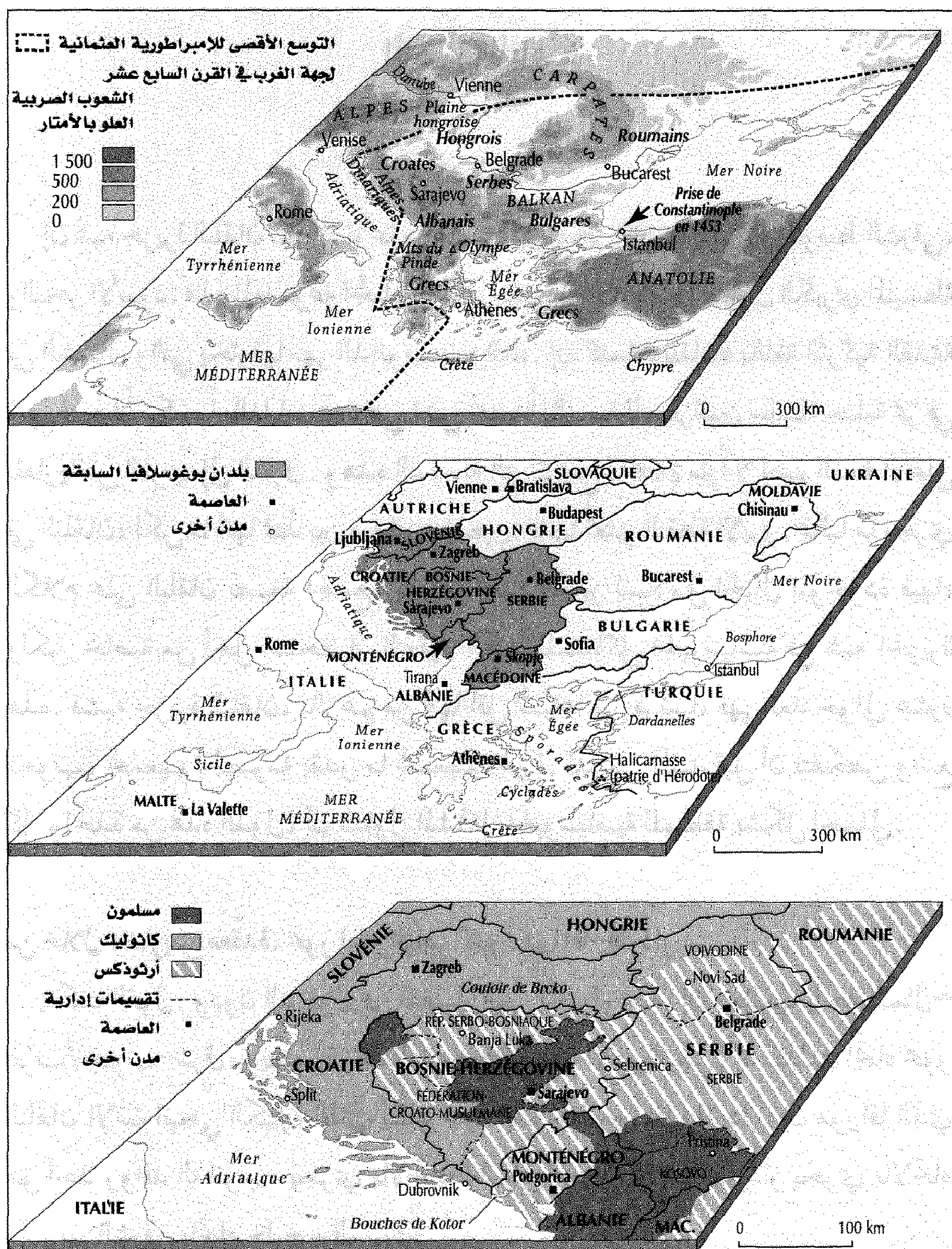
بلاد البلقان

إن شبه جزيرة البلقان تشكّل نوعاً من المثلّث بين البحر الأدرياتيكي، والمتوسط الشرقي، والبحر الأسود. هذه المجموعة الجبلية تشكّل مشهداً متنافراً مع السهول الكبرى المنبسطة في الشمال والتي يخترقها نهر الدانوب وروافده. إن كلمة «بلقان» باللغة التركية القديمة تعني «جبلاً مكسواً بالغابات»، وهي تعني تحديداً بالنسبة للجغرافيين سلسلة جبلية تمرّ في بلغاريا من الغرب إلى الشرق. وهذه السلسلة التي ترتفع لـ 2400 متراً لا تضمّ القمة الأعلى في البلقان، لكن بما أنها تمتدّ بين سهلين واسعين، فإنها تُعتبر النقطة الأبرز. غالباً ما يجري الكلام على البلقان بصيغة الجمع، بسبب العدد الكبير لسلاسل الجبال الموجودة فيها، ولكن خاصة من أجل استحضار التعقيد الكبير للمشاكل الجيوسياسية في شبه الجزيرة هذه. فشبه جزيرة البلقان، بالرغم من أنها أقل اتّساعاً من فرنسا، فهي تعدّ حوالي عشرة شعوب، تجمعهم الخصومة بقدر ما تجمعهم الجيرة. لذا من المفيد قبل أن نتفحّص وضع كل واحدة من هذه الدول، أن نتناول المشاكل الجيوسياسية للمنطقة بشكل إجمالي.

من خلال تضاريس معقّدة، محور استراتيجي كبير : مورافا–فاردار

يمكننا القول، ودون الدخول في تفصيل البنى الجيولوجية، إن معظمها يتّجه شمال–غرب/جنوب–شرق، وبصورة إجمالية بمحاذاة البحر الأدرياتيكي. إنه كذلك اتّجاه محور البلقان الاستراتيجي الكبير، الذي يُطلق عليه اسم خط مورافا وفاردار. إن مورافا الذي هو أحد روافد الدانوب، يجري بالاتجاه الشمالي الغربي، فيما الفاردار يجري بالاتجاه الجنوبي الشرقي باتجاه خليج سالونيك.

إن هذا الخط الذي توجد في وسطه مدينة سكوبيي (حيث تتفرّع طريق كوسوفو) هو المحور الوحيد للتنقل المريح بين سهول الدانوب والمتوسط. لذا ليس من المستغرب أن تقوم في هذه النقطة الاستراتيجية منذ العصور القديمة دولة قوية هي مقدونيا. وقد



خريطة رقم 16– البلقان بمستويات عدّة من التحليل

في الأعلى شبه جزيرة البلقان؛ في الوسط يوغوسلافيا بعد الحرب العالمية الثانية؛ في الأسفل تفكك يوغوسلافيا (1992–1999)

كانت المنطلق الذي اندفع منه الإسكندر الكبير عام 336 ليحتل اليونان، ومن بعدها الشرق الأوسط بأكمله. عند ثغر وادي فاردار على المتوسط، توجد مدينة سالونيك («تسالونيكيا» على اسم أخت الإسكندر). في القرن السادس عشر حلّ في هذه المدينة بحماية العثمانيين مجموعة من اليهود كانوا قد طُردوا من إسبانيا. من هنا تحوّلت سالونيك إلى مدينة كبرى تضمّ يهوداً سفرديم، كما إزمير على شاطىء آسيا الصغرى.

لقد اندلع الصراع على خط مورافا–فاردار في نهاية القرن التاسع عشر بين الأتراك والصرب والبلغار والألبانيين واليونانيين؛ وكل فريق كان يدّعي بأن اللغة التي يُطلق عليه اسم المقدونية هي الأقرب إلى لغته. وهنا لا بد من القول إنه ومنذ القرن الثامن عشر، كانت كلمة مقدوني تعني في فرنسا خليطاً متنافراً (من الفاكهة أو من الخضار)، وقد أصبحت تدل منذ 1850 على خليط من الشعوب. فهذه الشعوب المتنافسة وجدت مساندة لدى القوى العظمى خارج البلقان التي كانت كل منها تنفّذ استراتيجيات أوسع مدى. لقد كانت البلقان جزءاً مما كان يسمّى في القرن التاسع عشر «المسألة الشرقية»، التي تشمل تركيا وتمتدّ لتطال إيران والخليج العربي وشبه الجزيرة العربية ومصر، الخ. بالنسبة للإمبراطورية الألمانية وإمبراطورية النمسا–هنغاريا اللتين كانت لهما مطامح اقتصادية باتجاه تركيا، كان خط مورافا–فاردار الممر الذي يتيح عبور سهول الدانوب (في هنغاريا) حيث كانتا مسيطرتين، للوصول إلى المتوسط. من هنا كانتا تساندان حلفاء مثل بلغاريا. لكن هذه الأخيرة كانت على نزاع مع تركيا التي كان الألمان يساندونها كذلك. وكان النمساويون يدعمون الألبان ضد الصرب من أجل منافستهم على مقدونيا. من جهتها كانت روسيا تدعم اليونانيين والبلغار، والسبب بشكل خاص يعود للتقارب الديني، ولكن هؤلاء كانوا على خصام فيما بينهم من أجل السيطرة على ممر مورافا–فاردار، وهكذا دواليك.

بعد حروب «البلقان»، جرت معارك الحربين العالميتين كذلك على أرض البلقان

إن الحروب في البلقان التي اندلعت في عامي 1912 و 1913 والتي كانت قد بدأت بشكل موارب قبل عدة سنوات بين البلغار والصرب واليونانيين، حملت عنواناً رئيسياً

هو مقدونيا التي عاد قسم كبير منها إلى صربيا، فيما ضُمّت مدينة سالونيك إلى اليونانيين، مما أثار قلق الطائفة اليهودية التي لم تكن ترق البتة للكهنة الأرثوذكس اليونانيين.

بما أن الصرب كانوا يلقون الدعم من الفرنسيين والروس، فإن البلغار تحالفوا مع ألمانيا بالرغم من أنها كانت حليفة للأتراك. لقد دارت معارك الحرب العالمية الأولى كذلك في البلقان : اجتاح الجيش النمساوي–الهنغاري صربيا، فيما القوات البحرية الفرنسية–البريطانية التي حاولت الاستيلاء على المضائق عام 1915 التي دافع عنها الأتراك بقوة، تعرّضت في الدردنيل لهزيمة حقيقية، وقد حوصر من نجا من هذه القوات في غاليبولي وسالونيك حتى دخول اليونان الحرب ضد المانيا والنمسا عام 1917 (بعد أن قامت مجموعة من الثوار في سالونيك مدعومة من الفرنسيين بإقالة ملك اليونان الموالي لألمانيا).

في عام 1918، شنّ لواء الشرق في الجيش الفرنسي هجوماً صاعقاً ضد بلغاريا، ومن ثم ضد النمسا–هنغاريا التي كانت في طريقها إلى التفكّك. وبسبب العدد الكبير من المعنيين، وضعت معاهدات نويي وسان جرمان وتريانون (بالقرب من فرساي) تحت سلطة ملك صربيا مختلف الأراضي التي كانت سابقاً تابعة للنمسا–هنغاريا، ولم تُعرف هذه الدولة الجديدة بمملكة يوغوسلافيا إلا في عام 1929، مما أثار استياء عدد كبير من الكروات الذين كانوا يرغبون في إدارة شؤون هذه الدولة الجديدة، والمقدونيين الذين كانوا يودّون الالتحاق ببلغاريا، وكذلك ألبانيي كوسوفو الذين كانوا يريدون أن يكونوا جزءاً من ألبانيا.

لقد جرت أحداث الحرب العالمية الثانية كذلك في البلقان، وكانت لها نتائج ربما تكون أكثر أهميّة من الأولى. بادىء الأمر قاد جيش موسوليني المعارك، وبعد أن احتلّ ألبانيا عام 1939، خطر له اجتياح اليونان عام 1940. إلا أن القوات الإيطالية لاقت قدراً كبيراً من الصعوبات جعلت هتلر يقرّر في نيسان/أبريل 1941 إرسال تعزيزات ضخمة، حتى ولو أدّى ذلك إلى تأخير إطلاق هجومه ضد الاتحاد السوفياتي. ولكن من أجل الذهاب إلى اليونان، كان على القوات الألمانية المرور بيوغسلافيا. وهذا ما أدّى إلى تمزّقها وإلى اشتعال حرب أهلية بالغة التعقيد؛ لقد أُعلن عن قيام كرواتيا فاشية، لا بل نازية،

فيما كان الشيوعيون (وهم بغالبيتهم من الكروات) لا يقاتلون الألمان فحسب، وإنما كان عليهم كذلك محاربة المسلمين البوسنيين وأنصار المَلَكية («تشيتنيك») المعادين للشيوعية. تمّ اجتياح اليونان من قبل الجيوش الألمانية والإيطالية والبلغارية، ورُحّلت الطائفة اليهودية من سالونيك إلى أوشفيتز وتمّت تصفيتها. إلا أنه قامت في وجه الألمان حركات مقاومة يسارية عصبُها الشيوعيون الذين استعادوا السيطرة على ثلثي البلاد، وكذلك برز مقاومون معادون للشيوعية يتعاطفون إلى حدّ ما مع المَلَكية. وقد ازدادت حدّة التنافس بين الفريقين بعد انسحاب الألمان.

مواجهات «الحرب الباردة» بدأت في البلقان
حيث كانت الدول الشيوعية هي ايضاً متنافسة فيما بينها

من أجل الحؤول دون أن يسيطر الشيوعيون على أثينا، نزلت فيها قوات انكليزية في ايار/مايو 1944 (بناء على اتفاقيات تقاسم مناطق نفوذ بين ستالين وتشرشل، قبل اتفاقية يالطا). في نهاية 1945، وبعد شهر من القتال، جرّد الإنكليز «جيش اليونان الديمقراطي» من سلاحه. ويمكننا القول إن المواجهات الأولى لما سوف يُعرف لاحقاً بالحرب الباردة، بدأت أولاً في اليونان قبل موعد حصار برلين من قبل السوفيات بثلاث سنوات. بكل الأحوال، وبسبب المعارك ضد المقاومين الشيوعيين اليونانيين السابقين، قام الأسطول السادس في البحرية الأميركية عام 1947 بالمرابطة في المتوسط.

في نهاية عام 1946 اندلعت حرب أهلية حقيقية في اليونان، دامت ثلاث سنوات، خاصة في الجبال الشمالية بالقرب من الحدود مع البانيا ويوغسلافيا، وهي المنطقة التي كانت تتسرّب عبرها المساعدات الآتية من البلدان الشيوعية. وقد توقّفت بعد القطيعة التي حصلت عام 1948 بين تيتو وستالين. وكما سوف نرى، لا يمكننا إلى اليوم أن نفهم مشاكل اليونان السياسية، دون أن نذكر أنها كانت البلد الوحيد في أوروبا الذي اندلعت فيه حرب أهلية غداة الحرب العالمية الثانية. أما نتائج تلك الحرب فلم تكن بأقل أهمية في البلدان الأخرى في البلقان. فبلغاريا التي تحالفت مع المانيا «تحرّرت» على يد الجيش

الأحمر الذي فرض عليها نظاماً شيوعياً، عُرف بـ «الديمقراطية الشعبية». إلا أن البلغار، وبعكس البولونيين على سبيل المثال، نظروا إلى الهيمنة السوفياتية على أنها امتداد لعلاقاتهم التقليدية مع روسيا. في المقابل، أتى قيام الاشتراكية في البانيا ويوغوسلافيا بجهد الشيوعيين الكروات والصرب أو الألبان الذين، وبدون مساعدة خارجية، قادوا نضالاً ضد المحتلّ وأعوانه النازيين، ولكن كذلك ضد مواطنيهم أصحاب الميول المَلَكية، علماً بأن هؤلاء قاتلوا أيضاً من أجل الاستقلال الوطني.

بعد أن أرسى قواعد اتحاد يضمّ ست جمهوريات يوغوسلافية، رفض تيتو عام 1948 أوامر ستالين الذي كان يودّ إقامة قاعدة بحرية كبرى في المتوسط، على المصبّات الشهيرة لخليج كوتورسكا (حيث أقامت البحرية النمساوية قاعدة لها قبل 1914). لقد تعرّضت يوغوسلافيا «تيتو» للتشهير من قبل «الكتلة الاشتراكية». في المقابل، تعود القطيعة بين البانيا الشيوعية والاتحاد السوفياتي إلى عام 1961، حين عقد زعيمها أنور خوجة (الذي كان قد رفض سابقاً «إدانة الستالينية» التي أطلقها خروتشيف) حلفاً مع الصين بعد أن تمّت القطيعة عملياً بينها وبين الاتحاد السوفياتي.

منذ الحرب العالمية الثانية وطيلة فترة «الحرب الباردة» كانت شبه جزيرة البلقان إذن مقسومة تقريباً إلى شطرين بين الكتلة الشيوعية و «العالم الحرّ». إلا أن اليونان التي أصبحت عضواً في حلف شمال الأطلسي عام 1951 (بالتزامن مع دخول تركيا)، وبالرغم من أنها البلد الوحيد في البلقان الذي كان ينتمي إلى العالم الحرّ، فإنها خضعت لدكتاتورية عسكرية من 1967 إلى 1974.

مأساة جيوسياسية : تفكّك يوغوسلافيا

بالرغم من الفروقات بين النظام السوفياتي ونظام رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف، فإن البيريسترويكا (إعادة البناء) التي اطلقها غورباتشيف في موسكو أثارت بلبلة في بلغراد، وحصل تفكّك الاتحاد السوفياتي عام 1991 في نفس الوقت تقريباً الذي كانت أوصال الاتحاد اليوغوسلافي تتقطّع. ولكن بينما كان الرئيس الروسي يلتسين هو الذي اتّخذ

القرار فجأة بانفصال روسيا عن باقي الجمهوريات السوفياتية التي فوجئت بالأمر -مما لم يتسبّب بحدوث مأساة-، فإن العكس هو الذي حصل في يوغوسلافيا حيث انفصلت خمس جمهوريات عن صربيا وأعلنت الاستقلال، مما أحدث مأساة دامت ثمان سنوات. في الواقع، إن العديد من الصرب (لأسباب سوف نذكرها لاحقاً) وجدوا أنفسهم في موقع أقلّوي على أراضي الجمهوريات الأخرى التي اصبحت مستقلّة، فأعلنوا أنهم مهددون (خاصة من قبل الألبان في كوسوفو) وأنهم لن يستسلموا لهذا الواقع. كذلك، قرّرت الجمهوريات الأخرى التي كانت ترى نفسها مظلومة من قبل الصرب في النظام الفدرالي أن تتحرّر من هذا النظام. هذا دون أن نتجاهل التداخل بين هذه الشعوب المختلفة في مناطق محصورة، مما أغرق معظم الجمهوريات في حرب أهلية.

لقد تمّ تحييد مقدونيا (أقلّه جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) وأصبحت مستقلّة عام 1991. ولكن في ردة فعل تعيد إلى الأذهان النزاعات في البلقان في عامي 1912–1913 احتجّت الحكومة اليونانية بعنف من خلال تظاهرات شعبية ضخمة لكون هذه الجمهورية احتفظت باسم مقدونيا كدولة مستقلّة، ولتجرّؤها على وضع شعار الشمس على علمها وهو ما يرمز إلى الاسكندر الكبير. أخضع اليونانيون مقدونيا للحصار لأكثر من عام، وتمكنوا من الاستحصال من الأمم المتحدة على قرار يعطي هذا البلد إسماً غريباً هو «فيروم» (Former Yougoslav Republic of Macedonia). إلا أن هذه الوقائع لا تعني الكثير بالقياس على الحروب الأهلية التي اندلعت من 1992 إلى 1995 في كرواتيا وفي البوسنة والهرسك، بين الكروات الكاثوليك والصرب الأرثوذكس والبوسنيين المسلمين، ومن بعد ذلك عام 1999 بين الصرب والألبان في كوسوفو.

كلمة بلقنة تُستعمل في الوقت الحاضر خارج البلقان للدلالة على مواقف جيوسياسية شديدة التعقيد

كان يمكن أن يساورنا اعتقاد أنه بعد النضالات من أجل الاستقلال إبّان الحرب العالمية الثانية، وبعد نصف قرن من الفدرالية، والاشتراكية، والعلمنة، والتنمية الاقتصادية،

فقدت الصراعات الإتنية في البلقان سبب وجودها. إنما في الواقع تشكّل الحروب الأهلية في يوغوسلافيا السابقة المثال الصارخ الأكثر دموية من دون شك للصراعات الدائرة في البلقان، أي للتنافس في السيطرة على الأرض بين مختلف الشعوب في هذا الجزء من أوروبا منذ أن تخلّصت في القرن التاسع عشر من سيطرة الإمبراطورية العثمانية.

إن مصطلح «البلقان» اتّخذ منذ نهاية القرن التاسع عشر معنى جيوسياسياً بامتياز، إلى حدّ أن كلمة «البلقنة» المستحدثة تُستعمل من قبل الصحافيين لتدلّ في أنحاء متعدّدة من العالم على تجزئة أراضٍ موحّدة إلى عدد كبير من الدول يغلب عليها طابع التنافس، كأن يُقال مثلاً بلقنة الشرق الأوسط العربي، للتذكير بتقسيم جزء واسع من الإمبراطورية العثمانية على يد المنتصرين -انكلترا وفرنسا- غداة الحرب العالمية الأولى. ويقول الإسلاميون إن العالم العربي، إذا لم يكن العالم الإسلامي، قد خضع للبلقنة من قبل القوى الأوروبية.

ولكن من دون التلاعب بالكلمات، يمكننا القول اليوم إن شبه جزيرة البلقان، وتحديداً يوغوسلافيا، قد بلقنت نفسها، لأنه وخلافاً لما حصل في الشرق الأوسط، لم تكن القوى الأجنبية بعد الإنكفاء العثماني هي التي قامت بتقسيم المجموعة البلقانية إلى عدة دول مستحدثة نسبياً، إنما هذه الدول هي التي راحت تتخاصم حول الأراضي. إن تقسيم يوغوسلافيا إلى ست أو سبع دول، لا بل أكثر من ذلك إن تقسيم إحدى الجمهوريات اليوغوسلافية، البوسنة والهرسك، منذ عام 1995 بالرغم من صغر مساحتها، إلى ثلاثة «كيانات» متنافسة، إثنان منها تشكّلان فدرالية كرواتية-إسلامية، والمطالبة الألبانية بدولة مصغّرة في كوسوفو لا تودّ الالتحاق بألبانيا، كل ذلك يُبرز أن عملية البلقنة الذاتية اتّخذت منحى متقدّماً في أيامنا الحاضرة. لذا نرى من المفيد أن نسعى لنفهم ما هي الأسباب العميقة وراء ذلك.

الأسباب العميقة لبلقنة البلقان :

تعدّد اللغات، صراعات الأديان ودور القوى العظمى

بالنسبة لمجموعة البلقان التي هي بحجم فرنسا تقريباً (1000 كلم من الشمال إلى الجنوب، 550,000 كلم2 و 55 مليون شخص)، كان يجب أن نعدّ بعد الحرب العالمية الأولى أو الثانية خمس مناطق يمكنها أن تشكّل دولاً : القسم الأوروبي من تركيا، بلغاريا، اليونان، ألبانيا، ويوغوسلافيا. إلا أن هذه الأخيرة تشظّت عام 1992 إلى خمس دول صغيرة (في الحقيقة أكثر)، أي أننا أمام عشر دول تختلف من حيث اللغة والدين.

إن تعقّد المسائل الجيوسياسية في البلقان يرجع إلى العدد الكبير من الشعوب التي أتت لتستقرّ في هذه المنطقة، بسبب الهجرات التي تعود إلى زمن بعيد نسبياً والقادمة من مختلف مناطق أوروبا وآسيا. إن الأقدم من بين هذه الشعوب هم من دون شك من يُطلق عليهم اسم اليونانيين، وهم تراكم لعدة موجات من الهجرة. أتى الأوائل من آسيا الصغرى وطوّروا في جزيرة كريت الحضارة الكريتية (–2600 قبل العصر الحالي)، ثم انضمّ إليهم هندو–أوروبيون، الآخيون أولاً، ثم تلاهم الدوريون على شواطىء البحر الأسود وآسيا الصغرى ومن ثم إيطاليا. لقد عرفوا ازدهاراً ثقافياً وسياسياً مشهوداً من القرن الثامن قبل الميلاد، وحتى الأيام الأخيرة للإمبراطورية البيزنطية. أما الألبان الذين لا يسمّون أنفسهم بهذا الإسم، وإنما «شكيبتار» فيقولون إنهم الإلّيريون، السكان الوحيدون الأصليون في هذه المنطقة من أوروبا. والسلاف من جهتهم (يدلّ اسمهم على لغة شائعة إلى حدّ ما) تمدّدوا في قسم كبير من أوروبا في القرون الأولى من الحقبة المسيحية، وفي البلقان إن المقصود هم سلاف الجنوب أو يوغوسلاف. في المقابل، لم يكن البلغار في الأساس يتكلّمون لغة هندو–أوروبية، لأنهم مثل الهنغاريين كانوا ينتمون إلى قبائل تركية–مغولية قدمت في القرن السادس. وهذه القبائل راحت تتكلّم اللغة السلافية للسكان الأصليين الذين سيطرت عليهم، قبل أن تعتنق المسيحية في القرن التاسع، إثر قتال دام لفترة طويلة ضد البيزنطيين. من جهتهم كان الأتراك الذين قدموا في القرن الثاني عشر يتكلّمون كذلك لغة تركية–مغولية. لقد تزاحمت هذه الشعوب فيما بينها، من هنا الجغرافيا اللغوية الكثيرة

التعقيد في المناطق التي تداخلت فيها هذه الشعوب، وهي جغرافيا عرفت تعقيداً أكبر في القرن التاسع عشر، قبل قيام الدول-الأمم.

يُضاف إلى هذا التنوّع اللغوي تنوّع ديني : يشكّل المسيحيون الأرثوذكس الغالبية وهم يستعملون الأبجدية اليونانية أو السيريلية، ولكن هذا لا يعني بأنهم موحّدون، لأن هناك وجود لكنائس وطنية. وهناك قسم من الصرب، بشكل خاص في البوسنة، اعتنق الإسلام، كما هي حال غالبية الألبان. مع ذلك فإن هؤلاء يستعملون الأبجدية اللاتينية، لأن الألبان الكاثوليك (في الشمال) هم الذين كانوا أول من وضع معاجم اللغة الألبانية في القرن التاسع عشر. من جهة أخرى، يستعمل الكروات والسلوفينيون الكاثوليك الأبجدية اللاتينية، وكذلك الأتراك بعد الإصلاحات التي فرضها مصطفى كمال الذي ألزم بالتخلّي عن الأبجدية العربية.

إن تداخل مختلف الشعوب كان لا يزال كثيفاً حتى ماضٍ ليس ببعيد. فكل أمة-دولة (بعكس ما كان يحدث في الإمبراطورية العثمانية) لم تسعَ فقط إلى فرض لغتها الوطنية تدريجياً في مناهج التدريس، وإنما مارست في أغلب الأحيان ما يُعرف اليوم بـ «التطهير العِرقي»، أي أنها طردت رجالاً ونساء يتكلّمون لغة أخرى ويعتنقون ديانة أخرى غير تلك السائدة.

من ناحية أخرى، أتى زمن كانت كل دولة-أمة تطالب بأراضٍ خارج حدودها تعيش عليها مجموعات تتكلم لغتها. فمن أجل تحرير مواطنين من الطغيان الأجنبي، كانت تسعى إذن لاحتلال جزء من الدولة المجاورة. وهذا كان سبباً في اندلاع حروب البلقان (1912-1913) وحتى حرب 1914-1918. إن هكذا صراعات بين دول مجاورة لم تعد ممكنة كثيراً في وقتنا الحاضر، وإن كان الألبان الذين يعيش نصفهم خارج حدود ألبانيا، لا يزالون يسعون للتوحّد.

إلا أن الصراعات الجيوسياسية التي يتسبّب بها خليط الشعوب المختلفة تجري في ايامنا داخل حدود الدول. تلك كانت حال اليونانيين الذين طردوا المسلمين حوالي العام 1923 باتجاه تركيا، في الوقت الذي كان الأتراك يطردون المسيحيين الأرثوذكس باتجاه

اليونان. في يوغوسلافيا، بقي التداخل بين المجموعات الدينية حتى عام 1992 وتفجّر الاتحاد اليوغوسلافي. ومع ذلك فإن التطهير العِرقي مورس بعنف يضاهي العنف الذي ارتُكب فيما مضى في البلدان المجاورة (لكن التلفزيزن لم يكن بعد موجوداً). لقد وقف تدخّل الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي ما بين 1992 و 1995 في البوسنة، وعام 1999 في كوسوفو في وجه تلك الممارسات، إلا أن النتائج السياسية والديمغرافية لا تزال خطيرة جداً.

بلدان يوغوسلافيا السابقة

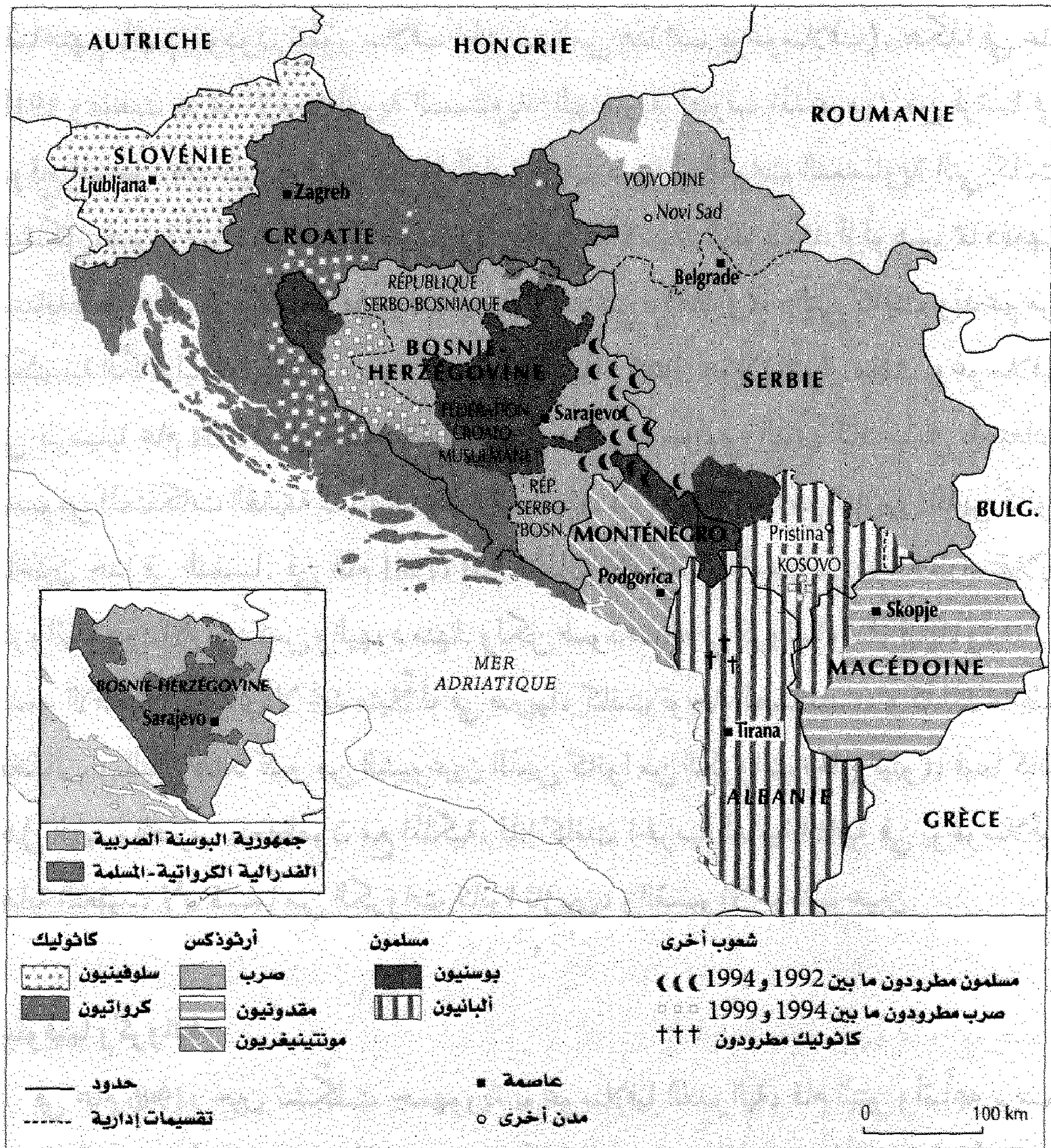
إن التفكّك المفاجىء للفدرالية اليوغوسلافية ما بين 1992 و 1995 أدّى إلى بروز ست دول صغيرة، هي بالفعل ثمان دول لأن البوسنة مقسّمة إلى ثلاثة كيانات : جمهورية البوسنة الصربية، جمهورية البوسنة الكرواتية، وجمهورية البوسنة المسلمة؛ وهاتان الأخيرتان، بالرغم من تعارضهما، اجتمعتا في إطار فدرالي للوقوف في وجه الضغوط الصربية. وهذا يدلّ كم أن التنافسات الجيوسياسية، بالإضافة إلى كونها دامية، كانت أيضاً شديدة التعقيد. وقد تبعت ذلك عام 1999 انتفاضة الألبان المسلمين في كوسوفو ضد الصرب، تبعه هجوم جوي ساحق من قبل حلف شمال الأطلسي ضد صربيا. والغريب في الأمر أنه، باستثناء ما حصل في كوسوفو، جرت الحرب الأهلية بين أشخاص يتكلّمون اللغة نفسها، اللغة الصربية–الكرواتية، ويقيمون فيما بينهم علاقات عديدة (بما في ذلك التزاوج)، وتتداخل أحياؤهم وقراهم. بالطبع، يكمن الاختلاف في انتماءاتهم الدينية، علماً بأن الإطار العام السائد كان العلمنة. ومع ذلك، كانت الديانات في الظاهر هي محور الصراعات التي ولّدتها معارك الحرب العالمية الثانية، علماً بأنه لمدة أربعين سنة كان هناك تحريم للإشارة اليها. إن الحروب الأهلية الفظيعة التي لم يسلم منها سوى سلوفينيا ومقدونيا، لم تتوقّف إلا بفعل التدخّل المتعثّر للقوات الفرنسية والإنكليزية، ومن بعدها الأميركية. وهذه القوات لم تتمكّن من منع الصرب والكروات والمسلمين من ممارسة «التطهير العِرقي» على أراضيهم، التي لا تزال تحت سيطرة الاتحاد الأوروبي وحلف

شمال الأطلسي، كما الكوسوفو حيث الألبان يطالبون بالاستقلال فيما الأمم المتحدة ترفض الاعتراف بهكذا دولة. إن الحلّ قد يكمن في إلحاق كوسوفو بألبانيا، لكن الصرب يرفضون ذلك، وأهل كوسوفو يبدون عدم رغبتهم بهذا الحلّ. ويمكننا أن نفسّر ذلك بالتنافس القائم بين المافيات المختلفة، تلك الموجودة في كوسوفو صاحبة السلطة القوية جداً في أوروبا الغربية، والتي ترفض التشارك مع مافيات ألبانيا، حيث نظام أنور خوجة الشيوعي أرسى مجتمعاً تسيطر عليه الزُّمر العنيفة جداً.

شعوب متنافسة متداخلة على الأرض

لكي نفهم الصراعات الجيوسياسية، لا بد لنا من أن نفسّر لماذا تتوزّع هذه الشعوب المختلفة بشكل معقّد إلى هذه الدرجة على مساحات ليست شاسعة، لأن يوغوسلافيا السابقة كانت تمتدّ على أقل من 1000 كلم2 من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي، بعرض 400 كلم. وهذه الشعوب، باستثناء الألبان والكوسوفيين، تتكلّم اللغة السلافية، مع فروقات باللفظ واختلافات في بعض المصطلحات بالطبع، ويُطلق على هذه اللغة اسم الصربية–الكرواتية (منذ الحروب الأخيرة، هناك ميل للتفريق أكثر بين اللغتين).

إلا أن هاتين اللغتين خضعتا لتأثير لغات الدول المختلفة التي سيطرت على هذا الجزء من أوروبا. فالفرق الأساسي بين هذه الشعوب يكمن إذن في الدين –كاثوليكي أو أرثوذكسي– وفي طريقة الكتابة (أبجدية لاتينية وأبجدية سيريلية). غداة الحرب العالمية الأولى، تمّ الاعتراف بتنوّع هذه الشعوب السلافية، لأنه تمّ إنشاء مملكة صربيا–كرواتيا–سلوفينيا؛ بالإضافة إلى ذلك، كان ملك صربيا هو نفسه ملك مونتينيغرو. وأرادت مملكة يوغوسلافيا أن تخفّف من هذه الفروقات، فقُسّمت بطريقة ما إلى محافظات، أمام استياء الكروات الذين رأوا خصوصيتهم الجغرافية تتلاشى، وهو ما كانوا يتمسّكون به لأنهم كانوا يعتبرون أن مستواهم الثقافي أرفع بكثير من الصرب الذين خضعوا لفترة طويلة لحكم المسلمين.



خريطة رقم 17 – دول يوغوسلافيا السابقة

إن كرواتيا لم تخضع لسيطرة العثمانيين إلا لفترات زمنية قصيرة جداً، ويُشبه تطوّرها الاجتماعي والثقافي تطوّر معظم دول أوروبا الغربية، في الوقت الذي نرى فيه تطوّر الصرب مغاير تماماً وقد عانى من التأخّر على مدى القرون التي قضوها تحت الحُكم العثماني.

على أية حال، كان المثقّفون الكروات أول من راودتهم فكرة إنشاء يوغوسلافيا، لقناعتهم بأنهم يقودون تطوّر سلاف الجنوب (من هنا اسم يوغوسلاف). هكذا في عام 1918 وضعت هزيمة الإمبراطورية النمساوية-الهنغارية الصرب المدعومين من فرنسا في موقع المنتصر، بالرغم من أنهم هُزموا أثناء الحَرب من قبل القوات النمساوية التي كانت تتشكّل بصورة أساسية من الكروات. وقد اعتبر هؤلاء بأن الصرب قد أزلّوهم، مما دفعهم لمساندة حركات قومية متطرّفة عُرفت بـ «الأوستاشي» (الثوّار)، والتي كانت وبدعم من الكنيسة الكاثوليكية، تطالب بقيام كرواتيا مستقلّة. اغتال هؤلاء الثوار ملك يوغوسلافيا في مرسيليا عام 1934. ثم حظوا لفترة قصيرة بدعم موسوليني الذي كان يأمل باستعادة قسم من الممتلكات القديمة لمدينة البندقية (فينيسيا)، قبل أن يتقاربوا مع النازيين الذين كانوا فاعلين جداً في النمسا. في عام 1941، قدّم الألمان الإمكانية للأوستاشي لإعلان استقلال كرواتيا وطرد الأرثوذكس واليهود منها. ولكن صودف أنه في كرواتيا وسلوفينيا، وبسبب النمو الاقتصادي الذي لا نجد مثيلاً له في صربيا، كانت توجد الصناعات، وكذلك معظم العمّال، وبالتالي عدد كبير من الشيوعيين الذين كانوا من الكروات (مثل تيتو)، فيما كان أهل الريف الصرب يتعاطفون مع المَلَكية. لذا كانت الحرب العالمية الثانية في يوغوسلافيا بغاية التعقيد، لأن قسماً من الكروات كانوا نازيين، والقسم الآخر شيوعيين.

سلوفينيا وكرواتيا

في عام 1946، حين تشكّلت جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية، قام تيتو وأتباعه برسم حدود كل من الجمهوريات المنضوية في الاتحاد : في الشمال، تقع الجمهورية الأصغر، سلوفينيا، التي كانت تابعة للنمسا حتى عام 1918، وهي كاثوليكية حتى الأعماق. بعد

خسارتهم للبندقية، كان النمساويون يمرّون عبر سلوفينيا للوصول إلى مرفئهم الكبير الموجود في مدينة ترياست. هذا المرفأ أُلحق بإيطاليا عام 1918، ثم احتلّه أنصار تيتو عام 1945. وفي محاولة لإيجاد حلّ موقّت لهذه المشكلة الجيوسياسية الخطيرة، أنشأت منظمة الأمم المتحدة «أرض ترياست الحرّة» عام 1947. استمرّ النزاع مع إيطاليا حتى عام 1954 حين قبل تيتو بإعادة ترياست إلى إيطاليا، ليحصل على دعم الغربيين في مواجهة ستالين. إن سلوفينيا (مليوني نسمة) تشكّل جزءاً من الاتحاد الأوروبي منذ 2005، وتستخدم مرفأ ترياست، فيما مرفأ ريجيكا يعود إلى كرواتيا.

أما كرواتيا (4,8 مليون نسمة) التي كانت قبل عام 1918 تابعة لهنغاريا (المتحالفة مع النمسا)، فقد أعطاها تيتو عام 1946، ولأسباب تاريخية، حدوداً تجعل لهذه الدولة شكلاً خاصاً : في الشمال، تمتدّ إلى سهول وتلال سلافونيا (يجب تمييزها عن سلوفينيا) الواقعة بين وديان السافا والدرافا، وهما رافدان كبيران من روافد الدانوب يلتقيان معه في أعلى بلغراد. في الجنوب، تمتدّ كرواتيا على طول شواطىء الأدرياتيك، مما يحرم الجمهورية المجاورة –البوسنة والهرسك– من أي منفذ على البحر، بالرغم من أنها قريبة جداً منه (لا يمكنها الوصول إلى البحر إلا عبر ممرّ ضيّق جداً في نيوم وهو لا يتمتّع بأية أهمية مرفئية). في الجغرافيا السياسية، يجب الانتباه لشكل الدول على الخريطة : تغطي كرواتيا إذن رأس المثلّث الذي تتشكّل منه البوسنة والهرسك. في الواقع، وخلال الهجوم المعاكس الذي قام به النمساويون في القرن الثامن عشر والذي أدّى إلى طرد الأتراك من سهل هنغاريا، لجأ هؤلاء إلى جنوب نهر سافا، في أعالي البوسنة. أما المناطق الساحلية (التي تُشرف عليها في الداخل السلسلة الساحلية لجبال الألب الدينارية) فقد احتُلّت من قبل أهل البندقية، لأن الأتراك لم يكونوا يهتمون البتة بالإبحار على الأدرياتيك، وكانوا يفضّلون الطرق البرّية من اسطنبول، مروراً بوادي فاردار أو عبر البانيا (مستعيدين بذلك الطريق الرومانية الشهيرة التي كانت تربط روما ببيزنطية). بعد احتلال نابليون لجمهورية البندقية، عادت كل ممتلكاتها الساحلية في دلماسيا إلى الفرنسيين، ومن ثم إلى النمساويين. من هنا فإن شكل المثلّث في البوسنة يرقى لعهد قديم، لكن تيتو لم يكن ملزماً بإحيائه. إلا أنه لكونه هو

بالذات كرواتياً، أراد من دون شك أن يميّز كرواتيا (لأنه في ذلك الوقت لم يكن بالإمكان التنبّؤ بالمنافع التي يمكن أن تدرّها السياحة على شاطىء دلماسيا). ويُضاف إلى ذلك من دون شك سبب استراتيجي : توسّع مناطق كرواتيا الساحلية حتى بلوغ إحدى ضفاف مصبّات خليج كوتورسكا. وقد أبقى تيتو لصرب مونتينيغرو هذا المضيق الصلصالي الطويل والرائع الذي يغمره البحر والذي يشكّل قاعدة بحرية صعبة المنال؛ إلا أن إحدى ضفاف مخارجه تقع تحت السيطرة الكرواتية.

إن هذه المناطق الساحلية التابعة لدلماسيا، والتي كانت في السابق أيام الحقبة الفينيسية تتكلّم بمعظمها اللغة الإيطالية (طالب بها موسوليني، وتبعت مدينة زادار لإيطاليا حتى عام 1945) تنتمي بغالبيتها العظمى للديانة الكاثوليكية. إن هذه الديانة تنتشر في كرواتيا، لكنها لم تكن الوحيدة حتى الحرب الأهلية 1992—1995. ففي الواقع، كان رأس البوسنة مُحاطاً بكتلة، إذا جاز القول، من السكّان الصرب الأرثوذكس (أنظر خريطة رقم 17). وهؤلاء في الأساس كانوا «مجموعات عسكرية» مؤلفة من فلاحين—جنود صرب هربوا من المناطق التي كانت لا تزال تحت السيطرة العثمانية وأتوا ليضعوا أنفسهم بتصرّف الإمبراطورية النمساوية التي كانت ترعى شؤونهم لاستخدامهم في وجه أي هجوم تركي محتمل. لقد أُطلق على هذه المنطقة الحدودية التي يسكنها صرب أرثوذكس اسم «كراينا» (وهو يعني باللغة السلافية الحدود) وظلّت تابعة لكرواتيا حتى نهاية القرن العشرين. في مواجهة «الكراينا» رأس البوسنة، التي هي موقع استراتيجي للغاية بالنسبة للعثمانيين، كانت تقوم منطقة بيهاك الممسوكة بنفس الطريقة من فلاحين—جنود مسلمين. وقد بقي المتحدّرون منهم حتى اليوم، بالرغم من الحرب الأهلية التي مزّقت البوسنة ما بين 1992 و 1995، لأنهم يشكّلون مجموعة قادرة على الدفاع عن نفسها. في المقابل، زالت منطقة «الكراينا» الصربية في كرواتيا، بعد أن طُرد أفرادها إلى صربيا بين 1994 و 1995 حين تشكّل جيش كرواتي قوي (بدعم سرّي من المانيا التي أمّنت له دبابات من صنع سوفياتي كانت تمتلكها الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة). لقد طرد الكرواتُ الصرب لينتقموا للمجازر التي حصلت عام 1992 في مدينتي فوكوفار وسيساك القريبتين من بلغراد والتي

ارتكبها الجيش الفدرالي اليوغوسلافي أثناء قمعه لحركة الانفصال الكرواتي. وقد اعتبر الصرب حينها أن هذه الحركة هي إحياء لحركة الثوار النازيين «الأوستاشي» فتعاملوا معها بعنف شديد، تاركين زمام الأمور للمجموعات المتطرّفة التي ارتكبت الفظائع، مما جعل صربيا في النهاية تتعرّض للتشهير من قبل الرأي العام الأوروبي.

البوسنة والهرسك : ثلاثة «كيانات» متنافسة

إن تداخل مختلف المجموعات الإتنية في البوسنة والهرسك هو أكثر تعقيداً كذلك، لا بل يصعب أن نجد كما في كرواتيا تفسيراً شاملاً له. في الهرسك، وهو الاسم الذي يدلّ على مناطق جبلية قريبة من الساحل الكرواتي («هرزوغ» تعني بالألمانية «دوق» وهي تشير إلى دوقية قديمة)، يمكن تفسير أهمية تواجد الكاثوليك بين سكان الجبال بالحماس التبشيري لدى الرهبان الفرنسيسكان الذين كانوا يعملون انطلاقاً من مدن فينيسيا الساحلية. في داخل البوسنة، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات الجيوسياسية لشكل التضاريس التي تتشكّل تقريباً من مجموعة سلاسل تتّجه شمال-غرب وجنوب-شرق تمتدّ بينها وديان عريضة (إنها تضاريس من النوع الجوراسي)، لكن مجمل هذا المشهد يتقاطع مع وديان تتّجه عمودياً وتربط الداخل بالساحل. لقد كان لمربّعات الأودية هذه، ومنذ الحقبة التركية والنمساوية، أهمية استراتيجية بالغة، فأنشأت الإدارة العثمانية عند تقاطع الوديان الرئيسية مدناً، أهمها مدينة سراييفو.

لقد حافظت هذه المدن حتى عام 1990 على نسبة هامة من السكان المسلمين، فيما تمتدّ في الوديان أملاك الوجهاء الأتراك السابقين، الذين كان قسم منهم في الأساس من الإقطاعيين المسيحيين الذين اعتنقوا الإسلام.

في المقابل، حافظت المناطق الجبلية على سكانها من الفلاحين الصرب (الأرثوذكس) أو الكروات (الكاثوليك). وباستثناء الفلاحين-الجنود في منطقة بيهاك في شمال-غرب البوسنة الذين حافظوا على مواقعهم أثناء الحرب الأهلية 1992-1995، فإن المسلمين في هذه المعارك كانوا في وضع سيىء لتفرّقهم نسبياً بين عدة مدن كانت تحت مرمى نيران

الصرب الذين كانوا يُطلقون النار من أعالي الجبال، كما حصل في مدينة سراييفو ذات الغالبية المسلمة، التي تعرّضت لقصف دام بسبب موقعها في أسفل المرتفعات التي تقوم فوقها محطة «بال» الأولمبية السابقة للرياضات الشتوية، والتي تحوّلت إلى عاصمة وقلعة صرب البوسنة.

لا بد لنا من أن نتساءل لماذا كانت الحرب الأهلية بهذه الضراوة في البوسنة : هناك أسباب ديمغرافية، وأخرى تعود للسيادة على الأرض. فحين تفكّكت الفدرالية اليوغوسلافية، كان لا بد من إجراء انتخابات في كل جمهورية أصبحت مستقلّة لكي يتمّ تشكيل برلمان. وقد بيّن إحصاء عام 1991 في البوسنة أن أعداد المسلمين (الذين اعترف بهم تيتو كمجموعة ذات كيان عام 1970) أصبحت تفوق أعداد الصرب؛ فالصرب يشكّلون 32٪ من السكان، فيما المسلمون الذين تكاثروا بسرعة بفعل زيادة الولادات، يمثّلون 39٪ والكروات 18٪. لو تمكّن الكروات والصرب من التفاهم، لأمكنهم أن يشكّلوا الأكثرية في الجمعية الوطنية، لكن الصرب كانوا يريدون الإمساك بالفدرالية بأكملها ويرفضون استقلال كرواتيا. أضف إلى ذلك فإن النزاعات التي جرت في كرواتيا، والقصف العنيف لفوكوفار أشّر للقطيعة في البوسنة بين الصرب والكروات. هكذا أدّى عدم التوافق بين حزبين قوميين متطرّفين إلى إعطاء الغالبية للمسلمين.

إن ترجمة هذا الأمر تقضي مع حلول الاستقلال بأن يقوم المسلمون الذين أصبحوا يشكّلون الأكثرية في الجمعية الوطنية بانتخاب زعيمهم رئيساً للبلاد (وهو عزت بيغوفيتش، أحد الإسلاميين الذين أمضوا فترة في السجن). وهذا ما لم يكن الصرب يرغبون فيه بأي ثمن، وهم لم يكتفوا فقط بإعادة التذكير بالهيمنة التي مارسها الوجهاء المسلمون (مسيحيون اعتنقوا الإسلام) في العهد العثماني، وبالوحشية التي مارسها الجنود الإنكشاريون سابقاً في قمع الانتفاضات الصربية، وإنما ذكّروا كذلك بما جرى في البوسنة إبّان الحرب العالمية الثانية، حين قام النازيون أو الاوستاشيون الكروات (بدعم من مفتي القدس الذي وجّه نداء إذاعياً) بتجنيد مسلمين شكّلوا فرقتين تابعتين لوحدات النّخبة النازية (س س) من أجل القضاء على الصرب (وكذلك على الشيوعيين، أكانوا كرواتيين

مسلمين أو يهوداً). بكل حال، لم يكن أنصار تيتو من الرّحماء، وقد أعدموا عدداً كبيراً من السجناء عام 1945، خاصة في سلوفينيا.

لقد فرض تيتو الصمت على كل ذلك بعد الحرب. لكن ابتداء من عام 1989، وفي النقاشات التي احتدمت شيئاً فشيئاً بين القادة المتنافسين في مختلف الجمهوريات داخل رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف (منذ موت تيتو عام 1980، كان لا بد من انتخاب رئيس في كل سنة)، تمّ شجب تلك الفظاعات، حتى إذا ما ورد ذكرها في الصحافة بلغت التشنّجات في البوسنة حدّها الأقصى. وسرعان ما اتّخذت هذه التّشنجات منحى دموياً، حتى أن تيتو بما له من خبرة في قيادة المناصرين، شجّع على إنشاء ميليشيات وحتى على توزيع الأسلحة على أعضاء الحزب، أكانوا صرباً أو كرواتيين أو مسلمين...هكذا أمكنهم إذن أن يتقاتلوا، إذ ثار الصرب للإبقاء على الاتحاد اليوغوسلافي ولمعارضة إعلان جمهورية البوسنة–الهرسك. وبدعم من الجيش الفدرالي ومن ميليشيات قدمت من صربيا، راحوا يطردون الكروات والمسلمين من المدن والمناطق التي كانت هذه المجموعة أو تلك تشكّل نسبياً الأكثرية، بشكل يجعل من المستحيل إعلان جمهورية البوسنة لعدم وجود مقاطعة موحّدة، أو إجراء انتخابات تكون حصيلتها تسلُّم المسلمين للسلطة.

من أجل تخويف السكان الكاثوليك والمسلمين ودفعهم إلى الهروب، ارتكبت الميليشيات الصربية فظاعات مُرعبة وهدمت المساجد والكنائس الكاثوليكية. لكن هذه الأساليب الكلاسيكية فيما مضى (قبل عصر التلفزيون) التي تهدف إلى تهجير سكّان منطقة ما، كان من نتيجتها إثارة الرأي العام الغربي الذي راح يضغط في المانيا وفرنسا وانكلترا على الحكومات من أجل القيام بتدخّل دولي لوضع حدّ لهذه المجازر. بكل حال لم تقتصر الارتكابات على الصرب. فالكروات والمسلمون تقاتلوا أيضاً بقسوة فيما بينهم من أجل بعض الأراضي، خاصة من أجل مدينة موستار التي كانوا قد عاشوا فيها سوية حتى هذا التاريخ. وأتت مجموعات إسلامية من البلدان العربية لتقود حرب الجهاد ضد المسيحيين، أكانوا من الأرثوذكس أو من الكاثوليك. وقد أرادت تركيا أن تتدخّل لتقوم بوساطة بحكم علاقاتها القديمة مع البوسنة، إلا أن الأوروبيين والأميركيين أقنعوها

بالعدول عن ذلك.

لقد نجح التدخّل الدولي الذي انطلق أولاً برعاية الأمم المتحدة، ومن ثم تحت راية حلف شمال الأطلسي حين قرّرت الولايات المتحدة أن تتدخّل، نجح بصعوبة في أن يُلزم قادة المتحاربين بالقبول بتسوية تمّ التوقيع عليها في تشرين الثاني/نوفمبر 1995 في دايتون في الولايات المتحدة قضت بأن تحافظ البوسنة–الهرسك نظرياً على وضعيتها كدولة، لكنها تُقسّم إلى كيانين، وفي الواقع إلى ثلاثة : جمهورية البوسنة الصربية المكوّنة من وحدتين منفصلتين تقريباً بالكامل (1,4 مليون نسمة، 49٪ من مساحة الجمهورية)، وفدرالية كرواتية–إسلامية (2,3 مليون نسمة) مقسّمة بدورها إلى مقاطعتين، واحدة كرواتية، وأخرى مسلمة. أما سراييفو وضواحيها فهي محصورة داخل المنطقة الصربية. وبما أن هذه الجمهوريات جميعها تقع تحت مراقبة قوات حلف شمال الأطلسي، فإن التنافس يفيد مختلف الشبكات المافيوية التي نشأت من أجل تزويد المتحاربين على اختلاف انتماءاتهم بالسلاح والذخائر، بالرغم من الحظر المفروض عليهم نظرياً.

بينما كانت المفاوضات التي أفضت إلى هذا الاتفاق جارية، تمّ تسليم مدينة سربرينيتشا من قبل فرقة عسكرية تابعة للأمم المتحدة كانت مع ذلك مولجة بحمايتها، إلى الجيش الصربي بقيادة الجنرال ملاديك. وقد قام هذا الأخير بتصفية أكثر من 5000 أسير مسلم. لكن هذا الأمر لم يُؤتَ على ذكره إلا بعد فترة لعدم إفشال المفاوضات. ولا يزال الجنرال ملاديك إلى الآن يعيش في الخفاء بعد أن اتُّهم بارتكاب جريمة حرب. ولكن طالما لم يُحل أمام «المحكمة الجزائية الدولية ليوغسلافيا السابقة»، فإن الاتحاد الأوروبي يرفض أي تفاوض لانضمام صربيا إلى الاتحاد في المستقبل.

منذ انتهاء المعارك، تُعتبر البوسنة–الهرسك موجودة نظرياً، ولكن تحت مراقبة قوات غربية، وهي مقسّمة إلى ثلاثة أجزاء منفصلة بشكل تام يقطن في كل واحد منها سكان متجانسون، الصرب في الجمهورية الصربية؛ الكروات في الجزء الكرواتي من الفدرالية الكرواتية–الإسلامية، والمسلمون في الجزء العائد لهم، بينما كانوا جميعاً متداخلين جغرافياً قبل 1991.

لقد تمّ «التطهير العِرقي» من قبل الصرب بواسطة المجازر والرعب، لكن الآخرين لم يقصّروا في ذلك. وهم جميعاً لم يتمكّنوا من إجراء عمليات طرد كاملة في البوسنة كما كان يتمنّى هذا الفريق أو ذاك، وإنما تمّ تنظيف بعض المناطق جزئياً. وبما أن الغربيين قد تدخّلوا، فقد كان من المفضّل أن يُفرض بالتفاوض تبادل للأراضي وللسكان، مما كان قد وفّر الكثير من المآسي والمجازر، لكن هذا الحلّ العقلاني رُفض من كل الأفرقاء، كما رفضه المثقّفون الغربيون. إن عدد اللاجئين في الأجزاء الثلاثة من البوسنة كبير جداً، وهم يودّون العودة إلى أماكن سكنهم السابقة، ولكن دون أن يكون لأي منهم احتكاك مع المجموعات الإتنية الأخرى خارج إتنيته. لقد أعادوا جميعاً –أكانوا صرباً أو مسلمين أو كروات– انتخاب زعماء الأحزاب القومية المتطرّفة الذين أوصلوهم إلى الهاوية، وهم ينتظرون المناسبة للأخذ بالثأر حين ترحل قوات حلف شمال الأطلسي.

حين رسم تيتو عام 1946 الحدود الداخلية للفدرالية بين الجمهوريات المتحدة معتمداً على حدود قديمة تاريخية، قلّل من شأن ظهور نزاعات بين الصرب والكروات، مثل تلك التي حدثت إبّان الحرب العالمية الثانية، وقد اعتبر أن هذه الصراعات لم تقم بين مجموعات دينية وإنما بين الشيوعيين والمتعاطفين مع النازية. ولما أقرّ رسمياً في البوسنة بقومية جديدة، أسماها قومية المسلمين، زاد من خطر الشرذمة والتخاصم. في عام 1991، حين استعرت الأزمة اليوغوسلافية وانقلبت إلى حرب أهلية، كان على لجنة الاتحاد الأوروبي التي تشكّلت بشكل طارىء بإيعاز من الرئيس ميتران والمستشار الألماني كول من أجل تفادي الأسوأ، أن تربط الاعتراف بالدول الجديدة بمفاوضات مُسبقة حول رسم الحدود. في الواقع، لم تكن الحدود حتى هذا التاريخ حدوداً حقيقية دولية، وإنما تقسيمات داخلية ضمن الدولة الواحدة، وبالتالي كان يمكن النقاش حولها وتعديلها بسهولة. إلا أن اللجنة الأوروبية (برئاسة روبير بادنتر، رئيس المجلس الدستوري) لم تطرح هذه المسألة وصدّقت على حدودٍ لدول غير قابلة للحياة، كما كان يبدو ذلك بوضوح. وما تبع ذلك معروف من الجميع.

مونتينيغرو أو الجبل الأسود

اتُّهم تيتو بعد وفاته بأنه رسم حدود مختلف الجمهوريات اليوغوسلافية بشكل يكون فيها مجموعات صربية، ولكن بشكل لا يجعل الصرب مجموعين في إحدى هذا الجمهوريات فيشكّلوا كتلة واحدة. إلا أنه بالإضافة إلى جمهورية صربيا، وافق على قيام جمهورية مونتينيغرو التي تقطنها غالبية صربية. كانت هذه الجمهورية في العصر الوسيط إمارة صغيرة، حكمها لاحقاً رجال الدين وبقيت مستقلّة في الحقبة العثمانية، لأن الأتراك لم يريدوا البتة أن يغامروا في هذا الجبل الضخم الكثيف الأشجار، ومن هنا أتى اسمه «مونتينيغرو» (الجبل الأسود)، وفي الصربية «كرنا غورا» (Crna Gora). في الواقع كان الصرب أصحاب العادات الحربية الراسخة هم الذين يقطنون هذا الجبل. وقد ساعد قرب الجبل من البحر -كان الفينيسيون يسيطرون على مصبّات خليج كوتورسكا الشهيرة- بأن وصلت سفينة روسية تحمل للأمير-الأسقف، وباسم القيصر، لقب ملك، وبالتالي دعم روسيا له في مواجهة الأتراك.

في القرن التاسع عشر أدّى توسّع هذه المملكة الصغيرة وتوسّع صربيا الجديدة انطلاقاً من بلغراد إلى التحام هاتين الدولتين الصربيتين، وفي عام 1914 قاتلتا جنباً إلى جنب إمبراطورية النمسا-هنغاريا. إلا أنه في عام 1918 ضُمّت مملكة مونتينيغرو إلى صربيا. لكن تيتو أنشأ عام 1946 جمهورية مونتينيغرو الاتحادية، بالرغم من قلة عدد سكانها (500,000)، وبالرغم من أن هؤلاء هم من الصرب الأكثر خشونة من دون شك.

إن وجود جمهورية مونتينيغرو المتحدة الصغيرة (أقلّ من 600,000 نسمة) ضمن الفدرالية اليوغوسلافية، كان له بعد موت تيتو نتائج خطيرة، إذ أنه شكّل سابقة بالنسبة للألبان في كوسوفو. بنتيجة الاستفتاء العام قرّرت مونتينيغرو أن تنفصل عن صربيا. وأتى اعتراف المجتمع الدولي بهذه الدولة ذات الـ 700,000 مواطن ليبعث الابتهاج خاصة في إسبانيا لدى الانفصاليين الباسكيين والكتلانيين. أما الاختصاص المافيوي في مونتينيغرو فهو تهريب السجائر بالتعاون مع مافيا «الإكليل المقدّس المتّحد» (Sacra Corona Unita) المتواجدة على شاطىء بوليا في إيطاليا.

الكوسوفو، العامل الأول في الحرب الأهلية اليوغوسلافية

إن الألبان الذين يشكّلون الغالبية الساحقة في كوسوفو (ثلث مجموع الألبان تقريباً)، وهم بغالبيتهم العظمى من المسلمين، يتواجدون في جنوب صربيا، على مقربة من مونتينيغرو وألبانيا ومقدونيا، في سهل كوسوفو. إن هذا السهل مطبوع في ذاكرة الصرب منذ معركة 1389 المشؤومة التي أدّت إلى اختفاء دولة الصرب وملكها، بالرغم من أن السلطان العثماني لاقى حتفه هو أيضاً في تلك المعركة. غير أنه في النظام الفدرالي اليوغوسلافي، لم يُعطَ للألبان في كوسوفو إلا وضعية جمهورية ذات حُكم ذاتي ضمن إطار صربيا؛ وهذا ما كان ينطبق ايضاً على إقليم فويفودين، لكن الأقليات فيه كانت كثيرة التنوّع : بالإضافة إلى الصرب (57٪) كان هناك الهنغاريون والكروات والرومانيون والألمان فيما مضى، وبالتالي لم يكن هناك خوف من مطالبات دولة مجاورة، فيما الألبان في كوسوفو يعيشون حالة انجذاب تجاه ألبانيا، وهذا ما كان الصرب يحاربونه بكل الوسائل.

لقد طالب الألبان في كوسوفو بوضعية جمهورية فدرالية مع كل مندرجاتها السياسية، سيما وأنه منذ عام 1946 أصبحوا أكثر عدداً بثلاث مرات من سكان مونتينيغرو التي هي جمهورية فدرالية. في الواقع، عرف الألبان (1,8 مليون في كوسوفو) نموّاً ديمغرافياً كبيراً (كما هو الحال في عدة مجتمعات إسلامية)، وتضاعف عددهم مرّتين، فيما أعداد الصرب في كوسوفو تناقصت جداً بسبب هجرتهم إلى بلغراد. فبعد أن كانوا يشكّلون 40٪ بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت نسبتهم 25٪ حوالي 1980، و 10٪ من دون شك عام 1990. لكن هذه الأقلية الصربية التي يتقلّص عددها تدريجياً تزيد من معارضتها لمطالبة الألبان بتشكيل جمهورية اتحادية. لا بل أن وضعية الجمهورية ذات الحُكم الذاتي انتُزعت منهم بسبب الاضطرابات التي كانوا يثيرونها.

لجأت بعض المجموعات السرّية الألبانية إلى كل الوسائل لكي تُجبر الصرب على الرحيل، بما في ذلك الاغتصاب والتهديد باغتصاب النساء الصرب (مما سيرتّب نتائج وخيمة في الحرب الأهلية في البوسنة، بالرغم من أن المسلمين هناك ليسوا بألبان). هذه الخطة التي كانت ترمي إلى دفع الصرب إلى الرحيل عن كوسوفو تحت وطأة تهديدات

خفيّة أدّت لأن يطلب هؤلاء -بعد أن أخفقوا في الحصول على الدعم الكافي من الحكومة الفدرالية- المساعدة من كل الصرب، وفي هذا السياق أتى خطاب ميلوزفتش الشهير في 28 حزيران/يونيو 1989 أمام أكثر من 500,000 صربي في يوم ذكرى معركة 1389 وفي نفس المكان الذي جرت فيه. إن هذا الخطاب أشّر في صربيا إلى الانتصار السياسي لميلوزفتش، رئيس الحزب الشيوعي، والذي قال ما خلاصته : «لن يُذعن الصرب لأي كان». أثار هذا الأمر المخاوف في الجمهوريات اليوغوسلافية الأخرى وأعطى ذرائع لكل من كان يريد تفكيك الفدرالية. وهذا ما كان ينطبق بشكل خاص على كرواتيا وبصورة أكثر تحديداً على سلوفينيا، وهما جمهوريتان «غنيتان» نسبياً، ولم تكونا ترغبان بالمساهمة مالياً في تطوير كوسوفو أو مقدونيا.

إلا أنه في عام 1991 جرت استفتاءات سرّية أُعلن على أثرها استقلال كوسوفو، ومن بعدها انتخاب ابراهيم روغوفا رئيساً عام 1992، وهو رجل مستقيم نادى بالتهدئة. وفي أثناء الحرب الأهلية (1992—1995) في كرواتيا والبوسنة، لم يظهر ألبان الكوسوفو كثيراً على الساح، لكنهم قاطعوا كل المؤسسات (بما في ذلك المدارس)، بعد أن طردت السلطات الصربية ممثّليهم منها. أثناء تلك الفترة، هاجر العديد من ألبان كوسوفو إلى أوروبا الغربية، وخاصة إلى سويسرا، حيث أفادوا من المساعدة والتعاطف. لكن عدداً منهم بدأ بإظهار فعالية كبرى في المؤسّسات المافيوية (مخدّرات، وساطة البغاء) بحجة تمويل المقاومة في كوسوفو. في عام 1998 ظهر إلى العلن جيش تحرير الكوسوفو (UCK) الذي قاد عمليات ضد الشرطة الصربية. وقد اتّخذ هذا الصراع فجأة بُعداً كبيراً بعد فشل المفاوضات الدولية، إذ تدفّق حوالي 900,000 ألباني إلى مقدونيا خوفاً من مجزرة جماعية. وقام حلف شمال الأطلسي بعد إنذار صربيا بإيقاف أي عملية عسكرية في كوسوفو، بسلسلة عمليات قصف جوي على بلغراد في آذار/مارس 1999، مجازفاً بذلك بإمكانية حصول توتّر خطير مع روسيا. في عام 1999، أدّت موجات اللاجئين من بين ألبان كوسوفو الواصلين إلى جمهورية مقدونيا الصغيرة (حيث ربع السكان من الألبان) إلى الخشية من أن تعمّها الفوضى. وقد تمّ تدارك الأمر على وجه السرعة من خلال استقدام فرقة عسكرية أميركية

أتت عبر سالونيك وممرّ فاردار الشهير، بالرغم من توتّر المزاج الصربي.

منذ استسلام صربيا في حزيران/يونيو 1999، وبعد مغادرة الصرب للجزء الأكبر من كوسوفو، عاد معظم الألبان إلى الإقليم تحت الحماية المبدئية لمختلف الفرق العسكرية التابعة لحلف شمال الأطلسي التي توزّعت على خمس مناطق إحتلال غربية. إن كوسوفو، وخاصة بعد موت الرئيس ابراهيم روغوفا، تخضع لسيطرة زعماء عصابات جيش تحرير الكوسوفو. وهذا ما شجّع شبكات المافيا الألبانية التي سيطرت في وقت قياسي على دورة البغاء بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية. إن الألبان في كوسوفو يصرّون على قيام دولة في كوسوفو، وهو ما ترفضه الأمم المتحدة كي لا تُنشيء دولة ألبانية مصغّرة بجوار ألبانيا. في الحقيقة، لم يعد لهذه المسألة الجيوسياسية المعقّدة بالنسبة للصرب إلا أهمية عاطفية، لأنهم أصبحوا متعلّقين بالعمق بفكرة أن الموطن القومي لصربيا يوجد في كوسوفو، وهو ما يُثبته وجود العديد من الكنائس والأديرة التي تعود إلى حقبة ما قبل السيطرة العثمانية.

صربيا المصدومة والخاضعة للتشهير أمام المجموعة الأوروبية

على المستوى الجيوسياسي، وبعد الحروب التي جرت في البوسنة وفي كوسوفو والتي أدّت إلى الإخفاقات والنكبات، وجدت صربيا نفسها في موقف مريع، من الناحية الاقتصادية بالطبع (لكن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة يمكنهما أن يقدّما العون)، وإنما من الناحية السياسية بشكل خاص. في الواقع، إن المجموعات القومية المتطرّفة التي أدخلتها في هذه الصراعات لا تزال تحتفظ بتأثير كبير، على الأقل بسبب الموت الغامض لميلوزفتش في سجن المحكمة الدولية.

إن حظر بيع الأسلحة الذي قرّرته المجموعة الأوروبية عام 1992 إلى كل الجمهوريات اليوغوسلافية من أجل الحدّ من دموية صراعاتها، أفاد مختلف الشبكات المافيوية التي حافظت منذ ذلك التاريخ على موقعها بتواطؤ من الحكومات. ولقد استمرّ هذا الحظر وتدعّم مع حرب الكوسوفو، وازدهرت في المقابل أعمال المافيات أكثر فأكثر.

إن صربيا (9 ملايين نسمة) التي كانت تقدّم صورة عن شعب بطولي بسبب الدور

الذي لعبته في الحربين العالميتين، تعطي اليوم صورة عن أمة ارتكبت خطأ دراماتيكياً بفعل مساندتها لقادتها في مغامرات أدّت إلى ارتكاب مجازر جماعية.

ألبانيا

إن هذه الدولة–الأمة الصغيرة (29,000 كلم2 ؛ 3,1 مليون نسمة) التي تقوم على ضفاف الأدرياتيك، وحيث لا تزال تقوم فيها بنى عشائرية وقبلية قوية، تقدّم حالة فريدة من نوعها في وقتنا الحاضر في أوروبا لكونها تعدّ خارج أراضيها 40٪ من الرجال والنساء الذي يقولون بأنهم ألبان. لكن ألبانيا تقدّم استثناء في منطقة البلقان، لأنها الدولة الوحيدة التي لا يوجد على أراضيها منذ تشكّلها سوى مواطنين ألبان. إن المواطنين من أصول يونانية وبلغارية يشكّلون النسبة الكبرى من السكان في اليونان وبلغاريا، ومع ذلك يوجد في هذين البلدين أقليات تركية تستحق الذكر، وهو ما لا ينطبق على ألبانيا. وما يفسّر الأمر من دون شك هو أن الألبان الذين اعتنقوا الإسلام بشكل جماعي، والأتراك الذين لم يرحلوا بعد 1912، أي بعد استقلال ألبانيا، انصهروا بصورة جيدة مع السكان، الذين ليسوا مسلمين بأجمعهم. فهناك ألبان كاثوليك (15٪؟) على الساحل الشمالي (في سكودرا أو سكوتاري قديماً)، وقد كان دورهم هاماً لأنهم –وبالرغم من الاحتلال العثماني– كانوا أول من نشر بأحرف لاتينية في نهاية القرن التاسع عشر، كتباً بلغة أُطلق عليها اسم الألبانية في أوروبا الغربية. إنها لغة تتحدّر من لغة الإلّيريين، وهم السكان الأصليون الوحيدون في البلقان. والغريب في الأمر هو أن الأبجدية اللاتينية انتشرت تدريجياً بين الألبان المسلمين (الذين كانوا حتى هذا التاريخ يستعملون الأحرف العربية أسوة بالأتراك) خاصة بين أولئك الذين كانت تراودهم فكرة استقلال ألبانيا.

حتى هذا التاريخ كان الألبان –وخاصة القبائل الجبلية– يشكّلون في البلقان العضد القوي للسلطة العثمانية، وهم أمدّوها بالرجال لقسم كبير من القطع العسكرية، وكذلك للقطع البحرية. وربما تأتي الموهبة البحرية للألبان الذين يُنظر إليهم خصوصاً على أنهم جبليون، من كون أهل البندقية سيطروا لفترة طويلة على مرافىء الشاطىء الألباني. في

جنوب ألبانيا، باتجاه مدينة جيروكاستر، يوجد كذلك ألبان مسيحيون أرثوذكس (10٪؟)، ولكن يوجد كذلك في منطقة آبير في الجنوب أقلية صغيرة يونانية أرثوذكسية، لأن معظم أعضائها، بعد أن ثاروا على الوضع القائم، رحلوا إلى اليونان بين عامي 1993 و1994.

إن منطقة آبير الحدودية تطرح مشكلات معقّدة، ذات خصوصية بلقانية إلى حدّ ما؛ ليس فقط لأن الثوّار الشيوعيين اليونانيين اختبأوا فيها ما بين 1946 و 1949 بدعم من ألبانيا، وإنما لأن هناك في اليونان أيضاً (خاصة في منطقة أثينا) يونانيون وهم فخورون بيونانيتهم، لا يزالون يتكلمون اللهجة الألبانية. بكل حال، شارك أجدادهم في القرن التاسع عشر في المعارك لأجل استقلال اليونان. ويُطلق على هؤلاء اسم «الأرناؤوط». ومصطلح «أرناؤوط» في التركية يشير إلى الألبان، وهو من أصل غامض، لأن كلمة «البانيا» (albania) باللاتينية تشير إلى منطقة تقع على ضفاف بحر قزوين. والأسم الأصلي لألبانيا هو «شكيبيريا» (Shqiperia).

الألبان ينفصلون على مضض عن الإمبراطورية العثمانية، عام 1912

في مطلع القرن العشرين، وبعد أن اتّضح بأن الإمبراطورية العثمانية لن تتمكّن من مواجهة اندفاعة الدول السلافية الجديدة التي تدعمها القوى العظمى، أُطلقت فكرة استقلال البانيا من قبل ألبان الشمال، أي من أهل كوسوفو الحالية، الذين وللمفارقة لا ينتمون إلى الآن لدولة ألبانيا. في الواقع، في مؤتمر برلين عام 1878 (نتيجة هزيمة الأتراك أمام الجيش الروسي الذي كان يساند البلغار)، أُعطيت للمونينيغرو مناطق مأهولة بالألبان (منطقة أولكان). وقد واجهت هذا القرار بقوة السلاح الرابطة القومية الألبانية، المعروفة باسم «رابطة بريزراند» (أي بريستينا، المدينة الرئيسية في كوسوفو) بمساندة ملتبسة من الأتراك، لكنها هُزمت. في بداية الحروب البلقانية، فكّر الألبان بالرغم من انقسامهم إلى جماعات متنافسة بأن عليهم أن يستقلّوا بسرعة ليتحاشوا تقاسمهم من قبل المنتصرين. وقد حظوا حينها بدعم النمساويين الدبلوماسي الذين كانوا يصرّون على ألا تستولي صربيا على ألبانيا التي أصبحت مستقلّة مبدئياً عام 1913، تاركة الكوسوفو للصرب. أثناء الحرب

العالمية الأولى كانت ألبانيا مسرحاً لمعارك ضارية بين مختلف المتحاربين الذين سعوا لإيجاد حلفاء لهم من بين الإقطاعيين الألبان، من خلال وضعهم في مواجهة بعضهم البعض.

بعد عام 1918 أعقبت الحرب العالمية حرب أهلية، إلى أن تمكّن في عام 1924 أحد الإقطاعيين، ويدعى أحمد زوغو، من التغلّب على الآخرين فأعلن نفسه ملكاً عام 1928 بدعم من الإيطاليين. وقد مارس هؤلاء تأثيراً متزايداً، ووسّعوا العاصمة الجديدة تيرانا، إلى أن اجتاحوا ألبانيا وضمّوها عام 1939.

دور الشيوعيين الألبان

إن مقاومة الإيطاليين ومن ثم الألمان بدءاً من 1941 أتت بشكل خاص على يد الشيوعيين الذين استقدموا تعزيزاتهم من كوسوفو، وهو ما يبدو مستغرباً للوهلة الأولى، لأنه لا يوجد هناك «طبقة عاملة» في ألبانيا لعدم وجود حركة صناعية. إن الارتباط بالأوساط الماركسية كان قائماً عن طريق معهد كان الجيش الفرنسي خلال «الحملة الشرقية» قد أنشأه عام 1918 في مدينة كورسا في شرق ألبانيا، بالقرب من الحدود اليونانية. بكل الأحوال كانت تتم عبر كورسا معظم عمليات الهجرة الألبانية باتجاه الخارج (بما في ذلك إلى الولايات المتحدة) منذ نهاية القرن التاسع عشر، وفي كورسا أُنشئت عام 1881 أول مدرسة ألبانية. وقد كان أنور خوجة المولود في جيروكاستر والذي سيصبح سيّد البانيا الشيوعية لفترة أربعين سنة، من بين طلاب مدرسة كورسا (التي كان يتولّى إدارتها ضابط فرنسي سابق، فضلاً عن أنه مناصر للمَلَكية)؛ وقد أصبح أستاذاً في هذه المدرسة بعد أن أُرسل للدراسة في جامعة مونبيلييه حيث اعتنق المبادىء الشيوعية. في حرب الأنصار، وأسوة بالحروب التي كانت تُخاض ضد النازيين في اليونان ويوغوسلافيا، لعبت «مجموعة كورسا» («سريّة الأنصار رقم 17») دوراً حاسماً وتغلّبت على كل حركات المقاومة الأخرى. في البداية تحالف أنور خوجة مع تيتو، ثم تخاصم معه حين أعلن هذا الأخير القطيعة مع الاتحاد السوفياتي، وبعدها افترق عن الاتحاد السوفياتي بسبب تخلّيه عن الستالينية ليتقارب مع الصين الماوية.

مافيات وفوضى ألبانية

أمسك أنور خوجة وأتباعه ألبانيا بقبضة حديدية، وقطعوا الطريق على عمليات التنافس التقليدية بين شمال ووسط وجنوب البلاد، دون السعي إلى الحدّ من التركيبات العشائرية بين سكان الريف. فهؤلاء حافظوا على تصرفاتهم التقليدية فيما يخصّ الولادات، مما أدّى بفعل تطور العناية الطبية، إلى نموّ ديمغرافي كبير. وأتى موت أنور خوجة عام 1985 وبالرغم من عزلة ألبانيا، بالإضافة إلى تفاعل التغيّرات الحاصلة في الاتحاد السوفياتي وفي يوغوسلافيا، لكي يدفع باتجاه سياسة الانفتاح وإقرار التعدّدية الحزبية. تحوّل الحزب الشيوعي إلى حزبٍ اشتراكي هُزم في الانتخابات على يد الحزب الديمقراطي بقيادة سالي بريشا (طبيب أنور خوجة سابقاً) الذي انتُخب رئيساً عام 1996. إلا أن هذا الأخير أُزيح بعد سنة تحت ضغط انتفاضة شعبية واسعة، قامت على إثر فشل شركات التوفير التي وعدت بأرباح فاحشة. وقد أدّت هذه الانتفاضة إلى نهب كامل لمخازن الجيش أفادت منه المجموعات المافيوية في شمال البانيا التي باعت السلاح إلى المجموعات المافيوية في كوسوفو حيث كانت عمليات «جيش التحرير» قد انطلقت. وسرعان ما عادت إلى الظهور عمليات التنافس بين المجموعات الحاكمة في شمال ووسط وجنوب ألبانيا، وقد تُرجم ذلك من بين إجراءات أخرى، بالتناوب على الحُكم. من أجل إعادة ضبط الوضع وإن ظاهرياً، كُلف الجيش الإيطالي من قبل الاتحاد الأوروبي بالقيام بعملية إنسانية في ألبانيا. هذه العملية استُتبعت بوصول كثيف للألبان على السواحل الإيطالية، مما أثار اضطراباً كبيراً في صفوف السكان المحليين، وجد الجيش الإيطالي والشرطة صعوبة في احتوائه. إلا أن الألبان، وبمساعدة المجموعات المافيوية الإيطالية المجهّزة بقوارب سريعة لاجتياز بحر الأدرياتيك، لا يزالون يهاجرون، وهم ينتقلون لجني الفوائد من شبكات الدعارة الدولية التي يديرها ألبان كوسوفو، بحجة تمويل نضالهم من أجل الاستقلال. وهؤلاء لا يتمسّكون في الوقت الحاضر بالاتحاد مع ألبانيا، إذ أن هذه القضية تعود بنظرهم لزمن غابر. إن فعالية شبكات المافيا الألبانية في أوروبا الغربية، خاصة في العنف الذي تمارسه للسيطرة على شبكات البغاء، يجب أن توضع في سياق استمرار التركيبات العشائرية في

المجتمع الألباني وتقاليد العنف السائدة فيه.

بلغاريا

بالرغم من أنها لا تقع على شاطىء المتوسط، فإن بلغاريا (111,000 كلم2 ؛ 7,8 مليون نسمة) متورّطة منذ زمن بعيد في المسائل المتوسطية، ومنذ بدايات استقلالها، تسعى للنفاذ في المنطقة الجنوبية لجبال رودوب إلى شاطىء المتوسط والسيطرة على مقدونيا التي يجتازها ممرّ فاردار. إن بلغاريا التي كانت في القرون الوسطى مملكة تمتد حتى ألبانيا (وهذا ما لم ينسه البلغار الحاليون) دون أن تخلو علاقاتها من التوتّر مع صربيا، وقعت تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية قبل سقوط القسطنطينية بخمسين سنة. وقد تقاسم الأتراك السهول حيث امتدّت ممتلكاتهم، فيما انكفأ الفلاحون البلغار، أسوة بفلاحين آخرين في البلقان، إلى المناطق الجبلية أو إلى بعض المنحدرات المنخفضة.

بدءاً من القرن الثامن عشر، لم تقتصر حصيلة التقدّم الروسي على الشواطىء الشمالية للبحر الأسود على احتلال الأراضي فحسب (كريميا، منفذ نهر دناير) بل تُوّج هذا التقدّم بمعاهدة كوتشوك–كايناردجي (1774 في شمال بلغاريا الحالية) التي وضعت حدّاً للحرب الأولى الروسية–التركية، وأقرّت للقيصر بحرية حركة أسطوله في المضائق، وكذلك بدوره كـ «حام» للمسيحيين الأرثوذكس في الإمبراطورية العثمانية. وأول من أفاد من هذه الحماية كان البلغار لوجودهم بالقرب من اسطنبول.

في عام 1876 ارتكب البلغار خلال انتفاضاتهم (من ضمن مخطّط متعمّد) الفظائع بحقّ العثمانيين، الذين ردّوا بالطبع بمجازر كبرى أثارت الرأي العام الأوروبي وبرّرت التدخّل الكثيف للجيش الروسي. وفي 1877–1878 تقدّم الجيش الروسي حتى بلغ أطراف اسطنبول.

معاهدة سان ستيفانو الشهيرة ومشروع بلغاريا الكبرى

بعد أن سُدت بوجهه المنافذ، وقّع الباب العالي مع الإمبراطورية الروسية عام 1878

معاهدة سان ستيفانو (في ضواحي العاصمة اسطنبول) التي لم ينسها الوجهاء البلغار. هذه المعاهدة فكّكت الممتلكات الأوروبية العائدة للإمبراطورية العثمانية، لصالح النمسا التي احتلّت البوسنة وصربيا ومونتينيغرو ورومانيا؛ كما أقرّت بسيطرة روسيا على المضائق، وأنشأت ما عُرف ببلغاريا الكبرى التي تمتدّ من الدانوب حتى بحر ايجيه، وباتجاه الغرب على كل مقدونيا. وقد عارضت انكلترا وفرنسا فوراً هذا التوسّع، وبالاتّفاق مع ألمانيا فرضتا على روسيا مقرّرات مؤتمر برلين (1878)، الذي أقرّ ببقاء مقدونيا في الإمبراطورية العثمانية، وبتقسيم بلغاريا إلى جزئين، بحيث يعود الجزء الجنوبي تحت السيطرة العثمانية. لكن هذه السيطرة انتفت بعد حرب جديدة حصلت عام 1885. ولقد كانت الأزمة التي تعرّضت لها الإمبراطورية العثمانية عام 1908 (ثورة «تركيا الفتاة») مناسبة لبلغاريا لكي تعلن استقلالها، بدعم من النمسا بكل وضوح، لأن أميراً نمساوياً هو الذي اصبح ملكاً على بلغاريا.

في عام 1912 رأت مقدونيا التي كانت منذ سنوات في حالة ثورة على الأتراك، أن تذهب للحرب ضدهم إلى جانب اليونان وصربيا ومونتينيغرو وبلغاريا. هنا حقّقت بلغاريا معظم الانتصارات واحتلّت واجهة عريضة على المتوسط، محقّقة بذلك قسماً من بلغاريا الكبرى التي لحظتها معاهدة سان ستيفانو. وقد أرادت أن تتمدّد حتى سالونيك وتضع يدها على مقدونيا، وفي عام 1913 هاجم البلغار صربيا واليونان، لكنهم لم يتوقّعوا أن تعاود تركيا الحرب، وأن يسيّر الرومانيون جيشهم باتجاه صوفيا.

بلغاريا تنتقل من التحالف مع روسيا إلى التحالف مع ألمانيا ثم تصبح عام 1944 تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي

كان من حصيلة هذه الحرب البلقانية الثانية أن بلغاريا لم تعد تحتفظ سوى بنافذة ضيّقة على المتوسط. وسوف تخسرها عام 1918 لصالح اليونانيين. في الواقع أنه بالرغم من علاقاتها التاريخية مع روسيا، دُفعت من قبل النمسا باتجاه المعسكر الألماني، ووجد البلغار أنفسهم في مجموعة الذين خسروا الحرب العالمية الأولى. إبّان الحرب العالمية الثانية تحالف

البلغار مجدّداً مع ألمانيا، ولكنهم لم يتوصّلوا إلى إعلان الحرب على الاتحاد السوفياتي، واحتلوا مقدونيا والقطاع الساحلي الذي خسروه عام 1913.

وقد حصل أمر غريب من نوعه بالنسبة لبلد متحالف مع ألمانيا النازية، وهو أن البلغار رفضوا تسليم مواطنيهم اليهود للألمان. ويُمكن تفسير ذلك بأن يهود مقدونيا كانوا متعاطفين مع القضية البلغارية، لأنهم عانوا من المعاداة الضارية للسامية التي مارستها الكنيسة اليونانية. وفي عام 1913 هاجر العديد منهم إلى بلغاريا حيث تحوّلوا إلى وطنيين بلغار. في المقابل، قام الجيش البلغاري الذي كان يحتل سالونيك عام 1943 بتسليم الطائفة اليهودية إلى النازيين الذين أعدموا أفرادها في أوشفيتز.

في أيلول/سبتمبر 1944، احتلّ الجيش الأحمر بلغاريا التي وجدت نفسها مضطرّة للتحالف مع الاتحاد السوفياتي ضد المانيا. وبعد عملية تطهير دموية أصبحت بلغاريا عام 1946 ديمقراطية شعبية، وفي عام 1947 وبناء لأحكام معاهدة باريس، أُعيدت لحدود 1918 (مع إضافة قطعة صغيرة مقتطعة من رومانيا)، أي أنها خسرت الواجهة على المتوسط ومقدونيا التي عادت لتصبح يوغوسلافية. ففيما كانت بلغاريا بين الحربين العالميتين تغذّي شبكات إرهابية معادية للصرب، كانت عام 1992 من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال مقدونيا، مما أثار استياء كبيراً لدى اليونانيين.

تطوّر العلاقات مع تركيا

منذ حروب البلقان كانت العلاقات بين بلغاريا وتركيا هادئة نسبياً، لا بل كانتا حليفتين لألمانيا إبّان الحرب العالمية الأولى. وكانت الحدود التركية–البلغارية هي التي تفصل بين حلف شمال الأطلسي والكتلة السوفياتية أثناء الحرب الباردة. وما أن انتهت هذه الحرب حتى عرفت العلاقات بين بلغاريا التي كانت لا تزال شيوعية وتركيا مرحلة من التوتّر، حين حاولت السلطة الشيوعية البلغارية عام 1985 أن تُلزم الأقلية التركية على أن «تتبلغر» (تتّخذ السمة البلغارية) وأن يتخذ أفرادها وعائلاتها أسماء مسيحية. هكذا هاجر إلى تركيا 300,000 مسلم، عاد نصفهم بعد انقضاء العصر الشيوعي، مما سهّل الإتجار

بالمخدّرات بين الشبكات المافيوية التركية والبلغارية. بالإضافة إلى ذلك، تعدّ بلغاريا كما رومانيا أقلية هامة من الغجر.

بينما كانت بلغاريا في الحقبة السوفياتية أحد معاقل حلف فرصوفيا في مواجهة المعقل التركي لحلف شمال الأطلسي من أجل مراقبة المضائق، فإنها اليوم عضو في حلف شمال الأطلسي، حيث تُعتبر إحدى نقاط القوة في الآلة العسكرية الأميركية في مواجهة الشرق الأوسط. بالفعل، لم ترفض تركيا فقط عام 2003 الاشتراك في الحرب على العراق، وإنما وقفت حتى آخر لحظة في وجه استعمال أراضيها من قبل الجيش الأميركي في هجومه باتجاه الجنوب، لأنها ترفض أن تنشأ دولة كردية في العراق. هكذا تحوّلت إذن بلغاريا التي تمّ إنشاء أربع قواعد عسكرية على أراضيها، إلى مركز ربط أساسي لحلف شمال الأطلسي بين القواعد الأميركية في أوروبا الوسطى والشرق الأوسط. وبما أن بلغاريا لا تزال مهتمّة بالحصول على واجهة على المتوسط، فإنها أطلقت بالتعاون مع روسيا مشروع مدّ خط أنابيب (300 كلم) يربط مرفأ بورغاز على البحر الأسود بمرفأ الكسندروبوليس اليوناني على المتوسط. إلا أنه يُخشى أن يتأخّر تنفيذ هذا المشروع بفعل تشغيل خط أنابيب باكو–تبليسي–شيهان (بالقرب من اسكندرون) على المتوسط، بسبب رفض الأتراك (لأسباب أمنية) السماح بزيادة حركة ناقلات النفط في البوسفور.

اليونان

بالنسبة لأية دولة، يُعتبر حجم وشكل أراضيها من دون شك معطى جيوسياسياً أساسياً. لكن هذا المعطى ليس من فعل الطبيعة (أو بالأحرى القوى الجيولوجية)، لأنه حتى حين يتعلّق الأمر بجزيرة أو بأرخبيل، فإنه في معظم الحالات لم يشكّل هذا أو تلك مجموعة جيوسياسية إلا في حقبة حديثة نسبياً، وهو ينجم عن صراعات قديمة إلى حدّ ما؛ حتى أن بعض الجزر لا تزال إلى اليوم مقسومة إلى دولتين. لا بد من أن نعير الاهتمام بعناية إلى شكل أرض دولة ما، لأنه ينتج عن علاقات قوى جيوسياسية. أما التبدلات الكبرى التي قد يكون قد تعرّض لها فلا تُنسى، ويمكن أن تكون نتائجها كبيرة في التمثّلات التي

يكوّنها عدد من المواطنين عن أمّتهم ومصيرها. إن هذا الأمر خطير بصورة خاصة حين يتعلّق الأمر باليونان (131,000 كلم2 ؛ 10 مليون نسمة).

شبه الجزيرة، مجموعات الجزر وموقعها الجيوسياسي

على خرائط ذات مقياس صغير كتلك المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي مثلاً، تبدو اليونان وكأنها الجزء الجنوبي لشبه الجزيرة البلقانية الذي يشطره إلى اثنين خليج كورينت الرائع (200 كلم من الغرب إلى الشرق، بعرض يبلغ حوالي عشرين كلم) جاعلاً من البيلوبونيز الجزيرة الأكبر تقريباً بين الجزر اليونانية. ويكفي أن نلاحظ على خريطة ذات مقياس أكبر أنه بعد كريت التي هي الجزيرة الأكبر، تعدّ الدولة اليونانية عدداً كبيراً من الجزر (حوالي 3000 إذا ما أحصينا كذلك الجزر الصغيرة). إن الجغرافيين منذ قرون يرسمون بذهنهم عدة تجمّعات للجزر : أرخبيل الجزر الأيونية على الساحل الغربي عند حدود البانيا وكورفو الجنوبية؛ أرخبيل بحر ايجيه عند شبه الجزيرة الشرقي؛ وأرخبيل السيكلاد في جنوب-شرق أثينا حيث تنتظم الجزر بشكل دائري حول ديلوس (التي تميّزت بدورها الديني الحاسم منذ خمسة وثلاثين قرناً)، وأرخبيل سبوراد (حيث الجزر موزّعة على شكل بويغات) سواء تعلّق الأمر بجزر الشمال، وخاصة بجزر الجنوب. إن مجموع هذه الأرخبيلات يمكن أن يُحدّ جنوباً بمنحنى كبير يمرّ بكورفو وكريت ورودس بالقرب من ساحل آسيا الصغرى. وهذا المنحنى لا يشكّل تبسيطاً مريحاً للذهن، بل يتوافق مع تشكّل بنية الأرض على شكل قوس ينطلق من الشمال الغربي ويمتد باتجاه جنوب-شرق جبال الألب الدينارية (في كرواتيا) ويمر في كريت ورودس ليلاقي سلسلة جبال طوروس التي تُعتبر الملمح الأساسي لواجهة الأناضول الجنوبية. في شمال هذا القوس الذي يبدو على شيء من التفكّك بسبب تمدّد الصفائح الجيولوجية، يقلّ عمق بحر ايجيه، وتتكوّن الجزر من إعادة تشكّل مُحدَث لانثناءات قديمة للقشرة الأرضية.

إن هذا الوصف المقتضب للمعطيات الجيولوجية لا يقودنا في بادىء الأمر إلى طرح مسائل جيوسياسية. ولكي تبرز هذه المسائل لا بد من لفت الانتباه إلى خط الحدود البحرية

المرسوم بين اليونان وتركيا. فباستثناء الجزر القائمة مباشرة على ثغر مضيق الدردنيل، وهي امروز (Imbros) وبوزكادا (Ténédos)، فإن كل الجزر الباقية تعود لليونان، بما في ذلك تلك الموجودة على بضعة كيلومترات من سواحل الأناضول (ومن ضمنها جزيرة كاستالوريزو الصغيرة الواقعة على بعد أمتار قليلة من الشاطىء). لا بد إذن من أن نعجب كيف أن تركيا التي تفوق قدرتها العسكرية بكثير قدرة اليونان، احترمت بنود معاهدة لوزان (1923) التي تقلّص إلى حدّ الانعدام تقريباً عرض المياه الإقليمية لتركيا. أما إعطاء تركيا جزيرتي امروز وبوزكادا فالغاية منه هو تمكينها مجدداً من مراقبة المضائق.

خط غريب للحدود البحرية بين اليونان وتركيا

إن خط الحدود المرسوم في الممرّ الضيق بين الساحل التركي والجزر اليونانية في بحر ايجيه يعود إلى أنه في عام 1922 قامت قوات مصطفى كمال بطرد اليونانيين الذي كانوا يعيشون منذ آلاف السنين في آسيا الصغرى، ولكن لعدم وجود سفن لم تتمكّن هذه القوات من الوصول في الجزر. لذا بقي اليونانيون في الجزر، حتى في تلك الموجودة على مقربة من ساحل الأناضول. إلا أنه في تلك الفترة كانت اثنتي عشرة جزيرة تشكّل ما يُعرف بالإيطالية «أرخبيل دوديكانيز» (الجزيرة الأهم هي رودوس التي كانت من القرن الرابع عشر حتى السادس عشر معقل جمعية فرسان مستشفى القديس يوحنا في القدس -المعروفة بفرسان مالطا) واقعة تحت سيطرة الإيطاليين الذين احتلّوها إبّان الحرب التي تواجهوا فيها مع تركيا في 1911–1912، وهي الحرب التي كان رهانها الأساسي يدور حول ليبيا.

كان يُمكن لتركيا بعد ذلك أن تأخذ بالقوة بعض الجزر التي أُعطيت لليونان (خاصة وأنها منزوعة السلاح)، ولكن ذلك كان سوف يقود إلى إعادة النظر باتفاقية لوزان. لذا فإن مصطفى كمال الذي كان يقود سياسة تعميم النموذج الغربي بصورة شاملة، لم يكن له مصلحة في التخاصم مع الغربيين. كان يُمكن أن تُعطى جزر الدوديكانيز التي حصّنها الإيطاليون (مما تسبّب بصعوبات للإنكليز في عملياتهم في شرق المتوسّط إبّان الحرب

العالمية الثانية) إلى تركيا عام 1947 لمكافأتها على عدم التحالف مع الألمان، لكن هذه الجزر سُلّمت إلى اليونان لأن أغلبية السكّان فيها يونانيون.

مع ذلك، لا يزال النزاع اليوناني-التركي قائماً، سيما وأن اليونان تودّ توسيع عرض مياهها الإقليمية من 6 إلى 12 ميل بحري، كما فعلت دول كثيرة أخرى، وهذا ما تعارضه تركيا بشدة، لأن ذلك سوف يضيّق عليها الخناق أكثر فأكثر. وتقترح اليونان على محكمة العدل الدولية خطّاً جديداً للمياه الإقليمية التركية يتقدّم ليشكّل نقطة اتّصال بين الجزر في المضائق الأكثر عرضاً. وهناك نزاع أيضاً حول مراقبة الجوّ وحول حدود المسطّح القارّي الذي يمرّ غرب الجزر الساحلية ويتيح لتركيا إمكانيات التنقيب الجيولوجي. لكن ازدهار النشاطات السياحية على الشاطىء التركي لبحر ايجيه يدفع بحكومة أنقرة إلى تحاشي التورّط بتوتّرات محلية مع اليونانيين في الجزر المقابلة.

«الفكرة الكبيرة» و «الكارثة الكبرى» الجيوسياسية

بالنسبة لقسم كبير من الرأي العام اليوناني، لا يُنظر إلى امتلاك هذه العشرات من الجزر في مواجهة الخصم القديم الذي هو تركيا، على أنه برهان على نوع من النجاح الاستراتيجي، بل يُعتبر تذكيراً بِـ «الكارثة الكبرى» التي تمثّلت بطرد يونانيين في عام 1922 من آسيا الصغرى حيث كانوا يعيشون منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام. إن هذه الكارثة حطّمت «الفكرة الكبرى» الجيوسياسية التي كان القادة اليونانيون يعملون عليها شيئاً فشيئاً منذ مطلع القرن التاسع عشر. من المهمّ العودة إلى هذا الأمر لأنه بالنسبة لمعظم اليونانيين، تحدّد أحكامهم المتناقضة حول هذا الموضوع إلى حدّ كبير الفكرة التي يكوّنونها عن أمتهم، من هنا لا يزال لهذه الأمة اليوم بعض الفرادة داخل الاتحاد الأوروبي.

لا بد أولاً من العودة إلى مدى زمني طويل واستعراض الفكرة التي كوّنها اليونانيون (أو على الأقل من له اهتمامات فكرية من بينهم) عن دورهم داخل الإمبراطورية العثمانية. إنهم يلعبون دور المساعدين الأساسيين على المستوى التجاري كما على المستوى السياسي، وتكمن أهميتهم في كون رجال الدين اليونانيين، وعلى رأسهم بطريرك القسطنطينية،

يسوسون مبدئياً المجموعات المسيحية الأرثوذكسية في الإمبراطورية، خصوصاً تلك التي تتكلّم اللغات السلافية، والتي وصلت من مختلف بلدان البلقان في العصر الوسيط، سواء تعلّق الأمر بالصرب أو بالبلغار أو بالرومانيين. أما المسيحيون الذين يتكلّمون اليونانية (أو مختلف اللهجات اليونانية) والذين ينحدرون من الإمبراطورية البيزنطية، فلم يقتصر وجودهم فقط على اليونان الحالية، وعلى اسطنبول حول بحر مرمرة وعلى السواحل التركية لبحر ايجيه (خاصة في إزمير)، وإنما يتواجدون كذلك في قسم كبير من شواطىء البحر الأسود، أكان ذلك على السواحل التركية (خاصة في منطقة ترييزوند) أم على سواحل كريميا وبلغاريا ورومانيا الحالية؛ وهؤلاء اليونانيون الذين يعيشون على سواحل البحر الأسود يُعرفون باليونانيين «البنطيين» (أي «أهل اليمّ» لأن بونتوس باليونانية تعني البحر). ونجد قسماً منهم في منطقة كابادوس الداخلية.

ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر، وبفضل تطوّر العلاقات مع أوروبا الغربية، وخاصة تحت تأثير أفكار الثورة الفرنسية، راحت تلوح بين المفكّرين اليونانيين فكرة الأمة، وفكرة دولة–أمة يحكمها يونانيون، بدل «الملّة» التي هي مجموعة ثقافية معيّنة داخل الإمبراطورية العثمانية. بالنسبة لهؤلاء المفكّرين والمؤرخين تكمن الفكرة في العودة إلى القيم السياسية لليونان القديمة، وإنما بشكل خاص في إعادة التواصل مع نفوذ الإمبراطورية البيزنطية. إن إرث هذه الدولة لا يزال قائماً في الانتشار الواسع للمجموعات السكانية اليونانية على شواطىء المتوسط والبحر الأسود. بكل حال، إن أول جمعية سرّية هدفت لإقامة دولة يونانية مستقلة أُنشئت عام 1814 في أوديسا (بمساعدة القيصر) في مقاطعات الدانوب القديمة التي كان يحكمها وجهاء يونانيون يعملون لحساب العثمانيين. وتعود أول انتفاضة لليونانيين ضد الأتراك إلى عام 1821 في المقاطعات الدانوبية (مولدافيا، فالاشيا)، وبعد فشلها اندلعت انتفاضة أخرى في نفس السنة في البيلوبونيز، وقد تطوّرت بفضل الدعم المتنامي من قبل القوى العظمى.

في عام 1830، وهي السنة التي فُرض فيها استقلال اليونان على الإمبراطورية العثمانية، أُطلقت أيضاً «الفكرة الكبرى» التي تقضي بإعادة تكوين اليونان الكبرى (Mégali

Hellada) مع تحديد هدف أوحد، وهو أن تكون القسطنطينية هي العاصمة. ولكن النضال من أجل الاستقلال لم يستبعد الصراعات الخطيرة بين الوجهاء اليونانيين الكبار، إذا راح بعضهم يفتّش عن الدعم لدى انكلترا، فيما آخرون يسعون لدى فرنسا أو النمسا أو روسيا. وإزاء صعوبة فرض ملك يكون يونانياً، اختارت القوى الكبرى عام 1832 أميراً من بافاريا يُدعى أوتون، وقد تمكّن هذا الأخير بمعاونة موظفين بافاريين وجنود مرتزقة من أن يعيد الأمن ويفرض سلطته.

أثناء الحروب البلقانية 1912–1913 تمكّنت اليونان من احتلال أراضٍ جديدة لجهة الشمال، لكن الحرب العالمية الأولى بشكل خاص وما رافقها من توجّه لتفكيك الإمبراطورية العثمانية، هي التي أتاحت للقادة اليونانيين فرصة تحقيق «الفكرة الكبرى». بالفعل، كان الملك المتحدّر من أصل جرماني يرغب في البقاء على الحياد لئلا يجد نفسه مضطرّاً للوقوف في وجه ألمانيا؛ في المقابل، كان رئيس الوزراء فينيزلوس الذي قاد اليونان إلى الانتصار في الحروب البلقانية يودّ الدخول في الحرب ضد تركيا وبلغاريا إلى جانب الإنكليز والفرنسيين الذين ألمحوا إلى أنه إذا ما هُزمت تركيا، فإن بإمكان اليونان أن تستولي في آسيا الصغرى على الأراضي التي يقطنها يونانيون. بعد الإطاحة بملك اليونان، تمكّن فينيزلوس من جعل اليونان تنخرط في الحرب، وهو ما لم يكن موضع ترحيب من المواطنين. لذا فإن فينيزلوس الذي دفع بالجيش اليوناني إلى سواحل الأناضول، هُزم في الانتخابات قبل أن تحصل «الكارثة الكبرى» : لم يكتفِ مصطفى كمال عام 1922 بهزيمة الجيش اليوناني، وإنما قرّر طرد كل السكان اليونانيين من آسيا الصغرى.

الارتدادات السياسية لـ «الكارثة الكبرى»

إن عواقب «الكارثة الكبرى» بعيدة المدى، إذ لم يكن يتوجّب فقط إيجاد مأوى لمليون ونصف مليون لاجىء (ربع إجمالي السكان) وسط مجموعات سكانية ذات ثقافة مختلفة إلى حدّ ما، وإنما لا بد من أن نضيف بأن الارتدادات السياسية لا تزال تتفاعل حتى زمن قريب جداً. لقد اضطربت الحياة السياسية في اليونان لفترة طويلة بفعل حركات شعبوية.

فما أن أُعلنت الجمهورية عام 1924 حتى تحوّلت سريعاً إلى دكتاتورية عسكرية، قبل أن تعود المَلَكية، ونرجع من جديد عام 1936 إلى دكتاتورية جنرال يدعى ميتاكساس كان همّه الأساسي أن يحارب الشيوعية.

في الواقع، بعد «الكارثة الكبرى» أصبح للاشتراكيين والشيوعين تأثير كبير بين المثقفين الشباب، وخاصة في صفوف اللاجئين والمحاربين القدامى في آسيا الصغرى، حيث تمّ التنديد بما يعاني منه هؤلاء من سوء حال، كما تمّ شجب القيم الهلّينية والدينية التي قام عليها مشروع «الفكرة الكبرى» الذي هو بالاختصار مشروع إمبريالي.

يمكن القول إن «الكارثة الكبرى» هي إلى حدّ كبير السبب في بقاء الفكر اليساري قوياً في اليونان[1]. وقد تُرجم ذلك بالدور الكبير الذي لعبه الشيوعيون في المقاومة الضارية التي خاضها الثوّار اليونانيون في الجبال ضد الإيطاليين القادمين من ألبانيا، وخاصة ضد الجيش الألماني الذي قدم من بلغاريا واجتاح اليونان من الجهة الشمالية–الشرقية وسهول تراس. في عام 1944، قاطع الشيوعيون الملك وحكومة اليونان في المنفى في القاهرة، وشكّلوا حكومة سرّية.

بعد رحيل الألمان (تشرين أول/أكتوبر 1944) أنزل تشرشل في مرفأ بيريه في أثينا قوات انكليزية خاضت ضدّها المقاومة الشيوعية معارك ضارية. وبالرغم من أن هذه المقاومة سيطرت على معظم أنحاء البلاد (باستثناء أثينا وسالونيك)، فإنها قبلت بهدنة (شباط/فبراير 1945) بضغط من ستالين وبرعاية متروبوليت أثينا، مما أدّى إلى عودة الملك في أيلول/سبتمبر 1946. لذا أشعل القادة الشيوعيون الذين كانوا يقودون حوالي 30,000 مناصر حرباً أهلية سوف تدوم ثلاث سنوات، وأعلن ماركوس أحد هؤلاء القادة على الحدود الألبانية في جبال الآبير «حكومة اليونان الحرّة» التى حازت لفترة على دعم تيتو وستالين. أما القوات المَلَكية والقومية فحازت على دعم القوات الأميركية، وكان حينها الأسطول السادس في البحرية الأميركية مرابطاً في المتوسط. إن اليونان هي البلد الأوروبي الوحيد

---

(1) أنظر، بريفيلاكيس جورج، الجغرافيا السياسية لليونان

Prévelakis Georges, *Géopolitique de la Grèce*, Complexe 2006.

الذي استُتبعت فيه معارك الحرب العالمية الثانية بحرب أهلية طويلة وخطيرة.

دكتاتورية جنرالات تتهاوى مع قضية قبرص

بقي الوضع السياسي في اليونان مضطرباً بسبب يمين متطرّف ومتشدّد قومياً تمكّن حتى من قلب النظام الملَكي عام 1967 وأحلّ مكانه في السلطة طغمة عسكرية مدعومة من الأميركيين. ولقد وجد هؤلاء الجزالات بعض التجاوب الشعبي في حملتهم لإلحاق جزيرة قبرص باليونان بعد أن حصلت على استقلالها إثر انتهاء السيطرة البريطانية (1959)، لكن هذه الحملة أوصلتهم إلى الانهيار في تموز/يوليو 1974، ذاك أن انقلاباً دبّروه ضد الحكومة القبرصية ذات التوجّه اليساري أدّى إلى نزول الجيش التركي في شمال الجزيرة، وإلى نشوب أزمة خطيرة داخل حلف شمال الأطلسي وفي أثينا، وإلى تصفية نظام الكولونيلات من قبل «عرّابيهم» الأميركيين.

إن إعادة الديمقراطية سريعاً إلى اليونان لصالح اليمين المعتدل، وانضمامها إلى المجموعة الأوروبية عام 1981، والنجاحات الانتخابية للحزب الاشتراكي ولليمين (المتواجد بقوة في المناطق الجبلية في الشمال بصورة خاصة)، كل هذه العوامل تعطي عن اليونان صورة متطابقة نسبياً في تطوّرها السياسي مع سائر بلدان الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك لم يغب عن البال لا الحرب الأهلية التي اجتاحت البلاد لمدة خمس سنوات بعد الحرب العالمية الثانية، ولا الدكتاتوريات العسكرية والدعم الذي قدّمه لها الأميركيون. إن المشكلة الجيوسياسية للاّجئين بعد «الكارثة الكبرى» لا تزال ترخي بثقلها بقوة على المجتمع اليوناني الذي يخشى تدفّق اللاجئين الألبان أو المتسلّلين السرّيين منهم. والأمر لا يتعلّق بكونهم مسلمين، لأن أحزاب اليسار اليونانية، وكتعبير عن معاداة السياسة الأميركية (وهو شعور متوارث بعد الدعم الذي قدّمه حلف شمال الأطلسي لطغمة الجنرالات) تقيم بالفعل علاقات لصيقة مع حركات فلسطينية، تمرّ عبر القبارصة اليونانيين الذين تزدهر مشاريعهم للمتاجرة مع الشرق الأوسط عبر لبنان.

اليونانيون وقضية مقدونيا

حين كانت يوغوسلافيا تتفكّك ساند اليونانيون الصرب بقوة؛ فالأمتان تنتميان إلى الأرثوذكسية وهما حليفتان قديمتان، وقد اعترض الإثنان معاً أثناء حرب الكوسوفو عام 1999 على الغارات التي شنّها حلف شمال الأطلسي على بلغراد. لقد أثار تدفّق اللاجئين من كوسوفو إلى مقدونيا المخاوف من اضطراب الوضع فيها، وهي التي عاشت حقبة الانتقال إلى الاستقلال منذ 1992 بشكل مقبول جداً، بالرغم من التنوّع السكّاني ما بين صرب وألبان وبلغار. إلا أن فرقة عسكرية أميركية اتّخذت موقعاً لها في مقدونيا، وفي عام 1999 تلقّت تعزيزات هامة عبر سالونيك ووادي فاردار. لقد ارتاب اليونانيون حين استقلّت هذه الجمهورية اليوغوسلافية المتواجدة في أقصى الجنوب والمجاورة لليونان، متّخذة اسم مقدونيا (وهو الاسم الذي كانت تُعرف به أيام تيتو). فبالنسبة لهم تُعتبر مقدونيا (مليوني نسمة) جزءاً من الإرث اليوناني، لأنها الأرض التي وُلد عليها الإسكندر الكبير الذي احتلّ كل آسيا الصغرى والشرق الأوسط. من ناحية أخرى، لقد كانت اليونان حتى وقت قريب معترضة على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، لكن بما أن هذا الاعتراض قد تمّ تبنّيه من قسم كبير من الرأي العام الأوروبي، لا يجد اليونانيون أنفسهم مضطرّين لإعلان موقفهم. لا بل إن أهل أثينا (ثلث إجمالي عدد السكان في اليونان) لا يتوانون عن إعلان تضامنهم مع أهل اسطنبول إزاء مخاطر الزلازل التي قد تدمّر المدينتين معاً نظراً لتقاربهما الجغرافي.

قبرص

إن جزيرة قبرص (9000 كلم2 ، 800,000 نسمة) التي تقع على بعد حوالي مائة كيلومتر من سواحل الأناضول والساحل السوري، والتي اشتهرت منذ القدم بمناجم النحاس، تشكّل موطناً لليونانيين منذ آلاف السنين، لكنها انتقلت لفترات من الزمن تحت السيطرة المصرية والفارسية. في فترة الحروب الصليبية التي قادها الكاثوليك الذين كانت علاقتهم متوتّرة مع الأرثوذكس، كانت قبرص قاعدة أساسية للفرنجة، قبل أن تنتقل تحت سلطة

الفينيسيين أهل البندقية. احتلّت الإمبراطورية العثمانية الجزيرة عام 1571 فنشرت فيها العسكر والموظّفين الأتراك، لكنها أعادت لليونانيين السلطة على الكنيسة الأرثوذكسية. إلا أنه في عام 1878، تخلّى الباب العالي عن قبرص لإنكلترا التي أسدت خدمة لتركيا من خلال منعها الجيش الروسي من مواصلة هجومه حتى أبواب اسطنبول. في عام 1914 ضُمّت قبرص رسمياً إلى بريطانيا وأصبحت أحدى أكبر قواعدها في المتوسط، إلى جانب جبل طارق ومالطا والسويس.

العلاقات المعقّدة بين القبارصة والإنكليز والأتراك واليونانيين

منذ الثلاثينيات من القرن العشرين طالب يونانيو قبرص بالوحدة مع اليونان (énosis)، وهو ما واجهه البريطانيون بإعلان «الوضع الاستثنائي» حتى عام 1940. بعد الحرب ترأس هذه الحركة الأسقف مكاريوس رئيس كنيسة قبرص المستقلة، فيما قامت «المنظمة القومية للكفاح القبرصي» (إيوكا) بسلسلة من العمليات ضد البريطانيين الذين كانوا يتمسّكون بالجزيرة لاعتبارها «حاملة طائرات» لا غنى عنها من أجل مراقبة الشرق الأوسط.

في عام 1959 عُقد اتّفاق بين المملكة المتحدة وتركيا واليونان قضى باستقلال قبرص وحماية القواعد البريطانية وتأمين مصالح المجموعتين اليونانية والتركية في الجزيرة. وبما أن اليونانيين يشكّلون 80٪ من السكّان، فقد اتُّفق أن يكون الرئيس مسيحياً أرثوذكسياً، فيما يتمتّع نائبه التركي بحق الفيتو، ويُخصّص الأتراك بـ 30٪ من المراكز الإدارية و 40٪ من المراكز في الجيش. لكن مكاريوس الذي انتُخب رئيساً عام 1960 لم يتمكّن من الحدّ من تزايد التوتّرات بين اليونانيين والأتراك، فكان أن رابطت قوات من الأمم المتحدة عام 1964 على خطّ التماسّ مع نيقوسيا. في عام 1967 وإثر استيلاء العسكريين على السلطة في اليونان حيث أقاموا نظاماً متشدّداً، اندفع مكاريوس والعديد من القبارصة باتجاه الأفكار اليسارية وتخلّوا عن مطالبتهم بالوحدة مع اليونان. لكن قادة منظمة الإيوكا ومعظم ضباط الحرس الوطني القبرصي بقوا على موقفهم الصلب المؤيّد للوحدة، وقاموا بانقلاب على مكاريوس بدعم من الكولونيلات اليونانيين في 15 تموز/يوليو 1974، وهو

ما أدّى بعد خمسة أيام إلى نزول الجيش التركي على الساحل الشمالي للجزيرة، وانهيار نظام الكولونيلات في اليونان بعد خمسة أيام أخرى. وقد قطع حلف شمال الأطلسي الطريق على أي ردّ عسكري تحاشياً لنشوب حرب يونانية–تركية.

قبرص مقسّمة إلى شطرين والشطر اليوناني يحقّق الفوائد خاصة وأنه انضمّ مؤخّراً إلى الاتحاد الأوروبي

إن الأتراك الذين طردوا اليونانيين باتجاه الجنوب احتلّوا 37٪ من مساحة الجزيرة، وأعلنوا عام 1975 دولة قبرصية تركية ذات حُكم ذاتي سوف تتحوّل عام 1983 إلى «جمهورية شمال قبرص التركية». لكن لم يعترف أحد بهذه الدولة إلا تركيا التي شجّعت على هجرة 100,000 فلاّح من الأناضول وقدّمت لهم الدعم من أجل التعويض عن الصعوبات الاقتصادية الخطيرة. إن مستوى المعيشة في الشطر الشمالي هو أدنى بثلاث مرات من مستوى العيش في المنطقة الجنوبية.

في الواقع، إننا نشهد في الشطر اليوناني من الجزيرة، حيث للكنيسة الأرثوذكسية كما للحزب الشيوعي مناصرون كثر، ازدهاراً كبيراً بفضل المتاجرة بكل أصناف البضائع، والاقتصاد «الموازي»، والمؤسّسات العاملة خارج موطنها الأصلي، والعلاقات مع أوساط الأعمال اللبنانية، وتوطّن عدد من الرّوس من بين الأثرياء الجدد والذين يمتلكون جواز سفر إسرائيلي. بكل حال، إن العلاقات مع روسيا تكتسب أهمية متزايدة، وفي عام 1997 اشترت الحكومة القبرصية صواريخ روسية من أجل حماية الجزيرة من أي اعتداء تركي محتمل.

وقد سرت شائعة مفادها أن الروس قدّروا عالياً شراء هذه الصواريخ المتوسّطة المدى التي يمكن توجيهها نحو مرفأ شيهان التركي حيث سوف يصل خط الأنابيب الذي يضخّ نفط بحر قزوين باتجاه المتوسّط، بالرغم من اعتراض الروس على ذلك. لقد انتهى مدّ هذا الخط عام 2005، ويُقال بأن الصواريخ بيعت مجدّداً إلى اليونان لنصبها في جزيرة كريت. كل هذه الأمور جرت أثناء المفاوضات لانضمام جمهورية قبرص إلى الاتحاد الأوروبي.

ووفق مخطّط كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، إن توحيد الجزيرة يجب أن يتمّ من خلال تشكيل حكومة فدرالية تكون إطاراً مشرفاً على الدولتين القائمتين، فيما تتولّى كل واحدة منهما إدارة شؤونها المحليّة. لكن هذا المخطّط رُفض بغالبية 75,8٪ من الناخبين القبارصة اليونانيين الذين تمّت تعبئتهم من قبل الكنيسة الأرثوذكسية والشيوعيين. لقد أصبحت الجمهورية القبرصية (الشطر الجنوبي) في عام 2004 عضواً في الاتحاد الأوروبي الذي وافق على أن يقدّم لها كل التسهيلات التي تساعد على انطلاق اقتصادها بما له من خصوصيات. ولا يزال هناك حتى اليوم منطقة فاصلة بين الشمال والجنوب تسيطر عليها القبعات الزرق التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

القسم الرابع

دول الواجهة الجنوبية–الشرقية

الفصل العاشر

ليبيا

مع ليبيا، هذا البلد المترامي الأطراف والذي تشكّل الصحارى القسم الأكبر من مساحته (1,7 مليون كلم2 ؛ 5,5 مليون نسمة) نعود مجدّداً لنقف أمام مشاكل الإمبراطورية العثمانية، لأنها تمكّنت من أن تبسط سلطتها على هذا الجزء من إفريقيا لأطول مدة ممكنة، ولم تغادر هذه المنطقة إلا في عام 1911 (أي بعد قرن من مغادرتها لمصر، وستين سنة من مغادرتها للجزائر). إبان الحُكم العثماني، لم يكن يؤتى على ذكر ليبيا، وإنما على إقليم طرابلس. في مطلع القرن العشرين عاد الإيطاليون واستعملوا مجدّداً اسم ليبيا. كان هذا المصطلح يدلّ في العصور القديمة على شمال إفريقيا بأكمله (باستثناء مصر، ومن بعدها «المقاطعة الإفريقية» أي تونس الحالية). في العصر الفرعوني كانت العلاقات بين ليبيا ومصر متناقضة، لأن المحاربين الليبيين كانوا يغيرون على وادي النيل وينهبونه، لكنهم هم بالذات من كانوا يشكّلون القسم الأكبر من المرتزقة في جيش الفرعون. ففي الواقع إن الفلاحين المصريين، وبعكس معظم فلاحي ورعاة المغرب والشرق الأوسط، لم يكونوا مسلّحين تقليدياً ولا يعرفون البتة فنون القتال.

الإرث اليوناني : تريبوليتانيا وسيرينايكا وواحة فزان في الصحراء

بدءاً من القرن السابع الميلادي أُنشئت على السواحل الليبية مجموعة من «المستوطنات» الفينيقية واليونانية والقرطاجية التي هي أشبه بمحطّات تجارية مرفئية أو متنقّلة تتاجر عبر صحراءٍ لم تكن قاحلة إلى الحدّ الذي هي عليه اليوم، مع بلدان إفريقيا السوداء. إن المنطقتين الساحليتين على ضفّتي خليج سيرت لا تزالان تحملان أسماء يونانية : «تريبوليتانيا» في الغرب، أي المدن الثلاث (لقد كان طريق الذهب قديماً أيام الجرمنتيين يمرّ بـ «ليبتيس ماغنا» –المعروفة بـ «لبدة» في وقتنا الحاضر) و «سيرينايكا» في الشرق (المشتقّة من اسم سيرينيا، عاصمة المدن الخمس التي تشكّل التحالف الخماسي للمدن الرئيسية الليبية).

في المقابل، تقع فزان التي تحمل اسم شعب قديم من البربر، على بعد 800 كلم جنوب طرابلس، وهي مجموعة من الواحات تتصل بالسودان. ولسوف تثار هذه العلاقات بين ليبيا وإفريقيا السوداء من قبل العقيد القذافي في نهاية القرن العشرين.

إن العثمانيين الذين امتدّ نفوذهم حتى المغرب في مواجهة الإسبانيين في القرن السادس عشر لن يتمكّنوا من السيطرة على فزان البعيدة إلا في منتصف القرن التاسع عشر، وبقيت سلطتهم على تريبوليتانيا وسيرينايكا شكلية لمدة طويلة. وحتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر، سوف تقوم سلالات من القراصنة تدين بولائها للباب العالي (إحداها وضعت الجزائر العاصمة وتونس العاصمة تحت السيطرة العثمانية) بمهاجمة السفن في المتوسط أياً كان العلم الذي ترفعه. أدّى ذلك إلى حصول حملات تأديبية قامت بها ما يُسمّى القوى «المتحضّرة». من هنا اندلعت ما بين 1801 و 1805 «حرب» بين الولايات المتحدة وباشا طرابلس، وأول إنزال قامت به قوات المارينز المُنشَأة حديثاً لم يكن موفّقاً.

الجمعية السنوسية، صدمة ارتدادية على احتلال الجزائر

إن السبب في أن طرابلس وسيرينايكا تحوّلتا عام 1835 إلى ولايتين عثمانيتين يعود لاحتلال الجزائر من قبل الفرنسيين قبل هذا التاريخ بخمس سنوات. وهناك نتيجة أخرى لاحتلال الجزائر تتمثّل بإنشاء أول «زاوية» للجمعية السنوسية عام 1843 في الجبل الأخضر بالقرب من ساحل سيرينايكا، وهذه الجمعية سوف تصبح قوة كبيرة لا تزال فاعلة حتى يومنا هذا. أسّس هذه الجمعية محمد بن علي السنوسي (السنوسي هي عائلة كبيرة من أصل أندلسي)، الذي وُلد حوالي عام 1792 قرب بلدة مستغانم في الجزائر، وانتقل إلى مكة ابتداء من عام 1830 حيث أقام حتى 1843. تلخّص مشروعه بالوقوف في وجه توسّع المسيحيين وكذلك العثمانيين الذين رأى في هاجسهم بتقليد القوى الأوروبية أمراً متعارضاً مع الإسلام.

كان من نتيجة هذه الانتفاضة المتشدّدة دينياً في وجه العثمانيين والتي تشبه الانتفاضة الوهابية في الجزيرة العربية (ما بين 1812 و 1819) أن قام الأتراك بتدمير أول «زاوية»

سنوسية. لكن الحركة أقامت لها مركزاً محصّناً في واحة الجغبوب على بُعد 300 كلم جنوب طبرق، حيث توفّي السنوسي الأكبر عام 1859. واستمرّت الحركة بالتوسّع بإشراف ابنه المهدي وأبناء أخيه من بعده، فأنشأت عشرات الزوايا الجديدة وضمّت إليها قبائل من جنوب الجزائر حتى وادي النيل الأوسط، حتى أنها امتدت إلى منطقة عسير في الجزيرة العربية على شاطىء البحر الأحمر وصولاً إلى الصومال. قاتلت الفرنسيين في الهقّار في الجزائر(مقتل الأب فوكو عام 1916)، وفي التشاد إبّان الحرب العالمية الأولى. إلا أن أتباع الحركة السنوسية سوف يقاتلون خاصة في ليبيا ضد الاحتلال الإيطالي.

الاحتلال الإيطالي يبدأ بنوع من التعاون

بادىء الأمر عمل الإيطاليون في ليبيا بشكل سلمي، إذ موّلت مؤسسات إيطالية إنشاء مرافق حياتية حديثة في مدن تريبوليتانيا، بموافقة السلطات المحلية كان لها مصلحة في ذلك. لكن الإيطاليين أقاموا اتصالات كذلك مع السنوسيين وسلّموهم الأسلحة. لم تكن الغاية من ذلك مواجهة الأتراك بقدر ما رمى إلى التصدّي للفرنسيين في جنوب تونس، لأن الحكومة الإيطالية لم تنظر بعين الرضى إلى العملية العسكرية التي أدّت عام 1881 إلى إقامة انتداب فرنسي على تونس. فالإيطاليون، على غرار الإمبراطورية الرومانية، يريدون مهما كلّف الأمر التمدّد على الضفة الجنوبية للمتوسط، وبسبب العائق التونسي تبدو ليبيا بشكل بديهي مدى توسّعهم الطبيعي.

لقد تمّ رسم خط الحدود الفاصل بين ليبيا الحالية وتونس ومصر والتشاد من قبل دبلوماسيين إنكليز وفرنسيين توافقوا على المدى الذي يجدر تركه لطموحات الإيطاليين. لكن حكومة «تركيا الفتاة» التي استولت على السلطة في اسطنبول عام 1908 أرادت الوقوف في وجههم، وفي عام 1911 تحوّلت بعض الصراعات المحلّية إلى حرب مفتوحة. غير أن اندلاع حرب البلقان عام 1912 سوف يتيح للإيطاليين ربح معارك سهلة والاستيلاء حتى على مجموعة جزر الدوديكانيز في اليونان.

إن الجيش الإيطالي الذي احتلّ بسهولة المناطق الساحلية واجه مصاعب كبرى في

القضاء على قبائل الداخل التي التفّت حول الحركة السنوسية. ولم تهدأ الأحوال إلا في عام 1932 بعد احتلال واحة كفرة وإعدام زعيم الحركة السنوسية عام 1931.

«فيلق الصحراء»، انتصار الحركة السنوسية وانتصار القذّافي

في شباط/فبراير 1941، نزل «فيلق الصحراء» بقيادة الجنرال رومل (45,000 رجل و 250 دبّابة) في طرابلس، بعد أن أرسله هتلر من أجل مساعدة الإيطاليين، ولكن بصورة خاصة من أجل مهاجمة مصر وقناة السويس ومنابع النفط في العراق. وقد وصل إلى العلمين على بعد 60 كلم من الاسكندرية في حزيران/يونيو 1942 حيث هُزم في تشرين الأول/اكتوبر على يد الجيش البريطاني بقيادة مونتغمري.

خلال الحملة على ليبيا التي دامت حتى 1943 قام السنوسيون الذين هم على خصومة مع الإيطاليين، وبالتالي مع الألمان، بتقديم العون للإنكليز بشكل واسع. من هنا حين استقلّت ليبيا عام 1951 تحت مظلّة الأمم المتحدة، أصبح زعيم الحركة السنوسية ملكاً على ليبيا، وقد حمل اسم إدريس الأول. وقد أُقيمت قواعد جوية بريطانية وأميركية على وجه الخصوص (بالأخص قاعدة ويلوس بالقرب من طرابلس) شكّلت مراكز استراتيجية وسيطة بين القواعد الموجودة في المغرب أو إسبانيا وتلك الموجودة في الشرق الأوسط. في 1958—1959 اكتُشف النفط علي يد «شركة النفط البريطانية» في جنوب سيرينايكا وفي خليج سرت.

كان لا بد من أجل حماية منابع النفط وأجهزة الدولة الليبية الناشئة، من تأسيس جيش مع مستشارين عسكريين إنكليز وأميركيين. لكن الذي حدث هو أنه في الأول من أيلول/ سبتمبر 1969 استولت مجموعة من الضباط الشباب المعجبين بعبد الناصر على السلطة بدون أية صعوبة تُذكر، حيث استفادوا من رحلة للملك إلى خارج البلاد. أحد هؤلاء الضباط، ويُدعى معمّر القذّافي —27 سنة— أصبح رئيساً للمجلس الثوري، واقترح في الحال على عبد الناصر أن تتمّ الوحدة بين ليبيا ومصر. لكن الرئيس المصري المزوّد بتجربة الوحدة مع سوريا (1958—1961) لم يتجاوب مع الدعوة، وتوفّي بعد عام على ذلك.

إن معمّر القذافي الذي يتسلّم زمام السلطة منذ أربعين سنة هو كما نعرف رئيس دولة على شيء من غرابة الطباع، على الأقل فيما يتعلّق بحرسه الشخصي المكوّن من مجموعة فتيات باللباس العسكري، أو بتنوّع الأزياء التي يظهر بها في القمم الدولية، تارة في زي مارشال تغطّي صدره الأوسمة، وتارة أخرى في زيٍ بدويّ فضفاض زاهي الألوان. لكنه لا يزال على الساحة منذ ما يقارب الأربعين سنة، علماً بأن محاولات «تصفيته» لم تكن قليلة من دون شك. وبعكس صدام حسين أو حافظ الأسد اللذين وصلا هما أيضاً إلى السلطة عام 1969 على رأس حزب قوي، أكان حزب البعث في العراق أو في سوريا، فإن القذّافي لم يكن يملك عند الانطلاق أجهزة سياسية مماثلة، وإنما فقط مجموعة صغيرة من الضباط ترك لهم رعاتهم البريطانيون أو الأميركيون حرية الحركة، لأن هؤلاء لم يدعموا في أي وقت حُكم الملك السنوسي. فما كان يهمّ الإنكليز والأميركيين هو منابع النفط ذات المردود الضخم والتي اكتُشفت عام 1959 على مقربة من البحر جنوب خليج سرت وفي سيرينايكا. إن عائدات النفط سوف تؤمّن لليبيا إمكانيات كبيرة نظراً لعدد سكانها القليل.

القذّافي، من المناداة بـ «اتّحاد دول الصحراء»، إلى الانزلاق في الأزمة التشادية

في تبنٍّ للأفكار الناصرية، راح القذّافي ينادي بالوحدة العربية في كل اتّجاه، فعرض الوحدة الفورية على تونس، كما على سوريا، ومجدّداً على مصر، ولو اضطرّ الأمر عن طريق اللّجوء إلى القوة. من هنا قرّر عام 1977 أن يسير الجيش الليبي إلى القاهرة لفرض الوحدة على السادات. لكن المشروع انتهى ببعض المناوشات ولم يجتز الحدود. وإذ نادى بأنه لا يؤمن بالحدود، اقترح القذّافي إنشاء «اتّحاد دول الصحراء» الذي يضم كل الدول التي تطلّ على أكبر صحراء في العالم؛ بالطبع، صمّت الجزائر التي تمتلك المساحة الأكبر في الصحراء أذنيها، لا بل استعملت القوة لمنع قوافل الجيش الليبي من اجتياز أراضيها وهي في طريقها لمساعدة مقاتلي البوليساريو في وقوفهم ضد الجيش المغربي في الصحراء الغربية.

أبعد من مخطّطاته الصحراوية، اهتمّ القذّافي بقوة بالتشاد وبالحدود الجنوبية لليبيا، وتحديداً بشريط أوزو. وهذا الشريط هو كناية عن منطقة يبلغ طولها الف كيلومتر وعرضها حوالي المائة شمال مرتفعات تيبستي، وهي كانت موضع نزاع منذ عام 1919 بين إيطاليا وفرنسا، إذ أن كلاً منهما كان يعيد على طريقته رسم الخطوط القديمة للمواقع التركية. فالسلطان العثماني هو أيضاً كان يسعى للوصول إلى بحيرة التشاد في يوم من الأيام، وهو الحلم نفسه الذي كان يراود القادة الإيطاليين. في عام 1935، ومن أجل إرضاء موسوليني، قرّر بيار لافال رئيس وزراء فرنسا أن يتنازل عن هذا الشريط إلى إيطاليا، لكن الاتفاق لم يُصدّق من قبل البرلمان الفرنسي (لأن موسوليني تحالف مع هتلر) واعتُبر بعدها لاغياً من قبل حكومة التشاد المستقلّة. بدءاً من عام 1968 كان على الحكومة أن تواجه نزاعاً بين الشمال والجنوب تحوّل على كرّ السنين واقعاً جيوسياسياً ملتبساً حاول القذافي الإفادة منه، ليس طمعاً بشريط أوزو بقدر ما كانت الغاية استعمال التشاد كمنطلق نحو إفريقيا السوداء بأكملها، وهو ما عارضه المسؤولون الفرنسيون بكل الوسائل، سواء انتموا إلى اليمين أو إلى اليسار.

إن تواتر النزاعات التشادية خلال عشرين عاماً يمكن أن يبسّط بالتعارض المناخي بين منطقة واسعة وقاحلة في الشمال يسكنها المسلمون حصراً، ومنطقة جنوبية توجد فيها العاصمة وغالبية من السكان الإحيائيين والمسيحيين. في الثورة المتواصلة لأبناء الشمال، المعروفين بالطوبو، ضد حكومة نجامينا التي كان الفرنسيون يدعمونها أياً كان شكلها، كان القذّافي يدعم عسكرياً ومالياً ثورة قبائل الطوبو المسلمين. ولكن بما أن هؤلاء كانوا منقسمين إلى مجموعات متنافسة، فإنه قدّم مساعدته إلى من وعده بتسليمه شريط أوزو. إلا أن المجموعة المدعومة من الليبيين تراجعت عن وعدها ما أن وصلت إلى السلطة، لأنها لاقت مساندة من الفرنسيين، في وقت كان القذافي يراهن على مجموعة منافسة تنتمي هي أيضاً إلى الطوبو؛ وهذه الأخيرة، حين انتصرت بدعم ليبي انقلبت على نصيرها، وهكذا دواليك. لقد تكرّرت هذه الدراما الهزلية لعشرين سنة. وقد أراد القذّافي أن يخوض المعارك مباشرة، فدفع إلى الساح بأسلحة ثقيلة وبدبابات اشتراها من الاتحاد السوفياتي؛

لكن سرعة حركة مقاتلي قبائل «الزغاوا» المتنقّلين بسيارات تويوتا ذات الدفع الرباعي، والمزوّدين بقاذفات صواريخ، أتاح للتشاديين (ومستشاريهم الفرنسيين) أن يُحرزوا على الليبيين انتصاراً مدوّياً عام 1987.

لقد أثّرت هذه الهزيمة جداً على صورة القذافي، وهو الذي يحب أن يظهر بمظهر القائد الحربي العربي المتبختر، هذا بالإضافة إلى تراجع موارده المالية بسبب النقص العام في أسعار النفط، ولكن أيضاً بسبب القرار الأميركي بمقاطعة استيراد البترول الليبي. ففي الواقع، تمّ التثبّت من مسؤولية المخابرات الليبية في تحطّم طائرة ركّاب أميركية في اسكتلندا. وأمام اضطرار القذّافي للتخلّي عن عملياته العسكرية الكبرى بسبب النقص في الموارد، أخذ يتدخّل في المسائل الإفريقية من خلال دعمه السرّي لعدد من الحركات الانفصالية، بواسطة حكومات إفريقية كما يبدو، وخاصة من خلال حكومة بوركينا فاسو، كما يُقال.

القذّافي ومحاربة الإمبريالية في كل الاتّجاهات

عبرت ليبيا عن مناهضتها للإمبريالية في عدد من الأحداث والوقائع المعروفة. لقد أقام النظام الليبي علاقات معقّدة مع الاتّحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية، إلا أن علاقاته توتّرت بعض الوقت مع فيدل كاسترو الذي كان ينازعه الأضواء الإعلامية.

في عام 1977، أصبحت ليبيا بقرار من القذّافي «الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية»، وهي بذلك من حيث المبدأ تكون محكومة بقرارات اللجان الشعبية. بعدها أعلن «حارس الثورة» عام 1979 بأنه يعزف عن السلطة ليضعها بين أيدي عامة الناس، لكن ذلك لم يمنعه بالطبع من البقاء في السلطة. في عام 1976 أعلن نفسه منظّراً لنظام ثوري جديد نجد أسسه في القرآن الكريم وليس في السنّة، أي مختلف الشروحات التي قدّمها الفقهاء. وهذا ما عرضه القذّافي بصورة لا تخلو من الحذلقة في «الكتاب الأخضر» مثلما فعل ماو في «الكتاب الأحمر». في المقابل، إن علاقات القذّافي مع الإسلاميين متوتّرة جداً منذ فترة طويلة، لأنه ندّد بالإخوان المسلمين معتبراً إياهم عملاء للإمبريالية، مستنداً

إلى أن القوات البريطانية في مصر لعبت بين الحربين العالميتين ورقة الإخوان ضد حزب الوفد الذي كان يناضل من أجل الاستقلال. إلا أن الشريعة الإسلامية تطبّق منذ عام 1993 في الجماهيرية العربية الليبية.

إن السؤال الذي يجب طرحه، دون أن يكون لدينا جواب دقيق، هو مسألة السنوسية التي لم تختفِ بالطبع. هل أن صراعها مع الإخوان المسلمين جعل منها حليفاً للقذّافي؟ وهذا الأخير يُلمح دائماً إلى أن عديله من عائلة السنوسي. هل يمكن أن يعود قادة الحركة السنوسية إلى السلطة بعد غياب القذّافي؟

المواجهة مع الولايات المتحدة ومع الصحراء

لقد جرى الكلام العلني على الانتهاء من القذّافي عام 1986 بعد تفجير طائرة الركّاب الأميركية فوق اسكتلندا، وطائرة فرنسية فوق الصحراء، وهما عمليتان ثبت دور الاستخبارات الليبية في ارتكابهما. كان ذلك الدافع الذي جعل الولايات المتحدة تصمّم على القيام بعملية قصف جويّ في ليبيا استهدفت القذّافي مباشرة (وقد نجا منها)، وتقرّر مقاطعة تصدير النفط الليبي، حتى ولو كانت الشركات الأميركية هي المنتج الأساسي له، وتفرض (بضمانة من مجلس الأمن) حظراً على الرحلات الجويّة من وإلى ليبيا. إلا أن إيطاليا التي حافظت على علاقات مع ليبيا لعبت دور الوسيط غير الرسمي، وقامت شركة النفط الوطنية الإيطالية (ENI) باستيراد وتكرير وإعادة تصدير قسم من النفط الليبي.

من ناحية أخرى، رغب القذّافي في أن يظهر بمظهر رجل العمران الذي لا ينصاع لضغوطات الطبيعة الصحراوية، فأطلق عام 1985 مشروعاً مائياً كبيراً، عُرف بمشروع «النهر الصناعي العظيم» والذي تبلغ تكاليفه نصف موازنة الدولة الليبية. والمشروع كناية عن أنابيب ضخمة تمتدّ على مسافة 800 كلم تغذّي بالمياه مدينتي طرابلس وبنغازي انطلاقاً من عمليات ضخ للمياه الموجودة في الطبقات العميقة في منطقة فزان. أما المشكلة فتكمن في أن هذه الطبقات الحجرية لا تغذّيها المياه في الوقت الحاضر وقد تنضب من دون شك بعد عدة عقود. من هنا أُهمل قسم كبير من مشروع ريّ 150,000 هكتار من أجل إنتاج

القمح في وسط الصحراء (وهو حلم تقليدي في ذهن رؤساء الدول الذين يقفون في مواجهة الصحراء). إن انخفاض أسعار النفط عالمياً في نهاية القرن العشرين، والحظر الذي فُرض مجدّداً على ليبيا عام 1994 وأدّى إلى عزلها، ساهما كذلك في وضع حدّ لهذا المشروع ذي الطموحات الفرعونية المبالغ فيها (لأن الفراعنة كان بإمكانهم الاعتماد على مياه النيل).

التحوّل الجيوسياسي للقذّافي

إن ارتفاع أسعار النفط منذ عام 2003 أتاح لليبيا أن تحقّق بطريقة غير مباشرة أرباحاً هائلة، إلا أن عنف العملية الأميركية ضد صدّام حسين دفع بالقذّافي دون أدنى شك إلى التعقّل، وإلى تغيير موقفه الجيوسياسي كلياً، إذ ان ليبيا لم تُقرّ فقط بدور استخباراتها في تفجير الطائرتين الأميركية والفرنسية وتولّت دفع تعويضات ضخمة إلى عائلات الضحايا، وإنما كشفت خصوصاً أنها حصلت سرّاً منذ عدة سنوات من الباكستان على مواد متطوّرة تسمح بتصنيع أسلحة نووية. وبما أن القذّافي لم يعد يأتي على ذكر الحرب على العراق، فإنه نال الرّضى، ورُفعت عنه إجراءات الحظر، وراح يتلقّى زيارة المسؤولين الغربيين. إن الأرباح التي تجنيها ليبيا من النفط تجعل منها زبوناً مميّزاً، لأنها تحتاج بعد سنوات من الحظر لشراء الكثير من المعدّات. لكن مسؤولي اللجان الشعبية في الجماهيرية يبدون على شيء من الارتباك من هذا التفاهم مع الإمبريالية، كونهم لم يجنوا منه الثمار المرجوة بعد.

الفصل الحادي عشر

مصر

إن مصر (72 مليون نسمة) هي البلد الأكثر سكّاناً من بين الدول المحيطة بالمتوسّط. بالطبع إن عدد سكّان تركيا يوازي سكّان مصر، إلا أن توزّعهم من ناحيتي المضائق وعلى شبه جزيرة الأناضول لا يتمّ بشكل متناسق، لأننا نرى مساحات شاسعة شبه قاحلة وجبالاً عالية لا يسكنها أحد تقريباً. أما السكان في مصر فهم على العكس من ذلك يتركّزون وسط الصحراء في وادي النيل الضيّق؛ ولا بد من الإشارة هنا إلى أمر يندر ذكره، وهو أن الوادي محصور بين هضاب صخرية قاحلة، الأمر الذي يشكّل عائقاً كبيراً، إذ يستحيل توسيع المساحات الصالحة للريّ للإفادة من سدّ أسوان. بينما في بلاد الرافدين يجري نهرا دجلة والفرات هبوطاً باتجاه سهل واسع (وحتى فوق تراكمات من الطمي أعلى من مستوى السهل) مما يتيح سهولة توسيع المساحات المروية.

أقدم دولة مركزية فعلاً، ولكن هل كانت مصر بالفعل قبل العصر الحالي مجتمعاً يعتمد على المياه؟

إن تمركز السكّان في وادي النيل يشكّل ايجابية جيوسياسية كبرى لأصحاب السلطة، إذ يمكّنهم بسهولة من مراقبة الفلاّحين والقرويين المنتشرين هناك. أما هؤلاء الذين يعيشون نمط الحياة نفسه المرتبط بالزراعة والمياه، فهم على وعي منذ قرون بوحدتهم. من هنا يمكننا القول إن مصر هي من دون شك الأمة الأقدم في العالم، وبالتأكيد الدولة الأقدم التي عرفت المركزية، وهي الدولة الوحيدة التي بقيت أراضيها الأساسية، أي وادي النيل، بلا تغيّر على مدى آلاف السنين، وهذا ما لا ينطبق على الصين أو على جنوب أو جنوب–شرق آسيا.

لقد وصف اختصاصيو التاريخ المبني على عوامل جغرافية هذه الحضارات القديمة والعريقة بأنها «مجتمعات مائية»، إذ انها تتميّز في آسيا بإنجاز مشاريع مائية ضخمة

والمحافظة عليها لغايات إنتاجية (إقامة سدود للحؤول دون انغمار السهل بالمياه أثناء الفيضانات الكوارثية) تحت إشراف جهاز تابع للدولة يُحاط بهالة من القدسية، ويقوم بجباية فائض المحاصيل الزراعية من المجموعات القروية. غالباً ما يُنظر إلى مصر الفرعونية على أنها نموذج للمجتمع المائي. بالطبع كان يتمّ تأليه الدولة في وادي النيل، وهي كانت تفرض أعمالاً جماعية تختلف بشكل جوهري عن تلك التي نراها في المجتمعات المائية الآسيوية، إذ أن الأعمال المنجزة في مصر لم تكن مائية ولم تكن تهدف إلى توسيع الإمكانيات الإنتاجية، وإنما إلى الرِّفعة الدينية للجماعة من خلال تشييد مبانٍ مُدهشة (معابد، مدافن، أهرامات). إن استخدام فيضان المياه في النيل في عمق الوادي لم يكن يستدعي أعمالاً مائية ضخمة، إذ أن خروج النهر عن مجراه الذي يتمّ عادة بهدوء وبشكل منتظم كان يغطّي الحقول لبضعة أسابيع ويكسوها بالطمي المُخصب، وهذه الأراضي كانت تُزرع ما أن يعود النهر إلى مجراه. ولم تقم الدولة المصرية إلا ابتداء من القرن التاسع عشر بإقامة السدّ الأول، ومدّ قنوات للريّ، وتنفيذ عدة مشاريع مائية. ويمكن القول على وجه الخصوص إن مصر أصبحت عن حقّ مجتمعاً مائياً منذ بناء السدّ العالي في أسوان.

بين المغرب والمشرق، مصر والقاهرة مركزاً للعالم العربي

مع عدد من السكان يضاهي عدد الأتراك أو الإيرانيين، تكتسب مصر مدلولاً جيوسياسياً أكبر بكثير. إنها مركز ما يُسمّى بشكل شائع وعن حق، العالم العربي. يوجد بالطبع مجموعة من الدول الناطقة بالتركية تمتدّ من الأناضول إلى كازخستان، لا بل حتى إقليم سينغيانغ في الصين، لكنها لا تقيم فيما بينها شبكة من العلاقات الثقافية والسياسية كتلك الموجودة بين الدول العربية. فمصر ليست فقط الأكثر سكّاناً بين الدول العربية وبفارق شاسع (إن سكّان المغرب أو الجزائر لا يشكّلون في كل بلد نصف سكان مصر، وسكّان العراق هم أقلّ بثلاث مرات)، وإنما هي جغرافياً محور العالم العربي لوقوعها بين المنطقتين الكبيرتين التي يُطلق عليهما الجغرافيون العرب منذ قرون اسم الغرب أو المغرب حيث ثقافة البربر لم تنقرض كلياً، والشرق أو المشرق حيث اللغة العربية تشابه كثيراً اللغة المتداولة في الأماكن

المقدّسة للإسلام ولغة القرآن. ولكن منذ الصدمة التي أحدثتها غزوات المغول على بغداد ودمشق، أصبحت القاهرة ومرجعية الأزهر فيها العاصمة الثقافية للعالم العربي. إنها أيضاً بسكّانها الذين يقارب عددهم ستة عشر مليوناً –اسطنبول تعدّ اثني عشر مليوناً– التجمّع الأكبر في العالم العربي وفي الشرق الأوسط وفي حوض المتوسّط.

إنه لمن المفيد من الناحية الجيوسياسية أن نذكّر بأصل القاهرة. فاختيار موقعها بالنسبة للعرب الذين غزوا مصر في القرن السابع لا علاقة له بالطبع بما كان قائماً زمن الفراعنة؛ فهؤلاء زالت سلطتهم منذ إثني عشر قرناً، حين خضعت مصر لسلطة الفرس، ومن بعدها لليونان فالرومان والبيزنطيين. في عام 641، حين وصل العرب المسلمون إلى مصر، أرادوا الابتعاد عن البحر من حيث يمكن أن يهاجمهم الأسطول البيزنطي وتحاشوا التمركز في مدينة الاسكندرية الزاهرة في تلك الحقبة (أسّسها الإسكندر الكبير عام 330)، كما أنها مرفأ كبير على جانب الدلتا وهي بشكل أساسي مدينة يونانية. لذا اختاروا أن يؤسّسوا مدينة جديدة قرب النيل على عالية الدلتا، أسموها الفسطاط. وسوف يُطلق عليها كذلك اسم «مصر»، أي الإسم العربي الذي احتفظت به مصر إلى اليوم[1].

إلا أن الفسطاط أو مصر لن تكون هي العاصمة طيلة ثلاثة قرون، وإنما مركزاً مهمّاً لأحد أقاليم الإمبراطورية العربية، تحت حُكم الأمويين أولاً ومن ثم أيام العباسيين؛ وكان على مصر أن تُرسل قسماً من خيراتها إلى دمشق وبعد ذلك إلى بغداد. في نهاية القرن التاسع عيّن العبّاسيون أحد القادة الأتراك، ويُدعى ابن طولون، حاكماً على مصر، فبنى إمارة تتمتّع بشبه استقلال ذاتي امتدّ نفوذها حتى الشام، ولكنها لم تعمّر إلا ما يقارب قرناً واحداً.

---

(1) – أصل كلمة (Égypte) مشتق من الكلمة اليونانية (Aigyptus)، وهو أحد أسماء مدينة ممفيس الذي استعمله اليونانيون للدلالة على البلاد بأكملها، وهذا الأصل يُرجّح على اسم «كيميت» الذي عرفه المصريون القدماء عن مصر، ويعني «الأرض السوداء»، ربما بسبب تعارض أرض الوادي السوداء مع رمال الصحراء الصفراء.

بربر المغرب هم الذين أسّسوا القاهرة فعلاً في القرن العاشر

يُعتبر عام 969 محطّة حاسمة في تاريخ مصر العربية. ففي ذلك العام، ودون أية مقاومة تُذكر من قبل السلطات الحاكمة، اجتاحت مصر قوى شابّة قدمت من المغرب على ظهر أسطول كبير، وتشكّل معظم أفراد جيشها الضخم من البربر الذين اتّبعوا في سيرهم الخط الساحلي انطلاقاً من إفريقيا. وقد قام زعيمهم الذي يقول بأنه من سلالة الإمام علي وفاطمة بنت الرسول، بتأسيس موقع محصّن على بُعد خمسة كيلومترات شمال الفسطاط، أطلق عليه اسم القاهرة. وما لبث أن وضعه تحت نفوذ الخلافة الفاطمية، التي أقامها بنو قومه منذ حوالي خمسين سنة في شرق المغرب.

في الواقع، قدم إلى المغرب آتياً من بلاد فارس أحد المتحمّسين الشيعة الراغبين في نشر الدعوة وشنّ هجمة مقدامة مدعوماً من القبائل المحليّة (قبائل قتامة)، كان من نتيجتها أن تمكّنت هذه القبائل الشيعية من السيطرة على مدينة سجلماسة وطرق الذهب المؤدّية إليها. ولما استشعرت بقوّتها، قرّرت السيطرة من جديد على أراضٍ إسلامية، وبنت لهذا الغرض أسطولاً كانت وجهته الأولى مصر. وبعد أن تمكّنت من احتلالها بفضل المحاربين البربر، وصلت إلى القاهرة بشكل استعراضي قوافل من الجِمال محمّلة بالذهب، مما أبهر السكّان. ولم يكن على هؤلاء أن يتخلّوا عن مذهبهم السنّي، كما أُعطيت الضمانة لليهود والمسيحيين بممارسة شعائرهم الدينية.

لا بد من الإشارة إلى أن مدينة الفسطاط بدل أن تتأثّر سلباً بازدهار القاهرة، أفادت في البداية من تطوّر العلاقات مع المغرب، وبشكل أساسي من كل النشاطات التجارية والصناعية التي كانت طرق الذهب باعثاً على تحفيزها. بلغ عدد سكّان القاهرة 100,000 نسمة، والفسطاط 50,000 (1). وهاتان المدينتان الكبيرتان كانتا مقصد الناس المتمركزين في وادي النيل، حيث كانت السيطرة للمقاتلين من مختلف قبائل البربر الذين كانوا جزءاً من «المخزن» (جهاز الدولة) في الدولة الفاطمية. إلا أن هذا الجهاز ضعُف وتشرذم لنفس الأسباب تقريباً التي يذكرها ابن خلدون في شرحه لتطوّر السلالات المغاربية.

(1) – أنظر كتاب ريمون أندريه : «القاهرة» Raymond André, *Le Caire*, Fayard, 1993

صلاح الدين يستولي أيضاً على السلطة في مصر ويؤسّس جهازاً عسكرياً جديداً : المماليك

كان لهذا الضُعف الذي لحق بجهاز الدولة الفاطمي (الذي عزف في هذه الأثناء عن احتلال مكة مجدّداً) على مدى قرنين أوخم العواقب، إلى درجة أن مصر تورّطت في الحروب التي دارت بين الصليبيين الفرنجة الذين احتلّوا فلسطين والقبائل العربية والكردية الآتية من سوريا الذين كانوا يقاتلونهم باسم الخليفة العبّاسي. وقد أدّت الصراعات بين الوزراء الفاطميين إلى أن يطلب بعضهم المساعدة عن طريق دفع الأموال من الأمراء المسيحيين (من ملك القدس) لمناصرتهم ضدّ خصومهم، والعكس بالعكس. من هنا فإن صلاح الدين الذي سينتصر على الصليبيين عام 1188 ، أتى إلى مصر واستولى على الحُكم فيها واضعاً حداً لحُكم الفاطميين (1171)، ثم انتقل إلى بغداد حيث تولّى الخلافة. وقد بنى على مشارف مدينة القاهرة قلعة كبيرة تقع على السفح الشرقي للوادي، مما يُمكّن من الإشراف على المدينة. ولكي يستبدل محاربي «المخزن» الفاطميين والقبائل العربية والكردية التي دعمته، أنشأ صلاح الدين صيغة مستحدثة نسبياً لجهاز عسكري مكوّن من «المماليك» الذين سيكون لهم دور أساسي في مصر حتى مطلع القرن التاسع عشر.

إن المماليك هم عبيد من أصل تركي أو قوقازي، اقتادهم تجار (غالباً من جنوى) وهم لا يزالوا يافعين، من القوقاز ومناطق شمال البحر الأسود وباعوهم لبعض القادة العسكريين أو الحكّام. وبعد أن أُخضع هؤلاء الشبّان إلى نظام تدريب عسكري صارم واعتنقوا الإسلام وأصبحوا فرساناً مكتملين، تمّ إعتاقهم؛ شكّل المماليك (حافظَ مصطلح «مملوك» على معنى الشخص الخاضع لسيّده) سلطة، طبقة عسكرية وإدارية تتميّز بأن أفرادها لا يمكنهم توريث مركزهم لأولادهم، لأن الأهل من أصول وضيعة. هكذا تشكّلت طبقة عسكرية ذات تراتبية، لا علاقة لها اجتماعياً وسياسياً بالسكان الذين تحكمهم. وقد مُنح لبعض المماليك من ذوي الشأن «إقطاعة» تشمل عدداً من القرى حيث كانوا يجمعون الضرائب لصالحهم.

الطاعون يجتاح مصر المملوكية عام 1348،
قبل أن يحتلّها العثمانيون في آخر المطاف عام 1517

ابتداء من عام 1250 كان الحكّام المماليك الذين كانوا مبدئياً يُنتخبون من قبل نظرائهم، هم الذين يديرون شؤون مصر؛ وكان كل واحد منهم يجهد بعكس القواعد السائدة، لأن ينقل سلطته إلى أحد أبنائه، ممّا ولّد حالة من عدم الاستقرار. لكن بعض السلاطين تمكّنوا من الإمساك بالسلطة لمدة طويلة. وقد تمكّنت جيوش المماليك بما تمتلك من مزايا عسكرية كبرى أن تردّ مرّات عديدة الهجمات المغولية التي اجتاحت بغداد أكثر من مرّة. لذا انتقل مركز الخلافة العباسية إلى القاهرة التي ظهرت على أنها محور العالم العربي. وسيطر المماليك على سوريا وحتى على مكة والحجاز. أما طريق ذهب السودان التي توقّفت عن المرور بالمغرب فقد سلكت مباشرة درب القاهرة عبر وادي النيل. هكذا شهدت المدينة التي تخطّى عدد سكّانها آنذاك 200,000 نسمة ذروة ازدهارها، وزاد عدد سكان مصر في تلك الفترة على أربعة ملايين نسمة. لكن هذا الازدهار مُني بنكسة حين فتك الطاعون بمصر عام 1348 وقد تكرّرت موجات هذا الوباء الآتية من آسيا الوسطى، حيث قضت على قسم كبير من السكّان في أوروبا والمغرب. أصاب الخراب قسماً من مدينة القاهرة، لذا سوف تجد مصر صعوبة في التقاط أنفاسها. ترافق كل ذلك مع نوع من التقهقر لأجهزة الدولة المملوكية، نظراً لتزايد الصعوبات في الحصول على عبيد أتراك جدد شمال البحر الأسود بفعل تمدّد الإمبراطورية العثمانية. وارتفع ثمن شراء الشبّان المماليك، كما أن قادتهم راحوا يطالبون بمبالغ طائلة لقاء ذهابهم إلى الحرب.

لما تمدّدت الإمبراطورية العثمانية جنوب المتوسط حتى تونس والجزائر، كان انتصارها على المماليك سهلاً عام 1517، لأن الجنود الإنكشاريين في جيشها -وهم عبيد أيضاً من حيث المبدأ- المجهّزين باسلحة نارية تمكّنوا من التغلّب على فرسان المماليك الذين أصبحت أسلحتهم قديمة. هكذا لم تعد القاهرة التي تضمّ 250,000 نسمة هي العاصمة، بل تحوّلت إلى المدينة الثانية في الإمبراطورية، وأُوكل حُكم مصر كما هو الحال في مناطق أخرى إلى باشا كان يتغيّر باستمرار، كما قادة الفيلق الإنكشاري. فالقائد الذي كان

يُطلق عليه لقب الآغا كان إلى حدّ ما منافساً للباشا، وهذه هي الطريقة للحدّ من سلطة الأول والثاني. إلاّ أن جهاز الدولة المحدود نسبياً ترك المجال واسعاً أمام النافذين من بين المماليك الذين بقوا مسيطرين على إدارة مختلف المقاطعات في وادي النيل، واستمرّوا في جباية القسم الأكبر من المحاصيل الزراعية.

إن هذه الحال من الاستقرار سوف تضطرب فجأة عام 1798 حين نزل على شواطىء الاسكندرية جيش فرنسي مؤلّف من 54,000 رجل بقيادة بونابرت. وهذه «الحملة على مصر» التي ستكون نتائجها غير المباشرة بالغة الأهمية في قضية تطوير مصر، تطرح مسائل جيوسياسية مثيرة للاهتمام.

ما هي الأسباب الجيوسياسية للحملة على مصر؟

لما وفّر المسؤولون الفرنسيون في حكومة المديرين لبونابرت وسائل القيام بهذه الحملة —400 سفينة— لم يكونوا بالطبع منزعجين من إرسال صاحب الانتصار الكبير في الحملة على إيطاليا، بعيداً عن باريس. لكن هذه الحملة كانت حصيلة خيار جيوستراتيجي إذا صحّ القول، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار توازن القوى فيما سوف يُعرف بـ «المسألة الشرقية»[1]. فروسيا أيام حُكم الإمبراطورة كاترين الثانية قامت باحتلال مناطق واسعة في شمال البحر الأسود، وفرضت على تركيا في بلغاريا معاهدة كوتشوك كاينارجي (1774) التي فتحت أمامها المضائق وسمحت لها بالسيطرة على كريميا عام 1783.

بالنسبة للفرنسيين كما بالنسبة للإنكليز، وبالرغم من تنافسهما في المتوسط منذ زمن بعيد، كان السؤال إذا ما كان يجب الإفادة من ضعف الإمبراطورية العثمانية أو مساندتها لوقف تقدّم الجيش الروسي فيما وراء المضائق؟ لكن التنافس الفرنسي-الإنكليزي لم يكن يقتصر على المتوسّط: إن ملك فرنسا خسر بالطبع الكيبيك عام 1763، لكنه عن طريق مساندته لثورة المستعمرات الإنكليزية في أميركا والتي تُوّجت بالنصر، تمكّن في معاهدة

(1) – أنظر هنري لورنس: «حملة مصر»

Laurens Henri, *L'expédition d'Égypte*

باريس عام 1783 من استرجاع المراكز التجارية في الهند (بونديشيري، الخ)، وهي القواعد التي انطلق منها فرنسيو دوبلاكس (الحاكم العام للمؤسّسات الفرنسية في الهند) والشركة الفرنسية لبلاد الهند لكي يقودوا تنفيذ استراتيجيتهم الكبرى ضد بريطانيي كليف (الحاكم العام للمؤسّسات الإنكليزية في الهند) والشركة الإنكليزية لبلاد الهند. بالنسبة للإنكليز تمرّ «طريق الهند» (الأسرع على الأقل) عبر المتوسط، وبموافقة العثمانيين تتّجه من حيفا في فلسطين إلى الكويت في الخليج العربي، ومن هناك تتابع باتجاه المحيط الهندي على متن سفن الشركة الإنكليزية لبلاد الهند.

إن «حملة مصر» التي تقتضي إثارة العرب في وجه الأتراك (هذا ما أعلنه بونابرت) هي إذن وسيلة بالنسبة للفرنسيين من أجل بلوغ المحيط الهندي عبر البحر الأحمر، وبالتالي تجاوز الطريق الإنكليزي لبلاد الهند. إنها إذن خطوة ذات أبعاد جيوستراتيجية كبرى. لكنها سرعان ما سوف تُصاب بالفشل بسبب التفوق البحري للبريطانيين وتدمير الأميرال نلسون للقسم الأكبر من الأسطول الفرنسي في أبو قير. هكذا بعد الانتصارات الأولى للفرنسيين في معركة الأهرام والاستيلاء على القاهرة وهرب المماليك إلى مصر العليا، ساءت الأحوال بسرعة بالنسبة لبونابرت، لأن ردّ الإنكليز لم يقتصر على الانتصار في البحر، بل أنزلوا قوات بشكل مباشر وسهّلوا مرور التعزيزات التركية. وكان من بين هذه التعزيزات إلى مصر كتيبة ألبانية على رأسها قائد يُدعى محمد علي.

كان محمد علي حينها يبلغ الثلاثين من عمره تقريباً، يتحدّر من والد يعمل خفراً للسواحل، وهو انخرط في الجندية بشكل غير منتظم. لدى وصوله إلى مصر أصبح قائد الكتيبة الأهمّ، وبعد انتهاء المعارك واستسلام الفرنسيين للإنكليز، استولى على قلعة القاهرة عام 1803 وتسلّم السلطة بعد ذلك بعام واحد. ويذكر التاريخ أنه قضى على قادة المماليك أثناء وليمة دعاهم إليها، لكنه اضطر لأن يخوض حرباً استمرّت لبعض الوقت في مصر العليا ضد مجموعات مملوكية أخرى.

المشروع الجيوسياسي الكبير لمحمد علي

ما يدفع إلى العجب في محمد علي هو شمولية مخطّطاته الجيوسياسية. فأول أمر سعى إليه هو تشكيل جيش في بلد كان السلاح منذ قرون بيد أناس غرباء عن مصر ويختلفون جداً عن الشعب المصري. قرّر محمد علي أن يحوّل الفلاحين إلى عساكر، وأن يجنّدهم مدى الحياة. وهذا يشبه نوعاً ما النظام الذي اتّبعه قيصر روسيا في عهد الإقطاع الفلاّحي، إذ شكّل جيشاً ضخماً مؤلّفاً من جنود متطوّعين مدى الحياة، جنود مستتبعين كان لا بد من إرهابهم لكي يُذعنوا ولا يهربوا أمام العدو، وهي ممارسات تتّسم بالعنف وربما نجد لها أثراً في الجيش الروسي الحالي.

بنى محمد علي كذلك أسطولاً مستفيداً من دون شك من الإرث الفينيسي على شواطىء الأدرياتيك، ومن المهارة المكتسبة لسلالات القراصنة الألبان ذوات الشهرة من خليج سرت حتى الجزائر. ومن بقايا «حملة مصر» ساهم مهندسون فرنسيون مثل جوزف سيف المعروف بسليمان باشا بتنظيم الجيش وبناء ترسانات الأسلحة والمصانع ومشاغل البناء البحرية. وهناك أمر لافت يكمن في أن محمد علي موّل هذا المجهود الحربي عن طريق بناء أول سدّ على النيل في أعلى الدلتا، من أجل تجميع جزء من المياه حين يفيض النيل ويستعملها في زمن الجفاف بفضل شبكة من قنوات الريّ.

لقد سمحت هذه المشاريع المائية، من سدود وقنوات على الدلتا، أن يتحوّل قسم كبير من الزراعة المصرية من مستوى تأمين الغذاء والاكتفاء بموسم واحد في السنة، إلى الإفادة من موسمين والانتقال إلى مستوى تصدير محاصيل ذات مردود مرتفع نسبياً. والأمر يصحّ في هذا المضمار بشكل خاص على القطن «الطويل التيلة» الذي تمّ اختياره بناء على نصيحة الفرنسي جومل الذي استقدمه محمد علي لتركيب مصانع الغزل في مصر. وهذا ما اعتُبر بعد قرن تقريباً لدى الكلام على العالم الثالث بأنه يشكّل استراتيجية شمولية للتنمية، لا بل نُظر إليه في الحالة المصرية على أنه استراتيجية ذات منشأ داخلي لأنها لا تستند إلى مرجعية نماذج غربية؛ وما أُطلق عليه لاحقاً اسم «الثورة الصناعية» الإنكليزية والتي بدأت بالزراعة لم تكن سوى البدايات، وهي تنمّ عن سعي عدد كبير من المقاولين للربح،

وهذا يختلف عن وضع مصر حيث كنا أمام مشروع يُنفّذ وفق تخطيط معيّن. وكان لا بد من انتظار خمسين سنة بعد ذلك لكي تُطلق الحكومة اليابانية استراتيجية شاملة للتنمية والتحديث تشابه إلى حدّ ما مشروع محمد علي، وهي ستكون ذات أهداف عسكرية كما كانت الحال في مصر.

في مصر، شكّل هذا الجيش الجديد وهذا الأسطول أدوات لتنفيذ استراتيجيته إزاء الإمبراطورية العثمانية، وهي استريجية جيوسياسية يمكن وصفها بالجدلية، تتلخّص بمساعدة الباب العالي، واكتساب الشرعية منه من أجل التمكّن من محاربته بصورة أفضل.

فتوحات محمد علي والسيطرة التامة على مصر

اجتاز جيش محمد علي الذي كان يعمل لحساب الأتراك البحر الأحمر ونزل في الحجاز وتمكّن ما بين 1812 و 1819 من طرد الوهابيين من مكة والمدينة وتعقّبهم في قلب الصحراء حتى مدينة الرياض. ثم شارك جيشه إلى جانب الأتراك في الحرب ضد اليونانيين الثائرين، لكن أساطيل القوات الأوروبية تمكّنت من تحطيم الأسطول المصري عام 1827 في معركة نفارين. كمكافأة على مساعدته حصل محمد علي على جزيرة كريت من الباب العالي، وطالب عام 1831 ببلاد الشام ولما لم يُستجب لطلبه قام بفتحها، لكنه اضطرّ لمغادرتها عام 1840 (كما غادر الحجاز) بالرغم من انتصاراته المتتالية على الأتراك، وذلك إثر تهديدات إنكلترا التي لم تكن ترغب بإضعاف الإمبراطورية العثمانية كثيراً في وجه الإمبراطورية الروسية. إلا أن محمد علي حصل مع ذلك من الباب العالي عام 1841 على «فرمان» يولّيه مصر بصورة وراثية ويمنحه لقب «خديوي» (صاحب الرّفعة أو نائب الملك) في محاولة لتحاشي تعميم الإقطاعيات في الإمبراطورية وإن بشكل نظري جداً. هكذا عادت مصر لتصبح مستقلّة بعد ثلاثة قرون من الحُكم العثماني.

وأقرّ هذا «الفرمان» كذلك بولاية محمد علي على السودان الذي كان قد احتلّه منذ عشرين سنة لأجل تأمين العبيد الضروريين للجيش، وبشكل خاص لتنفيذ الأشغال الكبرى؛ وربما كان أيضاً يسعى لإيجاد مناجم الذهب الأسطورية هناك. ولنا عودة إلى

هذا الأمر...

إن هذه الخطة الجيوسياسية الكبرى تبدو في الحقيقة مستغربة جداً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنها نُفّذت ومُوّلت من قبل سيّد بلدٍ زراعي تقليدي، كان حتى ذلك التاريخ مُلحقاً ولا يعدّ إلاّ ما يزيد قليلاً على أربعة ملايين نسمة فقط. لقد مُوّلت الخطة عن طريق إلزام سكان قسم من وادي النيل، وفي البداية سكان الدلتا، على الانتقال فجأة من الطريقة الزراعية المتوارثة القاضية بتأمين أود الناس بعد فيضان النهر الذي يغمر عمق الوادي، إلى نظام زراعي جديد يقوم على موسمين سنوياً، واحد لتأمين الغذاء للسكان والآخر معدّ للتصدير. وقد تمّ تحقيق هذا الأمر من خلال تجميع قسم من مياه فيضان النهر بعد بناء أول سدّ، ومن ثم توزيع تلك المياه عبر شبكة قنوات على بنى زراعية جديدة فرضتها الدولة.

إن إنجاز هذه الأعمال وما احتاجه من جهد، تطلّب يداً عاملة ضخمة –يجري الكلام على 400,000 شخص– أُخضعت وفق التقاليد المصرية القديمة للسخرة والأعمال الشاقة، ممّا تسبب بموت الكثير من العاملين. يلحظ أندريه ريمون أن النمو الديمغرافي في مصر وخاصة في القاهرة كان ضعيفاً في مطلع القرن التاسع عشر. من هنا فإن تحديث الاقتصاد المصري لصالح صناديق الدولة وعدد كبير من الوسطاء الفرنسيين والإنكليز والإيطاليين واليونانيين واليهود، والتنامي المفاجىء للأعمال، وتداول المال بفضل التصدير الكثيف للقطن، أدّى إلى ترسيخ طرائق الإكراه الموروثة. وهذه الطرائق كانت ترتكز على خضوع المجموعات القروية الواقعة تحت ظلم المماليك الأغراب –علماً بأن هؤلاء لم يكونوا سوى الأداة المحلّية للسلطة–، وتثبيت نظام القهر لأن الزراعة المصرية التقليدية لم تكن تستوجب المشاريع المائية الضخمة التي فرضها تحديث الاقتصاد في مراحله الأولى.

لقد ظهر هذا التحديث بشكل لافت في مطلع القرن التاسع عشر من خلال ازدهار مرفأ الاسكندرية والمدينة الحديثة التي كان نموّها في البداية أسرع من القاهرة. ولسوف يظهر تحديث مصر للعيان وبشكل مُدهش إثر إنجاز مشروع قناة السويس.

احتلال السودان : هل هي مسألة جغرافية–تاريخية كبرى؟

إننا لا نعني بالطبع السودان بأكمله حتى شواطىء الأطلسي، أي كل «بلاد السود» كما كان يقول العرب وجغرافيوهم، وإنما فقط وادي النيل حتى سفح هضاب إفريقيا الشرقية والمرتفعات الإثيوبية، وهذا ليس بقليل أبداً. في عام 1821 أرسل محمد علي جيشه بقيادة ابنه ابراهيم فوصل حتى ملتقى النيل الأبيض والنيل الأزرق حيث أسّس مدينة الخرطوم عام 1824. ومن النيل الأبيض صعوداً أكمل الجيش حتى بلغ مستنقعات بحر الغزال الشاسعة. ولم يدم الأمر طويلاً حتى تمّ ربط الخرطوم بالقاهرة بواسطة السفن البخارية الأولى التي راحت تجوب النيل.

إن محمد علي الذي كان يسعى لمدّ نفوذه، وجد أنه في السودان –وبعكس ما هو قائم في أسوان جنوب مصر–، لا يحكم جماعة متجانسة ثقافياً يأتي خضوعها للسلطة من تقاليد موروثة، وإنما كان عليه أن يحكم شعوباً متنوّعة تنتمي بالطبع بمجملها إلى الإسلام –ما عدا في الجنوب– لكنها تختلف جداً من حيث الثقافة، وهي متنافسة فيما بينها وتمتلك تقاليد حربية، لعدم وجود سلطات رسمية تفرض هيبتها لفترة طويلة. إلا أن العلاقات بين هذه المجموعات لم تكن تقتصر على الصراعات فقط، وإنما كان هناك تبادلات بين الجنوب والشمال، خاصة فيما يتعلّق بتجارة العبيد الذين كان يتمّ اقتيادهم من الجنوب؛ هذا بالإضافة إلى التبادلات التجارية مع المناطق القائمة حول بحيرة التشاد وصولاً إلى النيجر.

إنها مسألة تاريخية–جغرافية لم تجد إلى الآن جواباً مقنعاً : لماذا سلطة الفراعنة ومن حكم من بعدهم في وادي النيل لم تتجاوز فعلياً أسوان وأولى شلالات النيل؟ وهذا ما يقودنا في الحقيقة إلى سؤال آخر : كيف يمكننا أن نفسّر أن المجتمع المصري لم يتمكّن من تخطّي تلك الدرجة من الإتقان الرائع من النواحي التنظيمية والفكرية والتقنية والفنية التي توصّل إليها المجتمع الفرعوني منذ آلاف السنين، بالرغم من المساهمة اليونانية والعربية في وقت لاحق؟ في المقابل، وبالرغم من كل ما شهدت من أيام ازدهار أو انتكاسات، هناك حضارة قديمة ومجتمع آخر قام بأعمال جماعية ضخمة، ونعني حضارة الصين التي

واصلت تطوّرها من الناحية التكنولوجية كما من الناحية الديمغرافية إلى أن بلغت 300 مليون نسمة في عزّ ازدهارها في نهاية القرن الثامن عشر، فيما لم يتجاوز سكّان مصر الأربعة ملايين قبل القرن التاسع عشر.

ألا يكمن الفرق كذلك وبشكل خاص في أن الحضارة الصينية تمدّدت من الشمال إلى الجنوب، ومن سهل لآخر حتى ابتعدت ثلاثة آلاف كيلومتر عن منشئها في شمال الصين، بينما بقي المجتمع المصري مجمّداً على ألف كيلومتر في هذا الوادي الضيّق المحصور. لماذا عزف هذا المجتمع وقادته عن التوسّع صعوداً من أجل استصلاح أراضٍ جديدة وجعلها آهلة بالسكّان، مع أنهم كانوا يعرفون أن وادي النيل صعوداً نحو أسوان يتّسع تدريجياً باتجاه الجنوب؟ إلا أن مصر مع ذلك كانت على علاقة وثيقة بالسودان إلى درجة أن بعض المؤرخين الأفارقة يؤكّدون اليوم أن الحضارة المصرية هي وليدة إفريقيا السوداء.

إن محمد علي هو من دون شك من بين الأوائل الذين نظروا إلى بلاد النيل على أنها مجموعة جيوسياسية. وربما كان الإعمار التدريجي لوادي النيل من قبل المصريين وصولاً إلى الخرطوم وأبعد، سيجعل من مصر قوة زراعية وصناعية كبرى، كما سوف يجعل منها أيضاً قوة أكبر من الناحية الديمغرافية؟ لكن سوف نرى أن القدر قرّر بطريقة مغايرة.

قناة السويس ومصر في فخ التمويل الدولي

إن عملية تحديث مصر برزت أيضاً وبشكل لافتٍ أكثر في إنجاز حفر قناة السويس. بالطبع إن فكرة المشروع تعود لبعض أعضاء البعثة المرافقة للحملة الفرنسية على مصر، كما أن إنشاء «الشركة العالمية لقناة السويس البحرية» لتمويل الأعمال يعود إلى مبادرة ذاتية لفردينان دو ليسبس، إلا أن القرار التنفيذي بحفر القناة الذي اتُّخذ عام 1845 هو من فعل الدولة المصرية، ويعود بصورة محدّدة إلى الخديوي سعيد باشا، الإبن الرابع لمحمد علي الذي حصل من خلال تقديمه للأراضي ولليد العاملة على نصف الأسهم التي اصدرتها الشركة والبالغة بمجملها 400,000 سهم، فيما حصلت الشركة على الحق بالاستثمار لمدة 99 سنة بدءاً من افتتاح القناة. بدأت أعمال الحفر عام 1859 وبعد عشر سنوات افتتحت

الإمبراطورة أوجيني زوجة نابليون الثالث القناة بحضور إمبراطور النمسا–هنغاريا وشخصيات عديدة، من بينها عبد القادر الجزائري الذي أتى من دمشق.

اكتسب المشروع منذ بداياته طابعاً جيوسياسياً بامتياز، وللتدليل على ذلك لا بد من أن نتذكّر كيف أن المسؤولين البريطانيين أظهروا تجاهه عداوة كبرى لأنه لم يكن تحت إشرافهم (اكتتبت المصارف الفرنسية بنصف الأسهم، والنصف الثاني كان ملك الخديوي) كونهم اعتبروه بادىء الأمر غير قابل للتنفيذ. إن «طريق الهند» التقليدية التي كانوا يسلكونها كانت تمرّ بحيفا والكويت، ومن بعدها أنشأوا عام 1851 سكة حديد تربط الاسكندرية بالسويس عبر القاهرة. وقد مارست الحكومة الإنكليزية ضغوطاً على الباب العالي الذي كان لا يزال يُعتبر نظرياً سيّداً لخديوي مصر من أجل إيقاف أعمال حفر قناة السويس، بحجة أن من يقوم بالتنفيذ كانوا عبيداً. من جهتها شنّت الصحافة البريطانية حملة تناولت موضوعاً متداولاً على الساحة العالمية، ويتلخّص بسياسة مناهضة العبودية التي أطلقتها حكومة جلالة الملكة بعد فترة قصيرة من استقلال الولايات المتحدة (كانت حينها بعض الشخصيات الحاكمة، من بينها جورج واشنطن، لا تزال تمتلك عبيداً). وبعد توقّف أعمال الحفر لفترة قصيرة، نصح نابليون الثالث بدفع بعض النقود للعمّال واستعمال حفّارات ضخمة (لحسن الحظ كان باطن الأرض رملياً)، هذا بالإضافة إلى أنه تمّ تغطية التكاليف من خلال إصدار سندات.

بعد افتتاح القناة، كانت البدايات الاستثمارية مخيّبة للآمال، لأن العبور لم يكن متاحاً إلا للسفن البخارية التي لم تكن حينها كثيرة العدد. فبسبب ضيق عرض القناة النسبي (170 متراً)، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تغيّر اتجاه الرياح، لم تكن السفن الشراعية قادرة على القيام بتعرّجات في مواجهة الريح.

ونظراً لضآلة المردود قام بعض المساهمين في «الشركة العالمية» ببيع أسهمهم التي اشترتها مصارف انكليزية. ولكن ما يدعو إلى العجب حينها هو أن الحكومة البريطانية بذاتها (كان ديسرائيلي رئيساً للوزراء) هي التي اشترت وبدون أية إشارة مسبقة في تشرين الثاني/نوفمبر 1875 جميع الأسهم التي كان يمتلكها الخديوي اسماعيل في الشركة.

في الواقع وجدت الحكومة المصرية نفسها فجأة في حالة إفلاس، إذ أنها كانت قد اقترضت مبالغ كبيرة حين كانت أسعار القطن مرتفعة بسبب حرب الانفصال في الولايات المتحدة (1861–1865) بين «أهل الجنوب» المؤيّدين للإبقاء على العبودية و «أهل الشمال» المطالبين بإلغائها. وقد أخضع هؤلاء منطقة الجنوب للحصار ومنعوا تصدير القطن إليها وكانوا من أهمّ منتجيه في العالم. نجم عن ذلك حالة هلع في الأسواق العالمية وارتفاع كبير لأسعار هذا المُنتَج أفادت منه الحكومة المصرية التي قامت بتطوير زراعة القطن بشكل واسع بفضل تقدّم مشاريع الريّ.

لكن ما أن انتهت حرب الانفصال حتى انهارت أسعار القطن بعد رفع الحظر عن التصدير في أميركا، ووجدت مصر نفسها في مأزق مالي كبير؛ وحين اضطُرّت حكومة الخديوي في تشرين الثاني/نوفمبر 1875 لبيع أسهمها في الشركة العالمية لقناة السويس، لم تكن الحكومة الفرنسية الغارقة في صراعاتها الداخلية بين المَلَكيين والجمهوريين في الجمعية الوطنية قادرة على القيام بأية خطوة سريعة لإنقاذ الوضع. هكذا إذن أصبحت المملكة المتحدة فجأة مالكة لأكثرية الأسهم في الشركة العالمية لقناة السويس. لكن الوضع المالي للحكومة المصرية بقي على هشاشته فوُضعت إدارة شؤون الخزانة تحت رقابة الإنكليز والفرنسيين عام 1876. وإزاء محاولة الخديوي اسماعيل الوقوف بوجه هذه الوصاية، استحصل الإنكليز والفرنسيون من الباب العالي على قرار بعزله عام 1879 وتعيين ابنه توفيق مكانه، وكان هذا الأخير ضعيف الشخصية.

ثورة عُرابي باشا وحُكم المعتمد البريطاني اللورد كرومر

لقد تُرجم غيظ الرأي العام المصري عام 1882 بثورة لبعض الضبّاط الشباب، يدعمهم بعض الأئمة الوطنيين، وكان يقود هذه الحركة الكولونيل عُرابي باشا الملقّب بالمصري (لتمييزه عن الضباط أصحاب الأصول التركية). وهذا الشاب المتحدّر من أسرة فلاّحية والذي درس في الأزهر في سن مبكرة قبل أن يصبح ضابطاً، كان كذلك خطيباً مفوّهاً. فبعد أن أنشأ جمعية سرّية للمطالبة باستقلال مصر، أسّس حزباً يُعتبر من أوائل الأحزاب

الوطنية في مصر. وقد اضطرّ الخديوي لتشكيل حكومة وطنية شغل فيها عُرابي باشا منصب «وزير الجهادية» (الحربية). لكن الانفجار الشعبي لم يتأخّر وقام علماء الأزهر بخلع الخديوي، وتشكّلت هيئة وطنية للدفاع ترأسها عُرابي باشا. في هذه الأثناء حصلت مجازر بحق الأقباط، وقُتل بضعة عشرات من الأوروبيين في الاسكندرية، فقام الباب العالي بطلب من الحكومة البريطانية بإعلان عُرابي باشا عاصياً على الدولة. ومع أن القوات التابعة لعُرابي تمكّنت من منع الأسطول البريطاني من دخول مرفأ الاسكندرية، فإن القوات البريطانية توصّلت في النهاية إلى هزمها في أيلول/سبتمبر 1882. صدر الحُكم بإعدام عُرابي باشا الذي اعتُبر في المقابل بطلاً قومياً بنظر المصريين، ثم خُفّف الحكم ونُفي إلى سيلان قبل أن يتسنّى له العودة إلى القاهرة عام 1901.

إن إيفلنج باريج -عُرف لاحقاً باسم اللورد كرومر- الذي كان قنصلاً عاماً ومن بعدها وزيراً مطلق الصلاحية، سوف يلعب من 1883 إلى 1907 دوراً حاسماً في تطوير الزراعة المصرية، علماً بأنه لم يكن له أية صفة رسمية سوى «مستشار» الخديوي. فهذا المُعتمد العام للحكومة البريطانية الذي تدرّب في الهند والذي عُيّن مندوباً لصندوق الدين المصري من 1877 إلى 1880 هو الذي بنى على موقع الشلال الأول سداً في أسوان (حيث سيُبنى من 1960 إلى 1970 «سدّ أسوان العالي» الضخم) وفّر لدى الانتهاء من بنائه زيادة ضخمة في كمية المياه المخصّصة للريّ. ولا بد من الملاحظة أن اليد العاملة التي استُخدمت في هذه المشاريع المائية حصلت على أجر -قليل جداً بالطبع، لكنها على الأقل لم تعمل بالسّخرة-، وهذا ما لم يحصل أيام حُكم محمد علي. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تكثيف الزراعات في الأراضي المروية، اتُّخذت إجراءات لزيادة المزارع الصغيرة. وقد زاد إنتاج القطن عشرة أضعاف من 1861 إلى 1901.

أثر الانتداب البريطاني على السودان

كان للهيمنة البريطانية على مصر آثار جيوسياسية كبرى على السودان، وتسبّبت هناك بصورة غير متعمّدة في البداية بفشل مشروع محمد علي التوسّعي.

إن احتلال الجيش المصري للسودان النيلي كان يهدف إلى تأمين العبيد للدولة المصرية من أجل العمل في الورش العديدة المفتوحة في مصر. لهذا السبب تعاقدت الدولة مع تجّار العبيد الذين كانوا منذ قرون ينشطون في المناطق التي يسكنها الإحيائيون، كما تعاقدت كذلك مع عدد من القبائل في منطقة السهول التي كان أفرادها منذ فترة طويلة يخطفون العبيد من أجل بيعهم لأصحاب النفوذ. لذا فإن وجود المصريين لم يغيّر البتة في عاداتهم الحربية والتجارية، وإنما على العكس من ذلك.

إن التأثير المتنامي للإنكليز منذ أن بدأوا بمراقبة مالية مصر وقناة السويس أدّى إلى أنهم منذ نهاية السبعينيات من القرن التاسع عشر تمكّنوا من إقناع الخديوي بمنع العبودية في مصر، وكذلك بمنع الإتجار بالرّقيق في السودان. في الواقع، ومنذ مطلع القرن التاسع عشر (بعد استقلال الولايات المتحدة التي كانت ثروتها تأتي من المَزارع القائمة على نظام الاسترقاق) راح البريطانيون ولأسباب إنسانية واستراتيجية يقودون على الصعيد العالمي مخطّطاً جيوسياسياً مناهضاً للعبودية. في السودان، عُيّن عدد من الأوروبيين في مواقع قيادية في الإدارة المصرية كانت مهمّتهم محاربة النّخاسة. وهذا ما يشكّل إذن تبدّلاً كلياً بالنسبة لما كان سائداً في السابق، حيث كان الموظفون المصريون يعقدون الاتّفاقات مع النخّاسين لتأمين العبيد.

في عام 1874 وصل إلى الخرطوم الكولونيل شارل غوردون بعد أن عُيّن حاكماً على المحافظات المصرية في السودان، وكان قد اشتُهر في الصين في مواجهة ثورة التاي بينغ (1860–1863). كانت مهمّته مكافحة العبودية ووضع اليد على تجارة العاج. في عام 1878 أصبح حاكماً عاماً للسودان فأطلق حملة ضدّ تجّار العبيد. لكن القبائل العربية التي كانت تقوم بخطف العبيد خسرت بذلك مداخيلها فانتفضت ضد البريطانيين والمصرين، يقودها إمام على كثير من الجاذبية يُدعى محمد أحمد بن عبدالله ما لبثت الفرقة الدينية المتشدّدة التي يرأسها أن نادت به مهدياً. يتحدّر المهدي من منطقة دنقلا على النيل في النوبة، وكان كبير مساعديه من فرسان القبائل في غرب السودان بالقرب من دارفور.

يمكن أن نعتبر هذه الفرقة المهدية على أنها طليعة الحركات الإسلامية بالمعنى المتداول

حالياً للكلمة، إذ أنها لا تطالب فقط بدولة دينية مرجعيتها الإسلام في سيرته الأولى، وإنما تقف في وجه الهيمنة الأوروبية، وهذا ما كان جديداً في تلك الحقبة. فبعد أن تمكّنت قوات المهدي من الانتصار على الجيش المصري في عدة معارك، سيطرت على كل السودان بحدوده الحالية عام 1885، واستولت على الخرطوم حيث قُتل شارل غوردون. وقد تأخّرت ردّة فعل البريطانيين لبعض الوقت إزاء هذه الفاجعة التي هزّت الرأي العام البريطاني بقوة. بعد موت المهدي بسبب المرض تولّى مساعده الخليفة عبدالله القيادة، وتمكّن المهديون حتى من اجتياح إثيوبيا عام 1889.

قرّر البريطانيون وضع حدّ للدولة المهدية بعد أن وقفت عائقاً في وجه تنفيذ مشروعهم الكبير بإنشاء خط سكّة الحديد من رأس الرجاء الصالح إلى القاهرة.

في عام 1898 أُخضع السودان لحُكم مشترك بريطاني–مصري حيث كان البريطانيون يتّخذون القرارات الرئيسية. وهؤلاء جمعوا أكثر من ثلاثة آلاف رجل صعدوا النيل على ظهر حوالي ثلاثين زورقاً حربياً، لكنها تفاجأوا في الفاشودا بفرقة صغيرة يقودها الضابط مارشان أتت من منطقة الكونغو الفرنسية لتأمين الاتّصال بين داكار وجيبوتي. أدّى هذا الأمر إلى أزمة خطيرة فرنسية–بريطانية، لأن الحكومة الفرنسية رفضت الإنذار بالإخلاء الذي وجّهه البريطانيون. بعد هذه الحادثة بقليل حقّق البريطانيون انتصاراً على القوات المهدية في أم درمان، ولكنهم لم يتمكّنوا من حسم الأمر نهائياً، فعقدوا سلسلة اتّفاقات مع أتباع المهدي الذين حقّقوا مكاسب جوهرية، ولا يزالون إلى يومنا الحاضر يلعبون دوراً أساسياً في السودان.

الحركة الوطنية المصرية وحركة الإخوان المسلمين

بعد السيطرة العسكرية البريطانية عام 1882 وهزيمة عُرابي باشا، وُضعت الحكومة المصرية تحت الوصاية البريطانية. وقد استمرّ الوضع على هذا المنوال إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية. إلا أن البورجوازية المصرية، وخاصة المثقّفين الذين أفادوا من النمو الاقتصادي الناجم عن تطوّر مشاريع الريّ وإنتاج القطن، لم يتخلّوا عن فكرة الاستقلال.

في عام 1914، وبعد نشوب الحرب مع تركيا، أعلنت حكومة لندن الانتداب البريطاني على مصر. إلا أنه في عام 1919 وبالاستناد إلى المبادىء التي أعلنها ولسون حول «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، قرّر سعد زغلول وهو محام كان يرأس الحركة الوطنية، أن يذهب إلى باريس ولندن للمطالبة باستقلال بلاده. ولهذا الغرض شكّل «وفداً» وهو الإسم الذي سيُطلق حتى يومنا هذا على الحزب الذي أسّسه والذي سوف يلعب دوراً كبيراً في تطوّر مصر. سُجن زغلول فعمّت الاضطرابات البلاد، وهذا ما يُطلق عليه المصريون «ثورة 1919».

لكن حزب «الوفد» ما لبث ان حقّق فوزاً كبيراً، لأن اللجنة التي كان يرأسها وزير المستعمرات الفرد ميلنر (الذي كان قد لعب دوراً مهمّاً في جنوب إفريقيا بعد «حرب البوير») نصحت عام 1920 بإعطاء الاستقلال لمصر، على الأقل لعدم تأزيم الوضع الذي كان يُخشى أن تكون له انعكاسات مؤسفة في العراق والأردن، وهي البلاد التي كانت جمعية الأمم قد وضعتها حديثاً في «عهدة» بريطانيا.

في عام 1922 نالت مصر استقلالها من الناحية المبدئية، لكن الإنكليز ظلّوا يُمسكون بالشؤون الخارجية والدفاع، كما احتفظوا بحق الإبقاء على قوات عسكرية على الأرض المصرية. وقد وُضع دستور لتنظيم العلاقات بين الملك والحكومة، وكذلك لتنظيم الانتخابات التي حقّق فيها زغلول و«الوفد» نصراً كبيراً حين أُجريت للمرة الأولى عام 1924 وأصبح الحزب ذا قاعدة شعبية واسعة بإدارة بورجوازية. سعى الحزب لتحديث البلاد في إطار حركة ديمقراطية مناهضة للاستعمار، وكذلك في إطار حركة تقترب من العلمانية في استيحائها للنماذج الأوروبية ولمصطفى كمال. لكن الإنكليز عرفوا كيف يُذكون الصراعات بين البرلمان والقصر الملكي حيث خلف الملك فؤاد ابنه الملك فاروق. وتأسّست كذلك عدة أحزاب، من بينها حزب اشتراكي وآخر شيوعي، وأحزاب قومية–اشتراكية.

في عام 1928 تأسّست أول حركة إسلامية عُرفت بجماعة الإخوان المسلمين، وهي كانت سرّية في البداية، إلا أن دورها سوف يتعاظم. ففي إطار التحديث الذي كانت

تعيشه مصر هناك مغزى لأن تكون الإسماعيلية إحدى المدن ذات الطابع الأوروبي الأكثر حداثة في منطقة قناة السويس هي المكان التي انطلق منه حسن البنّا مع ستة من أصدقائه لكي يؤسّسوا الإخوان المسلمين. فهذا المدرّس الذي قام أيضاً بتحصيل العلوم الدينية كان قلقاً من التأثير المتنامي للإرساليات المسيحية التي كانت تستهدف صغار السنّ من المصريين في الطبقات المتوسّطة. وكان كذلك معادياً لليهود والمسيحيين المصريين –يشكّل الأقباط 10 ٪ من المجتمع المصري– ومن بينهم كثر نسبياً هم المثقّفون الذين كانوا على احتكاك بالأوروبيين وأفكارهم.

ولا بد كذلك من الأخذ بعين الاعتبار أمراً قلّ أن يُذكر، وهو يتمثّل بالارتدادات التي أحدثتها إجراءات العلمنة التي اتّخذها مصطفى كمال في تركيا، ولاسيما إلغاء الخلافة. فأحد المعارضين الأتراك المناوئين بشدة لهذه الإجراءات، وهو رجل دين مرموق يُدعى مصطفى صبري أفندي، لجأ إلى مصر حيث نشر باللغة العربية كتباً تتّسم بلهجة شديدة العنف ضد الفوضى التي تهدّد العالم الإسلامي بعد إلغاء الخلافة[1].

يعتبر حسن البنّا أن منبع تجدّد المجتمع المصري –وبصورة أشمل الأمة الإسلامية بالرغم من إلغاء الخلافة عام 1923– يكمن في الإسلام وفي معارضة «الأفكار الأوروبية الفاسدة». من هنا نجد في خطبه منذ انطلاقته شجباً ذات منحى ايديولوجي للأفكار والقيم الغربية المتمثّلة بالديمقراطية والعلمنة والتقدّم، وهي المبادىء التي يقوم عليها حزب الوفد. وقد استعملت السلطات البريطانية في مواجهة حزب الوفد التأثير المتنامي للإخوان المسلمين الذين تمكّنوا من ناحيتهم من نسج علاقات مع مجموعةٍ سوف تُعرف بعد بضعة سنوات بـ «الضبّاط الأحرار» في الجيش المصري. منذ السنوات الأولى اعتمد الإخوان المنلمون العمل السياسي، لكن اهتمامهم تركّز خصوصاً على الهجمة الإيديولوجية ضد القيم الأوروبية، وبشكل أكثر تحديداً على القيم الديمقراطية. والمثل الصارخ على ذلك يجسّده شخص مقرّب جداً من الإخوان المسلمين هو أمين الحسيني إبن العائلة الفلسطينية العريقة، والذي أصبح مفتياً على القدس عام 1921. فالحسيني الذي كان ضابطاً في الجيش التركي

(1) – أنظر فاروق بيليسي ضمن كتاب «تركيا» لسميح فانر Bilici Faruk *in* Semih Vaner *La Turquie*.

في أرمينيا أثناء الحرب، أقام بفعل عداوته للإنكليز واليهود، علاقات متقدّمة مع رجال استخبارات تابعين لهتلر في فلسطين منذ عام 1933، ومن بعدها مع هتلر مباشرة في برلين حيث أقام عام 1942، حتى أنه ساهم مع مسلمي البوسنة في تأسيس فرقة لوحدات النخبة النازية.

نتائج الحرب العالمية والحرب في فلسطين : الاستيلاء على السلطة من قبل «الضباط الأحرار»

في عام 1942 وبينما كان فيلق الصحراء على بعد مائة كيلومتر من الاسكندرية، كان الملك فاروق في القاهرة يدّعي الوقوف على الحياد (بينما كان عدد من الضباط المصريين يتمنّى هزيمة الإنكليز)، ففرض السفير البريطاني بالقوة عودة زعيم حزب الوفد إلى رئاسة الحكومة، كونه غير مشبوه بالتعاطف مع النازيين. لكن ذلك سوف يكلّف الوفد غالياً بعد انتهاء الحرب وسيخسر قسماً من شعبيته. مع نهاية الصراع طلب المصريون إخلاء منطقة القناة من القوات البريطانية وإنهاء السيطرة البريطانية على السودان.

إن الصعوبات التي واجهها الإنكليز في فلسطين، بدل أن تعطي زخماً للقضية المصرية كما كان يتوقّع المصريون، جعلتهم يواجهون فجأة موقفاً غير منتظر : ففي أيار/مايو 1948 خاض جيشهم بالتعاون مع جيوش بعض الدول العربية الأخرى حرباً كان يُعتقد بأنها سهلة الرّبح ضد مجموعات يهودية مسلّحة، لكن هذه الحرب انقلبت في كانون الثاني/يناير 1949 إذا لم نقل إلى هزيمة، فعلى الأقل إلى إقرار بالعجز. وقد أُلقيت المسؤولية بالطبع على حكومة الوفد والملك، لا بل اتُّهما بالخيانة. في هكذا جوّ مضطرب قام الإخوان المسلمون بدءاً من عام 1948 بعدة عمليات اغتيال، مما دفع بالحكومة إلى حلّ جمعيتهم وتوقيف عدد من مناصريهم. وفي شباط/فبراير 1949 اغتيل مرشدهم حسن البنّا في ظروف غامضة.

ازداد الاضطراب، ولم تخفّ حدّة العداء إزاء قوات الاحتلال بالرغم من أن الملك نسف الجسور مع الإنكليز وأعلن نفسه ملكاً على السودان. وتعرّضت القوات الإنكليزية على

طول القناة لعمليات عسكرية واستعدّ الجيش المصري للمشاركة في «معركة القناة». في 26 كانون الثاني/يناير 1952 عمّ الإضراب العام القاهرة، وقام بعض المتظاهرين، ومن بينهم عدد كبير من الإخوان المسلمين، بإحراق وتفجير وسط القاهرة والأحياء «الأوروبية» في عملية دامت عدة ساعات. ولسوف يبقى «حريق القاهرة» هذا مطبوعاً في الأذهان لفترة طويلة. أُعلنت حالة الطوارىء وسُجن العديد من المناضلين الشيوعيين ومن أنصار حزب الوفد.

بعد ستة أشهر، في 23 تموز/يوليو 1952، احتلّت مجموعة من سبعة ضباط تنتمي إلى حركة «الضباط الأحرار» السرّية مركز قيادة الجيش، وأُعلنت الجمهورية عام 1953. هكذا وجدت مصر نفسها مجدّداً تحت قبضة العسكر، بعد تجربة المماليك ومحمد علي وأوائل الذين خلفوه في السلطة. فمرحلة 1922—1952 حيث طُبّق النظام البرلماني بإشراف سلطة الاستعمار لم تكن سوى فاصل في مسار «مصر، مجتمع عسكري» على حدّ قول عالم الاجتماع المصري أنور عبد الملك الذي جعل من هذه العبارة عنواناً لكتاب أصدره عام 1962. لقد أصاب عبد الملك لأنه بعد الإزاحة السريعة لمحمد نجيب (1954) وتسلّم عبد الناصر الذي توفي عام 1970، أتى السادات الذي اغتيل عام 1981 وتلاه مبارك الذي لا يزال في سدّة الرئاسة. وهؤلاء القادة هم جميعاً من العسكريين ويُطلق عليهم لقب «ريّس».

لدى الكلام على «المجتمع العسكري» لا بد من الإشارة إلى أن هؤلاء العسكريين كان يمارسون سلطتهم بشكل أساسي على الناس في مصر، وأنه باستثناء محمد علي -الذي كان ألبانياً- لم يتسنّ لهم في الماضي شنّ حرب ضدّ قوى أجنبية؛ فاحتلال الإنكليز لمصر كان سهلاً إلى حدّ ما، وقد غادروها عام 1954 دون أية مشاكل تُذكر، كما فعلوا في الهند حين أدركوا أن زمن السيطرة الاستعمارية قد ولّى. في المقابل من المعلوم أنه منذ عام 1948 لم يبرز الجيش المصري عسكرياً في الحروب الأربع التي شارك فيها (يمكن اعتبارها خمسة إذا ما أضفنا حرب اليمن) إلا في حرب 1973.

1956، استقلال السودان وقرار بناء السدّ العالي في أسوان

في النشوة الثورية عام 1952 اعترف «الضباط الأحرار» بحق السودان في تقرير مصيره، على غرار ما فعل البولشفيك عام 1917 الذين أقرّوا بحق المستعمرات القيصرية في الاستقلال، حتى ولو اقتضى السيطرة عليها مجدّداً باسم الاشتراكية بعد بضعة سنوات. أما فيما يخصّ السودان الذي كان تحت حُكم انكليزي–مصري بعد السيطرة على الحركة المهدية عام 1898، فإن المصريين كانوا على قناعة بأن السودانيين ما أن يتحرّروا من البريطانيين سوف يقيمون الوحدة مع مصر التي استعادت استقلالها.

إذا كانت فكرة الوحدة مع مصر المشروطة بالحُكم الذاتي مقبولة بالنسبة لقسم من السودانيين كأنصار الحزب الوحدوي وطائفة الختمية صاحبة النفوذ في الشمال خاصة، فإن طائفة الأنصار المهدية المنافسة وحزب الأمة التابع لها كانوا معارضين بالمطلق لهذا التوجّه، وقد تمكّنوا من تغليب رأيهم في الاستفتاء العام الذي جرى عام 1956 بدعم من الإنكليز. لقد شكّل هذا الأمر ضربة قاسية للمصريين الذين لم يكونوا منزعجين من قيام السكّان الإحيائيين السود والمسيحيين بثورة في جنوب السودان في نفس الفترة تقريباً.

إن استقلال السودان أشّر إلى انفكاك هذه المجموعة الجيوسياسية لبلاد النيل التي شكّلها محمد علي عام 1821. بالطبع كانت الغاية في تلك الفترة تأمين العبيد، ولكن أيضاً تحقيق ما كان على الفراعنة ومن حكَمَ من بعدهم أن يفعلوه من الناحية الجيوسياسية. فبعد قرن على حُكم محمد علي أصبحت مياه النيل بالنسبة لمصر رهاناً جيوسياسياً رئيسياً، لأن عدد سكّان مصر الذي كان 4 ملايين نسمة حين بنى محمد علي أول سدّ، أصبح 9 ملايين حين بنى الإنكليز سدّ أسوان، و 14 مليوناً عام 1930، و25 مليوناً عام 1956 مع زيادة سنوية تبلغ 2,7 ٪؛ وقد زاد عدد السكان ليبلغ 44 مليوناً عام 1980 و 74 مليوناً عام 2005.

كان تفكير عبد الناصر والمصريين يتمحور حول النقطة التالية: بما أن سكّان السودان سوف يتزايدون بنفس النسبة (33 مليون نسمة عام 2000)، فإن مشاريع الريّ الكبرى التي أطلقها الإنكليز، خاصة في الجزيرة (بين النيل الأبيض والنيل الأزرق) سوف تتوسّع خاصة وأنه يوجد في السودان سهول واسعة مستصلحة وقابلة للريّ، مما سوف يستهلك

كمية كبرى من منابع المياه في مصر. ولتأمين كمية المياه اللازمة دون التأثر بعدم انتظام الفيضانات، كان لا بد من بناء سدّ ضخم يكون موقعه في أقرب مكان ممكن من المنابع لتلافي إغراق قسم من الوادي ذات الكثافة السكانية المرتفعة، فكان موقع أسوان، أي المكان نفسه الذي وقع عليه اختيار المهندسين البريطانيين سابقاً.

إن بناء سدّ ضخم كان يراود المصريين منذ عقود، وكانوا يتّهمون الإنكليز بالتغاضي عن ذلك أو بترويجهم لفكرة أنه مشروع غير قابل للتنفيذ. لكن بعد الحرب العالمية الثانية تضاعفت قدرة الآليات المستخدمة في الهندسة المدنية، وبرهن السوفيات أنه بالإمكان بناء سدود ضخمة. وكانت علاقاتَ المصريين قد تطوّرت مع الاتّحاد السوفياتي بدءاً من عام 1951 حين رفضت مصر إمكانية توسّع حلف شمال الأطلسي إلى الشرق الأوسط (وهي الصيغة التي سوف تتبلور عام 1955 في حلف بغداد). إلا أن عبد الناصر، ومن أجل إيجاد تمويل لبناء هكذا مشروع، كان يقيم كذلك علاقات جيدة مع الولايات المتحدة التي كانت تنافس الإنكليز في الشرق الأوسط (بشكل خاص في 1951–1952 إبّان أزمة تأميم النفط الإيراني). لكنه شارك في مؤتمر باندونغ المناهض للاستعمار، وأعلن تبنّيه لحركة عدم الانحياز، واشترى أسلحة من الدول الشيوعية. من هنا فإن وزير خارجية أميركا أعلن عام 1956 أن طلب مصر إلى البنك الدولي من أجل تمويل بناء السدّ العالي قد رُفض.

صدمة معاكسة : تأميم قناة السويس عام 1956 والفشل الفرنسي–الإنكليزي

بعد ثمانية أيام أعلن عبد الناصر في خطاب علني تأميم قناة السويس، على أن يُخصّص رسم المرور لبناء سدّ أسوان. من جهتهما، أعلنت الحكومتان الفرنسية والإنكليزية أنهما ستدافعان عن حقوق الشركة العالمية لقناة السويس صاحبة الاستثمار لمدة 99 سنة تنتهي في عام 1968. بالنسبة للإنكليز كان لا بد من الوقوف في وجه انتهاك الاتفاقات التي عقدوها لسنتين خلت مع عبد الناصر والتي تؤمّن حرية عبور القناة.

بالنسبة للفرنسيين كان لا بد من الوقوف في وجه عبد الناصر الذي كان يُنادي بدعم

الثورة الجزائرية؛ ففي صيف 1955 شكّلت الإشاعة عن إنزال وشيك للجيش المصري على الشواطىء الجزائرية ذريعة لإحدى فصائل جبهة التحرير الوطني الجزائرية لكي تقوم بمجازر بحق الأوروبيين بالقرب من مدينة فيليبفيل (سكيكدة) وتعطي طابعاً متشدّداً للصراع وتجعل التفاوض أكثر تعقيداً. لذا قرّر الفرنسيون والبريطانيون سرّاً ودون إبطاء إسقاط عبد الناصر عن طريق استرجاع القناة بواسطة القوة. وبالرغم من العلاقات السيّئة بين الإنكليز والصهاينة غداة الحرب العالمية الثانية، عُقد اتّفاق سرّي مع إسرائيل من أجل شنّ هجوم على قناة السويس، لتقدّم بذلك ذريعة للفرنسيين والإنكليز لكي يتدخّلوا ويحتلّوا القناة ويؤمّنوا الملاحة الدولية.

في 29 تشرين الأول/أكتوبر 1956 شن الجيش الإسرائيلي هجوماً على سيناء، فقامت فرنسا وإنكلترا وبحجة حماية القناة، بتوجيه إنذار للمتحاربَين رفضته مصر. في 5 تشرين الثاني/نوفمبر هبط مظلّيون فرنسيون وبريطانيون في بور سعيد والجزء الشمالي من القناة. لكن هذه العملية توقّفت بسبب ضغوط الاتحاد السوفياتي (بالرغم من أنه كان يواجه في نفس الوقت انتفاضة بودابست) وخاصة بسبب إدانة الولايات المتحدة لها. فالرئيس أيزنهاور لم يكن فقط غير مطّلع على المخطّط الفرنسي–الإنكليزي الذي كان يبدو له خطيراً وغير ذي فائدة، وإنما كان يريد تحاشي معاداة الدول العربية التي بادرت جميعها (باستثناء لبنان) إلى قطع علاقاتها مع فرنسا.

اعترضت زوارق حربية أميركية تابعة للأسطول السادس مراكب فرنسية–انكليزية كانت تنقل التعزيزات إلى مصر، فاضطرّت القوات الفرنسية–الإنكليزية إلى الانسحاب لتحلّ مكانها القبّعات الزرق. بعد عام أخلى الإسرائيليون سيناء مقابل ضمان الملاحة لهم في خليج العقبة ووجود قوات دولية على القناة التي افتُتحت مجدّداً أمام الملاحة عام 1957.

في ظهوره بمظهر زعيم العالم العربي والاشتراكية العربية، عبد الناصر يذهب بعيداً ويدخل في صراع مع الإخوان المسلمين

شكّل انكفاء الفرنسيين والإنكليز المذلّ نصراً رائعاً لعبد الناصر الذي ظهر بعدها كزعيم للعالم العربي. وقد حصل على دعم الاتحاد السوفياتي المالي والتقني من أجل بناء السدّ العاليّ في أسوان. أما أعمال البناء التي بدأت عام 1960 فدامت عشر سنوات. واستناداً إلى المكانة التي حظي بها أطلق عبد الناصر في الوقت ذاته فكرة الاشتراكية العربية وفكرة الوحدة العربية. لم يكن هذا الطرح وسيلة ليكون العرب أكثر قوة في مواجهة إسرائيل فحسب، وإنما لكي يشكّل دافعاً للتنمية المشتركة، لأن بعض الدول كالدول الخليجية تمتلك النفط وبالتالي الكثير من المال، لكن عدد سكانها قليل، فيما دول أخرى تتوافر لديها اليد العاملة لكي تطوّر الاقتصاد ولكن تنقصها رؤوس الأموال.

أطلق عبد الناصر مشروع الجمهورية العربية المتحدة، وفي عام 1958 أقرّ من خلال استفتاء عام، وبأكثرية ساحقة، الوحدة بين مصر وسوريا التي انضمت إليها اليمن لاحقاً؛ إلا أن سوء التفاهم الذي ساد بين القيادتين السورية والمصرية أدّى إلى الانفصال بتوافق الطرفين عام 1961. بعد ذلك أُعلنت أكثر من عملية وحدوية، لكنها لم تعمّر طويلاً. وقد تورّط عبد الناصر في شؤون اليمن حيث تسبّب إعلان الجمهورية في صنعاء عام 1962 بحرب طويلة بين الموالين للمملكة المتوكّلية، تدعمهم المملكة العربية السعودية، والفصائل الموالية للجمهورية تدعمهم القوات المصرية التي عانت كثيراً في بيئة جبلية وعرة في مواجهة مقاتلين محليين شرسين أصحاب تقاليد حربية راسخة.

إن هذا التدخّل المصري في جنوب شبه الجزيرة العربية وتّر العلاقات بين عبد الناصر والعائلة المالكة في السعودية التي كانت بالطبع ترفض فكرة الاشتراكية العربية والجمهورية العربية المتحدة. وشنّ الأئمّة حملة موّلها السعوديون في كل أنحاء العالم الإسلامي من أجل اعتبار مرجعية الاشتراكية أمراً مخالفاً للدين، وللتأكيد على أنه وفق القرآن لا يجب تمييز العرب عن سائر المسلمين، وبالتالي لا بد من النضال من أجل الوحدة الإسلامية وليس الوحدة العربية.

كان لهذه الحملة أثر في مصر، إلا أن التنافس على السلطة هو الذي أنشب الصراع بين عبد الناصر والأخوان المسلمين. كان هؤلاء قد لعبوا دوراً أساسياً في نجاح انقلاب «الضباط الأحرار» عام 1952، لكن علاقاتهم سرعان ما تدهورت، لأن عبد الناصر الذي حظّر الأحزاب السياسية لم يكن يودّ أن يُطلق يد الإخوان المسلمين. في عام 1954 نجا عبد الناصر من محاولة اغتيال قام بها عضو شاب في الإخوان المسلمين، فحُلّت الجمعية (وهذا هو وضعها رسمياً إلى الآن)، واتُّهمت بالتآمر وشُنق سبعة من أعضائها.

لم يُخفِ الإخوان المسلمون معارضتهم للإيديولوجيا ذات النزعة الاشتراكية والقريبة من العلمانية التي نادى بها عبد الناصر، ولمشروع الوحدة العربية، وتبنّوا في المقابل مشروع الوحدة الإسلامية الذي قالت به العائلة المالكة في السعودية. وقد لجأ العديد منهم إلى المملكة العربية السعودية حيث أقاموا علاقات وطيدة مع الوهابيين، وتمكّنوا من إقناع الملك بتمويل استراتيجيتهم بنشر الإسلام، وحملتهم العالمية لأسلمة أو إعادة أسلمة أوساط المثقّفين والطلاّب. أما في مصر، وبالرغم من أن مرشدهم الأعلى كان من بين المعتدلين، فإن الشرطة أوقفت العديد من الإخوان وأخضعتهم للتعذيب. ذاك كان نصيب المفكّر الأكثر راديكالية في صفوف الجماعة، سيّد قُطب، الذي كان يدعو لتكفير كلّ الذين لم يكونوا، حسب رأيه، مسلمين حقيقيين. وقد تمّ تنفيذ حُكم الإعدام فيه عام 1966.

من حرب حزيران/يونيو 1967 إلى الصلح مع إسرائيل عام 1979

اعتبر الإخوان المسلمون هزيمة الجيش المصري القاسية في حرب الأيام الستة (5–10 حزيران/يونيو 1967) على أنها عقاب إلهي، والأمر ينطبق كذلك على الجيش السوري (يقوده حزب البعث العلماني) الذي خسر الجولان، والجيش الأردني (يقوده ملك موالٍ للبريطانيين) الذي بزعمهم سلّم القدس إلى اليهود. لقد ظنّ القادة العرب أن بإمكانهم تصفية حسابهم مع إسرائيل، وكان عبد الناصر على وجه الخصوص مقتنعاً أن الدبابات والطائرات التي حصل عليها من السوفيات سوف تتيح لجيشه التفوّق.

ما أن أغلق الجيش المصري مضيق تيران عند مدخل خليج العقبة في وجه السفن

الإسرائيلة المتّجهة إلى إيلات، وهو الممرّ الوحيد للنفط الآتي من إيران، حتى شنّ سلاح الجو الإسرائيلي هجوماً في 5 حزيران ودمّر معظم المرافق الجوية المصرية في سرعة قياسية. وبعد يومين من الشروع بالعمليات العسكرية وصلت الدبابات الإسرائيلية حتى قناة السويس. حينها توجّه عبد الناصر إلى الشعب عبر الإذاعة ليُعلمه بالنكسة وبقراره بالتنحّي. وبعد صمت ثقيل عمّ القاهرة خرجت الجماهير تهتف بصوت واحد «ناصر» وتطالب الرئيس بالرجوع عن الاستقالة.

بعد أشهر من «حرب الاستنزاف» التي لم تؤدِّ غرضها، تمّ التفاوض في النهاية على وقف لإطلاق النار عام 1970 بين الأميركيين والسوفيات، إلا أن جمال عبد الناصر توفي بعد بضعة أسابيع.

أما خليفته أنور السادات الذي كان ينتمي إلى «الضباط الأحرار» فتخلّى تدريجياً عن خطاب الاشتراكية العربية وأخذ مسافة من السوفيات الذين أصبحوا يتمتّعون بنفوذ كبير. وفي عام 1972 وبعد أن أزاح المناصرين الرئيسيين للوجود السوفياتي، قام السادات بترحيل 15,000 مستشار سوفياتي عن مصر؛ ثم أطلق سراح الإخوان المسلمين المسجونين. كل هذه الخطوات مكّنته من التقارب مع المملكة العربية السعودية التي قدّمت له مساعدة مالية لشراء معدّات حربية من الاتحاد السوفياتي مدفوعة الثمن. في 6 تشرين الأول/أكتوبر 1973 عبر الجيش المصري القناة وقام بإنجاز عسكري تاريخي بانتشاره على الضفة الشرقية لقناة السويس التي كان يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي. فوجىء الإسرائيليون الذين كانوا يعيّدون يوم الغفران (كيبور) بالهجوم الذي ترافق مع هجوم سوري في الجولان، وتمكّنوا بصعوبة من التقاط أنفاسهم بعد أن تمكّنت قوات الجنرال آرييل شارون من اجتياز القناة إلى ضفتها الغربية وبدأت بتطويق القوات المصرية الموجودة على الضفة الشرقية. وقد قرّرت الدول العربية المصدّرة للنفط مقاطعة البلدان الغربية. إلا أن السادات، وبعد إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، قبل بالتفاوض مع إسرائيل، مما أتاح له استرجاع سيناء. في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1977 قام السادات بزيارة إلى الكنيست الإسرائيلي وألقى خطاباً تاريخياً تكلّم فيه على السلام الممكن. وقد استُقبل هذا الخطاب في مصر بشكل ايجابي

(باستثناء الإسلاميين)، لأن الشعور السائد هو أن الكرامة قد استُعيدت بعد الضربة التي وُجّهت إلى الجيش الإسرائيلي في حرب الكيبور. وكان السادات يُدرك أيضاً أن السدّ العالي في أسوان الذي دُشّن عام 1971 يشكّل خطراً داهماً بالنسبة لوادي النيل، ما أن تمتلك إسرائيل أسلحة نووية قادرة على تدميره.

لقد تطورّت العلاقات بين مصر وإسرائيل بشكل ملموس برعاية الولايات المتحدة، وبالأخص بفضل جهود الرئيس جيمي كارتر، من خلال توقيع اتفاقية كامب ديفيد (في الولايات المتحدة) في أيلول 1978 بين الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن الذي كان مع ذلك على رأس حزب يعمل على إنشاء «إسرائيل الكبرى». إن هذه الاتّفاقية تشكّل أول تعبير واضح ورسمي عن وزن الولايات المتحدة في المشاكل الجيوسياسية للمجموعة المتوسطية. وبضغط أميركي تمّ إعداد إتفاقي–إطار، واحد لم يُبصر النور ويتعلّق بإقامة سلم شامل في الشرق الأوسط؛ والثاني يتعلّق باتفاقية سلام بين إسرائيل ومصر تمّ توقيعها في واشنطن في 26 آذار/مارس 1979. وقد تمكّنت مصر من استرداد سيناء التي أخلاها الإسرائيليون في نيسان/أبريل 1982، لكنها لم تطالب باسترجاع قطاع غزة، مما سيرتّب نتائج كبرى.

إن مدينة غزة (أعطت اسمها للقطاع) التي تعود تاريخياً لفلسطين، والتي كانت في الحقبة العثمانية تابعة لسوريا، هي القلعة التي كانت تحمي مصر من الغزوات منذ العصور القديمة. لذا احتلّها الإنكليز في تشرين الثاني/نوفمبر 1917 أثناء الحرب ضد الأتراك وألحقوها بمصر، حيث حافظت على هذه الوضعية حتى 1967 (باستثناء فترة احتلال إسرائيلي من 1956 إلى 1957، ومن ثم دخول قوات الطوارئ الدولية). إلا أنه في عام 1967 وبالتزامن مع الهجوم الإسرائيلي، تدفّق إلى غزة حوالي 400,000 لاجئ فلسطيني، كانوا السبب وراء تخلّي السادات عن المطالبة بغزة بعد عشرين سنة، خاصة وأن هؤلاء الفلسطينيين يتميّزون بحركية سياسية متنامية، بالإضافة إلى الدور الفاعل للحركات الإسلامية.

في ظل استبعاد الدول العربية لها من 1979 إلى 1993،
مصر تخشى الوقوع في قبضة الإخوان المسلمين

بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل، قاطعت الدول العربية مصر وقطعت العلاقات الدبلوماسية معها. كما تمّ نقل مقرّ الجامعة العربية ومقر منظمة التحرير الفلسطينية (الذي أنشأته الجامعة عام 1964) من القاهرة إلى تونس. وأصبحت مصر الشريك المميّز للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث أن هذه الأخيرة راحت منذ ذلك التاريخ تقدّم لمصر مساعدة اقتصادية هامة. وبفعل اتّهام السادات بخيانة قضية العرب والفلسطينيين لصالح اليهود والأميركيين، راحت الحركات اليسارية كما الأخوان المسلمون يضاعفون من نشاطهم. وقد ظن السادات أن له من المهارة ما يمكّنه من وضع هذه الحركات في مواجهة بعضها البعض، لكنه اغتيل على يد ضباط ينتمون إلى الإخوان المسلمين في أيلول/سبتمبر 1981 أثناء استعراض عسكري إحياء لذكرى حرب 1973. وقد خلفه حسني مبارك الذي لا يزال تستفيد حكومته من المساعدة الاقتصادية الأميركية.

أثناء «حرب الخليج» 1990–1991 ضدّ العراق إثر اجتياحها للكويت، وقفت مصر إلى جانب الولايات المتحدة دون أن يثير هذا القرار في الظاهر أي انزعاج كبير لدى الرأي العام. ففي الواقع قام نظام صدام حسين بطرد العديد من المصريين الذين كانوا يعملون في العراق. أضف إلى ذلك أن العديد من الدول العربية الأخرى، ومن بينها المملكة العربية السعودية وحتى سوريا (المعادية لأميركا، لكن خصومتها قديمة مع العراق) كانت تشارك حينها في هذا التحالف برعاية منظمة الأمم المتحدة. من هنا فإن العزل الذي كانت تتعرّض له مصر منذ عام 1979 بدأ ينفكّ تدريجياً.

ولكن بما أن القضية الفلسطينية لا تزال تثير التوتّر بعد فشل الآمال التي عُلّقت على اتفاقيات أوسلو، وبما أن الفظائع التي ارتُكبت في الحرب ضد العراق تتسبّب بانفعالات حادة، فإن تأثير الإخوان المسلمين في مصر يتنامى بقوة، ليس في الأوساط الشعبية فقط، وإنما في صفوف الطبقات الوسطى كذلك. يظهر ذلك من خلال سيطرتهم على نقابات الأطباء والمحامين والمعلمين والطلاب...وقد تمكّنوا من خلال ظهورهم بمظهر المدافعين

عن الديمقراطية والنزاهة ضد نظام تسلّطي فاسد، من كسب الانتخابات التشريعية الأخيرة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المقاعد التي كان التنافس فيها مفتوحاً.

الى جانب الإخوان المسلمين الذين لا يتبنّون علناً أية عملية اغتيال، هناك مجموعات إسلامية تعتمد العنف وتعمل في مصر. فمنظمة «الجهاد» التي تأسّست عام 1975 والتي تحظى بتأييدٍ لدى الطبقة المتوسطة، كانت تعدّ في صفوفها أعضاء المجموعة التي اغتالت السادات، وكذلك الظواهري قبل انتقاله إلى أفغانستان ليُصبح المساعد الأول لبن لادن. أما منظمة «الجماعة الإسلامية» التي ظهرت عام 1973 في المدينة الجامعية حيث نادت بتطبيق الشريعة، فإنها تمكّنت من السيطرة على اتحاد الطلبة. وبعد اغتيال السادات التحقت بالإخوان المسلمين حيث قامت بسلسلة هجومات ضد الأقباط في مصر العليا، واغتالت مفكرين وقضاة ورجال شرطة وعسكريين ووزراء، كما حاولت اغتيال حسني مبارك على الحدود الليبية عام 1994 وفي أديس أبابا عام 1995. ومن بين المخططات التي تتّبعها الجماعة منذ 1992 التعرّض للسائحين الأجانب، سواء لأسباب دينية، أو لإنقاص الموارد المتأتية من الصناعة السياحية في مصر. ففي عام 1996 قُتل ثمانية عشر سائحاً يونانياً في القاهرة، وفي 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1997 قامت مجموعة انتحارية مؤلفة من ستة إسلاميين بقتل ثمانية وخمسين سائحاً (معظمهم من سويسرا) في الأقصر[1].

إن الشعب المصري المصدوم بتصرّفات الجيش الإسرائيلي في غزة، وبالمأساة التي تضرب الشعب العراقي، حيث يُتّهم الأميركيون بأنهم وراء الفظائع التي تُرتكب، هذا الشعب قد ينظر بعين الرضى لحكومة يشكّلها الإسلاميون. وهكذا حكومة قد تعيد النظر دون شك باتفاقية السلام الموقّعة مع إسرائيل عام 1979 برعاية رئيس الولايات المتحدة. بالإضافة إلى المسائل العسكرية سوف تُطرح من دون شك مسألة تموين مصر بالقمح الأميركي الذي يُقال بأن مصر تنال منه في كل يوم، ومنذ خمسة وثلاثين عاماً، حمولة سفينة أو سفينتين. وما أعطى مصداقية كبرى لدعوات الإخوان المسلمين لقطع العلاقات مع الأميركيين

(1) أنظر كتاب كريستوف اياد «الجغرافيا السياسية لمصر»
Ayad Christophe, *Géopolitique de l'Égypte*, Complexe, 2002

ومعاودة النضال ضد إسرائيل كان القصف المكثّف الذي قامت به الطائرات الإسرائيلية على لبنان في تموز وآب 2006 في محاولة للقضاء على حزب الله ومنعه من إطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية.

الجزء الثالث

الشرق الأوسط وما أبعد منه

الفصل الثاني عشر

مجموعة جيوسياسية ثانوية وكثيرة التعقيد

من المتّفق عليه أن ما يسمّى الشرق الأدنى يشمل مجمل المجموعة الساحلية الممتدة على 800 كيلومتراً والواقعة بين تركيا شمالاً ومصر جنوباً. يمكن القول إن هاتين الدولتين تنتميان إلى الشرق الأدنى (لأن القاهرة أو اسطنبول لا تبعدان أكثر من لبنان مثلاً عن أوروبا الغربية)، إلا أن تركيا ومصر هما بلدان كبيران معروفان منذ أمد بعيد تفصلهما مسافة عن بعضهما؛ بينما توجد في الشرق الأدنى دول عديدة أصغر بكثير، نشأت منذ زمن غير بعيد نسبياً، وتتّسم علاقاتها بالتنازع إلى حدّ ما، وهي ثلاث دول عربية –سوريا، لبنان، الأردن–، وشعب فلسطيني اعتُرف بأحقيته منذ 1993 في إقامة دولته المستقلة، وهو يناضل للحصول على دولة وأرض؛ في المقابل تقوم دولة رابعة –إسرائيل– وهي دولة عبرية انتزعت اعترافاً عالمياً : في الغرب يُنظر إليها كمشكلة جيوسياسية صعبة، لكن لا يمكن إهمالها، فيما هي بعين الشرق وبعض المناطق الأخرى رأس حربة لـِ «إمبريالية يهو–مسيحية» بالرغم من صغر حجمها.

إن شعوب الشرق الأدنى تقيم لناحية الشرق علاقات وثيقة –قد يشوبها أحياناً شيء من التضارب في المصالح في بعض المحطات من هذا التاريخ الطويل–، مع دول ذات مساحات واسعة اكتسبت أهميتها في أيامنا الحاضرة من حقول النفط الكثيرة الممتدة من الخليج العربي إلى بلاد الرافدين : العراق وإيران وشبه الجزيرة العربية. ولو اتّجهنا أكثر لجهة الشرق، يمكننا حتى أن نضيف أفغانستان لأن الصراعات التي تجري على أرضها منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً كان لها ارتدادات في الشرق الأدنى. بالطبع قد يبدو الأمر على شيء من التناقض لو توسّعنا بالمجموعة الجيوسياسية المتوسطية، أو على الأقل بعمقها الداخلي، حتى مشارف العالم الهندي؛ لكن ذلك ليس بالأمر المستجدّ، إذ أنه بعد بلوغ الإسكندر الكبير نهر الهندوس نشأ فنّ يوناني–بوذي استمرّ لعدة قرون في المنطقة التي تُعرف اليوم بأفغانستان. هذا ما يبرّر ربما تمركز قوات حلف شمال الأطلسي هناك منذ

أربع سنوات للحؤول دون عودة الطالبان إلى قسم كبير من هذه البلاد. لم يعد بإمكاننا أن نفهم المشاكل الحالية للمجموعة المتوسطية دون الاهتمام بهذا الشرق الأوسط الفسيح الذي يمتدّ على 4500 كيلومتراً من الغرب إلى الشرق، وحيث يمكننا لحظ عدة مجموعات ثانوية من بينها مجموعة الشرق الأدنى التي هي أقل اتّساعاً بحوالي عشرين مرّة، لكنها النقطة التي تستقطب أكبر عدد من المشاكل وأكثرها تعقيداً منذ أكثر من نصف قرن. أما باقي المجموعات الثانوية في الشرق الأوسط فسوف ندرسها من خلال علاقاتها بالشرق الأدنى.

مجموعة جيولوجية ذات طبيعة مميّزة:

صَدْع وتزاحم صفائح فريد في العالم

إن الشرق الأدنى كما تمّ تحديده يتطابق كذلك مع مجموعة جيولوجية كثيرة الخصوصية. فهذا الشاطىء الممتد من الشمال إلى الجنوب بدون أية فجوة كبيرة، يحاذي انخسافاً يبدأ من الجنوب في خليج العقبة على البحر الأحمر (يحدّ أحد أضلاع المثلّث الذي تشكّله سيناء؛ الضلع الآخر هو خليج السويس وهو انخساف آخر) ويمتدّ شمالاً عبر فجوة البحر الأحمر (–406 أمتار تحت سطح الماء) ووادي الأردن، ولجهة الشمال أكثر عبر سهل البقاع القليل الاتّساع الذي يقع بين السلسلتين الشرقية والغربية لجبال لبنان. وتتضاءل هذه المميّزات كلما اقتربنا نحو شمال سوريا. إن هذا الانخساف الكبير (1000 كلم مع خليج العقبة) هو على حدّ تشخيص الجيولوجيين «صدع» يشكّل امتداداً غير مباشر لصدع البحر الأحمر الذي يتّسع تدريجياً بين الصفيحة الإفريقية والصفيحة العربية. إن سيناء وهضاب الضفة الغربية والسلسلة الغربية لجبال لبنان تشكّل طرف الصفيحة الإفريقية، فيما الصفيحة العربية تبدأ شرق فجوة البحر الأحمر مع هضاب الأردن وجبال الجولان والسلسلة الشرقية لجبال لبنان. يمكن القول إنه بدءاً من خط الارتفاع هذا يبدأ الشرق الأوسط مع الصفيحة العربية التي تنخفض ببطء على طول 1500/1200 كلم باتجاه بلاد الرافدين والخليج العربي حيث تندسّ تحت الصفيحة الإيرانية. ففي هذه المنطقة التي تشهد

تزاحماً صفيحياً -حركة تباعدية على مدى 2000 كلم كما يقول الجيولوجيون- يوجد ثلاثة أرباع احتياطي بترول الكرة الأرضية، أكان في العراق أو إيران أو المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى (أنظر خريطة رقم 1).

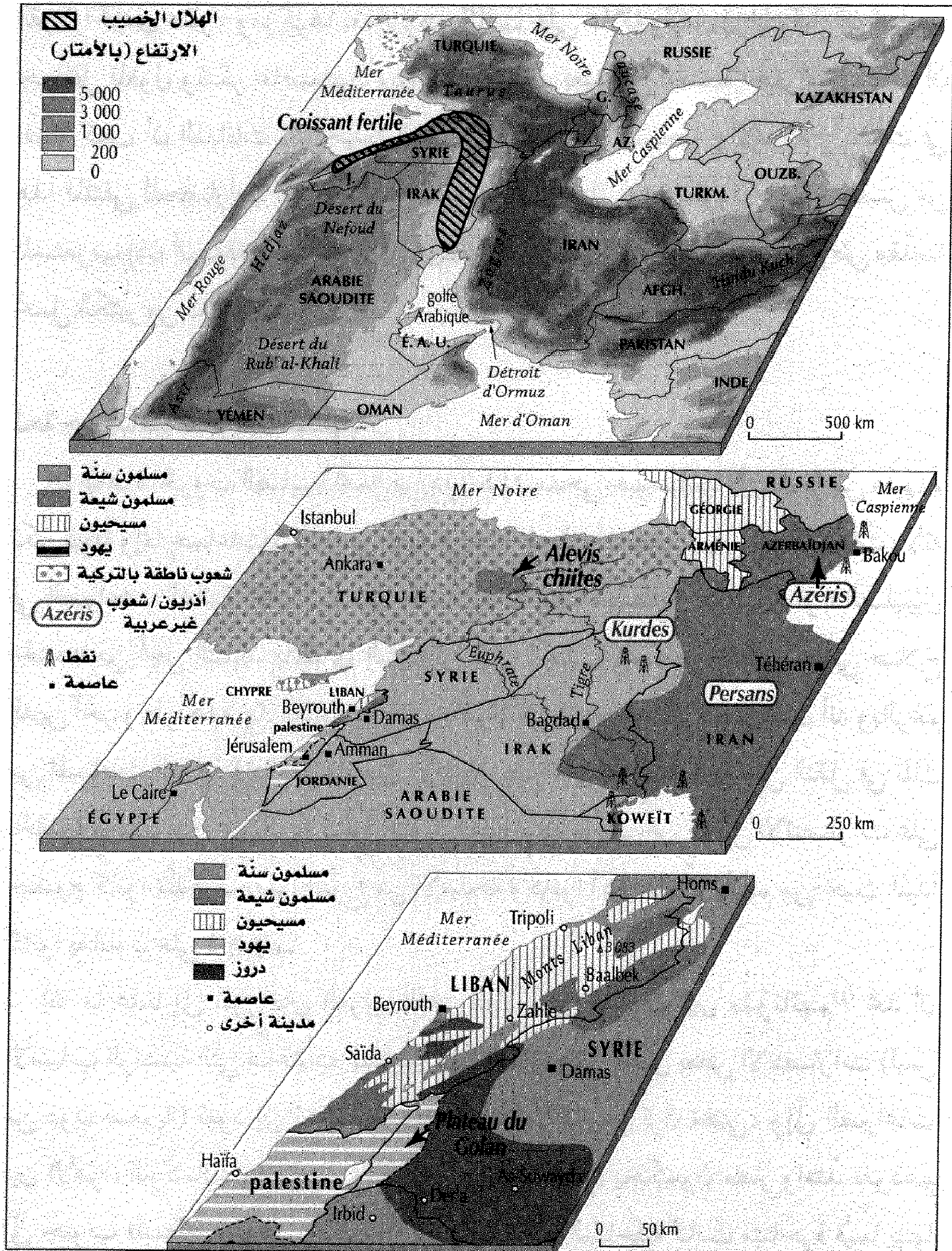
إن كل ذلك يدلّل على الأهمية الجيوسياسية للشرق الأدنى بالرغم من أنه لا يوجد فيه منابع للنفط. إن قسماً متزايداً بالطبع من إنتاج النفط في الشرق الأوسط يذهب حالياً باتجاه الشرق الأقصى، لكن الجزء الأساسي لا يزال يذهب باتجاه المتوسط، إما عبر قناة السويس (هذا هو ممرّ النفط الإيراني منذ زمن بعيد، وقد اعتمدته العربية السعودية حديثاً) وإما عبر شبكة الأنابيب التي تمرّ في ما يمكن أن نسمّيه البرزخ السوري (الذي لا تشكّل الأراضي السورية إلا جزءاً صغيراً منه) الذي يمتدّ بين المتوسّط والخليج العربي المؤدّي إلى المحيط الهندي. إن تسمية «البرزخ السوري» تعود في الحقيقة إلى مملكة آشور التي ازدهرت منذ ألفي سنة قبل الميلاد في الجزء الأعلى من بلاد ما بين النهرين، أي على سفح سلسلة جبال طوروس (في تركيا الحالية) من حيث ينبع نهرا دجلة والفرات.

إن تجارة النفط التي تطوّرت بدءاً من القرن العشرين تشكّل امتداداً لتجارة البضائع النفيسة وانتقال الأفكار، وهي حركة نشطت منذ ألفي أو ثلاثة آلاف عام من الهند وجنوب-شرق آسيا وصولاً إلى أوروبا الغربية عبر المتوسط. منذ أكثر من ألفي عام، وخاصة ابتداء من القرون الوسطى، يشكّل الشرق الأدنى إحدى نقاط إعادة الشحن للبضائع التي تحملها القوافل وتلك التي تنقلها السفن. وهذا ما يشرح كيف أن أصحاب النفوذ على اختلاف تشكيلاتهم سعوا للسيطرة على المراكز المرفئية الممتدة على هذا الخط؛ ومن أقدم هذه المراكز تلك التي بناها الفينيقيون والتي دمّرها الإسكندر الكبير بصعوبة لكي يسيطر على حركة التجارة وتوجيهها نحو الاسكندرية. إن كل هذه الوقائع بالطبع تصب في الجغرافيا السياسية.

ملتقى المتوسط–المحيط الهندي و «الهلال الخصيب»

منذ قرون وقبل أن تبرز مسألة النفط، إن أحد الأسباب الرئيسية التي أعطت أهمية جيوسياسية وجيوستراتيجية للشرق الأدنى هو أنه كان لمدة طويلة نقطة العبور الأسهل بين المتوسط وبلدان المحيط الهندي. يُظن اليوم بالطبع أن القوافل القادمة من المتوسط كان بإمكانها أن تجتاز دون أية مشكلة تذكر برزخ السويس الضيّق جداً (حيث لن تُفتح القناة الشهيرة إلا عام 1869) لبلوغ المحيط الهندي عبر البحر الأحمر. لكن الملاحة على هذا المدى البحري الطويل (3000 كلم) كانت صعبة بسبب تقلّب الرياح، وتعود الأهمية التجارية التي اكتسبتها المدينة المنوّرة ومكّة المكرّمة إلى موقعهما المشرف على البحر الأحمر وإلى القوافل التي كانت تأتي من مدن جنوب شبه الجزيرة العربية نحو شواطىء المتوسط مروراً بالمرتفعات التي تسيطر على البحر الأحمر وبالصحارى الشاسعة لجهة الشرق.

كان الشرق الأدنى لفترة طويلة صلة الوصل بين الطرقات التي كانت تتّجه من مكة إلى الشمال (باتجاه اسطنبول) أو إلى الجنوب–الشرقي والخليج العربي. إن هضاب فلسطين وجبال لبنان التي تتلقى نسبياً هواطل مهمة من جهة البحر (خاصة إذا ما قارنّاها بقُحولة السهول والصحارى التي تمتدّ أكثر لجهة الشرق) تشكّل الجزء الغربي لما أسماه الإنكليز في القرن التاسع عشر «الهلال الخصيب»، فيما الجزء الغربي يتكوّن من المنطقة التي أطلق عليها الجغرافيون الإغريق في العصور القديمة اسم بلاد ما بين النهرين. لو نظرنا إلى الخريطة يمكننا أن نعطي مدى أكبر لهذا الهلال من الأراضي الرّطبة، فيما لو وسّعنا الدائرة لتشمل واحات نجد، ثم انعطفنا بشكل حادّ حول المناطق الصحراوية في شبه الجزيرة العربية، بدءاً من الخط الذي يشمل الهضاب المرتفعة التي تشرف على البحر الأحمر –اليمن والحجاز حيث توجد مدينة مكة– وصولاً إلى بلاد الرافدين وشواطىء الخليج العربي. تلك كانت الحلقة الواسعة التي نشأت عليها تباعاً في القرون الوسطى ممالك عربية انطلاقاً من عواصم مختلفة، بدءاً من مكة (نهاية القرن السادس وبداية القرن السابع)، ثم دولة الأمويين –من القرن السابع إلى الثامن– وعاصمتها دمشق، وبعدها دولة العبّاسيين –من القرن الثامن إلى



خريطة رقم 18- الشرق الأوسط على مستويات عدة من التحليل والتوزيع الجغرافي للطوائف في لبنان

القرن الحادي عشر– ومركزها بغداد وهي كانت على علاقة وثيقة بإيران، قبل أن تجتاحها جحافل المغول وتدمّر عاصمتها. ودون أن نذهب بعيداً في الحتمية الجغرافية، يمكننا أن نفهم كيف أن الديانات التوحيدية الثلاث –اليهودية والمسيحية والإسلام– نشأت في هذا الملتقى للحضارات الذي شكّله الشرق الأدنى على مدى قرون طويلة. فليس من المستغرب إذن أن يدفع الحماس الديني ببعض المسيحيين إلى محاولة استعادة أرض مقدّسة تحمل الكثير من الدلالات.

لمحة جيوسياسية للحروب الصليبية

إن ظاهرة الحروب الصليبية تحمل من دون شك منحى جيوسياسياً لأن المحرّض عليها لم تكن دولة وإنما جماعات دينية. من المفيد في هذا المجال أن نقوم ببعض التوضيحات، لأنه في الصراعات الدائرة حالياً يستعمل الإسلاميون غالباً مصطلح الصليبيين أو «الصليبيين الجدد» من أجل التنديد بالقوى الشيطانية التي احتلّت فلسطين، والتي سيأتي صلاح الدين آخر ويطردها منها. بعبارات جيوسياسية، من المهم جداً أن نفهم كيف أنه وبالرغم من المسافات البعيدة (إذا أخذنا بعين الاعتبار بطء الحركة وبدائية وسائل النقل في تلك الحقبة) تمكّنت فرق عسكرية كاثوليكية غير متجانسة من أن تُحرز بعض الانتصارات على خصوم كانوا يمتلكون نفس النوع من الأسلحة وكانوا أكثر عدداً، لأنهم من حيث المبدأ كانوا يقاتلون على أرضهم.

إذا ما عدنا إلى المؤرخين العرب الذين قارن أمين معلوف بين مدوّناتهم[1] نجد أن الأسباب الرئيسية التي ساعدت الصليبيين في البداية على تحقيق بعض الانتصارات (ليس من دون صعوبة) تعود إلى تشرذم الدولة العباسية لأكثر من قرن مضى، وإلى الصراعات بين الأمراء التركمان، والعرب، والفاطميين الذين كانوا يحكمون مصر وامتدّ نفوذهم إلى جنوب فلسطين (غزة). أضف إلى ذلك أن المدن الساحلية كانت متناحرة فيما بينها ومعظمها لم يدافع عن نفسه، إلى حدّ أن بعض النافذين في بيروت كان على استعداد

(1) – أنظر «الحروب الصليبية كما رآها العرب» *Les croisades vues par les Arabes*, 1983

للالتحاق بالفرنجة إن هم احتلّوا القدس. هكذا انتقلت المدينة من سلطة أمير تركي إلى آخر فاطمي قبل أن يحاصرها الصليبيون. بعد الهجوم الأول عرض قائدهم على القائد المصري «افتخار الدولة» أن يسلّمه حصن المدينة المعروف ببرج داود حيث كان متمركزاً، مقابل منحه الأمان والحرية له ولجنوده، فقبل وانسحب مع جنوده ليلاً باتجاه مرفأ أشدود. وفي اليوم التالي، في 15 تموز/يوليو 1099 احتلّ الفرنجة القدس وأعملوا فتكاً بالمسلمين طيلة أسبوع كامل. أما اليهود الذين التجأوا إلى الكنيس فأُحرقوا أحياءً. ثم قام الصليبيون بطرد المسيحيين الشرقيين. يكتب المؤرخ الكبير ابن الأثير حينها: «لم يكن السلاطين على وفاق فيما بينهم، لذا تمكّن الفرنجة من الاستيلاء على البلاد».

في المقابل، سوف تتسبّب الانقسامات العديدة بين الصليبيين في خسارتهم التدريجية، إذ إن صلاح الدين الذي وضع حداً للخلافة الفاطمية (1171) استولى على دمشق وحلب ثم احتلّ القدس عام 1187. ولكي يعوّض الفرنجة خسارتهم قاموا بنهب القسطنطينية عام 1204. وفي الحملة السادسة تمكّنوا من اجتياح مصر فتنازل السلطان المصري للإمبراطور فردريك الثاني شخصياً عن القدس عام 1229، مما أثار سخطاً عارماً في العالم العربي. في عام 1244 خسر الفرنجة القدس مجدّداً. لكن في نفس الفترة كان المغول يدمّرون بغداد ويقتلون آخر الخلفاء العباسيين ثم يحتلّون دمشق وحلب قبل أن يهزمهم المماليك بقيادة السلطان الظاهر بيبرس. وفي عام 1291 تمكّن الملك الأشرف خليل بن قلاوون من وضع حدّ لقرنين من الوجود الإفرنجي في الشرق الأدنى الذي سينتقل تحت الحُكم العثماني في مطلع القرن السادس عشر ويبقى على هذه الحالة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، بالرغم من محاولات محمد علي للسيطرة على سوريا في مطلع القرن التاسع عشر. إلا أنه في مطلع القرن العشرين حاول مفكّرون عرب (معظمهم سوريون) أن يتحرّروا من القبضة العثمانية، أسوة بمحاولات شعوب البلقان والأرمن، فأسّسوا في باريس عام 1903 «رابطة الوطن العربي»، كما عقدوا كذلك في باريس عام 1913 مؤتمراً للمطالبة بحُكم ذاتي لسوريا.

تقسيم الشرق الأدنى

بعد هزيمة تركيا تمّ تقاسم الشرق الأدنى بين القوّتين المنتصرتين، فرنسا وإنكلترا على وجه الخصوص، اللتين كانتا منذ زمن طويل متورّطتين في شؤون هذا الجزء من العالم. في عام 1914 نزل جيش الهند البريطانية في عمق الخليج العربي ليقود هجوماً في بلاد الرافدين ضدّ الأتراك، لكنه تلقّى سلسلة من الضربات الموجعة (طُوّقت بعض الفرق واضطُرّت للاستسلام). لذا دفعت المخابرات البريطانية في القاهرة بالقبائل العربية في شمال شبه الجزيرة العربية والحجاز إلى الثورة ضد الأتراك عام 1916، ووعدت الشريف الحسين شريف مكة بأن تقيم لأبنائه دولة عربية كبرى تحت إشراف بريطاني. لكن الفرنسيين الذين كانوا خارج إطار هذه الوعود أصرّوا على أن يكون لهم منطقة نفوذ كما تمّ التفاهم عليه في اتفاقية سايكس–بيكو (على اسم المفاوضَين) التي تنصّ على أن يكون لبنان تحت سلطتهم، وهم كانوا قد تدخّلوا في هذا البلد منذ القرن التاسع عشر لحماية الموارنة ضد الدروز. وحصل الفرنسيون كذلك على سوريا الملاصقة للبنان. أما الإنكليز فحصلوا على مناطق واسعة تمتدّ من حيفا إلى الكويت حيث كانت تمر «طريق الهند» الشهيرة منذ القرن الثامن عشر.

لكن العرب الذين شاركوا في الحرب ضد الأتراك كانوا يطمحون إلى شيء آخر، وخاصة الأمير فيصل بن الشريف حسين الهاشمي شريف مكة الذي دخل دمشق عاصمة الأمويين، المركز الأهم في الشرق الأدنى حينها، لأن بغداد عاصمة العبّاسيين لم تكن بعد قد تمكّنت من استرجاع موقعها بعد تدميرها من قبل المغول. في دمشق أعلن فيصل نفسه ملكاً على سوريا الكبرى (وهي عبارة مغروسة في ذاكرة السوريين)، لكن الفرنسيين الذين نزلوا في بيروت تمكّنوا من طرده منها، فذهب إلى بغداد حيث عيّنه الإنكليز ملكاً على العراق، وهو الإسم الذي أُطلق على بلاد الرافدين. أما إنتاج النفط من المنابع التي اكتشفها الأتراك والألمان قبل الحرب فستتولاّه شركة عالمية «شركة نفط العراق» (توزّعت أسهمها على الشكل التالي : 47 ٪ بريطانية؛ 23,7 ٪ فرنسية؛ 23,7 ٪ أميركية).

تمّ التخلّي عن مشروع «المملكة العربية الكبرى»، ولكن إزاء غضب العرب اقتضى

الحلّ الذي اقترحته جمعية الأمم المنشأة حديثاً بأن يُعهد إلى فرنسا وإنكلترا «الإنتداب» المؤقّت لمساعدة العرب على التطوّر بحيث يتمكّنوا من حُكم أنفسهم من دون وسيط أجنبي. ثارت ثائرة العرب الذين كانوا يطالبون قبل الحرب بالاستقلال، سيما وأن الحدود التي وُضعت لتجزئة سوريا الكبرى رُسمت من دون أن يؤخذ رأيهم فيها. وبالفعل إن من قام بهذه المهمّة عام 1922 في لندن وباريس كان رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج ورئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو.

إن ما يدعو إلى العجب حين ننظر إلى الاحتجاجات التي أثارها رسم الحدود لدى العرب الطامحين إلى الوحدة، هو أن هذه الحدود لا تزال قائمة إلى الآن وهي تفصل كما في صيغتها الأولى إلى حدّ كبير بين الدول الحالية في الشرق الأدنى؛ والتغيّر الطفيف -الذي سيكون له لاحقاً أهمية كبرى- هو أن إمارة شرق الأردن التي عُهد بها إلى عبدالله أخ الأمير فيصل سوف تُقسّم إلى وحدتين من قبل البريطانيين. ولسوف تُلحق الضفة الغربية بالجزء المعروف بفلسطين حيث تمّ التركيز على المشاكل التي بدأ يطرحها الاستيطان اليهودي.

في المقابل، إن الحدود الشرقية للأردن، كما الحدود الجنوبية للعراق لم تُرسم بقرار فرنسي وبريطاني، وإنما بالانتصارات العسكرية لابن سعود مؤسّس المملكة السعودية وملكها الأول، قبل أن يتمّ اكتشاف النفط. لقد حصل ابن سعود على دعم الأميركيين، وخصوصاً على مساندة الاستخبارات البريطانية في الهند (التي كان رأيها مغايراً لرأي الاستخبارات العاملة في القاهرة)، فرأى في الحرب العالمية الأولى فرصة سانحة ليتخلّص من الحاميات التركية ويدفع بالمقاتلين الوهّابيين المتشدّدين دينياً باتجاه الفرات ونحو خليج العقبة. ولولا تدخّل سلاح الجو الملكي البريطاني لكانت قواته بلغت المتوسّط. مع ذلك سوف يبسط ابن سعود نفوذه شيئاً فشيئاً على ثلثي المنطقة الخاضعة لتأثير الكويت (والتي كانت مع ذلك تحت الانتداب البريطاني منذ عام 1914)، وسيستولي عام 1924 على الحجاز والمدينة ومكة ويطرد الهاشميين منها.

في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى كانت المشاكل الجيوسياسية للشرق الأدنى معقّدة بفعل تداخل هذه المناطق وتقسيمها الاعتباطي، وتنافس الفرنسيين

والإنكليز، وتوق الشعوب إلى الاستقلال، على الأقل بسبب النموذج الحداثوي الذي أعطته تركيا مع مصطفى كمال. لكن غداة الحرب العالمية الثانية سوف تصبح أهمية المشاكل الجيوسياسية وخصوصاً تعقيداتها أكبر بكثير نظراً لتنامي الرّهانات بفعل زيادة الصادرات النفطية، ولاسيما بسبب ظهور دولة جديدة هي إسرائيل التي تختلف ثقافياً بشكل كلّي عن جيرانها. إنها دولة صغيرة، سواء من حيث المساحة أو من حيث عدد السكان المهاجرين من أوروبا الشرقية في معظمهم؛ ويُعتبر إنشاؤها حصيلة حركة جيوسياسية -الصهيونية- التي نشأت على بعد 3000 كلم من فلسطين، والتي لم يكن يساهم فيها سوى أقلّية من اليهود، ولم يكن لها اية علاقة البتّة مع اليهود السفرديم المتواجدين على السواحل المتوسطية بعد طردهم من إسبانيا، والذين يعيشون منذ القرن السادس عشر على شواطىء المغرب والبلقان أو الأناضول على وفاق مع الأتراك.

بعد إنشائها في العام 1948 لم تكن التوقّعات الجيوسياسية تأمل الكثير من هذه الدولة الصغيرة، وحتى عام 1967 كان بقاؤها يبدو إشكالياً. فدون أن تتمكّن من توسيع مساحتها -على الأقل رسمياً-، ودون أن تكون لها ثروة نفطية، تمكّنت هذه الدولة من خوض حروب أخرى ومن امتلاك الترسانة العسكرية الأقوى في الشرق الأدنى. من هنا فإنها تثيراليوم الأحقاد العنيفة في كل أنحاء الشرق الأوسط (باستثناء تركيا؟)، وصولاً إلى إيران وأفغانستان اللتين بحكم بعدهما عن الشرق الأدنى ليس لها معهما أي نزاع على الأرض.

نزاعات أكثر تعقيداً مما هي في الظاهر

إن أسباب الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي -الذي عُرف لمدة طويلة بالصراع العربي-الإسرائيلي- تبدو لأول وهلة بسيطة جداً : انتزع يهودٌ صهاينة القدس وفلسطين من العرب، وهؤلاء يريدون استعادة الأرض التي لها هالة القدسية بالنسبة للفريقين؛ من هنا فإن الصراع يدوم منذ أكثر من خمسين سنة.

إن هذا الصراع فتح الباب أمام تعليقات عديدة حول الأهمية الجيوسياسية للمقدّس

بالنسبة للرّهانات على الأرض، علماً بأن الأراضي المتنازع عليها قليلة المساحة، وهي تُقاس ببضعة عشرات الكيلومترات، وبالنسبة للأماكن المقدّسة تُقاس المساحة ببضعة مئات من الأمتار. فلو نظرنا إلى خريطةٍ للعالم صغيرة المقاييس، فإن هذه الأراضي لا تشكّل سوى نقطة، إلا أنها نقطة حامية ذات أهمية عالمية لأن للصراعات التي تدور عليها منذ عقود صدى إعلامياً يتردّد في معظم أصقاع المعمورة. إلا أنه يمكن القول اعتماداً إلى العديد من المؤرّخين، إن العرب قبل عام 1945 لم يكونوا يولون اهتماماً خاصاً بالقدس، ولم يكونوا يُبرزون طابعها المقدّس أسوة بمكة والمدينة لا بل شبه الجزيرة العربية بأكملها. وقبل حرب حزيران 1967، أي قبل احتلال القدس (وهي مفاجأة غير منتظرة لا بد من تقديم تفسير لها)، لم يكن الإسرائيليون –خاصة أولئك الذي أنشأوا دولة إسرائيل وقاتلوا من أجلها– معروفين بشدّة تديّنهم. أما اليهود المتديّنون في أوروبا وأميركا، فإن معظمهم كانوا مناهضين للصهيونية قبل عام 1967 وكانوا يعتبرون أن إقامة دولة إسرائيل قبل مجيء المسيح المنتظر هو انحراف عن الدين.

في عام 1967 صرّحت الحكومة الإسرائيلية علناً، بعد أن اعتبرت أن القدس هي عاصمتها وبعد أن ضمّت مرتفعات الجولان بسبب أهميتها الاستراتيجية والمائية، أنها لا ترغب في ضمّ مناطق ذات كثافة سكّانية عربية كان جيشها قد احتلّها في الضفة الغربية. في الواقع، بالإضافة إلى العقوبات التي كانت ستتعرّض لها من الأمم المتحدة، فإن ضمّ هذه الأراضي كان سيجعل نسبة السكّان المسلمين في دولة إسرائيل يقارب 40 ٪ وهو ما يشكّل خطراً عليها. لذا سعت الحكومة الإسرائيلية للتفاوض على إخلاء الأراضي المحتلّة مقابل اتّفاقيات سلام مكتملة المواصفات مع الدول المجاورة. ولم تُنجز هكذا اتّفاقية إلا مع مصر (1979) مقابل إخلاء سيناء.

بعد عام 1967 رأى اليهود الأكثر تشدّداً من الناحية الدينية، وهم الذين كانوا يرفضون الصهيونية حتى هذا التاريخ، أن النصر السريع الذي تحقّق في ستة أيام من الحرب الخطرة ضد تحالف الجيوش العربية هو برهان على أن الله يؤيّد قيام دولة إسرائيل. لذا راحوا يسعون لاسترجاع كل الأماكن التي ورد ذكرها في التوراة والممتدة على كامل أرض

فلسطين وأبعد من ذلك، أي «أرض الميعاد» التي يعتقدون أن الله وعد العبرانيين بها. لا بل ان بعض هؤلاء المتشدّدين يعتقدون أن المسيح سوف يأتي حين يستكمل اليهود استرجاع «أرض الميعاد».

بالرغم من أن اليهود المتشدّدين ينقسمون إلى عدة أحزاب ولا يشكّلون سوى أقلّية انتخابية، فإن تأثيرهم في البرلمان يتزايد بين حزب العمل الذي تسلّم السلطة لفترات طويلة، ويمين شعبوي إلى حدّ كبير -الليكود- مكوّن في جزء كبير منه من المهاجرين الجدد من السفرديم الآتين من المغرب والذين شكّلوا في إسرائيل مجموعة مهمّشة. لقد صوّتت الأحزاب الدينية تارة مع حكومات اليسار، وتارة أخرى مع حكومات اليمين حين كانت الكتل النيابية متقاربة الحجم، مقابل انتزاع الموافقة والدعم لإنشاء «مستوطنات يهودية» في الضفة الغربية على حساب الفلسطينيين. لقد أصبح عدد هذه المستوطنات كبيراً (أكثر من 500 مستوطنة، تضمّ حوالي 250,000 شخص) في الأراضي المحتلّة؛ وبما أن المستوطنين المتديّنين الذي يعيشون فيها يرفضون قطعياً مغادرتها، حتى بالقوة، فإن الوضع في الضفة الغربية مجمّد أو بالأحرى يتّخذ منحى تصادمياً أكثر فأكثر. ففي الواقع، إن الفلسطينيين الذين يتضاعف عددهم يختنقون في المساحات الضيّقة المتبقية، هذا بالإضافة إلى أن الإجراءات الأمنية المتشدّدة التي يتّخذها الجيش الإسرائيلي في مواجهة «إنتفاضتهم» تجعل حياتهم وتنقّلاتهم بغاية الصعوبة. وبالرغم من «اتّفاقيات أوسلو» (1993)، فإن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ أربعين سنة تتحمّل مسؤولية جسيمة في تزايد عدد المستوطنات، لأن هذا الأمر سيحرم أية حكومة من إمكانية الخروج من دائرة العنف المُفرغة في الأراضي المحتلة (إلا إذا كان هناك أحد سيخاطر بطرد جماعي لما يقارب ثلاثة ملايين فلسطيني ! ولكن إلى أين؟).

عزل الدول العربية للفلسطينيين

إن المسؤوليات من الناحية العربية، وإن تكن مشتّتة أو متوزّعة، فإنها كبيرة أيضاً. منذ عقود ومجمل المواطنين العرب، وحتى غير العرب من المسلمين، يحتجّون على سلب

الأرض الذي تعرّض له في 1948 و 1967 مئات الآلاف من العرب في فلسطين، وضد تعدّيات المستوطنين اليهود الذين يُجبرون في الوقت الحاضر العديد من مواطني الضفة الغربية على الرّحيل. ويقدّر اليوم عدد اللاجئين بستة أو سبعة ملايين، يعيشون في البلدان المجاورة : لبنان، سوريا، والأردن خاصة، وكذلك العراق، وفي بلدان الخليج (خاصة في الكويت قبل عام 1990). إن عدد المنتشرين إذن يفوق بكثير عدد الذين بقوا في فلسطين والذين لا يتجاوز عددهم أربعة ملايين نسمة.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه في البلاد العربية الآنفة الذكر لم يتمكّن اللاجئون، حتى المقيمون منذ فترة طويلة، من الحصول على جنسية البلد الذي يعيشون فيه منذ عقود، والذي يُمكن أن يكونوا قد وُلدوا فيه، وسنأتي على ذكر الأسباب. ولكن قبل تشريح وضع الفلسطينيين، نذكر أن قسماً منهم كان يحمل جواز سفر أردنياً يعود إلى الحقبة التي ضمّ فيها الأردن جزءاً من فلسطين زمن الانتداب، وهو حق تمّت المحافظة عليه بالرغم من الاحتلال الإسرائيلي. أما في البلدان التي لجأوا إليها، فإن عرب فلسطين بغالبيتهم أُسكنوا في مخيمات، وقد بقي مصطلح «المخيم» سائداً حتى بعد أن تمّ استبدال الخيم تدريجياً ببناء ثابت. فالمخيمات التي استُحدثت مباشرة بعد تهجير 1948 أو 1967 كانت لتلبية الضرورة في استيعاب كل هؤلاء اللاجئين. إلا أنه لاحقاً اعتُبر بأن تجميعهم في مخيمات يساهم في عدم تشتّتهم. وهذا بالطبع يسهّل دور الأمم المتحدة في مساعدتهم، وهي لا تزال تفعل ذلك إلى اليوم، كما توفّر التعليم للأطفال الذين تخطّى مستوى التعلّم لديهم أحياناً المستوى الموجود في البلد الذي يستضيفهم.

ومن أجل فهم هذا التمييز اللاحق بالفلسطينيين، لا بد كذلك من أن نأخذ بعين الاعتبار حميّة المنظمات الفلسطينية التي لا ترغب في أن يندمج اللاجئون بسكان البلد المضيف، للحؤول دون تذويب القضية الفلسطينية في هذه المجموعة الواسعة التي تشكّلها البلدان العربية؛ وهذا الذوبان كان يمكن أن يكون سهلاً نسبياً، كما كان يتوقّعه بكل حال القادة الصهاينة وشخصيات دولية. لذا لم يكن المسؤولون في المنظمات الفلسطينية ينظرون بعين الرضى إلى هجرة الفلسطينيين إلى بلدان الخليج ومن بعدها باتجاه الولايات المتحدة،

وكانوا يطلبون من المهاجرين الذين تيسّرت أحوالهم أن يعبّروا عن مساندتهم للقضية من خلال الدعم المادّي.

لا بد كذلك من أن نأخذ بعين الاعتبار أن المخيمات الفلسطينية التي تحوّلت إلى مناطق ذات كثافة سكّانية عالية (بسبب النمو الديمغرافي القوي) عرفت تسييساً حاداً أذكاه مناضلو هذه المنظمة أو تلك. وسرعان ما اجتاحت الروح الثورية هذه المنظمات، وكذلك الروح التنافسية، إن بسبب صراعات قديمة بين المدن والمناطق قبل التهجير، أو بسبب تنافس الأجهزة التابعة للبلدان المضيفة، ولكن بشكل خاص بسبب الصراعات الإيديولوجية، سيما الماركسية منها التي أصبحت الإيديولوجيا السياسية التي فرضت نفسها حتى الثمانينيات من القرن العشرين. هكذا نشأت في بداية السبعينيات من القرن العشرين عدة «جبهات» متنافسة مثل «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» أو «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين»، وكل واحدة كانت تحظى بدعم سرّي من دولة في الشرق الأوسط؛ ونشأت كذلك «منظمة التحرير الفلسطينية» بقيادة ياسر عرفات إلى جانب «فتح» التي لعبت دوراً تشاورياً، بالرغم من صفتها التمثيلية في الخارج.

ومنذ قيام الحركات الإسلامية مثل «حماس» و «الجهاد الإسلامي»، تنامت الصراعات مع الأحزاب ذات التوجّه العلماني إلى حدّ ما مثل فتح. إن وضع الفلسطينيين تحت المراقبة مردّه إلى الاحتياطات السياسية التي تتّخذها الدول إزاء المناضلين الفلسطينيين الثوريين. ففي الأردن حيث الفلسطينيون يشكّلون أكثر من 40 ٪ من السكان، حاولت المنظمات الثورية الفلسطينية في أيلول/سبتمبر 1970 أن تسيطر على الحكم وتقلب الملك الذي استطاع أن يصمد بدعم القوات البدوية الذين طردوا المجموعات الفلسطينية المسلّحة باتجاه لبنان (تلك كانت عملية «أيلول الأسود»)، حيث قامت هذه الأخيرة بالتدخّل في شؤونه والدخول طرفاً في الحرب الأهلية التي نشبت بين طوائفه المختلفة. في عام 1976 دخلت القوات السورية إلى لبنان ووصلت إلى بيروت من أجل مساعدة الموارنة الذين حاصرتهم المجموعات المسلّحة الفلسطينية في المناطق التي يتواجدون فيها. ولم تنفكّ هذه المجموعات عن التدخّل طيلة خمسة عشر عاماً في الحرب الدائرة هناك من خلال دعمها

لهذه الطائفة أو تلك. في عام 1982 وأثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان الذي وصل حتى بيروت –بهدف إلغاء «فتح لاند» التي أُقيمت في جنوب لبنان واستعملها الفلسطينيون كمنصّة لإطلاق الصواريخ على إسرائيل– تراجعت القوات السورية بحذر نحو الشمال لتحاشي النزاع مع الإسرائيليين، واستفادت من ذلك لمحاصرة القوات الفلسطينية في طرابلس وترحيلها مع ياسر عرفات الذي أُخرج بفضل تدخّل البحرية الفرنسية التي لم يجرؤ الإسرائيليون على اعتراضها. وقبل أن ينسحب الإسرائيليون من لبنان بعد وقت قصير عملوا على توتير العلاقة بين الدروز والموارنة.

إن الدور الذي لعبته أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية (لم تكن لوحدها بكل حال) لتوتير الأوضاع في لبنان (وهي أصلاً متوتّرة) أثناء الحرب الأهلية (1975–1990) يُمكن أن يُترجم بعبارات جيوسياسية على أن لبنان بلد مناوىء تجمّع فيه كل أعداء إسرائيل. وهذا ما نرى عكسه في سوريا فيما يخص السياسة المنهجية المتّبعة إزاء الفلسطينيين الذين تعتبر نفسها متضامنة ومتحالفة معهم على الصعيد الدولي. إن ذلك ينجم عن موازين القوى بين الدول العربية في الشرق الأدنى وعن مشاريعهم الجيوستراتيجية. إلا أنه في المحصّلة كان للمناورات التي تعرّض لها الفلسطينيون العرب نتيجة معاكسة، فهي ساهمت في تكوين أمة فلسطينية حقيقية، أي أن الذي حصل هو عكس ما كانت تتوقّعه إسرائيل وبعض الحكومات العربية في الشرق الأدنى.

الفصل الثالث عشر

البلدان العربية في الشرق الأدنى

إن حدود هذه البلدان هي صنيعة التقسيم الذي فرضه الفرنسيون والإنكليز غداة الحرب العالمية الأولى. فالانتداب الذي خصّت به جمعية الأمم فرنسا شمل أراضي سوريا ولبنان. وعلى عكس ما فعل الإنكليز في البلدان التي وقعت تحت انتدابهم (العراق وشرق الأردن) حيث عيّنوا ملكين (دون أية سلطة تُذكر في البداية)، فإن الحكومة الفرنسية لم تلجأ إلى هذا الحلّ المُريح (مع أنه كان معتمداً في المغرب وتونس) وفضّلت إنشاء جمعيات تمثيلية للسكّان (لم يكن لها كذلك أية سلطة فعلية). إلا أنه في سوريا طالبت هذه الجمعيات بالاستقلال وإقامة دولة عربية كبرى، لأنه في دمشق كان القوميون العرب الأكثر نشاطاً ضد الأتراك. من هنا بقيت التوتّرات حادّة في دمشق، كما الرغبة الجامحة بالاستقلال، والفكرة الكامنة وراء كل ذلك تمثّلت بتحقيق وحدة الشعب العربي، على الأقل في منطقة الشرق الأدنى.

النهاية الفوضوية للانتداب الفرنسي وظهور «البعث»

نال السوريون استقلالهم في ظروف بغاية التعقيد والمأساوية. ففي عام 1940 قامت السلطات الفرنسية في الشرق الأدنى بتقديم الولاء لحكومة فيشي برئاسة المارشال بيتان، وفي عام 1941 سهّلت مرور طائرات ألمانية قادمة من اليونان إلى العراق لدعم انتفاضة قامت في وجه البريطانيين؛ وكان الرّهان يدور حول السيطرة على نفط العراق. ولما لم يكن بإمكان الإنكليز ترك سوريا تتحوّل إلى محطة توقّفٍ لجسر جوّي يربط المانيا بالشرق الأوسط، قاموا بمعاونة الفرنسيين الأحرار الملتحقين بديغول بمهاجمة القوات الفيشية، وتمكّنوا من إبعادها إلى فرنسا بعد معارك ضارية. في هكذا ظروف وعد المندوب الفرنسي الجديد الوطنيين السوريين بأن استقلال سوريا سوف يُعلن عام 1944. ولما أطلّ العام 1945 ولم يكن أيّ شيء قد تحقّق، اندلعت اضطرابات خطيرة في دمشق ردّ عليها الفرنسيون

بقصف المدينة، مستهدفين البرلمان بصورة خاصة. لكنهم اضطرّوا على التراجع تحت الضغط البريطاني. وستبقى هذه الأحداث المأساوية محفورة في أذهان المناضلين والمفكّرين السوريين.

إن التطوّر السياسي والجيوسياسي لبلدان الشرق الأدنى تأثر منذ استقلال هذه الدول غداة الحرب العالمية الثانية بأفكار «البعث». فهذه الحركة السياسية التي ظهرت في سوريا عام 1943 على شكل حزب اشتراكي ينادي بانبعاث الأمة العربية، أطلقها مفكّر عربي مسيحي، ميشيل عفلق، مع مثقّفين سنّة متأثّرين بالفكر السياسي الفرنسي. ففي مواجهة مختلف العصبيات الدينية التي أيقظتها السلطات الفرنسية في سوريا إبّان الانتداب، أعلن البعث أنه لا يوجد سوى أمة عربية واحدة، وأنه من أجل الوقوف ضد حال التشرذم والتبعية التي توجد فيها، لا بد لها من النضال من أجل وحدتها. في عام 1953 اعتمد البعث المنهج الاشتراكي وأطلق على نفسه اسم «حزب البعث العربي الاشتراكي» أو حزب الوحدة العربية، مما أتاح له أن يكون مؤثّراً في كل عواصم الشرق الأدنى، ويصبح منافساً لمختلف الأحزاب الشيوعية الوطنية.

في مصر نادى عبد الناصر هو كذلك بالوحدة العربية، وبناء على طلبه حُلّ حزب البعث حين أُعلنت الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958 في إطار الجمهورية العربية المتحدة. ولكن حين حصل الانفصال عام 1961 أعيد إنشاء البعث وإنما بصيغة مختلفة. فالحزب الجديد معارض للناصرية والشيوعية، وهو يقع خاصة تحت تأثير العسكريين الذين شرّعوا سلطتهم من خلال إلزامية المواجهة مع إسرائيل. في عام 1963 استولى هؤلاء العسكريون المنضوون تحت راية البعث على السلطة في دمشق وبغداد. ولكن سرعان ما اتّخذ البعثيون في سوريا بقيادة حافظ الأسد موقفاً معارضاً من جناح الحزب في العراق، مما أدّى إلى صراع بين الدولتين امتدّ لأربعين سنة. إن حزب البعث الذي حكم العراق حتى نيسان/ابريل 2003 بإمرة صدام حسين التسلّطية، لا يزال يتسلّم السلطة في سوريا، بفضل فعالية الأجهزة الأمنية، لأنه بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد عام 2000 تسلّم بشار أحد أبنائه السلطة من بعده، بالرغم من المناورات التي قام بها عمّه.

سوريا

تلعب الجمهورية العربية السورية (185,000 كلم2 ، 16 مليون نسمة) في أغلب الأحيان دوراً محورياً في الشرق الأدنى. وهذا لا يعود إلى عدد سكانها الكبير (بالرغم من أنه يوازي أكثر من ضعف عدد السكان في أي بلد مجاور)، ولا إلى امتلاكها لثروة نفطية أو أية موارد أخرى استراتيجية، ولا إلى إمكانياتها المائية المحدودة نسبياً لأن المياه المجمّعة في سدّ الطبقة (الثورة حالياً) لا تستغلّ بشكل صحيح لقلّة المزارعين في تلك المنطقة القاحلة. إن دور سوريا في الشرق الأدنى ينبع من نوع من الشعور بالتفوّق الجيوسياسي الذي يتقاسمه العسكريون والمثقفون من بين أبنائها. أثناء الحُكم التركي كان النافذون السوريون قبل الحرب العالمية الأولى على اطّلاع على الصّفقات التي كانت تُعدّ للشرق الأوسط. وهم كانوا على استعداد، بالاعتماد على قبائل معروفة بروحها القتالية وعلى مدن عابقة بالتاريخ، لقيادة المملكة العربية الكبرى التي كان يُعدّ لها. وكان لإجهاض هذا المشروع أن أعطى زخماً لمشروع الوحدة العربية التي نادى بها البعث الذي لاقت عقيدته احتضاناً كبيراً في سوريا؛ وفي العراق تلاقت ايديولوجيا البعث مع فكرة التنمية بفضل النفط والموارد المائية، وإنما كذلك للرغبة في الحؤول دون انفصالٍ قد يذكيه دعم إيراني للشيعة.

لقد حظي العسكريون السوريون كذلك بدعم السوفيات، خاصة بعد القطيعة بين مصر والاتحاد السوفياتي عام 1970. إلا أن المعدّات الحربية السوفياتية، وخاصة الطائرات المتطوّرة كانت تحتاج لجهاز بشري مدرّب، وهو ما لم يكن متوفّراً قياساً على سلاح الجو الإسرائيلي الذي جمع طيّاريه من بين أفضل العناصر الكفوءة الآتية من دول أوروبا. بكل حال كان حافظ الأسد الذي تسلّم القيادة هو ضابط طيّار، وقد أحاط به رفاق السلاح، كما اعتمد كذلك على الأقلية العلوية التي يتحدّر منها. لكن العلويين ليسوا الأقلية الوحيدة في سوريا، فهناك مسيحيون بغالبية أرثوذكسية (كانوا تقليدياً يتلقّون الدعم من قيصر روسيا)، ودروز في الجبال الجنوبية (كما يوجد في لبنان وإسرائيل). هؤلاء العلويون الذين يُعتبرون فرقة شيعية كانوا يتواجدون في الماضي في منطقة جبلية قريبة من الشاطىء.

وفي زمن الانتداب الفرنسي قبلت هذه الأقلية المهمّشة حتى ذاك التاريخ أن تنخرط في فرق الجيش الكولونيالية، مما أعطاها دوراً أساسياً في الحقبة الاستقلالية الأولى حين تأسّس الجيش السوري. ولما كان عدد كبير من الضبّاط العلويين منتمياً إلى البعث، مثل حافظ الأسد، فإن العلويين كان لهم في جهاز الدولة موقع مميّز يتّسم بالنزعة إلى العلمانية، وهذا ما لا يُعجب العديد من السنّة الذين يرغبون انتزاع إدارة الدولة والسيطرة على الجيش والإفادة من منافع السلطة. من هنا فإنه في عام 1982 حصلت انتفاضة كان يقودها الإخوان المسلمون، لكن الجيش قضى عليها في مدينة حماة التي حوصرت وتعرّضت لعمليات قمع ضارية.

مسألة لواء (سنجق) الاسكندرون وما ترتّب عليها من نتائج

أتاح دعم الاتحاد السوفياتي لسوريا أن تمارس نوعاً من الابتزاز إزاء تركيا الأقوى منها عسكرياً إلى حدّ بعيد. ففي الواقع، لم يتقبّل السوريون عام 1939 أن تعطي الحكومة الفرنسية لواء الاسكندرون إلى تركيا، وهو كان قد أُلحق في العام 1920 بسوريا الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، استناداً إلى رسم الحدود التركية (التي تتطابق في سوريا كما في العراق مع الخط الذي بلغه الجيش البريطاني يوم توقيع اتّفاقية الهدنة عام 1918). هذا «السنجق» كان يقطنه غالبية من الأتراك شنّوا ضد العرب وسلطات الإنتداب الفرنسي نوعاً من حرب العصابات. في عام 1939، وبالرغم من غضب السوريين، ألحقته السلطات الفرنسية (بصورة غير شرعية بتاتاً) بتركيا بقصد الحصول على دعمها في الهجوم على باكو، في حال اندلعت حرب فرنسية-انكليزية ضد الاتحاد السوفياتي. إلا أن الاتّفاق الألماني-السوفياتي وانهيار فرنسا عام 1940 دفعا بالأحداث في اتّجاه آخر. مع ذلك فإن السوريين لم يتخلّوا عن الاسكندرون، ومن أجل الضغط على تركيا قدّموا الدعم والمأوى للمقاتلين الأكراد في حزب العمال الكردستاني وزعيمه أوجلان، إلى أن تمكّنت تركيا عام 1998 من الحصول على طرده تحت طائلة الحرب مع سوريا، التي رضخت للأمر لأن الاتحاد السوفياتي كان قد سقط ولم تُكمل السلطات الروسية التي نشأت السياسة التي

كانت متّبعة سابقاً في الشرق الأوسط.

في الوقت الحاضر لا تتمتّع سوريا بدعم خارجي –ما عدا الجمهورية الإسلامية الإيرانية– سواء تعلّق الأمر بمطالبتها باسترجاع الاسكندرون، أو في مواجهتها لإسرائيل بسبب الجولان المحتلّ (منذ 1967). ففي الواقع، أثناء الحرب بين العراق وإيران (1980–1988)، وبسبب النزاع الدائم بين فرعي حزب البعث في دمشق وبغداد، رابطت قوات سورية على الحدود مع العراق من أجل إقلاق صدام حسين. ومن ثم شارك الجيش السوري عام 1990 في التحالف الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق بعد اجتياحه للكويت. إن وجود القوات السورية في لبنان من 1976 إلى 2004 من أجل حمايته من إسرائيل سهّل دعم إيران لحزب الله الشيعي الذي لم يحافظ على سلاحه بعد انتهاء الحرب الأهلية فحسب، وإنما طوّر سلاحه الذي رأينا مدى فعاليته في مواجهة إسرائيل في صيف 2006.

«بسمارك العرب» والدولة الفلسطينية

إن مختلف الجبهات الجيوستراتيجية التي كان يقودها حافظ الأسد في العلن تحجب بشكل حذر –لكن من دون شك بشكل أساسي– معارضته الخفية لإنشاء دولة فلسطينية.

إننا ندرك بالطبع رغبة الرئيس السوري في تحقيق سوريا الكبرى التي تضمّ –طوعاً أو قسراً– لبنان والأردن، وربما العراق خاصة إذا طاله التقسيم (وهنا يكمن الخطر الراهن الذي قد لا يُزعج السوريين)، وحتى فلسطين مع احتمالٍ بعيد المنال وهو زوال دولة إسرائيل. إلا أن عبارة «سوريا الكبرى» تشبه إلى حدّ بعيد عبارة صربيا الكبرى أو كرواتيا الكبرى وهي مشاريع جيوسياسية كلاسيكية، مع فارق أنه بدل الشعور القومي الكرواتي أو الصربي، هناك مشروع بعثي وحدوي يرمي إلى جمع كل العرب. لكن ما هو أقل كلاسيكية ويصعب الدفاع عنه سياسياً هو أن الأسد يرغب في إقامة سوريا الكبرى ويمنع في الوقت نفسه إقامة دولة فلسطينية، بالرغم من أنه ينصّب نفسه مدافعاً عنها، أو على الأقل عن حقوقها التاريخية. بالطبع، لو قامت الدولة الفلسطينية، فسوف يسعى لضمّها إلى سوريا الكبرى، ولكن هل ستكون أصعب من ضم لبنان أو الأردن؟

يمكننا أن نتساءل إذا كانت المعارضة الضمنية ولكن الفاعلة لإقامة دولة فلسطينية تُفسّر بالتعارض بين البعث الجديد (الذي دفع إلى الانفصال عام 1962 بين سوريا ومصر) وسائر التوجّهات القومية مثل الحركة الناصرية أو حركة فتح التابعة لياسر عرفات الذي كادت القوات السورية أن تقضي عليه بغضّ طرف إسرائيلي في لبنان عام 1982. في الأردن، وبعد «ايلول الأسود» عام 1970، لم يعد بإمكان الفلسطينيين الضغط كما في السابق على الحُكم الملكي الذي يعتمد على جيش متماسك. في المقابل كانت الصراعات بين مختلف الطوائف في لبنان، بالإضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة، المدخل الذي نفذ منه الفلسطينيون لتكون لهم السلطة الفاعلة.

لكن الوجود السوري في لبنان منذ ثلاثين سنة أجهض هذا الاحتمال. وقد وجد هذا الأخير نفسه في عام 2005 بلا غطاء بعد أن فقد في السابق الدّعم الذي كان يوفّره الاتحاد السوفياتي، فاضطرّ لمغادرة لبنان، بعد أن هدّدت الولايات المتحدة بدعم المعارضة السورية في المنفى المكوّنة من بعض الأشخاص الذين غادروا البلد منذ وقت ليس ببعيد.

غير أن الأميركيين يعيشون في العراق ظروفاً صعبة لا تسمح لهم بالدخول في صراع جديد، خاصة وأنه بإمكان إيران المتحالفة مع سوريا أن تفتح جبهة أخرى في العراق. من جهة أخرى فإن دور سوريا في تسهيل مرور الصواريخ الإيرانية إلى حزب الله اللبناني قد يدفع بإسرائيل إلى توجيه سلاحها الجويّ باتجاه دمشق. وعلى ما يبدو فإن سوريا لم تعد تمتلك الوسائل لمواجهة كبرى مع إسرائيل. أما أحداث تموز 2006 في لبنان فهي التي وضعت على المجهر الإمكانيات العسكرية لحزب الله وحدّدت موازين القوى في دمشق. بكل حال لو حصل أن خسر حزب البعث السلطة، فالاحتمال الأكثر ترجيحاً هو قيام حُكم يسيطر عليه الإخوان المسلمون.

لبنان

إن الجمهورية اللبنانية (10,400 كلم2 ؛ 3,8 مليون نسمة) هي بلد صغير ترجع تسميته إلى جبل لبنان (3083 م.). يخترق لبنان من الشمال إلى الجنوب سلسلتا جبال هما سلسلة جبال لبنان الغربية المطلّة على المتوسّط والتي تنعم بالمطر، وسلسلة جبال لبنان الشرقية الجرداء في معظمها، ويفصل بينهما سهل البقاع. أما على الساحل فقد قامت المدن التي بناها الفينيقيون. منذ القرون الوسطى كانت هذه الجبال، لاسيما تلك الواقعة في منطقة جبل لبنان، ملاذاً لمختلف الطوائف الدينية التي كانت تقودها عائلات كبيرة متناحرة في أغلب الأحيان. وقد استلمت زمام المبادرة لفترة طويلة مجموعة المسيحيين الموارنة المرتبطين بالكنيسة الكاثوليكية. أما اليوم فقد اكتسبت المجموعة الشيعية أهمية كبرى وهي متواجدة في جنوب لبنان وشمال سهل البقاع؛ فيما نرى مجموعة الدروز (ومعظمهم في سوريا) أقلّ عدداً. لم يقتصر وجود الموارنة الذين شكّلوا ديمغرافياً وسياسياً في السابق المجموعة الأهمّ على جبل لبنان فقط، وإنما توزّعوا في مختلف المناطق بما في ذلك بيروت. وانحصر الدروز في المنطقة الجبلية الواقعة جنوب بيروت وبالقرب من الحدود السورية. أما السنّة من ناحيتهم، فتواجدوا خاصة في المدن الرئيسية. وتضم بيروت كل هذه الطوائف، المسيحيون في الأحياء الشرقية والسنّة في الغربية، والشيعة في الضاحية الجنوبية (أنظر الخريطة رقم 18).

يمكن اعتبار الموارنة والدروز على أنهم كانوا في القرن التاسع عشر الطائفتين اللتين أسّستا الكيان السياسي اللبناني، وللمفارقة حصل ذلك نتيجة صراعهما الذي دفع بفرنسا ونابليون الثالث إلى التدخّل لحماية الموارنة ولإلزام تركيا بالاعتراف بالحكم الذاتي على ولاية جبل لبنان. لقد كانت هذه الولاية ترتفع ألف متر عن سطح البحر، ولم يكن عدد سكانها الموارنة والدروز يتخطّى 100,000 نسمة، فيما المناطق الساحلية والمدن بقيت تحت الحُكم العثماني، وهي اختفت كصيغة سياسية بعد عام 1918.

في لبنان اعتمدت السلطات الفرنسية على جزء من السكان، بشكل خاص المسيحيون الموارنة، ولعبت على إذكاء الاختلافات بين السنّة والشيعة والدروز. وتمكّن الموارنة تحت

الانتداب من التوسّع لناحية الشرق وشكّلوا، بالرغم من استياء السوريين، دولة لبنان الكبير الذي لا تزال تتطابق حدوده مع الحدود القائمة حالياً. أُقرّ الدستور عام 1926، ووقّع اتفاق فرنسي–لبناني لإنهاء الانتداب في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1936، لكن البرلمان الفرنسي رفضه.

«الميثاق الوطني» بين الطوائف، والضعف الفاضح لجهاز الدولة

أثناء الحرب العالمية الثانية، وكما في سوريا، حصلت عدة حوادث بين الإنكليز والفرنسيين (الذين كانوا منقسمين بين مناصرين لحكومة فيشي أو لفرنسا الحرّة) شجّعت على تنامي الحركات الاستقلالية. وقام المفوّض السامي الفرنسي عام 1941 بإطلاق وعد بتحقيق الاستقلال في العام 1944، وهو ما تحقّق بشكل ناجز عام 1945 في ظروف أقل مأساوية من تلك التي حصلت في سوريا. وفي هذا الإطار نذكر بأن ميثاقاً وطنياً وُقّع عام 1943 بين مختلف الطوائف اللبنانية لا تزال قواعده محترمة إلى الآن، وهو قضى بأن يكون رئيس لبنان مارونياً ورئيس الوزراء سنّياً ورئيس المجلس شيعياً؛ وبذلك يكون الميثاق قد اعترف للمرة الأولى بدور المجموعة الشيعية التي كانت مهمّشة حتى ذلك التاريخ، والتي كانت خاضعة لسلطة عائلات منتشرة النفوذ.

إن هذا الاعتراف الرسمي بسلطة مختلف الطوائف أدّى إلى توزّع المراكز الإدارية فيما بينها، وخاصة في الجيش حيث أتى تقاسم الحصص بنسبة الأهمية النظرية لكل طائفة. وهنا نجد أحد الأسباب التي جعلت مؤسّسات الدولة هشّة، دون أن ننسى التوتّرات التي شهدها البلد على الصعيد الداخلي والتهديدات على الصعيد الخارجي. ففي الجيش مثلاً وضع الموارنة يدهم على المواقع القيادية، فيما غالبية الجنود والعساكر من الشيعة، وهو ما يخلق حساسية بين الطوائف. أما الإحصاء الرسمي الوحيد الذي عرفه لبنان فكان عام 1932 وقد بيّن أن الموارنة يشكّلون ثلث السكان. ويميل الاعتقاد إلى أن أي إحصاء جديد سوف يُظهر أن الشيعة هم المجموعة الأهمّ ديمغرافياً، إذ أن نسبة الولادات مرتفعة لديهم بعكس الموارنة والدروز الذين يشهدون نموّاً ضعيفاً.

مارس السوريون منذ الاستقلال ضغطاً لإعادة النظر بحدود الدولتين، وخاصة من أجل الوحدة بينهما، لأن بيروت لم تكن في القرن التاسع عشر سوى مدينة صغيرة مقارنة بدمشق. لذا انتشر في لبنان حزب قومي سوري التفّت حوله أقلّيات كانت تشكو من هيمنة الموارنة، ومن نفوذ الرئيس شمعون (انتُخب عام 1952) الذي سمح بانتشار حركة يمينية تمحورت حول حزب الكتائب الذي رفع شعار حماية المسيحيين في وجه المسلمين. في عام 1958 اندلعت حرب أهلية بين المجموعات المتمسّكة بصيغة الكيان اللبناني وتلك المتأثرة بالمدّ العروبي، وكان أن نزلت قوات أميركية في لبنان بطلب من الحكومة في تموز/يوليو 1958 بقصد تهدئة الأوضاع.

تدفّق الفلسطينيين وخمسة عشر عاماً من الحرب الأهلية يُذكيها السوريون والإسرائيليون

إثر حوادث «أيلول الأسود» في الأردن عام 1970 تدفّقت إلى لبنان عدة مجموعات فلسطينية أُضيفت إلى تلك التي كانت تعيش منذ 1948 في المخيمات في بيروت وسائر المناطق. وأقامت منظمة التحرير الفلسطينية «فتح» قواعد جديدة لها راحت تهاجم انطلاقاً منها المنطقة الشمالية في إسرائيل. وقد شعر بعض الموارنة بالحذر إزاء هذا التدفّق الفلسطيني وراحوا يفتشون عن دعم لهم في الخارج وجدوه في إسرائيل. وهنا أُضيفت إلى الفرضية القائلة إن الموارنة يجنحون باتجاه الغرب وإن مستواهم المعيشي أفضل من سائر الطوائف، مقولة أنهم «عملاء إسرائيل». في الواقع هاجر الموارنة منذ مطلع القرن العشرين بأعداد كبيرة، بصورة خاصة إلى بلدان إفريقيا وأميركا اللاتينية حيث تمكّنوا من لعب دور الوسيط بين الشركات الكبرى الأجنبية والتجّار المحلّيين. وهؤلاء «السوريون–اللبنانيون» –كما كانوا يسمّون– جنوا أرباحاً كبيرة، مما طوّر نمط حياتهم في لبنان. وبعد الحرب العالمية الثانية، سلك الشيعة تدريجياً نفس الطريق ولاقوا النجاح ذاته في أعمالهم في الخارج. وفي مواجهة هذا التمايز وذاك التحالف المُفترض مع إسرائيل نشأت «الحركة الوطنية» برئاسة زعيم درزي (كمال جنبلاط) تمكّن من جمع محازبين من مختلف

الطوائف؛ وهذا ما أفادت منه المنظمات الفلسطينية.

اندلعت شرارة الحرب الأهلية عام 1975 بعد حادثة دموية بين الكتائب والفلسطينيين، استمرّت ذيولها حتى عام 1990. وقد أدّت هذه الحرب لدى مختلف الطوائف إلى قيام ميليشيات متنافسة (تعمل كل واحدة منها لحساب فريق في السلطة) كانت في أغلب الأحيان أفضل تسليحاً من الجيش الوطني الذي راح يتقلّص تدريجياً. كان لكل ميليشيا منطقة تسيطر عليها وتسعى لتوسيعها، خاصة باتجاه الساحل حيث تتمكّن من استيراد البضائع والأسلحة. لقد كانت هذه الحرب الأهلية شرسة وكثيرة الغموض، واعترتها تقلّبات كثيرة في التحالفات. كما انها تميّزت بحدثين لافتين : في عام 1976 وبناء على طلب الرئيس اللبناني كما قيل، دخل الجيش السوري إلى لبنان، والغاية في البداية كانت مدّ يد المساعدة للموارنة الذين حاصرهم الفلسطينيون في بيروت، قبل أن يتحوّل تباعاً إلى حليف لكل الفرقاء المتصارعين ويبسط سيطرته على البلاد بأسرها، وهو لن يخرج منها إلا عام 2005؛ في عام 1982 قام الجيش الإسرائيلي بعملية اجتياح وصلت حتى بيروت في محاولة لتصفية ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي أيلول/سبتمبر 1982، وإثر عملية اغتيال رئيس الجمهورية المنتخب بشير الجميّل وكان من قادة حزب الكتائب، حصلت في بيروت مجازر بحق السكان الفلسطينيين في مخيّمي صبرا وشاتيلا ارتكبتها قوات كتائبية دون أن يحرّك الجيش الإسرائيلي ساكناً. أثارت هذه المجزرة استنكاراً عارماً بلغت حدّ إرسال «قوات تدخّل» أميركية وفرنسية وإيطالية إلى بيروت. لكنها اضطرّت للانسحاب بعد شهر إثر مقتل عدة مئات من المظلّيين الأميركيين والفرنسيين نتيجة عمليتي تفجير انتحاريتين استهدفتا مراكز تجمّعهم (توجّهت أصابع الاتّهام إلى حزب الله والمخابرات السورية).

انسحب الإسرائيليون من معظم الأراضي اللبنانية عام 1983 بعد أن أيقظوا نار الفتنة بين الدروز والموارنة، فاندلعت المعارك في بيروت والجبل بين الميليشيات المتصارعة، وهي حرب طال أمدها ولم تتوقّف إلا عام 1990 بضغط من المملكة العربية السعودية، حين وجد المتقاتلون أنفسهم أمام الحائط المسدود وشحّ عنهم الدعم المادي فألقوا السلاح

باستثناء حزب الله أحد الفريقين الشيعيين الكبيرين. أما الفريق الآخر، المعروف بحركة أمل، فخفّ وهجه أمام منافسه الأكثر راديكالية. ففي الواقع حظي حزب الله بدعم الجيش السوري، وخاصة بدعم إيران، وهذا ما أتاح له أن يحوّل مجموعاته العسكرية إلى جيش حقيقي ويبني مدارسه ومستشفياته ومراكز خدماته الاجتماعية، فتحوّل بذلك إلى دولة داخل الدولة اللبنانية التي تعاني أساساً من ضعف في مؤسساتها.

حزب الله والسلاح السوري والإيراني

لمّا لم يعد للمجموعات المسلّحة الفلسطينية ثقل عسكري في لبنان، فإن حزب الله هو الذي حمل راية النضال ضدّ الإسرائيليين. فهؤلاء كانوا لا يزالون يحتلّون منطقة حدودية تمتدّ لحوالي عشرين كيلومتراً، حيث كانوا يموّلون ويدرّبون ميليشيا محلية مكوّنة من عناصر شيعية ومسيحية، عُرفت بجيش لبنان الجنوبي. في عام 2000 قرّر الإسرائيليون الانسحاب من جنوب لبنان لوضع حدّ لمواجهاتهم مع حزب الله الذي عرف كيف يظهر أمام اللبنانيين بمظهر البطل الذي أرغم إسرائيل على الفرار وأعلن مواصلة القتال طالما بقي هناك مناطق محتلّة. مرّ الحزب بفترة من حال الترقّب إثر انسحاب الجيش السوري ومخابراته بعد الاستنكار العارم المحلّي والدولي الذي أثاره اغتيال رئيس الوزراء الأسبق (رفيق الحريري) عام 2005 وهو صديق مقرّب من الملك السعودي. لكن هذا الحزب تملّك صواريخ بعيدة المدى بإمكانها أن تطال كافة الأراضي الإسرائيلية، وقد تلقّاها من إيران عبر سوريا، وأطلق دفعات منها في حرب تموز/يوليو 2006 على شمال إسرائيل وصولاً إلى حيفا. في المقابل قام الجيش الإسرائيلي بقصف كثيف على لبنان في محاولة لتدمير البنى التحتية للحزب ومخازن الصواريخ، وكافة الجسور والطرقات التي قد تسهّل حركة المقاتلين. لكن هذه الحفنة من مقاتلي حزب الله برهنت عن إمكانيات كبيرة على المقاومة، وانتهت الحرب بهزيمة فعلية لإسرائيل مصحوبة بخسارة قاسية لسمعتها في الرأي العام الأوروبي.

الأردن

لو قارنّا مشاكل المملكة الأردنية الهاشمية (89,000 كلم2 ؛ 6,4 مليون نسمة) بتلك التي نراها في سوريا، وخاصة في لبنان، فإنها تبدو لنا بسيطة نسبياً. فهي من الناحية الطائفية لا تضمّ سوى عرب سُنّة فقط، بعضهم من قبائل البدو، فيما الآخرون هم فلسطينيون بشكل أساسي لجأوا إلى الأردن بعد عام 1948 أو بعد حرب 1967 وما نجم عنها من احتلال إسرائيلي. في عام 1951 كلّف قيام دولة إسرائيل الحياة لملك الأردن عبدالله بن الشريف حسين شريف مكة، الذي عهد إليه الإنكليز بعرش إمارة شرق الأردن. قام الملك عبدالله بمساعدة مستشارين بريطانيين، على رأسهم «غلوب باشا» بتنظيم البدو في قوة مسلّحة فاعلة، عُرفت بحرس البادية التي قاتلت بشراسة في عام 1948 الإسرائيليين ومنعتهم من احتلال القدس. لكن الملك عبدالله اغتيل عام 1951 من قبل لاجئين فلسطينيين كانوا يلومونه على عدم مواصلة القتال. ولما كان ابنه طلال يعاني من مرض لا يتيح له ممارسة الحكم، استدعى البرلمان الأردني الحفيد الأمير حسين عام 1952 الذي كان يتابع دروسه في بريطانيا، وكان له من العمر سبع عشرة سنة؛ هذا بالإضافة إلى قصر قامته. في البداية اعتُبر هذا «الملك الصغير» غير قادر على مواجهة الموجة الناصرية والبعثية أو تحرّكات اللاجئين الفلسطينيين، لكنه حكم حتى وفاته عام 1999، وقد تكوّنت عنه صورة رجل الدولة المحنّك. لقد ساعده البريطانيون الذين كانت تربطهم معاهدة تعاون مع الأردن، والذين بإمكان مظلّييهم أن يصلوا سريعاً إذا اقتضى الأمر من قواعدهم في قبرص. ولكن لا يبدو بأنهم تدخّلوا سرّاً في أيلول/سبتمبر 1970 لمساعدته في قمع انتفاضة المنظّمات الفلسطينية، لأن الجيش الأردني تمكّن لوحده من السيطرة على الوضع. أما الدبابات السورية التي أرسلها حافظ الأسد لمساندة الفلسطينيين، أو للضغط على النظام الأردني، فقد اضطُرّت للعودة إثر تحليق الطيران الحربي الإسرائيلي فوقها على علو منخفض.

من أجل إبراز حق الأردن في إدارة شؤون الضفة الغربية التي ضمّها عام 1951، فإن الملك حسين، وبالرغم من احتلال إسرائيل لها عام 1967، استمرّ في منح جوازات السفر للسكان ودفع رواتب الموظفين. وقد اقترح على الفلسطينيين إقامة فدرالية اردنية–

فلسطينية، لكن البعض منهم فرض بحكم وزن الفلسطينيين الديمغرافي أن يكون لهم اليد الطولى في الحُكم. في عام 1973 لم يشارك الجيش الأردني بصورة واضحة في «حرب الكيبور»، لكن الملك حسين في المقابل سوّى العلاقة مع ياسر عرفات، وأعلن عن عدم رغبته في الحفاظ على الحقوق التي اكتسبها الأردن على الضفة الغربية وذلك لصالح منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما حصل عام 1988.

ولكن هل كان هذا التقارب بين الملك حسين ومنظمة التحرير الفلسطينية هو السبب الذي دفعه عام 1990 إلى ارتكاب أكبر انحراف جيوسياسي طيلة فترة حكمه، من خلال مساندته لصدام حسين بعد اجتياحه للكويت. ربما كان هذا السبيل الوحيد لكي تتفادى عمان انتفاضة الفلسطينيين الذين كانوا أسوة بياسر عرفات يحيّون العراق لرفضه الانصياع لإنذار الأمم المتحدة والأميركيين. لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أنه خلال الحرب بين العراق وإيران استفاد الأردن عن طريق نقله بواسطة الشاحنات إلى بغداد معدّات ثقيلة وأسلحة كانت تفرّغ في مرفأ العقبة الأردني. ولم يكن الأمر حينها ممكناً عبر مرافىء الشاطىء السوري واللبناني، لأن سوريا كانت تساند إيران. لكن الأردن شهد تدفّق حوالي 300,000 فلسطيني طُردوا من بلدان الخليج، بسبب دعمهم المزعوم لصدام حسين.

مرّت علاقات الأردن بحلفائه الطبيعيين بمرحلة حسّاسة لبعض الوقت، ولكن بعد انتهاء حرب الخليج حرص الأميركيون على إظهار الأمر بأنه ليس صراعاً مع الدول العربية وإنما مع صدام فقط الذي كان بكل حال قد اعتدى على دولة من بينهم. هكذا تمّ التغاضي عن هفوة الحسين، ولم توقظ هذه الأزمة الحساسيات التي يمكن أن تعيد إلى الأذهان صراعاً قديماً تواجه فيه السعوديون مع أجداده الهاشميين وطردوهم من مكة. بعد اتفاقيات أوسلو التي اعترفت الحكومة الإسرائيلية بموجبها بمنظمة التحرير الفلسطينية، وقّع الحسين عام 1994 معاهدة سلام مع إسرائيل. وبعد وفاته عام 1999 خلفه ابنه عبدالله الذي يعيش وضعاً غير مريح، بسبب المنظمات الفلسطينية من جهة، وصعود الإسلاميين من جهة أخرى، حيث ينجح الأخوان المسلمين في ايصال العديد من النواب إلى الندوة البرلمانية.

منذ التدخّل الأميركي في العراق، يلعب الأردن دوراً رئيسياً في تقديم الدعم اللوجستي

للقوى الغربية. ففي الواقع ترابط على الأراضي الأردنية قوات مجهّزة ومستعدّة للقيام بعمليات في العراق، ولكن يصعب تأمين الحماية لها في بغداد. أضف إلى ذلك أن على أجهزة الاستخبارات الأردنية أن تراقب السكان الأردنيين (الذين من بينهم خرج «الزرقاوي» الشهير، وهو من مدينة الزرقاء، والذي أصبح زعيم القاعدة في العراق)، وكذلك الفلسطينيين الذين لا يخفون تعلّقهم بصدام حسين وكرههم للأميركيين. كاد الهجوم الإسرائيلي على لبنان عام 2006 أن يعرّض العلاقات بين إسرائيل والأردن للاهتزاز.

الفصل الرابع عشر

إسرائيل وفلسطين

يمكننا القول، ودون أن يكون قصدنا التركيز على المفارقات، إن لإسرائيل وفلسطين عدة مواصفات مشتركة : في البداية إن إسمي البلدين يدلاّن إذا لم يكن على أرض واحدة، فعلى الأقل على مجموعتين جغرافيتين متقاطعتين، تشكّل القدس الركيزة الأساسية بينهما من الناحية الجيوسياسية. اسم فلسطين يعني في الأساس «بلاد البلستينيين» (قبائل أتت من جزر البحر المتوسط، وخاصة من جزيرة كريت). وهذا الإسم لم يرد في التوراة، وإنما ورد للمرة الأولى على لسان المؤرخ اليوناني هيرودوتس في كتابه الشهير «تاريخ هيرودوتس». أما فلسطين أو «الأرض المقدسة» فهو الإسم الذي تداوله المسيحيون لفترة طويلة، ويستعمله المسلمون في الوقت الحاضر.

ولكن إسرائيل وفلسطين تنتميان إلى جماعتين مختلفتين، وكل واحدة منهما ترتبط بمجموعة ثقافية وسياسية أشمل بكثير : الشتات اليهودي في أوروبا وأميركا، والمجموعة العربية التي تمتدّ على حوالي 7000 كلم من المغرب إلى عُمان. كما أنهما تشكّلتا في ظروف جيوسياسية خاصة جداً، وقامت عليهما حركتان وطنيتان تختلفان عن أي نموذج مماثل في العالم، لأن كل واحدة تأسّست من أجل إنشاء «أمة» وقيام دولة مستقلة على الأرض ذاتها.

إن ما ما نسمّيه «حركة وطنية» يعبّر في أغلب الأحيان عن تطلّعات شعب يرى في مرحلة من مراحل تطوّره الثقافي والسياسي أنه يرغب في أن يصبح مستقلاً، لأن أرضه (التي يتلاءم اتّساعها بشكل أو بآخر مع لغة خاصة به) تكون في حينها جزءاً من إمبراطورية استعمارية أو من دولة تضمّ طوعاً أو قسراً شعوباً أو أمماً مختلفة. وبشكل عام، يكون المثقّفون (بالمعنى العريض للكلمة) من بين أفراد الشعب الأقلّوي أو المستعمَر أول من يتملّكه الوعي بهويته بناء على عدة معطيات ثقافية. لذا فإنهم يطالبون حينها بالاستقلال، أي إقامة دولة خاصة و «أمة حرّة» لكي يُحكموا من بني جلدتهم، أي من اشخاص

ينتمون إلى مجموعتهم، وليس من قبل أناس يتكلمون لغات أخرى، أو ينتمون إلى ديانات أخرى، أو ينتسبون إلى أمة أخرى تمثّل قوّة تُعتبر غريبة.

إن هكذا توق إلى الاستقلال لا بد وأن يطرح في الحال مسألة حدوده الجغرافية، وهي مسألة جيوسياسية جوهرية. بالنسبة للقوميين، إن رسم حدود دولتهم يجب أن يشمل كل الذين يتكلّمون اللغة نفسها، أو ينتسبون إلى المعتقد الديني نفسه. وفي معظم الحالات إن تمدّد الأمة بالذات على الأرض يظهر على الخريطة وكأنه مجموعة جغرافية ذات حدود غير واضحة نسبياً. وتنجم الصعوبات في أغلب الأحيان من أن التجاور الجغرافي لأمتين (أو أكثر) يُترجم على الخريطة بتداخل الحدود، وكل واحدة تسعى لضمّ كل أفرادها ضمن نطاق دولتها، حتى ولو أدّى ذلك إلى اشتمال أناس ينتمون إلى أمة أخرى بالرضى أو بالقهر. وهنا يكمن سبب معظم النزاعات الجيوسياسية التي نشأت في أوروبا منذ مطلع القرن التاسع عشر. إن هذه الاعتبارات التبسيطية التي أوردناها تتيح لنا أن نفهم خصوصية ما أُطلق عليه اسم «الصهيونية» من قبل الدّعاة الأوائل لهذه الحركة.

الصهيونية، مشروع جيوسياسي فريد

إن الصهيونية في الأساس هي حركة قومية تهدف نظرياً إلى جمع كل أو معظم أفراد الشعب اليهودي على أرض واحدة لكي لا يعودوا عرضة للتمييز، ولكي يشكّلوا في النهاية أمة مستقلة أسوة بسائر الأمم. ولكن قياساً على حركات قومية أخرى، تشكّل الصهيونية فرادة جيوسياسية من أربعة جوانب : فمن ناحية أولى، كان أفراد هذا الشعب مشتّتين في مناطق شاسعة في أوروبا بين الدول والأمم؛ ومن ناحية ثانية، كان أفراد هذا الشعب اليهودي يتكلّمون لغات مختلفة وكانوا يشاركون بفعالية في تطوير المشهد الثقافي في البلدان التي كانوا يتوزّعون فيها (كانت العبرية تقتصر على كونها اللغة الليتورجية للحاخامات)؛ من الناحية الثالثة، لم تكن غالبية الشعب اليهودي تولي اهتماماً لهذا المشروع، لأنه كان مرفوضاً من كبار رجال الدين الذين يشكّلون عصب اليهودية؛ وأخيراً، لم تكن الأرض التي اختارها الدعاة الأوائل للصهيونية لتصبح الدولة المنشودة

هي التي كانت تضمّ العدد الأكبر من اليهود؛ ولم تكن هذه الدولة تقع في أوروبا وإنما في الشرق الأدنى حول القدس، حيث كان يعيش عدد قليل من اليهود وسط جماعات عربية تنتمي هي بدورها للإمبراطورية العثمانية.

في بدايات الحركة الصهيونية في منتصف القرن التاسع عشر، لم يكن اختيار هذه الأرض هو الاحتمال الوحيد (جرى الكلام على أوغندا أو مناطق في شمال الأرجنتين)، وقد أتى ترجيحه لأسباب تاريخية أكثر مما هي دينية حصراً، لأن من دفع بهذا الاتّجاه كان عدد محدود من المثقّفين اليهود غير المتديّنين، إذا لم نقل بأنهم كانوا مُلحدين. إن اختيارهم للقدس في وسط هذه الأرض القديمة التي وُعد بها العبرانيون منذ آلاف السنين استناداً إلى التوراة يدلّل على أخذ بالثأر بمفعول رجعي من عمليات ترحيل قديمة طالتهم (باتجاه مصر بشكل خاص)، ومن آخر ظلامة جيوسياسية يعتبرون بأنها وقعت عليهم في العام 70 ب.م. من قبل الإمبراطورية الرومانية. هذا مع العلم بأنهم طُردوا من فلسطين وتمّ تدمير هيكلهم من أجل وضع حدّ لصراعاتهم السياسية (وما صَلْب المسيح إلا مثال على ذلك) ولكفاحهم من أجل الحصول على الاستقلال.

في البداية تفرّق اليهود الناجون حول حوض البحر البيض المتوسط واتّجه قسم إلى بغداد. وعلى مدى عشرين قرناً تمكّن اليهود من الحفاظ على معتقدهم والانخراط في الوقت ذاته في ثقافات الشعوب التي عاشوا بينها. ومع ذلك يمكننا رصد ثلاث مجموعات يهودية متمايزة: اليهود الشرقيون الذين استقرّوا في بغداد وكانوا يتكلّمون العربية، والذين لم يعد لهم أثر مؤخّراً (بسبب الهجرة أو المجازر التي قد يكونوا قد تعرّضوا لها)؛ اليهود السفرديم (للدلالة على مجموعة إسبانيا) والذين يتكلّمون اللادينو، وهي لغة يهود إسبانيا؛ وأخيراً اليهود الأشكيناز (مجموعة ألمانيا) والذين يتكلّمون اليِدّية، وهي لغة قريبة من الألمانية القديمة. أما اللغة العبرية فقد بقيت لغة الكتب المقدّسة. في عام 1492 طُرد اليهود السفرديم من إسبانيا (أو على الأقل من رفض منهم اعتناق المسيحية) فلجأوا إلى سواحل إفريقيا الشمالية وإيطاليا والإمبراطورية العثمانية.

أما اليهود الأشكيناز الذين طالتهم الاضطهادات المتواترة من قبل المسيحيين (خاصة

من قبل الحملات الصليبية المتوجّهة إلى القدس وفي فلسطين) فقد رافقوا منذ القرون الوسطى هجرة الألمان المتدرّجة باتجاه الشرق، فأنشأوا «مستوطنات» صغيرة في أوروبا الوسطى، بولونيا وبلاد البلطيق ورومانيا وهنغاريا، وفي غرب الإمبراطورية الروسية، خاصة في أوكرانيا. إلا أن الهجرة اليهودية في القرن التاسع عشر سوف تتّجه خاصة نحو أميركا.

في نهاية القرن التاسع عشر نشأ بين اليهود الأشكيناز المقيمين في النمسا وألمانيا وأوروبا الوسطى تيار فكري غير متبلور يمكن أن يوصف بالجيوسياسي قبل أن يتكوّن هذا العلم، أُطلق عليه اسم الصهيونية، على اسم جبل صهيون الذي يُشرف على مدينة القدس. وقد أتت هذه الحركة في سياق ما عُرف بتيار «أوروبا الوسطى» Mitteleuropa، حيث قامت عدة شعوب منضوية ضمن إمبراطوريات -سواء العثمانية أو النمساوية أو الألمانية أو الروسية-، بالمطالبة بالاستقلال، أي أن يكون لكل شعب أرض خاصة به ودولة ترعى شؤونه. انتشر هذا التيار من الأفكار الجيوسياسية والرومنسية (بمعنى الحماس لثقافة وطنية) بين اليهود كذلك، سيما الأشكيناز منهم، خاصة بعد تعرّضهم لموجات متفاقمة من معاداة الساميّة في عدة بلدان. وقد اتّسمت هذه الموجات بالطابع المسيحي القديم لمعاداة الساميّة (الانتقام لصلْب السيد المسيح)، لكنها عبّرت كذلك عن التنافس في مجال الأعمال، والتّصدّي لأفكار اعتُبرت معادية للشعور الوطني (العقلانية، الكوزموبوليتية) والتي قيل إن اليهود كانوا يحملون لواءها.

لقد حاول العديد من اليهود الأشكيناز ممن يتمتّعون بثقافة عالية ويتكلّمون الألمانية القريبة من اليدّية، أن ينضووا تحت لواء الحركة الجرمانية، لكن المنظّرين الإيديولوجيين في ألمانيا كما في النمسا رفضوا قبولهم بالاستناد إلى أسباب دينية تعود إلى اختلاف عرقيّ غامض، زُعم أنه اختلاف «الدم». من هنا أعرب بعض هؤلاء الأشكيناز عن رغبتهم، وبالرغم من تشتّتهم، في أن يكون لليهود كذلك دولتهم الخاصة وأرضاً يمكنهم عليها الإفلات من التمييز والاضطهاد. إلا أن عدداً كبيراً من اليهود كان يفضّل الذهاب إلى الولايات المتحدة، خاصة وأن الأحبار والمتديّنين كانوا يعتبرون بأن السعي لإنشاء دولة

يهودية يشكّل انحرافاً عن الدين طالما أن المسيح لم يعد. من هنا نرى بأن الذين أطلقوا الحركة الصهيونية كانوا من بين اليهود غير المتديّنين (أنظر في نفس السلسلة كتاب فريديريك أنسيل «الجغرافيا السياسية للصهيونية» 2006).

إن من أوائل دعاة هذا التيار كان على ما يبدو موسى هسّ، وهو ألماني (شيوعي قديم كان لفترة مقرّباً من كارل ماركس) نشر عام 1862 كتاباً بعنوان «روما والقدس» دعا فيه لإقامة مستوطنات يهودية في فلسطين. وقد كرّر هذه الفكرة تيودور هرتزل، وهو نمساوي من أصل هنغاري، في كتابه «دولة اليهود»[1]. لكن الوضع كان مغايراً في روسيا وليتوانيا، وبعد ذلك في بولونيا حيث رفض عمّال ومثقفون يهود المشروع الصهيوني الذي كان يقتضي الهجرة، وفضّلوا النضال في أماكن عملهم وتجمّعات سكنهم (غيتوات) من أجل إحلال الإشتراكية والديمقراطية ضمن إطار «الاتّحاد العام للعمّال اليهود». وقد قضت الثورة البلشفية لاحقاً على هذه الحركة الاشتراكية–الديمقراطية.

في عام 1882 أُقيمت أول مستوطنة زراعية صهيونية صغيرة في المنطقة التي سيُطلق عليها لاحقاً اسم فلسطين، وهي كانت حينها جزءاً من السلطنة العثمانية. لكن لا بد من الإشارة إلى أن عدة قوى أوروبية كانت تهتمّ بالشرق الأدنى منذ مدة طويلة. فمن جهة، كان مسيحيون عرب يعيشون داخل السلطنة، في لبنان وسوريا وفلسطين. ومن جهة أخرى، كان المسيحيون الأوروبيون يولون أهمية كبرى للقدس حيث كان عدد كبير منهم يحجّ إلى «الأراضي المقدّسة» التي كان الكاثوليك والأرثوذكس يتنافسون بشكل معلن إلى حدّ ما للسيطرة عليها. هكذا نصّبت قوّتان أوروبيتان نفسيهما كحاميتين للأراضي المقدّسة ولمسيحيي البلاد الأصليين، فكانت فرنسا حامية للكاثوليك ولموارنة لبنان، وروسيا للأرثوذكس. من ناحية أخرى، كان الإنكليز يهتمّون بفلسطين لكونها محطة على طريق الهند، حيث كانت القوافل العربية تمرّر البضائع، بالاتّفاق مع العثمانيين، إنطلاقاً من حيفا على شاطىء المتوسط، حتى الكويت في الخليج العربي. بكل الأحوال، لم يكن أحد البتة في منتصف القرن

(1) أنظر Theodor Herzl, *L'État de Juifs*, 1896

التاسع عشر يذكر اليهود الذين كان عددهم قليلاً وسط المسلمين في القدس والخليل.

استيطان اليهود في سهول فلسطين المستنقعية

إن مصطلح «مستوطن» (colon) في معناه الأصلي المشتق من اللاتينية يشير إلى الشخص الذي يزرع الأرض، ولا علاقة له بالمعنى الذي شاع في القرن التاسع عشر، أي المواطن التابع لأمة غربية مسيطرة وقد اتّخذ له مقرّاً بين السكان الأصليين في بلد آخر. في فلسطين، إن اختيار اليهود (ومعظمهم من المثقّفين) ممارسة الأنشطة الزراعية التي كانوا يجهلونها بدل الالتفات للأنشطة التجارية التي كانوا قد اعتادوا عليها، يمكن أن يُفسّر بأن اليهود في معظم أنحاء أوروبا لم يكن لهم حق امتلاك الأرض وزراعتها.

لقد قامت قوة جديدة هي ألمانيا بتسهيل قدوم المستوطنين الصهاينة الأوائل إلى فلسطين، لأن الأشكيناز كانوا يتكلمون الألمانية، ولأن ألمانيا كانت الحليف الجديد للسلطنة العثمانية. من هنا فإن الإمبراطور غليوم الثاني الذي زار اسطنبول، سهّل إنشاء مستوطنات يهودية. وقد ساهم في تنفيذ هذا المشروع بعض اصحاب المصارف (الإنكليز) أمثال آل روتشيلد الذين اشتروا أراضي من كبار الملاّكين العرب. لم تكن هذه المساحات التي تمّ تملّكها مأهولة بالسكان بشكل كثيف، لأن مرض الملاريا كان منتشراً منذ قرون في هذه السهول الساحلية غير المجفّفة أو في المناطق الضّحْلة المحيطة ببحيرة طبريا. وبما أن استعمال الكينين للحدّ من انتشار الملاريا لم يكن رائجاً، فإن المستوطنات الصهيونية الأولى تكبّدت خسائر بشرية فادحة بسبب هذا المرض. لكن هذه الظروف البيئية غير المؤاتية كان لها مردود ايجابي، لأن السكان المحليين لم يكونوا يهتمون بتلك الأراضي التي كانت تُستخدم خاصة كمراع للمواشي. من هنا فإن الفلسطينيين كانوا يتجمّعون بالفعل على أراضٍ أكثر ارتفاعاً للاحتماء من الملاريا، على هضبات تعلو ما بين 800 وألف متر (تقع القدس على علو 800 م.)، وهي تقع بين السهول الساحلية وحفرة تكتونية طويلة وعميقة تُعرف بوادي الأردن، حيث بحيرة طبريا لجهة الشمال والتي

تتجمّع فيها كميّة المياه الحلوة الوحيدة على مستوى 200 م. تحت سطح البحر، والبحر الميت (الشديد الملوحة) لجهة الجنوب على مستوى 400 م. تحت سطح البحر. وإذا كانت بعض المستوطنات اليهودية أُقيمت في البداية حول بحيرة طبريا، فإن التجمّع اليهودي الرئيسي تركّز بالقرب من مرفأ حيفا، وخاصة في تل أبيب (ومعناها في العبرية تل الربيع) التي تأسّست عام 1909 بالقرب من يافا التي تُعتبر مرفأ القدس. وهذا ما يُفسّر التمركز الحالي لمعظم سكان إسرائيل. في عام 1914 كان يوجد 100,000 يهودي في فلسطين، وكان معظمهم يتبنّون المثال الإشتراكي ويعملون في الأرض ضمن إطار تنظيمات جماعية، «الكيبوتز»، التي كانت تسهر على أمن القرى، لأن الإدارة العثمانية لم تكن تهتمّ لهذا الأمر. ولم تكن هذه المستوطنات المدعومة من المنظمة الصهيونية تابعة لأي جهاز دولة.

سوء العلاقة بين الصهاينة والسلطات الاستعمارية البريطانية

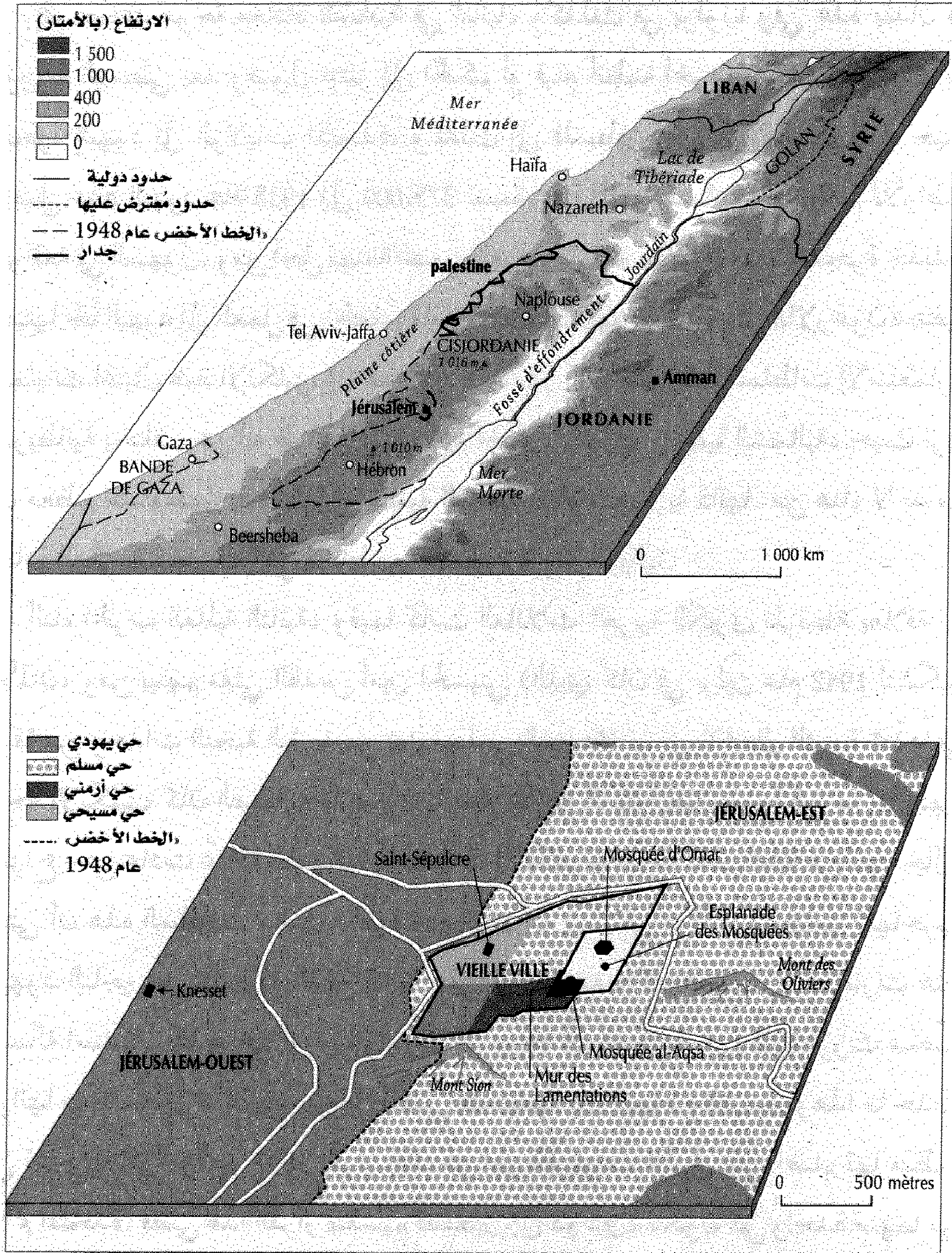
بدّلت الحرب العالمية الأولى بشكل كبير الوضع الجيوسياسي في الشرق الأدنى، وفي عام 1920 قام البريطانيون بعد أن أصبحوا سلطة الانتداب في إمارة شرق الأردن بتعيين منطقة في الضفة الغربية لنهر الأردن والبحر الميت أسموها فلسطين، وهي تقع بين حدود لبنان الواقع تحت الانتداب الفرنسي لجهة الشمال، وحدود مصر لجهة الجنوب ومن ضمنها مدينة غزة كما كان الحال منذ قرون.

في الأراضي الواقعة تحت الانتداب والتي أوكلتها جمعية الأمم إلى فرنسا وانكلترا، كانت السلطات المنتدبة، سواء كانت فرنسية أو بريطانية، تتصرّف بطريقة شبه استعمارية، وفي فلسطين كانت تنظر بحذر إلى سكان الكيبوتز الذين يتهالكون على زراعة الأرض (وهم في الأساس أساتذة وأطباء ومهندسون وموسيقيون...) وراحت تفتّش في المقابل عن إقامة علاقات طيّبة مع الأعيان العرب. وقد أنشأ الإنكليز عام 1922 المجلس الأعلى الإسلامي المكوّن من العائلات العربية الكبرى.

بالطبع، كان اللورد بلفور وزير الخارجية الإنكليزي والمتعاطف جداً مع الأفكار الصهيونية، قد وعد المنظمات اليهودية بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين بعد الحرب،

ولكن دون المسّ بحقوق الطوائف غير اليهودية كما كان يقول -والمقصود في هذه الحالة هم العرب. إلا أن هؤلاء الذين كانوا في الأساس غير راضين عن قيام الانتداب البريطاني، حمّلوا المسؤولية للمستوطنين اليهود الذين راح عددهم يتزايد بسرعة. لذا قرّرت السلطات البريطانية الحدّ من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، خاصة وأنه في العشرينيات من القرن الماضي كان يُنظر إلى هؤلاء اليهود الذين يتكلمون الألمانية على أنهم عملاء محتملين لألمانيا التي كانت في طريقها إلى النهوض، هذا بالإضافة إلى أنه كان يمكن لليهود الإشتراكيين الماركسيين أن يكونوا عملاء شيوعيين.

راحت العلاقات المثلّثة الأطراف بين البريطانيين والعرب واليهود تتدهور بقدر ما كانت أعداد اليهود تتزايد، بالرغم من هجرتهم الكثيفة باتجاه أميركا. في عام 1929 انطلقت في فلسطين شرارة الثورة العربية الكبرى ضد الإنكليز للمطالبة بانتهاء الإنتداب وترحيل الوافدين اليهود الجدد، أو على الأقل العمل على منع الهجرة. أما الأراضي التي كانت بوراً فيما مضى، فقد أصبح لقسم كبير منها قيمة بفضل مشاريع الاستصلاح التي نفّذها سكان الكيبوتزات وبفضل محاربة مرض الملاريا. في المقابل كانت أعداد العرب إلى ازدياد بفضل تطور الوسائل الطبّية، مما دفع إلى التشكيك بصحّة عقود البيع التي تمّت بين بعض النافذين العرب والمنظمة الصهيونية. أما الثورة العربية التي قادها رجال دين وتعرّضت لليهود فقد بلغت ذروتها عام 1936، فقام الإنكليز بسجن العديد من المناضلين في سبيل القضية العربية. وفي مواجهة الهجومات التي راحت تتّخذ طابعاً عنفياً متدرّجاً قام الصهاينة بتحصين قراهم وتنظيم قوة مسلّحة تعتمد على السرّية أُطلق عليها اسم «الهغانا»، حتى أنهم شكّلوا عام 1935 حكومة غير رسمية ترأسها دايفيد بن غوريون.



خريطة رقم 19 – خريطة فلسطين

1–السهل الساحلي/هضاب وغور الأردن

2–خريطة وسط القدس

إن تصاعد موجة معاداة السّامية في ألمانيا، وكذلك في بولونيا وفي عدة بلدان في أوروبا الوسطى بعد وصول هتلر إلى الحكم أو قيام أنظمة أخرى متشدّدة ضاعف من هجرة اليهود إلى الولايات المتحدة، وكذلك إلى فلسطين وإن يكن بنسب أقل، حيث وصل عدد اليهود عام 1935 إلى 375,000 نسمة. في المقابل تضاعف شراؤهم للأراضي الواقعة في السهول. ومن أجل تهدئة غضب العرب قرّر البريطانيون منع أية هجرة جديدة. حينها لجأ اليهود إلى العمل في الخفاء وقامت منظمات يهودية سرّية مثل «الإرغون» بتنفيذ عمليات اغتيال ضد الإنكليز. إن هذا النزاع المستتر بين الصهاينة والسلطات الاستعمارية البريطانية يختلف عن أية ظواهر استعمارية أخرى، كما في إفريقيا الشمالية، حيث نرى أن معظم المستوطنين ينتمون إلى جنسية السلطات الاستعمارية ذاتها. من هنا، لا بد من إعادة النظر بالشعارات التي تخلط بين الصهيونية والإمبريالية.

أثناء الحرب العالمية الثانية، وفيما كانت العائلات العربية الكبرى المرتبطة بعلاقة مع الألمان، ومن بينهم مفتي القدس أمين الحسيني (الذي كان في برلين عام 1942 لتشكيل فرقة من وحدات النخبة النازية من بين مسلمي البوسنة) تسعى لإشعال الثورة مجدّداً في وجه الإنكليز، كان الصهاينة يدعمون بالطبع محاربة إنكلترا للنازية. ولكن ما أن انتهى النزاع حتى عادت علاقة الصهاينة بالسلطات الإنكليزية إلى ما كانت عليه من سوء حال، حتى أن هذه السلطات منعت بالقوة عام 1947 أن ينزل في مرفأ حيفا مئات المهاجرين اليهود الناجين من المحرقة الذين كانوا على متن سفينة «اكزودوس». وقد أثارت هذه المسألة استنكاراً شديداً في أوروبا وأميركا إلى درجة أن الحكومة البريطانية قرّرت سحب قواتها من فلسطين ما أن يوجد حلّ يقضي بتقسيمها بين اليهود والعرب. وهذا ما حدث في تشرين الثاني/نوفمبر 1947 بقرار كان من بين القرارات الأولى التي اصدرتها منظمة الأمم المتحدة. قضى هذا القرار بتقسيم فلسطين إلى دولتين، تتكوّن كل واحدة منهما من ثلاث مناطق منفصلة، فيما تشكّل القدس وبيت لحم منطقة خاضعة للوصاية الدولية. إلا أن هذا المخطّط رُفض من كل الدول العربية في الشرق الأوسط، كما رفضه عرب فلسطين الذين راحوا يهاجمون القرى اليهودية دون انتظار رحيل القوات الإنكليزية. وبعد انتهاء

الإنتداب الإنكليزي رسمياً بوقت قصير، أُعلن استقلال إسرائيل في الأمم المتحدة في 14 أيار/مايو 1948. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاتحاد السوفياتي كان أول من اعترف باستقلال هذه الدولة الجديدة، ثم تبعته على الفور الدول الغربية.

كان من الطبيعي أن يخسر اليهود حربهم الأولى

قبل أن يدخل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين حيّز التنفيذ رسمياً، كانت الجيوش السورية واللبنانية والأردنية والعراقية والمصرية قد هاجمت الكيبوتزات والمواقع الإسرائيلية المحصّنة التي تمكنت من الصمود بصعوبة. لقد كان عدم التوازن في العديد والمعدّات كبيراً إلى درجة أن هزيمة الإسرائيليين كانت محتّمة.

في حزيران/يونيو 1948 أتاح وقف إطلاق النار الذي فرضته الأمم المتحدة لإسرائيل، التي تحرّرت أخيراً من الحصار الذي فرضه الإنكليز، أن تشتري الأسلحة من الخارج وتستعين بعدد كبير من المتطوعين. وفي تموز/يوليو 1948 أستغلّ الجيش الإسرائيلي خرق مصر لوقف إطلاق النار، فقام بهجوم معاكس مستفيداً من النقص في التنسيق بين الجيوش العربية ومن عدم خبرة الكثير منها.

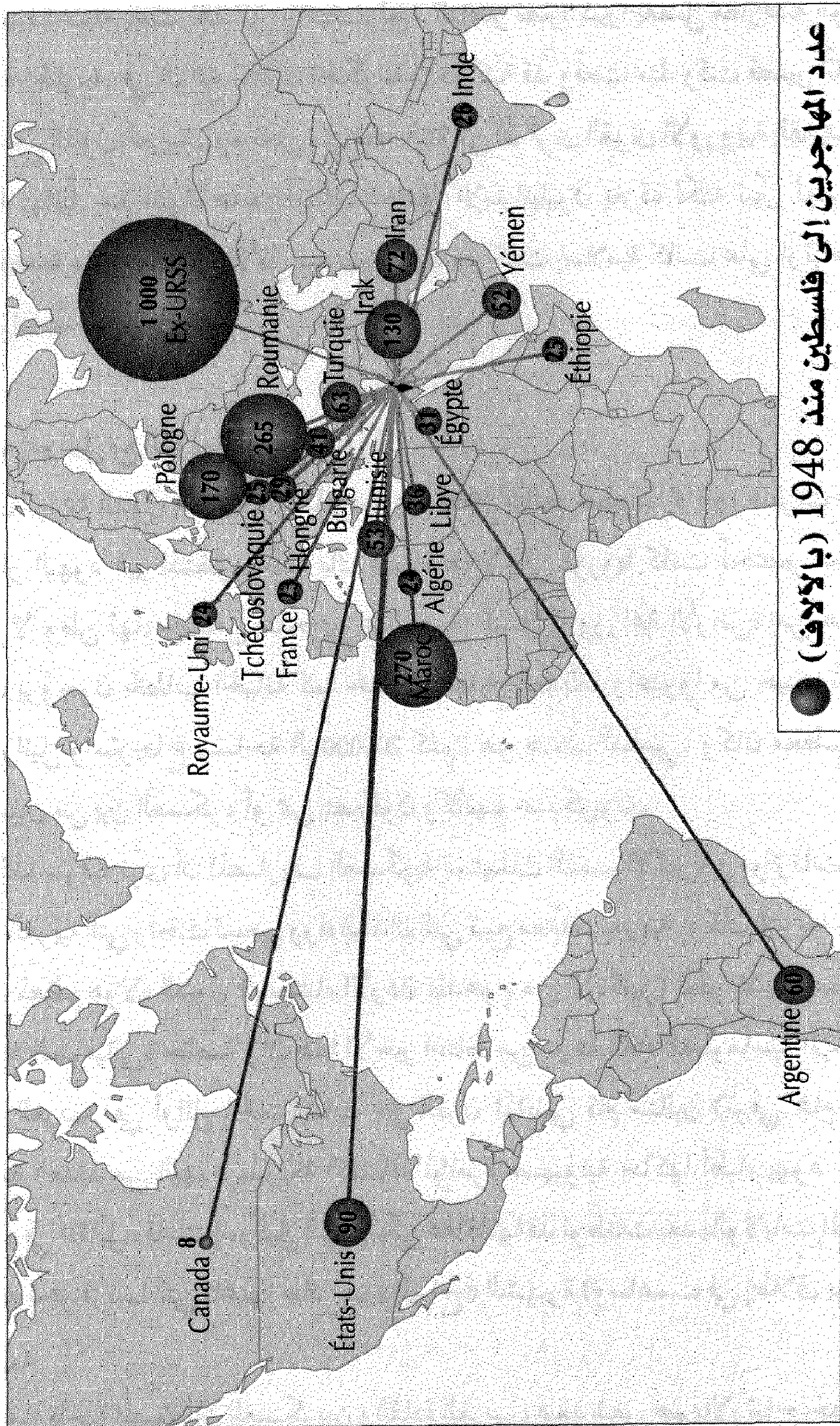
في الواقع كانت هذه الجيوش مكوّنة من فرق كولونيالية قديمة لم تكن قد شاركت البتة في الحرب (لم يقاتل الجيش المصري ضد «فيلق الصحراء») ولم يعد لديها ضباط أوروبيون (باستثناء «الفرقة العربية»)، ولم يكن بعد قد تمّ إعداد ضباط يحلّون مكانهم. أضف إلى ذلك أنه لم يكن لهذه الجيوش استراتيجية موحّدة، ولم تكن على معرفة بأرض المعركة، وكانت تظنّ بأن اليهود سوف يندحرون بسرعة لأن الفكرة السائدة كانت بأنهم لا يجيدون القتال. في المقابل، أفاد الإسرائيليون من ضيق مسرح العمليات العسكرية، وهم كانوا إلى حدّ كبيرمن مقاتلي النخبة، وجميعهم من المتطوّعين –بما في ذلك النساء–، وكانوا يعرفون قادتهم جيداً؛ وهؤلاء القادة كانوا قد استعدّوا للقتال منذ فترة طويلة، ليكونوا على مستوى طموحات من مات منهم وهو يقاتل في غيتو فرصوفيا. كانوا يعرفون جيداً طبيعة أرض المعركة، لأنها مناطق أقاموا فيها واستصلحوها ونظّموها بأيديهم. لكن الأمر

سيكون مغايراً في اجتياحات إسرائيل اللاحقة.

إلا أن القوات الإسرائيلية، وبالرغم كل الجهود التي بذلتها، لم تتمكّن من انتزاع القدس من الجيش الأردني، ووصلت فقط إلى ضواحيها الغربية؛ ولم تستطع كذلك تسلّق سفوح الهضاب التي تطلّ على السهل الساحلي. لكنها مع ذلك تمكّنت من السيطرة على الجليل وبحيرة طبريا التي تُعتبر الخزان الكبير الأوحد للمياه الحلوة في الشرق الأدنى. وقد دفعت القوات الإسرائيلية مجموعات «الإرغون» السرّية إلى ارتكاب المجازر من أجل ترهيب السكان، كما حصل في دير ياسين، مما أتاح لها طرد العرب، أكانوا مسيحيين أو مسلمين، من السهل الساحلي الضيّق، باستثناء منطقة الناصرة.

بسبب عدم التمكّن من السيطرة على القدس، اختيرت تل أبيب لتكون عاصمة الدولة الجديدة. في تشرين الثاني/نوفمبر 1948 استغلّ الجيش الإسرائيلي حال الإرتباك السائدة في صفوف المصريين فهجم جنوباً مزوّداً ببعض المدرّعات والطائرات التي كان قد حصل عليها، في محاولة للإستيلاء على صحراء النجف باتجاه خليج العقبة وشبه جزيرة سيناء، بسبب ما تمثّله هذه المجازفة من أهمية استراتيجية ومن مدلول رمزي كذلك. ففي الواقع كان جبل سيناء هو المكان الذي أُوحي عليه إلى موسى بالرسالة ووُعد بـ «أرض الميعاد». إلا أنه في كانون الثاني/يناير 1949 أدّت الضغوط الأميركية (كانت الولايات المتحدة حينها ميّالة للعرب منذ توقيعها للاتفاقيات النفطية والسياسية مع العائلة المالكة في السعودية عام 1945) وتهديد الجيش الإنكليزي المتمركز على قناة السويس والذي كان لا يزال حليفاً لمصر بالقيام بهجوم مضادّ، إلى إلزام الجيش الإسرائيلي على إيقاف تقدّمه لجهة الجنوب الغربي. وتمّ توقيع اتّفاقيات هدنة بين إسرائيل وجيرانها عام 1949.

بعد سبع سنوت، في عام 1956، حشرت إسرائيل نفسها بعد تأميم قناة السويس في تركيبة جيوستراتيجية أعدّتها الحكومتان الإنكليزية والفرنسية (كانت هذه الأخيرة قد أمدّتها بالأسلحة، وكانت تفكّر في تسوية المسألة الجزائرية) قضت بأن تُرسل الجيش الإسرائيلي إلى سيناء لإعطاء الذريعة للقوات الفرنسية والإنكليزية كي تتدخّل في القناة بحجة تأمين حرية الملاحة، ولكن الهدف كان على وجه الخصوص إسقاط عبد الناصر.



خريطة رقم 20 – البلدان التي وفد منها المهاجرون إلى فلسطين

لكن هذه الحملة باءت بالفشل وأعطت لعبد الناصر نصراً كبيراً بفضل معارضة الولايات المتحدة الجازمة. في الواقع كانت الحكومة الأميركية قد وقّعت منذ وقت قصير اتّفاقيات عديدة مع الدول العربية، ولم تكن منزعجة البتة من أن ترى القوى الأوروبية القديمة تغادر المنطقة نهائياً. مع انتهاء هذه المسألة، احتفظ الإسرائيليون بغزة، لكنه تبيّن لهم لاحقاً بأنها «هدية ملغومة» على الأقل بسبب وجود حركات إسلامية كانت على ارتباط وثيق بالأخوان المسلمين في مصر.

حروب إسرائيل مع الدول العربية المجاورة

كان لهزيمة الدول العربية غير المتوقعة عام 1948 نتائج خطيرة، إذ انها شعرت بالمهانة لانتصار اليهود غير المنتظر، علماً بأن صورة هؤلاء في أوروبا كانت تُختصر بمجموعة مشتّتة لا وطن لها، وبأناس عاجزين عن حمل السلاح وزراعة الأرض؛ من هنا راح العرب يروّجون لخطاب الخيانة كما لخطاب انعدام العدالة. واعتبروا من حينها أن الثأر من إسرائيل واسترجاع مساحة الـ 20,000 كلم2 هو هدف أساسي. وكان معظم القادة السياسيين من بين العسكر، أو ممن يتصرّفون وكأنهم عسكريون.

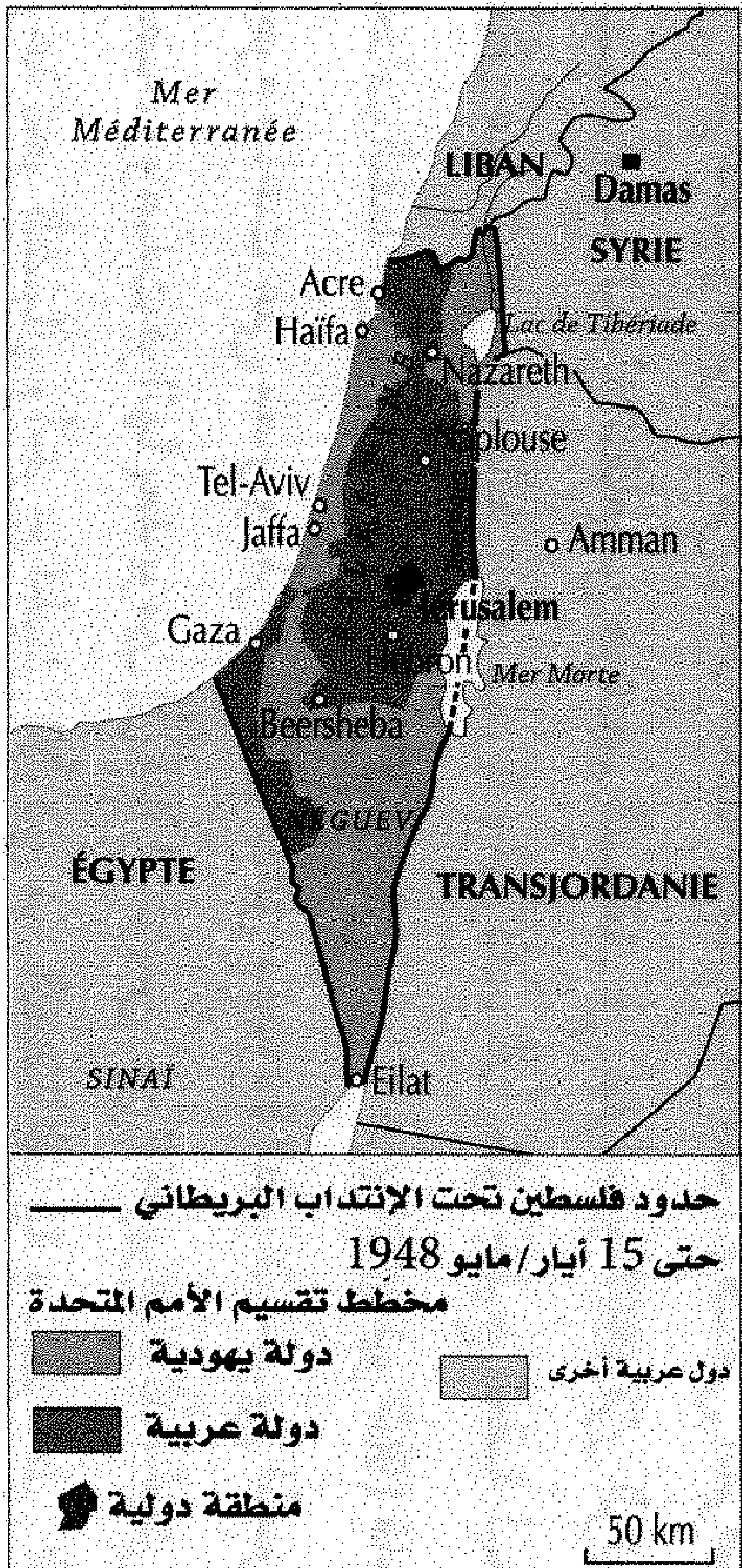
هكذا سوف نرى أن المصاريف العسكرية تستهلك القسم الأكبر من موازنات معظم الدول العربية التي راحت تسعى وراء البلدان التي تبيع معدّات حربية. وكان التوجّه بصورة خاصة لمعظم هؤلاء الدول (باستثناء الأردن المدعوم من الإنكليز) نحو تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي، خاصة وأن هذا الأخير اغتاظ من سرعة اتّجاه الدبلوماسية الإسرائيلية لموالاة الغرب. في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي قام ستالين (توفي عام 1953) بملاحقة العديد من اليهود بذريعة اكتشافه لمؤامرة صهيونية حاكها أطباء يهود حاولوا اغتياله. في المقابل، قامت إسرائيل التي لم تكن علاقاتها قد توطّدت بعد بالولايات المتحدة، بالتوجّه نحو فرنسا التي باعتها طائرات «الميراج» الشهيرة (وساهمت في إطلاق برنامجها النووي).

أما من ناحية المسؤولين العسكريين والقادة العرب، فبعد شعورهم بالارتياح لحصولهم

على مدرّعات وطائرات من بلدان الكتلة الإشتراكية، سعوا لاقتناص الفرصة وامتحان قوتهم أمام إسرائيل للانتقام من هزيمتهم السابقة. في أيار/مايو 1967 قرّر الرئيس المصري جمال عبد الناصر المتحالف مع سوريا والأردن، أن يغلق خليج العقبة ليمنع وصول شحنات النفط الإيراني إلى مرفأ ايلات الإسرائيلي. في 5 حزيران/يونيو 1967 قامت إسرائيل بهجوم مباغت على مصر ودمّرت خلال دقائق معدودة الطيران الحربي المصري وهو في مربضه، ووصلت قواتها بعد يومين إلى قناة السويس. في 7 حزيران ارتدّ الجيش الإسرائيلي بسرعة نحو الشمال وأخرج الجيش الأردني من الضفة الغربية وسيطر على القدس في 9 حزيران واحتلّ المنطقة الواقعة غرب وادي نهر الأردن. أخيراً، على الجبهة الشمالية، وبالرغم من مقاومة السوريين، تمكّن الإسرائيليون من تسلّق الطرقات الوعرة لهضبة الجولان التي تُشرف على بحيرة طبريا. إن الجيش الإسرائيلي، بالإضافة إلى التدريب العالي لجنوده –رجالاً ونساء–، تمكّن من تنسيق عمل المدرّعات والطيران، والإفادة من ضيق مساحة أرضه ليتحرّك بسرعة ويجمع قواته تباعاً على مختلف الجبهات، حيث لم يتمكّن خصومه بالرغم من كثرة عددهم من أن ينسّقوا عملهم المشترك.

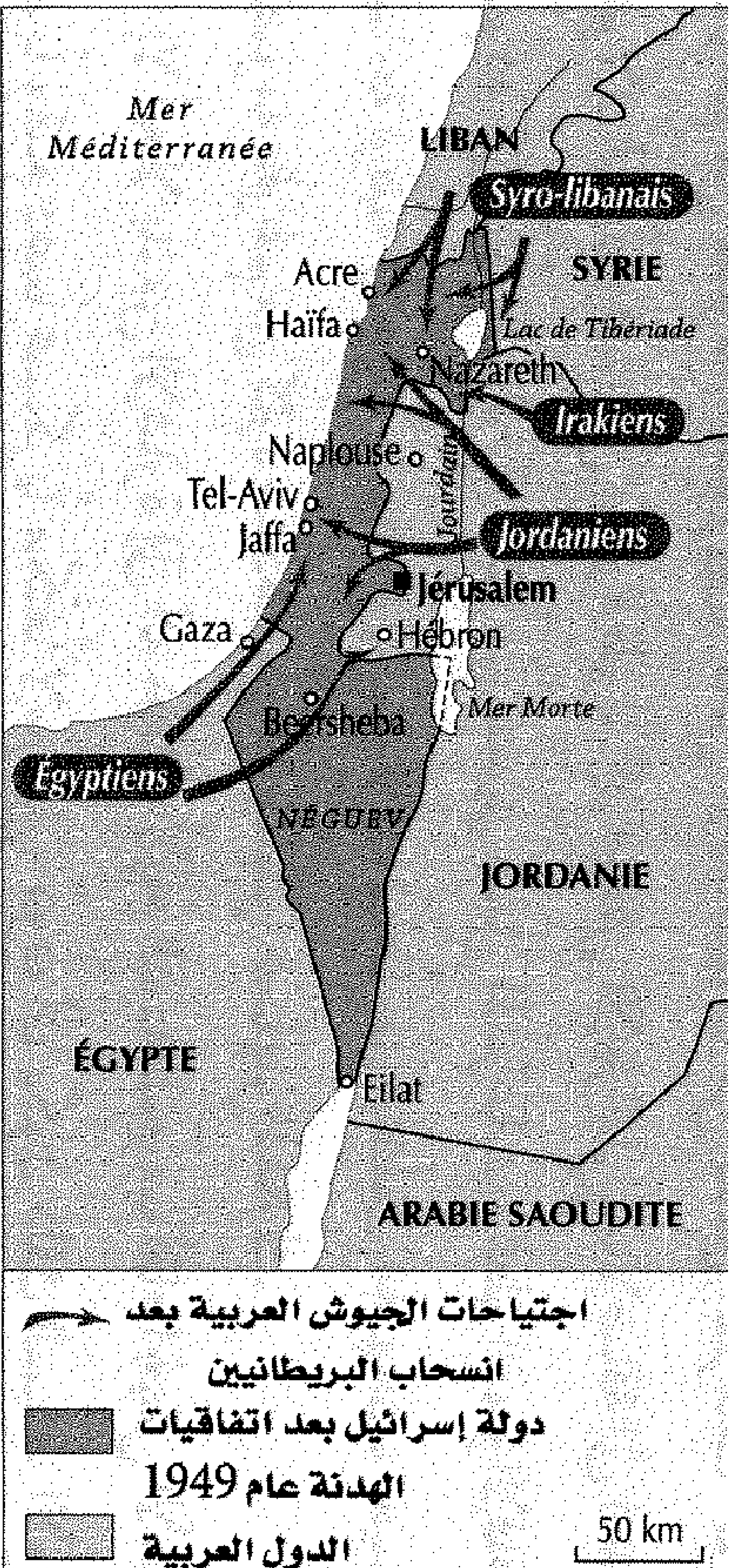
إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أنه خلال الأيام الستة للحرب أقام الجيش الأميركي جسراً جوياً وقدّم دعماً عسكرياً مكثّفاً لإسرائيل، دون أن يكون ذلك السبب الأوحد للنصر. في عام 1973، سوف يكون هذا الدعم أكبر بكثير لأن إسرائيل المتفاجئة بالحرب كانت تعاني من صعوبات جدّية في مواجهة الهجوم السوري–المصري. ومن حينها راحت الولايات المتحدة تقدّم لإسرائيل مساعدة منتظمة، إن على الصعيد المالي أو العسكري. إنما كان عليها من جهة أخرى ألاّ تدفع بالمملكة العربية السعودية إلى الانضمام إلى مجموعة الدول العربية التي تشجب بنبرة عالية هذا الالتحام الأميركي–الصهيوني، فتمكّنت من إقامة أفضل العلاقات مع أفراد العائلة المالكة إذ خصّصتهم بعدة امتيازات وبصفقات بيع أسلحة، علماً بأن السعودية موّلت لفترة طويلة مجموعات فلسطينية ماركسية وثورية.

إن هذه الحرب التي انتهت في 11 حزيران/يونيو 1967 بوقف إطلاق نار فرضه الأميركيون والسوفيات، لا تزال حتى اليوم تحكم المعطيات الاستراتيجية الأساسية. ففيما



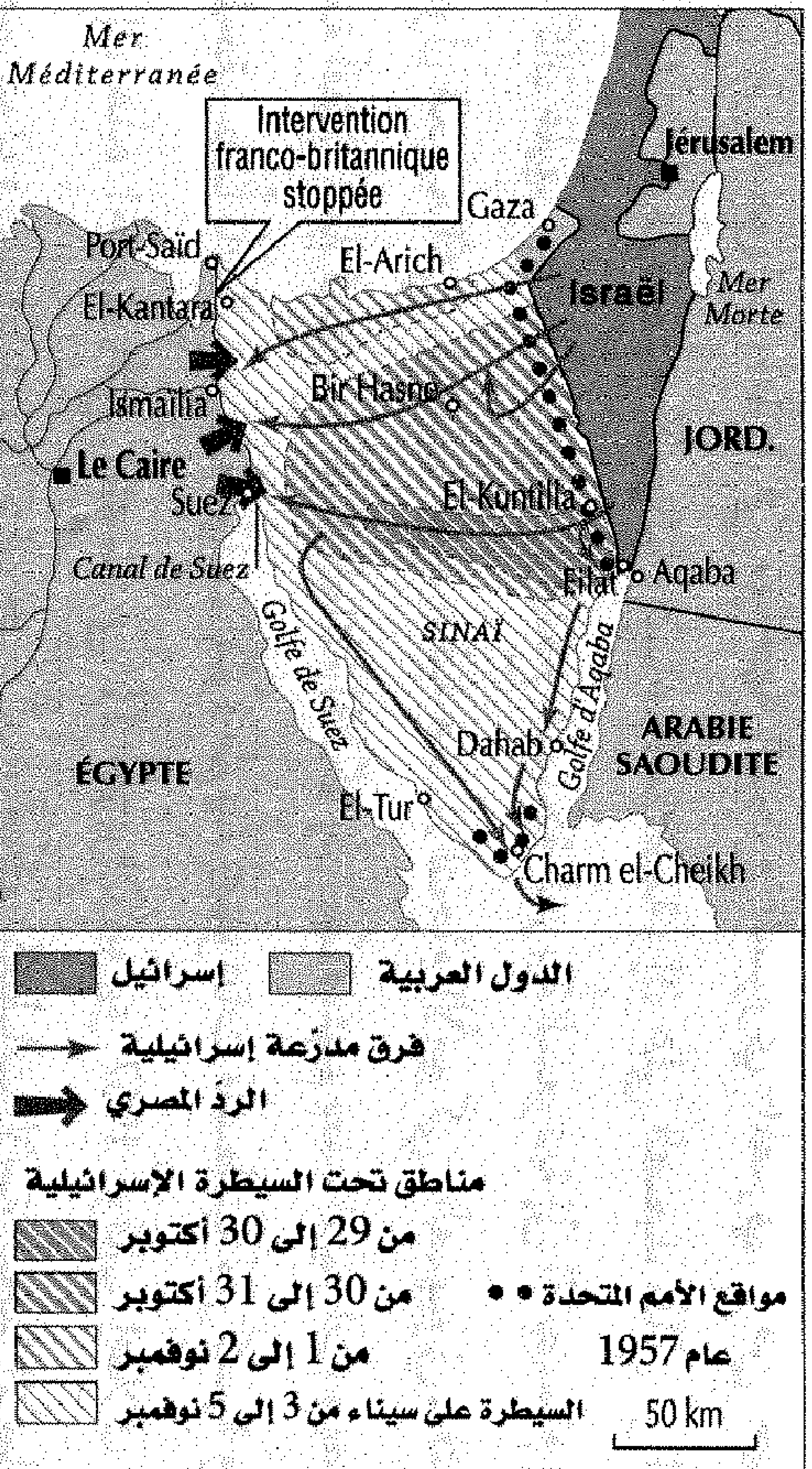
خريطة رقم 21

1947: قيام إسرائيل



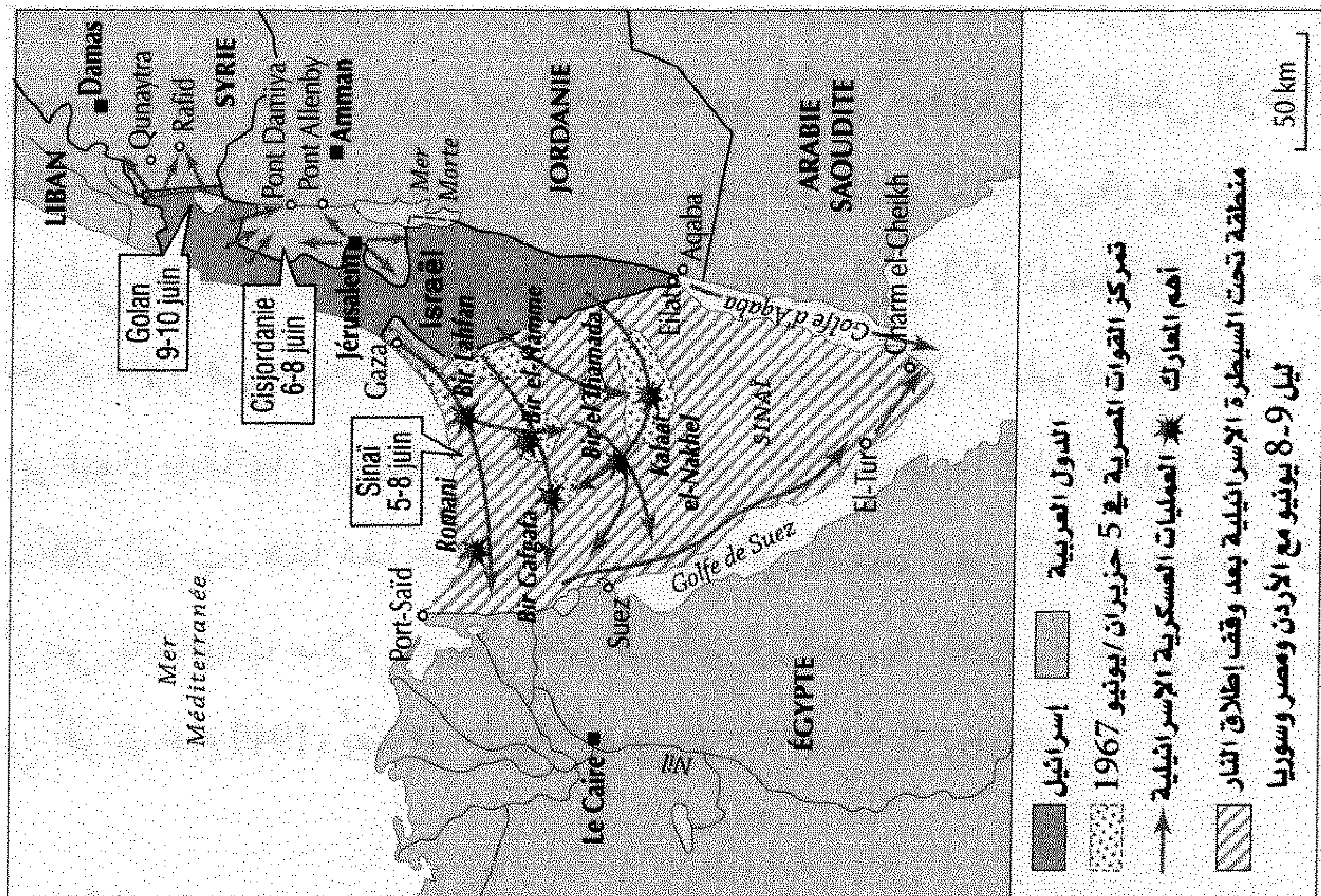
خريطة رقم 22 – 1948 :الحرب الأولى

بين العرب وإسرائيل

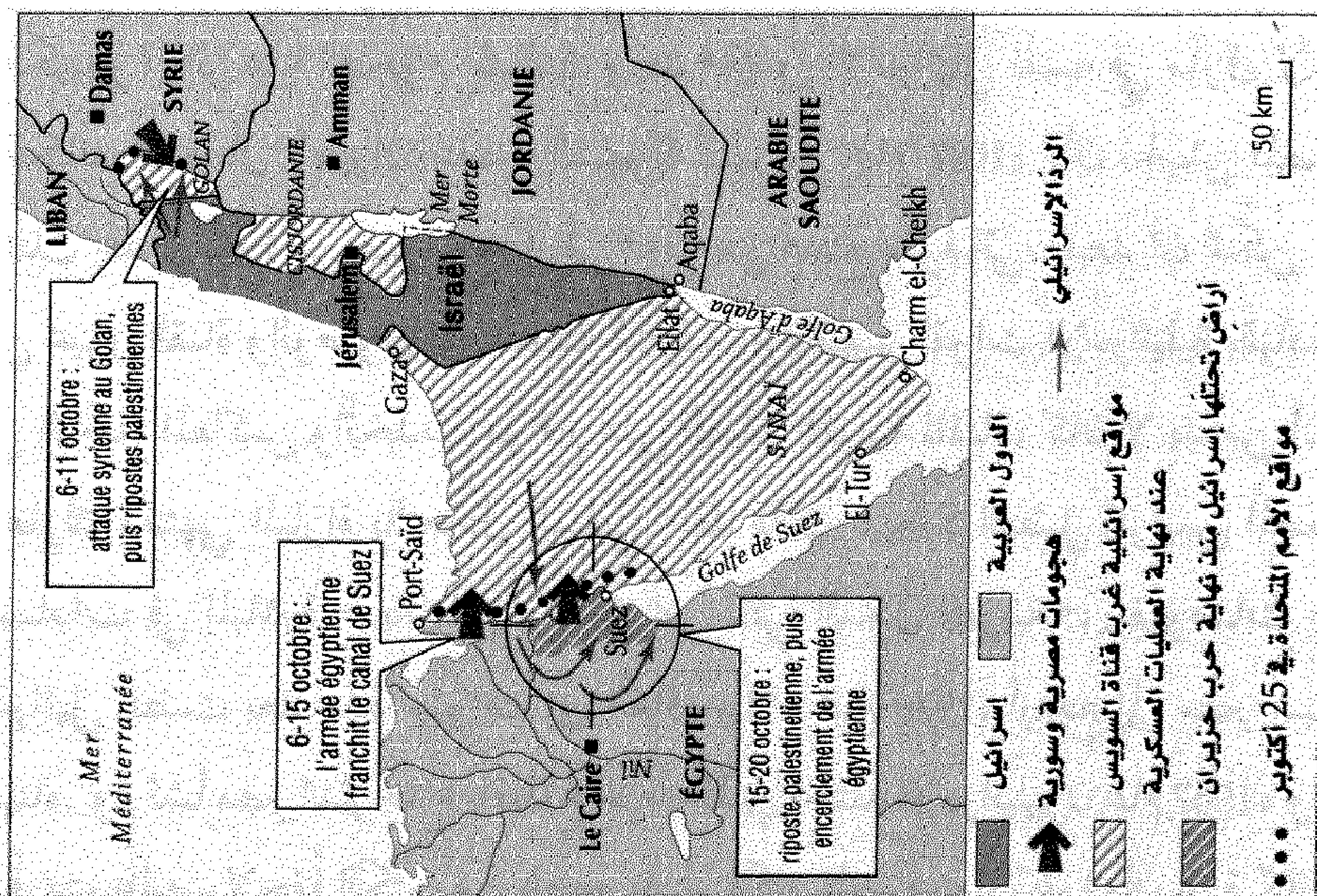


خريطة رقم 23

أكتوبر 1956 :أزمة السويس



خريطة رقم **24** – حرب حزيران 5–10 حزيران/يونيو 1967



خريطة رقم **25** – حرب الغفران عام 1973

احتلّ الإسرائيليون عام 1948 أراضي لم تكن مأهولة تاريخياً بالكثير من السكان العرب (بسبب تفشّي الملاريا) وهرب حينها القسم الأكبر منهم، فإن الجيش الإسرائيلي عام 1967 احتلّ (بالإضافة إلى شبه جزيرة سيناء) مناطق ذات كثافة عربية، ومدناً عديدة، مثل غزة التي تضمّ تجمّعاً سكانياً ضخماً. فبالإضافة إلى قرار الأمم المتحدة الذي يُلزم إسرائيل بإخلاء «الأراضي المحتلّة» عام 1967، كان المسؤولون الإسرائيليون، كما كانوا يقولون، لا يرغبون بإبقائها، باستثناء القدس والجولان، لئلا يُضطرّوا لإدارة شؤون عدد كبير من السكان العرب، هذا عدا عن أن النمو الديمغرافي لديهم كبير. كانوا يريدون إذن مقايضة الأرض باتفاقيات سلام تتضمّن اعتراف الدول العربية المجاورة المُعلن بحدود إسرائيل التي أُقرّت عام 1949، يُضاف إليها القدس كـ «عاصمة تاريخية».

توقيع اتّفاقيات مع الدول العربية المجاورة

إن استراتيجية مقايضة الأرض بالسلام لم تؤتِ ثمارها فعلاً إلا مع مصر، وذلك عام 1979، بعد أن كانت مصر، بالإتفاق مع سوريا، قد شنّت فجأة الحرب على إسرائيل في أكتوبر 1973، وهي الحرب التي يُطلق عليها الإسرائيليون اسم «حرب الغفران» (الكيبور). إثر هذا الهجوم المباغت وجد الجيش الإسرائيلي نفسه في مأزق لأنه لم يكن بإمكانه استعمال الطيران بنفس السهولة كما في عام 1967، لأن الجيش المصري كان يمتلك عدداً كبيراً من صواريخ أرض–جو من صنع سوفياتي. فبعد أن تمكّن المصريون من عبور القناة والوصول إلى الضفة الشرقية، ولاقتهم القوات الإسرائيلية بقيادة شارون في الاتجاه المعاكس واتّخذت مواقع على الضفة الغربية للقناة، كان لا بد من أن تتوقّف المعارك وتنتهي المباراة بالتعادل السلبي. بعد ذلك سيعود الفضل للرئيس المصري أنور السادات في المباشرة – بالرغم من اعتراض باقي الدول العربية–، بمفاوضات سلام مع إسرائيل أفضت بعد عدة سنوات إلى اتّفاق سلام عام 1979، أرجع إلى مصر شبه جزيرة سيناء. ولم تشأ مصر استرجاع «قطاع غزة» الذي احتلّه الإسرائيليون عام 1967، ولو فعلت لوفّرت عليهم لاحقاً الكثير من الصعوبات. لكن المصريين تذرّعوا بأن غزّة كانت جزءاً

من فلسطين إبّان الانتداب البريطاني، ولم يرغبوا في أن يأخذوا تحت عهدتهم مجدّداً هذه المدينة التي حاصروها عام 1948، ربما لأنهم كانوا يتوقّعون بأنها ستتحوّل يوماً إلى معقل حقيقي للتيّارات الإسلامية.

أما مفاوضات السلام مع سوريا فهي بالكاد بدأت، لأنها تصطدم بمشكلة الجولان الذي لا يتخلى عنه السوريون، ولا يريد الإسرائيليون في المقابل إخلاءه. فهذه الهضبة المرتفعة التي تمتد على مسافة 60 كلم تقريباً من الشمال إلى الجنوب، ويبلغ عرضها حوالي 20 كلم، تُشرف من علو يبلغ حوالي 900 متراً على شمال غور الأردن وبحيرة طبريا (—200 م. تحت سطح البحر). ينحني سطح هذه الهضبة ببطء لجهة الغرب، مما يجعل المياه تصبّ عبره باتجاه نهر الأردن وبحيرة طبريا التي هي الخزان الوحيد الكبير للمياه الطبيعية الحلوة في الشرق الأدنى. من هنا فإن الجولان يشكّل إذن رهاناً مائياً وجيوسياسياً أساسياً. أضف إلى ذلك فإنه يُشرف من جهة الشرق على السهل الذي يمتدّ حتى دمشق. في عام 1923، حين قُسّمت المناطق الخاضعة للإنتداب بين الفرنسيين والإنكليز، أُلحق الجولان بسوريا التي حافظت على هذا الموقع الاستراتيجي حتى احتلاله من قبل الإسرائيليين عام 1967. وهؤلاء كانوا يعتبرون أن السوريين والأردنيين كانوا يبنون سدوداً وقنوات لتحويل مياه الجولان باتجاه الضفة الشمالية لنهر الأردن نحو المصب الأردني لبحيرة طبريا، بطريقة تحرم إسرائيل من الإفادة منها. في حرب 1973 جهد السوريون لاسترجاع الجولان ولكنهم لم يفلحوا، وقام الإسرائيليون بتحصين حوالي ثلاثين قرية، وهم يتمسّكون بهذه الهضبة الاستراتيجية التي قاموا بضمّها رسمياً عام 1981.

أما مع المملكة الأردنية فوقّعت إسرائيل رسمياً معاهدة سلام عام 1994. لقد كانت العلاقات بين البلدين على شيء من اللباقة منذ عقدين، دون أن يؤدي ذلك إلى انسحاب الإسرائيليين من الضفة الغربية التي احتلّها الجيش الأردني عام 1948 وضمّها رسمياً إلى المملكة الهاشمية عام 1950. بعد 1967، وبالرغم من الاحتلال الإسرائيلي، واصلت المملكة الأردنية دفع رواتب الموظّفين لإثبات حقّها في الضّفة. إلا أن ملك الأردن أعلن عام 1988 أنه يتخلّى رسمياً عن حقوقه في الضفة الغربية تسهيلاً لقيام دولة فلسطينية

محتملة أو فدرالية أردنية–فلسطينية. بانتظار تحقيق هذا المشروع بقيت الضفة الغربية محتلّة من قبل الجيش الإسرائيلي. أما الاعتدال الذي طبع السياسة الأردنية تجاه إسرائيل فمردّه إلى تنامي قوة المنظمات الفلسطينية، والتي حاول بعضها قلب نظام الحُكم عام 1970. منذ ذاك التاريخ فضّل الملك إرساء علاقة تعايش سلمي مع إسرائيل بدل الاستمرار في المطالبة بالضفة الغربية لأن ذلك سوف يضاعف أكثر فأكثر أعداد الفلسطينيين في المملكة وهم يشكّلون في الأساس اكثر من نصف السكان إلى جانب الأردنيين من أصول بدوية.

«المتديّنون» والمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية

لم يؤدِّ الانتصار الإسرائيلي عام 1967 إلى احتلال الضفة الغربية وضرورة ضبط العدد الكبير نسبياً من السكان العرب فحسب، وإنما إلى متغيّرات كبرى هي في الواقع جيوسياسية داخل الحركة الصهيونية بالذات. فحتى هذا التاريخ كانت الحركة الصهيونية من نتاج يهود غير متشدّدين دينياً، إذا لم نقل بأنهم ينتمون إلى المفكّرين الأحرار، من هنا فإن هذه الحركة كانت تثير تحفّظات وحتى عدائية الأحبار واليهود الأصوليين الذين كانوا يعتقدون بأن إقامة دولة يهودية قبل مجيء المسيح يشكّل انحرافاً عن الدين. ولكن بالنسبة لهؤلاء اليهود الذين اعتادوا في كل سنة أن يردّدوا التمنّي المعهود الذي يتكرّر منذ قرون «العام القادم في أورشليم»، فإن نظرتهم إلى إسرائيل تبدّلت بعد احتلال القدس والانتصار المفاجىء للجيش الإسرائيلي. وقد نُظر إلى وجود الجنود اليهود أمام حائط المبكى على أنه إشارة قدرية. من هنا فإن الشعور الديني تنامى لدى الإسرائيليين، لاسيما في صفوف اليهود السفرديم القادمين من المغرب، ومن بلدان الشرق الأوسط، وكذلك من فرنسا (خاصة «المرحّلون» من الجزائر أو أولادهم).

كان من بين هؤلاء المهاجرين الجدد الكثير ممن لم يكونوا على مستوى عالٍ من التعلّم، فقبلوا بممارسة مهن لم تكن كبيرة الأجر نسبياً. ففي هذا البلد الذي تخيّلوه فردوساً، وحيث لم يكونوا على إلمام كافٍ بلغته –اللغة العبرية–، لم يعد للنظام التعاوني بدءاً من الثمانينيات من القرن الماضي الأهمية ذاتها كما في السابق لكي يؤمن فرصاً للعمل. من

هنا شعر هؤلاء المهاجرين الذين كان يعاني قسم كبير منهم من البطالة، بإنهم يهود من الدرجة الثانية متروكون لمصيرهم في مجتمع راح يتحوّل نحو التكنولوجيا المتطوّرة. وبدأ بعض الماركسيين يتحدّث عن صراع الطبقات في إسرائيل، لكن هذه الطبقات لم تظهر للعلن بفعل التهديدات الخارجية التي تنوء تحتها البلاد. كانت هذه التهديدات تتطابق مع صورة العرب، أكانوا من الخارج أو من الداخل (في القدس والناصرة وغزة والضفة الغربية)، فتنامت المشاعر العنصرية في الأوساط الشعبية الإسرائيلية، خاصة في صفوف اليهود القادمين من المغرب.

من هذه الأوساط نشأ حزب الليكود ونما بفضل هؤلاء الناخبين الجدد الذين ينتمون بغالبيتهم إلى السفرديم. والمفارقة هو أن هذا الحزب ينتمي إلى اليمين، فيما حزب العمّال اليساري يضمّ الناخبين الأكثر بحبوحة والأكثر ثقافة، وهم أبناء الأشكيناز الذين قدموا من أوروبا في المرحلة الصعبة وكانوا بناة دولة إسرائيل. من هنا فإن العديد من الجنرالات والضباط الكبار كانوا يميلون إلى الإشتراكية، باستثناء البعض منهم، ومن أبرزهم شارون الذي كان زعيم الليكود. لقد كان هذان الحزبان يحصلان إلى حدّ ما على نتائج متقاربة في الانتخابات، مما كان يدفع بأي منهما من أجل الحصول على الأكثرية في البرلمان للتحالف مع نواب الأحزاب الصغيرة التي أصبح دورها مهمّاً. فالشيوعيون يمثّلون على وجه الخصوص نواب الأقلية العربية –حوالي 800,000 ناخب أكثر ما يتواجدون في الشمال– (لأن العرب ينتخبون في إسرائيل بالرغم من إعفائهم من الخدمة العسكرية). أما الأحزاب الصغيرة التي لعبت دوراً هاماً فهي الأحزاب الدينية، لأنه من خلال استرجاع الماضي التوراتي لإسرائيل بشكل متعالم فرض العديد من القادة أنفسهم –ومعظمهم من كبار الأحبار– كما المناضلين التابعين لهم على أنهم «يهود ممتازون»، بالرغم من أن الملتزمين بالمؤسسة الدينية كانوا معفيين من الخدمة العسكرية، وكانوا يتقاضون أجوراً لتعليم التوراة ولكي يتأمّلوا ويناقشوا فيما بينهم من أجل تصويب تصرفات الإسرائيليين العاديين. وبالرغم من عدد نوابهم المحدود نسبياً، كان دورهم هاماً لأن السعي لاسترضائهم من قبل الحزبين الكبيرين، جعلهم يفرضون إرادتهم في «الأراضي المحتلّة». وإذا كان العديد

من المتديّنين قد جعلوا من مدينة القدس القديمة مكاناً لسكنهم -وليس تل أبيب التي ينظرون إلى سكانها على أنهم منغمسون في «المدنية»، لا بل أصحاب أخلاق منحلّة-، فإنهم سعوا لكي يتجمّعوا ضمن مجموعات في الأماكن التي كانت تشكّل وفق زعمهم أرض إسرائيل، أي «أرض الميعاد»، وهو الرهان الذي تذكره التوراة في تاريخ العبرانيين. ومن أجل إسكان هذه المجموعات قرّرت الحكومات - يمينية كانت أو يسارية-، أن تُنشىء هذه «المستوطنات» في الضفة الغربية على أماكن «توراتية» لكنها ذات فائدة استراتيجية محلّية.

لا بد من الإشارة إلى أنه بعد حرب 1967 أقامت إسرائيل مستوطنات محصّنة في الجولان على الضفة اليمنى لنهر الأردن وعلى الهضاب، ما وراء «الخط الأخضر»، وهو الخط الفاصل للحدود الذي تحدّد عام 1949، وبالأخص في الأماكن التي تحوي طبقات مائية. وقد أقام في هذه المستوطنات العلمانية حينها متطوّعون صهاينة. إلا أنه بدءاً من عام 1968 قامت بضعة عائلات من المتديّنين وتحت حماية الجيش بالاستيطان في مدينة الخليل العربية، لأنها من وجهة نظرهم كانت عاصمة الملك داوود، كما يوجد فيها المزار الذي يضم قبر النبي ابراهيم. ابتداء من عام 1977 وإثر فشل الاشتراكيين العلمانيين في الحصول على الأكثرية في البرلمان، تنامت مستوطنات المتديّنين، وأُضيفت إليها مستوطنات بُني عليها بأسعار متهاودة مساكن مُفرزة لإيواء العديد من اليهود الروس الذين قدموا حتى قبل أن يتفكّك الاتّحاد السوفياتي.

في الواقع، بدأ اليهود الروس بالتوافد في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وهؤلاء تمكّنوا من الإفادة من إصلاحات «البيريسترويكا» ليحصلوا على إذن بالهجرة. لقد كانوا يرغبون بالذهاب إلى الولايات المتحدة، ولكنهم لمّا لم يحصلوا على إذن بذلك اكتفوا بالحصول على تأشيرة دخول إلى إسرائيل حيث لم تجهد السلطات الدينية نفسها في التدقيق إن كانوا فعلاً من اليهود. وقد حصل البعض منهم على جنسية مزدوجة، مما جعلهم يقومون بصفقات مربحة في روسيا حيث يُعدّون من الطغمة الحاكمة. يقدّر عدد الروس الذين هاجروا إلى إسرائيل بمليون شخص. وقد أُسكن غير الميسورين منهم ومهاجرون

آخرون في المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية، وأُنشئت شبكة طرقات تسهّل انتقالهم في كل صباح للعمل في إسرائيل والعودة في المساء إلى منازلهم، كون المسافات ليست شاسعة. إن لتزايد هذه المستوطنات نتائج جيوسياسية هامة.

تنامي الوعي بالأمة الفلسطينية

لم تبرز المسألة الفلسطينية بحدّ ذاتها إلا في مطلع الستينيات من القرن العشرين. تأسّست حركة «فتح» (حركة التحرير الوطني الفلسطيني) عام 1969 في الكويت على يد ياسر عرفات (فلسطيني مولود في القاهرة) مع مجموعة من الأساتذة والمحامين والمهندسين الذين أتوا من فلسطين للعمل هناك. قبل ذلك أُنشئت «منظمة التحرير الفلسطينية» في مصر عام 1964 بمساندة مالية من المملكة العربية السعودية، لكنها لم تتمكّن من تقديم الكثير لحوالي 700,000 أو 900,000 (؟) نازح تركوا ديارهم منذ حوالي خمس عشرة سنة. لقد ظن الكثير من هؤلاء اللاجئين إلى لبنان وسوريا وخاصة إلى الأردن بأنهم سوف يعودون قريباً إلى مدنهم وقراهم بعد انتصار تحقّقه الجيوش العربية، ولمّا طال الانتظار أقاموا في مخيمات اعتُبرت مؤقّتة، لكن هذه الخيم ما لبثت أن استُبدلت بأبنية ثابتة. وقد اهتمّت منظمة الأمم المتحدة بغوث اللاجئين، مما أتاح للجيل الشاب الذي تضاعفت أعداده من تحصيل مستوى علمي مرتفع نسبياً. في المقابل، أسّس طلاب في الجامعة الأميركية في بيروت ينتمون إلى عائلات ميسورة «حركة القوميين العرب» عام 1948، وكان من أبرزهم جورج حبش الذي أصبح عام 1966 زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ذات التوجّه الماركسي.

شكّلت هزيمة 1967 من دون شك صدمة، وظهرت منظمة التحرير الفلسطينية على عجزها، فانتُخب ياسر عرفات الذي قاتل الفلسطينيين في الضفة الغربية على رأس هذه المنظمة المتجدّدة مع الاحتفاظ بقيادته لفتح. أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فعرفت عام 1968 عدة انقسامات حافظت كلها على المنحى الماركسي، لكنها نجمت عن صراعات دول في الشرق الأوسط (وحتى الاتحاد السوفياتي) من بين تلك التي كانت تقدّم الدعم

المادي؛ من هنا نشأت «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» و «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين–القيادة العامة»، وهما فصيلان فلسطينيان كانا يتّخذان مقرّاً لهما تارة في دمشق وتارة أخرى في بغداد. لقد اتّحدت كل هذه الحركات في إطار منظمة التحرير الفلسطينية دون أن يتوقّف التنافس القوي فيما بينها، وقد سعت كل حركة لإبراز نشاطها من خلال عمليات مدوّية نُفّذ معظمها خارج إسرائيل وفلسطين (مثل عملية ميونيخ عام 1972 التي استهدفت الفريق الإسرائيلي للألعاب الأولمبية).

إن نشاط المنظمات الفلسطينية منذ بداية الستينيات من القرن العشرين تركّز بشكل أساسي خارج فلسطين. ففي الأردن حيث راحت أعداد الفلسطينيين تتزايد، بدأ القلق ينتاب حكومة الملك من جرّاء تصرّفاتهم. في أيلول/سبتمبر 1970 حاولت المنظمات الفلسطينية الأكثر تشدّداً الانقضاض على السلطة في عمّان، لكن الجيش الأردني سحقها وطرد عدداً كبيراً من الفلسطينيين باتجاه لبنان. وبعد «أيلول الأسود» عادت المنظمات الفلسطينية المتواجدة في لبنان لتكرّر نفس التجربة مستفيدة من الصراعات بين مختلف الطوائف اللبنانية. فأثناء الحرب الأهلية التي اندلعت عام 1975 (والتي دامت حتى 1990)، كاد الفلسطينيون أن يسيطروا على الوضع، لكن التدخّل السوري عام 1976 منعهم من تحقيق ذلك، وبعده كان عليهم أن يواجهوا الجيش الإسرائيلي الذي وصل حتى بيروت عام 1982. هكذا وجد ياسر عرفات نفسه مطارداً من الإسرائيليين كما من السوريين، وكان قبلاً قد قاطع مصر التي وقّعت صلحاً مع إسرائيل عام 1979، فاضطرّ للّجوء إلى تونس التي نقل إليها مقرّ منظمة التحرير الفلسطينية.

إن هذا الابتعاد بالإضافة إلى فشل المنظمات الفلسطينية في لبنان شجّع نشاط الفلسطينيين في الداخل. إلا أنه في عام 1994، وإثر توقيع اتّفاقيات أوسلو عام 1993، تمّ الاعتراف بياسر عرفات رئيساً للسلطة الفلسطينية، فأقام أخيراً في فلسطين، في مدينة رام الله بالقرب من القدس. لقد حصلت في الواقع متغيّرات كبرى في الشرق الأدنى خلال اثنتي عشرة سنة، وخاصة في فلسطين. إلا أنه مع دخول الألفية الثالثة بدا أن الآمال المعلّقة على إمكانية تسوية نهائية للنزاع الفلسطيني–الإسرائيلي قد دخلت في متاهة لا

مخرج منها. فقد تشكّلت عام 1988 حركتان إسلاميتان مناوئتان لفتح، هما «حماس» و «الجهاد الإسلامي» رفضتا اتّفاقيات أوسلو؛ وقد ساهمت العمليات التي قامتا بها في تأزيم الموقف، إذ أن قسماً كبيراً من الإسرائيليين تحوّل من تأييد التفاوض من أجل السلام إلى تأييد الوسائل العنفية الأكثر ضراوة.

لقد تسبّبت زيادة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة كذلك بالرغم من الكثافة السكانية في هذه الرقعة الضيقة، بثورة نشبت في كانون الأول/ديسمبر 1987 أطلق عليها اسم «الإنتفاضة» أو «حرب الحجارة»، لأن الفلسطينيين حرصوا على عدم استعمال السلاح، لسحب الذريعة من أيدي الإسرائيليين في الردّ بأسلحة أكثر فعالية. إن هذه الإنتفاضة انطلقت أولاً بشكل عفوي في مخيم للاّجئين في قطاع غزة، إثر حادث سير خطير تسبّب به إسرائيليون وأودى بحياة العديد من الفلسطينيين؛ فقام فتية فلسطينيون في عدة بلدات بإطلاق شعارات معادية لإسرائيل وقذف الجنود ورجال الشرطة الإسرائيليين بالحجارة.

بعد ذلك بوقت قصير، في كانون الثاني/يناير 1988 نشأت سرّاً حركة «حماس» (حركة المقاومة الإسلامية) التي تنتمي إلى التيار الأصولي القريب من جماعة الأخوان المسلمين في مصر، بعكس «فتح» وسائر حركات التحرير الفلسطينية التي كانت تنتمي إلى الفكر العلماني. ومن باب التذاكي اعتقد المسؤولون الإسرائيليون أنه من أجل إضعاف «فتح» لا بد من ترك المجال لحركة «حماس» وكذلك لحركة «الجهاد الإسلامي» (المدعومة من إيران بواسطة السوريين). أما امتداد الإنتفاضة فكانت له نتائج هامة على الصعيد الإعلامي، إذ أن التلفزيونات راحت تصوّر الصدامات المتكرّرة يوماً بعد آخر بين الجنود الإسرائيليين والفتية الفلسطينيين، وكانوا أولاداً في أغلب الأحيان، مما أثار امتعاضاً متزايداً لدى الرأي العام الدولي الذي كان يرى إسرائيل حتى تاريخه على صورة شعب صغير يناضل من أجل البقاء في وجه تحالف البلدان الإسلامية.

اتّفاقيات أوسلو وفشلها

بدا للمسؤولين الإسرائيليين أن السيطرة على «الأراضي المحتلة» يزداد صعوبة يوماً بعد آخر. من هنا بدأوا بمفاوضات سرّية مع منظمة التحرير الفلسطينية، بواسطة وسطاء محايدين وعلى أرض محايدة بالقرب من أوسلو. أما المنظمة (التي وجدت نفسها، كما الأردن، في حال ارتباك بعد تأييدها للعراق في حرب الخليج عام 1991) فكانت ترى أن تفكّك الاتّحاد السوفياتي سوف يحرم الدول العربية لمدة طويلة من حليف يكون عوناً لها في أعمال جديدة ضدّ إسرائيل. هكذا فُتحت الطريق أمام اتّفاقيات أوسلو في آب/ أغسطس عام 1993.

اعترفت إسرائيل في أوسلو بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثّل للشعب الفلسطيني، بعد أن كانت ترى فيها منظمة إرهابية. في المقابل اعترفت المنظمة بوجود إسرائيل. وقد تمّ التوقيع الرسمي على هذه الاتّفاقيات في 13 أيلول/سبتمبر 1993 في واشنطن برعاية رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون، يحيط به ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق رابين. إلا أن هذه الاتّفاقيات التي اعتُبرت بشكل عام محطة حاسمة في حلّ المشكلة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أثارت معارضة شرسة من قبل «حماس» ومن قبل الأحزاب الدينية الإسرائيلية كذلك. ففي الواقع، أبقت هذه الاتّفاقات مسألة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة معلّقة، وكذلك مسألة العودة المحتملة للاّجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في البلدان العربية الأخرى والذين تضاعفت أعدادهم بفعل النمو الديمغرافي. وبقيت معلّقة أيضاً مسألة القدس وما تتمتّع به من رمزية كبيرة، وقد جعل منها الإسرائيليون عاصمة لدولتهم، فيما يواصل الفلسطينيون من جهتهم المطالبة بها عاصمة لهم. فمنذ عام 1967 وسّع الإسرائيليون النطاق البلدي للمدينة، وطوّقوا «المدينة القديمة» والقسم الشرقي الذي يسكنه العرب بعدد من الأحياء الحديثة التي يقطنها إسرائيليون؛ ثم أقاموا حول هذه القدس الموسّعة عدة مستوطنات كبيرة.

في اتّفاقيات أوسلو أُرجىء بتّ وضع القدس، وهي المسألة الجيوسياسية الأساسية، إلى وقت لاحق، إذ أن كل فريق كان يأمل في تحسين شروطه في جولات تفاوض لاحقة؛

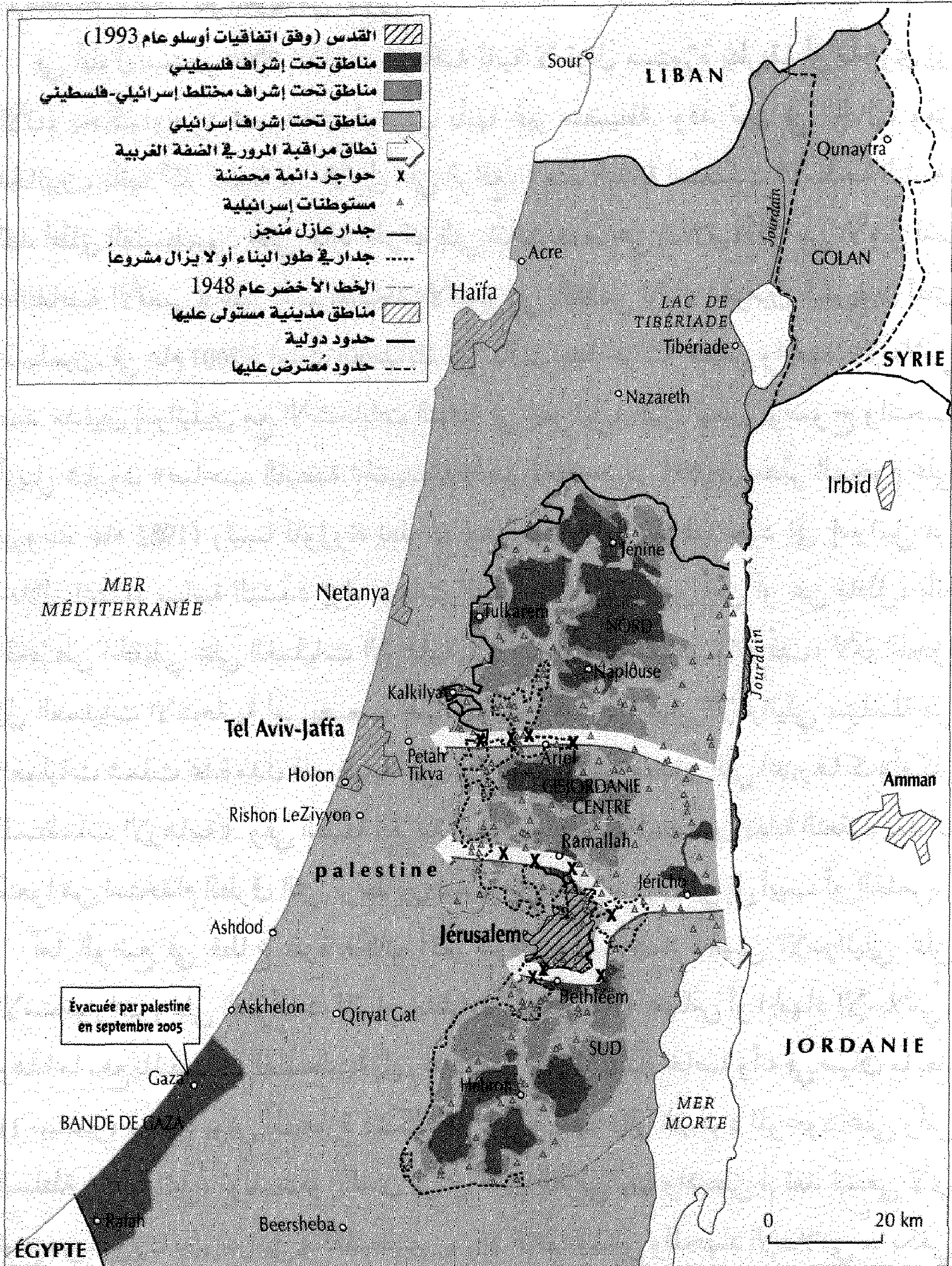
واعتبر المفاوضون الفلسطينيون أن الحلول تأتي فيما نحن نسير. كان ياسر عرفات على حق حين وقّع هذه الاتّفاقيات لأنها أمّنت اعترافاً دولياً بالسلطة الفلسطينية. إلا أنه في حينها بدا الحل الجيوسياسي معقّداً إلى حدّ ما، إذ أن السلطة الفلسطينية التي لم يكن لها الحق في اقتناء السلاح كانت مدعوّة لإدارة سلطة ذاتية على الضفة الغربية وقطاع غزّة، وإنما بمساعدة إسرائيل. وهذه المساعدة اتّخذت اشكالاً مختلفة وفق ثلاث مناطق: منطقة أ- تتمتّع بالاستقلال الذاتي التام وتكون تحت إشراف السلطة الفلسطينية؛ منطقة ب- تخضع لإدارة مشتركة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ منطقة ج- تبقى تحت إشراف إسرائيلي (أنظر خريطة رقم 26).

ظهرت تعقيدات هذا الاتّفاق على خريطة الضفة الغربية على شكل مجموعة من البقع الملوّنة تُشبه جلد النمر المرقّط؛ فالمنطقة (أ) شملت القسم الأكبر من قطاع غزة، وأريحا وضواحيها، ومدن الخليل وبيت لحم ورام الله (مقرّ السلطة الفلسطينية)، ونابلس وجنين وطولكرم على حدود 1949. والمنطقة(ب) «المختلطة» هي منطقة الهضاب المكوّنة من عدد من الجيوب المنفصلة والخاضعة لنظام من القيود على الحركة فيما بينها. وفي سفح هذه الهضاب بقي السهل على جانب نهر الأردن والبحر الميت والمناطق المحاذية للحدود الأردنية، باستثناء أريحا، تحت السلطة الإسرائيلية.

بالرغم من كل هذه المساوىء، كان هذا الحلّ يقدّم للفلسطينيين كسباً يتمثّل في كونه يشكّل بداية مسار يمكن أن يؤدّي تدريجياً إلى قيام دولة فلسطينية حقيقية تتمتّع بكامل مواصفات السلطة. في صيف 1994 اتّخذ ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية مقرّاً له في رام الله. إلا أن قسماً من الإسرائيليين، ومسؤولي الليكود وهو الحزب اليميني الرئيسي، واليهود المتشدّدين قادوا حملة مسعورة ضد اتفاقيات أوسلو. في هذا الجوّ اغتيل رئيس الوزراء اسحق رابين (رئيس حزب العمال، جنرال سابق، وشخص ذو انتماء يساري) على يد شاب يهودي متعصّب ينتمي إلى اليمين المتطرّف، بتاريخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1995. من الجهة المقابلة، كان قسم من الفلسطينيين، خاصة جماعة «حماس»، يعترضون هم كذلك على اتفاقيات أوسلو ويشجبون إقامة مستوطنات جديدة لليهود الأصوليين

في الضفة الغربية. في الواقع، كانت منظمات يهودية متطرّفة قرّرت الاحتلال التدريجي لكل الأماكن التي ذكرتها التوراة، وهذا ما سوف يؤمّن بنظر الأكثر هوساً من بينهم مجيء المسيح المنتظر.

لو أردنا أن نغامر ونقوم بمقارنة على شيء من الفكاهة بين الأصوليين اليهود والأصوليين المسلمين للفت انتباهنا التقارب في المظهر الخارجي، فهم جميعاً يُرسلون لُحاهم، ويتلفّحون بالسواد، ويتشدّدون في ملابس نسائهم، ويرفعون الصوت ويشهرون السلاح للمطالبة بأرض وعدهم الله بها ولا بد لهم من استرجاعها من قبضة عالم منحرف. في أيار/مايو 2000 انسحب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان حيث كان في مواجهات متواترة مع مقاتلي حزب الله، وقد اعتبر أن هذا القرار بالانسحاب سوف ينزع عن الحزب صفة المقاومة بنظر اللبنانيين. إلا أن حزب الله سجّل في هذه الخطوة انتصاراً ورأى أن النزاع لا يزال قائماً حول منطقة حدودية صغيرة تقع على سفح الجولان هي مزارع شبعا، وتلك كانت الذريعة لاستمراره في المعارك وتبرير تسلّحه الذي يكتسب أهمية يوماً بعد يوم.



خريطة رقم 26

توزيع مختلف المناطق في الضفة الغربية وفق اتفاقيات أوسلو

الإنتفاضة الثانية، أكثر دموية من الأولى

في أيلول/سبتمبر 2000 اندلعت انتفاضة ثانية لا تزال مستمرّة بطريقة أو بأخرى إلى الآن، بحكم وجود مجموعات توصف بأنها غير منضبطة. وقد تبيّن في الحال، ومن الجانبين، بأنها أكثر دموية من الأولى. في الواقع، ومنذ البداية استُعملت الأسلحة النارية. لقد أطلق الفلسطينيون على هذه الحركة التي اتّخذت منحى إسلامياً أكثر من الأولى اسم «انتفاضة الأقصى» على اسم المسجد الأقصى في القدس ثالث الحرمين الشريفين لدى المسلمين. في عام 2001 تزامنت العمليات التي قامت بها حركتا حماس والجهاد الإسلامي ضد مدنيين إسرائيليين مع الانتخابات النيابية في إسرائيل، ففاز اليمين بوضوح وانتُخب آريل شارون «صاحب القبضة الحديدية» (أحد قادة حرب 1973، ومدبّر الهجوم على بيروت عام 1982) رئيساً للوزراء بعد أن وعد بأن الأمن سوف يعود إلى إسرائيل من خلال اعتماد سياسة التشدّد إزاء عرفات الذي كان يُتّهم، عن حق أو عن باطل، بأنه المحرّض الحقيقي على العمليات الإرهابية. إلا أن هذه العمليات لم تتوقّف، لأن اللجوء إلى العمليات الانتحارية أمر يصعب تجنّبه عملياً. وقد ردّ الجيش الإسرائيلي بسلسلة من العمليات شملت عدة مدن فلسطينية مثل بيت لحم ونابلس وجنين التي اعتبرها كـ «أوكار للمنظمات الإرهابية». وفي الضفة الغربية أصبحت حياة الفلسطينيين بغاية التعقيد بعد أن مُنعوا من استخدام الطرق التي تربط بين المستوطنات الإسرائيلية في تل أبيب أو القدس.

أما الوضع في قطاع غزة فكان أكثر سوءاً، وقد اعتمد الجيش الإسرائيلي على الاستخبارات وعلى الطوّافات للقيام بعمليات اغتيال لقادة حماس أو الجهاد الإسلامي. وهذا ما دفع بالمنظمات الفلسطينية إلى ردّات فعل أكثر تشدّداً، خاصة وأنه في سياق ما بعد 11 سبتمبر، وإدارة بوش المنحازة بشكل كلّي إلى وجهة نظر الليكود الموجود على رأس السلطة في إسرائيل، تولّد شعور لدى الرأي العام العربي بأن واشنطن لم تعد تسعى لأي نوع من التوازن بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد كان لحماس وللجهاد الإسلامي ما يكفي من المتطوّعين لمضاعفة العمليات الانتحارية المدوّية. وبالرغم من أن عدد الضحايا الذي تسبّبت به هذه العمليات لا يُقاس بفداحة الخسائر الفلسطينية، فإن الرأي العام الإسرائيلي

الواقع تحت تأثير المنظمات الدينية المتشدّدة واليمين المتطرّف راح يطالب بعمليات انتقامية أكثر قسوة، لا بل بطرد جماعي للفلسطينيين. لكن هذه الفكرة بدت غير قابلة للتنفيذ لأن الفلسطينيين يتواجدون بأعداد ضخمة في الأردن المجاور، ولا إمكانية لاستقبال لاجئين جدد.

ساور القلق أحزابَ اليسار وبعض الشخصيات الإسرائيلية من تشوّه صورة إسرائيل أمام الرأي العام الدولي الذي اتّهم الدولة العبرية بشنّ حرب كولونيالية. وفي الحقيقة إن المعارك والمجازفات التي كانت تقوم بها إسرائيل تختلف جذرياً عن معارك 1948 حيث كان المقاتلون الإسرائيليون يدافعون حينها عن أراضٍ استصلحوها وزرعوها، بعد أن عملوا فيها لا كغزاة وإنما كمجموعات من المهاجرين.

من أجل الحؤول دون تسرّب منفّذي العمليات الانتحارية إلى داخل إسرائيل عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى بناء جدار محصّن، بعلو ثمانية أمتار وطول يمتد على مئات الكيلومترات. لكن من المقرّر لهذا الجدار الذي هو في طور الاستكمال ألاّ يتطابق مع الخط الحدودي لدولة إسرائيل، وإنما أن يتبع بعض التعرّجات داخل الأراضي المحتلة ليضمّ عدداً كبيراً من المستوطنات اليهودية؛ وهذا ما سوف يقلّص بشكل ملموس المناطق الفلسطينية من خلال ضمّ العديد من القرى بأكملها. إلا أن هذا الأمر أثار سخطاً دولياً واسعاً، حتى ان المحكمة العليا في إسرائيل أصدرت قراراً يدين الخط الذي يسلكه بناء الجدار في بعض المناطق.

أخيراً، توصّل الرأي العام الإسرائيلي إلى خلاصة مفادها أن الوضع في قطاع غزة يزداد خطورة، وأنه لم يعد من مبرّر مقنع لوجود مستوطنات يهودية في هذا القطاع. إن هذه المستوطنات تغطي ربع مساحة القطاع (وهي مخصّصة لزراعة الزهور من أجل التصدير) ويشغلها 7000 شخص فقط، فيما عدد الفلسطينيين يفوق المليون وهم يعيشون في ظروف كوارثية، بسبب الإكتظاظ السكاني والنقص في المياه والبطالة الكثيفة، لأنهم لم يعودوا يستطيعون العمل على المواقع الاستثمارية الإسرائيلية.

تطارد حركتا حماس والجهاد الإسلامي جنود الجيش الإسرائيلي وتُطلقان القذائف

المصنّعة محلياً على المدن الإسرائيلية المجاورة. وتأتي الهجمات الإنتقامية من قبل إسرائيل دموية، مما يزيد من الإلتفاف حول المنظمات الإسلامية. في عام 2004 قرّر الجنرال شارون، بالتوافق مع اليسار الإسرائيلي، أن يُخلي بعد عام قطاع غزة، مما أتاح الحصول على هدنة مضمرة مع حماس التي لم تعد تشجّع على العمليات الانتحارية. ولكن قبل عملية الإخلاء حاول شارون تصفية حماس والجهاد لئلا تناديان بالنصر على الجيش الإسرائيلي. من جهة أخرى، رفض المستوطنون في قطاع غزة بشكل قاطع إخلاء الأرض التي يقيمون عليها وترك بيوتهم، وألّبوا لهذه الغاية المنظمات الدينية والمنظمات التي تضم المستوطنين في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية.

من أجل تجاوز هذه الأزمة الداخلية الخطيرة التي تثيرها معارضة الليكود، أي محازبي شارون القدامى، لجأ هذا الأخير إلى تشكيل حكومة اتحاد وطني مع أحزاب اليسار، وأسّس حزباً وسطياً جديداً. إلا أن موت ياسر عرفات في تشرين الأول/أكتوبر 2004 والذي كان شارون يرفض أي تفاوض معه، أتاح للحكومة الإسرائيلية أن تفتح قنوات الاتصال مجدّداً مع الرئيس الفلسطيني الجديد محمود عباس الذي انتُخب ديمقراطياً في كانون الثاني/ يناير 2005 والذي يُعتبر معتدلاً. في أيلول/سبتمبر 2005 انسحب الجيش الإسرائيلي من غزة، مما أنقذه من مأزق كبير، ولكن ليس بعد أن دمّر بشكل كامل كل بيوت المستوطنين فحسب، وإنما كذلك كل المرافق العامة التي كانوا يفيدون منها. ولكن شيئاً لم يتغيّر: أتراها أعمال رمزية للتعبير عن الكُره، أم هي حصيلة خطاب المناضلين الإسلاميين الذين رأوا في تراجع الجيش الإسرائيلي دليلاً على أن بالإمكان دحره؛ مهما يكن، فإن إطلاق الصواريخ المصنّعة محلياً على المدن الإسرائيلية المجاورة قد تضاعف، ولا يزال الإسرائيليون يردّون بغارات جوية مركّزة.

أزمة 2006

في أول كانون الثاني/يناير 2006 أعلنت حركتا حماس والجهاد الإسلامي في غزة وضع حدّ للهدنة القائمة. في 5 يناير أُصيب رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون بجلطة

دماغية لا شفاء منها –إنه عقاب الهي، كما يقول المتديّنون– في الوقت الذي كان يقترب فيه موعد الانتخابات النيابية وتوقّع انتصار حزبه الجديد بالتعاون مع اليسار، من أجل أن يباشر بالمفاوضات مع الرئيس الجديد للسلطة الفلسطينية. إلا أنه في نهاية يناير 2006 فازت حركة حماس بالانتخابات التشريعية في غزة والضفة الغربية، وحصلت على الأكثرية المطلقة في المجلس التشريعي الفلسطيني. لقد تمّ الاعتراض على حركة فتح بسبب صورة الفساد التي كانت ترتسم حول معظم قادتها، ولأن اتّفاقيات أوسلو لم تقدّم شيئاً للناس. لقد شكّلت حركة حماس التي ترفض هذه الاتفاقيات، كما الاعتراف بإسرائيل، حكومة السلطة الفلسطينية، بعد أن رفضت حركة فتح مشاركة الإسلاميين مستندة إلى تقليد مدني تفاخر به (علماً بأن عدداً من مجموعاتها الشابّة هي التي أسّست «كتائب الأقصى» مما يعبّر عن حالة ذهنية وشكل من النضال شبيه بالذي يعتمده الإسلاميون). ترفض الحكومة الإسرائيلية أي اتصال بحكومة حماس، كما أن الاتحاد الأوروبي الذي يساهم منذ سنوات في موازنة السلطة الفلسطينية (من أجل دفع رواتب الموظفين ورجال الشرطة) قرّر تعليق دَفعاته. وقد أعلنت إيران عن سدّ هذا العجز.

بعد أن تزايد إطلاق الصواريخ من شمال قطاع غزة باتجاه مدن الجنوب الإسرائيلي، تضاعفت وتيرة القصف المدفعي والغارات الجوية على غزة، من دون أن يؤدي ذلك إلى أية نتائج حاسمة. وقد قام الجنود الإسرائيليون باعتقال عدد كبير من وزراء حماس في الضفة الغربية لاشتباههم بأنهم المحرّضون على عمليات القصف.

حرب لبنان، تموز/يوليو–آب/أغسطس 2006

بينما كان الجيش الإسرائيلي يكثّف من عملياته على غزة ويستعدّ لاحتلال هذا القطاع من جديد، وقعت صواريخ على مدن شمال إسرائيل أطلقها حزب الله من جنوب لبنان. في 12 تموز/يوليو قُتل ثمانية جنود إسرائيليين وخُطف آخرون في كمين نصبه حزب الله جنوب الحدود اللبنانية. وقد طالب الجيش الإسرائيلي بوقف الصواريخ وتحرير الجنود المخطوفين، ودعّم إنذاره بقصف جوّي على جنوب لبنان من أجل تدمير البُنى المعادية.

فردّ حزب الله في 17 يوليو بإطلاق عدد أكبر من الصواريخ طال بعضها مدينة حيفا في الجنوب. وكان حزب الله قد حصل على هذه الصواريخ المصنّعة في إيران عن طريق سوريا. قام الطيران الحربي الإسرائيلي بشنّ غارات عديدة شملت لبنان بأسره، خاصة طرق المواصلات، بقصد وقف الإمدادات من سوريا وشل حركة الشاحنات التي يُعتقد بأنها تحمل منصات الصواريخ. ولكن هذه الاستراتيجية الجوّية لم تؤتِ ثمارها وبقيت الصواريخ تنهمر على شمال إسرائيل.

إنطلاقاً من 24 يوليو قرّر الجيش الإسرائيلي الدخول بقوة إلى جنوب لبنان من أجل تدمير مرابض إطلاق الصواريخ الكائنة في أنفاق تحت الأرض، لكنه اصطدم بمقاومة ضارية من مقاتلي حزب الله المتمترسين بتحصينات قوية تحت الأرض، والتي لم تقدّر حق قدرها من قبل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. لم يتمكّن الجيش الإسرائيلي من احتلال بنت جبيل الموقع الحصين لحزب الله والذي لا يبعد عن الحدود إلا أربعة كيلومترات فقط. وقد تُرجم تعثّر الجيش الإسرائيلي ببطء في التقدم نحو الشمال وباستبدال قائد العمليات على الجبهة الشمالية. لم تتوقّف المعارك على الأرض وكذلك إطلاق الصواريخ من قبل حزب الله إلا في 14 آب/أغسطس بعد أن توصّل أعضاء مجلس الأمن إلى الإتفاق (المُقترح من فرنسا) على مبدأ إرسال قوة تدخّل هامة تابعة للأمم المتحدة تتمركز شمال الحدود الإسرائيلية–اللبنانية. ومن أجل الخروج من هذا المأزق الصعب الذي كان موضع انتقاد شديد في البلدان الغربية، لم توافق إسرائيل على وقف الأعمال العدائية إلا إذا توصّلت هذه القوة الدولية إلى نزع سلاح حزب الله (وهو ما لم يستطع الجيش الإسرائيلي تحقيقه)، فيما اعتبرت الحكومة اللبنانية بأنها قادرة على التفاهم مع حزب الله حين يتولّى الجيش اللبناني أمن جنوب لبنان (وهو ما لم تفعله منذ انسحاب الإسرائيليين منه) وتنسحب إسرائيل من منطقة لبنانية صغيرة تُعرف بمزارع شبعا تقع على سفوح الجولان. إن مسألة حزب الله لم تُحلّ إذن في جنوب لبنان. أما دول الاتحاد الأوروبي التي طالبتها الأمم المتحدة بإرسال كتائب من أجل تكوين قوة الفصل التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان فلا ترغب البتة في مواجهة حزب الله على الأرض، خشية أن تتعرّض لعمليات ارهابية في أوروبا الغربية،

كما حصل عدة مرات في فرنسا. فهذه الحرب يمكن أن تندلع مجدّداً بحجج مختلفة. ومع ذلك قرّر جاك شيراك إرسال كتيبة مؤلفة من 2000 جندي إلى لبنان لتعزيز قوة الأمم المتحدة، ومثله فعلت كل من إيطاليا وإسبانيا، وهما بلدان ينتميان كذلك إلى المتوسط. وقد عبّرت الحكومتان الإسرائيلية واللبنانية عن رضاهما عن تلك الخطوة. في المقابل لاذ حزب الله بالصمت. في هذا الخضمّ أعلنت «الجماعة السلفية للدعوة والقتال» في الجزائر عن عزمها على الانتقام للبنان، وأعلنت انضمامها إلى جماعة «القاعدة» التي كان رجلها الثاني أيمن الظواهري قد صرّح بأنه «يجب معاقبة فرنسا»، خاصة «لعدم سماحها بالحجاب الإسلامي في المدارس».

إن النتائج الجيوسياسية لهذا النزاع الذي كان لبنان مسرحاً له وضحيته الأولى، هي نتائج على درجة كبيرة من الخطورة؛ فالبنى التحتية لهذا البلد قد طالها التدمير، وتكبّد الشعب اللبناني خسائر فادحة، لكن حزب الله على وجه الخصوص أثبت نفسه كقوة يُخشى بأسها في مواجهة الجيش الإسرائيلي، وكقوة عربية وحيدة ألحقت الهزيمة بإسرائيل. بالطبع تؤكّد الحكومة الإسرائيلية على أن قسماً كبيراً من مستودعات الصواريخ قد دُمّر وأن عدداً كبيراً من مقاتلي الحزب أُصيب. لكن الرأي العام الإسرائيلي، وفي طليعته الجنود (الذين يعبّرون عن رأيهم بفضل حرّية الصحافة) يُدركون بأن هذه الحرب قد شُنّت دون تقدير لمخاطرها، ومن خلال تفكير متغطرس (كما فعل الأميركيون في العراق عام 2003) يعتبر بأن القدرة التدميرية لسلاح الجو الإسرائيلي تكفي لوحدها من أجل سحق ميليشيا إسلامية لبنانية. وقد تبيّن بأن هذه الميليشيا تحوّلت إلى جيش حقيقي يمتلك صواريخ بعيدة المدى نسبياً، وأسلحة شديدة التطوّر مضادّة للدبابات (تمّ شراؤها من أوكرانيا وروسيا) تمكّنت من تدمير عدد من دبابات الميركافا موضع افتخار الجيش الإسرائيلي. من المستغرب أن أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية التي كانت حتى هذا التاريخ تتمتّع بسُمعة طيّبة من حيث مقدرتها العالية، والتي لها عدد كبير من العملاء في الشرق الأدنى وخاصة في لبنان، لم تقدّر البتة عدد وقدرة الصواريخ التي استُقدمت من إيران. وما هو مستغرب أكثر هو أن أجهزة الاستخبارات هذه لم تلحظ أهمية التحصينات التي بناها حزب الله تحت الأرض

في جنوب لبنان على بُعد بضعة كيلومترات فقط من الحدود الإسرائيلية.

إن هكذا أعمال تحصينية لا يمكن أن تُنجز دون أن يتنبّه أحد لذلك، لكنها من دون شك لم تُعطَ الأهمية التي تستحقّها، وأكثر من ذلك كان هناك إساءة في التقدير فيما يخصّ قدرة المقاومة لدى مقاتلي حزب الله. ما من شك في أن القيادة العسكرية الإسرائيلية اعتقدت بأن قوتها الجوية سوف تسحقهم في المواجهة الأولى، خاصة وأن القائد الأعلى لهذه القوات كان وللمرة الأولى ضابط طيران (وهذا الأخير قام في اليوم الذي انطلق فيه الهجوم الجوّي ببيع قسم كبير من أصوله المصرفية، لأنه اعتقد بأن هذا النزاع سوف يخفّض من قيمة الأسهم التي يمتلكها). ولما لم يُعطِ الهجوم الجوّي النتائج المرجوّة، واستمرّ حزب الله في إطلاق الصواريخ بأعداد كبيرة، قرّ رأي القيادة العسكرية التي لم تكن ترغب في البداية في احتلال جنوب لبنان (أدّى احتلال بيروت عام 1982 في النهاية إلى صعوبات كبرى) بأن تدفع بقوات برّية. وقد اصطدمت هذه الأخيرة بصعوبات لم تكن متوقّعة، ولم تُدعّم لوجستياً بما يكفي بالرغم من قُرب الحدود. وهكذا على ما يبدو بقي الجزء الأساسي من قوات حزب الله محافظاً على مواقعه في جنوب لبنان.

لقد بدا ممكناً من الآن فصاعداً أن تتمكّن قوات عربية من مواجهة القوة العسكرية الإسرائيلية بفعالية، ويمكن لهذه الأخيرة أن تستعدّ بعد إخلاء الضفة الغربية لاحتمال أن تكون تل أبيب والقدس هدفاً لصواريخ قصيرة المدى تُهرّب بشكل خفيّ. إننا نشهد ظهور جغرافيا سياسية جديدة في الشرق الأدنى والشرق الأوسط، بعد أن ظهّرت صواريخ حزب الله الدور الإيراني. يمكن الاعتقاد بأن أزمة صيف 2006 لم تندلع دون موافقة الحكومة الإيرانية التي لا يتوانى رئيسها أحمدي نجاد عن الإعلان بأنه «يجب شطب إسرائيل عن الخريطة». لا يمكن بالطبع فصل عملية حزب الله عن مرحلة حاسمة في التفاوض حول النووي بين إيران والقوى الغربية، مع الأخذ بعين الاعتبار تورّط الولايات المتحدة في العراق التي ترى لزاماً عليها أن تعتمدِ على الأكثرية الشيعية. إذا تمكّن الجيش الإيراني بفضل المساعدات التي يتلقاها سرّاً من روسيا والصين والباكستان من أن يمتلك بعد بضعة سنوات (وربما أقلّ) قوة ردع نووية –وهي قوة تمتلكها إسرائيل منذ عقود–،

فإنه حُكماً سوف يكتسب أهمية كبرى. إن الشرقين الأدنى والأوسط سوف يدخلان حينها في «توازن رعب» شبيه بالذي كان قائماً إبّان «الحرب الباردة» بين الجبّارين. إلا أنه يُخشى أن يكون هذا «التوازن» أكثر هشاشة من ذاك الذي صمد عدة عقود رابضاً فوق صدر أوروبا المقسومة إلى شطرين بفعل «الستار الحديدي»، لأن التوتّرات الجيوسياسية في الشرقين الأدنى والأوسط هي أكثر تعقيداً بكثير بفعل تعدّد اللاعبين.

دور دول الشرق الأوسط في توتّرات الشرق الأدنى

بعد أن حدّدنا الشرق الأدنى على أنه مجموعة ضمن الشرق الأوسط الذي هو أكثر اتّساعاً بكثير، لا بد لنا من أن نرى بأي شكل ينعكس ما يحصل أو ما حصل في السابق في العراق وإيران وأفغانستان أو الخليج العربي على إسرائيل وفلسطين ولبنان وسوريا، وأحياناً أبعد من ذلك. هكذا مثلاً يظهر فجأة وبشكل لافت دور إيران التي تزوّد سوريا وحزب الله اللبناني بالصواريخ من أجل قصف إسرائيل التي تردّ بقصف لبنان. ولكي يلتفّ الفلسطينيون والإسلاميون العرب بشكل عام حوله، فإن الرئيس الإيراني يُعلن بصورة متواترة «أن إسرائيل يجب أن تزول» وأن المحرقة اليهودية هي تزوير للتاريخ، دون أن تتمكّن الولايات المتحدة الغارقة في وحول العراق من أن تضغط على إيران، خشية أن يقوم رجال الدين فيها بتأليب الشيعة في العراق للثورة ضد الأميركيين، وهم الذين يواجهون مقاومة السنّة الذين تمدّهم سوريا بالأسلحة.

إن كل ذلك ناجم عن انقلابات وارتدادات جيوسياسية تعود إلى زمن سابق. فإيران زمن الشاه كانت قبل 1979 الحليف الأكبر للولايات المتحدة (ولإسرائيل) في الشرق الأوسط، لكن ثورة آية الله الخميني طردتها من هناك، وذلك قبل دخول السوفيات إلى افغانستان بوقت قصير، حيث توجّه سعوديون (من أمثال أسامة بن لادن) مزوّدين بالصواريخ وبالدولارات، مما أتاح لهم نسج العلاقات مع أهل البلاد. في هذا الوقت كان صدام حسين بدعم من الغربيين يخوض حرباً ضد الإيرانيين (المزوّدين سرّاً بأسلحة أميركية عبر إسرائيل؟)، مما سيوفّر له لاحقاً الوسائل لاجتياح الكويت وتهديد المملكة

العربية السعودية. لهذا قامت المملكة باستدعاء الولايات المتحدة بحُكم التحالف معها (مما أثار حفيظة الأصوليين وبن لادن الذين اتّهموا الأميركيين بانتهاك حرمة الأراضي السعودية المقدّسة). بعد حرب الخليج السريعة عام 1991 لم يُفلت البنتاغون والبيت الأبيض قبضتهما عن صدام حسين الذي أُخضع للحصار وللمراقبة الجويّة اللّصيقة لمنعه من الحصول على «أسلحة دمار شامل» يمكنها أن تطال إسرائيل كما المنطقة النفطية في المملكة العربية السعودية. من هنا أتت العملية العسكرية الأميركية في العراق بعد تفجيرات 11 سبتمبر التي قادها سعوديون انطلاقاً من أفغانستان، والملاحظ أن هذا التدخل يتخبط في مواجهة المقاومة التي يخوضها الشعب العراقي، وأكثر من ذلك في الحرب الأهلية التي يتواجه فيها السنّة والشيعة، بعد أن عرف الأكراد كيف ينسحبون من المأزق وسط انزعاج كبير من قبل تركيا...إن هذا التعداد لا يهدف سوى إلى استحضار تداخلات وانعكاسات موازين القوى. وسوف يعطينا الجدول المرفق لمحة إجمالية مقارنة عن تسلسل الأحداث المذكورة.

بعكس الأقسام السابقة من هذا الكتاب، حيث كنت أستعرض ما أظن أنه يشكّل المسائل الجيوسياسية الهامة الخاصة بكل بلد على حدة، فإني سوف أتناول بلدان الشرق الأوسط بشكل شمولي، مبرزاً التأثيرات النزاعية المتبادلة. ومنذ البداية تفرض المقارنة بين العراق وإيران نفسها، نظراً لعلاقات الصراع أو التحالفات المتعارضة القائمة فيما بينهما.

القسم الخامس

دول الشرق الأوسط

الفصل الخامس عشر

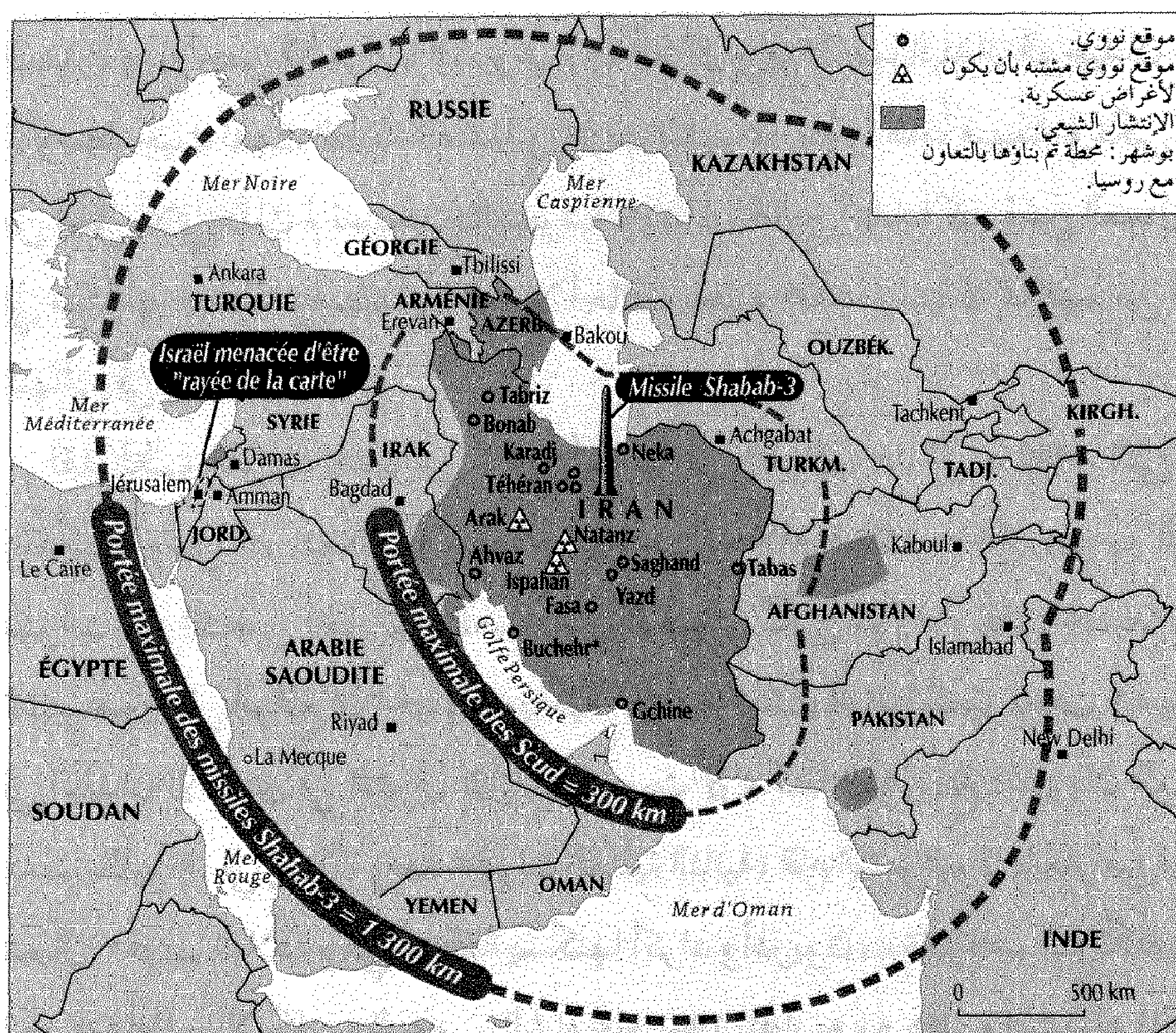
العراق وإيران

للوهلة الأولى يبدو العراق وإيران مختلفين جداً؛ فمساحة العراق تبلغ 438,320 كيلومتراً مربّعاً، وعدد سكانه ثلاثين مليون نسمة، فيما إيران هي أكبر بأربع مرات وتبلغ مساحتها 1,633,190 كيلومتراً مربّعاً، وعدد سكانها يفوق العراق بثلاث مرات ويبلغ سبعين مليون نسمة. إيران التي تتّخذ شكلاً مربّع الزوايا، هي عبارة عن مجموعة من الهضاب العالية الوعرة يطوّقها من الشمال ومن الجنوب سلسلتا جبال عريضة تلتقيان لناحية الشمال الغربي؛ فيما العراق الذي يتّخذ شكلاً مثلّثاً، يتشكّل من بلاد ما بين النهرين وأطرافها القاحلة لجهة الغرب، وتشرف عليه لجهة الشمال جبال كردستان. أحد هذين البلدين (إيران) هو إمبراطورية فارس القديمة (نستعمل كلمة «إمبراطورية» لأن سلطة هذا البلد شملت شعوباً متعدّدة، وهو أمر لا يزال يراود البعض في وقتنا الحاضر)، والثاني (العراق) يعود تأسيسه إلى عام 1920 أيام الانتداب البريطاني الذي أعطى لبغداد مجدداً بعضاً من بريقها القديم، قبل أن يجتاح المغول هذه المدينة التي جعلتها الدولة العباسية المتألقة عاصمة لها، وتتحوّل بعد ذلك إلى نوع من مقاطعة حدودية تابعة للسلطنة العثمانية.

تمتد سواحل إيران على طول الخليج العربي، لا بل تتخطّى ذلك لأنها من الجهة الغربية لمضيق هرمز تحاذي خليج عُمان الذي يصبّ في المحيط الهندي. أما المثلّث العراقي فهو على العكس من ذلك لا ينفتح إلا لعشرات الكيلومترات تقريباً على الخليج العربي لجهة الضفة اليمنى من شط العرب فقط، حيث المصبّ المشترك لنهري دجلة والفرات. لذا حين رسم الإنكليز خط الحدود العراقية اعترض العراقيون على اختلاف توجّهاتهم السياسية على ذلك وطالبوا بمساحات أوسع على الخليج. لكن الاستجابة لمطلبهم كانت تعني إزالة إمارة الكويت، وهذا ما كان يرفضه البريطانيون لأن الكويت –وقبل أن يتعلّق الأمر بالنفط–، كانت تكتسب أهمية كبرى بالنسبة إليهم لأنها كانت تشكّل حلقة أساسية في طريقهم إلى الهند. من هنا حين ضمّ صدام حسين الكويت عام 1990 فإنه كان يُلبّي رغبة

قديمة لدى العراقيين، وإنما لبضعة أشهر... وبأي ثمن!

في هذه المقارنة تبرز نقطة أساسية: النفط والتحولات الجيوسياسية التي تسبّبت بها صراعات السلطة من أجل استثماره. تتشارك إيران مع العراق في أنهما كانا أول من شهد انطلاق المنشآت الاستثمارية للنفط في الشرق الأوسط؛ فالنفط الذي تدفّق بفعل ضغط داخلي في السهل الساحلي بالقرب من مدينة «مسجد سليمان» الواقعة على سفح جبال زاغروس، تمّ استثماره في نهاية القرن التاسع عشر من قبل شركة بريطانية عُرفت بـ «الشركة الأنغلو–فارسية للنفط» قبل أن تصبح «الشركة الأنغلو–إيرانية للنفط» وحالياً «الشركة البريطانية للنفط» (B.P). إن هذا الموقع لمنابع النفط في سهلٍ يلتصق بجبل، أعطى الفكرة في مطلع القرن العشرين لخبراء الجيولوجيا الأتراك والألمان للتفتيش في منطقة الرافدين على سفوح جبال كردستان التي تتّصل بسلسلة جبال زاغروس من الجهة الشمالية–الغربية، فاكتشفوا منابع كركوك والموصل، التي ستتحوّل إلى غنائم حرب بعد الحرب العالمية الأولى. لكن الأميركيين (مجموعة «ستاندارد أويل») فرضوا على الإنكليز والفرنسيين أن يكون لهم حصة في «شركة نفط العراق» التي تأسّست عام 1927. هكذا وُزّع رأسمال هذه الشركة إلى أربع حصص تشكّل كل واحدة 23,75 ٪ (5 ٪ ذهبت إلى المُفاوِض غولبانكيان): حصّتان إلى الإنكليز أصحاب الشركة الأنغلو–إيرانية وشركة شل، حصّة للفرنسيين (الشركة الفرنسية للنفط، أي شركة توتال في الوقت الحاضر)، وحصّة لمجموعة شركات اميركية. لا بد من الإشارة هنا إلى أن العراق كان أول بلد في الشرق الأوسط عمل فيه الأميركيون.



خريطة رقم 27 – إيران

إن قِدم وأهمية المنشآت النفطية لم يؤدِ فقط إلى تنافس بين الشركات، وهو أمر كان له كما سوف نرى تفاعلات جيوسياسية هامة. فبالنسبة للعراق كما لإيران كانت النتائج الاجتماعية والسياسية غاية في الأهمية، بقدر ما استلزمت أعمال استثمار النفط توظيف وتدريب عدد كبير من العاملين، عدا عن الإداريين الأجانب؛ وهذا ما كوّن في هذين البلدين طبقة عاملة حقيقية، وساهم لاحقاً بعد الحرب العالمية الأولى في تنامي حركات اليسار، وبالأخص الأحزاب الشيوعية. إن العراق وإيران هما البلدان الوحيدان في الشرق الأوسط حيث لعبت الطبقة العاملة والحزب الشيوعي دوراً هاماً فيهما. ويمكن الظن بأنه من أجل تلافي ذلك لم تستخدم السعودية وبلدان الخليج أعداداً كبيرة من العمال المحليين في منشآتها النفطية واستقدمت عمالاً أجانب بعقود محدّدة زمنياً لا تمكّنهم من الاستقرار النهائي في البلاد.

لقد لعب الحزب الشيوعي دوراً أساسياً في العراق بعد ثورة 1958 التي أطاحت بالمَلَكية، وقبل أن يتمكّن صدام حسين من إحكام قبضته داخل حزب البعث إثر سنوات من التنافس الحادّ بين العسكريين البعثيين. لكن هؤلاء توافقوا جميعاً على إلغاء الشيوعيين. في الواقع إن الحياة السياسية العراقية كانت أساساً تتميّز بعنف شديد لا نجده في البلدان الأخرى في الشرق الأوسط، حيث لا يمكننا القول مع ذلك بأن الوضع فيها يتّسم بالليونة. في إيران، وبعد الحرب العالمية الثانية، قام الشيوعيون بإيعاز من ستالين في شمال–غرب البلاد، وهي منطقة يسكنها أكراد وأذريون، بمغامرة سوف تكلّفهم غالياً؛ فبعد أن أطاح الإنكليز والروس بالشاه عام 1941 لتقاربه مع هتلر واستبداله بابنه الفتيّ، استغلّ الشيوعيون العراقيون المناسبة ليدعموا عام 1945 إعلان «جمهورية مهاباد» الحليفة للاتحاد السوفياتي. ولكن بعد إنذار مصحوب بضغط أميركي شديد، تخلّت هذه الجمهورية عن مشروعها عام 1946، إلا أن الشيوعيين الإيرانيين أصبحوا موضع شبهة وسط الأمة الإيرانية، ولن يتمكّنوا من استعادة موقعهم إلا بعد عدة سنوات أثناء أزمة تأميم النفط التي سيكون لها نتائج جيوسياسية خطيرة. ومن أجل الإحاطة بتعقيدات وارتدادات هذه الأزمة لا بد لنا أولاً من أن نأخذ بعين الاعتبار التنافس الذي كان قائماً

في المجال النفطي بين الولايات المتحدة وبريطانيا.

التنافس الإنكليزي-الأميركي وتحالف إيران والولايات المتحدة في عملية تأميم النفط الإيراني

كان الإنكليز غداة الحرب العالمية الثانية يهيمنون على النفط في الشرق الأوسط، إذ أنهم كانوا يملكون امتياز إنتاج النفط الإيراني (من خلال الشركة الأنغلو-إيرانية)، وإنتاج نصف النفط العراقي والكويتي. وكان الأميركيون يُنتجون النصف الثاني في الكويت والربع في العراق. ولم يكن الإمتياز للتنقيب الذي حصلوا عليه عام 1934 في المملكة العربية السعودية قد أعطى بعد نتائج باهرة، وذلك لن يتحقّق إلا عام 1948 حين اكتشفوا حقول نفط غوار الضخمة والتي سيبدأ الإنتاج فيها ابتداء من خمسينيات القرن الماضي.

كانت صورة أميركا حينها في الشرق الأوسط ناصعة في عيون القوميين العرب، لأنها لم تشارك في تقسيم المناطق الواقعة تحت الإنتداب بين «المستعمرين» الإنكليز والفرنسيين. في عام 1945 التقى الرئيس فرانكلين روزفلت العائد من يالطا الملك عبد العزيز بن سعود ووقّع معه اتّفاقاً تاريخياً تدعم الولايات المتحدة بموجبه المملكة العربية السعودية. في عام 1946 تمّ تدشين القاعدة الأميركية في الظهران في وسط المنطقة النفطية. وبعد ذلك بسنتين أثناء الحرب العربية-الإسرائيلية اتّخذت الحكومة الأميركية موقفاً محايداً نسبياً.

في عام 1951 اندلعت في إيران ازمة تأميم الشركة الأنغلو-إيرانية للنفط. فقد رفضت هذه الأخيرة زيادة العائدات التي تدفعها لإيران، في الوقت الذي حصلت فيه فنزويلا أثناء الحرب على زيادة من الشركات الأميركية بلغت 50 ٪، وهو أمر بدأ يتعمّم تدريجياً. إزاء هذا الواقع قرّر رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق تأميم النفط مدعوماً من حركة شعبية عريضة لعب حزب توده القريب من الشيوعيين دوراً رئيسياً فيها. وفي مواجهة ذلك قامت بريطانيا بتنظيم مقاطعة صادرات النفط الإيراني، مما حدا برئيس الوزراء مصدق مدفوعاً من حزب توده للتقارب من الاتحاد السوفياتي والسعي لخلع الشاه الفتيّ الذي بدأ يخشى تفاعلات هذه الحركة الشعبية.

في هذه الأثناء دبّرت أجهزة الاستخبارات الأميركية انقلاباً أزاح مصدق عن السلطة. في عام 1954 ودون الرجوع عن مبدأ تأميم النفط، قام الشاه بوضع عملية استثماره وتسويقه بعهدة مجموعة تضمّ الشركات الثمانية الأكبر في تلك الحقبة (خمس شركات أميركية، شركتان بريطانية وشركة فرنسية). ومنذ ذلك التاريخ، وطيلة خمس وعشرين سنة، سوف تكون العلاقات الاقتصادية والعسكرية وثيقة جداً بين الولايات المتحدة وإيران التي كانت تشهد ازدهاراً كبيراً. بالطبع استخدم الشاه جزءاً من عائدات النفط في مصروفات كمالية، وهذا كان موضع لوم كبير. إلا أنه حين ارتفعت هذه العائدات بشكل مفاجىء لثلاثة أضعاف عام 1973 بفعل زيادة سعر النفط بهذه النسبة (لعبت إيران والجزائر دوراً حاسماً في هذه العملية التي نالت موافقة الأميركيين) قرّر الشاه أن يحوّل إيران تدريجياً إلى قوة صناعية وعسكرية كبرى. لهذه الغاية اشترى معدات عسكرية من الولايات المتحدة وكذلك من السوفيات الذين لم تكن علاقته بهم سيئة؛ ولما كان يتوقّع النضوب النسبي للنفط في القرن الحادي والعشرين شارك في تمويل البرنامج النووي الفرنسي، ممهّداً الطريق للبرنامج الذي تطوّره إيران في الوقت الحاضر.

أسباب الثورة الإسلامية التي طردت الولايات المتحدة من إيران

في عام 1979 وفيما كان توقيع معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر يؤشّر لنجاح واضح للدبلوماسية الأميركية، تعرّضت الولايات المتحدة لفشل جيوسياسي ذريع في إيران التي كانت قد أصبحت من الناحية الاقتصادية كما العسكرية نقطة قوّة الأميركيين في الشرق الأوسط. في الواقع، حصلت في طهران عام 1978 سلسلة أحداث غير متوقّعة، إذ انطلقت تظاهرات عنيفة جمعت اليسار ورجال الدين في إيران، وكان ردّ الجيش عليها غير حازم بناء على نصيحة البلدان الأوروبية التي كانت تدعو إلى المصالحة. إلا أن الشاه الذي كان يعاني من المرض وافق بصورة مفاجئة على سلوك درب المنفى، في الوقت الذي كان المعارض آية الله الخميني يغادر مقر إقامته الهادىء في فرنسا ليعود مظفّراً ويُعلن نهاية حُكم الشاه وقيام الثورة الإسلامية. لم يشجب الخميني أميركا من حيث أنها «الشيطان

الأكبر» فحسب، وإنما تمّ احتجاز طاقم السفارة الأميركية في طهران لعدة أسابيع من قبل مجاهدين إسلاميين متشدّدين.

كانت إيران حينها، وبعكس بلدان كثيرة في العالم الثالث، تشهد ازدهاراً اقتصادياً كبيراً وتحديثاً اجتماعياً سريعاً. ما من شك في أن ثروة الشاه وبعض المقرّبين منه كانت طائلة بفضل عائدات النفط الضخمة، لكن القسم الأكبر من هذا المورد الطبيعي كان يُستخدم في تجهيز وتصنيع البلاد، وكذلك في تسليح الجيش. ومن أجل أن يستفيد الفلاحون كذلك من التطور الاقتصادي، أطلق الشاه مشروع إصلاح زراعي عُرف بـ «الثورة البيضاء»، تمّ بموجبه توزيع مساحات شاسعة على التجمّعات القروية، وفرض على كبار الملاّكين أن يقوموا بالشيء نفسه. ولكن عدداً لا يُستهان به من هؤلاء كانوا من كبار رجال الدين الشيعة الذين يتمتّعون بنفوذ كبير في إيران. لم يتجرّأ الفلاحون على أخذ أراضي رجال الدين، وتحوّل هؤلاء إلى خصوم للشاه بحجة أن هذه التدابير التحديثية تمسّ بالدين. وقد انضمّوا إلى معارضين راديكاليين لنظام الشاه، خاصة إلى الثوريين الماركسيين–اللينينيين.

في المقابل، كان مؤيّدو حزب توده الذي أصبح حزباً علمانياً كبيراً (متعاطفاً إلى حدّ ما مع الاتحاد السوفياتي) يقيّمون إيجاباً التقدّم الناجم عن عملية التصنيع التي باشر بها الشاه، لأنها سوف تضاعف من أهمية الطبقة العاملة. وبناء على نصائح الرئيس كارتر بشكل خاص، اتّخذ الشاه قرارات تُسهم بتحرير النظام من بعض القيود، وأولها يقضي بتقليص سلطة «منظمة المخابرات والأمن القومي» المعروفة بجهاز «السافاك» الرهيب. وهذا ما سوف يُشعل الأزمة السياسية تدريجياً. برز زعماء سياسيون ونُفّذت عمليات اغتيال قاتلة اتُّهم بها الأميركيون (أو السافاك)، مما أثار في المدن موجة من التظاهرات الشعبية الحاشدة سار على رأسها رجال الدين الشيعة إلى جانب اليساريين. وكي لا يفوته القطار انضم حزب توده إلى هذه المسيرة. لم يجرؤ الشاه (الذي كان بكل حال يعاني من مرض شديد) على الاستعانة بالجيش، ولم تمضِ أسابيع حتى كان نظامه قد انهار. وباسم الإسلام قام آية الله الخميني (الآتي من فرنسا حيث كان يعيش منذ مدة) بأبلسة أميركا، وأثار حماسة الجماهير بخطاباته الملتهبة، معلناً قيام الثورة الإسلامية. تمكّن رجال الدين

الشيعة من الاستيلاء على السلطة، بعد أن عرفوا كيف يضمّوا إلى تحرّكهم بعض المثقفين الماركسيين وإن لوقت قصير؛ ثم انضمّ الجيش، ولم تمضِ أشهر قليلة حتى أُزيح اليساريون والشيوعيون.

ذاك كان بصورة موجزة تشابك الأسباب الداخلية الذي أدّى في بضعة أسابيع إلى تحوّلات جيوسياسية كبرى في الشرق الأوسط. لقد خسرت الولايات المتحدة نقطة ارتكازها الأساسية في تلك المنطقة، دون أن يجني الاتحاد السوفياتي أي ربح من ذلك. لا بل بالعكس: فبينما كان الاتحاد السوفياتي على علاقة مقبولة بنظام الشاه، قام الإسلاميون الذين تسلّموا السلطة بالتنديد بإلحاد الشيوعيين دون تفريق بين السوفيات والإيرانيين. وقد نُظر إلى هؤلاء كخائنين للوطن، وتمت تصفية معظمهم بعد أن قام العراق، المتحالف إلى حدّ ما مع الاتحاد السوفياتي، بشنّ الحرب على إيران عام 1980.

لقد شهد هذا البلد إذن اندلاع اول ثورة إسلامية، وقد تبيّن تدريجياً أن نتائجها على غاية من الأهمية. للوهلة الأولى اعتبر الاختصاصيون أننا أمام ظاهرة خاصة بإيران لأن الهرمية الدينية الشيعية التي استولت على الحكم في طهران لا نظير لها في الإسلام السنّي. لكننا ندرك الآن أنه بسبب الثورة الإسلامية في إيران عزف الملك في المملكة العربية السعودية عن بعض المشاريع الإصلاحية، خاصة فيما يتعلّق بشؤون المرأة، بضغط من الأئمة الوهابيين الذين اعتبروا أن الإصلاحات التي قام بها شاه إيران هي التي قادت إلى الثورة. ولم تخفِ الأسرة الحاكمة في السعودية انزعاجها فقط حين تمّ التنديد في بعض أوساط الثورة الإسلامية بالبذخ الذي تعيش فيه وبالكلام على الفساد، وإنما أيضاً حين تمّ الاعتراض على استمرار إشرافها على الحج إلى مكة المكرّمة. هذا مع العلم بأن الثوريين الإيرانيين لم يُخفوا رغبتهم في نشر ثورتهم الإسلامية المعادية للإمبريالية في كل البلدان الإسلامية أكانت شيعية أم لا. لما أخفقت العملية التي حاول الأميركيون تنفيذها بواسطة الطوافات لتحرير رهائن السفارة في طهران، بسبب عدم توقّعهم للعواصف الرملية، رأت الجماهير الإيرانية في ذلك دليلاً بأن الله يدعم نضالها ضد أميركا.

انتهى العام 1979 بما يمكن أن يُعتبر هزيمة جيوسياسية جديدة للولايات المتحدة: اجتياح

الجيش الأحمر لأفغانستان. لقد أكّدت تعليقات الصحف حينها بأن خسارة الأميركيين لإيران سوف تتيح للسوفيات اجتياح هذا البلد المجاور والتوجّه عبره نحو المحيط الهندي لبلوغ «المياه الدافئة»، وهو ما شكّل حلماً قديماً لإمبراطورية القياصرة. إلا أنه توضّح بعد بضعة أسابيع أن الجيش السوفياتي لم يكن يسعى لتخطّي حدود أفغانستان من أجل بلوغ سواحل الباكستان. وسوف يتبيّن شيئاً فشيئاً في الثمانينيات من القرن الماضي بأن الجيش الأحمر وقع في مصيدة حقيقية. إلا أنه أثناء الاجتياح السوفياتي لأفغانستان، كانت الولايات المتحدة كثيرة الانشغال بتطور الوضع في إيران لكي يكون لها القدرة على تهديد الاتحاد السوفياتي بردّ إن هو سعى لاجتياح باكستان التي كانت مع ذلك من بين الدول الحليفة لها.

ارتداد الثورة الإيرانية: تنامي قوة العراق

إن الردّ على الثورة الإسلامية الإيرانية لن يأتي من الولايات المتحدة، وإنما من بلد مجاور هو العراق. ففي الواقع، بعد أقل من سنة على انهيار حُكم الشاه، اندلعت حرب بين العراق وإيران. بالنسبة لصدام حسين الذي كان قد أحكم قبضته عام 1968 على حزب البعث (المنافس لحزب البعث السوري)، فإن الثورة الإيرانية شكّلت بالنسبة إليه فرصة ذهبية. لقد كانت العلاقات بين البلدين سيئة منذ زمن بعيد، وذلك لأسباب تتعلّق بالحدود، خاصة في شط العرب مصبّ دجلة والفرات. إلا أن الجيش العراقي كان حينها أقل قدرة بكثير من الجيش الإيراني الذي قام الأميركيون بتسليحه وتجهيزه. لقد تبدّل الواقع مطلع الثمانينيات، إذ أن الجيش الإيراني الذي خسر طاقم قادته افتقر إلى التنظيم، ولم تكن سلطة رجال الدين قد ترسّخت بعد. لم يكن أحد يظن بأن لهؤلاء قدر من الكفاءة العسكرية.

بالنسبة لصدام حسين كانت الفرصة سانحة لمحاولة ضمّ منطقة غنية بالنفط تقع شرق شط العرب، بحجة أنها مأهولة بالعرب وليس بالإيرانيين. إلا أن الخطوة كانت تحمل مجازفة لأن القسم الأكبر من الشعب العراقي ينتمي إلى الطائفة الشيعية، لا بل ان أهمّ

المواقع الدينية المقدسة لدى الشيعة تقع في العراق، في النجف وكربلاء، وليس في إيران. في المقابل يُعتبر حزب البعث علمانياً، وكذلك صدام حسين. وهذا الحزب لا ينادي فقط بوحدة العرب، أكانوا سنّة أو شيعة أو حتى مسيحيين، وإنما يحيي في بغداد ذكرى نضال العرب التاريخي ضد الإمبراطورية الفارسية. وكان العراق يبدو للكثيرين حينها، وخاصة لفرنسا، على أنه البلد العربي العلماني الوحيد الذي يستخدم عائداته النفطية وموارده المائية من أجل تحديث نفسه، ولم يكن تُعطى أهمية كبرى لمظاهر النظام الدكتاتورية، ولا إلى القمع الذي يمارسه ضد الأكراد.

من أجل مواجهة إيران التي يفوق عدد سكانها العراق بأربعة أضعاف، كان على صدام حسين أن يستحصل على دعم خارجي. لم يكن الأميركيون والإنكليز مؤيّدين للنظام العراقي منذ تأميم شركة نفط العراق عام 1972، إلا أنهم بدّلوا في موقفهم بعد الثورة الإسلامية في إيران. كان العراق منذ عام 1958 مدعوماً من الاتحاد السوفياتي، ويقيم من ناحية ثانية علاقات وثيقة مع فرنسا. كان الجميع يتمنى هزيمة سريعة للثورة الإسلامية، وتلك كانت حال المملكة العربية السعودية كذلك التي كانت تخشى من أن تمتدّ ريح الثورة في إيران إلى الأقلية الشيعية المتواجدة على أطراف الخليج العربي في المنطقة النفطية الرئيسية. بكل حال، كان الإمام الخميني يطالب بوضع حدّ لإشراف السعودية على الحج إلى مكة المكرّمة.

إن هذه الحرب العراقية–الإيرانية (1980–1988) التي ظن الجميع بأنها سوف تكون قصيرة وتنتهي بإسقاط نظام رجال الدين، أدّت بالعكس من ذلك إلى تثبيت دعائم الثورة الإيرانية. ففي الواقع أظهر الإيرانيون عن مقاومة ضارية اكتسبت زخمها من الحماس الديني المتجدّد، كما من مشاعر العزة الوطنية. وقد عرفوا كيف يفيدون من التجهيزات العسكرية الأميركية التي ورثوها من جيش الشاه (يُقال أن هذه التجهيزات تمّ تجديدها سرّاً بواسطة الإسرائيليين الذين لم يكونوا راغبين البتة بانتصار العراق القريب منهم جغرافياً). ومن أجل تحاشي انتصار إيران، وهو ما كان سيرتّب تفاعلات هائلة في الشرق الأوسط، حصل صدام حسين على مساعدة مالية ضخمة من الكويت والمملكة العربية السعودية

ودول الخليج، بالإضافة إلى معدّات عسكرية متطورة قدّمها الغربيون (الفرنسيون والأميركيون) والاتحاد السوفياتي، مما أتاح له أن يبني الجيش الأقوى في العالم العربي. لكنه بعد أن سئم من تحقيق النصر، وقّع وقفاً لإطلاق النار مع إيران. قُدّر عدد القتلى في العراق بـ 250,000 وتجاوز المليون في الجانب الإيراني. وقد لاقى عدد كبير من شبان «حرّاس الثورة» حتفهم حين اضطرّوا لاجتياز حقول مليئة بالألغام لتمكين الجيش من القيام بهجومات مضادّة.

اجتياح الكويت و «حرب الخليج» 1991

في آب/أغسطس 1990، بعد عامين على وقف إطلاق النار مع إيران، اجتاح جيش صدام حسين فجأة الكويت التي لا تمتلك قوة عسكرية. وقد ضمّها على الفور متذرّعاً بأن هذه الدولة هي صنيعة الاستعمار البريطاني الذي سعى لتقليص مساحة العراق المطلّة على الخليج العربي. وقد قام مجلس الأمن، من أجل التعبير عن رفضه للقبول بزوال دولة عضو في الأمم المتحدة، ومن أجل حماية المملكة العربية السعودية التي أعلنت بأنها مهدّدة، وكذلك إسرائيل، قام بتشكيل قوة تدخّل دولية. ضمّت هذا القوة كتائب انكليزية وفرنسية، إلى جانب أخرى سعودية ومصرية وسورية. إلا أن الجزء الأكبر منها أمّنته الولايات المتحدة التي تسلّمت القيادة. كانت الولايات المتحدة ترغب في المحافظة على الوضع القائم في الخليج، وخاصة تأمين الحماية للمملكة العربية السعودية تطبيقاً للمعاهدة الموقّعة عام 1945 بين الرئيس روزفلت والملك عبد العزيز بن سعود.

أُنذر العراق بإخلاء الكويت في مهلة بضعة أسابيع، فرفض صدام حسين الانصياع. كان يراهن حتى اللحظة الأخيرة على تحوّل في الموقف السوفياتي وعلى لجوء الاتحاد السوفياتي إلى استعمال حق النقض في مجلس الأمن. لكن قادة الكرملين في مطلع عام 1991 كانوا منشغلين بصراعهم على السلطة، ولم يريدوا، من أجل العراق، الدخول في مواجهة مع واشنطن.

انهزمت القوات العراقية في الكويت سريعاً أمام الطيران الحربي الأميركي. لكن الرئيس

بوش (الأب)، وتماشياً مع قرارات الأمم المتحدة، اتّخذ قراراً بإيقاف قوات التحالف البرّية على الحدود الجنوبية للعراق وعدم ملاقاة الانتفاضات التي قامت في وجه صدام حسين في الداخل: انتفاضة الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال. هكذا تمكّن صدّام من البقاء على رأس السلطة. إلا أنه أُجبر، وتحت مراقبة الأمم المتحدة وسلاح الجو الأميركي والبريطاني، على تدمير أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، والصواريخ المتوسطة المدى التي هدّد بها إسرائيل عام 1990. بالإضافة إلى ذلك أُخضعت صادرات العراق النفطية ووارداته من البضائع للمراقبة، بغية منعه من إعادة بناء قوته العسكرية وإلزامه على دفع تعويضات حرب ضخمة للكويت. لقد ظهرت الولايات المتحدة بمظهر الرابح الأكبر من «حرب الخليج»، وبالرغم من فشلها في إيران ظهرت على أنها القوة المسيطرة في الشرق الأوسط؛ وهذا ما سوف يصبح جلياً أكثر نهاية 1991 حين انهار الاتحاد السوفياتي فجأة. لكن هذا الانتصار السهل سيرتّب على الأميركيين نتائج لم تخطر ببالهم، ذاك أن العراق، وبالرغم من انتصارهم عليه، بقي بالنسبة إليهم مشكلة خطيرة، فيما المشكلة الأخرى هي إيران. ويمكن لهذين البلدين اللذين تواجها في حرب ضروس من 1980 إلى 1988 أن يتّجها إلى نوع من التفاهم في مواجهة عدو مشترك.

انعكاسات هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001

إن أسباب الحرب التي شنّتها الولايات المتحدة على العراق عام 2003 –والتي هي حرب أطول وأصعب من حرب الخليج الأولى–، هي أسباب متعدّدة. ومع ذلك فإنها بالنسبة للأميركيين انعكاس للتفجيرات الانتحارية المروّعة التي قام بها إسلاميون عن طريق الجو مستهدفين نيويورك وواشنطن. بالنسبة لبعض العرب إنها حادثة، أو حتى –ولِمَ لا؟– عملية مدبّرة من الصهاينة. بالنسبة للأوروبيين، وخاصة بالنسبة للفرنسيين، إن سبب الحرب على العراق هو النفط، لأنه كثيراً ما يقال لهم بأنه لن يعود هناك نفط في وقت قريب. مهما يكن من أمر، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار، عن حق أو عن باطل، بأن ردّات فعل الأمة الأميركية سوف تظل محكومة إلى حدٍ كبير وخلال سنوات طويلة

من دون شك بصدمة مركز التجارة العالمي، وبهاجس تكرار هجوم من هذا النوع في الولايات المتحدة.

لقد كان لجورج بوش الإبن الذي لم يكن مضى على انتخابه في عام 2001 إلا وقت قصير وبفارق أصوات لا يُذكر، برنامج «انعزالي»؛ فهو خلال حملته الانتخابية اتّهم منافسه الديمقراطي آل غور بالسير على خطى كلينتون فيما يختص بالسياسة الخارجية، وبالرغبة في مواصلة زجّ أميركا بلا طائل في المسائل الأوروبية (البوسنة) والشرق أوسطية. لكن صدمة تفجيرات 11 سبتمبر أجرت تحوّلاً في شخصية هذا الرجل الذي كان على قناعة، بحُكم معتقداته الدينية كبروتستانتي انجيلي، بأنه تلقّى من الله مهمة إطلاق «حملة صليبية» جديدة ضد الإرهاب الإسلامي. ومما دفعه أكثر في هذا الخيار هو أن شخصيات الحزب الجمهوري التي كانت تحيط به تنتمي إلى المحافظين الجدد الذين كانوا على قناعة بأن «اللجوء للقوة» هو الذي أدّى إلى سقوط الشيوعية. لكن لا بد من الملاحظة أن رونالد ريغن لم يردّ بالقوة على الاجتياح السوفياتي لأفغانستان، وإنما من خلال استراتيجيات غير مباشرة؛ فهو سرّع عملية السباق على التسلّح وأمّن عن طريق الباكستان والمملكة العربية السعودية صواريخ أرض-جو للمقاتلين الأفغان، مما أفقد السوفيات السيطرة على الجو.

إلا أن كثيرين في أوروبا وفي العالم يعتقدون بأن الحرب على العراق تُفسّر بشكل أساسي في رغبة الشركات الأميركية بالوصول إلى منابع النفط في العراق. هذا صحيح، لكن ذلك لا يستدعي شنّ الحرب، إذ يكفي للمسؤولين الأميركيين «لكي يحصلوا على النفط» أن يرفعوا الحصار الذي أُخضع له العراق منذ 1991. لم يكن صدام حسين يتمنى أكثر من رفع الكمية التي يُسمح له بأن يبيعها، ولكان من دون شك سوف يقبل باتفاقيات تسمح للشركات الغربية بالتنقيب عن النفط. وهذا ما كان سيساعده على رفع الحصار الدولي الذي ضُرب حول بلاده منذ عام 1990. لو تمّ ذلك لكان صدام حسين حقّق إنجازاً كبيراً، ولأمكن لاحقاً التخلّص منه.

إن الرغبة في الانتقام بعد اعتداءات 11 سبتمبر المروّعة، والخوف من تفجيرات جديدة، وعدم التمكّن من القضاء على بن لادن وتفكيك عدد محدود من الشبكات العاملة تحت

أمرته، كل هذه العوامل دفعت بالمسؤولين الأميركيين المؤيّدين لنهج القوة إلى تحضير الرأي العام إلى حرب لمواجهة التهديد العراقي. إن الذرائع التي سيقت ببراعة بدت قابلة للتصديق. فصدام حسين، بالرغم من هزيمته عام 1991، كان لا يزال يمتلك -على حدّ تأكيد البعض وتشكيك البعض الآخر- أسلحة دمار شامل، وكان له بالتأكيد (أو ربما) إمكانية الحصول عليها سرّاً من كوريا الشمالية أو من باكستان مع عدد من القاذفات بعيدة المدى، وكان يُمكن له بالتأكيد (أو ربما) أن يقيم فجأة تحالفاً مع القاعدة لكي ينتقم من الأميركيين بسبب حرب الخليج عام 1991 والحصار الذي ضُرب على العراق لمدة اثنتي عشرة سنة.

في المقابل، تمّ بشكل مدهش في الولايات المتحدة إغفال ذكر النتائج الخطيرة التي يُمكن أن تنجم عن هذه الحرب، بالرغم من تحذيرات الأمم المتحدة والحكومتين الفرنسية والألمانية، وبالرغم كذلك من التحفّظات «اللّبقة» لبعض القادة العسكريين الأميركيين الذين كانوا يخشون الانزلاق في هذا الصراع وفي بلد شاسع بإمكانيات محدودة نسبياً. إلا أنه بالنسبة للمسؤولين الأميركيين كان يكفي أن تدفع أميركا بقوتها في الشرق الأوسط لكي تزول كل التهديدات في تلك المنطقة وتنعم بالسلام والديمقراطية، ويتدفّق النفط من جديد!

أما البقية فمعروفة: اقتنع جورج دبليو بوش بنظرية اللوبي الذي يرأسه بول ولفوفيتز نائب وزير الدفاع، القائلة بأن «الثورة الجديدة في المجال العسكري» (التي أحدثها التطور المُذهل لتقنيات رصد وإصابة الأهداف بواسطة الأقمار الصناعية) سوف تتيح من الآن فصاعداً الانتصار في حربٍ دونما الحاجة إلا إلى قوات برية محدودة؛ من هنا لم يُرسل بوش إلى العراق إلا قوة برّية مؤلّفة من 125,000 جندي، بالرغم من مخاوف قادة الجيوش البرية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن نظام التجنيد أُلغي منذ حرب الفيتنام (في عام 1991 تمّ تطويع 400,000 رجل، وقد تبيّن لاحقاً بأن هذا العدد مبالغ فيه؛ لكن الجيش الأميركي في جنوب الفيتنام تمكّن من إيصال عدد المتطوعين حتى 500,000 رجل، على أرض كان عدد السكان حينها يوازي عدد سكان العراق ولكن على مساحة أصغر بكثير).

حرب العراق والصراعات بين خصوم الأميركيين...

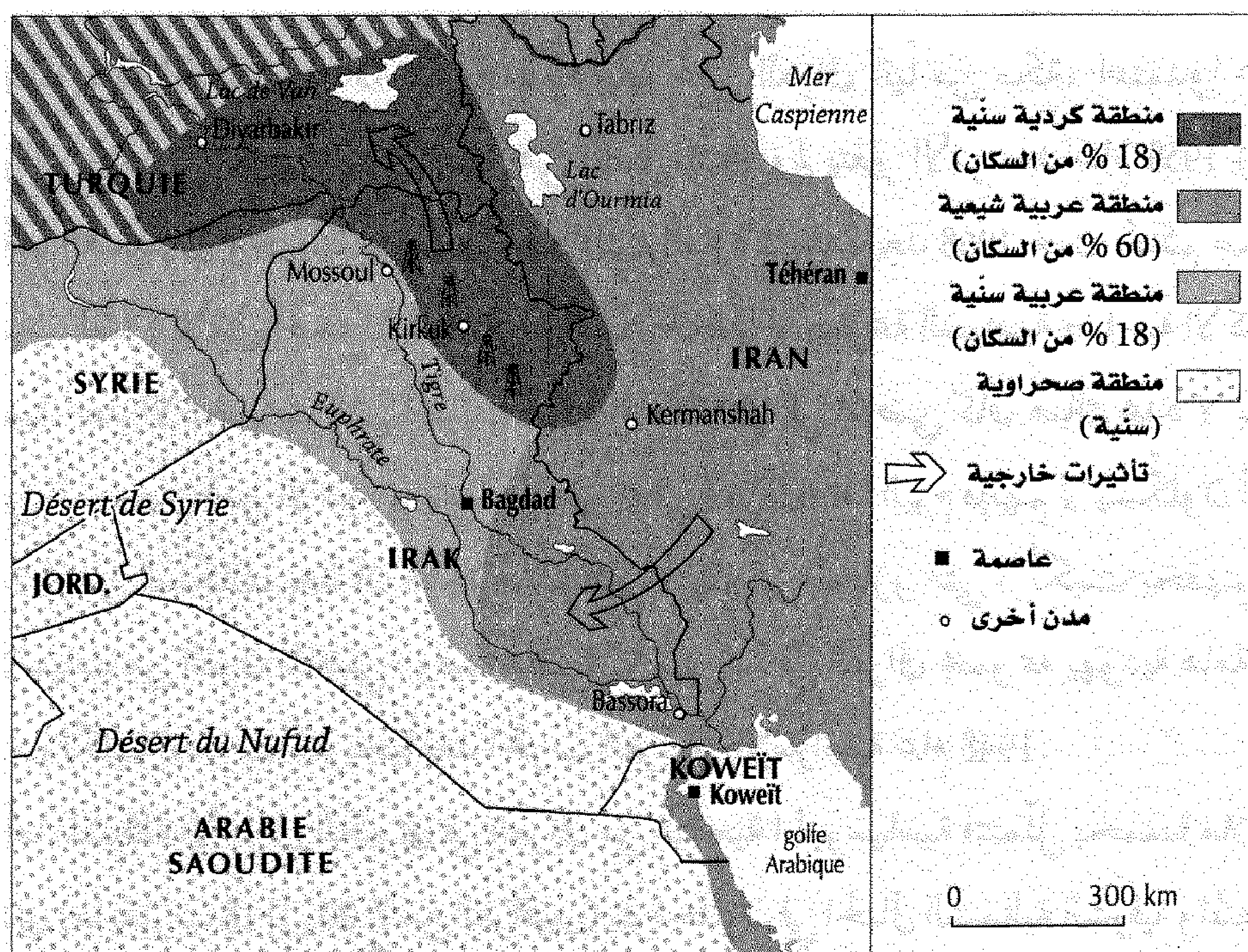
إن النزاع الحالي الذي ابتدأ عام 2003 هو نزاع أطول وأصعب بكثير بالرغم من سهولة الاستيلاء على بغداد. والفرق يكمن في أنه لم يعد للجنود الأميركيين خصم أوحد هو الجيش العراقي، وإنما خصوم متعددون يزداد التنافس فيما بينهم يوماً بعد آخر، إلى درجة أننا نشهد بشكل واضح منذ العام 2004 حرباً أهلية فيما بينهم، وهذا ما يشكّل صعوبة أساسية للأميركيين.

إن العراق الذي يُعتبر الآن المشكلة الجيوسياسية الأساسية، لا يتمتّع بالتجانس المذهبي كما الحال في إيران. فالعرب الشيعة يشكّلون 60 ٪ من السكّان، إلا أنهم حُكموا منذ قرون من قبل العرب السنّة الذين يُعتبرون في الحقيقة أقلّية صغيرة يتراوح عددها ما بين 12 و 15 ٪ من السكان، أو ما بين 18 إلى 20 ٪ وفق تقديرات أخرى (أنظر خريطة رقم 28).

إن هذه السيطرة السنّية تعود إلى القرن الثامن أيام عزّ بغداد زمن الدولة العباسية. وقد استمرّ الأمر على هذه الحال لا زمن السلطنة العثمانية فحسب، وإنما أيام الانتداب البريطاني؛ فالإنكليز بعد أن نصّبوا ملكاً سنّياً على العراق آتياً من مكة، اعتمدوا على الطواقم الإدارية العربية التي كانت هي أيضاً سنّية. ولم يتغيّر الأمر بعد عام 1958 زمن الحُكم العسكري وحزب البعث، بما في ذلك الفترة الممتدة بعد 1968 تحت حُكم صدام حسين. للمرة الأولى أصبح الشيعة في الوقت الحاضر المجموعة السياسية صاحبة الأكثرية رسمياً، بعد الانتخابات التي أُجريت نهاية عام 2005. في الماضي كان هناك عدد لا بأس به من المسيحيين (من الأشوريين والكلدانيين) في العراق؛ أما اليوم فإنهم لا يشكّلون أكثر من 2 ٪ من السكان، بعد أن هاجر قسم كبير منهم إثر المجازر التي ارتُكبت بحقهم في الثلاثينيات من القرن الماضي. وفيما مضى كان يوجد في العراق مجموعة يهودية هامة في بغداد، لكنها اندثرت تدريجياً بعد الحرب العربية–الإسرائيلية عام 1948.

أما المشكلة الأخرى الكبرى في العراق من الناحية الجيوسياسية فتتمثّل بخمسة ملايين كردي (ما يقارب 18 إلى 20 ٪ من العراقيين) يتواجدون في الجبال الشمالية الشرقية والمنطقة التي تحوي على أهمّ حقول النفط في الموصل وكركوك التي بوشر باستثمارها منذ مطلع

القرن العشرين. هؤلاء الأكراد العراقيون السنّة الذين لا يريدون أن تُذوّب شخصيتهم المتمايزة عن العرب، يطالبون بالاستقلال كما يفعل أقرانهم في تركيا (15 مليون) منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. إلا أن الحكومات العراقية المتعاقبة رفضت قيام كردستان، خشية خسارة منابع النفط في كركوك والموصل، وقد حوكم صدام حسين لأنه في الحرب التي خاضها ضد الأكراد، والتي سبقت حرب الخليج، استعمل الغازات السامة لإبادة سكان قرية حلبجا الكردية الذين تظاهروا ضدّه. تعرّض الشيعة بدورهم، فور انتهاء حرب الخليج، لعملية قمع عنيفة من قبل صدام حسين ما أن تمكّن هذا الأخير من إعادة تشكيل قواته العسكرية. وقد حالف الحظ الأكراد بصورة أفضل لأنهم أفادوا من حماية الطيران الحربي الأميركي والبريطاني الذي تولّى مراقبة العراق حتى عام 2003 بشكل متواصل، للتأكد من أن الجيش العراقي لم يحصل على أسلحة الدمار الشامل، وكذلك للحؤول دون قيامه بعمليات عسكرية في الشمال ضد الأكراد.



خريطة رقم 28– تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق إثنية مختلفة

إن الحرب الحالية هي أكثر طولاً وصعوبة، وهي على وجه الخصوص أكثر تعقيداً مما حسبها المسؤولون الأميركيون. ففيما كانوا يتوقّعون عودة سريعة لعمليات إنتاج وتصدير النفط، من أجل الإمساك بهذا المصدر وتمويل إعادة بناء البلاد، تعرّضت أنابيب النفط المتّجهة شمالاً وجنوباً للتفجير في أماكن متعدّدة، وأُحرقت محطات الضخّ. وقد تعرّضت القوات الأميركية لعدة اعتداءات، لكن القسم الأكبر من هذه العمليات استهدف الشعب العراقي، وبصورة خاصة أولئك الذين عملوا في الإدارة أو في الشرطة التابعة للحكومة العراقية المؤقتة التي عيّنتها السلطات الأميركية عام 2004. وحصلت تفجيرات خطيرة في مدينتي كركوك والموصل الكرديتين، علماً بأن أخطر هذه العمليات وأكثرها عدداً هي تلك التي ارتُكبت ضدّ السكان الشيعة أثناء التجمعات الدينية، وضد المزارات والأماكن المقدّسة العائدة لهم.

في الواقع، يسعى الأكراد والشيعة للإفادة من سقوط صدام حسين ومن وجود الجيش الأميركي. فالأكراد بغالبيتهم العظمى يشعرون بالرّضى العميق للاستقلال الذاتي الذي يتمتّعون به بحماية سلاح الجو الأميركي الذي يسهر على هذا الأمر منذ عام 2001، وهم يأملون في أن يتمّ الاعتراف بهذه الاستقلالية في الدستور الجديد. أما بالنسبة للشيعة فإنهم يأملون بدورهم أن يُرسي هذا الدستور نوعاً من الاستقلال الذاتي للقسم الجنوبي من العراق، لا بل يأملون في الإمساك بالبلاد بأسرها لأنهم أصبحوا أكثرية معترفاً بها. بالطبع حاول الإمام مقتدى الصدر والميليشيا التابعة له تحدّي الأميركيين في كربلاء، لكن كبار رجال الدين الشيعة طالبوه بالتروّي ووضعوا حدّاً لهذه المغامرة التي ليست في أوانها. ومن الملاحظ أن القوات العسكرية البريطانية المتمركزة في جنوب العراق وفي البصرة لا تتعرّض للاعتداء بشكل متواتر.

إنهم السنّة بصورة أساسية إذن الذين يقاتلون الأميركيين والذين يتعرّضون للعراقيين «المتعاونين» أو المتريّثين. من هنا فإن الأماكن التي اضطُرّت القوات الأميركية للقتال فيها تقع بشكل أساسي في وسط البلاد حيث يتواجد السنّة بصورة خاصة كبغداد الكبرى (التي يقطن الشيعة كذلك في قسم كبير منها) وفي المدن الصغيرة القريبة من العاصمة.

وهذا ما حصل تحديداً في مدينة الفلوجة عام 2004، حيث اضطرّت قوات المارينز للتراجع بعد وساطة قام بها ضابط إيراني سابق.

يبدو أن خصوم الأميركيين بشكل اساسي هم مسؤولون (سنّة) في جيش صدام حسين تمكّنوا عام 2003 من إخفاء الكثير من الأسلحة والمتفجّرات، وكذلك «مجاهدون» أتوا بأعداد كبيرة من البلدان العربية، إما عبر الحدود السورية (حصلت عدة معارك هناك) أو الأردنية أو الكويتية أو السعودية. وأبرز هؤلاء المجاهدين هم أعضاء المجموعة التابعة للزرقاوي (المولود في مدينة الزرقاء الأردنية والذي قُتل في شمال بغداد في حزيران/يونيو 2006) الذي يجاهر بانتمائه للقاعدة. بالإضافة لعملياتهم ضد الأميركيين يتبنّى هؤلاء عدة تفجيرات دموية ضد الشيعة. من هنا فإن مفهومهم الجهادي لا يقتصر على القتال ضد المسيحيين واليهود، وإنما يتوسّع أكثر ليشمل الشيعة. إلا أن العمليات ضد هؤلاء ترمي أيضاً من دون شك إلى الإيقاع بينهم وبين الأميركيين الذين ستوجّه إليهم أصابع الاتّهام فتقوم انتفاضة شيعية في وجههم؛ والواضح أن الشيعة يزدادون انقساماً إلى فرق متناحرة لكل منها ميليشيا خاصة.

..وكذلك الأزمة المتنامية مع إيران

إن مشكلة العراق الجيوسياسية هي في غاية التعقيد، ولا يمكن التنبّؤ بنتيجة هذا النزاع وما هي العواقب التي ستترتّب عليه على مدى قريب أو بعيد. لكن الأمر يرتبط أكثر فأكثر بإيران كذلك. فعلاقاتها التي كانت وثيقة بالولايات المتحدة طيلة خمس وعشرين سنة، من 1954 إلى 1979، أصبحت بغاية السوء بعد ثورة الإمام الخميني التي أطلقت، بالرغم من خصوصيتها الشيعية، موجة من الحركات الثورية الإسلامية في العالم الإسلامي. بعد وفاة الخميني وانتهاء الحرب مع العراق، ظهر على الثورة الإيرانية التي كانت شعبوية للغاية بعض مظاهر «البرجزة»، وساد الظنّ في إيران كما في البلدان الغربية، بأنه سيتمّ انتخاب مسؤولين معتدلين وهؤلاء سيقيمون تدريجياً علاقات مع الولايات المتحدة، بالرغم من أن إيران هي جمهورية تيوقراطية تخضع لسلطة «المرشد الأعلى» الذي يتمّ اختياره من

بين كبار رجال الدين الشيعة.

إلا أنه في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وبعكس كل التوقّعات، لم يُنتخب المرشّح المعتدل (بحُكم الامتناع الكثيف عن التصويت)، وإنما أحمدي نجاد وهو مرشح مدني شعبوي متشدّد كان في السابق عضواً في «حرّاس الثورة». لم يرفض نجاد أية معاودة للعلاقات مع الولايات المتحدة فحسب، وإنما أطلق تهديدات خطيرة ضد إسرائيل التي يجب «أن تُشطب من الخريطة» وفق قوله. وما يدلّ على أن كلامه لا يدخل في باب المزايدات العنصرية هو إرسال إيران لحزب الله اللبناني صواريخ طالت في تموز/يوليو 2006 معظم الأراضي الإسرائيلية (وهو يصرّح بأن صواريخ أبعد مدى يمكن أن تُرسل ايضاً).

وما يزيد التهديد الإيراني خطورة هو أن الرئيس الإيراني، مدعوماً من الغالبية الساحقة من الإيرانيين، ينوي تزويد إيران بأسلحة نووية وبصواريخ بعيدة المدى (بمساعدة كوريا الشمالية من دون شك، إذا لم نفترض كذلك مساعدة الباكستان)، مستفيداً من الإمكانيات العلمية الإيرانية في مسألة النووي. وهذا البرنامج الذي أطلقه شاه إيران مستشرفاً المستقبل عام 1973 (بمساعدة فرنسا) سمح بإنشاء عدة محطات نووية. إلا أن إيران، أسوة ببلدان أخرى، وقعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أي عدم السماح ببروز قوى نووية جديدة (لم يرفض التوقيع على هذه المعاهدة إلا الهند وباكستان وإسرائيل).

إن الأميركيين يتّهمون العلماء والعسكريين الإيرانيين بالاستفادة سرّاً من تطوير برنامجهم النووي لأغراض مدنية من أجل تصنيع أسلحة نووية بمساعدات خفيّة متنوّعة.

في الواقع، تساهم روسيا بفعالية في البرنامج المدني الإيراني. من هنا فإن الولايات المتحدة (كما فعلت عام 2002 إزاء صدام حسين) تصرّ على أن تسمح إيران بتفتيش منشآتها النووية وتهدّد في حال الرفض بإدانتها في مجلس الأمن. في المقابل ترى فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة -التي أخذت العبرة من النتائج التي ترتّبت على حرب العراق- بأنه قبل الوصول إلى هذه النقطة لا بد من التفاوض مع المسؤولين الإيرانيين؛ لكن هؤلاء، ومن باب العزّة الوطنية كما يقولون، يرفضون تفتيش منشآتهم، وهم في الواقع يقطعون الطريق على إمكانية العثور على منشآت أخرى سرّية.

في الولايات المتحدة، يصرّ البعض على أنه يجب منع إيران بأي ثمن من اقتناء اسلحة نووية بعيدة المدى، لأن ذلك يحمل تهديداً لإسرائيل وللمملكة العربية السعودية كذلك (للشيعة أطماع في مكة منذ قرون، وشيعة العراق يعترضون على إشراف السعوديين على الأماكن المقدسة الإسلامية). إلا أنه لو حصلت ضربات وقائية على المراكز النووية الإيرانية (وهو ما يفكّر فيه المسؤولون الإسرائيليون كذلك)، فإن العواقب ستكون خطيرة جداً بالنسبة للقوات الأميركية المنتشرة في العراق؛ وهذا أمر يدركه المسؤولون الإيرانيون لأن الشيعة في العراق يشكّلون ثلثي السكان، خاصة في جنوب البلاد وفي الجزء الأكبر من بغداد ومحيطها. لقد قدّروا حتى هذا التاريخ (باستثناء محازبي بعض الأئمة) بأن المصلحة السياسية تقضي بعدم الانزلاق للقتال بشكل سافر ضدّ الأميركيين، لكن موقفهم قد يتبدّل من دون شك لو هاجم سلاح الجو أو البحرية الأميركية إيران. إن عملاء إيران كثر في العراق ويمكن للجيش الإيراني حتى أن يدخل إلى هناك لقتال الجيش الأميركي، سيما وأن بغداد تبعد أقلّ من مائة كيلومتر عن الحدود.

ومع ذلك إن العلاقات بين الشيعة العراقيين العرب وشيعة إيران لا تخلو من التعقيد، كما تبيّن ذلك أثناء السنوات الثمانية للحرب، حيث رأينا أن الصراع «القديم الجذور» بين العرب والفرس عاد ليبرز في خطاب الطرفين. لكن إيران، وبعكس العراق، تتميّز بتجانس مذهبي، لأن الإسلام الشيعي الذي انتشر في البلاد منذ القرن السابع عشر هو دين الغالبية العظمى من الإيرانيين والقيّمين عليهم. إن الانتشار الشيعي الذي تنامى في القرن السادس عشر في مواجهة الإمبراطورية العثمانية السنّية يشكّل فرادة إيران في العالم الإسلامي. ولا ينتمي إلى هذا المذهب الناطقون بالفارسية فحسب، وإنما كذلك ستة ملايين أذري يتكلمون اللغة التركية في شمال–غرب البلاد (ما يوازي عدد السكان القاطنين في آذربيجان التي احتلّها الروس في القرن التاسع عشر). إلا أن 80 ٪ من الأكراد (سبعة ملايين في غرب إيران) ينتمون إلى المذهب السنّي. إنما يجب أن نضيف بأنه يوجد حوالي 800,000 عربي ينتمون إلى المذهب الشيعي كذلك ويقيمون في منطقة خوزستان الغنية بالنفط والواقعة على الجانب الآخر من شط العرب، المصبّ المشترك لدجلة والفرات،

الذي يُعتبر الحدود الفاصلة بين إيران والعراق.

لو اتّخذ شد الحبال بين الولايات المتحدة وإيران في موضوع البرنامج النووي منحى سيّئاً، فإن هؤلاء العرب الشيعة الإيرانيين الذين كان صدام حسين يسعى لتحريرهم، سوف يلعبون دوراً مهمّاً في الاستراتيجية الإيرانية التي يمكن لها أن تطمح أيضاً للسيطرة على أماكن الشيعة المقدّسة في كربلاء والنجف في العراق. بالطبع إن العرب الشيعة في العراق ليسوا عملاء لحكومة طهران لأنهم يُدركون البُعد الفارسي للصراع، والحرب بين العراق وإيران لم تُنسَ بعد. لكن الخطابات النارية للرئيس الإيراني والشبكات التي تدعمه يمكن أن تدفع بقسم كبير من الشيعة العراقيين إلى الوقوف بوجه الغزاة الأميركيين قبل أن يرحلوا من تلقاء ذاتهم. ولقد تمّت بالفعل برمجة الإنسحاب التدريجي للجيش الأميركي.

بالرغم من إعادة انتخاب جورج دبليو بوش في نهاية عام 2004 لولاية ثانية وبفارق كبير من الأصوات (مما خيّب أمل مشاكسيه الأوروبيين)، فإن الرئيس الأميركي لمس بوضوح مدى انتقاد غالبية الرأي العام لسياسته العراقية. إلا أن التمكّن من إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في العراق، بالرغم من التهديدات الإرهابية، يُمكن أن يُصوّر على سبيل الدعاية بأنه الدليل على أن التدخّل الأميركي تمكّن في النهاية من إرساء الديمقراطية؛ إنه «المخطّط النبيل» الذي كان يودّ رئيس الولايات المتحدة أن ينشره منذ مدة ليست ببعيدة في ما أسماه «الشرق الأوسط الكبير» (من المغرب إلى أفغانستان). فالديمقراطية تُقدّم على أنها الترياق الذي يؤمّن الحلّ السحري ما أن تُطبّق بحزم. ومن أجل إعطائها المزيد من الفعالية يقترح هؤلاء «المعالجون» في ميدان الجغرافيا السياسية أن يُعتمد النظام الفدرالي على الطريقة الأميركية. ولا بد من أخذ هذه الأحكام المتسرّعة بكل جدّية كونها تتقاطع مع طموحات اللاعبين الأساسيين في النزاع العراقي.

إقامة الفدرالية في العراق وحتى في الشرق الأوسط

يُخشى من أن يؤدّي انسحاب القوات الأميركية والبريطانية والبولونية إلى الدخول في حقبة من الاقتتال الداخلي بين مختلف الفرقاء العراقيين، والذين يُمكن أن يُضاف إليهم

بشكل علنيّ أو مستتر متطوّعون إيرانيون. إن الرّهانات هي من دون شك جيوسياسية، وهي تكمن في التنافس للسيطرة على الأرض؛ فالعراق بحُكم الواقع مقسّم إلى ثلاث مناطق: منطقة الأكراد في الشمال، وهم يصرّون على التمدّد للسيطرة على منابع النفط الواقعة غرب كركوك والموصل. من جهتهم يسعى الشيعة، بالإضافة إلى سيطرتهم على النصف الجنوبي من البلاد حيث توجد حقول نفط مهمّة، لمدّ سيطرتهم على القسم الأكبر من بغداد الكبرى حيث يتواجدون بأعداد كبيرة. أما السنّة، بالإضافة إلى كونهم بدأوا يظهرون كأقلية صغيرة، فإن المنطقة التي يسيطرون عليها لا تحتوي كما يبدو على موارد نفطية.

إن إدراك هذه المعادلة الجديدة لموازين القوى في العراق هو الذي دفع من دون شك بالكثير من السنّة إلى العزوف عن مقاطعة المؤسّسات الناشئة كما كانوا يفعلون حتى الآن، وإلى المشاركة في الانتخابات التشريعية. إن المشكلة عملياً تكمن في معرفة ما إذا كان الدستور الجديد سيعترف واقعياً بتقسيم العراق إلى ثلاث وحدات لا ترابط وثيق فيما بينها، أو أنه سيقيم نظاماً فدرالياً يُتيح تقاسم العائدات النفطية بين المناطق الكردية والسنّية والشيعية.

إن السعي لـ «فدرلة» العراق يزرع القلق في الشرق الأوسط، خاصة في المملكة العربية السعودية حيث الموارد الأساسية للنفط لديها توجد في محافظة الأحساء الحدودية ذات الغالبية الشيعية التي تعرّضت في بعض الفترات للقمع. ولا يغيب عن بالنا الترويج لفكرة ألا تكون الأماكن الإسلامية تحت إشراف سعودي (وهو أمر لا يعود إلا لعام 1924)، وإنما تكون نوعاً من الأراضي الإسلامية الدولية المفتوحة أمام كل المسلمين.

إن الموقف في الشرق الأوسط سوف يتبدّل كثيراً بعد خروج الأميركيين من العراق، وسوف يُنادى من دون شك في العالم الإسلامي وتخومه بأن هذا الانسحاب هو نصر كبير لجهاد الإسلاميين المتشدّدين؛ وبإمكان هؤلاء أن يتباهوا بأنهم عن طريق تصعيد العمليات ألزموا جيش أكبر قوة على الرحيل. ولن تتوانى الشبكات المرتبطة بالقاعدة عن الإفادة من هذا الخطاب. وما أن ينتهي التدخّل الأميركي حتى نرى بأن ارتدادات الحرب على العراق

(التي قد تترافق مع إطلاق صواريخ إيرانية من قبل حزب الله لتشكيل غطاء لحملات إيران، كما في السنوات الأولى للثورة الإيرانية)، يُمكن أن تمتدّ حتى بلاد المغرب وأوروبا الغربية.

الفصل السادس عشر

من قلب الإسلام إلى أطراف الشرق الأوسط

قد يبدو الأمر فريداً أن نتناول في فصل واحد المملكة العربية السعودية وأفغانستان ونقوم بمقارنة محدودة فيما بينهما. فكابول تبعد 3000 كلم عن الرياض و4000 كلم عن مكة المكرّمة. ليس لأفغانستان أي مطلّ على البحر، فيما المملكة العربية السعودية هي شبه جزيرة تبلغ مساحتها أكثر من مليوني كلم2 تمتدّ شواطئها لألفي كلم على البحر الأحمر وتُطلّ على نصف الخليج العربي. تمتلك السعودية أهم مخزون للنفط في العالم، فيما لا تمتلك أفغانستان أية مناجم. الأولى غنية جداً والثانية فقيرة جداً (إذا تغاضينا عن المبالغ التي تجنيها من الهيروين).

ومع ذلك هناك بعض المقارنات الممكنة. فعدد السكان متقارب (22 مليون نسمة)، وحتى تاريخ ليس ببعيد كانت الدولتان تتحاشيان تبنّي مظاهر الحياة العصرية. في الواقع، لم يكن للسكان في السعودية إلى أن حطّت الحرب العالمية الثانية أوزارها أي اتّصال بالاقتصاد الحديث، لأن إنتاج النفط وعائداته التي كانت تجنيها الأسرة المالكة لم تكتسب أهميتها إلا في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي؛ هذا بالإضافة إلى أن الجماعة الوهابية سهرت على أن يحافظ الشعب على نمط حياته التقليدي في الواحات والمدن أو في الصحراء، وأن يتحاشى قدر المستطاع الدخول في الحداثة التي اعتُبرت مُفسدة.

في أفغانستان، بقيت أنماط الحياة تقليدية بسبب العُزلة التي ضُربت حول هذا البلد منذ نهاية القرن التاسع عشر، وفي الواقع، حتى الاجتياح السوفياتي في الثمانينيات من القرن الماضي. ويتشارك السعوديون والأفغان كذلك بالتديّن المُفرط الذي يظهر للعلن أكثر من البلدان الإسلامية الأخرى، مع حرصٍ بتحاشي تسرّب الإسلام الشيعي. ومع ذلك هناك شيعة في أفغانستان، ونصف السكان الذين هم من الطاجيك يتكلّمون الفارسية لغة جارتهم إيران أكبر دولة شيعية. وكذلك الأمر في السعودية، هناك شيعة يقطنون المنطقة الأغنى بالنفط –الأحساء– على ضفاف الخليج. للأفغان والسعوديين كذلك قاسم مشترك

يمكن أن نسمّيه «حماساً دينياً–سياسياً مُفرطاً»، إذا لم نقل تديّناً مناضلاً، وهذا هو الشعور الذي استند إليه في نهاية القرن الثامن عشر الإمام المتشدّد محمد بن عبد الوهاب لكي يدفع ببعض البدو لمهاجمة الحاميات التركية الساحلية، وللتوجّه بشكل خاص إلى مدينة مكة (1803) حيث أدان البِدع والزخارف في المساجد وحتى على قبر الرسول. وقد زوّج ابنته لابن أحد زعماء القبائل، محمد بن سعود، وأسّس الجماعة الوهابية التي تشكّل في آن ضمانة وقيداً للأسرة الحاكمة في السعودية. في أفغانستان، لا نجد هذا التاريخ السياسي–الديني الحافل، حيث اقتصر الأمر على الدور الذي لعبه رجال الدين، وهم غالباً ذات ثقافة متوسّطة، بشجب كل ظاهرة حديثة أو غريبة تُعتبر بنظرهم انحرافاً. وقد تعاظم دورهم أثناء الحرب ضد السوفيات (1979–1980)، إلى درجة أنه يمكننا القول إن غالبية الشعب الأفغاني تتعاطف مع الإسلاميين.

لم تسنح الفرصة للسعوديين والأفغان بالتلاقي إلى أن اندلعت الحرب في أفغانستان. في الواقع كان الأفغان شديدي الفقر ليحلموا بالقيام بشعائر الحج في مكة. وأتى التدخل السوفياتي في أفغانستان ليعطي الفرصة للأسرة الحاكمة في السعودية، وهي المعروفة بثرائها، لكي تبرهن بأنها تساهم فعلاً في الدفاع عن المسلمين، خاصة حين يتعرّض لهم أصحاب الفكر المادي والمُلحدون. كان عليها أن تقوم بذلك خاصة بعد أن أدانت ثورة الإمام الخميني تواطؤ الملك السعودي مع «الشيطان الأكبر»، أي الإمبريالية الأميركية. هكذا مُوّلت إذن المقاومة الأفغانية، وأُرسل سعوديون إلى هناك من أجل القتال أو من أجل توزيع الأموال. وبهذه الطريقة أجرى بن لادن في الباكستان اتّصالات مع الأفغان الذين شكّلوا بعد ذلك بوقت قصير ما عُرف بمجموعات «الطالبان». يمكننا القول إن الإفغان لم يروا عرباً في حياتهم بقدر ما رأوا منذ خمس وعشرين سنة، وإنه في العام 2001 وتحت قصف الطيران الأميركي «هلّلوا» للنزاع الذي حصل بين بن لادن والملك السعودي إثر استدعاء هذا الأخير للجيش الأميركي حين هدّد جيش صدّام حسين المملكة، بعد اجتياحه للكويت.

المملكة العربية السعودية

تقدّم المملكة العربية السعودية (2,1 مليون كلم2، 24,6 مليون نسمة) مفارقة جيوسياسية تتمثّل بهذه الدولة المتشدّدة دينياً والتي أُنشئت في القرن العشرين وحيث يقع قلب الإسلام: مكة المكرّمة. لم تتوسّع هذه الدولة انطلاقاً من المدينة المقدّسة القريبة من البحر الأحمر أو من منطقة أخرى ساحلية، وإنما انطلاقاً من واحة في قلب شبه الجزيرة العربية هي الرياض. هناك في نهاية القرن الثامن عشر قام ضدّ الأتراك الذين كانوا يسيطرون على السواحل وطرقات الحج تحالفٌ بين الإمام محمد بن عبد الوهاب مؤسّس الجماعة الوهابية ومن خلفه، وأمير نجدي اسمه محمد بن سعود وسلالته. فبعد إخفاقات عديدة وسلوك درب المنفى أكثر من مرة في القرن التاسع عشر (خاصة إلى الكويت)، عرف هؤلاء كيف يفيدون من التنافس القائم بين السلطنة العثمانية والدولة البريطانية التي كانت تُمسك بالهند وبمصر القائمتين على الجهتين المتقابلتين لشبه الجزيرة العربية.

حين انتهت الحرب العالمية الأولى، شكّلت هزيمة تركيا بالنسبة للسعوديين وحلفائهم الوهابيين مناسبة لمدّ نفوذهم نحو الشمال. هكذا نظّموا أحزابهم في مجموعات متماسكة تمكّنوا من اجتذاب أفرادها وتحريرهم من التركيبة التقليدية للنظام القبلي وصراعاته ليتحوّلوا إلى «إخوان». وهذا التنظيم سوف يؤشّر لاحقاً لقيام بعض التنظيمات الإسلامية مثل جماعة الإخوان المسلمين التي تميّزت كذلك بروحها النضالية. حاول هؤلاء «الإخوان» حوالي العام 1920 الاستيلاء على الكويت (الخاضعة للحماية البريطانية) والتوسّع بالعربية السعودية لجهة الشمال حتى الفرات والتوجّه نحو المتوسط. لكن طلعات سلاح الجو البريطاني كانت كافية لردعهم. ولما استفحل أمر «الأخوان» قام عبد العزيز آل سعود (الذي كان كبير القامة وفائق المهارة من الناحية الاستراتيجية) بالتخلّص من قسم منهم بمساعدة مُضمرة من البريطانيين (أنظر كتاب دافيد ريغوليه–روز: «الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية»، أرمان كولان 2005). وإذ تيقّن البريطانيون من مقدرة عبد العزيز كقائد استراتيجي غضّوا الطّرف عن استيلائه على مكة عام 1924 بالرغم من قلق السكان.

لم يكن الإنكليز الذين قدّموا الكثير من التنازلات في المسألة النفطية على كثير من الدراية والتنبّه لبعض الدلائل الجيولوجية التي قد تؤشّر لاحتمال وجود النفط في غرب الخليج العربي (وليس على سفح الجبال في الجهة الشرقية للخليج، أو كما هي الحال في بلاد الرافدين، وإنما في السهل). كان علماء الجيولوجيا الأميركيون أوسع خيالاً، وتمكّنت شركة سوكال (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) من أن تحصل عام 1933 وبشروط مالية متهاودة (اعتبرها الإنكليز مرتفعة جداً) على امتياز للتنقيب عن النفط من الملك عبد العزيز آل سعود. وقد تدفّق النفط عام 1938. انضمّت شركة سوكال إلى تكساس أويل وكوّنا معاً شركة «كازوك» التي أصبحت عام 1944 شركة «أرامكو» (شركة الزيت العربية الأميركية) التي عهد إليها الملك عبد العزيز استثمار النفط في المملكة. في عام 1945 التقى الرئيس الأميركي روزفلت العائد من يالطا الملك عبد العزيز على متن المدمّرة الأميركية كوينسي في عرض بور سعيد وعقدا معاهدة نفطية وعسكرية، حصلت بموجبها شركة أرامكو على امتياز التنقيب عن النفط واستثماره في السعودية، وتعهّدت الولايات المتحدة بحماية أمن المملكة. وبعد فترة قصيرة أُنشئت قاعدة لسلاح الجو الأميركي في الظهران لحماية منطقة الأحساء التي تبيّن أنها المنطقة الأغنى بالغاز الطبيعي. في عام 1948 اكتُشف فيها أهم منبع نفطي في العالم في حقل الغوار الذي يحتوي على احتياطي يبلغ 16 مليار طن. بعد مضاعفة أسعار النفط ثلاث مرات عام 1973 خضعت شركة أرامكو تدريجياً للتأميم بمعدل 60 ٪ عام 1974 و 100 ٪ عام 1976 دون أن تنخفض قيمة أسهمها في بورصة نيويورك، وإنما على العكس من ذلك.

في مطلع عام 1979 أربكت الثورة الإيرانية الأسرة الحاكمة في السعودية، خاصة بعد عدة شهور حين قامت مجموعة متطرّفة بالاستيلاء على الحرم المكيّ الشريف لبضعة أيام وأذاعت بواسطة مكبّرات الصوت شعارات معادية للأسرة الحاكمة، متّهمة إياها بالفساد. هل كان أعضاء هؤلاء المجموعة من أفراد القبائل التي لم تستفد من الثروة النفطية؟ هناك في الواقع تفاوتات كبرى بين القبائل، حتى أن الشّبهة لا تزال تحوم حول البعض منها نتيجة نزاعات قديمة. في المقابل يختار الملك نساءه من قبائل أخرى للحصول على دعمها،

من هنا فإنه وفقاً لتصوّر ابن خلدون تقع المنافسة بين الأمراء استناداً للانتماء القبلي للأم. ويُقدّر عدد أفراد الأسرة المالكة بأكثر من ثلاثة آلاف شخص. وإحدى الفرضيات التي تمّ التداول بها فيما يخصّ الثوّار في المسجد الحرام هو أن يكونوا من ورثة «الإخوان» الذين تمّ التنكيل بهم على يد الإنكليز (بغضّ طرف من ابن سعود). في النهاية تمّت تصفية أولئك الذين تحصّنوا بالسرادب في المسجد بالغاز الخانق بواسطة كوماندوس فرنسي تابع لوحدة التدخّل.

في آب/أغسطس 1990 أثار هجوم الجيش العراقي على الكويت هلعاً في أوساط الحكام السعوديين الذين تملّكتهم الخشية من أن يكون لهذا الهجوم ارتداد على المنطقة النفطية في السعودية؛ هذا على الأقل ما صرّح به البيت الأبيض من أن الملك السعودي يطلب مساعدة مكثّفة من الجيش الأميركي، وهي في الواقع مساعدة ضرورية لأن المملكة لا تمتلك جيشاً حقيقياً. فهناك «الحرس الوطني» المكوّن من أعضاء القبائل ذات الولاء المطلق والذي يقوده أحد أبناء الملك النافذين، وكتيبتان من الجيش الباكستاني يتمّ إلحاقهما لفترة محدّدة زمنياً. وهناك أيضاً «شركات الأمن» التي تضم في صفوفها خبراء أوروبيين وأميركيين يوظّفون بمرتّبات عالية جداً من أجل صيانة أو استعمال المعدّات الحربية التي تشتريها المملكة العربية السعودية من القوى الأوروبية أو من الأميركيين، ومن الفرنسيين خصوصاً، سواء تعلّق الأمر بالمدرّعات أو البوارج الحربية والغوّاصات والطائرات الحربية والصواريخ وأنظمة الرّصد الخ. وهذا ينطبق على دول مجاورة.

إن هذه الدول التي لا تمتلك جيشاً بالمعنى الحقيقي للكلمة تناقض كلياً (وهو أمر لا يُذكر إلا نادراً) دولاً عربية أخرى حيث يحتلّ العسكر موقعاً هاماً جداً، إلى درجة أنه يُحكم سيطرته على أجهزة الدولة. وهذه الدول التي لا تمتلك جيشاً تفتقر في الوقت ذاته إلى طبقة عمّالية، لأنه بالرغم من الصناعة النفطية فإن معظم العاملين هم من الأجانب الذين يُستخدمون بعقود محدودة الأجل ولا تكون عائلاتهم معهم. فإلى العاملين القادمين من الدول العربية يُضاف أولئك الآتون من الدول الإسلامية (الباكستانيون، الأندونيسيون) ومن بلدان أُخرى غير إسلامية مثل الفليبين والبرازيل...

لم يكن الإنذار العراقي في 1990–1991 كافياً لكي يتشكّل في المملكة جيش وطني لأن المرشّحين للوظائف العسكرية ليسوا كثراً مقارنة بأعداد السّاعين لتبوّء الوظائف العليا ذات المردود المالي الكبير في قطاع الخدمات، وهي وظائف مخصّصة للمواطنين السعوديين. ونشهد في الواقع بداية حركة بطالة بالنسبة للشباب السعودي، نظراً لنموّه الديمغرافي ولرفضه ممارسة مهن يعتبرها «صالحة للأجانب».

ترك الإنذار العراقي عواقب لم تُقدّر حق قدرها. فقد طرح وجود حوالي 400,000 جندي غربي مكوّنين من رجال ونساء، بالنسبة للمسلمين وخاصة لرجال الدين، مسألة قدسية أراضي المملكة العربية السعودية. فليست مكة والمدينة لوحدهما أراضي مقدّسة يحرّم دخول غير المسلمين إليها، بل إن ذلك ينطبق على كل أراضي المملكة؛ من هنا فإن قدسية الأرض قد مُسّت بنظر البعض خلال حرب الخليج بسبب وجود عشرات الآلاف من المسيحيين وحتى من اليهود الذين شربوا المُنكر وأحيوا فرائضهم الدينية. لقد أصدر بعض الأئمة المتفهّمين فتاوى تؤكّد بعدم حصول مسّ بالمقدّسات، فيما كان لآخرين رأي مناقض عبّروا عنه ما أن زال خطر الحرب. إلا أنه من المؤكّد بأن هذه المسألة كانت في أساس، أو أحد أسباب الخلاف الذي احتدم بين أسامة بن لادن والأسرة الحاكمة في السعودية بعد أن اتُّهمت بالتساهل أو بالتواطؤ مع الإمبريالية الأميركية. أما تمويل الأسرة الحاكمة منذ عقود لمنظمات فلسطينية أو إسلامية فقد نُظر إليه على أنه على سبيل التغطية. هكذا تسلّح بن لادن بدوره الجهادي في أفغانستان وأصرّ على مقاطعة الأميركيين أو على الأقل على إخلائهم للقواعد العسكرية التي أقاموها في المملكة منذ عام 1990. ولما لم يحصل على جواب سوى المماطلة، وخشية أن يُعتقل أو يُصفّى، لجأ إلى السودان ومن بعدها إلى أفغانستان حيث أنشأ تنظيم القاعدة.

بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001، حين دلّت التحقيقات بأن غالبية أعضاء الكوماندوس الذين قاموا بالعمليات في نيويورك وواشنطن هم من السعوديين اعتبر الرأي العام الأميركي بأنه تعرّض للخديعة، حتى أن الحكومة الأميركية رأت بأن المملكة العربية السعودية أعادت النظر جذرياً بالاتفاقات الأساسية المعقودة عام 1945 بين الرئيس روزفلت والملك

عبد العزيز بن سعود. إلا أنه كان لا بد من الأخذ بعين الحسبان التفاعلات المحتملة لتفجّر الوضع في المملكة العربية السعودية التي تمتلك أكبر احتياطي للنفط في العالم.

بعد العام 2001، وإزاء الإدانة الأميركية، حاولت السلطات السعودية المباشرة بإضفاء طابع ديمقراطي على النظام (تنظيم انتخابات محلّية)، كما بعملية انفتاح سياسي على الحركات الإسلامية المعتدلة في المملكة. هذا ما عُرف بسلسلة «لقاءات الحوار الوطني» التي انطلقت عام 2003. إلا أن الأسرة الحاكمة في السعودية ترى نفسها مُلزمة وبشكل متزايد بمواجهة تفجيرات يقوم به متطرّفون على أراضيها؛ وهذه الاعتداءات بعد أن طالت الأميركيين بدأت تُصيب النظام في الرياض بالصميم وتتعرّض لمفكّرين ليبراليين سعوديين، وحتى لبعض الوجهاء. وبالرغم من تعزيز قوى الأمن الداخلي لا يزال البعض يخشى من فرضية تقويض أركان النظام إثر انتفاضة داخلية تقوم لصالح الإسلاميين.

أفغانستان

منذ اجتياح هذا البلد المجاور للاتحاد السوفياتي من قبل الجيش الأحمر في نهاية عام 1979 تحوّل –وهو الذي لم يكن يُسمع عنه الكثير– إلى أبرز النقاط الساخنة في الجغرافيا السياسية العالمية، بالرغم من أن أسباب هذه الأهمية ليست دائماً واضحة. إن هذا البلد المطوّق من كل الجهات، والذي تزيد مساحته قليلاً عن فرنسا، ويقطنه ثلاثون مليون نسمة، هو بلد لا يمتلك موارد معدنية، وهو قبل أي شيء لا يبدو واقعاً على محور استراتيجي أساسي، علماً بأن الكلام لا يزال يدور حول ممرّ خيبر الشهير الذي سلكه الإسكندر الكبير للعبور من إيران إلى الهند. لما دخل الجيش الأحمر أفغانستان قيل حينها وتكرّر القول من أن الهدف هو بلوغ «المياه الدافئة» في المحيط الهندي. لكن هذا الجيش انشغل في مواجهة القبائل المتعدّدة التي قاتلته ولم يسعَ للخروج من أفغانستان. ولما انسحب عام 1989 من هذا البلد الذي شكّل فخّاً بالنسبة له، ظنّ البعض أن أفغانستان سوف تعود تدريجياً إلى الهدوء، لكن صراعات عنيفة نشبت بين مختلف المجموعات التي ينتمي جميعها تقريباً إلى التيار الإسلامي، والتي حاربت السوفيات؛ في عام 1996 سقطت كابول في أيدي

مجموعات متطرّفة تُعرف باسم «الطالبان» (أي طلاب المعاهد الدينية للعلوم الشرعية). وكان هؤلاء الطلاب قد قدموا من باكستان حيث أشرفت على تنظيمهم أجهزة المخابرات في الجيش الباكستاني.

بعد أن تمكّنت حركة طالبان من السيطرة على المجموعات الإسلامية الأخرى، باستثناء مجموعة القائد أحمد شاه مسعود الذي كان الأكثر اعتدالاً، إذا لم نقل الأكثر تقدّمية (قد لا ينطبق الأمر على قواته)، أقامت إمارة أفغانستان الإسلامية. ومنحت هذه الإمارة حق اللجوء للملياردير السعودي أسامة بن لادن الذي كان قد أتى سابقاً إلى أفغانستان من أجل محاربة السوفيات، وخاصة من أجل تأمين السلاح والأموال المرسلة من السعودية ودول خليجية أخرى والولايات المتحدة.

تمكّن بن لادن، بفضل طالبان، من أن يُنشيء بالقرب من كابول القاعدة الأساسية لحركته (التي ستُعرف باسم «القاعدة») وأن يقيم عدة مخيمات للتدريب على السلاح والعمل السرّي استقدم إليها متطوعين عرباً كان معظمهم من السعودية وبلاد المغرب ومصر ومن بلدان الشرق الأدنى والسودان (حيث أقام بن لادن قبل انتقاله إلى أفغانستان)، ولكن كذلك من القوقاز، وخاصة من بلاد الشيشان حيث كانت مجموعات إسلامية تقاتل الجيش الروسي. وانطلاقاً من أفغانستان تمكّن بن لادن من نسج شبكة علاقات عالمية بفضل إمكانياته المالية واتّصالاته المتنوعة مع المهاجرين العرب في بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وهذه الشبكة هي التي تمكّنت من تنفيذ تفجيرات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 في مبنى التجارة العالمي في نيويورك، وفي واشنطن.

بعد مضي شهر على هذه التفجيرات قامت الولايات المتحدة، بالاتفاق مع الأمم المتحدة، بشن غارات جوية بطائرات ب—52 التي انطلقت من قواعدها في أرخبيل دييغو غارسيا في المحيط الهندي (ما يعني 12,000 كلم ذهاباً وإياباً بفضل التغذية بالوقود في الجو)، أتبعتها بعمليات برّية تمّت بالتوافق مع الروس انطلاقاً من القواعد المتواجدة في أوزباكستان وقيرغستان، وقد تمّ ذلك خصوصاً بمساندة جماعة أحمد شاه مسعود، بالرغم من أن هذا الأخير كان قد اغتيل عشية 11 سبتمبر على يد عملاء للقاعدة أتوا من

بلجيكا. انكفأ الطالبان وبن لادن ومعاونوه باتجاه الباكستان المجاورة حيث كانوا يأملون بحماية أجهزة استخبارات الجيش الباكستاني والأحزاب الإسلامية المحلية التي تتمتّع بنفوذ كبير. لكن تحوّل الرئيس الباكستاني برويز مشرف باتجاه الولايات المتحدة ألزم بن لادن وجماعته على الاختباء في الجبال التي تفصل باكستان عن أفغانستان. وبعد قصف عنيف وعمليات قامت بها قوات خاصة من أجل إخراج مقاتلي القاعدة من المغاور التي اختبأوا فيها، تمكّن هؤلاء من اللجوء إلى ما يُعرف بالمنطقة القبلية الواقعة في الجهة الشرقية من الحدود، حيث يتحاشى الجيش الباكستاني التدخّل لئلا يتسبّب بانتفاضة أفراد القبائل، وكذلك بإثارة الأحزاب الإسلامية المتواجدة في المدن.

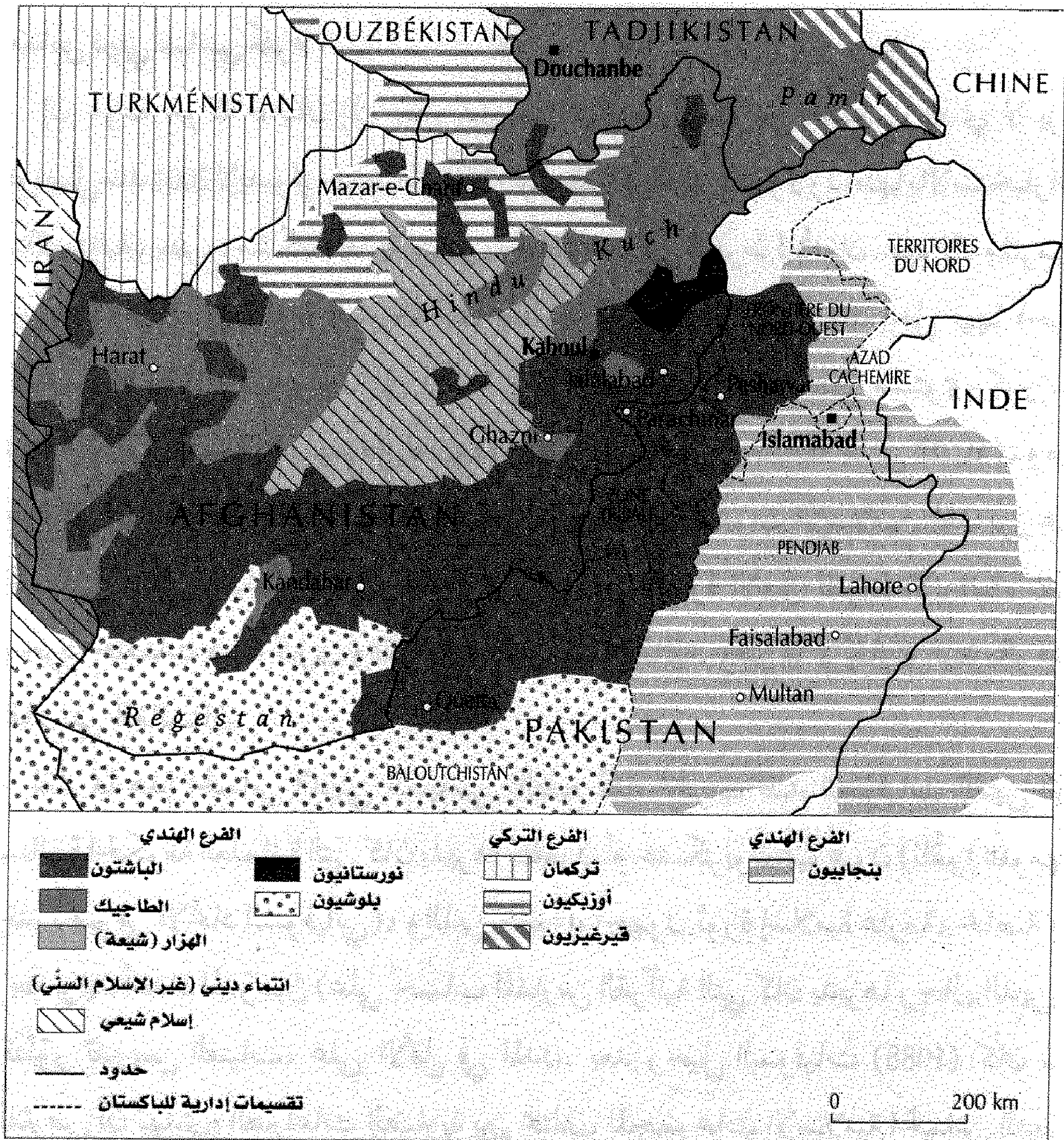
إن المنطقة القبلية التي تُذكر على الخرائط الجغرافية هي من مخلّفات الاستعمار البريطاني، أو بكلام أدقّ من نتائج المصاعب التي واجهها البريطانيون في نهاية القرن التاسع عشر خلال اتّصالاتهم بالقبائل المقيمة في الجبال. حتى العام 2001 كان يُنظر إلى هذه المنطقة القبلية من باب الفضول الجيوسياسي غير المؤثّر كثيراً، لكنها تحوّلت إلى رهان استراتيجي أساسي، لأنها يُعقل أن تكون المكان الخفي الذي يدبّر منه بن لادن وذراعه الأيمن الطبيب المصري أيمن الظواهري عودة الطالبان إلى قسم كبير من أفغانستان. فهؤلاء الطالبان الذين تلقّوا التنشئة في الباكستان في المدارس الدينية وتدرّبوا فيها على الجهاد ينتمون في غالبيتهم إلى قبائل الباشتون، أكثر المجموعات الأفغانية تديّناً، والمعروفة كذلك بتقاليدها الحربية الصارمة. يتوزّع الباشتون إلى قبائل متنافسة فيما بينها، وتُشبه علاقاتها التقليدية مع العصبية الغالبة التي يؤول إليها المُلك تلك التي وصفها ابن خلدون فيما يعود لبلاد المغرب. لقد أرسلت هذه القبائل بعض شبابها للتنشئة في الباكستان من أجل اكتساب مكانة دينية أكبر، والحصول على أسلحة حديثة (والسلاح زينة الرجال بالنسبة للأفغان) والتدرّج في المراتب لدى الاستخبارات الباكستانية.

إن عودة الطالبان بقوة إلى شرق وجنوب–شرق البلاد (وهي المناطق التي تنتمي إليها غالبيتهم في الأساس) يفسّر الصعوبات التي تواجهها الحكومة التي أقامها الأميركيون منذ نهاية 2001 في فرض هيبتها على زعماء القبائل النافذين والذين تحوّلوا في فترة القتال ضد

السوفيات إلى أسياد حرب يقدّمون الدعم لمن يدفع خدماتهم غالياً من بين المؤثّرين في النزاع. إن الرئيس الحالي حميد كرزاي الذي فرضه الأميركيون والذي يحظى بدعم كتيبة من قوات حلف شمال الأطلسي ينتمي إلى الباشتون؛ وقبل عام 2001 كان هو الرجل الذي يتم التفاوض عبره بين الأميركيين وحكومة طالبان من أجل بناء خط أنابيب للغاز تربط بين حقول الغاز في تركمانستان وساحل الباكستان (في بلوشستان) على المحيط الهندي، بعد المرور بالمنطقة الغربية لأفغانستان. وتمتاز هذه المنطقة من افغانستان بأن سلسلة جبال الهندوكوش (التي ترتفع لأكثر من 5000 متراً وتُعتبر امتداداً للهيمالايا) التي تجعل المرور بين شمال وجنوب البلاد صعباً، تنخفض جداً في منطقة هيرات التي تشكّل ممرّاً طبيعياً بين آسيا الوسطى والمحيط الهندي. أوقفت تفجيرات مبنى التجارة العالمي هذا التفاوض حول خط أنابيب الغاز، وهو أمر سيعود البحث فيه عاجلاً أم آجلاً، لكن المستثمرين الدوليين يريدون معرفة طبيعة النظام الذي سيحكم أفغانستان.

يتلقى نظام الرئيس كرزاي الذي يبدو أن سلطته لا تتجاوز كابول وضواحيها مساعدة مالية أوروبية وأميركية مهمّة، لكنها لا تُقاس بالمبالغ الضخمة التي تجنيها الشبكات المُشرفة على تهريب الهيروين. لقد أصبحت أفغانستان المنتج الأول العالمي لهذه السلعة، حيث أن 90 ٪ من الأفيون والهيروين يمرّ عبر طاجكستان، ومن ثمّ عبر طرق متنوّعة داخل آسيا الوسطى في المناطق السوفياتية السابقة، وجنوب روسيا، والقوقاز، وتركيا، والبلقان قبل الوصول إلى أوروبا الغربية. لقد كانت زراعة الخشخاش رائجة منذ زمن في أفغانستان، لكنها ازدهرت بشكل واسع أثناء الحرب ضد السوفيات، ومن بعدها أثناء الصراعات بين مختلف المجموعات الإسلامية. ففي الواقع كان على هؤلاء أن يدفعوا جزءاً من ثمن السلاح الذي كان يصلهم من الولايات المتحدة عبر وسطاء دوليين باكستانيين وسعوديين.

لقد حثّت إذن مختلف المجموعات المسلّحة الفلاحين التابعين للقبائل التي ينتمون إليها على زراعة الخشخاش، وهو أمر يدرّ عليهم مبالغ من المال تفوق بكثير ما يجنوه من زراعة الحبوب التقليدية كالقمح أو الأرزّ. وبعد أن كانوا لمدة طويلة يبيعون الأفيون لتجّار يعمدون إلى تحويله إلى هيروين، تمكّن الأفغان بمساعدة خبراء باكستانيين من القيام بعملية



خريطة رقم 29- أفغانستان ومختلف المجموعات العرقية والدينية

التصنيع، مما زاد ربحهم عشرة أضعاف.

لما سيطرت حركة طالبان على الوضع في أفغانستان وجدت نفسها أمام اقتصاد مزدهر قائم على تجارة المخدّرات، فسعت إلى منعه انسجاماً مع قناعاتها الدينية، ولكنها لم تفلح؛ وبعد سقوطها استعاد هذا القطاع زخمه مجدّداً بالرغم من التصريحات الحافلة بالعفّة التي يطلقها الرئيس كرزاي.

حماس ديني سياسي مُفرط

إن عودة حركة طالبان إلى جزء كبير من البلاد، بالرغم من الشجب الذي لا يزال يتواصل منذ 2001 لايديولوجيتها المتخلّفة (ليس فقط إزاء النساء) ولارتباطها بالاستخبارات الباكستانية، يطرح مشكلة جدّية تتعلّق بالحماس الديني المُفرط للأفغان. فهؤلاء ملتزمون دينياً منذ قرون ويطبّقون الشريعة كما يفسّرها لهم رجال الدين (تتداخل فيها أحياناً المفاهيم القبلية)، وهم يولون إلى الأئمة في القرى (ليسوا دائماً على مستوى كبير من الثقافة الدينية) أهمية تخوّلهم من لعب دور ثقافي وسياسي (يحدّ منه مجلس القبيلة)، وهي حالة قلّ أن نرى نظيراً لها في وقتنا الحاضر لدى معظم الشعوب الإسلامية. لقد برز هذا الحماس الديني السياسي لوقت محدود في إيران في الفترة الأولى للثورة الإيرانية، نظراً لوجود جامعات دينية كبرى وفقهاء أصحاب ثقافة عالية، وهو ما لا يُقارن البتة بالوضع القائم في أفغانستان.

لقد نما هذا الحماس الديني السياسي بالطبع أثناء الحرب ضد السوفيات الذين أتوا لمساندة الحكومة العلمانية التي كان يديرها مثقفون أو عسكريون شيوعيون (تلقّوا علومهم وتدريبهم في الاتحاد السوفياتي)، والذين كانوا يواجهون ثورة إسلامية عارمة، خاصة في وجه تزايد أعداد المدرّسين (على حساب المدارس القرآنية التي كان يديرها رجال الدين)، وتطوّر تدريس الفتيات، على الأقل في المدن. بعد رحيل السوفيات (1988) كان من المُفترض أن تهدّىء الصراعات الضارية بين مختلف المجموعات الإسلامية الحماس الديني لدى الأفغان، إلا أن الكثيرين منهم نظروا باحترام إلى قدوم طالبان الذين من المفترض أنهم

يتمتّعون بثقافة دينية بالإضافة إلى كونهم محافظين. وبالرغم من هزيمتهم عام 2001 يعود قادة طالبان إلى السلطة في العديد من المناطق.

إن هذا الحماس الديني السياسي لدى الأفغان، وهو معطى جيوسياسي أساسي، يُمكن أن يُفسّر بتضافر عدة أسباب. ويبدو لي بأن إحداها يكمن في ما يمكن أن نعتبره ردّة فعل ثقافية في مواجهة الشيعية الإيرانية. فالعلاقات قديمة بين الإمبراطورية الفارسية والقبائل الأفغانية التي كانت تنتظم وفق نموذج ابن خلدون حول إحداها وتشكّل «دولة المخزن» التي تتمتّع بثبات نسبيّ. لقد انتشرت اللغة الفارسية خاصة في المدن، باستثناء المناطق الواقعة في الشرق والجنوب الشرقي، حيث استمرّ السكان بالتكلّم باللغة الباشتونية. ولما تحوّلت الإمبراطورية الفارسية في القرن السابع عشر إلى المذهب الشيعي (في مواجهة الإمبراطورية العثمانية)، رفضت الغالبية العظمى من القبائل هذا التحوّل الذي اعتُبر خيانة للإسلام. في المقابل، قامت أقلية مقموعة تعيش في الجبال الوسطى وتُعرف بقبائل «الهزار» ذات الملامح الآسيوية، بالتحوّل إلى المذهب الشيعي (أو ربما كانت متشيّعة من قبل). والمشكلة أنه في هذا البلد المتمسّك بسنّيته في وجه إيران، يتكلّم أكثر من نصف السكان، سيما السكان الطاجيك في المدن، اللغة الطاجيكية القريبة جداً من الفارسية التي هي لغة الشيعة كما هو معروف. من هنا نرى الطاجيكيين يبالغون بحماسهم السنّي لإبراز أنهم ليسوا بشيعة، خاصة وأن منافسيهم هم الباشتونيون، هؤلاء المحاربون الجبليون الذين يعتبرون أنفسهم الأفغان الحقيقيين (والمقصود الرجال الأحرار) ويشتبهون بولاء الطاجيكيين.

أما السبب الثاني لهذا الحماس الديني السياسي المُفرط لدى غالبية الأفغان فيعود إلى كون هذه البلاد قد عُزلت حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية. لذا فإنها حافظت على البنى الاجتماعية والسياسية التقليدية، سيما التركيبات القبلية. ولا يُمكن أن نُرجع عزلة أفغانستان إلى العوائق الطبيعية، لأن الجبال الشاهقة التي تُشرف على الهضبات العالية تمتاز بأنها لا تبقى مغطّاة بالثلوج إلا في النقاط المرتفعة جداً (بسبب جفاف المناخ). من هنا يمكن اجتياز هذه الجبال عبر ممرّات يسهل سلوكها لبلوغ آسيا الوسطى. وتُعتبر بعض مجاري المياه –كنهر كابول الذي يمرّ بمدينة كابول– على أنها روافد من نهر الهندوس،

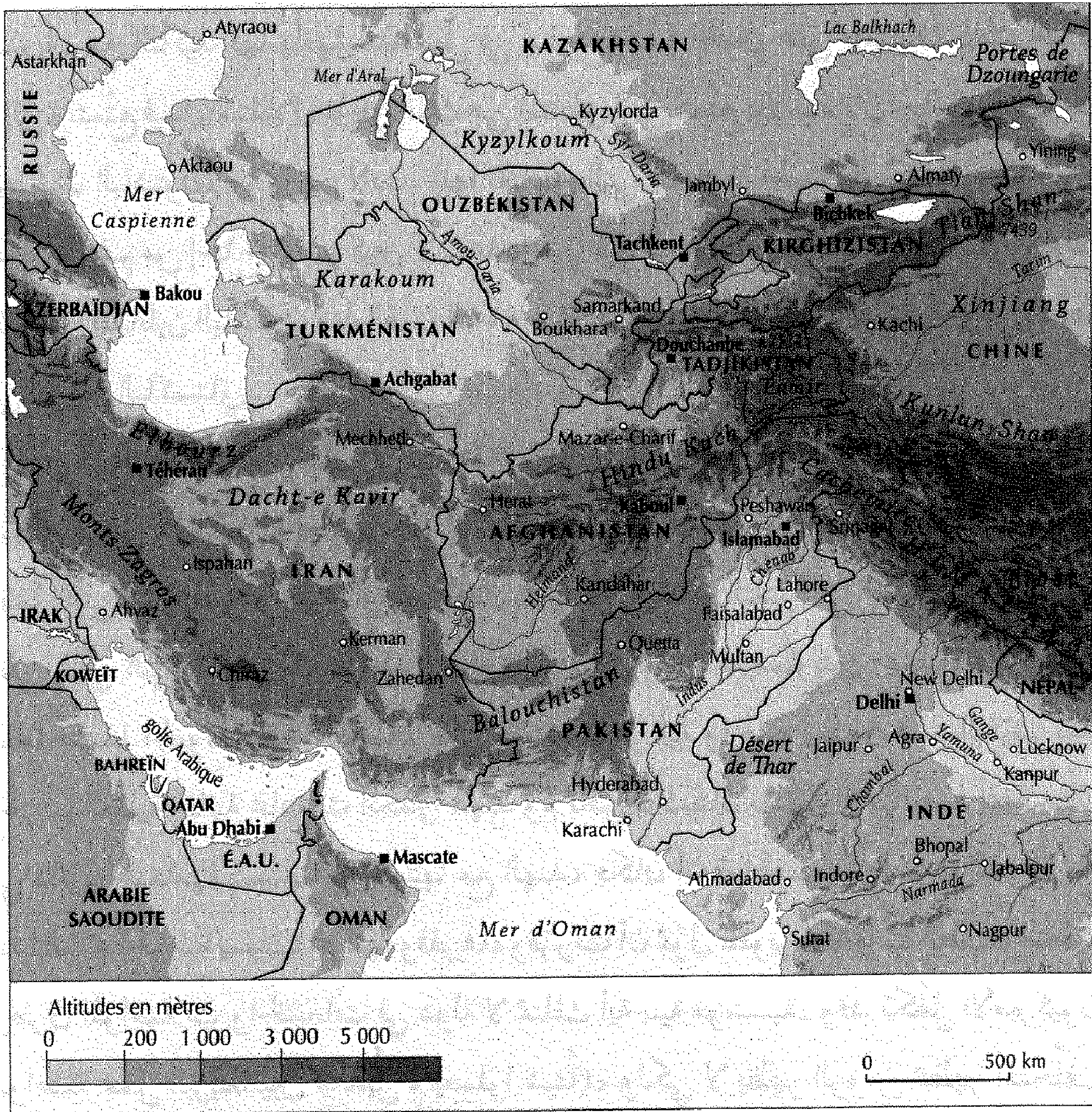
وهي حفرت ممرّات (أشبه بممر خيبر) عبر الجبال الشرقية التي تُستخدم منذ قرون من أجل التواصل مع الهند. إن منطقة هيرات هي طريق عبور بين آسيا الوسطى باتجاه المحيط الهندي ويمكن سلوكها بسهولة من إيران. بالاختصار إن الظروف الطبيعية تجعل من أفغانستان نقطة التقاء لسلاسل كبرى من الجبال، وللمفارقة كان ذلك هو السبب الذي أدى في القرن التاسع عشر إلى عزل هذا البلد عن سائر أقطار العالم، نظراً للصراعات الجيوسياسية التي قامت بين قوتين في تلك الحقبة هما الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الروسية.

لقد قامت بريطانيا منذ القرن الثامن عشر باحتلال الهند تدريجياً، ولما وصلت إلى شمال–غرب العالم الهندي، وهو ما يسمّيه الإنكليز «الحدود الشرقية–الغربية» (اسم محافظة في الباكستان حتى اليوم)، اصطدموا بالقدرة القتالية للقبائل الأفغانية التي نزلت من الجبال إلى سهول نهر الهندوس. وقد قامت عدة معارك حاول خلالها الجيش البريطاني الهندي السيطرة على أفغانستان، لكنها أفضت إلى هزائم مدوّية لأن الأفغان مقاتلون جيّدون ويبرهنون عن خبرة ممتازة في معرفتهم بطبيعة الأرض. وسوف يختبر السوفيات هذا الأمر من 1980 إلى 1988. في نهاية القرن التاسع عشر توسّعت الإمبراطورية الروسية حتى جنوب آسيا الوسطى وحاولت دخول أفغانستان، عن طريق اتصالات قام بها الضباط القوزاك ببعض القبائل التي زُوّدت بالسلاح لمواجهة الإنكليز. وقد قام الإنكليز باختبار قوة في مواجهة الروس، لكن الدبلوماسية البريطانية عزفت عن هكذا مشروع لأن الإمبراطورية الألمانية كانت تزداد قوة، وكان هناك خشية من أن تتحالف مع الإمبراطورية الروسية (بعد أن اكتشف الأمبراطوران صلة القربى فيما بينهما).

كان الحلّ إذن في أن تكون أفغانستان «دولة حاجزة» تفصل بين الإمبراطوريتين. لهذا السبب كان هناك ضرورة لوجود دولة أفغانية. وقد توافق الروس والإنكليز عام 1885 على اختيار عبد الرحمن خان ملكاً، وهو زعيم محنّك لإحدى أقوى القبائل الباشتونية، وأمّنوا له الأسلحة لكي يتمكّن من السيطرة على باقي القبائل. ثم تعهّد الإنكليز بأن يدفعوا له مستحقّات سنوية لكي يتمكّن من تسيير أمور هذه الدولة الجنينية (لم يكن بالإمكان فرض ضرائب على القبائل) وطُلب إليه بشكل خاص أن يوقف أي اتّصال بالخارج، وبالأخصّ

الوقوف بوجه أي تأثير خارجي. وكان الإنكليز هم الذين رسموا الحدود لهذه الدولة الحاجزة، وفرضوا أن يُلحق بها ممرّ واخان الطويل في جبال الهيمالايا من أجل وضع حدّ فاصل بين الإمبراطورية الروسية وإمبراطورية الهند. ويمرّ «خط دوران» (على اسم اللورد مورتيمر دوران الحاكم البريطاني في الهند) من حيث المبدأ بخط قمم الجبال الشرقية عبر مناطق القبائل الأفغانية الأكثر تمرّداً. هكذا ارتأى الضباط الإنكليز أنه بدل محاربة هذه القبائل، من الأذكى تكليفها بمهمة الوقوف في وجه أية تأثيرات خارجية مقابل مساعدات سنوية، مع التأكيد لها بأنها ستحصل في سفوح هذه الجبال على «منطقة ذات حُكم ذاتي» تتمتّع فيها باستقلال ناجز. تلك هي المناطق التي تتمتّع بالاستقلال حالياً وحيث لجأ الطالبان الباشتون، وربما بن لادن. إنها المناطق التي يتحاشى الجيش الباكستاني الدخول إليها بالرغم من إلحاح الأميركيين لأن عدداً من ضباطه هم من الباشتون، إثر تطوّع عدد كبير من المقاتلين الباشتون منذ القرن التاسع عشر في الجيش البريطاني الهندي، ومن بعدها في الجيش الباكستاني.

من الواضح أن أفغانستان عُزلت بتفاهم قوتين امبرياليتين؛ وقد ضاعف الإنكليز من سهرهم على هذه العُزلة بعد أن حلّ الاتحاد السوفياتي مكان الإمبراطورية الروسية وراح يعمل على نشر إيديولوجيته. وتُعتبر أفغانستان من البلدان النادرة في العالم التي حافظت على البنى التي كانت قائمة قبل الاستعمار، لأن قوتين استعماريتين عملتا، ومن أجل مصلحتهما الجيوسياسية الخاصة، على ألا تستعمر أية واحدة منهما هذه البلاد. بعد الحرب العالمية الثانية غادرت انكلترا الهند ولم تكن باكستان بادىء الأمر تضع أفغانستان في دائرة اهتمامها بسبب مواجهتها مع الهند، فكان أن تعاطفت المنظمات الدولية مع هذا البلاد الحبيسة بسبب عزلتها وفقرها، وقرّرت أن تموّل تطوير قطاعات الطب والتعليم وطرق المواصلات والخدمات في دولة لا تمتلك أية بنية مؤسّسية. وقد تكفّل الأميركيون بمواصلة عمل البريطانيين (الذين لم يعملوا شيئاً)، ولكي لا يظهر الروس بمظهر المتخلّف عن الرّكب أخذوا على عاتقهم تطوير الطرقات في المنطقة الشمالية، في الوقت الذي اهتمّ الأميركيون بالمنطقة الجنوبية.



خريطة رقم 30- آسيا الوسطى والشرق الأوسط

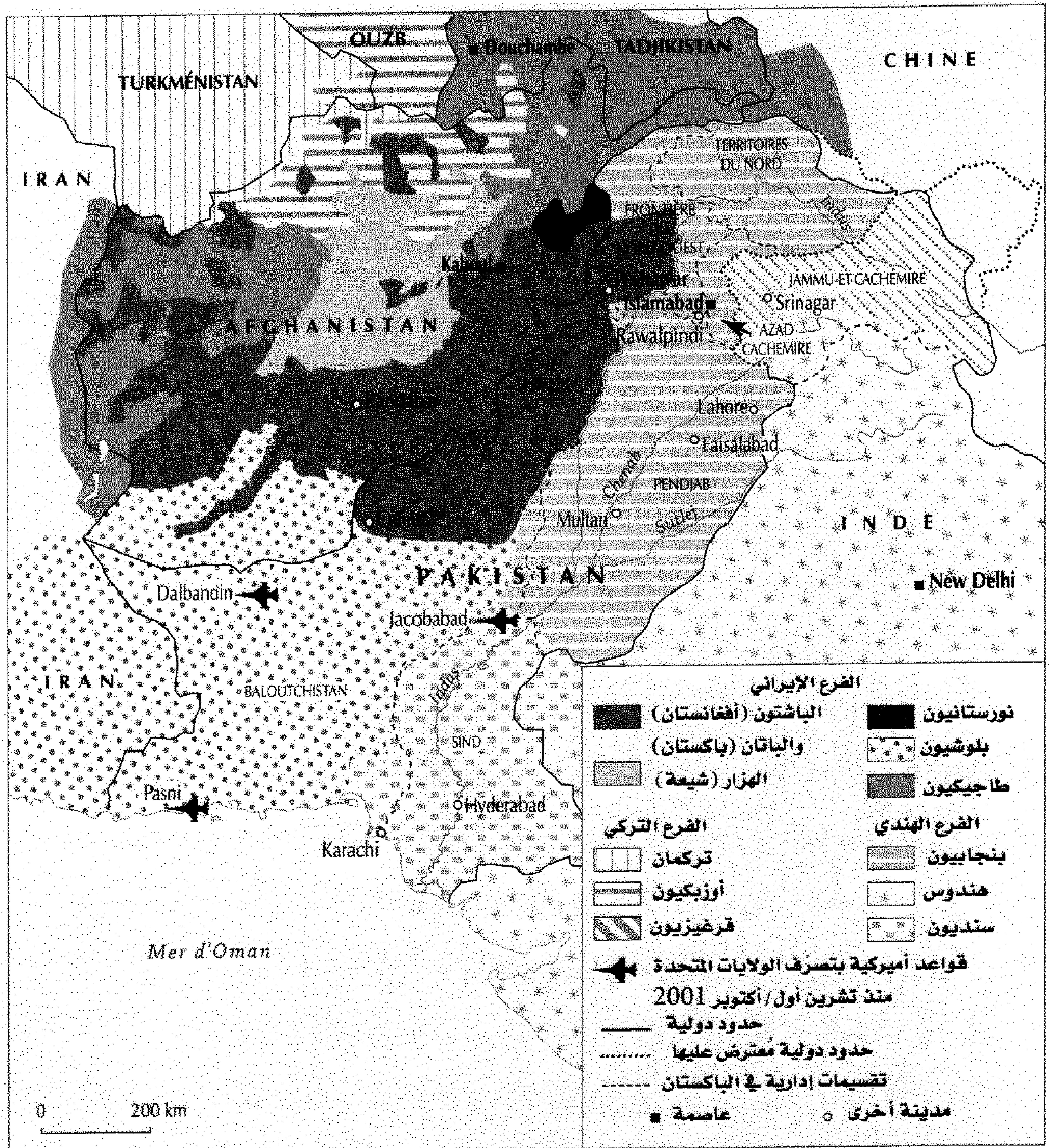
(تبرز بوضوح أهمية ممر هيرات في المنخفض الواسع حيث يوجد بحر قزوين والمحيط الهندي)

حرب أفغانستان

لقد تمّ إذن تحديث أفغانستان بعض الشيء بفضل التمويلات الخارجية، دون أن يؤدّي ذلك إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية الحديثة، ودون أن يخلق فرص عمل جديدة،، إلا في بعض الدوائر الإدارية، وفي الجيش حيث لا يقبل الباشتون الدخول، وهم المقاتلون الأشدّاء، إلا إذا كانوا ضبّاطاً. وقد أدّى التطوّر الاقتصادي والعسكري في إيران المجاورة، بفضل النفط، إلى انكفاء الأميركيين عن الاهتمام بأفغانستان، مفسحين في المجال أمام التعاون السوفياتي الذي تولّى تدريجياً إعداد ملاكات الجيش وطواقم الإدارة. في هذا الإطار نشأت أحزاب متعاطفة مع الشيوعية إلى حدّ ما (وأحياناً متنافسة فيما بينها)، وقد أقلقت تصريحاتها الديماغوجية وجهودها في مجال التعليم بعض رجال الدين النافذين فلجأوا إلى باكستان. تمكّنت هذه الأحزاب المقرّبة من السوفيات أن تستولي على السلطة عام 1978، مما أثار قلق الأميركيين وحلفائهم الباكستانيين. في مطلع عام 1979 انفجرت ثورة إسلامية عارمة ضد الحكومة، وأدّى اغتيال العديد من المعاونين السوفيات، خاصة في هيرات، إلى اتّخاذ أسياد الكرملين قراراً بتقديم المساعدة والدعم العسكري لحكومة كابول غير القادرة على الإمساك بالوضع. ولم يعرف المسؤولون السوفيات في أية مصيدة يزجّون جنود الجيش الأحمر. لقد تمكّن هذا الجيش من الوقوف في وجه المقاتلين الأفغان بفضل الاستعمال المكثّف للطيران وللقوات المحمولة، طالما كان يسيطر على الجو. لكنه فقد هذه السيطرة حين زُوّد المجاهدون الأفغان بصواريخ أميركية محمولة، وهي صواريخ «ستينغر» الشهيرة التي دفعت ثمنها المملكة العربية السعودية وتمّ إيصالها بواسطة أجهزة الاستخبارات الباكستانية. بعد رحيل السوفيات تزايد اهتمام الباكستانيين بأفغانستان وبما تتيح من إمكانيات للتوسّع باتجاه آسيا الوسطى المسلمة. ومن أجل وضع حدّ للتنافس القائم بين مختلف المجموعات الأفغانية الإسلامية، قرّرت أجهزة الاستخبارات الباكستانية أن تُشرف على تكوين مجموعة إسلامية جديدة مكوّنة من طلاب المدارس الدينية «طالبان» الذين لم يكونوا متورّطين في الصراعات القائمة. لكن هؤلاء بعد انتصارهم في عام 1996 سمحوا لبن لادن بالاستقرار في أفغانستان.

ليس من المؤكد أن قادة الاستخبارات الباكستانية كانوا على علم بمشاريع «القاعدة» الإرهابية ضد الولايات المتحدة، وهي حليف أساسي للباكستان. أما الصين، الحليف الآخر، التي هي على خصومة مع الهند، فقد ساعدت الباكستان على تطوير «قنبلتها النووية الإسلامية»، مما تسبّب بفرض عقوبات أميركية عليها. هل يعني ذلك بأن هذا الأمر كان الدافع لكي تغضّ الاستخبارات الباكستانية الطّرف وتترك «القاعدة» تدبّر اعتداءاتها ضد الولايات المتحدة، والتي فاجأت بنتائجها المروّعة العديد من المتآمرين؟ ما يجدر الإشارة إليه هو أنه بعد أيلول/سبتمبر 2001 حين بدأ الهجوم الأميركي على أفغانستان، حاول قسم من الجيش الباكستاني وبعض الأحزاب الإسلامية النافذة مدّ يد العون لطالبان، فكان أن وجّه البيت الأبيض تحذيراً صارماً لثنيهم عن ذلك (مع التذكير بقوة الجيش الهندي). وقد اتّخذ الرئيس الباكستاني الجنرال برويز مشرّف، وبالرغم من معارضة قسم من القادة العسكريين، قراراً يؤكّد مساندته للولايات المتحدة، فحصل على رفع العقوبات الأميركية وعلى مساعدة مالية ضخمة، مجازفاً بإمكانية حصول انقلاب عليه، أو حتى اغتياله، وهو ما تعرّض له أكثر من مرة.

إن تنامي قوة طالبان في أفغانستان هو إذن ظاهرة بمنتهى الخطورة. إنهم يتلقّون مساندة تقنية من مختلف الشبكات الإرهابية التي تنشط في العراق، ويأملون من دون شك في أن يتسلّم الإسلاميون المدنيون والعسكريون السلطة في باكستان، مما يضع الولايات المتحدة في موقف حرج، لأن الجيش الباكستاني جيش قوي ويمتلك منصّات إطلاق نووية ويحظى بدعم الصين.



خريطة رقم 31– المجموعات العرقية المختلفة في أفغانستان–باكستان

الفصل السابع عشر

الخليج العربي وإماراته

الخليج؟ عن أي خليج نتكلّم؟ خليج المكسيك؟ خليج غينيا؟ أو خليج البنغال؟ هذا في حال عدّدنا خلجاناً تتوازى من حيث الحجم، لأن هناك عدداً كبيراً منها أصغر من ذلك بكثير. كلا، إنه الخليج الذي شهد حروباً ارتبطت باسمه وتناولتها وسائل الإعلام، الحرب بين العراق وإيران (1980–1988) والتي جرت بعض فصولها كذلك في البحر، حرب 1991 بعد اجتياح الكويت، حرب 2003–2010؟ (التي تُعرف كذلك بحرب العراق)، وحتى كما يقول الاختصاصيون حرب الخليج المقبلة بين الولايات المتحدة وإيران؟

لماذا هذا العنوان «الخليج وإماراته»؟ لأنه في هذه الإمارات العربية الصغيرة التي توحدت والتي كانت مدنها لخمسين سنة خلت مجرد دساكر، تواكب الثورةَ النفطية الحديثة ظاهرةٌ جغرافية ومدينية ومالية وثقافية وجيوسياسية شديدة الفرادة بل خارقة في الحقيقة ولا مثيل لها في العالم. ففي المملكة العربية السعودية الواسعة التي يقل عمرها عن قرن من الزمن والتي بدأت نشاطها النفطي على شواطىء الخليج مع نهاية الحرب العالمية الثانية تبقى مظاهر نمو المدن (العاصمة، على الأخص) أقل إثارة للدهشة منها في الإمارات، وقد يعود ذلك إلى التمسك بالطابع الديني التقليدي لمكّة والمدينة. أما إيران والعراق بما يمثلانه من ثقل ومن مشكلات لها انعكاسات كبيرة على منطقة الخليج بأكملها، اليوم أكثر من أي وقت مضى، فهما يتفردان في هذه المنطقة من العالم بأنهما في حالة مواجهة دائمة بينهما وأنهما أكثر البلدان تأثراً بالحروب ضد «الاستعمار» الأوروبي ومن ثم الأميركي... وإن كانت الكويت التي عانت من إحدى حروب الخليج تخضع لسلطة أمير، إلا أنها لا تشكل اليوم إمارة بل هي بلد نفطي صار يعتبر قديماً وقد نال استقلاله سنة 1961 بعد فترة طويلة من الانتداب الانكليزي. ولا تزال الكويت إلى اليوم تحت تأثير نتائج الغزو العراقي سنة 1990 والحرب التي تلته.

في المقابل، ليست عائدات النفط الضخمة هي السبب الوحيد للتغيرات المذهلة التي

تحصل في دولة الإمارات المتحدة الفتية وفي إمارة قطر. فبلدان الخليج النفطية الأخرى لم تعرف في مرحلة نهوضها هذه الانجازات المعمارية الهائلة التي تزدهر في الإمارات، ولا المبادرات الثقافية الشجاعة التي تُطلق في هذه الدولة ولا إرادة الانفتاح على الغرب. فهل نشهد ظهور أشكال حديثة للعروبة أو بالأحرى هل هي ولادة لعروبة ما بعد الحداثة؟ لكن هل ستهدد الأزمة المالية العالمية أو حرب خليج جديدة هذا النهوض؟

الأسس الجغرافية والجيولوجية للمجموعة الجيوسياسية الخليج-بلاد الرافدين

لا يوجد تحليل جيوسياسي جدّي من دون تقييمات جغرافية. لا بد من أن نكرّر هذا القول، خاصة وأن مصطلح «جيوسياسي» لم يعد منبوذاً، وإنما رائجاً، وهو يُستعمل للفت الانتباه إلى كل أنواع الخطابات دون أن يكون لذلك أي علاقة بالتنافس على السيادة على الأراضي.

من هنا لا بد لي ببضعة جمل من أن أصف هذا الخليج الشهير. يبلغ عرض الخليج حوالي 300 كلم، وهو يتّجه من الجنوب-الشرقي إلى الشمال-الغربي بطول يبلغ حوالي 1000 كلم ما بين إيران وشبه الجزيرة العربية. في الجنوب-الشرقي، وقبل أن ينفتح على خليج عُمان والمحيط الهندي، يضيق الخليج لحوالي ثلاثين كيلومتراً في مضيق هرمز الذي تُشرف عليه الجبال المتعرّجة في شمال عُمان وشبه جزيرة مسندم. في الشمال-الغربي، تقوم على جانب الخليج منطقة عريضة من المستنقعات يخترقها على 200 كلم بحر الغزال، المصب المشترك لنهري دجلة والفرات. إننا نعلم بلا شك أن هذين النهرين ينبعان من جبال تركيا وأن مجراهما المتوازي إلى حدّ ما شكّل ما كان يسمّيه الجغرافيون القدماء بلاد ما بين النهرين. لكن ما لا يُذكر دوماً هو أن هذين النهرين يجريان محمّلين بالطمي بمستوى أعلى من السهول، وأن فيضانهما يؤدّي إلى تشكّل مستنقعات ضخمة.

من الناحية الجيولوجية، إن بلاد الرافدين التي يبلغ طولها أكثر من 1000 كلم تشكّل امتداداً للخليج لجهة الشمال-الغربي وإنما بعرض أوسع. حين ننظر إلى الخريطة يمكننا القول إنها تشكّل نوعاً من القِمع الذي تتجمّع فيه مياه المجاري النازلة من جبال إيران

(زاغروس)، وجبال كردستان. وهذا الشكل القِمعي يشبه قليلاً المثلّث الذي ترسمه على الخريطة حدود العراق ورأسه الأضيق لجهة الجنوب–الشرقي.

ولكن لا بد من أن نحذر من تأثير أي «محدِّد طبيعي» على الجغرافيا السياسية. فمنذ عقود يشكو المسؤولون العراقيون من ضيق منفذ بلادهم على الخليج لجهة الضفة اليمنى من شط العرب فقط (شكّل ذلك إحدى مجازفات «حرب الخليج الأولى» عام 1980 في محاولة لانتزاع الضفة اليسرى من إيران)؛ بالنسبة لصدام حسين كما بالنسبة لمن حكموا قبله (على الأقل ما بعد سقوط المَلَكية عام 1958)، وربما يصحّ ذلك على من أتوا من بعده، إن هذا الأمر هو حصيلة سوء نية الإمبريالية البريطانية. في الواقع سوف نرى بأن هذا الترسيم للحدود نجم عن معطيات جغرافية وتاريخية أكثر تعقيداً.

لننتقل الآن إلى الجيولوجيا، لأن دورها بالغ الأهمية بسبب وجود ما يقارب نصف احتياطي النفط العالمي في الخليج وبلاد الرافدين. إن حقول النفط في العراق وإيران والسعودية والكويت والإمارات تكتسب أهميتها بسبب سهولة الاستخراج، مما يؤمّن هامشاً هاماً من الربح قياساً على المعدّل الوسطي لسعر النفط العالمي.

بصورة إجمالية، إن المعطيات الجيولوجية هي بسيطة نسبياً: لقد دُفعت صفيحة شبه الجزيرة العربية بفعل توسّع فجوة البحر الأحمر، لتغور من الجهة الشرقية–الشمالية تحت الصفيحة الإيرانية. من هنا اعتبر علماء الجيولوجيا أن «الميزاب» الطويل الممتد من الخليج إلى شمال بلاد الرافدين يوجد في منطقة «انزلاق». إلا أنه في مناطق أخرى من العالم يُلحظ بأن مناطق الانزلاق حيث تغور صفيحة تحت أخرى تشكّل في أغلب الأحيان انخسافاً بحرياً عميقاً، فيما الخليج يتميّز بعمق ضعيف معدّله 50 متراً، وأقصاه 90 متراً. بكل الأحوال، لو كان عمق الخليج بعمق انخسافات التغوّر البحرية فإن الهيدروكربور سوف «يحترق» بفعل الحرارة القوية للطبقات العميقة للغلاف الصخري للأرض.

إن علماء الجيولوجيا يتكلمون اليوم على منطقة «تراكب» للدلالة على الوضعية التي تندسّ فيها صفيحة تحت أخرى دون أن تغور على عمق كبير. وهذا ينطبق على حالة منطقة الخليج–بلاد الرافدين حيث الصفيحة القارّية العربية تندسّ تحت الصفيحة القارّية

الإيرانية. وهذا ما نراه كذلك في الهند حيث تنزلق صفيحة ديكان القارية تحت صفائح التيبت. في معظم مناطق الانزلاق تكون صفيحة بحرية (تشكّل جزءاً من أعماق محيط) هي التي تغور تحت صفيحة قارية (كما على طول الحافة الغربية للقارة الأميركية)؛ وهناك أيضاً حالات تغور فيها صفيحة بحرية تحت صفيحة بحرية أخرى.

يمكن أن نفسّر غنى حقول الخليج ومحيطه بالهيدروكربور (الهيدروجين والكربون) بتجمّع طبقات سميكة من المواد العضوية الحيّة على عمق ضعيف نسبياً، وذلك عبر «ميزاب» الرافدين الذي يمتصّ ترسّبات المساحات الشاسعة المجاورة. وهذه المواد التي لم تتسرّب إلى مناطق عميقة جداً تغطّت شيئاً فشيئاً بالأوحال والرمال التي جلبتها الأنهر، مما أدّى –وبكل بساطة– إلى بقاء الهيدروكربور في منأى عن الأوكسيجين.

يمكننا إذن اعتبار الخليج وبلاد الرافدين منطقة «تراكب»؛ بينما في المقابل، وفي أقصى شرق الخليج يعتبر علماء الجيولوجيا أن سلسلة جبال الحجر –ومنها الجبل الأخضر الذي يزيد ارتفاعه على ألفي متر– التي تقفل تقريباً مضيق هرمز، قد تشكّل حافة فجوة يقوم عليها خليج عُمان (العميق جداً).

بعد أن رسمنا الخطوط العريضة التي حدّدتها الجيولوجيا منذ ملايين السنين، لا بد من أن نتذكّر باقتضاب الأزمنة الطويلة للجغرافيا التاريخية.

الأهمية الجيوسياسية للخليج تسبق بكثير حقبة النفط

إننا نعرف بالطبع أنه منذ سبعة آلاف سنة تمّ في بلاد ما بين النهرين اكتشاف الدولاب والكتابة، وما كان لذلك من أهمية بالغة على مصير جزء كبير من البشرية. ونعرف كذلك أن الخليج وبلاد الرافدين كانا منذ سبعة وعشرين قرناً طريق التبادل الأساسية من المتوسط إلى المحيط الهندي. وقد ظهرت في كنوز الهند أو أوروبا الشمالية اللآلىء الرائعة التي كان الغطاسّون يصطادونها بشقّ النّفس من المحار على الشاطىء المحازي لدولة الإمارات الحالية. وامتدت الإمبراطورية الفارسية من نهر السند إلى بحر إيجيه وحتى مصر، قبل قرن تقريباً من بدء هيرودوت بكتابة «تحقيقاته» حولها (كتاب «التحقيقات» المعروف بـ

«تاريخ هيرودوت»). وانطلاقاً من المعلومات الواردة في هذا الكتاب، والتي هي بصورة إجمالية معلومات جيوسياسية، قام الاسكندر الكبير بفتوحاته وصولاً إلى السند قبل أن يعود ليموت في بابل. لكن اليونانيين عرفوا منذ ذاك التاريخ أهمية الخليج وأنشأوا فيه منذ ثلاثة وعشرين قرناً وكالة تجارية في جزيرة فيلقة الصغيرة قبالة دولة الكويت الحالية.

في العصر الوسيط، زمن العصر العباسي في بغداد، كان أقران السندباد البحري -الذي نقرأ عن مغامراته في ألف ليلة وليلة- ينطلقون مثله من البصرة على شط العرب ويخوضون عباب البحر تدفعهم الرياح الموسمية نحو كل مرافىء المحيط الهندي. وبدءاً من القرن السادس عشر قام البرتغاليون عن طريق الدوران حول إفريقيا بالدخول من الناحية الجنوبية للمحيط الهندي وسيطروا على مضيق هرمز لينافسوا التجارة المزدهرة القائمة بين العرب والهند. لكنهم ما لبثوا أن طُردوا من هرمز على يد الهولنديين ومن ثم على يد الإنكليز. ما يجدر ذكره هو أنه في نفس الفترة، في القرن السادس عشر، تمكّن الصفويون من إحياء الإمبراطورية الفارسية وتمدّدوا إلى بلاد الرافدين، التي كانت تتعرّض بشكل دائم لغزوات المغول، قبل أن تقع بعد قرنين في قبضة السلطنة العثمانية التي لن تسيطر إلا على أقصى شمال الخليج.

في نهاية القرن الثامن عشر كانت سفن شركة الهند الشرقية التي احتكرت تدريجياً تجارة الهند تصل بشكل دوري إلى الكويت. وقد أصبحت هذه الإمارة التابعة مبدئياً للسلطنة العثمانية محطة رئيسية على «طريق الهند» الشهيرة، تلك التي تسلكها الأخبار السريعة كما المسافرين المستعجلين: جبل طارق، مالطا، قبرص، حلب أو حيفا، اجتياز الصحراء السورية بمساعدة البدو لقاء بدل مالي، وأخيراً الكويت قبل الانتقال بسفينة إلى بومباي. ولكي لا تتعرّض سفنهم لهجوم القراصنة انطلاقاً من مختلف المرافىء العربية على الساحل الغربي للخليج، عقد الإنكليز مع هؤلاء عام 1823 اتفاقات ودفعوا لهم إتاوة. هكذا تحوّل «ساحل القراصنة» إلى «ساحل الهدنة»؛ وقد قام المندوبون البريطانيون الذين تعاقبوا على هذه المراكز المنعزلة بتحويل هذه الاتفاقيات تدريجياً إلى نوع من نظام حماية، خاصة في وجه التدخلات السعودية، وشمل نظام الحماية البريطانية هذا الإمارات السبع

التي تتكوّن منها دولة الإمارات العربية المتحدة الحالية. ثم قام هؤلاء المندوبون بتوقيع اتفاقيات مع ملك البحرين عام 1820، وتدخّلوا بشكل لبق في النزاع بين البحرين وقطر ووضعوا هذه الأخيرة كذلك تحت حمايتهم.

النتائج الراهنة للمتغيّرات الجيوسياسية الكبرى في بدايات القرن العشرين

إن افتتاح قناة السويس (1869) حوّل «طريق الهند» تدريجياً عن الكويت ومضيق هرمز. إلا أنه في العقد الأول من القرن العشرين حصلت بالقرب من الخليج متغيّرات جيوسياسية على درجة من الأهمية: أول اكتشاف للنفط في إيران؛ إطلاق السلطنة العثمانية الحليفة لألمانيا مشروع مدّ سكة حديد برلين–بغداد الذي كان من المفترض أن يصل إلى البصرة، وربما يتم توصيله إلى الكويت؛ وفي صحراء الجزيرة العربية بدأت ملحمة عبد العزيز ابن سعود، الذي بعد عشرين سنة من القتال تمكّن من السيطرة على مكة ومعظم أراضي المملكة العربية السعودية الحالية.

في البداية: النفط

إن أول اكتشاف للنفط تمّ بجوار إيران بالقرب من بحر قزوين، في باكو الخاضعة لسيطرة روسيا؛ وقد قام الشاه الذي كان على علاقة بالإنكليز منذ فترة طويلة بالطلب إليهم بالتنقيب في أراضي بلاده وقدّم لهم تنازلاً لقاء بدل مالي كان بأمسّ الحاجة اليه. غامر أحد المتمولين الإنكليز ويدعى كنوكس دارسي، ونقّب في شمال إيران، أي في نفس منطقة باكو الجيولوجية، ولكن دون تحقيق أية نتيجة تُذكر. وكان قد شارف على الإفلاس حين قرّر التفتيش ناحية الخليج، حيث كما قيل له تخرج نيران من الأرض في بعض الأمكنة. تلك كانت الحال في مدينة «مسجد سليمان» حيث أدّت عملية حفر على عمق قليل عام 1908 إلى تدفّق النفط. وقد بوشر في الحال بمد أنابيب على مسافة 200 كلم باتجاه شط العرب، وأُنشئت مصفاة للنفط في عبادان على مصب النهر، وكان أمراً استثنائياً في

تلك الحقبة. ولقد توسّعت هذه المصفاة أكثر من مرة لتصبح الأكبر في العالم قبل أن يدمَّر جزء كبير منها في حرب 1981. بدءاً من عام 1909 تأسّست «الشركة الأنغلو–فارسية للنفط» برأسمال انكليزي وهولندي، وهي أموال مجموعة «روايال داتش شل» التي استعان بها دارسي حين كان مهدّداً بالإفلاس. في عام 1912 عزّز ونستون تشرشل الذي أصبح قائداً للبحرية المساهمة الإنكليزية برأسمال الشركة بعد أن راحت سفن البحرية الملكية «روايال نافي» تستخدم الفيول.

اندفاع قوى جديدة باتجاه الخليج

إن هذا الاكتشاف الضخم في «مسجد سليمان» الواقعة على سفح جبال زاغروس أعطى الفكرة لخبراء الجيولوجيا الألمان الذين كانوا ينقّبون في تركيا للتفتيش في شمال بلاد الرافدين، في منطقة كركوك على سفوح جبال كردستان التي تشكّل امتداداً لسلسلة جبال زاغروس. في عام 1912 تأسست شركة النفط التركية (TPC) برؤوس أموال تركية وألمانية، وكذلك انكليزية وهو أمر مستغرب. في الواقع تمكّنت المصارف البريطانية من شراء قسم من الأسهم بعد هبوط أسعارها، لأن النفط لم يكن بعد قد اكتُشف في كركوك؛ حيث لن يتم اكتشافه قبل عام 1927. وقد ظهرت بعض المؤشّرات بدءاً من عام 1914 تدل على وجود النفط في الكويت والبحرين.

في عام 1899 أدّى تطوّر العلاقات القديمة بين الإنكليز والكويت إلى توقيع اتفاق حماية بين المملكة المتحدة وأمير الكويت الذي تعهّد بعدم التخلّي عن أي جزء من الأرض أو السماح بدخولها دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية. وهدفَ هذا الاتفاق بالنسبة للإنكليز إلى إفشال المشروع الألماني–التركي بإيصال خط «سكة حديد بغداد» (برلين– اسطنبول– بغداد– البصرة) إلى الكويت، وهو المشروع الذي أطلقه الألمان عام 1903. وهؤلاء بنوا كذلك انطلاقاً من دمشق خط سكة الحديد باتجاه المدينة المنوّرة وقد أُنجز عام 1908.

بعد نجاح ثورة «تركيا الفتاة» (1908–1909) والدعم المكثّف الذي لقيته من ألمانيا،

بدا أن تركيا في عزّ ازدهارها، وراحت تولي اهتماماً أكبر بالخليج؛ وهي رغبت في نهاية المطاف بالسيطرة، إذا لم نقل على داخل شبه الجزيرة العربية (نظراً للصعوبات المرتبطة بطبيعة الصحراء، كما بالمزاج القتالي للقبائل المنتشرة فيها)، فعلى الأقل على سواحلها. إلا أن السلطنة العثمانية التي خسرت بعد وقت قصير مناطق أساسية في البلقان (خاصة في حرب البلقان الأولى عام 1912) ما لبثت أن تفكّكت بعد عدة سنوات (بالرغم من توقّف هجوم الجيش الروسي عام 1917)، وذلك بشكل اساسي بسبب المتغيّرات الجيوسياسية في النصف الشمالي من شبه الجزيرة العربية.

تنامي قوة السعوديين

في قلب الجزيرة العربية حاولت قبيلة آل سعود المعروفة بتشددها الديني أن تقيم دولة في مطلع القرن التاسع عشر. وبعد احتلالها لمدينة مكة مُنيت بالهزيمة على يد القوات المصرية التي كان يقودها محمد علي ويعمل لصالح العثمانيين. لكن آل سعود لم يتخلّوا عن هذا المشروع الجيوسياسي. وبعد قرن تقريباً باءت هذه المحاولة بالفشل واضطر زعيمها عبد العزيز للّجوء إلى الكويت عام 1892. وهناك عقد اتفاقيات مع المسؤولين الإنكليز في حكومة الهند البريطانية. وبفضل دعمهم المالي، ولكن خاصة بفضل الشجاعة التي كان يتحلّى بها تمكّن عبد العزيز بن سعود من السيطرة على الرياض عام 1902، والمنطقة المحيطة بها عام 1904؛ وبالرغم من معارضة الأتراك له استطاع بعد السيطرة على الإحساء عام 1913 من الاستيلاء على جزء كبير من الساحل الغربي للخليج. وقد اضطر الأتراك الذين وجدوا أنفسهم عاجزين بعد الهزائم التي أصابتهم في البلقان، أن يعترفوا به ملكاً على المناطق التي احتلّها. ثم أتى أول نزاع عالمي ليعطي الفرصة لابن سعود لكي يمدّ سيطرته باتجاه شواطىء البحر الأحمر.

الدول الحالية ورسم حدودها غداة الحرب العالمية الأولى

بدأت الحرب في العراق متعثّرة بالنسبة للبريطانيين. فلقد استقدموا جزءاً كبيراً من

جيشهم في الهند عام 1914 إلى الكويت التي أصبحت تحت حمايتهم. لكنهم في مواجهة القوات التركية المزوّدة بأسلحة ألمانية مُنيوا بالعديد من الهزائم، وقد وجدوا أنفسهم عام 1915 محاصرين في قوت العمارة (على بُعد 500 كلم شمال البصرة) واضطرّوا للاستسلام. ولم يتمكّنوا من استعادة زمام المبادرة إلا حين قامت قبائل عربية في شمال–غرب الجزيرة العربية بقيادة الحسين شريف مكة بإعلان الثورة ضد الأتراك، بدعم من البريطانيين المتواجدين في مصر، الذين وعدوا الحسين المنتمي إلى عائلة الأشراف الهاشمية بإنشاء مملكة عربية كبرى بعد الانتصار.

إلا أن هذا الوعد لم يكن يتلاءم مع مصلحة الحكومة الفرنسية التي استحصلت عام 1920 على قرار من جمعية الأمم يمنحها حق «الانتداب» على لبنان وسوريا. من هنا تقلّصت المملكة العربية الكبرى التي وعد بها الإنكليز إلى شرق الأردن (بما في ذلك فلسطين) والعراق وأُوكلت قيادتهما إلى ملكين من العائلة الهاشمية. في العراق (وهو الإسم الذي اعتمدته الدبلوماسية البريطانية بديلاً عن بلاد ما بين النهرين)، كان على الإنكليز أن يواجهوا ثورة عربية كبرى بدءاً من عام 1920، لكنهم تمكّنوا من احتوائها بالتعاون مع بعض الوجهاء بعد أن أرجعوا إليهم قسماً كبيراً من الأراضي التي تعود لقبائلهم.

المملكة العربية السعودية

إذا كانت الحدود الشرقية للعراق تتوافق مع تلك التي رسمتها الاتفاقية التي عُقدت عام 1639 بين بلاد فارس والسلطنة العثمانية، والحدود السورية رسمها التوافق بين رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج ورئيس وزراء فرنسا جورج كليمنصو، فإننا في المقابل نرى بأنه كان على الإنكليز أن يأخذوا بعين الحسبان إندفاعة المقاتلين السعوديين الذين كانوا يريدون بلوغ الفرات وفق تقاليد قبائلهم وضمّ الكويت حيث عاش ابن سعود لفترة طويلة.

اضطر البريطانيون للّجوء إلى الطيران الحربي لوضع حدّ لاندفاعة «الإخوان»، تلك الفرق المسلّحة التي اختارها ابن سعود من أفراد القبائل الأكثر حماساً والأكثر تشدّداً. ولقد تمكّن هؤلاء تدريجياً من اجتياح الحجاز وتهديد مكة التي اضطر الشريف حسين

لمغادرتها عام 1923 بالرغم من حماية الإنكليز له. بعد دخولها عقد عبد العزيز آل سعود أولى اتفاقياته مع مندوب الشركات النفطية الأميركية. وفي عام 1933 منح امتياز التنقيب على النفط لشركة «كازوك» (التي ستصبح عام 1944 شركة «أرامكو») في منطقة الإحساء بالقرب من الخليج العربي، إلا أن النفط لم يُكتشف هناك بكميات ضخمة إلا عام 1938 في حقل الغوار.

في شباط/فبراير 1945 جرى لقاء هام بين الملك عبد العزيز والرئيس الأميركي روزفلت على متن مدمّرة أميركية توقّفت في قناة السويس، تقرّر خلاله عقد اتفاقية بين البلدين، حصلت الولايات المتحدة بموجبها على حق إنشاء قاعدة عسكرية كبرى في الظهران بالقرب من ساحل الخليج قبالة البحرين، وتعهّدت بتأمين الحماية للمملكة التي تنازلت من ناحيتها لشركة أرامكو عن امتياز التنقيب عن النفط لمدة ستين سنة. إن المملكة العربية السعودية التي أُعلنت رسمياً منذ عام 1927 برهنت على مدى أكثر ثمانين سنة عن استقرار مدهش، سيما إذا ما قارنّاها بدولتين أُخريين في منطقة الخليج هما العراق وإيران.

إنشاء دولتين في طريقهما إلى التحديث: العراق وإيران

خلافاً للجزيرة العربية حيث جرت المحافظة على التقاليد الموروثة، فإن عائدات النفط في العراق وإيران أدّت إلى تحوّل في المجتمع، الذي راح يسلك درب «الحداثة» في المدن الكبرى وفي بعض المناطق النفطية حيث نشأت طبقة عمّالية قريبة من الأحزاب الشيوعية ومثقّفيها.

في إيران عاشت السلالة القاجارية آخر أيامها في مطلع القرن العشرين تحت وطأة المطالبة الشعبية بدستور جديد للبلاد احتذاء بالثورة الروسية عام 1905 (كانت العلاقات الثقافية والتجارية وثيقة مع روسيا) قبل أن يطيح بها في النهاية عام 1921 وزير الحربية رضا شاه بهلوي الذي رغب في أن يقوم بعملية اصلاحية تحديثية أسوة بمصطفى كمال في تركيا، علماً بأن هذا الأخير لم يكن لديه موارد نفطية.

في العراق، وبعد أن تمكّن البريطانيون من إخماد ثورة 1920 سعوا لممارسة طرائقهم

المعتادة في الحكم غير المباشر فعيّنوا فيصل ابن شريف مكة ملكاً على العراق؛ ولقد عرفت بغداد التي عانت من التهديم جرّاء اجتياحات المغول المتتالية (في الحقبة العثمانية كانت الموصل هي العاصمة) ازدهاراً كبيراً. ابتداء من عام 1930 طلبت الحكومة البريطانية من جمعية الأمم وضع حدّ للانتداب على العراق ومنحه الاستقلال. ولقد كانت معظم موارده تأتي من شركة نفط العراق التي كان نصف رأسمالها بريطانياً تقريباً، والتي زاد إنتاجها بشكل كبير. هكذا أصبح العراق مستقلاً عام 1932، مع بقاء بعض القواعد العسكرية البريطانية على أراضيه.

أثناء الحرب العالمية الثانية تدخّلت هذه القواعد العسكرية لمنع نجاح انقلاب كان يُعدّه ضباط وطنيون متحمّسون مُعجبون بأدولف هتلر، والذين كانوا ينتظرون وصول مظلّيين ألمان، لأن الطيران الحربي النازي كان يمكنه المجيء من ليبيا عبر التزوّد بالوقود في مطارات سوريا بتواطؤ من الماريشال بيتان. في إيران وفي نفس السنة دفع إعجاب رضا شاه بألمانيا إلى منع استخدام سكة الحديد التي أنشأها بين بحر قزوين والخليج مروراً بطهران من أجل نقل معدّات حربية أميركية باتجاه الاتحاد السوفياتي. وقد احتلّت قوات انكليزية في الجنوب وسوفياتية في الشمال معظم المحاور الرئيسية، مما دفع بالشاه إلى التنازل عن العرش لابنه.

تحوّلان جيوسياسيان كبيران: العراق 1958، إيران 1979

إن ما أقصده بالتحوّل الجيوسياسي هو تغيّر مفاجىء وعنيف لحكّام دولة ما بفعل ثورة، مما يتسبّب برفض الإيديولوجيا السابقة والمسؤولين الذين كانوا يحكمون حتى هذا التاريخ. وهذا يجرّ في أغلب الحالات إلى نقض الاتفاقيات السابقة مع دول أجنبية، دون أن يؤدي ذلك حُكماً إلى عقد اتفاقيات جديدة مع خصوم تلك الدول. في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كان يجري الكلام في أوروبا على «انقلاب التحالفات» لكن ذلك كان ظرفياً ولا يفترض بالضرورة تبديل الحُكّام الذين كانوا حتى ذاك التاريخ حلفاء أو خصوماً. أما نتائج التحولات الجيوسياسية فتتّصف بالاستمرارية، لأنه كما يبدو فإن

معظم هذه التحولات غير قابلة للانعكاس.

في المجموعة المكوّنة من الخليج وبلاد الرافدين جرى، وبفارق عشرين سنة، تحوّلان سياسيان هامّان نسبياً في العراق وإيران، البلدين الأكثر سكاناً والأكثر تحوّلاً بسبب ازدهار الإنتاج النفطي والأكثر احتكاكاً بالغربيين. وهذان التحوّلان الجيوسياسيان كانا إلى حدّ ما السبب في حروب الخليج الثلاث.

حين ننظر إلى العراق وإيران في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، يبدو لنا أن هذين البلدين كانا يدخلان القرن العشرين ببشائر مطَمئنة. فإيران كانت من الدول القليلة التي حافظت على استقلالها، وفي العراق لم يدم الاحتلال البريطاني رسمياً إلا حوالي عشر سنوات. وكانت الشركات النفطية (حتى وإن كانت تحتفظ سرّاً بمعظم الأرباح) تدفع للحكّام وللنافذين بصورة غير مباشرة مبالغ ضخمة لا تُقاس بتلك التي كانت تدرّها الزراعة والتجارة حتى ذلك التاريخ.

النتائج النفطية للحرب العالمية الثانية

إن هذه النتائج ستكون بغاية الأهمية في الشرق الأوسط؛ فبفعل ازدياد الحاجة للنفط ونظراً لصعوبة النقل في المتوسط، توجّهت الولايات المتحدة بأنظارها إلى فنزويلا (بسبب العداوة مع المكسيك التي كانت منذ فترة قصيرة قد أمّمت شركات النفط الأميركية) التي تمكّنت حكومتها من الحصول على نصف أرباح الشركات الأميركية. بعد الحرب، وخشية أن تتخلّى الشركات عن الإنتاج في فنزويلا، قام موفدون فنزويليون بحثّ الحكومة الإيرانية على المطالبة هي أيضاً بنصف أرباح الشركات. رفضت الشركة الأنغلو-إيرانية وعرضت زيادة بسيطة على العائدات التي تدفعها للحكومة. في عام 1951 قرّر رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق الذي كان على رأس جبهة وطنية تضم عدداً من اليساريين الذي انتخبهم عمّال الصناعة النفطية، أن يؤمّم النفط ويؤسّس «الشركة الوطنية الإيرانية للنفط» (NIOC).

إزاء هذا الوضع قرّرت الحكومة البريطانية استخدام سلاح البحرية لمنع تصدير النفط

الإيراني، لكن الحكومة الأميركية توسّطت لدى مصدق إلى أن تمّ عزله عام 1953 إثر سلسلة من الانقلابات دبّرتها أجهزة الاستخبارات الأميركية والاستخبارات البريطانية بالتعاون مع عسكريين إيرانيين (وهذا ما عُرف بعملية أجاكس Ajax).

في عام 1954 تمّت تسوية الأزمة النفطية الإيرانية التي اثارت نقاشات حامية في كل أنحاء الشرق الأوسط باتفاق عُقد بين الشركة الوطنية الإيرانية للنفط التي حصلت على 50 ٪ من العائدات، والاتحاد الاحتكاري العالمي للشركات المستثمرة الذي تولّى عملية الاستخراج، حيث لم يعد للإنكليز (بريتيش بتروليوم وشل) سوى 54 ٪ والشركة الفرنسية للنفط 6 ٪؛ وإذا كانت الشركات الأميركية لم تحصل سوى على 40 ٪، فإن الولايات المتحدة في المقابل وليس المملكة المتحدة هي التي سوف تلعب بعد الآن الدور الأساسي في إيران. هكذا حصل الجيش الإيراني بواسطة الولايات المتحدة على معدّات حربية هامة وأصبح الشاه الرجل القوي في الشرق الأوسط. وفي عام 1973 كان هو بالذات الذي قرّر رفع السعر العالمي للنفط ثلاثة أضعاف، باتفاق سرّي مع الشركات النفطية التي لم تكن متضرّرة من الأمر.

الثورات العراقية

وجّه البريطانيون أنظارهم إلى العراق بعد أن خسروا مركز الصدارة في إيران. بالطبع وافقت شركة نفط العراق من دون مصاعب على دفع 50 ٪ من العائدات لأن إنتاجها تزايد بشكل هائل، إلا أن المَلكية التي أرسوها في العراق لم تكن تستند إلى قاعدة قبلية (أتت العائلة الهاشمية من مكة، من الجهة الأخرى للجزيرة العربية)، كما أن التوارث المتكرر للعرش زاد من هشاشة السلطة. في عام 1954 وصل إلى السلطة ملك شاب هو فيصل الثاني الذي كان عليه أن يستعيد زمام المبادرة، خاصة وأنه في مصر تمكّن عبد الناصر الذي تسلّم السلطة منذ فترة قصيرة من تحقيق نجاح كبير من خلال ترحيل القوات الإنكليزية عن قناة السويس والتقرب من الاتحاد السوفياتي. وبمبادرة من البريطانيين ورئيس الوزراء العراقي نوري السعيد تحوّل العراق الذي يمتلك موارد مالية ضخمة عام 1955 إلى رأس حربة لما

عُرف بحلف بغداد الذي كان يضمّ عدداً من الدول المعادية للشيوعية كإيران وتركيا والمملكة المتحدة، فيما فضّل الأميركيون البقاء خلف الكواليس.

في نهاية 1956 نادى عبد الناصر بالنصر إثر الإخفاق المهين للعدوان الثلاثي الإسرائيلي–الفرنسي–الإنكليزي على قناة السويس (بضغط من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي). ثم أعلن عن البدء ببناء سدّ أسوان الكبير بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي، وإقامة الجمهورية العربية المتحدة في خطوة لقيام وحدة عربية. إزاء هذا الوضع أحسّ العسكريون العراقيون بالإهانة فيما لو بقوا تحت سلطة الإنكليز، وقاموا بثورة 14 تموز/يوليو 1958 التي قُتل خلالها نوري السعيد والملك فيصل الثاني وأفراد عائلته.

بعد ثورة 1958 التي وضعت حداً لحلف بغداد، عاش العراق مرحلة صراعات بين الضباط، وبين القبائل (لأن العراق هو أيضاً مجتمع قبلي)، وبين مختلف القوى المسلّحة الموالية للناصرية والمعادية لها، وبين الشيوعيين وخصومهم، وبين أجنحة البعث المختلفة. وقد تمكّن هذا الحزب في النهاية من الإمساك بالسلطة ولم تمنعه علاقاته الطيبة مع الاتحاد السوفياتي من مطاردة الشيوعيين. يُضاف إلى ذلك انتفاضات الأكراد المتتالية سعياً وراء الاستقلال، سيما وأن منابع النفط في الموصل وكركوك تقع على سفوح جبالهم. لكن لا بد من الملاحظة أن كل هذه الصراعات لم تمنع ازدياد إنتاج البترول وزيادة العائدات. في عام 1972 تمّ تأميم شركة نفط العراق.

في كل هذه الصراعات التي جرت في العراق بعد عام 1958، وبالرغم من «التحديث» الذي بدأ بعد الاستقلال الذي منحه البريطانيون بسرعة، بقيت مظاهر العنف القديمة قائمة. في عام 1979، وبعد تصفية لمختلف المعارضين، قام رئيس الدولة ورئيس حزب البعث أحمد حسن البكر بالتنازل للرجل الثاني في النظام صدام حسين التكريتي الذي بقي محافظاً على السلطة حتى عام 2003، ولكن بثمن باهظ للعراق كانت حصيلته ثلاث حروب ضارية.

الازدهار الكبير في إيران والتناقضات السياسية لعملية التحديث

ابتداء من عام 1954 تاريخ اتفاق إيران مع الاتحاد الاحتكاري للشركات المستثمرة للنفط، وحتى عام 1979 تاريخ سقوط الشاه، عاشت إيران ازدهاراً اقتصادياً وتحوّلاً اجتماعياً. لقد قام رضا شاه من خلال العائدات النفطية التي حصلت عليها الدولة من تأميم البترول، ومن خلال ارتفاع سعر النفط ثلاثة أضعاف عام 1973، بتسليح جيشه، ولكنه قرّر كذلك الدفع باتجاه تصنيع البلاد؛ ليس «التصنيع الخفيف للصناعات البديلة» (كما كان يُقال حينها في أميركا اللاتينية)، وإنما صناعة حقيقية للتجهيزات. في عام 1973 وبالرغم من زيادة أسعار النفط العالمية ثلاثة أضعاف، استشعر رضا شاه نضوب الاحتياطات النفطية في المستقبل، وطلب إلى الحكومة الفرنسية تولّي إعداد مهندسين نوويين إيرانيين (وهكذا فعلت إسرائيل) يمكنهم في المستقبل تزويد إيران بالكهرباء عبر محطات نووية. تلك كانت انطلاقة البرنامج النووي الإيراني، كما قوة الردع النووية التي تمتلكها إسرائيل. وقد ساهم رضا شاه كذلك بدعم البرنامج الفرنسي لبناء محطات نووية من خلال منحه فرنسا قرضاً هاماً (تمّ تسديده لإيران منذ وقت قريب). وقد كان مقرّراً كذلك أن يتمّ بناء ثلاث محطات نووية بمساعدة فرنسية (خلافاً للمساعدة المقدّمة لإسرائيل، لم يكن مطروحاً كما يبدو مساعدة إيران على تطوير برنامج تسلّح نووي).

إن سياسة التصنيع التي اتّبعها الشاه وفّرت له الدعم الحقيقي، وإن بصورة خفية، لمسؤولي حزب توده الشيوعي. بالطبع تعرّض الشيوعيون لسنوات عديدة للمطاردة، وكانت علاقات الشاه في البداية سيئة بالاتحاد السوفياتي؛ فالسوفيات لم يغادروا شمال العراق الذي دخلوه عام 1941 إلا بضغط من الأميركيين عام 1946 (تلك كانت إحدى بدايات «الحرب الباردة»)، وهم قدّموا العون للانفصاليين الأكراد حين أعلنوا جمهورية مهاباد (الشعبية) التي لم تعمّر طويلاً. لكن بعد ذلك تحسّنت علاقات الشاه مع الاتحاد السوفياتي ومع حزب توده، بالرغم من تحالفه مع الولايات المتحدة. في عام 1978–79 فاجأت الشاه ثورة قادها تحالف من اليساريين ورجال الدين، قبل أن تصبح في مرحلة لاحقة حكراً على رجال الدين الشيعة. وكان أعضاء من حزب توده من

أوائل الضحايا للثورة الخمينية.

تغيير جيوسياسي أساسي في الخليج: الثورة الإسلامية في إيران

حتى وإن يكن التحليل الذي يمكن أن نقوم به حول أسباب سقوط الشاه يزعج جداً عدداً من «مثقفي اليسار»، فمن المهمّ أن نورده لأنه قد يشكّل مدخلاً لتحليل تحوّلات جيوسياسية قد تحدث ربما في هذه المنطقة من العالم أو في مناطق أخرى.

لقد استخلص محمد رضا بهلوي من دون شك العبر من أزمة تأميم النفط في إيران، حيث وقف خلالها العاملون والمهندسون في الصناعة النفطية والجبهة الوطنية وتجار «بازار» طهران وحزب توده، للدفاع عن المصالح البعيدة المدى لدولة إيران وشعبها؛ كذلك استخلص العبر من التطورات المأساوية في العراق بعد 1958. من هنا، واستجابة لنصائح بعض المستشارين المخلصين، وضع استراتيجية شاملة للتحديث والتنمية المبرمجة وباشر بتنفيذها، ولكن تحت أنظار الشرطة السياسية المعروفة بالسافاك، والتي تمّ تطويرها بمساعدة أجهزة الاستخبارات الأميركية والموساد الإسرائيلي. وفي عام 1957 أُلغيت حالة الطوارىء التي كانت قد أُعلنت عام 1953، وسُمح مجدداً للجبهة الوطنية بالمشاركة في الحياة السياسية.

الإصلاحات تثير عدائية رجال الدين الشيعة ضد الشاه

في عام 1961 أطلق الشاه ما أسماه «الثورة البيضاء»: إذا كان تزايد عدد العمال نجم عن توظيف العائدات النفطية في الصناعة، فإن عامة الشعب الإيراني المكوّن من فلاحين وجد نفسه مُستبعداً من عائدات النفط. لذا ارتأى الشاه أن يوظّف جزء من هذه العائدات لتمويل مشاريع تعاونية زراعية. أما الأراضي المستخدمة في هذا المشروع فهي من مُلكيات التاج التي تمّ تقسيمها وتوزيعها، ومن المُلكيات الكبرى التي طالتها عملية الإصلاح الزراعي. لقد بدأ الشاه إذن بتوزيع ملكياته الخاصة، ومن ثم مُلكيات الإقطاعيين الكبار. بالطبع عوّضت الدولة من أموال النفط على أصحاب المُلكيات التي صودرت، إلا أن

هؤلاء اعتبروا أن ما قبضوه لا يوازي السعر الفعلي لأراضيهم ولم يرضوا بتقلّص نفوذهم الذي كانوا يمارسونه منذ أجيال على «فلاحيهم». لقد كان عدد من هذه المُلكيات الكبرى يعود لرجال دين شيعة يتوارثونها جيلاً بعد جيل، لذا شعروا بالغضب من هذا الإصلاح الزراعي الذي قرّره الشاه. وقد هدّدوا بالعقاب الإلهي الفلاحين الذين يتجرّأون على قبول الأراضي التي كان يقوم موظّفو الشاه بتوزيعها.

لكن رجال الدين وضعوا في الواجهة اعتراضات أخرى مثل منح حق التصويت للنساء، وإخضاع الطلاب فتياناً وفتيات في نهاية دراستهم لنوع من الخدمة المدنية («جيش المعرفة» Sepah-e-Danish) في المدارس الريفية لتعليم صغار الفلاحين صبياناً وبنات القراءة والكتابة. وبالرغم من أن مدارس الصبيان كانت منفصلة عن مدارس البنات فقد ثار غضب رجال الدين (يبلغ عددهم 180,000 في إيران) الذين كانوا يحتكرون حتى هذا التاريخ التعليم في الريف، ولم يكونوا موافقين على تعميمه على البنات. اتُّهم الشاه بالكفر. في عام 1963 ألقى آية الله الخميني الذي كانت المراجع الدينية قد نصّبته «المرشد الأعلى» خطاباً عنيفاً ضد الشاه، حصلت على إثره ثلاث حركات احتجاجية خطيرة؛ وبدل أن يُسجن (وهذا ما كان سيؤدي إلى حركة استنكار واسعة) أُبعد إلى العراق حيث الأماكن المقدسة الشيعية الكبرى.

في عام 1971 أقام الشاه في مدينة برسوبوليس احتفالاً باذخاً جداً لإحياء الذكرى 2500 لإنشاء مملكة فارس على يد قورش الكبير. والأسوأ من ذلك هو أنه اتّخذ قراراً بجعل التقويم الإيراني يبدأ من هذا التاريخ ولا يعتمد فقط على التقويم الهجري. كان لاحتفال برسوبوليس الأسطوري تفاعلات إعلامية خطيرة. لقد أراد الشاه أن يكون له صدى عالمي من خلال البث المتلفز، وفي «المجتمع الراقي» في أوروبا وأميركا من خلال مئات الدعوات. أفادت المجلات النسائية الأوروبية والأميركية من الحدث وراحت تنشر في كل أسبوع صوراً للشاه وللإمبراطورة القديمة والجديدة. من هنا تشكّلت صورة لحاكم فاحش الثراء وعاطل عن العمل، تترافق مع صورة الطاغية الذي يأمر بعمليات التعذيب التي تُنزلها السافاك (البوليس السرّي) بالمعارضين اليساريين الشباب. في الواقع كان

هؤلاء ينتمون إلى حركة «مجاهدي خلق». والإشارة إلى الجهاد هنا تحمل دلالة دينية (بكل حال كان كثير من هؤلاء الشباب يمتّون بصلة قربى إلى رجال الدين)، كما أن الإشارة إلى المجاهدين الفلسطينيين كانت وسيلة لشجب العلاقات القديمة العهد بين الشاه وإسرائيل التي كان يزوّدها بالنفط الإيراني عبر البحر الأحمر ومرفأ العقبة.

ثوريون «تروتسكيون» ضد الحزب الشيوعي

إن هذا اليسار الإيراني المتطرّف التروتسكيّ النزعة إلى حدّ ما (حسب برنار هوركاد، وهو اختصاصي جيد في الشؤون الإيرانية) كان شديد العدائية تجاه حزب توده المتّهم بالتعامل مع الشاه، وهو من نفّذ سلسلة من العمليات ضد ضباط أميركيين، كما قام بعمليات أخرى هدفها زعزعة نظام الشاه. وقد أثارت محاكمة زعيمه مسعود رجوي عام 1971 حملة دولية للحيلولة دون إعدامه دامت سنوات عديدة وأسهمت في الكشف عن الوجه القبيح للنظام. وفي النهاية أفلت رجوي من الإعدام ولعب دوراً مهماً في الثورة الإيرانية.

يقال إن رئيس الولايات المتحدة جيمي كارتر (1977–1981) وهو المفعم بالعواطف النبيلة (إنه أحد أفراد «جمعية الأصدقاء» البروتستانتية) هدّد الشاه عام 1977 باتّخاذ عقوبات بحقه إذا لم تُحترم حقوق الإنسان بشكل أفضل في إيران. وقد اضطرّ هذا الأخير لإعلان انفتاح النظام (أُطلق سراح آلاف المعتقلين)، وإعادة النظر بالسافاك المتّهمة بالفساد وخاصة بالعمليات القذرة المدبّرة التي تبرّر عملها. في هذه الأثناء انتشرت شائعة (تبيّن أنها صحيحة) تفيد أن الشاه مصاب بالسرطان. وبما أن ابنه كان لا يزال يافعاً، اهتم رجال الدبلوماسية الغربية على الفور بالشخصيات التي يمكن أن تتسلّم زمام الحُكم في حال تطوّر النظام بهذا الاتجاه. في مطلع 1978 غادر الإمام الخميني العراق متوجّهاً إلى فرنسا بتأشيرة دخول سياحية وأقام في الضاحية الباريسية في «نوفل لو شاتو» حيث راح يستقبل عدداً من الإيرانيين ومن المحاورين الأوروبيين والأميركيين، برضى من اليسار الفرنسي وموافقة الرئيس جيسكار ديستان.

بدل أن أصف بخطوط عريضة الثورة الإيرانية التي بدأت عام 1978 أفضّل أن أعدّد الأحداث كما وردت في الصحافة الفرنسية حول إيران والتي فاجأت الرأي العام والاختصاصيين.

الانتفاضات الأولى لرجال الدين والطلاب

في 2 حزيران/يونيو 1978 انطلقت حركة احتجاجية في جامعة طهران في ذكرى نفي آية الله الخميني إلى العراق في حزيران 1963. في 21 آب/أغسطس 1978 وقع انفجار هزّ البلاد في قاعة سينما في عبادان أودى بحياة 377 شخصاً، وتوجّهت أصابع الاتهام إلى مجاهدي خلق كما إلى السافاك التي كانت بذلك تبرّر وسائل عملها. وهنا انطلقت تظاهرات ضخمة في كافة المدن الإيرانية اختلط فيها رجال الدين بالطلاب. وأعلن عمال النفط الإضراب وعطّلوا الإنتاج. في 9 أيلول/سبتمبر 1978 كان «يوم الجمعة الأسود» في طهران حيث اضطرّ الجيش الذي اجتاحته الحشود أن يطلق عليها النار. هنا أعلن الشاه عن عزمه تشكيل حكومة وحدة وطنية. من فرنسا وجّه الخميني نداء للطلاب من أجل مواصلة تحرّكهم، كما وجّه تحذيراً للحكومات الأجنبية بعدم مساندة الشاه. من جهتها رفضت الجبهة الوطنية تشكيل أية حكومة من دون موافقة رجال الدين، وحذا حذوها حزب توده لأن الأمر كان يتعلّق بتظاهرات شعبية، ولأنه كان يُشتمّ من بعض التصريحات السوفياتية الدعم للخميني.

في 8 كانون الأول/ديسمبر 1978 صرّح الرئيس كارتر بأنه «يأمل أن يتمكّن الشاه من البقاء، بالرغم من «التجاوزات التي ارتُكبت»». وبعد ذلك بوقت قصير صرّح وزير الخارجية الأميركي أن «الشاه قرّر الاستجمام لبعض الوقت في الخارج» (12 كانون الثاني/يناير 1979).

بالرغم من معارضة الطلاب سرعان ما تمكّن رجال الدين من السيطرة على التظاهرات. في الأول من شباط/فبراير وصل الخميني منتصراً إلى مطار طهران على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية وعيّن في الحال حكومة يرأسها شهبور بختيار أحد أركان الجبهة

الوطنية الذي لم يكن في الواقع يُمسك بأية سلطة، ومع ذلك قال «لا لدكتاتورية الموالي». بعد وقت قصير توجّه إلى فرنسا، وقد حلّ مكانه تباعاً عدة رؤساء وزراء ذات توجّهات يسارية لكنهم لم يؤثّروا البتة في الحياة العامة.

تصفية المناضلين العلمانيين في حزب توده والجبهة الوطنية

في 8 شباط/فبراير لم تقتصر الصدامات التي وقعت على مناصري رجال الدين ومناصري حزب توده أو الجبهة الوطنية، وإنما نشبت معارك بين حرس الشاه وفرق عسكرية أخرى (طلاّب مدرسة الطيران)، واضطر الحرس للاستسلام. في 14 شباط اجتاح مجاهدو خلق سفارة الولايات المتحدة الأميركية للمرة الأولى. في 7 آذار/مارس ندّد الخميني في خطاب طويل بالديمقراطية. في 9 آذار خرجت آلاف النساء إلى شوارع طهران للاحتجاج على فرض الحجاب لكنهن تعرّضن للملاحقة من قبل «الحرس الثوري». سيطر أفراد الحرس الثوري على مجريات الأمور بما في ذلك في المدن الريفية وشنّوا حملة لتصفية الشيوعيين لكونهم ملحدين. اشتدّت معارضة المناضلين في الأحزاب اليسارية أكثر فأكثر لحُكم رجال الدين. وتتالت الإعدامات بحق عملاء السافاك، كما طالت «الفاسدين» والشخصيات «التي يُعتبر كلامها تجديفاً بحق الله». وقد وقف بعض رجال الدين «المعتدلين» في وجه الخميني، لكن كلمتهم لم تكن مسموعة. أحسّت الأحزاب العلمانية بأن رجال الدين قد تخطّوها وهم يقودون وراءهم جماهير غفيرة. وقد عبّرت الصحف الإيرانية والغربية عن دهشتها لقدرة هذه الحركة التي قادها رجال الدين ولكيفية سيطرتهم على الحياة السياسية في المدن والأرياف عن طريق «الحرس الثوري». ومع الوقت كانت عمليات الإعدام تتضاعف.

الانتفاضة الكردية، عملية احتجاز الأميركيين، تصفية مجاهدي خلق

في 31 آذار/مارس أي بعد شهرين فقط على عودة الخميني أقرّ استفتاء عام بإشراف رجال الدين والحرس الثوري إقامة الجمهورية الإسلامية. في 18 آذار ثار أكراد إيران،

وهم بغالبيتهم العظمى من السنّة، وطالبوا بحكم ذاتي، فتم قصفهم بالطائرات. في 30 أيار/مايو وفي منطقة خوزستان النفطية القريبة من شط العرب، انتفض السكان العرب. في 20 آب/أغسطس امتدّ التمرّد الكردي واشتدّت المعارك. في 6 تشرين الأول/أكتوبر عاودت الولايات المتحدة تسليم العتاد العسكري الضروري لإخماد الانتفاضة الكردية. في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1979 قام طلاب وأفراد من الحرس الثوري باحتلال سفارة الولايات المتحدة واحتجاز 61 أميركياً كرهائن (كان العدد الأكبر من الموظفين –حوالي 2000 شخص– قد غادر البلاد منذ عدة أشهر). أُدين الرهائن على أنهم جواسيس. قرّرت الولايات المتحدة مقاطعة النفط الإيراني وتجميد الأصول الإيرانية. وقد عرضت منظمة الدول المصدّرة للنفط وساطتها. حصلت بعض الاحتكاكات الجوية بين الإيرانيين والأميركيين فوق مضيق هرمز. وهنا لا بد من الملاحظة أنه في 29 كانون الأول/ديسمبر 1978 دخلت قوات سوفياتية بصورة مفاجئة إلى أفغانستان.

في إيران تابعت الثورة مسارها وقامت صراعات بين قوى كانت متحالفة في الماضي. في 18 نيسان/ابريل 1980 قرّر الخميني طرد المجموعات السياسية من الجامعات، وبعد أيام نشبت معارك في جامعة طهران بين طلاب يساريين وحرّاس الثورة. في 25 نيسان، وبسبب عاصفة رملية، فشلت العملية الأميركية لتحرير الرهائن بواسطة الحوّامات. وقد أوقف عدد من الضباط الإيرانيين بتهمة التواطؤ. في 13 حزيران/يونيو 1980 حصلت اشتباكات عنيفة في طهران بين مجاهدي خلق والحرس الثوري كانت حصيلتها 600 قتيل. ما يجدر ذكره أن قسماً من هؤلاء المجاهدين غادروا إلى العراق حيث شكّلوا جيشاً صغيراً في مواجهة جيش الحرس الثوري (باسدران).

في 9 تموز/يوليو 1980 تمّ اكتشاف مؤامرة أعدّها 600 ضابط بالتعاون مع العراق والأردن والولايات المتحدة للإطاحة بالخميني، وقد أوقفوا وأُعدموا بعد أن تمّ فضح أمرهم في سويسرا –كما يُقال– من قبل عملاء سوفيات.

في 11 أيلول/سبتمبر 1980 نشبت معارك على الحدود مع العراق. وفي 21 أيلول بدأت الحرب العراقية–الإيرانية بشكل استعراضي بهجوم عراقي كبير على الضفة الأخرى

لشط العرب باتجاه عبادان ومرفأ خورمشهر. في 27 تشرين الأول/أكتوبر اتّهمت بغداد الولايات المتحدة بتزويد إيران بالسلاح، واتّهمت طهران الاتحاد السوفياتي بتأمين السلاح للعراق.

حروب الخليج الثلاث

كان صدام حسين، مثل الذين سبقوه إلى الحكم، يشكو من ضيق منفذ العراق على الخليج، ويرى في ذلك إحدى نتائج المؤامرات الإمبريالية؛ وقد أضاف إلى لائحة مطالبه أن الشعب العربي ينتشر في الواقع أبعد من شط العرب حتى محافظة خوزستان، وكان لا بد من إلحاق هؤلاء العرب بالعراق، خاصة وأن منابع النفط الإيرانية الأساسية توجد في هذه المنطقة، حيث مصفاة عبادان الكبرى. وهنا أيضاً كان صدام حسين يجاهر بالقول إن الإنكليز رسموا الحدود على حساب العراق الذي لم يكن بيديه حيلة لأن إيران أكثر عدداً بثلاثة أضعاف منه وجيش الشاه مسلّح بشكل قوي من قبل الأميركيين.

الهجوم العراقي على إيران التي صمدت بالرغم من الخسائر الضخمة

شكّل انهيار نظام الشاه وبالأخص تفكك جيشه بفعل عمليات التطهير التي قام بها رجال الدين والمجاهدين بحق الضباط، فرصة ذهبية للجيش العراقي لكي يهاجم الجيش الإيراني. وبعد تحقيق بعض النجاحات في البداية في أيلول وتشرين أول 1980 اصطدم الجيش العراقي بمقاومة ضارية من الإيرانيين. بالنسبة لهؤلاء لم تكن مقاومتهم من أجل مساندة رجال الدين الذين كانوا ينظّمون التعبئة (التي طالت فتياناً يانعين بشكل خاص)، بقدر ما كانت شعوراً وطنياً مرفقاً ببعض التعالي التقليدي إزاء العرب. من كانون الأول/ ديسمبر 1980 حتى كانون الأول 1981 لم تتغيّر المواقع. في مطلع 1982 قام الجيش الإيراني بهجومات مضادّة بالقرب من الخليج، حتى أنه هدّد البصرة، وكذلك في الشمال في جبال كردستان. في حزيران/يونيو 1982 انسحب العراقيون من إيران بأمر من صدام حسين. وقد دعا مجلس الأمن إلى وقف إطلاق النار، لكن الجيش الإيراني دخل إلى العراق متكبّداً

خسائر فادحة، لأن الأمر تبدّل والعراقيون هم الآن الذين يدافعون عن أرضهم؛ وهنا لا بد من الإشارة إلى التماسك الذي أبداه العرب أكانوا سنّة أو شيعة، في وجه الإيرانيين الشيعة. وقد أطلق العراق صواريخ بعيدة المدة من صنع سوفياتي طالت المدن الإيرانية.

هنا تحوّل القتال إلى حرب استنزاف جوية وبحرية في الخليج، حيث تمّ التعرّض لحوالي 500 سفينة تجارية، خاصة لناقلات النفط التي هاجمها الطيران العراقي في أغلب الأحيان بغية منع إيران من بيع نفطها وشراء الأسلحة. لقد تم تزويد العراق بالأسلحة السوفياتية والأوروبية التي كانت الكويت والمملكة العربية السعودية تدفعان ثمنها على أمل سقوط إيران. في عام 1986 انفجرت فضيحة «إيران غيت» حين تم تسريب معلومات تفيد أن ضباطاً مقرّبين من الرئيس ريغان يؤمّنون الأسلحة منذ 1985 إلى إيران عن طريق إسرائيل التي لم تكن ترغب برؤية العراق منتصراً. وقد أخذت حرب الخليج منحى دولياً حين اقترب الجيش الإيراني من حدود الكويت وقصف ناقلاتها النفطية التي كانت تحمل العلم الأميركي من أجل تأمين حمايتها. وهنا تتالت الحوادث في الخليج بين البحرية الأميركية والسفن أو الصواريخ الإيرانية. في تلك الفترة اتّخذت سفن البحرية الأميركية التي يتشكّل منها الأسطول الخامس قواعد دائمة في الخليج، علماً بأن مركزها الأساسي هو في البحرين.

بالرغم من نجاحات الجيش الإيراني في كردستان وعلى مقربة من شط العرب، حيث دُفع أحياناً بشبان غير مسلّحين في هذه المعارك من أجل تفجير حقول الألغام وتسهيل مرور العساكر، فإن الخميني رفض وضع حدّ للحرب كما طالبه مجلس الأمن بذلك. في النهاية حصل قادة الجيش الثوري على موافقة الإمام الخميني وتوقف القتال في 20 آب/أغسطس 1988 بعد حوالي ثمانية أعوام من القتال؛ وكانت الحصيلة مليون وثمانمائة ألف قتيل، علماً بأن خسائر إيران بلغت ثلاثة أضعاف خسائر العراق الذي تمكّن من الحصول على المزيد من الأسلحة.

اجتياح الكويت وحرب الخليج الثانية

ساد اعتقاد أن الخليج سيعيش عدة سنوات من الهدوء بعد هذه الحرب التي، وإن كانت أقل ضراوة في البحر مما كانت عليه في البر، قد تسبّبت بتدمير أو على الأقل بإلحاق أضرار كبيرة في 550 سفينة ترفع أعلاماً مختلفة. إلا أنه في 2 آب/أغسطس 1990 اجتاح الجيش العراقي فجأة الكويت ووصل بدون أية صعوبة تذكر حتى حدود المملكة العربية السعودية. طلب الملك السعودي على الفور الدعم من الولايات المتحدة إنفاذاً للاتفاق المعقود عام 1945 مع الرئيس روزفلت، فقام المظليون ورجال المارينز المتواجدون على حاملات الطائرات في المتوسط والمحيط الهادىء بالتمركز بعد وقت قصير في قاعدة الظهران بشكل خاص.

إن الحجة التي تذرّع بها صدام حسين لتبرير هجومه (الذي لا بد من أن نذكر بأنه أثار حماس ياسر عرفات وكذلك الحسين ملك الأردن، وهما عادة ممن يحسبون الأمور بشكل جيد) كانت باتهام أمير الكويت بالعمل ضمن منظمة الدول المصدّرة للنفط لتخفيض أسعار النفط إلى أدنى حد من أجل منع العراق من تعويض تكاليف الحرب التي خاضها ضد إيران من أجل حماية دول الخليج في وجه التهديد الشيعي. بكل الأحوال تعتبر الكويت بالنسبة للعراقيين اختراعاً إمبريالياً ولا بد لها من أن تزول. هكذا أعلن صدام حسين فوراً ضم إمارة الكويت إلى العراق.

شجبت منظمة الأمم المتحدة ضم أراضي دولة عضو فيها وطالبت العراق بإخلائها، حتى وإن اقتضى الأمر القيام بعملية عسكرية دولية. احتاج الإعداد لهذه العملية أشهراً لجمع ما يقارب 500,000 رجل على الحدود الشمالية للمملكة العربية السعودية، غالبيتهم من القوات الأميركية، بالإضافة كذلك إلى قوات انكليزية وفرنسية، وأخرى من بعض الدول العربية (مصر، سوريا، وبالطبع السعودية). ناشد الرئيس فرانسوا ميتران الرئيس العراقي (الذي كان على علاقة جيدة بفرنسا) بإخلاء جزء من الأراضي الكويتية على الأقل، لكن دون جدوى. ويبدو أن صدام حسين عوّل على فيتو سوفياتي في مجلس الأمن، لكن ميخائيل غورباتشيف في مطلع 1991 كان يعاني من صعوبات داخلية كبرى؛

وهو بكل حال طالب بالإخلاء الفوري للكويت. بدأت الحرب ضد العراق في 17 كانون الثاني/يناير 1991 بقصف مكثّف على بغداد. وقد حصل جورج بوش على تعهّد من إسرائيل بألا تردّ على الصواريخ التي طالت أراضيها. اقترح غورباتشيف خطة للسلام واقترح صدام مناقشة الاقتراحات السوفياتية، في الوقت الذي كانت قواته تُضرم النيران في آبار النفط وتدمّر المنشآت النفطية، مما تسبّب ببقعة كبرى من النفط الخام في مياه الخليج. في 24 شباط/فبراير شنّت قوات التحالف هجومها لتسحق خلال أيام القوات العراقية المتواجدة في الكويت قبل أن يتم إقرار وقف لإطلاق النار. رفض جورج بوش تماشياً مع مقررات الأمم المتحدة أن تتخطّى القوات الأميركية الحدود الشمالية للكويت وتدخل إلى العراق. في الأول من آذار سرت شائعات عن رحيل صدام حسين إلى الجزائر، وبعد يومين قامت انتفاضة شيعية كبرى في جنوب العراق ربما بسبب توقّع وصول الأميركيين، لكن المسؤولين في البيت الأبيض شكّكوا في إمكانية نجاحها وفضّلوا عدم التدخّل. صرّح صدام حسين «وكأن شيئاً لم يكن» (كما كتبت صحيفة لوموند) بأن المتمرّدين سوف يُسحقون بكل الوسائل، وسيلقى الأكراد الذين ثاروا في الشمال المصير نفسه. وقد اضطر الآلاف من هؤلاء إلى الهرب باتجاه تركيا. في مطلع نيسان/ابريل طلبت دول الاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة إقامة منطقتي حظر جوي واحدة في الشمال من أجل الأكراد وثانية في الجنوب من أجل الشيعة. وقد تمّ الإبقاء على هاتين المنطقتين تحت المراقبة الجوية حتى 2003، لأن العراق بكل حال كان خاضعاً للحصار من أجل منعه من التزوّد بالأسلحة التي قد يحصل عليها بواسطة التهريب.

حرب الخليج الثالثة والاجتياح الأميركي للعراق

كان يُظن بأنه ما أن يوضع العراق، وكذلك إيران، تحت المراقبة الأميركية، فإن الخليج سوف ينعم بالهدوء. لذا لم يكن أحد يتوقّع الهجوم الأميركي على العراق في ربيع 2003. مرة أخرى إنها حرب تنطلق من شواطىء الخليج؛ فمخطّط البنتاغون الذي كان يقضي بأن يدخل قسم كبير من القوات الأميركية إلى العراق من الشمال عبر تركيا التي هي عضو

في حلف شمال الأطلسي أُهمل بسبب معارضة البرلمان التركي. كان لا بد إذن من دخول القوات الأميركية من الجنوب جنباً إلى جنب مع القوات الإنكليزية عبر الشاطىء الموصل لشط العرب بالقرب من الفاو.

إن هذه الحرب الجديدة لم تندلع إثر تحوّلات جيوسياسية حصلت بالقرب من الخليج، وإنما كردة فعل على أحداث مروّعة حصلت بعيداً جداً، كان أبرزها كما نعلم، في 11 أيلول/سبتمبر 2001، تدمير برجي مركز التجارة العالمي من خلال عملية انتحارية نفّذها تنظيم القاعدة، وكان 19 من بين الانتحاريين العشرين من التابعية السعودية. وبما أن بن لادن زعيم القاعدة كان متمركزاً مع أعضاء قيادة تنظيمه في كابول تحت حماية الملا محمد عمر قائد الطالبان، قام الأميركيون في تشرين الأول/أكتوبر بهجوم على كابول دون أن يتمكّنوا من إيجاد أي أثر لبن لادن أو لمعاونيه. ولما لم يُفلح الرئيس جورج دبليو بوش في مخططه، قرّر أن يخوض حرباً ضد الإرهاب لكي يطمئن الرأي العام الأميركي المصاب بالصدمة. كان لا بد من التأكيد له بأنه لا يمكن لأي سلاح تدمير شامل أو بعيد المدى أن يُصوَّب مجدداً باتجاه الولايات المتحدة وانطلاقاً من أي بلد كان. هنا عادت صورة صدام حسين إلى الظهور مجدداً. ألم يحاول في المملكة العربية السعودية اغتيال جورج بوش الأب، وهو الذي سمح في النهاية لطاغية العراق بالبقاء في السلطة؟ ألم يكن لا يوفّر أية مناسبة منذ 1991 لكي يهدّد علناً الولايات المتحدة بالعقاب الإلهي؟ لم يعد صدام حسين ذاك القائد العلماني الذي كان بعض المثقفين الفرنسيين وبعض كبار المستعربين (من أمثال جاك بيرك) يقولون إنه أفضل من الإسلاميين.

أصول «القاعدة»

في آب/أغسطس 1990 يوم اجتاح صدام حسين الكويت، طلب الملك السعودي العون من الجيش الأميركي الذي تمركز مع تعزيزات دولية عديدة في شمال المملكة العربية السعودية بانتظار الهجوم البرّي. وقد تمّ هذا الأمر دون الالتفات إلى بعض الاحتجاجات التي تقدّم بها بعض رجال الدين الذين شجبوا تدنيس الأرض المقدسة للمملكة من قبل

غير المسلمين؛ بالنسبة إليهم لا تقتصر الأماكن المقدسة على مكة والمدينة المنوّرة، وإنما تُعتبر المملكة بكاملها أرض حرام، وبالتالي فهي ممنوعة على غير المسلمين. بادىء الأمر تمكّن الملك من تهدئة خواطر رجال الدين، لكن اتّهامه بالكفر جاء من مجموعة شباب ينتمون إلى عائلات غنية، خاصة من أسامة بن لادن ابن العائلة البالغة الثراء ذات الأصول اليمنية والتي جمعت ثروتها من المشاريع الإنشائية في السعودية. لقد عُرف هؤلاء المحتجّون من خلال الجهاد في أفغانستان ضد السوفيات، ولكن خاصة من خلال تزويدهم أو بالأحرى بيعهم الأسلحة الأميركية للأفغان، بواسطة شبكات عربية–باكستانية. بكل الأحوال كان بن لادن صاحب الثروة الضخمة قد طُرد من السعودية، وهو ذهب إلى مصر حيث التقى إسلاميين آخرين (سيصبح الظواهري مساعده الأول)، وإلى السودان قبل أن يعود إلى أفغانستان بعد انتصار «طالبان». يمكن أن يعتبر البعض في هذه الحال أن عملية 11 سبتمبر 2001 هي عملية مضادّة للتدخل الأميركي في السعودية، ولكنها أتت متأخرة عشر سنوات.

إن معظم القواعد الأميركية في شمال السعودية أُقفلت تدريجياً، وتركّزت القيادة العامة في قطر وهي ترتبط مباشرة بقاعدة تامبا في فلوريدا وتمتد مهامها من شمال–شرق إفريقيا (من الصومال إلى مصر) حتى الباكستان، علماً بأن مركز نشاطها الاستراتيجي يبقى الخليج العربي.

الإخفاق الأميركي في العراق

إننا نعلم بأن هذه العملية الأميركية في العراق قد تعثّرت بعد نجاحات أولى حاول خبراء البنتاغون من خلالها -بالرغم من تحفّظات القيادة-، إثبات نظريتهم الشهيرة القائلة بـ «الثورة في الشؤون العسكرية». إن الإنجازات التي تحققت في المعالجة الإلكترونية للصور الملتقطة للأرض بواسطة الأقمار الصناعية تتيح بالتأكيد مفاجأة الخصم وإهلاكه دونما الحاجة إلا لحوالي 130,000 رجل من الجيش الأميركي على رقعة تبلغ مساحتها 437,000 كلم2. وسرعان ما تبيّن أن هذه الأعداد لا تكفي للقيام بعمليات ضد خصوم مندمجين

مع السكان (بلغ عدد عناصر الجيش الأميركي في فيتنام 500,000 رجل على رقعة أضيق ولكنها أكثر سكّاناً). منذ البداية ارتُكبت أخطاء ضخمة بُنيت على معلومات قدّمها عراقيون مهاجرون منذ مدة طويلة حول ادّعائهم بإمكانية حُكم العراق. وأسوأ ما في هذه الحرب هو العداء الذي جهد البعض لإذكائه بين مختلف الشرائح السكانية في العراق، من خلال العمليات التي طالت المواقع الدينية الشيعية والسنية في البلاد.

في عام 2007 بدا أن العراق يشكّل مأزقاً بالنسبة للولايات المتحدة؛ فهي لا تستطيع زيادة عديد قواتها هناك (لأن نظام التجنيد أُلغي بعد حرب فيتنام)، ولا تستطيع في الوقت نفسه الانسحاب دون أن يُعتبر ذلك انتصاراً للآخر، وربما يفجّر حرباً أهلية بين العراقيين. في عام 2008 توضّحت الصورة أكثر وتمكّن أئمة الشيعة من إقناع جماعتهم المندفعين ضد أميركا بأن الانتخابات التي يسعى لها الأميركيون هي الوسيلة الفضلى لإمساك الشيعة بالسلطة.

لكن الجنرال الأميركي دايفيد باتريوس (حائز على دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة برنستون)، وبعد أن تمكّن من إحلال الأمن في الموصل، هو الذي باشر بدراسة منهجية للتركيبة البشرية، ليس من أجل التوصّل إلى معرفة عامة بالسكان، وإنما من أجل التعرّف إلى كل قبيلة من القبائل، عبر تاريخها الخاص وزعيمها وتنافسها مع جيرانها الخ. في نهاية حكمه أقرّ صدام حسين بأهمية القبائل السنّية ومنح زعماءها امتيازات هامة. وهذه القبائل ثارت في وجه الأميركيين حين قام هؤلاء بطريقة رعناء عام 2003 بتسريح رجال الشرطة والجيش الذين كان بإمكانهم خدمة نظام آخر. وكانت فرصة سانحة للقاعدة لكي تحرّض هذه القبائل وتدفعها إلى مواجهة الأميركيين والشيعة. من هنا فإن باتريوس الذي باشر بتشكيل جيش جديد تمكّن من أن «يقلب» هذه القبائل ضد القاعدة. ويُقال بأنه تلقى قي هذا المجال مساعدة من السعوديين الذين يمدّون يد العون منذ زمن بعيد إلى قبائل على صلة بقبائل العراق، وهم يرغبون اليوم بالقضاء على القاعدة التي تهدّد العائلة المالكة. لقد عُيّن الجنرال باتريوس اليوم على رأس قيادة مركزية تدير العمليات في العراق وأفغانستان وهو تبنّى طرائق حرب العصابات المضادّة. إن من بين العناصر

التي سهّلت انتخاب باراك أوباما لرئاسة الولايات المتحدة، كان الموقف الذي اتّخذه عام 2003 ضد الحرب على العراق، فيما سياسة بوش (الذي أُعيد انتخابه بسهولة عام 2004، بعد ثلاث سنوات على الحرب) أوصلت إلى إخفاق ملطّخ بالدماء. لقد قرّر باراك أوباما انسحاب القوات الأميركية التدريجي من الآن وحتى عام 2010، مع الحفاظ على عدد من القواعد العسكرية في العراق.

يبقى الحرب في أفغانستان، والخشية من حرب رابعة في الخليج

تبقى مسألة أفغانستان: يبدو أن الأميركيين الذين يرسلون تعزيزات جديدة لمراقبة الحدود مع المناطق القبلية في الباكستان حيث مخابيء القاعدة، يتّجهون لعقد اتفاقيات مع القبائل ومع بعض فصائل الطالبان المعتدلين، وتلك على ما يبدو أيضاً هي رغبة الرئيس الأفغاني كرزاي.

تبقى كذلك مسألة إيران: يبدو أن باراك اوباما راغب في إيجاد مخرج يسمح بتجنّب حرب جديدة في الخليج. مقابل ذلك إن مطالبة الإسرائيليين بقصف محطة بوشهر النووية (ومحطات أخرى) التي يساهم الروس في بنائها مع الإيرانيين على ضفاف الخليج (من أجل الحصول على مياه التبريد) لن يؤثّر من الناحية التقنية إلا بشكل محدود كون المنشآت العسكرية تكون على عمق كبير. إلا أن ذلك لو حصل فسوف يعيق التدفقات النفطية في الخليج، وبصورة خاصة قد يؤدّي إلى عواقب وخيمة في العراق حيث لا تزال القوات الأميركية موجودة.

لو أُتيح لإيران مؤخراً أن تنتخب قيادة معتدلة لسلك طريق التفاوض مع الإدارة الأميركية الجديدة مساره الصحيح، خاصة وأن الوضع الاقتصادي في إيران ليس في أفضل حال. فهذا البلد المصدر للنفط ينقصه الوقود بشكل فاضح، لأن مصفاة التكرير الكبرى في عبادان لم يُعد بناؤها منذ معارك 1980 بفعل الحصار الأميركي. من ناحية أخرى إن الوضع المالي والنفسي في الولايات المتحدة سيىء إلى درجة لا يسمح للرئيس أوباما بشنّ حرب جديدة تكتسب أهمية كبرى في مواجهة 70 مليون شخص، حربٍ تُضاف إلى

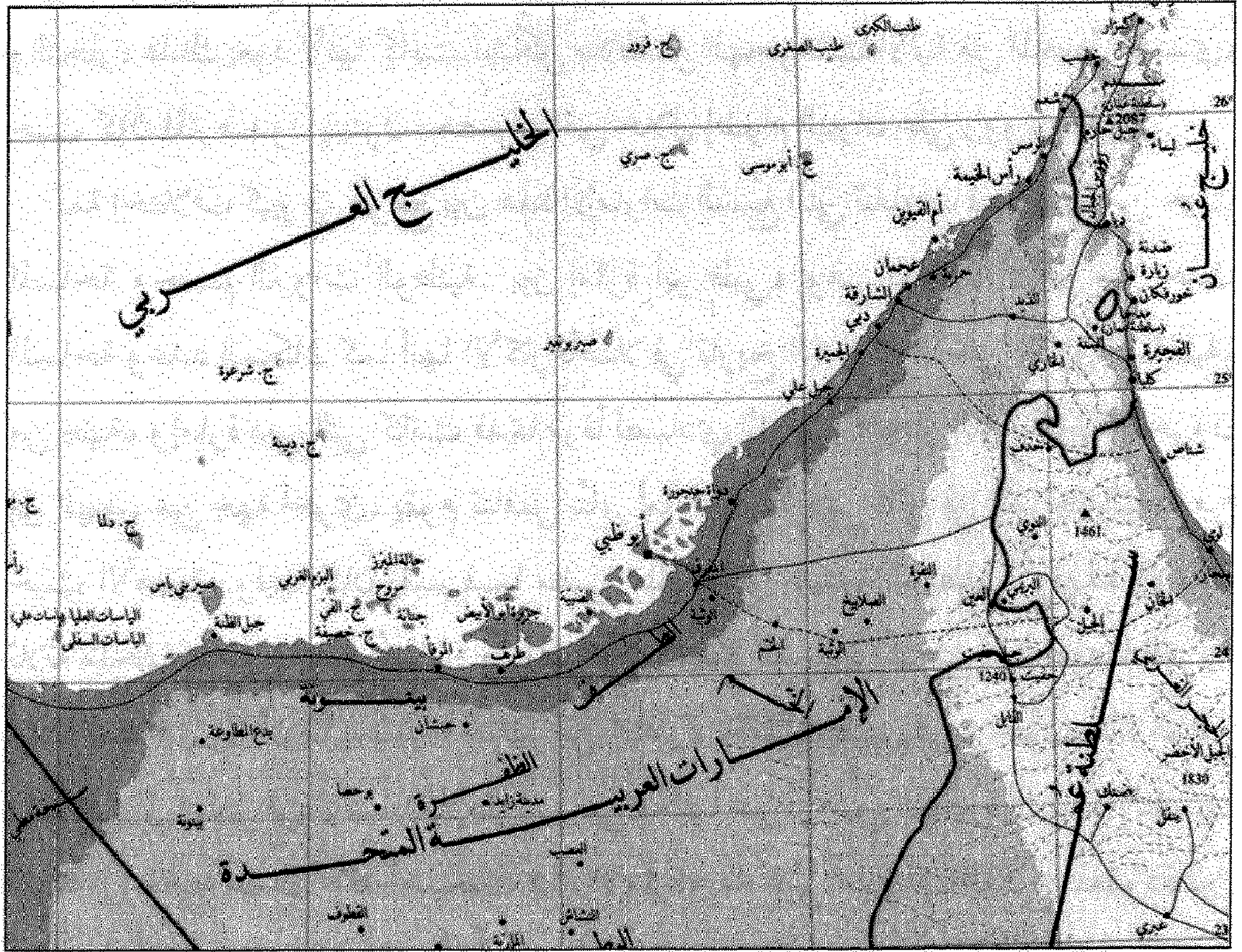
نزاعين آخرين ليسا في طريقهما إلى الحل في وقت قريب.

هذه الإمارات في الطرف الآخر من الخليج...

لو قارنّا الإمارات العربية المتحدة ببلدان واسعة تقع في جوارها مثل إيران والمملكة العربية السعودية، وحتى العراق، فإنها سوف تبدو صغيرة، وهي تقع بعيداً عن الجزء الشمالي من الخليج الذي يُطلق عليه البريطانيون «منطقة الخليج العليا» حيث يصب شط العرب والتي تقع حولها الكويت وأكبر حقول النفط في إيران والعراق والمملكة العربية السعودية. لكن الإمارات تقع في المنطقة الأكثر استراتيجية من الخليج على حافة مضيق هرمز حيث الجزر الثلاث التي احتلتها قوات الشاه عام 1977 والتي لا يزال الحرس الثوري يرابط فيها. بسبب قلة عمق المياه في المضيق تضطر السفن الكبيرة الحجم إلى الإبحار في الجزء الجنوبي بمحاذاة شبه جزيرة مسندم والجزر التي تحمل نفس الإسم الواقعة ليس بعيداً لجهة الشمال. إن هذه الجزر تقع على جنب «الخط» (عرضه أقل من كيلومتر) الذي تسلكه السفن للخروج من الخليج، فيما يوجد «الخط» الآخر المخصّص للدخول أبعد قليلاً لجهة الشمال. يُنقل يومياً حوالي 16 مليون برميل نفط عبر مضيق هرمز الذي سمّي على اسم جزيرة هرمز الصغيرة الواقعة قبالة ميناء مدينة بندر عباس (350,000 نسمة)، وهي مدينة إيرانية كبيرة تطل على خليج عُمان. تقيم بندر عباس علاقات تجارية وثيقة مع المناطق الحرّة الموجودة في الجزر الإيرانية المجاورة، وخاصة مع الإمارات، وبصورة أساسية مع دبي.

تأتي تسمية دولة الإمارات نسبة إلى الإمارات السبع التي شكلت هذا الاتحاد فيما بينها: أبو ظبي التي هي عاصمة الدولة، وفيها رئاسة الدولة ورئاسة مجلس الوزراء والسفارات المعتمدة لدى دولة الإمارات. كما أنها مقر لحاكم أبوظبي ولولي عهده ورئيس المجلس التنفيذي، وهي الأوسع مساحة بفرق شاسع، 67,000 كلم2 من مساحة إجمالية للاتحاد تبلغ 83,000 كلم2 ؛ دبي 3800 كلم2 وهي ثاني أكبر الإمارات من حيث المساحة والسكان، ومركز هام للمال والأعمال في العالم؛ الشارقة 2590 كلم2 الثالثة من حيث

الثالثة من حيث المساحة، وهي تتميّز بأنها الوحيدة التي تمتلك حدوداً مع جميع الإمارات الأخرى؛ رأس الخيمة 1680 كلم2 التي تقع على سفح «الجبل الأخضر» وهي تتميز بوقوعها في أقصى شمال الدولة بالقرب من مضيق هرمز الاستراتيجي مما جعلها أولى الإمارات التي تشرف على مدخل الخليج العربي، وأهّلها لأن تتمتع بموقع جغرافي وطبيعي متميّز؛ الفجيرة 1170 كلم2 التي تتكوّن من جزئين منفصلين وهي الوحيدة من بين الإمارات السبع التي لا تقع أراضيها على سواحل الخليج العربي وإنما على خليج عُمان؛ أم القيوين 770 كلم2 وهي إمارة شبه قاحلة؛ عجمان 260 كلم2 وهي الأصغر من حيث المساحة (أنظر خريطة رقم 32).



خريطة رقم **32**– دولة الإمارات العربية المتحدة

إن نظام الحماية البريطاني ساهم في الحفاظ على هذا العدد من الإمارات الصغيرة التي كان يمكن أن تضمّها إليها دولة كبيرة. عشية الحرب العالمية الأولى كان الملك عبد العزيز بن سعود يتوجّه بأنظاره نحوها لكي يتمكّن من بلوغ بحر عُمان دون أن يكون مضطرّاً لاجتياز صحراء الربع الخالي الرهيبة. إلا أن البريطانيين الذي كان ابن سعود لا يزال بحاجة إليهم تذرّعوا بالاتّفاق الذي عقدوه مع السلطنة العثمانية والذي يحدّد باتجاه الجنوب «ساحل الهدنة» من خلال رسم ما يسمّى بالخطوط الزرقاء.

إن عدد هذه الإمارات الصغيرة القديمة بالذات يؤشّر للأهمية الاستراتيجية التي يحظى بها هذا الرأس الكبير الذي تشكّله شبه الجزيرة العربية ما بين الخليج وبحر عُمان. وإذا كانت بعض القبائل التي هي في أساس دولة الإمارات الحالية قد استقرّت فيما مضى على الساحل الغربي لهذا الرأس الكبير على شكل قرى يسكنها صيّادو اللآلىء والبحارة والتجار، فذاك يعود لأنها كانت تشكّل ملاذاً من الهجومات الآتية من المحيط الهندي، حيث كان المترصّدون ينبئون بحصولها من خلال إضرام النيران على رؤوس الجبال.

ثمة اختلاف كبير في الواقع بين هذه الإمارات السبع التي تتفاوت فيما بينها من حيث المساحة وحجم الثروات الوطنية. بين إمارة أبو ظبي، وهي الإمارة الأكبر من حيث المساحة وعدد السكان كما أنها الأكثر تأصلاً في تاريخ البداوة والأغنى بالثروة النفطية، من جهة، وإمارة دبي التي كانت قديماً مرفأ لصيادي اللؤلؤ وللتجار الذين كانوا يبحرون إلى الهند، من جهة أخرى، يقوم تنافس بنَّاء. أما الشارقة فهي تأتي في الدرجة الثالثة من حيث الأهمية، وفيها كان يقيم فيما مضى ممثّل نظام الحماية البريطاني. ولهذه الإمارة ثلاثة ملحقات على خليج عُمان؛ ولطالما شكّل افتقاد الفجيرة لشاطىء في جهتها الغربية عائقاً لنموِّها. إلا أن ما يحمله الحاضر من مخاطرة بإقفال مضيق هرمز حوَّل هذا الواقع الجغرافي إلى عامل قوة بالنسبة للإمارات التي يمكنها عبر أراضي الفجيرة أن تؤمن لنفسها منفذاً إلى خليج عُمان. وقد أصبحت هذه الإمارة، بناء على اتفاقيات الدفاع المعقودة بين دولة الإمارات وفرنسا مستقراً آمناً للغواصات النووية الفرنسية. فدولة الإمارات لا تريد أن تربط أمنها بالأسطول الخامس الأميركي وحده، وقد دُشّنت مؤخراً قاعدة عسكرية

فرنسية مشتركة على أراضي إمارة أبو ظبي.

إن تقدير عدد سكان الإمارات يطرح إشكالية لأن عدداً كبيراً من هؤلاء يقيم من أجل العمل، ويُخشى أن تؤدّي الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية إلى تقليص عددهم لأن من يفقد وظيفته يخسر كذلك إقامته. إن مجمل سكان الاتحاد يقدّرون بثمانية ملايين نسمة، فيما تتكلّم مصادر أخرى عن ثلاثة ملايين، علماً بأن سكان أبو ظبي يبلغون 1,5 مليون نسمة، أكثر بقليل من عدد سكان دبي.

يظهر التنافس بين إمارة أبو ظبي وإمارة دبي بشكل لافت في مجال الاتصالات الجوية، فلكلٍ منهما مطارها وشركة خطوطها الجوية التي تربطها بكل أنحاء العالم، وتُعتبر شركة الإمارات الأكثر شهرة بالنسبة لدبي. لكن أبو ظبي هي التي تنتج الكمية الأكبر وتمتلك المخزون الأكبر من النفط. أما دبي فلم يعد لديها أية ثروة نفطية لكن هذه المدينة التجارية القديمة تجتذب إليها أكبر عدد من السواح وتشكل بما فيها من ناطحات سحاب وحلبات تزلج على الجليد وسط الصحراء ومسابح صُممت على شكل شجر نخيل يشقُّ البحر، مادةً للكمّ الأكبر من الصور الفوتوغرافية.

غير أنه ينبغي التفكير في التطور المستقبلي لأسعار النفط، هذه المادة الأولية الاستراتيجية التي ارتبط بها منذ بدايات القرن العشرين تطور منطقة الخليج بأسرها. فعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية سيحافظ النفط على سعره، ذلك أنه على الرغم من أن هذا السعر قد تدنى عن الحد الأقصى الذي بلغه في بداية 2008 إلا انه يساوي اليوم ضعفي ما كان عليه خلال العقدين الماضيين. ما هي النتائج التي ستترتب عن الأزمة الاقتصادية الحالية في دولة الإمارات وفي باقي دول الخليج؟ وهل أن المخاطر الكبرى مالية فقط؟ إن المشكلة النووية التي تتسبب بها إيران هي مشكلة عسكرية لها أسباب ومترتبات تتجاوز بشكل كبير حدود منطقة الخليج. لذلك ليس لنا إلا أن نتمنى أن يوجد حلّ لهذه المشكلة.

آفـــاق

كيف تُرانا نختم هذا الاستعراض السريع للمتوسط، وخاصة للبلدان التي تحيط به؟ لقد بدا لنا تدريجياً أنه في العديد من الحالات كانت العلاقات صراعية إلى حدّ ما بين بلدان واقعة على ضفّتي هذه المساحة البحرية –وهو ما أسميتُه ظاهرة المتوسط–، كما تجلّى ذلك بوضوح في الفترة الاستعمارية، وهذه الصراعات يبدو أنها تأتلف في يومنا الحاضر مع صراعات إقليمية بين بلدان متجاورة تقع على الواجهة البحرية نفسها. ولنا مثال على ذلك ماضياً في الحروب البلقانية، وفي الوقت الحاضر في الصراعات بين إيران والعراق، وإسرائيل وفلسطين، أو في الحرب في أفغانستان أو تلك التي دارت في يوغوسلافيا. ويُمكن أن نضيف إلى هذه الصراعات التوتّرات الجيوسياسية بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية، أو التوتّرات التي تشهدها إسبانيا.

هل إن ظاهرة المتوسط، وهذه التفاعلات بين مختلف واجهاته البحرية، هي في طريقها إلى الانحسار ليحلّ مكانها صراعات إقليمية أكثر كلاسيكية، إذا جاز القول، بين دول متجاورة؟ لا أظن ذلك، لأن تنامي الحركات الإسلامية يتمّ في إطار كل دولة أو بين دول متجاورة، ولكن كذلك وبشكل متزايد كما نلاحظ، لو أخذنا بعين الاعتبار فضاءات أوسع في الجهتين المتقابلتين للمتوسط. فالمتوسط ليس عائقاً ولا حاجزاً لأن الحركات الإسلامية تظهر على واجهته الشمالية في بلدان البلقان الإسلامية، وفي بلدان أوروبا الغربية التي يكثر فيها المهاجرون الآتون من بلدان الواجهة الجنوبية. ولا يندرج الأمر هنا في ما يُسمّى بـ «صدام الحضارات»، وإنما بتنامي الحركات الإسلامية في ظاهرة برزت ما بعد الحقبة الاستعمارية على ضفتي المتوسط.

إنه لمن المدهش أن نلاحظ أن النزاعات الجيوسياسية التي تلعب فيها الحركات الإسلامية دوراً أساسياً، أكانت هذه الحركات سنّية أو شيعية، تتشابك إقليمياً فيما بينها أكثر فأكثر. هكذا فإن الصراع بين العراق وإيران الذي لم يكن له علاقة مباشرة مع مشكلة إسرائيل–فلسطين، ما لبث أن تداخل معها بعد تسليم إيران عبر سوريا صواريخ لحزب الله اللبناني لمواجهة إسرائيل، وكان أن حصلت مؤخّراً حرب لبنان (تموز–آب 2006). يمكننا بعد

الآن أن نعتقد بأن التزوّد بالصواريخ الإيرانية يمكن كذلك أن يتمّ بشكل سرّي باتجاه بلاد المغرب لصالح حركة إسلامية متشدّدة مهووسة بفكرة هزيمة الأميركيين في العراق. لقد أحدث نشر الأميركيين لقوتهم في الشرق الأوسط منذ خمس وعشرين سنة سلسلة من المضاعفات الجيوسياسية، إلا أنه يُخشى أن يكون لانسحابهم نتائج أكثر خطورة أيضاً.

بالرغم من أنه يُفضّل لاعتبارات كثيرة أن يتمّ انسحاب القوات الأميركية من العراق، فإن هذا الانسحاب –وإن الجزئي– عن طريق استبدالها بقوات تابعة لحلف شمال الأطلسي أو منظمة الأمم المتحدة، سيكون له من دون شك تفاعلات جيوسياسية كبرى في الشرق الأوسط، وبصورة أوسع في أوروبا وكل العالم المتوسطي. إن الإفلاس الغربي في العراق (إفلاس الأميركيين، وكذلك الإنكليز والإيطاليين والإسبان والبولونيين...) سيشكّل في مجمل العالم العربي حيث يشعر الرأي العام بالصدمة، انتصاراً رائعاً للإسلاميين. وهؤلاء هم الذين يؤجّجون الصراعات في العراق، ولكن بإمكانهم أن يمدّوا اليد في معظم البلدان العربية، وبالرغم من المنافسات القديمة، للعلمانيين السابقين من أنصار الوحدة العربية التي كان حزب البعث العراقي يسعى لتحقيقها.

إن الحرب التي شنّها الأميركيون في العراق والتي أفلت زمامها من يدهم، هي بالنسبة للإسلاميين مكسب رائع في نضالهم لدفع المسلمين الآخرين إلى القبول بتطبيق الشريعة، بدل خيارات سياسية وثقافية واجتماعية يتمسّك بها هؤلاء نتيجة احتكاكهم بالغرب. ففي الواقع هناك صراع يدور منذ سنوات في معظم البلدان الإسلامية بين التيارات المتشدّدة من جهة، والمسلمين أصحاب التوجّهات الديمقراطية من جهة أخرى، وهو صراع ليس بسهل، لأنه من أجل البقاء في السلطة تلجأ بعض الأجهزة الرسمية للعنف كما حصل في الجزائر، وهذا ما يقدّم الذرائع للمنادين بتطبيق الشريعة.

إن مشاريع الإسلاميين وطريقة تعاملهم،حتى قبل أن يتولّوا السلطة، ليس فقط في شؤون المرأة وإنما كذلك في مجمل نشاطات المجتمع المدني، وتحديداً مع المثقفين، يثير من دون شك معارضة عدد كبير من الرجال والنساء، بصورة خاصة في مصر وبلاد المغرب. وتُطرح مجدّداً مسألة علاقات هؤلاء المثقفين بالغرب التي لا ينظر إليها الإسلاميون بعين

الرضى. إلا أن عدداً كبيراً من الجزائريين والتونسيين والمغربيين يرفضون قطع علاقاتهم بفرنسا مثلاً، لأن لهم بكل بساطة أقارب وأهلاً يعيشون هناك.

إن تطوّر الأوضاع في الجزائر يحمل دلالة خاصة لأن مثقّفي الأحزاب الديمقراطية بالتعاون مع القيادات العسكرية، هم من أوقف عملية انتخابية عادية عام 1992 للحؤول دون وصول الإسلاميين إلى السلطة، مما قاد إلى حرب أهلية كامنة. وبالرغم من الذكريات المُرعبة لحرب الاستقلال (1954—1962)، فإن عدداً كبيراً من الجزائرين يعتقدون بأن العلاقات مع فرنسا يجب أن تبقى وثيقة بسبب أهمية وقِدم حركة الهجرة إلى هذا البلد، ولا يقبلون بأن تسعى الحركات الإسلامية، من أجل تبرير عملها، للمواجهة مع أوروبا الغربية.

يُمكن أن نتساءل كيف تندرج هذه الحركات الإسلامية وامتداداتها في بلدان الهجرة ضمن إطار الجغرافيا السياسية. بالطبع هناك مسألة التنافس على السلطة، ولكن هل أن رهانها محصور بأرض معيّنة؟ إن القضية ترتبط بالدرجة الأولى بالرجال وبالنساء وبممارساتهم اليومية. فالحركات الإسلامية لا تسعى فقط لأن يكون النص القرآني وتفسيراته أساس الحياة السياسية في أية دولة إسلامية، وإنما أن يشمل كذلك الحياة الخاصة للمواطنين. إنه مشروع شامل، ولكنه يثير نقاشات واعتراضات ويطرح على بساط البحث مسألة تنازع السلطة بين رجال الدين والقادة السياسيين وأحقية الكلام باسم الله.

إن مشروع الحركات الإسلامية يهدف كذلك إلى إلغاء الحدود ضمن العالم الإسلامي وجمع البلدان التي يشكّل فيها الإسلام الغالبية ضمن إطار سياسي واحد. إن هذا المشروع الضخم الذي يشمل السياسة والأرض والذي يتّخذ منحى عالمياً، هو الذي يجعل من «التشدّد الإسلامي» ظاهرة جيوسياسية على قدر كبير من الأهمية. إن المناضلين الإسلاميين يعتقدون بأن «الإمبريالية» الأوروبية هي التي رسمت الحدود داخل العالم الإسلامي من أجل إضعافه، وبأن توحيده سياسياً من جديد هو الذي سوف يتيح له الوقوف بوجه سيطرة ما يسمّونه «الغرب». لكن هذا المشروع الوحدوي الشامل —ولو وضعنا جانباً التنوّع الشديد للّغات والثقافات التي تمتدّ من إفريقيا السوداء إلى جنوب—شرق آسيا—،

يصطدم داخل العالم العربي بالذات بالتنافس بين الدول المتجاورة، وبالتمسّك بأطر الدول القائمة، خاصة القديمة منها، كما هي الحال في إفريقيا الشمالية، من المغرب حتى مصر.

إن الحركات الإسلامية التي هي حركات اعتراضية في معظم البلدان الإسلامية (إلا حيث تمكّنت من الوصول إلى السلطة رسمياً كما في إيران والسودان) لا تستقطب جمهورها فقط من الانتقادات التي توجّهها إلى الأنظمة القائمة متّهمة إياها بالفساد والاستبداد، أو لكونها تطالب بتطبيق الشريعة، وإنما كذلك بسبب مطالبتها بوحدة العالم الإسلامي بأسره. إن هذه الحركات تَعتبرُ غيرَ شرعية الحدود التي تجزّئ العالم الإسلامي إلى حوالي أربعين دولة، لأن هذه الحدود، كما تقول، رسمتها الدول الإمبريالية الأوروبية من أجل تقسيم «الأمة» من خلال إثارة التنافس بين البلدان الإسلامية.

من المغرب إلى أندونيسيا يجد مشروع الإسلاميين الجيوسياسي هذا أصداء إيجابية لدى الرأي العام الذي يتأثر حين يجري الكلام على الأعداد المتزايدة للمسلمين على مساحة الكرة الأرضية: 500 مليون منذ ثلاثين سنة، أكثر من مليار اليوم، وربما ملياران في حلول عام 2035! فبالإضافة إلى الثروة التي يؤمّنها النفط، هذه النعمة الإلهية، ومع هذا الكمّ الهائل من المؤمنين المقتنعين بتفوّق دينهم، كيف لا تصبح «الأمة»، كما يصرّحون، في حال توحّدَ المؤمنون، مركز التقدّم والمحور الجيوسياسي الذي تتأثّر به البشرية جمعاء؟ هذا فضلاً عن أن النفط –كما يقول البعض– موجود بشكل أساسي في البلدان الإسلامية، وبصورة خاصة في البلدان العربية.

إلا أنه بالنسبة للعدد الأكبر من المسلمين، لا تتّسم العلاقات مع المجتمعات الغربية بالسلبية المطلقة، وهم لا يرفضون التأثيرات الغربية الإيجابية ليتركوا للإسلاميين الأكثر تطرّفاً فرض منطقهم، وهو ما يضرّ بالتطور العلمي للبلدان الإسلامية، كما نرى في ما يُسمّى بـ «هجرة الأدمغة»؛ فهذه الظاهرة لا تتجلّى فقط في كون العديد من الباحثين العلميين المسلمين الذين أتمّوا دراستهم في أوروبا والولايات المتحدة لا يعودون إلى بلادهم، وإنما بما نرى من أن باحثين وتقنيين رفيعي المستوى يغادرون بلادهم أكثر فأكثر. ولكن لا بد في الوقت نفسه من أن نلاحظ بأن عدداً كبيراً من الباحثين العلميين الشباب

من أصحاب الثقافة الإسلامية والذين درسوا وتدرّبوا في البلدان الغربية يُصابون بالصدمة من جرّاء الحروب التي تشنّها هذه البلدان ضد البلاد العربية –حرب الخليج، حرب العراق منذ 2003، حرب لبنان عام 2006– وهو ما قد يقودهم إلى الانضمام إلى صفوف الإسلاميين ويلعبون دوراً فاعلاً ضمن الشبكات الإرهابية.

بعد تفجيرات مدريد (2004) ولندن (2005) بدأ يتشكّل وعي في أوروبا بأنها هي أيضاً هدف مفضّل للحركات الإسلامية، خاصة وأن أكثر من عشرة ملايين مواطن مسلم يقطنون فيها، بشكل أساسي في فرنسا وبريطانيا وألمانيا. ففي التوجّه السلفي الأكثر تشدّداً تُعتبر أوروبا أرضاً للقتال، أي داراً للجهاد؛ ذاك أنه في الجغرافيا السياسية لهؤلاء ينقسم العالم إلى فضاءين كبيرين: دار الإسلام ودار الكُفر، ودار الكفر بدورها تنقسم إلى منطقتين: دار الصُلح، حيث تُقبل تسوية مؤقتة مع الشعب الكافر، ودار الحرب حيث يتوجّب الجهاد. من هنا فإنه بالنسبة لمجموعات مثل «القاعدة» أو بعض الحركات المتشدّدة في الجزائر، تُعتبر أوروبا بفعل تواطئها مع الولايات المتحدة والحكومات «الكافرة» في الدول الإسلامية، أو بفعل ممارساتها المعادية للإسلام (قضية الحجاب في فرنسا) داراً للحرب. والهدف الأبعد قد يكون بنقلها من وضعية دار الكفر إلى وضعية دار الإسلام، نظراً لعدد المسلمين الذين يقيمون فيها. لكن هؤلاء لا يزالون حتى الآن أقلية قياساً على عدد السكان في أوروبا.

بناء على ذلك يخشى المسؤولون في الحركات الإسلامية أن يتأثّر المواطنون المنتمون إلى الثقافة الإسلامية الذين يسكنون في أوروبا، وخاصة النساء، بتقاليد المجتمعات العلمانية التي يعيشون فيها. لذا اعتمدوا استراتيجية تجميعهم في أماكن محصورة وأحياء يشكّلون فيها الأكثرية، يمكن للأئمة الإشراف عليها. من هنا فإنه يُمكن النظر إلى تجمّع المهاجرين وعائلاتهم في بعض الأحياء المدينية على أنه لا يتمّ فقط بسبب رُخص أسعار العقارات، وإنما ينجم عن استراتيجية جيوسياسية حقيقية لا بد من وعي مخاطرها على صعيد الاندماج السكاني المرجوّ. إن ذلك في الحقيقة يطرح، وقبل أي شيء، مسألة الجغرافيا السياسية للأمة.

لائحة الخرائط

Inv: 2017
Date:25/11/2013

نبذة عن المترجمة:

د. زهيدة درويش باحثة وكاتبة حائزة على شهادة دكتوراه حلقة ثالثة في الأدب المقارن ودكتوراه دولة في الأدب الفرنسي من جامعة ليون في فرنسا. وأستاذة في كلية الآداب في الجامعة اللبنانية.

قامت بترجمة العديد من الكتب. من بينها:

«حزيران والكافرات» لناديا تويني (2003)؛ «بانتظار بدر البدور» لبطرس بطرس غالي (2004) (بالاشتراك مع جان جبور)؛ «القيم. إلى أين ؟ محادثات القرن الحادي والعشرين» (مجموعة أبحاث بإشراف جيروم بندي- اليونيسكو (2005) (بالاشتراك مع جان جبور)؛ «ليل القرّاص» لفينوس خوري-غاتا (2006)؛ «التوحّش : عودة البربرية في القرن الحادي والعشرين» لتيريز دلباش (2009).

الجغرافيا السياسية للمتوسط

إن التحديات الجيوسياسية في المتوسط، ولكونها تتعلّق بخمس وعشرين دولة، متنوّعة وخطرة ومتداخلة أكثر من أية منطقة أخرى. ولا يمكن أن نختزل مظاهر التنافس على السلطة فيها - على الأقل في الوقت الحاضر- على أنه صراع بين الشمال والجنوب أو تنافس بين المسيحية والإسلام. في الواقع، إن التباينات الاقتصادية والاجتماعية تبدو فاضحة في البلدان القائمة على الضفة الغربية، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى الهيمنة الاستعمارية. ومن أجل أن نفهم هذه الجغرافيا السياسية، لا يمكننا أن نكتفي بالإطار المتوسطي لوحده. فبعيداً عنه تقوم القوة العظمى الأميركية بنشر قواها العسكرية إلى ما وراء الأطلسي، كما حصل في العراق.. لابد إذاً من أخذ النزاعات التي تدور بعيداً عن المتوسط بعين الحُسبان، لأن ارتداداتها سوف تنعكس لتطال أوروبا الغربية.







